

سيرة السيرة - لوران

يتأمل

أحوال مصر

في نصف قرن

الكتاب الأول



التخطيط والتنمية
مسألة عدم العمل

مكافحة الاكتئاب الاقتصادي
المسألة السكانية

أحوال مصر

في نصف قرن

عبد المجيد فراج
يتأمل

أحوال مصر في نصف قرن

--
الكتاب الاول

دار إيجي مصر للطباعة والنشر

الكتاب: **احوال مصر**

الكتاب الاول

المؤلف: **د. عبد المجيد فراج**

الطبعة الأولى: ٢٠٠٠

الناشر: دار "إيجي مصر" للطباعة والنشر والتوزيع

الغلاف: **تامر عبد اللطيف**

التنفيذ: **حاتم القاض**

الصف: **هدى حليم - هادي بصرى - هادي كبريا**

الجرافيك: **Egygraph**

١/٢ اش فلسطين - الشطر التاسع - المعادى الجديدة

ت: ٥١٦١٠٦٦ فاكس: ٥١٦١٣٦١

e-mail: egypt@infinity.con.eg

رقم الإيداع: ٢٠٠٠/٣٤٣

الترقيم الدولي: 977-5973-08-2

مقدمة

نصف قرن
من الآراء
والخواطر
والأفكار

نصف قرن من الآراء والخواطر والأفكار

هذا العمل يضم بعض الآراء والخواطر والأفكار التي شغلتني وشاغلتنى على مدار نصف قرن من الزمان أو أكثر مما أتبع لها أن تظهر في شكل كتابات نشرت في بعض الصحف والمجلات في مصر وفي بعض النول العربية منذ عام ١٩٤٦.

ولقد حرصت على جمعها وإصدارها بهذه الصورة بعد أن خضت بها نصف قرن من الزمان بما هي عليه من تنوع ملحوظ في الموضوعات التي كانت تتجاذبنى في مسار حياتي مما كانت تتقاطع مع تخصصات غير قليلة.. ولو لمجرد تسجيل وتأسيس أفكار ظلت تراودني منذ منتصف الأربعينات ولا تزال تراودني حتى الآن.

أعيد نشرها بغير تحسين أو تعديل أولا حرصا عليها من الضياع والتناثر وثانيا لأن فيما سبق أن طرحت فيها من أفكار في ماضى الزمان ما لا يزال حيا رغم مضى هذا الكم من السنين.

وقد حرصت على ألا أجرى عليها أى تحسين أو تعديل أو تغيير مع مراعاة التسلسل التاريخي الذي تم به النشر في الماضى ولعل في هذا التسلسل خير شاهد على الصواب والخطأ فيما ذهبت إليه وفيما أعتقد أنه لا يزال صالحا للعرض ولكنه أيضا قابل للنقد. وقد قلبت كل هذه الصفحات كثيرا قبل أن أدفع بها إلى المطبعة وترات أمامي صورة القارئ الذي سوف تقع هذه الصفحات بين يديه كما لاحظت في مخيلتي بعض الأسئلة أو التساؤلات التي قد تخطر على بال قارئ أو آخر ممن قد يقرأونها. فقد انقضى أكثر من نصف قرن من الزمان كان المستعمر في بدايتها يعمل بكل جهده على قمع الأصوات التي طالما ارتفعت ضده بغير كل أو ملل وكثيرا ما كان المستعمر يتراجع في مواجهة الثائرين كلما أحس بجدية الصخب والانفعال.. ويهادن الساخطين والثائرين.. ولكن لأجل غير طويل حتى إذا ما صفاه ألجو من جديد.. أعاد الكرة مرة تلو المرة لكي يبدأ الفلك في الدوران أيضا من جديد مثني وثلاث ورباع.

أما في ظل الحكم الوطنى الذى عشناه بعد جلاء المستعمر.. فقد كان من المنطقى أن نظن أنه لم يعد هناك مجال للصخب ولا للصياح.. ولم يعد أمامنا إلا أن نجتز ما سبق أن قلناه مثني وثلاث ورباع.. ولولا أن هذه الأفكار التى اجتريتها والتى اجتريتها أنا شخصيا فى هذه الصفحات كانت ولا تزال تمثل - فى نظرى - نقط ارتكاز أساسية لتحقيق مستقبل أفضل.. ولولا ذلك لما نشرتها أصلا. لكن الواقع أن بعض القديم من هذه الأفكار لا يزال جديدا.. وسيظل جديدا بقدر ما يتكرر اجتزاره على مر السنين.

كما أنني وجدت أن إعادة نشر ما سبق نشره فيه تيسير على من لم يسبق له أن رآها أو قرأها وبذلك يتسنى له أن يراها ويقرأها لأول مرة.. أما من يكون قد قرأها أو قرأ بعضها فإن الذكرى تتلغ المؤمنين.. بل وقد يكون في هذا الكتاب فرصة لمن قرأ شيئاً منها أن يستكمل منه لنفسه ما لم يسبق له أن قرأ.

وقد راعيت في تجميع ما سبق نشره أن أعمل على تصنيفه في فصول يشمل كل منها موضوعات متجانسة رغم ما قد يكون بينها من تكرار أو تضارب «وهذا قليل إن وجد» وهو تكرار قد يبرره ما طرأ عليّ أنا شخصياً من مزيد من النضج في التفكير أو مزيد من التقدم في العلم أو التقدم في العمر والفكر والمعرفة. فالمقالات التي سبق نشرها متناثرة متباعدة تظهر في هذا المجلد تحت عنوان موحد مستمد من مجال محدد من مجالات الفكر كالاقتصاد أو السياسة أو الثقافة أو السكان.. إلخ.

وقد يعجب القارئ أو قد يندهش أن كثيراً من الأفكار التي وردت في هذا الكتاب رغم قدمها لم تسقط بالتقادم ولم يحكم عليها أحد بالإعدام ولم يخدش الزمان حياها ولا تزال حية لا تريد أن تموت وإنما تنتظر أن تتحقق.

فقد كنت ولزلت وسأظل دائماً مطمئناً إلى أن مصر «بل والدول المتخلفة عموماً» قادرة على أن تخرج من إسار التخلف وتحطمه فيما لو رتبت أموراً بحيث لا تقع فريسة التطلعات الحالية والآمال الخائبة وما لابد أن يترتب على ذلك من يأس وإحباط وقنوط.

وأحسب أنني لم أتزحزح عن هذا الاعتقاد الذي تملكني حتى قبل أن أبلغ العشرين من العمر.. أما وقد مضى على عمر هذا الاعتقاد أكثر من نصف قرن.. حرصت خلالها على صقل ظنوني حتى بلغت داخلي مبلغ الإيمان والعقيدة فقد رأيت أن أُلحح هذا بعض ما كتبت على مدار هذه السنين الطوال.. إلحاحاً مني على كل مفكر أو مسئول أن يتدبر أسباب التخلف لعنا نلقه يوماً ما عن التسليم الخانع بأننا متخلفون وأن تكف عن تصور التخلف بالنسبة لنا كما لو كان أولاً حتمياً وثانياً أبدياً وهذا أمر أنا شخصياً أرفضه بل وأعزو ما نحن فيه من تخلف إلى تحولنا عن كل الممكن إلى كل المستحيل.

بينما أن الحكمة تقتضي ضرورة التمييز بين المستطاع وغير المستطاع وكذلك بين إمكانات التغيير واستحالاته ومن ثم لا يصح أن نضيع الجهد فيما لا طائل من ورائه كما لا يصح ألا نحرص على الاستفادة حتى من أوجه الضعف ذاتها والنظر إليها على أنها موطئ قوة.

فالانتمية لا تعني بالضرورة بلوغ ما يلفه المتقدمون بل قد تعني أن نكتفى «بالتدرج» بمعنى أن نصبح اليوم أفضل حالاً مما كنا عليه بالأمس خصوصاً وأن التنمية ليست مجرد اقتباس أيديولوجية معينة أو استعارة نموذج معين شرقي أو غربي.

بل إن التنمية لا تحدث إلا بتوظيف ما نملك وليس بتوظيف ما لا نملك والتنمية لا دوام لها مادامت هي تنمية خاطفة فما طار طير وارتفع.. إلا كما طار وقع.. وهذه هي الموعظة التي لا يريد أن يسمعها أحد.

يضاف الى ذلك أن الارتقاء بمستويات الحياة لابد أن يسانده ارتقاء بمستويات الإبداع الفكرى والاتقان فى العمل وحسن الأداء مع عدم التفریط فى مقدسات هذا الشعب وثوابت هذه الأمة. كما أن مسألة التخلّف ليست بالضرورة نتيجة لفسالة الموارد وإنما قد يكون سبب هذا التخلّف سوء استخدام هذه الموارد وسوء إدارتها وضعف الإرادة وقصور الخيال وغلبة مصالح معينة لا تتفق مع الصالح العام.

يضاف الى ذلك أن أى مجال اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى أو ثقافى لا تجدى فيه الحلول التى لا تستلهم عادات الناس وأنواقهم وميولهم من واقع تصرفاتهم اليومية دون الارتكان الى نظريات مجردة عادة ما لا تفرق بين مجتمع وآخر أو بين ظروف تاريخية معينة وغيرها والعبرة فى إحراز التقدم تتلخص فى النهاية ومنذ البداية فى اعتبار العملية التنموية عملية متوحدة رغم تعدد جوانبها بمعنى أنه لا يصح التعامل مع جانب منها دون الجوانب الأخرى المتعددة حرصا على التناسق والتكامل والتماسك.

قد نتفق.. وقد نختلف حول عدد من الآراء التى يضمها هذا المجلد والمجلدات التالية التى تم توزيع الفصول المختلفة عليها.. والاختلاف فى الرأى عندى وفى عقيدتى أكثر وجوباً.. ولكننا مهما اختلفنا فإننا جميعاً قد لا نختلف على أن تحت السطح فى بلادنا أشياء كثيرة لابد من العمل على تغييرها.. إلا أننى أظن أننا متفقون.. أو يجب أن نعترف.. أننا كثيراً ما نتعجل الخلاف بيننا حين نصر بكل روعة على أن الحل هو هذا الشيء أو ذاك دون سواء.

لقد أن الأوان أن ندرك.. وأن نواصل إدراكنا إلى حد اليقين.. أن المشكلة الواحدة عدة حلول وأن هذه الحلول العديدة ليست بالضرورة متوازية أو متنافية.. بل قد تتقاطع وتتكامل فيما بينها مع بعضها.. ولابد فى البداية والنهاية أن نبذل قصارى جهننا لكى نتصدى لأى شخص أو لآى جماعة تزعم أنها قادرة بمفردها على حماية مستقبل هذه الأمة بدعوى أنهم أكثر كفاءة وأشدّ خبرة عليها من سواهم.. أو أنهم أكثر وطنية من كل المواطنين.

يمثل هذه الروح تتكاد الديمقراطية فى المجتمع.. فى الربوع وفى الحوارى وتصبح مشاعا للجميع لا أن تظل وقفا على المفكرين والمثقفين فالديمقراطية ليست بضاعة فكرية بل يجب أن تصل الى المعنيين فى الأرض.

المؤلف

المحتويات

مسلسل	الموضوع	ص	تاريخ النشر
مقدمة			

الفصل الأول مكافحة الاختطاب الاقتصادي

١٥١	مستوي المعيشة الذي نريده.....	٣	١٩٥٨/٨/٣
٢٤١	ثورة الأسعار.....	٦	١٩٦٠/١١/١٥
٣٥١	رفع مستوى المعيشة.....	١٣	١٩٦١/٦/٨
٤٤١	اكتثار الانتاج.....	١٧	يوليو ١٩٦١
٥٥١	ترشيد الاستهلاك.....	٢١	نوفمبر ١٩٦١
٦٤١	الامن الغذائي والفجوة الغذائية.....	٢٥	١٩٨٣/٤/٢٠
٧٤١	رسالة إلي بهاء.....	٢٧	١٩٨٤/١٠/٢٤
٨٤١	أقصر الطرق لبحث قضية الدعم.....	٢٨	١٩٨٥/١/٢٧
٩٤١	خمس ميم.. وبعدها يصبح المصري منتجاً.....	٣٢	١٩٨٦/١/٢
١٠٤١	لكي لا تستحي العين من أمريكا.....	٣٧	١٩٨٦/٥/١٩، ١٢
١١٤١	استثمار التخلف المصري.....	٤٢	١٩٨٦/٥/٢٦
١٢٤١	نحن لا نطلب الكافيار.....	٤٥	١٩٨٨/٤/١١
١٣٤١	غيطان مصر.....	٤٦	١٩٨٨/٤/١٨
١٤٤١	الشعب دائماً في قفص الاتهام.....	٤٨	١٩٨٨/٧/١٨
١٥٤١	قولوا لنا ماذا نأكل.....	٥٠	١٩٨٨/٨/١
١٦٤١	البكاء علي سكان مصر.....	٥٢	١٩٨٨/٨/٨
١٧٤١	تعالوا نزرع مصر.....	٥٤	١٩٨٨/٨/١٥
١٨٤١	حد الكفاف.. وخط الفقر.....	٥٦	١٩٨٨/٨/٢٩
١٩٤١	الدعم زاد فهل أفاض علي البلاد.....	٥٨	١٩٨٨/٩/٥
٢٠٤١	وزراء المجموعة الاقتصادية.. لعلمهم مظلومون.....	٦٠	١٩٨٨/١١/١٤

٢١٠١	إعادة جدولة الدين.. هل هي مطلب قومي.....	٦٢	١٩٨٨/١١/٢٨
٢٢٠١	لا نريد أن نصق.. ألا كرامة لجتيه في وطنه.....	٦٤	١٩٨٨/١٢/٥
٢٣٠١	تعزيز قوات الأمن الغذائي.....	٦٦	١٩٨٩ / ٢١٠٢٤
		١٩٨٩/٨/٧ و
٢٤٠١	من سول إلي القاهرة.. سألت القلب ألا يحزن.....	٧٠	١٩٨٩/١٠/٣٠
٢٥٠١	التقدم البطيء.. في التقادم السريع.....	٧٢	١٩٩٠/١/٢٩
٢٦٠١	وللتخلف أيضا نظرية.....	٧٣	١٩٩٠/٢/٢٦
٢٧٠١	القطاع العام.. بين المزاد العلني.. ونقل الملكية.....	٧٤	١٩٩٠/٤/٩
٢٨٠١	صندوق النقد الدولي وخط الفقر المصري.....	٧٦	١٩٩٠/٤/٣٠
٢٩٠١	يا فقراء العالم.. انبهروا ولكن لا تنسوا أن تزدهروا.....	٧٨	١٩٩٠/٥/٢٨
٣٠٠١	الاقتصاد القومي.. لمن؟.....	٧٩	١٩٩٠/٧/٩
٣١٠١	من هو رجل الأعمال.....	٨٠	١٩٩٠/٧/١٦
٣٢٠١	مقاييس الفجوة المائية في مصر.....	٨٢	١٩٩٤/٧/٣
٣٣٠١	مفاتيح الجودة المصرفية.....	٨٥	١٩٩٧/١/٢٣
٣٤٠١	حديث المدينة.. ترشيد استهلاك المياه.....	٩١	١٩٩٧/٥/١٨
٣٥٠١	ممارسة التسول الدولي.....	٩٣	١٩٩٧/٦/٢٥
٣٦٠١	تجارة العرب مع العرب والعالم.....	٩٥	١٩٩٨/١/٣
٣٧٠١	المستثمر الصغير.. والمشروع الكبير.....	٩٧	١٩٩٨/٣/٢
٣٨٠١	هل يمكن استنساخ طلعت حرب؟.....	١٠٠	١٩٩٨/٤/١٩
٣٩٠١	... بل التفوق العربي المشترك أكرم.....	١٠٤	١٩٩٨/٥/١٨
٤٠٠١	الخصخصة في غابة القوانين.....	١٠٧	١٩٩٩/٤/٥
٤١٠١	الفقر ليس خطأ ولكنه سقف وقاع.....	١١٠	١٩٩٩/٥/٢٤
٤٢٠١	عولة.. ولكن بلا ترويع.. ولا تميم.....	١١٣	١٩٩٩/٦/١١
٤٣٠١	طريق الدول النامية الذكية إلي العولة.....	١١٦	١٩٩٩/٧/٩
٤٤٠١	عصر العولة.. عصر المواصفات.....	١٢٠	١٩٩٩/٧/٣٠
٤٥٠١	المعونات الأجنبية منظمات ودول.....	١٢٣	لم يسبق نشره

الفصل الثاني في التخطيط والتنمية

١٢٩	١٩٦٠/٥/٤، ٣	الناس والتخطيط.....	١٢-٢
١٣٤	١٩٦٠/٨/٢٥	التنمية الاقتصادية في ضوء سياستنا الخارجية.....	٢٢-٢
١٤٢	يناير ١٩٦١	فكرة التخطيط القومي.....	٣٢-٢
١٤٨	فبراير ١٩٦١	سلوك الفرد.....	٤٢-٢
١٥٢	فبراير ١٩٦١	قطرات العسل.....	٥٢-٢
١٥٧	١٩٦١/٢/١	ماذا يريد التخطيط وماذا يراد من التخطيط.....	٦٢-٢
١٦١	١٩٦٩/٤/١٥	الاقتصاد والاجتماع والتنمية.....	٧٢-٢
١٦٤	١٩٦٩/٥/١٥	مدخل الي التنمية الاجتماعية.....	٨٢-٢
١٦٨	١٩٧٩/١٠/١٣	الكلمة التي تتردد علي كل لسان.....	٩٢-٢
١٧١	١٩٧٩/١٠/١٥	تنمية الانسان من المهد الي اللحد.....	١٠٢-٢
١٧٤	١٩٧٩/١٠/١٧	الساند بين الموارد.....	١١٢-٢
١٧٧	١٩٧٩/١٠/١٨	الانسان: العبء والسند.....	١٢٢-٢
١٨٠	١٩٧٩/١٠/٢٠	المستقبلية والتخطيط.....	١٣٢-٢
١٨٣	١٩٧٩/١٠/٢٢ وللتخطيط أركانه.....	١٤٢-٢
١٨٦	١٩٧٩/١٠/٢٣	التخطيط إدارة وإرادة.....	١٥٢-٢
١٨٩	١٩٧٩/١٠/٣٠	لكي يكون الناس للتخطيط.....	١٦٢-٢
١٩٢	١٩٧٩/١١/٥	تصنيع الخطة.....	١٧٢-٢
١٩٥	١٩٧٩/١١/٧	صناعة خامات الخطة.....	١٨٢-٢
١٩٨	١٩٧٩/١١/٨	ثورة المعلومات.....	١٩٢-٢
٢٠١	١٩٧٩/١١/١٠	الخطب الضالة.....	٢٠٢-٢
٢٠٣	١٩٧٩/١١/١٢	محاصرة الأخطاء.....	٢١٢-٢
٢٠٥	١٩٧٩/١١/١٥	الاحصاءات المحنطة.....	٢٢٢-٢
٢٠٧	١٩٧٩/١١/٢٢	استصلاح البيانات البور.....	٢٣٢-٢
٢٠٩	١٩٧٩/١/٢٤	ثلاثة جيم: الجدية والجودة والجدي.....	٢٤٢-٢

٢٥٢	والأمر شورى بينهم.. حتي في التخطيط.....	٢١٢	١٩٧٩/١١/٢٥
٢٦٢	ولكل خطة أجل.....	٢١٥	١٩٧٩/١١/٢٦
٢٧٢	تخطيط سلطات التخطيط.....	٢١٧	١٩٧٩/١١/٢٧
٢٨٢	التخطيط بين التمرکز والشعب.....	٢١٩	١٩٧٩/١٢/٣
٢٩٢	عصر المعلومات الياقة.....	٢٢١	١٩٨٨/٨/٢٢
٣٠٢	حول أهمية توافر الاحصاءات.....	٢٢٣	١٩٩٤/٥/١٦
٣١٢	ضرورة تخطيط الاحصاءات القطاعية.....	٢٢٦	١٩٦٠/٥/١
٣٢٢	التنمية وخطوط الفقر الكثيرة.....	٢٣١	١٩٩٦/٨/٢٧
٣٣٢	ليست التنمية مطلوبة من القطاع الحكومي - المطلوب منه عدم اعاقتها فحسب.....	٢٣٤	١٩٩٦/١٢/١٢
٣٤٢	توشكي القدر والحجر والبشر.....	٢٣٦	١٩٩٨/٣/١٠
٣٥٢	توشكي الإنماء والإيواء.....	٢٤٠	١٩٩٨/٣/٢٧
٣٦٢	توشكي الانماء.....	٢٤٤	١٩٩٨/٤/١٠
٣٧٢	قبل توشكي وبعدها .. حتمية الانتماء.....	٢٤٩	١٩٩٨/٥/٣
٣٨٢	عن وثيقة القرن الحادي والعشرين.. أريد أن أتحدث.....	٢٥٤	١٩٩٨/٨/١٥
٣٩٢	عن وثيقة القرن ٢١ نواصل الحديث «٢».....	٢٦٠	١٩٩٨/٩/١٣
٤٠٢	عن وثيقة القرن ٢١ مازلت أتحدث «٣».....	٢٦١	١٩٩٨/٩/٢١
٤١٢	وثيقة القرن ٢١ والخروج من الوادي القديم.....	٢٦٤	١٩٩٨/٩/٢٨
٤٢٢	وثيقة القرن الحادي والعشرين.. كلمة أخيرة «٥».....	٢٦٨	١٩٩٨/١٠/٣١
٤٣٢	توشكي والصايا العشر.....	٢٧٢	١٩٩٩/١/٢٧
٤٤٢	اجتماع في الاجتماع والاقتصاد والسياسة.....	٢٧٨	١٩٩٩/٥/١٠
٤٥٢	قمة كوينهاجن ومؤتمر التنمية الاجتماعية القادم.....	٢٨٢	١٩٩٩/٦/٢١
٤٦٢	بدلا من اختراع التخلف.. خذوا نموذج التنمية من نجيب محفوظ.....	٢٨٥	١٩٩٩/٧/١٢
٤٧٢	رجوع التخطيط إلي صباه.....	٢٨٨	١٩٩٩/١٠/٤

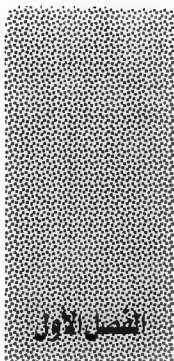
الفصل الثالث في المسألة السكانية

١٩٥٨/٨/٥	٢٩٥ الانفجار السكاني والقاعدة الشعبية في الشرق الأوسط.....	١٢٠
١٩٥٨/١٢/١١	٢٩٨ كيف كان العنوان الثلاثي سببا في تأجيل التعداد.....	٢٣
١٩٦٠/٩/١٥	٣٠٥ التعداد الذي انتظرناه ثلاثة عشر عاما.....	٣٣
١٩٦١/١٢/١٤	٣١٠ الانفجار السكاني حقيقة هو أم خيال؟.....	٤٣
١٩٨٢/٣/١٦	٣١٥ هل السكان هم السبب الأوحد لمشاكلنا الاقتصادية.....	٥٣
١٩٨٢/٣/١٧	٣١٩ كيف نبتعد عن النظرة السوداوية في موضوع السكان.....	٦٣
١٩٨٢/٤/١٢	٣٢٣ ما الحل في خصوصية المرأة المصرية.....	٧٣
١٩٨٢/٤/١٩	٣٢٧ قبل أن تجدوا نسلهم - أجيبوهم على تساؤلاتهم.....	٨٣
١٩٨٦/٤/٢٨	٣٣١ كفانا تطلبا بالزيادة السكانية والأمية.....	٩٣
١٩٨٨/٥/٢٣	٣٣٤ السكان جزء وكل.....	١٠٣
١٩٨٨/٦/٢٧	٣٣٦ لابد من تعدد السياسات السكانية.....	١١٣
١٩٨٩/١/٢٣	٣٣٨ الانتشار السكاني بدلا من الانفجار السكاني.....	١٢٣
١٩٨٩/١١/١٣	٣٤٠ راجيف غاندى .. عن السكان .. بغير تشنج.....	١٣٣
١٩٩٣/١١/٢٤	٣٤١ التجدى .. أمام وزارة السكان.....	١٤٣
١٩٩٤/٩/١٨	٣٤٤ المؤتمر بين غراميات الشمال .. وفنوم الجنوب.....	١٥٣
١٩٩٥/٢/٩	٣٤٨ تحجيم الأسرة المصرية.....	١٦٣
١٩٩٥/٦/١٧	٣٥١ أعمدة الحكمة الخمسة .. في سياسات مصر السكانية.....	١٧٣
١٩٩٦/١/٣٠	٣٥٤ طفل المليار السادس من سكان العالم.....	١٨٣
١٩٩٧/٧/١٧	٣٥٨ أمريكا وتنظيم الأسرة.....	١٩٣
١٩٩٨/٣/٢١	٣٦١ نحن في عام المسنين العالمى.....	٢٠٣
١٩٩٨/٩/١٩	٣٦٤ المعمرون قادمون .. فماذا أعدت لهم الدول والمجتمعات.....	٢١٣
١٩٩٩/١/١٨	٣٦٧ دور المدن الجديدة في إعادة توطين السكان.....	٢٢٣

الفصل الرابع فى مسألة عدم العمل

١٩٦٠/٦/١	٣٧٣	١-٤	تخطيط القوى البشرية.....
١٩٨٦/٦/٢	٣٧٦	٢-٤	كيف يقضى المصريون أوقاتهم.....
١٩٨٨/٥/٢	٢٨٢	٣-٤	من الهجرة .. إلى تدهور العملة والعمالة.....
١٩٨٨/١٢/٢٦	٣٨٥	٤-٤	الهجرة الخارجية .. مهرب أم مكسب وتحويلات (١).....
١٩٨٩/١/٢	٣٨٧	٥-٤	الهجرة الخارجية .. مهرب أم مكسب وتحويلات (٢).....
١٩٨٩/١/٣٠	٢٨٩	٦-٤	الباب المفتوح أمام البطالة فى مصر.....
١٩٨٩/٢/٦	٣٩١	٧-٤	بطالة مصر عام ٢٠٠٠.....
١٩٨٩/٢/٢٠	٣٩٣	٨-٤	مهما كانت الاحصاءات تقول .. فالمرأة عندنا غير كسول.....
١٩٨٩/٥/٢٩	٣٩٥	٩-٤	عمالة المصريين مأساوية كبطالهم.....
١٩٨٩/١٢/٤	٣٩٧	١٠-٤	الراغبون فى العمل بغير أجر.. هل تهددهم البطالة أيضا.....
١٩٨٩/١٢/١١	٣٩٨	١١-٤	الكل هايفس .. والقطاع العائلى لايفس.....
١٩٩٠/١/٣	٤٠٠	١٢-٤	المخزون السلقى والمخزون الزمنى.....
١٩٩٠/٤/٢	٤٠١	١٣-٤	العمالة المصرية اصبحت صدقة مرسله.....
١٩٩٠/٥/٧	٤٠٣	١٤-٤	العمالة المصرية فى الخارج تباع بالأردب.....
١٩٩٠/٥/٢٦	٤٠٥	١٥-٤	عندما تحب المرأة ألا تعمل.....
١٩٩٠/٧/٢٣	٤٠٧	١٦-٤	المهن الحاكمة.. و المهن العائمه (١).....
١٩٩٠/٧/٣٠	٤٠٨	١٧-٤	المهن الحاكمة.. و المهن العائمه (٢).....
١٩٩٠/٩/٣٠	٤٠٩	١٨-٤	لكى لا يظل المصريون ملطشه.....
١٩٩٦/٣/٥	٤١٠	١٩-٤	بطالة مصر.. وفرص العمل المضيعة.....
١٩٩٦/٣/٨	٤١٥	٢٠-٤	قيمة الوقت .. وقيمة الفراغ.....
١٩٩٧/٣/١٦	٤١٧	٢١-٤	سد العجز..فى الميزانية الزمنية.....
١٩٩٧/١/١٣	٤١٩	٢٢-٤	هؤلاء خرجوا من مصر .. ولم يعيخوا.....
١٩٩٧/٩/٢٩	٤٢٢	٢٣-٤	الهندرة.....

٢٤-٤	عمالة الاطفال.. هل هي مأزق عربي (١).....	٤٢٥	١٩٩٩/١٠/١٣
٢٥-٤	عمالة الاطفال.. هل هي مأزق عربي (٢).....	٤٣١	١٩٩٩/١١/١٤
٢٦-٤	عمالة الاطفال.. هل هي مأزق عربي (٣).....	٤٣٤	١٩٩٩/١١/٢٧
٢٧-٤	عمالة الاطفال.. هل هي مأزق عربي (٤).....	٤٣٧	١٩٩٩/١٢/٨



مكافحة الاكتئاب الاقتصادي

١٠٠١ مستوى المعيشة الذي نريده

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة المساء بتاريخ ١٩٥٨/٨/٣ صفحة ٥)

اختص موضوع مستوى المعيشة بجانب كبير من الخطاب الذي ألقاه السيد الرئيس أخيراً بمناسبة افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان، والواقع ان مستوى المعيشة ورغبة الجنس البشرى المتجددة فى الارتفاع به دائماً هو أصل المشكلة الاقتصادية وأساسها هى مشكلة دائمة ومستمرة يخف أثرها أو يستقل تبعاً لنوع الوسائل والإجراءات التى تتبعها الدولة لتنظيم العلاقة وخلق التوازن بين الموارد النادرة نسبياً والرغبات أو الحاجات التى لا يمكن أن تنتهى أو تنفد أبداً عند حد .

ومن هنا كان لزاماً أن تركز أى محاولة لرفع مستوى المعيشة على دعامتين إحداهما زيادة الانتاج عن طريق زيادة موارد الدولة أو عن طريق زيادة الاستفادة من الموجود منها بالفعل والآخرى رسم سياسة لتوزيع نتائج التنمية التى تترتب على اتباع أحد هذين الطريقين، وهذه الدعامة الأخيرة لا غنى عنها لتحقيق مستوى المعيشة المرغوب فيه إذ انه لا جدوى من أن يستفيد فريق بعينه من نتائج التنمية الاقتصادية دون فريق ولا معنى لأن يرتفع مستوى المعيشة لبعض فئات الشعب على حساب نصيب أناس آخرين.

وقد وردت فى خطاب السيد الرئيس اشارات لا ينقصها الايضاح أو الافصاح الى ان ارتفاع مستوى المعيشة لابد ان يقف عند حد معين، ذلك لأن رغبة الانسان فى الاستزادة من طيبات الحياة رغبة متجددة وحلقة مفرغة لا نهاية لها اطلاقاً يترتب على الدوران فيها قطعاً مزيد من اختلال التوازن الاجتماعى وقد بدا ذلك واضحاً فى قوله: «اننا لا نستطيع ابداً ان نرفع مستوى جزء من البلد مرة واحدة لنترك الباقي على ما هو عليه لان هذا يترتب عليه تناقض بين أبناء البلد الواحد».

والواقع أننا كدولة ناشئة تعمل جاهدة لتدعيم اقتصادها وزيادة انتاجها لا يجب أبداً ان يكون هدفنا من رفع مستوى معيشتنا هو الوصول به إلى ذلك المستوى الذى وصلت اليه الدول المتقدمة التى تعاقبت الاجيال فيها على استغلال مواردها استغلالاً منتظماً تجنى الاجيال الحاضرة ثماره على النحر السائد حالياً. فيجب علينا والحال كذلك ان نضع لأنفسنا مستوى خاصاً بنا، قد يكون

بالقياس الى المستويات السائدة فى الدول الأخرى متواضعا الا انه سيكون من غير شك أجدى على مجتمعتنا وأسرع فى التحقيق من تلك المستويات.

فهل تستطيع مصر مثلا أن تتفق على مستوى معيشى معين ترغب فى تحقيقه لافرادها ولو بالتدريج فى خلال فترة معينة محددة؟ دعونا أولاً نعرف ما هو المقصود بلفظ مستوى المعيشة، لقد اصطلح الاقتصاديون والاحصائيون على تعريف مستوى المعيشة بأنه كميات السلع والخدمات التى يحصل عليها الفرد أو الشعب خلال فترة معينة من الزمن جرى العرف على اعتبارها سنة تيسيرا لعمليات القياس والمقارنة، ومعنى ذلك أن رفع مستوى المعيشة عن المستوى السائد هو عبارة عن إتاحة قدر أكبر من السلع والخدمات لافراد الشعب، ويدهى أن المقصود بكلمة السلع أو الخدمات فى الدول المتخلفة اقتصاديا هى تلك التى تعتبر من الزم مقومات الحياة الضرورية التى يمكن قصرها على عناصر الغذاء والكساء والسكن وأهمها بالطبع عنصر الغذاء.

وقد جرى الفذائيون فى معظم الدول على تحديد المستوى الغذائى الذى لا يمكن للفرد أن يبقى بونه فى مستوى صحى معين أو على قدر معين من الانتاجية ومن هنا تكون نقطة البداية فى تخطيط السياسة الزراعية للدولة بحيث تعنى بتحقيق هذا المستوى المحدد مالم تقف بونه اعتبارات الدورة الزراعية أو تسمو عليه اعتبارات التجارة الخارجية، بل ان تحديد هذا المستوى الغذائى هو أيضا نقطة البداية فى توجيه تجارتنا الخارجية، إذ انه سيساعدنا على تحديد ما يعوزنا استيراده كل عام للوفاء بحاجات الشعب الضرورية - ولا أقول باستهلاكه الشائع لما فيه من اسراف مسلم به من جانب بعض الفئات - كما انها ستحدد لنا ما يمكننا الاستغناء عنه من منتجاتنا الزراعية كالفائض للتصدير يضمن لنا استيراد ما نحتاج اليه للوفاء بأفراخ التصنيع مثلا.

نحن لا ننكر أبدا أن الوصول بالفرد إلى هذا المستوى المتواضع الذى يمكن للفذايين مثلاً أن يضمروه لنا كحد أدنى لاحتياجات الفرد الفذائية أمر تصادفه عقبات إدارية وتنفيذية تتجلى فى محاولة توصيل الكميات المقترحة الى كل فرد وضمان استهلاك الفرد لما يقترحه الاخصائيون له، الا ان هذه الصعاب لا تقارن أبدا بالصعاب التى تواجهها الدولة عند استمرارها فى ارضاء النزعات الاستهلاكية السائدة دون تدخل أو توجيه، قد يقول قائل ان معنى ذلك ان يشمل نظام البطاقات سلعاً أخرى لا يشملها النظام القائم وأن هذا النظام لم يحالفه النجاح منذ سريانه أوعاما طويلة ولكن هذا النظام على ما فيه من عيوب أو أى نظام مماثل له ان يعنى أبدا أى صورة من صور العرمان لانه سيكون مبنيا على أساس ما يجب ان يستهلكه الفرد دون المساس بصحته

أو احتياجات جسمه، وهى تجربة مرت عليها دول أخرى كثيرة واعتادت شعوبها ربما طويلا من الزمن وعملت على علاج عيوبها على مر الأيام والسنين.

على أن نظام البطاقات ليس هو النظام الوحيد الذى يكفل فى النهاية الحد من الاستهلاك بل قد تلجأ بعض الدول الى استخدام جهاز الأسعار لصدد الناس عن بعض سلع وتشجيعهم على استهلاك سلع أخرى وقد ثبت نجاح هذا النظام فى دول كثيرة وثبت نجاحه أيضا فى مصر على بعض السلع كالنباتين والفيتولين وغيرهما والقياس هنا مع الفارق ولكننا نضرب بذاك مثلا على أن المسألة مسألة زمن وتعود، ماتوفرت الرغبة والتعاون فى العمل على رفع مستوى سكان القرى ولو على حساب الحد من استهلاك غيرهم.

ان الحد من الاستهلاك وسيلة ضرورية لخلق رصيد يخصص للاستثمار ويجب أن يتدبر كل واحد فينا قول السيد الرئيس فى خطابه الاخير «إن أى جنية نضعه فى الاستثمار سوف نستطيع أن نفتح به بيتا ونعيش به عائلة» فتزول بذلك أسباب البطالة ويرتفع مستوى المعيشة للجميع. ومن هنا كانت الضرورة الى وجوب الاتفاق على المستوى المعيشى المرغوب فيه محددًا بالأرقام حتى نتحاشى نتائج التماذى فى رفعه الى فوق المستوى المراد أو المستهدف.

٢-١ ثورة الأسعار

الفرق بين مستوى المعيشة وبين نفقة المعيشة
ما هو أساس المفاوضات التي تجرى لدفع الأجور؟
العائلة النموذجية التي تتحكم في مرتبات الموظفين

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأمرام الاقتصادي» بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٠ صفحات ١٠ ١١ ١٢)

حين ينادى الناس بمكافحة الغلاء يعنون أحد أمرين لا ثالث لهما، إما رفع الأجور والمرتبات بما يتكافأ وارتفاع الأسعار، وإما خفض الأسعار بما يتلاءم مع مستوى الأجور السائد. ولا تعيل معظم النول إلى المخاطرة برفع مستويات الأجور والمرتبات خشية حدوث آثار تضخمية لا قبل لها بها، ومن ثم تعتمد في معظم الأحوال إلى محاولة خفض الأسعار، توفيرا للرأسمالية التي تنص دساتير العالم المكتوبة وغير المكتوبة على أنها واجب ملقى على عاتق الدولة تجاه رعاياها. والغلاء وإن بدا في ظاهره اختلالاً في العلاقة بين الأسعار والدخول، إلا أنه في الواقع مظهر من مظاهر اختلال العلاقة بين ما يعرض من السلع المختلفة وبين ما يطلبه الناس منها، فإذا زاد الطلب على سلعة معينة أو مجموعة محددة من السلع، نتيجة لزيادة عدد السكان مثلاً أو لتطور في أنواق الجماهير أو بفعل استئثار عامل المجاعة والتقليد، دون أن يقابل هذه الزيادة عرض متكافئ من هذه السلع كانت النتيجة الضمنية أن ترتفع أسعار هذه السلع وتبدأ الدعوة إلى مكافحة الغلاء بإحدى الطريقتين اللذين أشرنا إليهما.

والدعوة إلى مكافحة الغلاء دعوة عارمة دائماً، فالغلاء يصاب منه كل الناس ولا يصيب منه إلا بعض الناس، وواجب الدولة أن ترعى شئون كل رعاياها، ولكنها في هذا تولى الغالبية العظمى جانباً أكبر من رعايتها. ولذلك فإن حرص الدولة على مكافحة الغلاء، وإن راعت فيه الدولة أصلاً صالح الاغلبية العظمى من الشعب، إلى أنه يرمى صالح الاقلية المستفيدة من الغلاء باعتبار أن أفرادها من الشعب وهم يستفيدون ضمناً مما تتخذة الدولة من إجراءات لخفض الأسعار، وإن أضرت هذه الإجراءات بمصالحهم الخاصة باعتبار أنهم طبقة تستفيد من مراحل الغلاء المتشابهة بين طرفي الانتاج والاستهلاك التي تظهر في صورة سمسة وأرباح وفوائد وما إلى ذلك.

والدولة حين تعتزم العمل على خفض الأسعار، يعنيها أولاً أن تقيس مدى ارتفاع هذه الأسعار عن مستوى معين لكي تنزل بها اليه أو الى مستوى يقرب منه، وحين تريد الدولة أن تتخذ اجراء تنفيذياً محدداً في هذا السبيل، لا تستطيع ان تلخذ الأمور بمظاهرها، أو أن تحكم على مجراها اعتباطاً، كما لا يمكنها أن تقنع بما يتداول بين الناس من شعارات عن الغلاء، تصفه بأنه الوحش الكاسر مرة ويقتله الشبح البغيض مرات، بل لابد لها من ميزان دقيق يعبر لها عن الغلاء بلفة الأرقام، ومن ثم فإن الدولة تحتاج قطعاً الى بارومتر أو ترمومتر، يقيس لها ضغط الأسعار أو درجات حرارتها على مدار الزمن وبين فترة وأخرى، مثل هذا الترمومتر أو البارومتر، يطلقون عليه فنياً أو احصائياً اسم الرقم القياسى لنفقة المعيشة، وهو رقم له اهميته وكيانه خصوصاً فى الدول التى بلغ فيها التنظيم العمالى اقصاه، فلأصبح ينص فى العقود المبرمة بين هذه النقابات من جانب وبين أصحاب الأعمال من جانب آخر، على ضرورة مسايرة مستويات الأجور والمرتبات فيها للتغيرات والتطورات التى يكشف عنها هذا الترمومتر، وينص أيضا على ان تكون هذه المسايرة تلقائية لا تتطلب أى مفاوضات جديدة على الاطلاق.

ما هو الرقم القياسى

التعريف الكلاسيكى للرقم القياسى أورده انجورث فى عام ١٩٢٥ حين قال: إن الرقم القياسى ماهو إلا مقياس غير مباشر وفكرة احصائية تكشف عن التطورات والتغيرات التى لا يمكن قياسها بدقة، أو لا يمكن تقييمها تقييما مباشراً فى الحياة العملية ويتم تركيبه بصيغ مختلفة تختلف باختلاف الغرض منه، والتعريف فى هذه الصورة تعريف صحيح فى واقعه، ولكنه غير ذى قيمة عملية فعالة. ومن ثم درج الاحصائيون الممارسون، على تعريف الرقم القياسى بأنه عبارة عن رقم نسبى أو ملخص لعدة أرقام نسبية لقياس التطور أو التغير الذى يطرا على ظاهرة معينة - لتكن مثلاً الأسعار - بين فترة وأخرى، تعتبر احداها فترة المقارنة وهى الفترة التى تقاس قيمة الظاهرة خلالها، وتعتبر الاخرى فترة الأساس وهى الفترة التى يقاس تغير الظاهرة عنها كسساس.

ما معنى الرقم القياسى

إذا فرضنا أن سعر اقة السكر كان فى سنة معينة أربعة قروش وأصبح فى سنة اخرى ستة عشر قرشاً - أمكن القول بأن الرقم القياسى لسعر السكر فى السنة الأخيرة بالنسبة الى السنة الأولى كسساس، هو $16/4 \times 100$ أى ٤٠٠ فى المائة، ومعنى هذا ان سعر السكر فى السنة الأخيرة قد أصبح ٤٠٠ بينما كان فى السنة الأولى ١٠٠ فقط.

مشاكل عمل الأرقام القياسية

على أن السكر ليس إلا سلعة واحدة من بين عدد كبير من السلع التي يتفق عليها الناس أجورهم ومرتباتهم. ولكن هل يمكن أن تدخل مختلف السلع في اعتبارنا عند قياس تغيرات الأسعار بين عامين متقاربين أو متباعدين، بديهى أن مثل هذا العمل يعتبر متعذراً، ولذلك لم يكن هناك مقر من الاختيار بين السلع المختلفة، ومشكلة الاختيار هذه يحكمها شرطان أساسيان: أولهما: أن تكون السلع المختارة مطابقة لنمط الاستهلاك السائد من واقع الدراسة الواقعية للطباع الاستهلاكية للجمهور، أو متفقا على ضرورتها للاستهلاك من واقع الدراسة النظرية للاحتياجات الغذائية وغير الغذائية.

ثانيهما: أن تكون لهذه السلع المختارة لسنة المقارنة، وجود أصلا في سنة الأساس، والسر في هذا أن تجرى المقارنة بين سنتي المقارنة والأساس، على أساس موحد، فلكي يقال مثلاً أن الأسعار قد ارتفعت بين عامين من مستوى معين إلى مستوى آخر بالنسبة إلى سنة اتخذناها أساساً، لا بد أن تكون المقارنة قائمة على أساس مجموعة موحدة من السلع.

فالمشكلة الأولى الآن في عمل الرقم القياسي لنفقات المعيشة - أو أى رقم قياسي آخر - هي مشكلة اختيار المفردات أو السلع التي يلزم جمع أسعارها لقياس التطورات والتغيرات التي تطرأ عليها بالقياس إلى سنة معينة كأساس. ويحل في هذا الاختيار، اختيار أنواع وطرز مختلفة للسلعة الواحدة، إذا كان للسلعة الواحدة أكثر من صنف، وإذا لزم تمثيل السلعة الواحدة بأكثر من صنف.

ويترتب على هذا ظهور مشكلة ثانية. فما دمننا سنختار سلعاً متعددة وأنواعاً متعددة لبعض هذه السلع أو كلها، وجب علينا أن نفكر في طريقة لربط هذه الأرقام المتعددة، في رقم قياسي واحد يقيس تغيرات أسعارها جميعاً بين عامين أو فترتين. وهنا يقترح الإحصائيون عدة صياغات تستند كلها إلى فكرة المتوسطات في مجموعها، وتتوحد الأرقام المختلفة بذلك في رقم واحد له مدلوله.

أما المشكلة الثالثة والأخيرة فتتخلص في اختيار السنة التي تصلح أساساً للمقارنة، فالمرغوب أننا حين نقيس أطوال الأشخاص نحرص دائماً على أن يقف الأشخاص على مسطح بلون تعرجات تقسده استواء. وبالمثل فإننا إذا أردنا أن نقيس ارتفاعات الأسعار، لا بد أن نختار مسطحاً للأسعار يتميز بالاستواء، أو بعبارة أوضح لا بد أن نختار سنة تتميز أسعارها عموماً بالاستقرار أى لم تكن معرضة بحال من الأحوال لهزات اقتصادية غير عادية بسبب أو بآخر.

تركيب الرقم القياسى لنفقة المعيشة

قبل البحث فى أمر السلع أو الوحدات التى يجب أن يتضمنها الرقم القياسى لنفقة المعيشة دعونا نبذل بعض مايدور فى أذهان البعض من خلط بين مستوى المعيشة وبين نفقة المعيشة. فمستوى المعيشة مصطلح فنى يدل عادة على كمية ما يستهلك الفرد - أو الناس جميعاً - خلال فترة معينة من الزمن اصطلاح على أن تكون سنة، أما نفقة المعيشة فهى عبارة عن التقييم النقدى لهذا المستوى الكمى حسب الأسعار السائدة خلال السنة.

ولا غنى لنا عن أيهما عندما نريد تركيب رقم قياسى لنفقة المعيشة فى أى عام. لاننا كما قلنا لا بد لنا من اختيار مجموعة من السلع لكى نجمع اسعارا عنها. هذه المجموعة هى قطعاً تلك السلع التى يتفق على ضرورتها واعتبارها حداً أدنى وأساسياً لحياة الفرد.

والاتفاق على هذا المستوى المعيشى يتم باحدى وسيلتين، فإما أن تجرى دراسات نظرية بواسطة علماء الغذاء والصحة والمتخصصين فى الاسكان والالباس وما الى ذلك، لتحديد الكميات التى يتعين على الفرد الحصول عليها من مختلف السلع، وأما أن تجرى ابحاث عملية ميدانية تجمع فيها بيانات عما يستهلكه الناس بالفعل من السلع المختلفة فى فترة زمنية محددة، وهذا ما يطلق عليه اسم ابحاث ميزانية الأسرة.

وبمعرفة أسعار الأنواع المختلفة لكل سلعة، وأسعار السلع المختلفة فى سنتى المقارنة والاساس (على نحو ما ذكرنا فى مثال السكر) يمكن تكوين نسب لتغير سعر كل صنف وكل سلعة على حدة. وما علينا بعد ذلك إلا أن نحسب متوسط هذه «المناسيب» أى التغيرات بصيغة أو أخرى من صيغ المتوسطات المعروفة، فنحصل على الرقم القياسى المطلوب.

ولكن الاقتصار على هذا فقط يعتبر اختلاً لا بأصول الفن الاحصائى - ولكن بأبسط قواعد المنطق، فالمعروف أن السلع المختلفة ليست لها درجة أهمية واحدة فى الاستهلاك عند الناس. فحاجة الناس الى الخبز مثلاً أشد من حاجتهم الى الكهرباء، وحاجتهم الى الغذاء عموماً أكثر إلحاحاً من حاجتهم الى المسكن أو الملابس. وأهمية الخبز ليست مستمدة من أنه القوت الضرورى للناس فحسب بل مستمدة أيضاً من أن حاجة الناس اليها حاجة متجددة ومتكررة مرة ومرتين وثلاث مرات بل ربما أكثر من ذلك فى خلال اليوم الواحد. ومن ثم فإن ارتفاع سعره مليماً واحداً، قد يكون أشد وطأة على كل الناس من ارتفاع سعر المسكن جنيهاً مثلاً فى الشهر. ذلك لأن إيجار المسكن ونفقات الملابس تدفع مرة واحدة على فترات متباعدة، أما ثمن الخبز بل والمكمل عموماً فإنه يدفع مرات عديدة وعلى فترات عديدة أيضاً ومتقاربة.

العدالة إذن تقتضى ألا تتساوى السلع المختلفة أو مجموعات السلع المختلفة، فى المعاملة عند

تركيب الرقم القياسي، بل يجب أن يكون لكل منها ما يستحقه من أهمية. وأهمية السلع المختلفة قد تقاس من واقع نصيبها في الاتفاق العام لأسرة متوسطة الحال، وقد دل البحث الذي أجرى في مارس ١٩٢٠ تحت إشراف المستر (بنيت) للعائلات التي يتراوح دخلها الشهري بين ١٧ و ١٨ جنيهاً مصرياً، واتضح منه أن متوسط عدد أفراد الأسرة يبلغ ٣ و ٦ شخص أو خمسة أشخاص بوحدة الرجل البالغ، وقد دل هذا البحث على أن مثل هذه الأسرة توجه انفاقها على البنود المبينة حسب النسب الواردة في الجدول التالي.

نصيبها من الاتفاق الكلى (%)		بنود الاتفاق
حسب تعديلات مصلحة الإحصاء عام ١٩٣٩	حسب بحث عام ١٩٢٠	
٤٥,٠	٥١,٩	سلع غذائية
١٦,٧	١٦,٧	ملابس مسكن
١٦,٠	١١,٧	مواصلات
٣,٠	١,٤	مصرفات مدرسية
٦,٥	٦,١	مصرفات ترفيهية
٧,٠	٦,٤	مصرفات أخرى
١٠٠	١٠٠	اجمالي الاتفاق

معنى هذا أن الاتفاق على السلع الغذائية قد هبط بسبب مواجهة أعباء أخرى، وتحول الفائض من اتفاق العائلة عنه إلى إيجارات المساكن، كما ارتفع نصيب المواصلات من هذا الاتفاق، أما لارتفاع أجور النقل بالفعل، ولما لتفضيل الناس السكنى في الضواحي.

في مصر أرقام رسمية وأرقام غير رسمية لقياس نفقات المعيشة كانت مصلحة الإحصاء والتعداد تصدر رقماً قياسياً لنفقات المعيشة يقيس لنا التغيرات التي تطرأ عليها، على أساس متوسط الأسعار السائدة خلال الفترة من يناير ١٩١٣ إلى

يوليو ١٩١٤*^١ ولما تقدم العهد على هذا الأساس بدت الحاجة ملحة لتغيير هذا الأساس باعتبار ان هناك سلعا جديدة لا بد ان تكون قد دخلت نطاق الضروريات، وكانت من قبل تعتبر من الكماليات، وان انواق المستهلكين لا بد ان تكون قد تغيرت وتطورت بين عامي ١٩٢٠، ١٩٣٩، وزاد تفضيلهم لبعض السلع على بعضها الآخر وهكذا، لذلك رأت المصلحة نقل الأساس من متوسط أسعار ١٩١٣/١٩١٤ الى متوسط أسعار الأشهر الثلاثة السابقة لفترة الحرب الأخيرة، وهي يونيو ويناير وأغسطس عام ١٩٣٩ = ١٠٠. وبدأت ولا تزال تجمع أسعارا عن ٣٢ سلعة غذائية و٣٢ صنفاً من الملابس تختارها بحيث تتماشى مع الفصول المختلفة وتقيس التغيرات في أسعار الغذاء والملابس بنسبة أسعارها المالية الى أسعارها التي كانت سائدة خلال الأشهر الثلاثة السابقة للحرب العالمية المذكورة. أما المساكن فان المصلحة تعتبر مقدار التغير في سعرها أى إيجاراتها، هو ما تقرره الحكومة في هذا الصدد. فإذا قررت الحكومة رفعها بنسبة ١٠٪ كان الرقم القياسي لإيجارات المساكن ١١٠٪، وإذا قررت خفضها بنسبة ١٥٪ كان الرقم القياسي لإيجارات المساكن ٨٥٪. كما دأبت المصلحة على تجميع الرقم القياسي للمصروفات المدرسية فتعتبره ١٠٠ من المصروفات المدرسية في ١٩٣٩ وقدرها أيضا ١٠٠. وتقيس المصلحة ما يطرأ على بند المصروفات النثرية من تغيرات عن عام ١٩٣٩ كنساس، بما يطرأ على أسعار الجملة - لا التجزئة - من تغيرات عن ذلك العام. ولا شك ان في هذا خطأ كبيرا لان الرقم القياسي لنفقات المعيشة يجب ان لا يعتمد على أسعار الجملة على الاطلاق.

ثم اعتبرت المصلحة متوسط التغيرات التي تطرأ على البنود السابقة، معبرا عن التغير الذي يطرأ على بند المصروفات الأخرى. أما النقل فإن المصلحة تقيس التغيرات في نفقاته بما يطرأ على متوسط اجور السكك الحديدية والترام والأوتوبيس من تغيرات.

عيوب الأرقام القياسية الرسمية

يعاب على هذا الرقم القياسي الذي تصدره مصلحة الإحصاء انه ترمومتر غير حساس، ولا يعبر تعبيراً صادقاً عن تغيرات الأسعار. فهو يعتمد اعتمادا كلياً على التسعيرات الرسمية ويستند الى نمط استهلاكى عفا عليه الزمن إذ مضى عليه منذ ١٩٣٩ حتى الآن عشرون سنة كاملة أو

* ظل هذا الرقم ينشر منذ أغسطس ١٩١٤ إلى أغسطس ١٩١٩، ثم توقف نشره، ثم عاد الى الظهور في الإحصائية الزراعية لشهر يوليو ١٩٢٠، ثم توقف نشره مرة أخرى. وكان يشتمل على الصابون و٣٢ سلعة من المأكولات ولسعتين من الوقود.

يزيد.

ولعل المصلحة تستطيع في القريب ان تعتمد على بيانات احدث، تستمد من واقع ما أسفر عنه بحث ميزانية الأسرة الذي أجرته مؤخراً، إذ لم يعد منطقياً أبداً أن يقال ان نمط الحياة لازال على ماكان عليه منذ عام ١٩٣٩، كما ان تكوين الأسرة قد تغير عما كان عليه حينئذ. وكل هذه التغيرات تحدث أثرها بالتبعية في الكميات المستهلكة وفي أنواع السلع المختلفة بل في الأهميات النسبية لكل بند من بنود الانفاق. وكما تنبّهت المصلحة في عام ١٩٣٩ الى تقادم الأساس الذي حسبت عليه الرقم حتى ذلك التاريخ، فقد آن الأوان لكي تعيد المصلحة النظر في رقمها الحالي لكي تراعى شتى الاعتبارات التي أوردناها في متن هذا المقال.

٣-١ رفع مستوى المعيشة

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الرائد العربي» الكويتية العدد ٨ - يونيو ١٩٦١ صفحات ٢٩ ، ٣٠)

لا أحسبني أجاوز الواقع كثيراً إذا أجمعت مشاكل المجتمع العربي الجديد تحت هذا العنوان. واست أقصد بذلك أن رفع مستوى المعيشة باعتباره مشكلة كبرى سوف يقضى بالضرورة على سائر المشاكل الأخرى التي تعترض حياتنا. والا لكان معنى ذلك أننا نعتبر الدول ذات المستوى المعيشي المرتفع دولاً بغير مشاكل وهذا أمر لا تعززه الوقائع.. فلكم مشاكل حلقات لا تنتهي سواء في الدول المتقدمة التي اكتمل نموها أو في الدول المتأخرة النامية.

ولكن الذي لا شك فيه - أن معظم المشاكل التي تحيط بنا وتحف بحياتنا يمكن أن تعتبر مشاكل فرعية بالنسبة لانخفاض مستوى المعيشة كم مشكلة أكبر وأعم، وأن رفع مستوى المعيشة هو المشكلة الأم التي تسخر الدول الناضجة معظم جهدها لحلها والتغلب عليها لأن رفع مستوى معيشة الشعب هو هدف المجتمعات الإنسانية جمعاء.

فإذا نحن سلمنا بأن رفع مستوى المعيشة هو الهدف الأسمى أو النهائي لأي مجتمع وإن لكل هدف وسيلة تحقق الوصول إلى هذا الهدف كان لازماً على مجتمعنا العربي الجديد أن يفكر في نوع الوسيلة التي تضمن وصوله إلى مثل هذا الهدف في أجل محدد وموقت.

وإذا علمنا أن مستوى المعيشة معناه كمية ما يستهلكه الشعب من سلع وخدمات خلال فترة معينة من الزمن (سنة مثلاً) فإن رفع مستوى المعيشة لأي شعب في المستقبل، معناه إتاحة قدر أكبر مما يستهلكه الشعب بالفعل في الوقت الحاضر من هذه السلع والخدمات. كما يتعين على الدولة أيضاً إتاحة أنواع كثيرة وطرازات أحدث من السلع والخدمات مما يبغى الشعب الحصول عليه، أو مما يتحتم على الشعب الحصول عليه، مما لا يتوافر في الدولة في الوقت الحاضر.

ولكننا نعلم أن رغبات الفرد لا نهاية لها، وأن طموحه نحو رفع مستوى معيشته طموح لا حد له.. فإذا علمنا أيضاً أن موارد الفرد مهما زادت قاصرة دائماً عن تحقيق كل رغباته وآماله، وأنه ما من فرد على سطح الأرض إلا يوجد نفسه مضطراً إلى أن يوازن بين ما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون، أي بين ما يجب أن يحصل عليه من طيبات الحياة وما يجب ألا يحصل عليه منها، ومن ثم فإن كل فرد منا يحاول ما وسعته الطاقة والجهد أن يعمل على تأجيل تحقيق بعض رغباته

الخاصة فى سبيل تحقيق رغبات اخرى لها فى نظره أهمية أكبر ولها فى رأيه حق الأولوية والسبق. بينما لو توافرت لدى الفرد منا موارد قارون لما وجد نفسه مضطراً على الإطلاق الى مراعاة ترتيب رغباته تبعاً لأولويات والفضليات معينة ولا يمكنه أن يحصل على ما يريد مما يريد وقتما يشاء وحيثما حل أو أقام.

فإذا ماتزوج الفرد وأصبح رب أسرة كبيرة أو صغيرة تضخم حجم مشكلته وأصبح لزاماً عليه أن يفكر لا فى الموازنة بين رغباته الآجلة ورغباته العاجلة فحسب، وأن يضخى بالآخيرة فى سبيل الأولى ولو الى حين بل أن يفكر أيضاً فى الموازنة بين رغبات أفراد أسرته فيما بينه وبين نفسه.. وأن يحاول ارضاءهم جميعاً فى نطاق موارده المحدودة بحيث لا يحقق لأحد منهم كل ما يصبو اليه على حساب افعال رغبات سائر الاخوة والأفراد ومن هنا يعالج الأمر بشيء من الحكمة والتدبير فيحقق للجميع اجزاء معينة مما يرغبون فى الحصول عليه ويضخى من رغبات كل فرد بما يعتقد انه أقل أهمية فيؤرضى بذلك كلا منهم ارضاء جزئياً بدلاً من أن يرضى واحداً منهم ارضاء تاماً، وذلك لكى لا يشير فى نفس أى منهم حزازة، ولكى لا تظهر العائلة الواحدة فى المجتمع بمظهر عدم التجانس إذا هو حابى أحدا منهم على حساب الآخرين.

وما يحدث على مستوى الفرد أو العائلة لابد أن يحدث منه أيضاً على مستوى الدولة فما من دولة فى الأرض الا وتريد أن يكون لديها كل ما تتمناه، وأن يحصل كل فرد فيها على كل ما يبغيه ويصبو اليه. ولكن ما من دولة فى الأرض أيضاً الا وكانت مواردها أعز وأقل من أن تكفل تحقيق كل ما يريد أفرادها، والوفاء بكل رغباتهم. ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن الندرة التى نتحدث عنها ندرة نسبية غير مطلقة تخف حدتها وتشدت تبعاً لتواضع رغبات الناس أو جموعها على الترتيب. هذه الندرة النسبية هى أصل المشكلة الاقتصادية.. بل هى منشأ علم الاقتصاد الكلاسيكى وعلم الاقتصاد الحديث المعاصر الذى يتناول أساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريق التخطيط القومى الشامل القدرات الأمور فى الدول المختلفة. التنمية إذن هى وسيلة الدول الى رفع مستوى معيشة أبنائها. والتخطيط فى الواقع هو الاسلوب الذى تتبعه الدول الراغبة فى النمو لتحقيق ذلك الانماء.

والدول لا تكف اطلاقاً عن اتخاذ الاجراءات والقرارات لاحداث التنمية يوماً بعد يوم كعملية طبيعية تقتضيها سنة الحياة وطبيعة التطور والارتقاء. فتعمل على زيادة مواردها وزيادة استغلال الموجود لديها من هذه الموارد تدريجياً، ولكنها حين تحس بعدم كفاية هذه الموارد بكافة الاحتياجات تحس أيضاً بأنه لا يمكن أن تترك الأمور تسير فى الدولة حيثما اتفق. ولذلك تشمر بضرورة وضع برنامج يرسم لها طريق الانماء.. يتسنى لها بمقتضاه أن تتم التنمية حيثما وجبت

التنمية.. وألا تهمل جانباً واجب التنمية.. وتهتم بجوانب استغرقت كل إمكانياتها.. أو لا تعتبر على نفس المستوى من الأهمية الذى تستاهله جوانب أخرى.

ولكن الدولة لى يسنى لها وضع هذا البرنامج أو وضع البرامج المختلفة التى يمكنها ان تختار من بينها ما هو أكثر صلاحية وأجدر بالاتباع وجب عليها أولاً أن تستكشف معالم الواقع الاقتصادي والاجتماعى فيها من الماضى والحاضر، وذلك بمحاولة حصر مواردها الانتاجية ومعرفة الكيفية التى تستخدم بها هذه الموارد فى الحاضر أو التى كانت تستخدم بها فى الماضى لمعرفة التطور الذى طرأ على هذه الموارد وعلى استخداماتها على مدار الزمن.

يمكن للدولة بعد هذا ان تتخذ كل الاجراءات الكفيلة بزيادة ما لديها من موارد ويتبعيم الطروقة التى تستخدم بها هذه الموارد وتعزيز وسائل هذا الاستخدام لى يزيد الانتاج فيها فى النهاية. ولكن هذا وحده لا يعنى حدوث التنمية المرجوة، لان إحداث التنمية لابد ان يتم بقصد تحقيق غرض معين وهدف محدد فى آجال وازمنة محدودة.. ولما كنا قد اتفقنا على ان رفع مستوى المعيشة هو هدف الدولة المتقدمة والمتفخرة على حد سواء.. فقد لزم ان تزيد الموارد وتتقدم وسائله بما يكفل للشعب ان يستهلك قدرأ أكبر مما يستهلك حالياً وأن تتعدد الأنواع والطرازات مما هى عليه حالياً.. ومن هنا وجب أن تعنى التنمية لا بالانتاج فحسب بل أيضاً بالاستهلاك.

ولكن لما كان لا يمكن للاستهلاك أن يزيد إلا بزيادة الانتاج، ولما كان الانتاج لا يمكن أن يزيد إلا فى حدود معينة وبالتدريج فقد وجب ان يتم توازن من نوع ما بين الاستهلاك فى جانب والانتاج من جانب آخر. بيد أن زيادة الانتاج هذه لا يمكن أن تتحقق إلا بتركيب طاقات انتاجية جديدة أو بالمحافظة على الطاقات الموجودة بالعمل حتى لا تفتنى ولا تندثر أو باستحداث الوسائل التى تكفل زيادة الانتاج أو أو... الخ مما يدخل كله ضمن زيادة الموارد الانتاجية بشتى صورها وفروعها. ومثل هذا لا يمكن تحقيقه فى أى دولة الا بزيادة ما يسمى بالاستثمار.. ومن هنا لزم ان تعنى التنمية أيضاً بموضوع الاستثمار.

ولكن إذا تدبرنا الأمر قليلاً أمكننا أن نذكر ان الانتاج قد يزيد ويفيض عما يحتاجه الشعب ومع ذلك قد يظل مستوى المعيشة ما هو عليه بون أى ارتفاع وذلك فى الاحوال التى ترى الدول نفسها فيها مضطرة بحكم ظروفها وطبيعة الأمور فيها الى الاستفادة من ملامحة هذه الظروف الى انتاج سلع بعينها يستهلك الشعب منها ما يحتاج اليه ويفيض منها قدر لابد للدولة ان تصرف فيه. وفى الوقت نفسه تعجز الدولة - أيضاً بحكم ظروفها وطبيعة الأمور فيها - عن انتاج بعض ماتحس هى أو يحس الشعب حاجته اليه.. فتتطلب تبحث لها عن عملاء خارجيين يبادل معهم فائض انتاجها مما لا حاجة لشعبها به مقابل حصولها من هؤلاء العملاء على ماتحتاج اليه وفاء لرغبات شعبها..

فتفتح بذلك دائرة كان يمكن أن تظل مغلقة لولا ما أودعه الله في كل دولة من مزايا نسبية تجعل في الامكان لكل دولة ان تتميز على دول اخرى في انتاج سلع بعينها تليق عن حاجة شعبها وتحتاج اليها شعوب دول اخرى.. فتتشأ بذلك عملية التبادل التجارى بين الدول.. ومن هنا لزم ان تعنى التنمية أيضاً بموضوع التبادل التجارى الدولى أى بالتجارة الدولية أو الخارجية.

ويجرنا هذا بدوره الى التفكير فى موضوع النقد الأجنبى.. والى موضوع التمويل على وجه العموم.. ومنها الى مصادر التمويل الداخلى.. فيبرز أماننا موضوع الضرائب.. ومنه نستطرد الى بحث الدخول والإيرادات.. والحديث عن الدخول يدفعنا الى التفكير فى معنى الدخل.. والى ضرورة زيادته لا زيادة نقدية مجردة بل زيادة حقيقية تكفل للفرد أن يحصل به على قدر أكبر من السلع والخدمات - وهنا تبرز مشكلة الاسعار.. ولما كانت هذه الخدمات وتلك السلع لابد أن تصل الى أسواق قريبة من الناس.. فقد لزم ان نعنى أيضاً بمشكلة النقل والمواصلات.. ومشاكل اخرى كثيرة كالادخار والبنوك واعمال الائتمان.. وخلق الرواج.. وتوفير العمل للناس.. ومواجهة الكفالات لاداء أعمال واجبة الاداء.. وخلق الظروف الملائمة للحياة الكريمة الطيبة بتوفير الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية.. وهكذا.

كل هذا وغيره يدخل ضمن موضوعات التنمية فى أى دولة، وكل هذا وغيره مشاكل، يضافها التخطيط فى المجتمعات النامية الحديثة.. مما سنأتى على ذكره فى مقالات قادمة.

٤-١ إكثار الانتاج

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الرائد العربي» الكويتية العدد ٩ - يوليو ١٩٦١ صفحات ١٧، ١٨)

إن مشكلة رفع مستوى المعيشة ليست مشكلة مستقلة عن مشاكل أخرى فرعية.. بل إنها مشكلة أصلها ثابت في مشاكل أخرى وثيقة الصلة بها.. بحيث لا يمكن أن تحل إلا عن طريق حل مجموعة هذه المشاكل كل على حدة.. بشرط أن تتجمع حلول هذه المشاكل المتفرقة في إطار برنامج عام يقيم هذه الحلول جميعاً بما يفي بتحقيق ذلك الهدف الاسمي وهو رفع مستوى المعيشة.

ولما كان رفع مستوى المعيشة يعني زيادة كميات السلع والخدمات التي يستهلكها الشعب وزيادة أنواعها أيضاً فقد كان لازماً أن يزيد انتاج هذه السلع بالذات أو أن يزيد انتاج غيرها ما يمكن تباعده بما يبراد من السلع والخدمات من العالم الخارجى.

فإذا علمنا أن للانتاج عوامل التي تساعد على تحقيقه بمستوى آخر من المستويات المختلفة المحددة، وأن هذه العوامل قد اصطلح على حصرها في أربعة عوامل هي الطبيعة ورأس المال والعمل والتنظيم. وأن من بين الاقتصاديين من يميل الى ادماج العمل مع التنظيم ويعتبر هذه العوامل ثلاثة بدلا من أربعة.. فإن زيادة الانتاج لا تعنى زيادة هذه العوامل فحسب بل تعنى أيضاً زيادة استخدام هذه العوامل أو بالاهرى زيادة كفاءة هذا الاستخدام. بمعنى ان الدول النامية قد لا تجد نفسها مضطرة الى زيادة مالىها من ثروات طبيعية فوق سطح الأرض وفي باطنها فحسب بل تضطر أيضاً الى الارتعاع بكفاية استغلال هذه الموارد الطبيعية واستخدامها - بل ان من بين هذه الدول ما تجد نفسها عاجزة عن سلوك المسلك الأول حين تكون قد استوعبت مواردها الطبيعية كل امكانيات الزيادة والتوسع بالفعل فلا تجد منوحة من التفكير في مختلف السبل والوسائل التي تكفل رفع الكفاية الانتاجية لهذه الموارد الطبيعية.. ومثل هذا القول منطبق أيضاً على رأس المال سواء في ذلك رأس المال العامل أو ما كان منه في شكل أصول ثابتة.

اما العمل فإن زيادة عدد المشتغلين وإن كانت هدف الدول المتقدمة والمتأخرة على حد سواء الا ان عنصر الكم هنا قد لا يفيد وحده في احداث الزيادة في الانتاج حتى ولو زادت الكفاية الانتاجية لطبقة أو أخرى من الطبقات المختلفة لهؤلاء المشتغلين. اذ ان عملية الانتاج تستلزم ان

يتوافر في الدولة خليط من الكفايات والمواهب التي تختلط ببعضها في عملية الانتاج بنسب مختلفة لا يمكن ان يرتقى مستوى الانتاج كمأ وكيفاً بغيرها كما ان للعملية الفنية في الانتاج جوانبها الإدارية والتنظيمية التي قد يعرقل انعدامها سير الانتاج ذاته في الطريق المرسوم.

لا يكفى اذن ان تكون الزيادة في عوامل الانتاج المختلفة زيادة في الكم فقط بل يجب ان تحدث هذه الزيادة أيضاً في الكيف بمعنى انه لابد من ان يرتقى مستوى هذه العوامل أيضاً. مثل هذا الشرط مستمد في الواقع من الشروط التي يجب ان تراعى في زيادة الانتاج نفسه، فلا يكفى ان تزيد كميات الانتاج بل يجب أيضاً أن ترتقى مستوياته الفنية فتزداد الكميات الناتجة وترتقى مستويات المنتجات في آن معاً.

ولسنا ندعو الواقع في قليل أو كثير اذا نحن اعتبرنا الطبيعة هي العامل الاساسى في الانتاج.. أو بعبارة أخرى انها مصدر الخير والرزق لابن آدم منذ خلق الله البرية وقبلها. تسعى فيها الدواب وتكلم من رزق الله ويضرب فيها ابن آدم بقدمه ليقنات من فولها وثوبها ويصلها.. ويصنع منها أنواعه من جذع الشجر.. ويقيم من ورق الشجر ملواه.. ويفوص في مائها فياكل منه لحماً طرياً.. ويوجد في لآله ومراحه زينة له في الحياة الدنيا..

وحتى حين يرتقى الانسان عن مستوى البدايه.. وترتقى معه وسائل استغلاله لما حوله من موارد طبيعية نراه ينظر الى الطبيعة كمصدر اساسى فيزرع الأرض ليقنات منها ويضرب في بطنها بحثاً عن المعادن والخامات التي تقوم عليها الصناعات في الدول المختلفة.

فكل ماتحملة الأرض لنا فوق سطحها أو في باطنها يتمثل لنا في النهاية في شكل موارد طبيعية يختلف توزيعها بين الدول المختلفة باختلاف المساحات التي تقع داخل تلك الدول وباختلاف طبيعة هذه الموارد والثروات وباختلاف المعالم الجيولوجية والصفات الجيوفيزيكية للأرض التي يعيش عليها سكان هذه الدول على اختلاف جنسياتهم ونحلمهم.

فالأرض التي يعيش عليها مجتمعنا العربي مساحاتها شاسعة ولكن جانباً كبيراً من هذه المساحات ليست الا صحارى قفاراً وما في باطن هذه الأرض من معادن خفل مجهول وما بين الضفاف من ثروات مائية لم يستغل الاستغلال الكافى.. وما فوق أرضنا من زرع ونخيل اما ضيق البنت أو ضائع الثمر. فإذا نحن رغبنا في التغلب على هذا الضيق بالتوسع في الرقعة المزروعة صممنا في بعض أجزاء وطننا العربى حدود الصحارى التي تحف بالواديان الخضمر الضيقة وصدمتنا أيضاً صعوبات الري وانخفاض مناسيب المياه ومستوياته ونذرة الامطار واستفحال الجفاف في مواسم كثيرة خلال السنة.. فلا تبقى من سبل التغلب على هذا الضيق الا ان نزيد من امكانيات الانتاج لنفس المساحات المزروعة وهذا بدوره يستلزم أيضاً مزيداً من الري. أى مزيداً

من مشاريع الري.. ومزيداً من العناية والجهد في الاكثار مما تنبت لنا هذه المساحات المحدودة الضيقة.. والحرص على تنويع حاصلاتها.. وتخصيص كل تربة لما تصلح له من المزروعات.. ثم لا بد من زيادة الانتاجية باستخدام المزيد من الآلات.. ولكن هذا كله لا يحل مشكلة الضياع ومن هنا تلزم مكافحة الآفات الزراعية باستخدام المبيدات المختلفة.. وتوفير الظروف الملائمة لحزن المحاصيل ببناء الصوامع أو بتشوين بعض هذه المحاصيل وحفظها إذا كان يلائمها الحفظ والتشوين.

ثم علينا بعد هذا ان نستغل باطن الأرض وما في أعماق البحار والانهار.. فخاماتنا الطبيعية من المعادن المختلفة تستلزم المزيد من البحث والاستكشاف والثروة السمكية مهمة.. فلا نحن استغلنا منها في الاستهلاك الداخلي بالقدر الكافي ولا نحن يسرنا لها سبب الحفظ بإنشاء صناعات خاصة بذلك تساهم في احداث شيء من الرواج في الداخل وتساعدنا - إذا صدرناها - على الحصول على ما نحتاج اليه من الخارج.

ولا أحسبني خارجاً عما رسمته لنفسى من حدود لهذا المقال إذا انا عرجت قليلاً على موضوع الاستيراد بمناسبة ما اثرته من امر الحصول على ما نحتاج اليه من الخارج لان مثل هذا الامر لا يمكن ان نمر عليه مر الكرام.. فلا يكفي النولة الراغبة في النمو والساعية اليه ان تستورد من الخارج ما تحتاج اليه لاستهلاكها العاجل السريع بل يجب عليها ان تحيط تجارتها الخارجية بفلسفة الانماء والمزيد من الانماء وذلك لا يمكن أن يحدث إلا اذا حرصت على ان تخصص جزءاً كبيراً مما تستورده لفرض هذا الانماء بالذات وذلك بأن تستورد من الخارج ما يساعد على انشاء طاقات انتاجية جديدة تساعدنا على زيادة انتاجها المرة تلو الاخرى طفرة أو بالتدريج، وذلك في شكل آلات ومعدات انتاجية لا في شكل سلع وخدمات استهلاكية أو على الأقل لا بد ان تحرص النولة على ان يكون نصيب الآلات والمعدات فيما تستورده أكبر من نصيب المواد الاستهلاكية العاجلة.

ولكن زيادة هذه الاصول الثابتة في النولة لا يكفل لها بالضرورة زيادة الانتاج اذ لا بد لها أيضاً من زيادة رأس المال العامل الذى يساعد هذه الاصول الثابتة في تسيير عجلة الانتاج. لان اندام رأس المال العام هذا أو نقصه قد يؤدى إن أجلاً أو عاجلاً الى اعمال صيانة الآلات والمعدات، وضعف القدرة على الاتفاق على الخامات للانتاج وانصراف المشتغلين عن اعمالهم أو اضرابهم عن هذه الاعمال بسبب عجز الجهاز الانتاجى عن دفع اجورهم ومستحقاتهم.. وعجز هذا الجهاز عن الاستحداث والتجديد بالحصول على احدث ما وصل اليه العلم الحديث من آلات ومخترعات بالتدريج وفي الوقت الملائم لى لا يتخلف عن الارتقاء بمستوى انتاجه الكمى والكيفى.. فى الوقت

المناسب حرصاً على مستقبل تسويق منتجاته داخلياً أو خارجياً.

اما العمالة فى مجتمعنا العربى الجديد فقد تبدو أقل عوامل الانتاج إشكالاً وصعوبة.. لأن العمالة مصدرها السكان.. والسكان فى الشرق يأتون تبعاً ومن تبع غزير.. فيحق لنا بذلك الا نخاف ولا نحزن ولكن العبرة فى موضوع العمالة كما قلنا ليست بالعدد فقط.. بل لا بد لنا من ان نعمل على أن تتوافر هذه الاعداد الكافية الوافية باغراض الانماء.. ولكن بمستويات معينة من المهارة والدراية والخبرة والتعليم.. ومن هنا تبرز مشكلة تسعى الدول النامية الى حلها بمحاولة استكشاف الصفات العامة لمواردها البشرية.. والوقوف على معالم الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد.. ثم تحديد أهداف الانماء المستقبلية.. التى يمكنها على ضوءها تحديد احتياجاتها من القوة العاملة لتحقيق هذه الأهداف وتحديد المستويات المطلوبة للعمال والموظفين والفنيين بمختلف تخصصاتهم.. ومثل هؤلاء يلزمهم ولا شك بعض التعليم والتدريب.. ومن هنا يتحتم على الدولة ان تفتح لهم المدارس والجامعات ومعاهد التدريب وتستقبل فيها منهم العدد الكافى الذى يسمح بان يتخرج منهم فى النهاية العدد اللازم لاجداث التنمية بهذه المستويات والمؤهلات المطلوبة.

وهذه أيضاً مشكلة تخطيطية اخرى.. ومن كبرى المشاكل التى يواجهها مجتمعنا العربى الجديد.

٥-١ ترشيد الاستهلاك

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الرائد العربي» الكويتية العدد ١٢ - نوفمبر ١٩٦١ صفحات ٨٠٧، ٩)

ليس من الصعب أن نتصور أنه لكي يرتفع مستوى المعيشة لابد أن يزيد الانتاج.. فزيادة الانتاج ان لم يكن هدفاً في حد ذاته ولكنها وسيلة الى تحقيق هدف أسمى هو رفع مستوى معيشة الشعب.. ولكن هل معنى هذا أن أى زيادة في الانتاج يترتب عليها بالضرورة ارتفاع في مستوى المعيشة!! وهل يكفي أن يزيد الانتاج في أى اتجاه لكي يتحقق هذا الارتفاع في مستوى المعيشة؟ أن أى دولة في الوجود تستطيع أن تزيد انتاجها من المحاجر أو من الأتربة ويظل انتاجها من هذا التراب أو ذاك المحجر يتراكم بغير استخدام ويظل مستوى المعيشة بذلك على ما هو عليه. ومعنى هذا أنه لكي يرتفع مستوى المعيشة لابد أن يكون لكل ناتج استخدامه داخل حدود الدولة أو خارجها.

ولكن هذا الشرط ليس بالشرط الوحيد.. فقد تنتج الدولة أشياء تطلب عليها الطبيعة الاستهلاكية المباشرة فيستهلكها الشعب عن آخرها.. وحين يزداد الطلب على هذه المنتجات أما بسبب زيادة عدد السكان أو اطراد الرغبة في المزيد من الاستهلاك لنفس العدد أو بهما معاً لم تجد الدولة سبيلاً الى مواجهة هذا الطلب المتزايد بتوسيع طاقتها الانتاجية مثلاً أو بتجديد ما يكون قد بلى من معداتها ووسائل الانتاج التي تملكها وذلك لأنها لم تحتسب لمستقبل أيامها بتخصيص جزء من انتاجها للوفاء باغراض التوسع فيه مستقبلاً. مادامت هي الانتاج ليس حالة يمكن ان تصل اليها الدولة وتقف عند المستوى الذي تصل بالانتاج اليه بل هو عملية مستمرة متجددة يتعين لاستمرارها وتجديدها ان يتنوع الانتاج بحيث لا تستقر السلع الاستهلاكية به كله أو تختص به السلع الانتاجية كله.. بل يكون قريباً من هذه السلع وتلك فيفي بذلك ببعض حاجات الاستهلاك ويضمن استمرار العملية الانتاجية لتحقيق المزيد من سلع الاستهلاك مع مر الزمن.

وحين نتحدث عن الدولة هنا لا أحب ان ينصرف الى الذهن انا نعني بها الحكومة. فالدولة ما هي الا مجموعة افراد يعيشون حياة مزبوجة تتمثل في حصولهم في الحياة على بعض الحقوق وقيامهم في الحياة ببعض الواجبات.. فهم يؤمنون اعمالاً مختلفة متباينة ويشتمون في مقابل هذا بنتائج اعمالهم. ومن البداية ان نتصور ان انصراف الناس عن اعمالهم وامالهم في اداء واجبهم في

المجتمع سوف يترتب عليه ان أجلاً أو عاجلاً أن يحرروا من ثمار ما كانوا يؤمنون من أعمال.
فانتاج الدولة هو إنتاج الافراد.. واستهلاكها هو مجموع استهلاكهم وحرص الدولة على التوسع في هذا أو ذاك مستمد من حرص أفرادها على التوسع في هذا أو ذاك.. واحتياجات الدولة هي مجموع احتياجات افرادها، ومخزراتها هي مجموع مخزراتهم واستثماراتها هي مجموع استثماراتهم وهلم جرا.

ونحن إذا كنا قد سلمنا بأن الدولة إذا أرادت توسيع طاقتها الانتاجية كوسيلة لزيادة الانتاج على مر الزمن.. يتحتم عليها ان تخفض السلع الانتاجية بجانب من انتاجها والا تنصرف الى انتاج سلع الاستهلاك النهائي فقط، أو ان تحرم نفسها من بعض ما تنتج من سلع الاستهلاك الأولية أو النهائية وتصدره لكي تحصل في مقابله على ما تعجز عن انتاجه من تلك السلع الانتاجية فإننا نستطيع ان نتصور نوع بالغ جهد ان هذه التصرفات لابد وأن تنعكس آثارها على افراد الشعب في مجموعة.. بل ان هذه التصرفات لا يمكن في الواقع ان تتم الا اذا اتجهت تصرفات الافراد تسيير في نفس هذه الاتجاهات.

فلا تستطيع الدولة ان تنتج سلع الانتاج الا على حساب سلع الاستهلاك ولا يمكن للاخيرة ان تنقص أو للاولى ان تزيد الا اذا تحول الناس عن الاتفاق على سلع الاستهلاك الا في حدود ما يلزم وسفروا جزءا من هذا الاتفاق لتعجم صناعات سلع الانتاج في بلدهم. فإذا كانت الدولة لا تنتج سلع الانتاج فإن انصراف الافراد عن سلع الاستهلاك - ولو جزئياً - يساعدهم على تكوين مخزرات ما كان لها ان تتكون لولا انصرافهم هذا عن سلع الاستهلاك.. ويمكن للدولة في هذه الحالة ان تستعين بمخزراتها أي بمخزرات الافراد فيها لتكون طاقات انتاجية جديدة تستعين بها على توسيع رقعة الاستهلاك فيها بالتدريج لصالح الشعب المخزر.

الفكرة انن هي ان الاقتصاد النامي لا يقوى أبداً على تحقيق الزيادة في الاستهلاك طفرة واحدة، ولكنه لكي يحقق هذه الزيادة بالتدريج لابد أن يحرص دائماً على تنمية نفسه أيضاً بالتدريج، فإذا كان في الدولة مزرعة واحدة لابد أن يسعى لكي تصبح المزرعة مزرعتين، وإذا كان فيها مصنع واحد يجب أن يصبح المصنع مصنعين. ولا يمكن ان يتم له هذا الا اذا حرص على الا يستهلك كل ما ينتج. فتزداد آلاته ومعداته وتتسع طاقته الانتاجية.. ويوجد نفسه باستمرار في موقف يسمح له بياحة قدر زائد من السلع للوفاء بالاحتاجات الاستهلاكية المباشرة.

ولست أحب أن يفهم من هذا ان شرط الانماء هو الا يزيد الاستهلاك، فالزيادة المطلقة في الاستهلاك شيء لابد منه.. ولكن المقصود هنا انه يجب الا يزيد الاستهلاك بنفس نسبة الزيادة في الانتاج والا وجدت الدولة نفسها دائماً حيث بدأت في أول الطريق.

فبينما يحقق انتاج السلع الاستهلاكية مقنماً عاجلاً وسريعاً لافراد الشعب يرتفع به مستوى معيشتهم الى حين.. فإن انتاج السلع الانتاجية جنباً الى جنب مع السلع الاستهلاكية يساعد الدولة على تأمين حد ادنى لمستوى المعيشة يظل قابلاً للزيادة باستمرار وانتظام بما يرفع مستوى المعيشة بصورة متكررة متجددة.

ولكن هل يعنى هذا ان تفرض الدولة على الشعب الحرمان؟

لا أحسب أن دولة من الدول ترضى ان تعيش وسط المتناقضات ولا يعقل ان تسعى دولة لرفع مستوى معيشة شعبها أى تسعى لاتاحة مزيد من السلع والخدمات لافرادها ومع هذا تفرض عليهم الحرمان.. ولكن المشكلة مشكلة مواسة وتنسيق.

فالواقع ان عملية الانماء هذه تقتضى اجراء عملية تنظيم أو ترشيد للاستهلاك، ولو نحن بحثنا أحوال الاستهلاك فى مجتمعنا العربى لوجدناه مليئاً بالأمثلة الصارخة على وجود وجوه كثيرة للضياع الكمى والنوعى على حد سواء.

يكفيها لاثبات هذا ان نتصور ان عناصر الاستهلاك فى أى بلد لا تخرج عن مجموعتين.. مجموعة ضرورية ومجموعة كمالية.. فإذا نحن تركنا الأخيرة اما لانها أوضح من ان تستبان أو لانها جدلية يختلف الرأى حول اعتبارها ضرورية أو كمالية. وإذا نحن ركزنا اهتمامنا على الضروريات لوجدناها أساسا تنحصر فى الغذاء والملبس والسكن.

والغذاء فى أى دولة وبالنسبة لأى شعب تتحكم فى تحديده جملة عوامل، منها العادات والتقاليد ومنها الاعتبارات الغذائية النظرية. فإذا نحن حاولنا ان نوفق بين الجانبين أو ان نلخذ الجانبين بعين الاعتبار لامكنا ان نلاحظ ان اصنافاً كثيرة من انتاجنا الغذائى يمكن أن تكون سلماً تصديرية بون أن يكون فى هذا اعتداء على التقاليد والعادات أو أن يكون فيه اجحاف بحق الشعب فى ان يحصل على غذائه الكافى الذى تتوافر فيه كل الشروط الصحية السليمة.

يكفيها نظرة واحدة لأحوال معيشتنا لكى نتبين ان بعض ما نستهلكه من خبز مما تلقى به فى سلال القمامة قتيلاً لا يصلح للاستهلاك كان يمكن أن يظل قمحاً للتصدير أو الا يزرع قمحاً على الإطلاق وتزود محاصيل أخرى بدلا منه لو اننا اشترينا من الخبز ما نحتاج اليه فقط بغير ضياع نفوق بذلك على الدولة انتاجاً يمكن ان تستفيد به وبالجهد المبذول فى انتاجه فى وجوه أخرى.

والفاكهة التى ننتجها متنوعة.. يمكننا ونحن فى مراحل الانماء ان نهبط جزءا منها للتصدير خصوصاً أن ظروفنا الانتاجية لهذه الأنواع أكثر ملاءمة من ظروف أوروبا مثلاً بما يمكن ان يجعلنا سادة أسواق الفاكهة فيها لو اننا قصرنا استهلاكنا من الفاكهة على أنواع محدده منها.. وان يكون فى هذا اجحاف على الإطلاق بحقنا فى الغذاء من الفاكهة.

وثمار النخيل عندنا ضائعة.. ولم نحاول حتى الآن فى جانب كبير من وطننا العربى أن نقيم صناعة لتجفيفها أو حفظها بصورة أو بآخرى.. أيضاً لأغراض التصدير.

وغير هذه وتلك.. مظاهر كثيرة لأنواع شتى من الضياع فى الاستهلاك تمثل فى النهاية عبئاً على اقتصادنا القومى وجعلتنا دائماً دولا عاجزة عن استيراد اللازم المفيد بسبب عجزنا عن توفير فائض وافر للتصدير مقابل مايلزم استيراده.

أما ملابسنا ومبانينا فعليها سيماء التقليد والنقل بغير رشد، بينما لو حرصنا على أن تكون هذه المباني وتلك الملابس تابعة من ضمير حياتنا ومستمدة من طباع معيشتنا لبلغت من البساطة حداً يكفل لنا الاستغناء عن بعض ما نستورده من موادها بما يمكننا من الاستعاضة عنه باستيراد اللازم المفيد لارساء قواعد صناعات قوية وطنية تنهض فى كنفنا.. متراحة متسادة. وأمثلة أخرى كثيرة يمكن أن نكتشفها بمجرد الحرص على الملاحظة والتدقيق.

ولا يقوتنى هنا أن أسجل بعض الملاحظات الخاصة باستخدامنا لمرافقنا الخاصة والمرافق العامة على وجه الأجمال، إذ يجب علينا أن ندرك أن كل ما فى بيوتنا وما تهيئ الدولة لنا فى الشوارع والطرق أن هو الأ جزء من الثروة القومية. ويقدر اساءة استخدامنا لكل هذه الممتلكات الخاصة بنا أو الخاصة بالدولة بقدر ما تتكبد الدولة وتتكبد نحن كأفراد من اتفاق لاستبدالها أو هيبانتها. ولذلك نرى انفسنا دائماً وقد أصاب القدم كل ما نملك بمعدل سريع.. فبدلاً من أن نبني منزلاً جديداً ترانا دائماً نصلح منزلاً قديماً وبدلاً من أن تشق الدولة طريقاً جديداً أو تضيء شارعاً جديداً نراها تنفق معظم مالها فى صيانة طريق قديم أو فى اصلاح أعمدة الاضاءة فى نفس الشارع القديم.

وفى دور الحكومة.. مكاتب وحجرات يصيبها البلى والقدم لمجرد أننا نسيء استخدامها فتبلى وتضمحل وتصبح غير ذات قيمة تذكر بعد أن كانت تكون جزءاً كبيراً من الثروة العامة أو تنفق عليها مبالغ متتابعة وعلى فترات كان يمكن أن تبتعد وتطول لو أننا حرصنا عليها من الكسر أو الاتساع. ونحن لا نعلم فى كل هذا أن تصرفاتنا تعود فترتد الى نحورنا من جديد.. فبدلاً من أن ننتج كل عام شيئاً جديداً ترانا نصورن نفس الشيء القديم وبدلاً من أن نستورد بقصد الاضافة والتنمية.. ترانا نستورد بقصد الصيانة والاحلال والتجديد..

ولست هنا أعارض الصيانة والتجديد.. فهما من غير شك أسس لازمة للمحافظة على الطاقة الانتاجية.. ولكنى اعتقد أن فى امكاننا أن نجعلها تتم على فترات متباعدة.. لكى نستطيع أن نستفيد من وفورات هذه الأبواب فى خلق طاقات جديدة.. لبناء هذا المجتمع الجديد.

٦-١ الأمن الغذائي والمجوة الغذائية

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ٨٢/٤/٢٠٠٠ - الطبعة الأولى، ص ٧)

غريب أن يكون في مصر ستة ملايين فدان.. وتميز هذه الملايين الستة عن إطعام ٤٥ مليوناً من البشر فكيف يعجز الفدان عن إطعام سبعة أشخاص مع علمنا أن المساحة المحصولية أكثر من ستة ملايين فدان، نولة زراعية عريقة تحولت عن الزراعة إلى ماصورة أنه يحولها إلى نولة أكثر مالاً وأعز نفراً وأرابت أن تحيل الصحراء إلى أرض زراعية ولكنها أرابت أيضاً أن تزرع الأراضى الزراعية بالمباني والعمارات ثم إذا بها تستورد الغذاء.

والفجوة الغذائية التي نواجهها.. أو التي يقال أننا نواجهها لها أبعادها السطحية ولها أبعادها الدفينة فالأبعاد السطحية للفجوة الغذائية التي يتحدثون عنها، ونستمع إليها أن الطلب على السلع الغذائية أشد شراوة من المعروض من هذه السلع، ولكن الأبعاد الدفينة لا تقف - ولا يصح أن تقف - عند مقارنة العرض بالطلب بل يجب أن تتجاوز ذلك للتحقق من أن الطلب على هذه السلع أو تلك طلب رشيد. وأن العرض من هذه السلع أو تلك.. عرض نشيط بمعنى أننا لا بد أن نتأكد من أن الطلب على كل السلع له ما يبرره وله جدواه وله شرعيته.. وأن العرض من هذه السلع له أيضاً جدواه وجديته وله كذلك جودته التي يجب أن يتحلى به كل إنتاج كفء.

وسياسة الأمن الغذائي لا بد أن ترتكز إلى تقدير الاحتياجات الغذائية للناس استناداً إلى بحوث الغذاء التي يقوم بأعدادها العلماء المتخصصون في التقنية بما يكفل حصول الجسم على الغذاء الذي يساعده على القيام بوظائفه بتوايد الطاقة وصيانة الأنسجة والخلايا من التلف وتنظيم دورات الجسم المختلفة مع مراعاة التنوع، ويقتضى عنصر التنوع ضرورة إعداد قوائم للطعام - قوائم مدروسة - يقال فيها أنه لكي يستطيع الجسم البشري أن يقوم بوظائفه لا بد أن يتعاطى صاحب هذا الجسم - يوماً هذا القدر من الطعام ويتناول مقتربة. وهذه الأنواع المقترحة والكميات الموصوفة لا بد أن تكون نابعة من عادات الناس أنفسهم - أو على الأقل ألا تكون متعارضة تعارضاً جذرياً مع هذه العادات وذلك لكي يكون للوصفات الغذائية أو الوجبات الغذائية جدواها ولكي يمكن الاستجابة إليها دون جهد أو مقاومة.

وقد حدث هذا في مصر بالفعل ولكن منذ زمن بعيد فقد قام بعض الباحثين - فيما مضى - بدراسة الطبايع الغذائية لمصر والمصريين تمهيداً لوصف ما يلزم مصر وسكانها من أطعمة على

مدار السنة وما يقتضيه هذا الهدف من سياسات. وقد وجد هؤلاء الباحثون انه رغم ما يوجد فى الغذاء المصرى من تجانس بين أفراد الشعب عموماً الا انهم لاحظوا من واقع المسح القطعى للعواد والطباغ الغذائية ان هناك فروقاً طفيفه فى هذه العادات بين مناطق مصر المختلفة.

ولذلك فقد قسم هؤلاء الباحثون مصر الى أربع مناطق غذائية هى حضر مصر على وجه العموم ثم ريف الوجه البحرى ثم ريف الوجه القبلى الذى يسود فيه الرى الدائم وذلك الذى يسود فيه رى الحياض. ورغم ما أصاب هذه القوائم من قدم أو تقادم الا ان ملاسة هذه القوائم فيما تطرحه من أسس موضوعية لا يمكن ان تسقط بالتقادم فالعبرة من وراء هذه القوائم أن يكون هناك تقييم واقعى للاحتياجات الغذائية للجمهور نون أن تتصادم هذه الاحتياجات مع عاداتهم وطباغهم الغذائية بدون ان تتصادم هذه العادات والطباغ الغذائية مع وفاء الغذاء الموصوف باحتياجات الجسم البشرى.

واسنأ نريد الخوض فى كثير من التفاصيل الفنية التى تعتمد عليها هذه التقديرات ولكننا نريد فقط ان نبرز أهمية مثل هذه القوائم ذات الأطعمة الواجبة والملائمة لكل منطقة أو فريق. فهذه القوائم هى نقطة البداية التى يتم على أساسها تحويل هذه الاحتياجات اليومية الفردية.. الى احتياجات لجميع السكان.. فى السنوات المتعاقبة ثم يتم بعد ذلك تحويل هذه الاحتياجات الغذائية الى محاصيل زراعية باستخدام معاملات فنية يعرفها المتخصصون ويتعاملون فيها ثم يتم تحويل هذه المحاصيل الزراعية الى أراض زراعية أى الى فداين أكاد أجزم انها لن تتجاوز الملايين الستة التى يعتمد عليها - أو يجب ان يعتمد عليها - سكان مصر فى غذائهم.

ربما تكون هذه القوائم قد تقالمت - ولكن لا أظن ان هناك صعوبة كبيرة فى ان يقوم علماء الغذاء المتخصصون باعداد قوائم طعام أحدث يمكن الاستناد اليها فى تقدير الفجوة الغذائية - ان وجدت - يبقئ بعد ذلك انه إذا استقر الرأى على قوائم طعام نموذجية.. فانه لا مناص من ان تكون هناك حملة توعية غذائية يترك الناس من خلالها أهمية ماهو موصوف لهم من اغذية يومية بالإضافة الى ضرورة توعيتهم بأن كثيراً مما يستهلكه الناس عفواً أو بالصنفة هو بالفعل غذاء وان فلسفة الغذاء لا تكمن فى امتلاء البطون بقدر مجرد الحصول على القيمة الغذائية التى يحتوئها هذا الغذاء الذى درج الناس على تعامله نون ادراك لقيمتة الغذائية بالفعل. فالألبان عند الناس جميعاً سوائاً والسوائل فى نظر الناس ليست من قبيل الغذاء، والفول السودانى واللب وما الى ذلك يعتبرها الناس مجرد تسالى رغم القيمة الغذائية التى تتوافر فى كل منها.

فلنحاول إذن أن نرى الفجوة من زاوية موضوعية قائمة على تقدير واقعى للاحتياجات الغذائية لجمهرة الشعب مع حث الجماهير على اتباع هذه القوائم - أو على الأقل عدم المضالاة فى الانحراف عنها - مادامت هى أصلاً نابعة من عاداتهم وطباغهم الغذائية وليست مفروضة عليهم. هذه هى نقطة البداية.

٧-١ رسالة إلى بهاء

(رسالة المؤلف كما نشرها الاستاذ أحمد بهاء الدين في عاموده «يوميات»

في جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٤)

«تحية طيبة وبعد..»

بالإضافة الى ما أقرأه لك، دعنى أطرح سؤالاً عن طريقك.

والسؤال هو: كيف يعجز الفدان في مصر عن إعالة سبعة أشخاص (حاصل قسمة عدد السكان على مساحة الأراضي منذ القدم) وحاصل القسمة يمكن أن يسفر عن عدد أقل من السكان للفدان الواحد إذا نحن أخذنا في الاعتبار - المساحة المحصولية - التي هي دائماً أكبر من المساحة الحقلية بحوالى النصف مع ملاحظة اننى أقول «إعالة كاملة ولا أقول «إطعام» فقط؟؟

ولعلك تدرك أن حرصى على توجيه هذا السؤال على أوسع نطاق، نابع من اننى لا أريد أن تخلط في احاديثنا بين الأسباب والأعراض، فإن السبب الرئيسى وراء كل الأمراض التي نتحدث جميعاً عنها هو أن الانتاج في مصر في كل قطاع يحتاج الى تحسين في الكم وفي النوعية.

والبدء بالزراعة أمر منطقي في بلد كمصر. لأنه من المؤسف أن الفلاحين في مصر. لأسباب عديدة، قد اضطرتهم الأوضاع الى إهمال الزراعة أو هجرها، واضطربنا بذلك الى الالتجاء الى فلاح الدانمرك، نكلك منه النجاج والبيض والجبن بغير حياء.

استحييننا من الزراعة التي لا تستحق منها دول كالدانمرك وهولندا وفرنسا، التي تساعدنا في بناء قصر العينى وتبنى مترو الانفاق، واندفعنا نحو صناعات دون نظر الى العائد الذي يأتى من ورائها وترتب على ذلك حبس استثمارات يمكن ان تلتى بعائد أكبر لو تحركت مما هي فيه الى أنشطة أخرى لذلك تأديت وسأظل أنادى

١- يجب أن نحرص على أن تكون زراعة مصر قادرة على تمويل نهضة مصر مع رعاية نشاط تصدير الزهور.

٢- إن خريطة مصر الصناعية فى حاجة الى إعادة نظر.

والحديث بقايا، وشظايا، سأحاول ألا احتل بها عاموداً إن استطعت الى ذلك سبيلاً.

د. عبدالمجيد فراج

عميد معهد الاحصاء جامعة القاهرة

- أهلاً بتعليقاتك فى أى وقت، إن سؤالك يبسط قضية تبدو للناس معقدة. صحيح. كيف لا يقول

فدان الأرض ستة أفراد، إذا استثمرناه استثماراً كاملاً، متطوراً؟

لكن تعزز رأيى الدائم: لن مولدنا كلفة، والمشكلة فى هبوط لتلجيتنا، وسوء ادارتنا لهذه الموارد.

١ - ٨ أقصر الطرق لبحث قضية الدعم

(بقلم المؤلف لما نشرته جريدة الإهرام بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٥ صفحة ٧)

دعوني أنور حول هذا الموضوع من مطلق مايدور حولنا اليوم من مناقشات حول موضوع الدعم الذى انشغل به المشتركون فى المؤتمر الاقتصادى عام ١٩٨٢ نصف فترة انعقاد ذلك المؤتمر وأصبح نفس الموضوع يطل علينا بين الحين والحين فى مواسم بعينها فتتشغل به الأمة تماماً كما انشغلت الأمة فى قديم الزمان بالمطالبة بعونة سعد باشا زغلول من منفاه حتى إذا ما عاد فرحت الأمة بانتصارها على الانجليز فى هذا الصدد كما صوف تفرح الأمة ببقاء الدعم وبقاء كل العوامل التى أدت الى ايجاد الدعم.

والكى نبدأ من جديد

أقول إن من البديهيات التى يخجل معظم المتخصصين فى الاقتصاد من ذكرها لأنها كما قلت من البديهيات أنه لا بد أن تباع السلعة بسعر (مجز) وأن تشتري بسعر (عادل). ومن البديهيات أيضاً أن السعر المجزى لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أمكن تغطية تكاليف الانتاج (وزيادة) وأن السعر العادل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هذا السعر يضع السلعة فى متناول أيدي الراغبين فى الحصول عليها بدخولهم التقنية التى فى جيوبهم بالفعل وبهذه الصورة يتحقق للبائع ربحه ويتحقق للشارى بعض الانخار من نضله الذى قد تتيسر له بعد ذلك سبل استثماره لمصلحة الانتاج من جديد وهكذا دواليك.

هذا التبسيط الشديد للبديهيات ليس فيه تبديد يذكر للفكر الاقتصادى أو نظرياته وإعلنا لسنا فى حاجة الى أن نقول أيضاً إن البائع والمشتري هنا ان هما إلا زمان لأى فرد أو هيئة أو مصنع أو حقل أو مؤسسة أو... أو... الخ ذلك لأن أنوار البيع والشراء يلعبها كل هؤلاء وأولئك فى هذا المجتمع وفى كل مجتمع.

هذه مقدمة.. وهى مقدمة ضرورية يمكننى بعدها أن أقفز الى موضوع الدعم نفسه الذى هو فى نظرى اعتراف صريح من أجهزة الانتاج السلعى والخدمى فى الدولة على ان انتاجها لم يكن كافياً لمواجهة الطلب عليه ومن ثم فإن أسعار بيع هذا الانتاج تكون مرتفعة فوق مايمكن ان تحتمله دخول المستهلكين... وهذا الوضع يتطلب مايلى:

- ١- إما خفض سعر السلعة لكى يتناسب مع مقدرة المشتريين على الشراء- وهذا ما قد لا يمكن عمله خشية ألا يمكن تغطية تكاليف الإنتاج.. ومن ثم تكون هناك خسارة.
 - ٢- أو خفض تكاليف الإنتاج لكى ينخفض سعر البيع- وهذا ما قد لا يمكن تحقيقه.
 - ٣- أو رفع الأجور النقدية وذلك يدخل الاقتصاد القومى كله فى مياراتين سياق الأسعار والأجور فكلهما يحاول أن يلحق بالآخر فى تتابع حلزوني منتظم كما يعلم المتخصصون.
 - ٤- أو دعم أسعار بعض السلع وهذا لا يختلف فى كثير أو قليل عن رفع الأجور النقدية مادامت محصلة الإجراءين هى تخفيض عبء الأسعار الباهظة على الجماهير رغم أن لكل من الإجراءين آثاره الخاصة به على مستوى الاقتصاد القومى.
- ولكى نتلمس أسباب العلاج دعونا نعيد صياغة هذه الأمور فى صورة تصرفات وسلوكيات إنتاجية واستهلاكية.. نجعلها أيضا فيما يلى:
- ١- مراجعة خريطة الإنتاج بما يكفل استبعاد كل الأنشطة التى ثبت عجزها عن تغطية احتياجات السوق أو تغطية المديونية رغم دعمها وتدهيمها فى الماضى.
 - ٢- مراجعة قوائم الاستهلاك بما يكفل استبعاد السلع التى لا ضرورة لها ولا هدير من حرمان الناس منها كل الناس وبعبارة أخرى وينون أسفاف فى التبسيط يتعين:
 - ١- زيادة الإنتاج وترشيده لمواجهة الطلب مع الحرص على نوعية الإنتاج وعلى خفض تكلفة الإنتاج أى الارتقاء بانتاجية كل منتج من المنتجين.
 - ب- الحد من الاستهلاك وترشيده بما يحد من الضغط على انتاج قلاصر أصلا عن الوفاء بالمطالب الجارية للمستهلكين.
- ولكى يتسنى للدولة أن تفعل هذا وغيره فى هذا المجال وفى غير هذا المجال لابد مما يلى:
- أولاً - فى مجال الانتاج:**
- ١- التحقق من أن منابع الانتاج الطبيعية فى مصر مستغلة أمثل استغلال. وإنها تنتج بالكفاءة المرجوة كما وكيفا.
 - ٢- عدم التماهى فى انتاج مالا تحسن منابع الانتاج انتاجه وعدم التماهى فى اضافة منابع جديدة للانتاج فيما لا يمكن أن تحسن هذه الموارد انتاجه.
 - ٣- التحجج بالتعمد وسبق الاصرار الى الزراعة والى الصناعات التى تعتمد أساسا على المنتجات الزراعية:

ثانياً - في مجال الاستهلاك:

- ١- تحديد السلع التي تدخل في نطاق الاحتياجات الأساسية.
- ٢- تحديد الكميات التي تلزم الفرد واسرته من هذه الاحتياجات الأساسية.
- ٣- هذه الكميات من الاحتياجات الأساسية لابد من أن تصل إلى أصحابها ومستحقيها بالسعر الأساسي وليكن سعر التكلفة بعد التأكد من أن سعر التكلفة هو أدنى حد للتكلفة.
- ٤- يسمح بتجاوز الحدود الدنيا للاستهلاك من الحاجات الأساسية إذا كان هناك فائض منها ولكن بأسعار تصاعدية.

ثالثاً - اتباع نظام الأسعار التصاعدية:

بعد حصول الأسرة بالسعر المحدد على مايمكن اعتباره حداً أدنى لاحتياجاتها الأساسية من غذاء وملبس يمكن فرض أسعار تصاعدية على ماقد ترغب الأسرة في الحصول عليه من سلع بعد هذا الحد الاستهلاكي الموصوف، ويمكن تقسيم هذه المستويات الاستهلاكية إلى شرائح كمية يتحدد لكل شريحة كمية سعرها الخاص بها تصاعدياً.

بمعنى أن جهاز الإنتاج سوف ييسر للمستهلكين كميات محددة بسعر مخفض وكميات أخرى إضافية تتصاعد أسعارها بزيادة المطلوب منها.

فالمسكن مثلاً يمكن أن يصرف الكيلو الأساسي منه أو الكمية المفروضة أنها تمثل احتياجاً حقيقياً للفرد أو الأسرة بسعر مخفض أو سعر معقول بينما لو زاد الطلب فوق الكيلو الأول يكون له سعر أعلى وفوق الكيلو الثاني يكون له سعر أكثر ارتفاعاً وهكذا.

ومثل هذا الأسلوب أو التحديد يمكن أن يطبق على البنزين وعلى الأقمشة.. الخ باتباع نظام أو آخر من النظم المعروفة التي تنظم هذه العملية والتي يمكن للكثيرين المساهمة في اقتراح وسائلها وإرساء قواعدها.

يتضح من كل ذلك أن قضية الدعم مرتبطة بسياسات الإنتاج وسياسات التوزيع وأنه لا يمكن علاجها بمعزل عن سياسات الاقتصاد القومي كله ولا يصح أن تعالج كمجرد مظهر من مظاهر العجز في الميزانية الذي يجب أن يتحتم تغطيته.

أما إذا كان القصد هو مجرد تخفيف العبء على الميزانية أو تحويل العبء من فوق كاهل المنتجين الذي لا يحسنون الإنتاج ومن فوق كاهل المستهلكين الذين لا يحسنون الاستهلاك إلى كاهل دافعي الضرائب الذين لا يحسنون هم أيضاً دفع الضرائب، فإن العملية بذلك تصبح عملية حائرة ومحيرة يهون أمامها التفكير في توزيع مبلغ الدعم نقداً على كل الناس وهذا أمر ليس من العسير حسابه وليس من العسير تنفيذه، وذلك بأن يحمل الناس على نصيبهم من الدعم نقداً

وعداً (٢,٥) بليون جنيه ÷ ٥٠ مليون نسمة مثلاً) أى حوالى خمسين جنيهاً سنوياً أى حوالى أربعة جنيهات شهرياً لكل فرد يضرب فى عدد أفراد أسرته، وهذا المبلغ يكفى لتغطية نفقات الحصول على السلع التموينية للأسرة، وعلى سلع استهلاكية تطول الطواوير أمام الحصول عليها، وبهذا نكون قد ضربنا أكثر من عصفور بحجر واحد.

العصفور الأول: اغلاق باب المناقشة فى موضوع الدعم الى الأبد.

العصفور الثانى: إلغاء وزارة التموين وأجهزة إدارية أخرى ومنافذ توزيع كثيرة، وعدد غفير من الموظفين تنوء بحركتهم محافظة القاهرة ومدن أخرى كثيرة فى مصر.

العصفور الثالث: إنكاء روح الأمل فى مزيد من الانتاج الرشيد والاستهلاك الرشيد والعزوف عما لا يصح انتاجه وما لا يصح استهلاكه فى ظروف المجتمع العالى وأوضاعه الاقتصادية الجارية.

العصفور الرابع: ترشيد اللهفة الاستهلاكية وتخفيف حدة الزحام والضغط على المرافق بما فيها المواصلات والارتفاع بمستوى المسئولية عند المستهلكين بحيث لا يطلبون إلا ما يحتاجون اليه وفى حدود المبلغ المنصرف لهم كبذل نقدى يفنيهم عن الدعم.

العصفور الخامس: وضع أسس جديدة لإنسان مصر ومصر المستقبل التى لا يصح ان يقف مواطنوها مواقف الاستجداء الرخيص فى كل موقع من مواقع العمل الانتاجى خصوصاً فى القطاع الحكومى الذى أصبح يعكس مظهراً من مظاهر التصديق على المواطنين، وكذلك فى كل موقع من مواقع الاستهلاك التى أصبحت مظهراً من مظاهر المن على المواطنين.

وعصافير أخرى كثيرة يمكن أن تصاب بهذا الحجر الواحد الا وهو إلغاء الدعم، ومصرف البديل النقدي له وهو مبلغ جد زهيد.

٩ = ١ خمسة ميم.. وبعدها يصبح المصري منتجاً!!

(حديث للمؤلف نشرته مجلة «اكتوبر» العدد ٤٨١ بتاريخ ١٢/١/١٩٨٦ صفحة ٢٦)

فى الأونة الأخيرة برزت على سطح القضايا فى مصر بشكل حاد قضية الانتاج.. ربما انتبعت مصر الى هذه القضية متأخراً.. وربما طفت كثير من المشاكل الداخلية والخارجية عليها فى السنوات الماضية وجعلتها على هامش الاهتمام.. وربما سوء التخطيط وعدم الأخذ بالأساليب العلمية هو السبب فى تراكم أوراق هذه القضية وإهمالها.. المهم ان هذه القضية أصبحت الشغل الشاغل لكل مصرى الآن بعد ان بلغ الأمر من الفطورة الى الحد الذى أصبحنا فيه نستورد حوالى ٧٠٪ من غذائنا.

ولا يخفى على أحد أن الانتاج كعملية اقتصادية لم يعد منفصلاً بحال من الأحوال عن السياسة.. بل إن الاقتصاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح سلاحاً لا يقل فى خطورته - إن لم يزد - عن أقوى الأسلحة التى تعتمد عليها الشعوب فى حريها إما دفاعاً وإما هجوماً وإما ضغطاً وإما تهجيراً.

وفى مصر الآن ظهرت ثلاث دعوات: الأولى: دعوة لسداد ديون مصر.. والثانية دعوة لترشيد الاستهلاك.. والثالثة: لزيادة الانتاج وتكثيفه.. تلك الدعوات التى ينادى بها ويتبنها الآن كل مسئول فى مصر بدءاً من رئيس الجمهورية الى أقل مستويات المسئولية.

ويرغم شهامة هذه الدعوات وبذل مقصدها فإن أخطرها وأعمها على الإطلاق هى الدعوة الى زيادة الانتاج.. فبئسها أن نستطيع أن نسد ديون مصر.. وبئسها سيحمل بنا الترشيد الى حد الفقر (يقطع الأزمة البطون) كما يقولون. والتساؤلات المطروحة الآن.. كيف نزيد الانتاج.. وهل الانسان المصرى يوفقه المالى غير منتج؟.

وإذا كان الأمر كذلك.. فما هو السبيل لجعله مواطناً منتجاً؟

كل تلك التساؤلات وغيرها كانت ماثراً مناقشات طويلة عقدت لها حلقة دراسية بمعهد الدراسات والبحوث الإحصائية التابع لجامعة القاهرة بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.. وكان عنوان هذه الدراسة: السكان وتنمية الموارد البشرية وتخطيطها.. ضمت الدراسة مجموعة كبيرة من أساتذة الجامعات المتخصصين فى الاقتصاد والتخطيط والبحوث والقوى العاملة وعدداً أكبر من

الدارسين من رجال الإدارة.. ومع هؤلاء كان لمجلة أكتوير أكثر من لقاء:

يتحدث أولاً الدكتور عبد الجيد فراج عميد معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية. فيقول: إن تنمية الموارد البشرية ليست عملية لحظية أو وقتية.. بل إنها عملية تتواصل حلقاتها وتتشابك حول الإنسان.. فالإنسان هو العنصر الأساسى فى أى عملية إنتاجية، وذلك من خلال ميمات خمس. وهى: المنزل والمعيد والمعهد والمشغل والمعاش (بعد التقاعد).. وهذه المراحل الخمس تعنى باختصار الاهتمام بالإنسان فى معظم مراحل حياته، والاطراف المسؤولة عن هذه المؤسسات تتعامل مع الإنسان بهدف تربيته وتدريبه وتشكيله وتأهيله بما يساعده على تحقيق المردود المرجو من تنمية الموارد البشرية للفرد والمجتمع معاً، فليس التدريب وحده هو الذى يؤدى الى تنمية الموارد البشرية بهذه الأبعاد المترامية.. ففى هذه الأبعاد تتواصل مستويات واختصاصات أجهزة ووزارات مختلفة يجب أن تعمل جميعها على رعاية الإنسان فى مصر:

وأسأل الدكتور فراج: إذا اعتبرنا أن نظرية الميمات الخمس هى الهدف الذى يصبو اليه كل مسئول عن التخطيط فى مصر، فما هى الوسيلة الواجب اتباعها للوصول الى هذا الهدف؟
يجيب: أولاً على الدولة ويشترى الوسائل اتباع السياسات التى تتصل بتحقيق الاستثمار فى الثروة البشرية من أجل انمائها ونموها تراكمياً على مر الزمن.. مثال ذلك الاستثمار فى الصحة والتعليم والرياضة والسياحة والعبادة والتسلية والترويح.. الخ.. مما يمكن ان يطلق عليه اسم الاستثمار التحملى.

ثانياً: سياسات طويلة المدى للتخطيط الاجتماعى والاقتصادى، سواء كانت هذه السياسات تتعلق بالانتاج أو الاسعار أو الاجور، وذلك فى قطاعات الانتاج المختلفة السلعية وغير السلعية.
ثالثاً: سياسات تتعلق بتحقيق التوازن بين الفوائد والمزايا التى تتحقق للفرد، وتلك التى تتحقق للمجتمع من وراء عملية تنمية الموارد البشرية لبناء الكيان القومى داخلياً من ناحية وأخرى لمعاونة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى خارج الحدود بناء على رغبة تلك الدول.

رابعاً: سياسات تتصل بسلوكيات العمل وصيانتها من التدهور على مر السنين منذ غرسها فى الإنسان أثناء طفولته والحرص على انمائها خلال فترة الشباب، والتمسك بها خلال سنوات العمل ضماناً لعدم إهدار العمل كقيمة وحضارة وأسلوب حياة.

كل ماسبق.. يواصل عميد معهد الاحصاء.. يتطلب التنسيق بين هذه الجهات المعنية بما يكفل الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة، بالإضافة الى متابعة وتقييم السياسات ونشر الوعى التدريبي ووضع أسس تحويل خطط تنمية القوى البشرية ودراسة موقف العرض والطلب فى

مختلف قطاعات الدولة.

من أهم معوقات الانتاج -بالاضافة الى ماسبق- الخلل الذى يحدث فى توزيع العمالة على مستوى الدولة، فقد حدث تكثيف فى بعض الجهات على حساب جهات أخرى فى البلد الواحد.. من هنا تأتى مشكلة الهجرة الداخلية.. وعن هذه النقطة يتحدث الدكتور سيد عبدالمقصود الاستاذ المساعد للاقتصاد فيقول: لقد عانت الدول الكبرى فى بداية حركتها نحو التقدم والرقى، خاصة بعد الحرب الثانية، من عدم التوازن فى توزيع جهود التنمية.. وعندئذ لجأت هذه الدول الى التخطيط الاقليمى.. استفادة من تجارب الآخرين، فنحن أيضا فى مصر استطعنا ان ندرك اهمية هذا العنصر من عناصر التنمية، اذك صدر القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ سنة ١٩٧٧ بتقسيم مصر الى ٨ أقاليم كل منها يشمل عدة محافظات، وجاء التقسيم على الوجه الآتى:

{ إقليم القاهرة ويشمل محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية.. }

{ إقليم الاسكندرية ويشمل: الاسكندرية والبحيرة.. }

{ إقليم الدلتا ويشمل محافظات: المنوفية والغربية ومياط وكفر الشيخ والقليوبية. }

{ إقليم قناة السويس ويشمل: بورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية وشمال سيناء وجنوب سيناء.. }

{ إقليم مطروح ويشمل محافظة مطروح فقط. }

{ إقليم شمال الصعيد ويشمل: بنى سويف والفيوم والمنيا. }

{ إقليم أسيوط ويشمل: محافظتى أسيوط والوادى الجديد. }

{ إقليم جنوب الصعيد ويشمل: سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر. }

كان الهدف بطبيعة الحال من هذا التقسيم هو وجود بلدان وسيطة بين المدن الكبرى والقوى والمحافظات تتمتع بنوع من الاستقلال والاكتفاء الذاتى فى الانتاج وفى القوى البشرية والموارد بحيث تكمل هذه الاقاليم بعضها بعضا عن طريق التنوع والانفراد بإنتاج معين لكل اقليم والعمل على تكثيفه، ولكن هل نجحت هذه التجربة؟

يجيب الدكتور سيد عبدالمقصود على تساؤلى قائلا: للأسف إن التركيز فى مصر مازال يقع على القاهرة والاسكندرية كميتين كبيرتين، لذلك فإن تيار الهجرة الداخلية مازال يصب فيهما حتى الآن.

وتعود أهمية التخطيط الاقليمى الى الآتى:

{ يتلذات الحيز المكاني فى الدول النامية تغاوتا كبيرا فيما يختص بالاستغلال المكاني للموارد الطبيعية من ناحية، ومن ناحية أخرى فى استغلال العنصر البشرى بخصائصه الاجتماعية

أحوال مصر خمسة ميم.. وبعدها يصبح المصري منتجاً الفصل الأول

والثقافية والاقتصادية.. ومعظم الدول النامية يعاني اقتصادها من الزوجية الإقليمية، فالأولى هي وجود قطاع حديث أو قطاعين، وباقي القطاعات تعاني من التخلف، والثانية تواجد اقليم أو اثنين يتميز بالتقدم والتصنيع والتحضّر النسبي، وباقي أقاليم الدولة تعاني أيضاً من التخلف. [مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول النامية، يصعب حلها على المستوى القومي أو المحلي.. بل تجب مواجهة المشكلة على مستوى متوسط بين الاثنين، وهو المستوى الإقليمي نظراً لعدم قابلية بعض عناصر الانتاج للانتقال بل للتهزئة.

[إن المدن الكبرى لا تستطيع تحمل مايرد إليها من الريف في شكل هجرة داخلية سواء هجرة سكان أو هجرة عمالة.. وهذا الموقف ينذر بمشاكل اقتصادية وحضرية كثيرة لكلا الإقليمين: الإقليم المهاجر منه والمهاجر إليه.. لذلك يجب مواجهة هذه المشكلة بتنمية اقليمية واسعة تلخّذ في اعتبارها المناطق الريفية الزراعية المتاخمة للمناطق الحضرية والتي يزح منها المهاجرون.] لابد من خلق قدر معين من البنية الأساسية.. (الهياكل) سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، وتمثّل في شبكة الطرق: السكك الحديدية والموانئ والمطارات وخدمات التخزين ومصادر القوى الكهربائية والقوى المحركة.

المرأة نصف المجتمع.. فهل من المقبول أن يغفل المخططون وهم يخططون لزيادة الانتاج عن طريق رعاية عناصره الأولية والاهتمام بها.. هل من المقبول أن يغفلوا دور المرأة؟. من هذا العنصر نتحدث الدكتور أنعام عبد الجواد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية.. تقول: هناك عديد من الجهود التي بذلت من أجل إحداث تغييرات في المجتمع.. حقيقة أن هذه الجهود وجهت لكل من الريف والحضر والرجال والنساء، إلا أن الملاحظ أن معظمها كانت لصالح الحضر ولصالح الرجل.. الأمر الذي نتج عنه انحسار مشاركة المرأة الريفية على وجه الخصوص، فعلى سبيل المثال.. المرأة القروية هي أكثر قطاعات المجتمع المصري تعرضاً للامية، يعني أن فرصتها في التعليم هي أقل الفرص، هذا إذا تحدثنا عن التعليم بمستواه العام.. أما عن التعليم الفني فنجد أن معظم المدارس الفنية وأيضاً المراكز التدريبية تتركز في المدن وترتبط بالصناعة كبرامج الكفاية الانتاجية ونظام التلمذة الصناعية الخ..

نضيف الى ذلك أن معظم هذه المدارس وتلك المراكز تعاني أساساً من نقص الامكانيات المادية والوسائل التعليمية.. الأمر الذي يؤدي في النهاية الى انحصار الفرص المتاحة للثلاث. وتحدث الدكتور أنعام عبد الجواد أهم المعوقات التي تقف في طريق مشاركة المرأة.. خاصة الريفية - في التنمية كجزء لا يتجزأ من عناصر الانتاج فتقول: [غياب المنخل الشامل للتنمية الريفية، وهذا يعني أن أي استراتيجية للتنمية لابد أن تقوم على

أساس الترابط والتداخل بين مختلف عناصر وطاقت المجتمع، وأن إغفال دور المرأة في هذه العملية يمكن أن يفقد التنمية طاقة هائلة.

{ الثقافة وشيوع الأمية، ومن هذا نتحدث الدكتور انعام قائل: إن القيم والعادات الراسخة في اذهان الناس حول المرأة وبورها تؤثر على نشاط المرأة داخل المجتمع.

{ قلة الوقت لدى ربة البيت لانشغالها في المنزل وتربية الأطفال.

{ وجود بعض التقاليد والأعراف التي تمنع المرأة من المشاركة في الحياة العامة.

{ اقتناع الرجل بأن القوامة له فقط وبأن المرأة لا يمكنها إلا أن تشارك في مجالات معينة.

{ عدم ايمان غالبية الرجال في الريف بكفاءة المرأة في الأعمال الهامة والمشاركة فيها بنفس كفاءة الرجل.

{ ايمان المرأة نفسها أو غالبية النساء في الريف خاصة غير المتعلقات بقلة كفاءتهن في العمل وعدم القدرة على المشاركة بنفس كفاءة الرجل.

وأخيرا.. من الطبيعى.. والطبيعى جدا أن نشكو ونضج بالشكوى من زيادة عدد السكان، ونلح باستمرار وإصرار في تنظيم النسل، في الوقت الذى لم يلخذه فيه تنظيم وإعداد هذه الموارد البشرية. الاعداد اللازم من وقتنا وجهننا الكثير.. والاكثـر من ذلك أننا اتخذنا من هذه الزيادة شماعة نعلق عليها كل سلايقاتنا، ونسينا تماما أن زيادة السكان إذا كانت نقمة على دول لا تحسن إعداد وتربية وتكريب ابنائها، فهي نعمة على دول تحقق ذلك وتجديه تماما.. فكل طفل جديد يولد معناه طاقة جديدة وذراع أخرى قوية أضيفت للمساهمة في البناء والرقى والحضارة.. علينا إذن أن نبدأ.. ونبدأ من البداية ولتكن البداية من الميمات الخمس.

١٠-١ لكي لا تستحي العين.. من أمريكا

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» في العديدين ٩٠٤، ٩٠٥
بتاريخ ١٢ مايو ١٩٨٦ صفحة ٢٦، ٢٧ ثم ١٩ مايو ١٩٨٦ صفحة ٢٠، ٢١)

الذى يطعم الفم

تستحي منه العيون

هكذا علمونا

وهكذا كانوا دائماً يقولون

وأمریکا.. كما هو معروف.. تعطينا القمح

أى انها تطعم الفم

ومن ثم لابد أن تستحي منها العين

بمعنى أن مصر لا تستطيع.. أو على الأقل لا يليق بها.. من باب النوق - أن تفضب أمريكا.. أو أن تلق منها موقفاً يترتب عليه أن تفضب أمريكا منا ومثل هذا الوضع بيننا وبين أمريكا قد يرضى به فريق منا.. وقد لا يرضى به فريق ثان.

فالفريق الأول قد يرضى.. لانه يريد أن تكون لأمريكا علينا دالة وأن يكون لنا بنورنا عليها دلال. والفريق الثانى لا يرضى.. لانه يرى فى مثل هذه العلاقة نوعاً من التبعية التى تفرضها ذات النفعية.. التى يرضى بها الفريق الأول ولكن الأمر الذى لا يكون عليه غبار وقد لا يختلف عليه فريق.. وفريق.. هو أن صداقة مصر بأى دولة لا يصح أن تحكمها النفعية.. ولا يليق أن تتحول الى تبعية. أى أننا نريد أن تكون صداقتنا بكل الدول صداقة متجردة.. صداقة بغير اضطرار.. أو انجرار. ولكن هل يمكن أن يتم ذلك.

وإذا لم يكن هذا ممكناً.. فى منطق العلاقات الدولية التى تقوم على تبادل المصالح وحماية كل طرف لمصالح الطرف الآخر.. كئى صديق فهل يمكن لمصر أن تستغنى عن قمح أمريكا.. دون أن تستغنى عن أمريكا أو أن شعب مصر قد أصبح شعباً «مفجعاً» أو «فجعاناً» لا تكفيه لكى يعيش تلك الملايين الستة من فداين مصر.. التى تعلم كلنا - كما علمونا - أنها «أبرك» من تسعة ملايين فدان من حيث ما تنتجه لنا من محاصيل. وهل صحيح أن الفدان المحصولى الذى يقع داخل حدود مصر.. قد أصبح عاجزاً عن إعالة خمسة اشخاص من أبناء مصر.. ولا أقول إطعامهم فقط.

أحوال مصر لكي لا تستحي العين.. من أمريكا الفصل الأول

وهل يجب أن نسكت - يائسين - على ما وصل إليه نصيب الفرد في مصر من انتاج الخضروات والفواكة والواجن واللحوم.

وهل يمكن أن نسكت على انه في عام ١٩٨٣ كان متوسط نصيب الفرد في مصر من بعض أنواع الخضروات وبعض انواع الفواكة على النحو التالي:

الخضروات	متوسط نصيب الفرد بالكيلو جرام خلال العام	الفواكة	متوسط نصيب الفرد بالكيلو جرام خلال السنة
الطماطم	٦٢,٢	البرتقال	٢٧,٠
الكوسة	١٠,١	البلح	١٠,٢
الكرنب	٨,٣	العنب	٧,٥
البانجان	٦,٤	الموز	٣,٧
الخيار	٦,١	المانجو	٣,٣
الفاصوليا الخضراء	٣,٥	الجوافة	٢,٥
القلناس	٢,٤	اليوسفي	٢,٢
النس	٢,٣	التين	٠,٣
الجزر	٢,٣		
الملوخية	١,٨		
البامية	١,٥		

وهل يصح ان نقبل ان متوسط نصيب الفرد في مصر (في عام ١٩٨٠) من كل أنواع المذبوحات (ماعدا الفنزير) لم يكن يتجاوز ٦٥٠ جراما خلال العام كله أي حوالي ٥٤ جراما في الشهر كله. إن الأسرة المكونة من خمسة اشخاص فلم يكن يصيبها في ذلك العام سوى ٢٧٠ جراما (أي أكثر بقليل من ربع كيلو) من اللحوم (خلال السنة) بالإضافة الى خمس دجاجات ونصف لهذه الأسرة الخماسية.. أيضا طوال العام.

وهل الغذاء الذي يطلبه المصري «الفجمان» غذاء تستحيل مواجهته من انتاج مصر نفسها.. وهل يعطى على سلع أو اصناف يستحيل انتاجها.. أو يعجز الخيال المصري عن تصورها.. ونحن جميعاً نعلم ان الشعب المصري لا يطلب الكافيار.. ولا أظنه يريد أن يكلل شرائح السمك السلمون بعد تخينه. فالمصري معروف بأن احتياجاته من الغذاء محدودة ومعروفة مطايا وبوايا فهو يكتفي ان يتوافر الفول والعدس والأرز من حوله.. لكي يكل من كل منها على حدة.. أو لكي يخلط بعضها معا في شكل «كشري».

وعلى حد علمي.. لست أتصور أن المصري إذا هو بالغ قليلا في مطلبه من الغذاء بجانب هذه الأصناف الثلاثة من الفول والعدس والأرز فلا أظنه يتهور إلى أبعد من طلب الملوخية والبابامية.. أما عنصر البطاطس.. فما كان يجري بيت في الريف وفي بعض المدن على استضافته.. إلا إذا استضاف معها مأمر المركز تحية وتكريما له ببعض ما يكله الفرنجة المتميزون.

فهل يمكن للملوخية والبابامية.. أو حتى للبطاطس.. أن ترهق المعنى الذي أذهب إليه.. وأن تزيد من العبء الذي يمكن أن تتحمله الملايين التسعة من الفدائيين المحصولية؟

أنا لا أظن ذلك

فحتى تحت ظل هذا المطلب «التعسفي» من البابامية والموخية (الذي لاحظنا أنه في سنة ١٩٨٣ لم يكن متوسط نصيب الفرد من أي منهما يزيد على اثنين كيلو خلال العام كله) أقول أنه حتى تحت ظل هذا الطلب التعسفي بجانب الفول والعدس والأرز.. لا يمكن أن يوصف شعب مصر بأنه شعب يتطلع إلى ما لا يمكن.. أو أنه شعب يجب أن نتسول له طعامه.. أو أن نستعين له ليأكل.

ذلك لأن شعب مصر لا يطلب المستحيل.. لغذائه.

إنّ فشع مصر لا يطلب المستحيل لغذائه، وأن هناك أطعمة خمسة بخلاف الخبز هي الفول والعدس والأرز والبابامية والموخية، لو حرصنا على توفيرها بالكميات اللازمة لهذا الشعب لكفانا هذا مؤونة السؤال.. وضعف الحال.. وهواننا على الناس..

بل إننا لو تجاوزنا هذه السلع القمى والغيز.. وتمشينا مع توصيات العلماء علماء الغذاء الذين يقيسون الاحتياجات الغذائية للناس بمعايير محددة لاستكفنا أن تعجز مصر عن أن تفي بحاجات الغذاء لأهل مصر تدعيما لسياسة الأمن الغذائى المطلوب والمرغوب، ناهيك عن حاجات الشعب من الملبس والسكن التى كانت ولا زالت وستظل معروفة باسم الحاجات الأساسية حتى عند الفرنجة الذين يسمونها أيضا Basic Needs هناك معايير محلية ومعايير دولية لكل هذه الاحتياجات قد يمكن بفحصها وتطبيقها أن نتوصل إلى صورة لما يجب أن نفعل.

ففى حالة الغذاء مثلا يقول علماء أنه تتحدد الاحتياجات منه باهتبارات أربعة:

أ - سعرات حرارية لازمة لتوليد الطاقة لبذل النشاط.

ب - كميات كافية لتوليد هذه السعرات الحرارية.

ج - تنوع فى الأصناف لتحقيق فكرة الغذاء المتوازن

د - الطابع الغذائية السائدة فى المجتمع بما يحقق الاستساغة والاستطابة.

وقد قام أسلافنا فى الأربعينات (ولا أدري ما هو الموقف الآن) بتقسيم المجتمع المصرى إلى أربع مناطق غذائية متميزة فى ضوء المناخ فيها من الأصناف وكذلك فى ضوء الطابع الغذائية السائدة فى كل منطقة واندروا لكل منطقة الاحتياجات الغذائية اللازمة والمستساغة أو المستطابة

لكل رجل بالغ أما معنى كلمة الرجل البالغ.. فهي عند أهل العلم فى علم التغذية هى الوحدة التى يقيسون بها الاحتياجات الغذائية ولكن هذا التدقيق لا يعنيننا هنا.

وقد استعان هؤلاء العلماء واستعنت أنا من بعدهم فى الخمسينات بنتائج المسح الميدانى الذى قاموا به فى تقدير الاحتياجات الغذائية لهذه المناطق الأربع باستخدام هذه الكميات المعيارية.

ويعيننى لاثبات الفكرة.. أن أعرض بعض هذه النتائج ولكن فى صورة شمالية مبسطة دون أن أتعرض لذكر بيانات كل المناطق الغذائية الأربع اذ يكفينى للتدليل على ضرورة مثل هذا المنهج ان اقتبس الكميات الأعلى فى كل حالة لما يحتاجه الذكر البالغ من اصناف محددة لها شيوعتها ولها شعبيتها لكي تكون لها مصداقيتها.. بجانب الكميات المحددة من مصداقية باعتبار انها قد توصل اليها علماء متخصصون وبيان هذه الأصناف المطلوبة لشعب مصر وكمياتها الوافية بما يحتاجه الجسم من مقتضيات غذائية كغذاء بتوايد الطاقة وكافية لبذل النشاط.. كانت على النحو التالى:

احتياجات الرجل البالغ يوميا، فى مصر من الغذاء

الكمية اللازمة يوميا بالجرام	جولة السعرات الحرارية اليومية	الاصنف
٥٠٠	١٢٦٥,٠	الخبز
١٥	٣٥,٢	اللحم
٨٠	٣٦٩,٢	البيض
٨٠	٢٣٥,٢	الفول
٢٠	٧٢,٤	الأرز
١٥٠	٢٣,٠	الفصريات طازجة ومطبوخة
١٢٥	٦٠,٠	البصل
١٢٥	١٢٠,٠	الجبين القريش
١٠	٢٧,٦	العسل الأسود
٥	٣٠,٢	الطحينة
٢٠	١٨٠,٠	الزيت
٢٥	١٠٠,٠	السكر
١٠٠	٥٠,٠	الفواكه
٥٠	٥٥,٥	الألبان
جولة السعرات الحرارية		٢٥٣٤

فلماذا كانت هذه هي احتياجات مصر الغذائية وهي متواضعة ومتواضعة فهل يعقل أو يقبل أن تعلن مصر عن عجزها عن اطعام اهلها من هذه الاصناف وبهذه الكميات.

وهل هي عاجزة بالفعل عن توفير هذه الكميات اللازمة لكل فرد منا لكي يعيش ويتنج. انتنى أشك.. في صحة ما تصف به انفسنا من عجز.. ازاء هذه الاصناف الشعبية وكلها أنواع مألوفة وعادية وليس من بينها كما قلت من قبل صنف اسمه الكافيار أو السمك السالمون بشرائحه بعد التدخين.

ولكن الذي حدث.. والذي اظن انه يحدث اننا قد أعلننا عجزنا عن ملاحقة الاستهلاك الفعلى في تزايد على مر السنين وربما نكون قد انصرفنا عن اقتناج اللازم الى انتاج ما لانزوم له أو اننا استبدلنا الذي هو ادنى بالذي هو خير.

نعم إن الذي حدث اننا نقيس الاستهلاك على النحو الذي يحدث به هذا الاستهلاك وترتب على ذلك ضرورة زيادة الاستهلاك عاما بعد عام دون نظر الى مقدار الحكمة التي يتم بها هذا الاستهلاك ونحن اعتبار لانماط الاستهلاك السائدة التي ربما تكون أنماطا طائشة.

فالذي يعيد النظر في الاطعمة السابق ذكرها.. والتي حدها علماء علم التغذية.. لا يمكن ان يتصور ان مصر عاجزة عن تدبيرها ومن ثم فلا يمكن ان يتصور ان مصر لابد ان تقبل على أمريكا في طلب هذه الاصناف أو ان أمريكا يجب ان تتولى تدبيرها لشعب مصر.

هذه الكميات التي حدها علماء علم التغذية هي في رأى المدخل الطبيعى والوحيد لكي نكف عن التسول واستجداء الغذاء من أمريكا أو من غيرها.

بل هي المدخل الطبيعى والوحيد.. لكي لا يفلت الزمام من أيدينا ونصبح عالة على الغير الى أبد الأبد.

فلماذا إذن لا نعمل على تدبيرها.. لكي نفلق الباب في وجه استيراد الغذاء حتى يمكن بعد ذلك ان تستمر صداقتنا لأمريكا.. بصورة أقوى وأمان ولكن بغير استجداء لغذاء مصر والمصريين ولكي تسترد مصر كرامتها الغذائية ولكي لا تستحي العين من أمريكا.

١-١٣ استثمار التخلف المصري!

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ٩٠٦ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٦ صفحة ٢٦، ٢٧)

لا توجد في العالم دولة بغير موارد.. فالنولة الجرداء من الموارد.. ليس لها وجود.

فالشمس والقمر.. مورد

والأرض والسماء.. مورد

والأرض الزراعية.. مورد

والأرض الصحراوية.. مورد

والورد والزهر.. مورد

والشوك.. بدون الورد.. مورد

وهكذا.. وهكذا.. كل شيء حولنا مورد.. أو لابد أن يكون.. لأنه لا شك يمكن أن يكون أما إن يظل شيء من هذه الموارد.. أو من بعض هذه الموارد.. أو أن تظل كل هذه الموارد في أي دولة معطلة بغير استغلال فتلك قضية أخرى.

فقضية البشر وما يعلمون.. وما يعملون.

البشر الذين إذا قالوا.. فقد يقولون مالا يفعلون وإذا فعلوا.. فقد يفعلون مالا يتقنون.

وإذا أتقنوا.. فقد يتقنون.. مالا جدوى منه

وما لا طائل من وراءه.. وما لا طلب عليه!!

لا بد إذن أن نسلم.. بأن هذه هي القضية.. فنحن في مصر مثلاً

نريد أن نصنع مالا نملك..

ثم نعطي مالا نملك.. لمن لا يستحق..

ونستمر في ذلك حتى بعد أن نعلم وبعد أن نكتشف..

أننا لا نستطيع أن نصنع مالا نملك

ولا نستطيع أن نعطي مالا نملك لمن لا يستحق.

ولكن الأمر الذي لا يمكن الطعن في صحته.. أو دقته من جانب أي دولة متخلفة.. ومن جانب أي دولة متقدمة.

أن الدول المتخلفة.. مهما كان فيها من ثروات كامنة إلا أن الثروة الوحيدة الواضحة للجميع فى تلك الدول.. هى ثروة التخلف فالدول المتخلفة.. ربما لا تملك إلا التخلف..
 إذن فلماذا لا نواجه الواقع.. ولماذا لا نختصر الطريق عندما نتحدث عن التنمية فى الدول المتخلفة.

نعتبر - أول ما نعتبر - أن التخلف الذى تعاني منه الدول المتخلفة هو أحد ثرواتها وأنه لابد من استثمار هذا التخلف.. بادية ذى بدء.
 وهذا يتواءم مع المنطق الذى ينادى بضرورة أن تعتمد التنمية على استغلال أكثر الموارد وفرة.. وليس على استغلال أكثر الموارد ندرة..

فإذا كان لدى هذه الدول رصيد ضخم من الأمية والاميين كان أول مايتعين على مثل هذه الدول ان تفعله هو أن تستثمر هذه الأمية وتستفيد من هؤلاء الاميين.
 وحتى إذا كانت الدولة لا تملك إلا القمامة.. فإنه يتعين على هذه الدولة - أول مايتعين - أن تستثمر هذه القمامة وتستفيد من وجود هذه القمامة باعتبارها موردا أساسيا من موارد الدولة.
 وإذا كانت الدولة بطبيعتها.. دولة ترابية أى يكثر فيها التراب.. كان أول مايتعين على هذه الدولة أن تفعله هو أن تعمل على تحويل التراب الى طين ثم تحويل الطين ربما الى فخار.. ثم تحويل الفخار الى قوارير.. وأصص وأوان.. وأوعية.. ثم تعمل بعد ذلك على تلميع هذه الأوعية بفعل حرارة الأفران.. لكى تسر الناظرين.. فى بلادنا.. وفى غير بلادنا.

وقد يكون عند هذه الدول المتخلفة شيء من القش.. أو من سعف الشجر.. أو من النوى.. أو من الورق.. أو ماشابه.. ولكنها - للأسف - لا تنتظر الى شيء من هذا الذى لديها.. على أنه مورد من الموارد.. أو أنها تصلح أساسا للتنمية.. بل تستنكف.. من ذكر اسماء هذه الأشياء على أنها موارد.. وتستنكرها.. ولا تلفت اليها.. فلنا من هذه الدول المتخلفة ان التنمية لا يمكن ان تتم الا من خلال أرقام ضخمة للاستثمارات.. أرقام محترمة بقدر ما على يمين هذه الأرقام من أصفار ترتفع بها الى حجم الملايين.

ومن ثم نرى الدول المتخلفة تنجح فى جهود التنمية الى أضيق الأبواب - وليس أوسعها - والى أهدح الاستثمارات - وليس أقلها - ويترك هذه الدول ما يمكن ان يكون - من بين مشاريع التنمية - ما هو أسسر تحقيقا واسرع عائدا - وأرفع جودة.. وأقرب الى الانتقان.. بحيث تستطيع اذا هى انتجته ان تنافس به بلادا أخرى.. وتعمل من خلال تسويقه عالميا.. على اصلاح ميزان مدفوعاتها.. وبذلك يعتدل سعر الصرف لعملتها إزاء العملات الأخرى.. فتتصلح لها أمور أخرى.
 إذن فالواجب يقضى.. ألا تفرق دولة متخلفة عن انتاج شيء لمجرد ان الاستثمارات المطلوبة

لانتاجه استثمارات ضعيفة أو هينة.. فإن انتاج هذا الشيء الذى يبدو للبعض تافها.. أشرف وأكرم من أن نمد أيدينا للحصول على رغيف الخبز (سلفة) أو (صدقة).

والموضوع على هذه الصورة التى عرضتها به.. لا يقتصر على توحى الحكمة فى ضرورة تشغيل الموارد الضائعة أو الراكدة.. واختيار مايمكن انتاجه.. والتفوق فى انتاجه.. بل ينسحب هذا القول أيضا على اختيار التكنولوجيا التى تناسب أوضاع الدول المتخلفة.

فلا جنوى من اختيار تكنولوجيا غريبة لا تتناسب مع مستويات فهمنا أو خلفيات أدائنا.. بل إن خير أنواع التكنولوجيا هو ماكان (أكثر الفة) و(أقل كلفة).

فاختيار التكنولوجيا المناسبة.. بما فى ذلك تطويع التكنولوجيا لمقتضيات الحال وتطبيعها على ظروف المجتمع.. هو نوع من أنواع المواصلة المقصودة التى تكفل استثمار التخلّف. ومن هنا تبدو أهمية تجربة اليابان.

فقد علمتنا اليابان ضرورة المحافظة على القطاعات التقليدية (التخلفة) جنبا الى جنب مع القطاعات العصرية (المتقدمة).. لكى يتم تمويل التقدم من وفورات التخلّف.

فالقطاعات التقليدية فى اليابان (وقى غير اليابان).. أجورها عادة منخفضة ومن ثم فإن هامش الربح فى هذه القطاعات كبير.. ومن ثم أيضا فقد أمكن لليابان أن تستفيد بهذا الهامش فى تمويل القطاعات العصرية التى هى بطبيعتها عالية التكاليف.

وقد تفوقت اليابان بالفعل فى صناعات عديدة على أمريكا نفسها.. واضطرت أمريكا الى الانسحاب من انتاج سلع معينة تفوقت اليابان على أمريكا فى انتاجها لان اليابان ركزت فى كل ما تنتج على الاستفادة من المزايا النسبية التى تتمتع هى نفسها بها.. وأولى هذه المزايا وفرة المهارات اليدوية.. والمواهب.

ومصر قادرة على استغلال مهاراتها ومواهبها الطبيعية.

بل إن قدرة مصر على ذلك تجعلها قادرة على تحقيق جودة أعلى.. واتقان أكثر.. وانجازات أيسر.. وعائد أسرع.

وبذلك يتسنى لها أن تستولى على أسواق لا تجرؤ دولة أخرى على أن تنافسها فيها.. فهل من، مذكر.

١٢-١ نحن لا نطلب الكافيار

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأمم الاقتصادية» العدد ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١١ صفحة ٤٦)

أن تعتمد مصر في غذائها على الخارج.. في القرن العشرين بعد أن بلغت من العمر سبعة آلاف عام تلك إذن هي الأسطورة الكبرى.

أسطورة تقوم بتمثيلها مصر فوق مسرح مصر الأخضر ويبدو أن مصر أصبحت تلقى على خشبة المسرح العالمي وعلى خشبة المسرح القومى وجلة مترددة.. في أن تقوم على هذه الخشبة بنور المنتج الأصيل فإذا بها لا تتخلف عن تصدير الغذاء فحسب بل إنها أيضا تعتمد على استيراد غذائها من الغير حتى ولو كان هذا الغير.. من غير نوى المروج الخضراء.

فهل عجزت غيطان مصر.. عن أن تعول أبناء مصر.

وكيف يكون هذا الوضع مقبولا؟ خصوصا إذا علمنا أن غذاء شعب مصر غذاء متواضع ليس من بين بنوده الكافيار.

صحيح أن الشعب المصرى له سلعته الغذائية المفضلة شأنه في ذلك شأن كل شعوب العالم فكل شعب سلعته الغذائية المفضلة إلا أن الشعب المصرى يتميز عن شعوب أخرى كثيرة في العالم بأن سلعته الغذائية المفضلة في الصباح هي.. سلعته الغذائية المفضلة ظهرا وهي نفس السلعة التي يفضلها في المساء هذه السلعة هي الفول المدمس.

فهل أصاب (العقم) غيطان مصر بحيث لم تعد قادرة على (إنجاب) الفول المدمس بالقدر الكافى لنا جميعا.

الا يمكن حساب كميات الفول اللازم تدميرها لإطعام شعب مصر... طبعا يمكن..

ولكن لنفرض جدلا.. أقول.. لنفرض جدلا.. وهذا غير معقول أن (إنجاب) الفول بالقدر الكافى له امكاناته (المفتقدة) عندنا فإنه لا يمكن أن يعقل أن غيطان مصر عاجزة عن إنجاب أطباق أخرى يجوار الفول.. وأو من قبيل التنويع.

خصوصا وأن هذه الأطباق الأخرى أكثر تواضعا حتى من الفول (المدمس).

والحديث بقية.. فى هذا الموضوع بالذات.

١٣-١ غيطان مصر

(يقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادية» العدد ١٠٠٥ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٨ صفحة ٦٩)

لا يمكن أن نصديق
 أن غيطان مصر عاجزة عن انتاج غذاء مصر والمصريين
 ولا يمكن أن نصديق
 أن اللدان في مصر عاجز عن اعالة ثمانية أشخاص أو حتى عشرة.
 ففي مصر خمسون مليوناً من البشر
 وفيها ستة (أو قل خمسة) ملايين من الأبقنة
 ولا شك أن هذه الملايين الخمسة من الأبقنة.. قادرة (بل لابد أن تقدر) على اعالة خمسين مليوناً
 من البشر خصوصاً أن هذه الملايين من البشر - كما سبق ان قلنا - لا يطلبون الكافيار وإنما
 يطلبون الفول المدمس.. أو شيئاً منه.
 ويطلبون شيئاً من البامية والموخية
 وبعض الأرز والعدس
 وقليلاً من الخس والخيار
 ثم انهم يريدون شيئاً يلحنونه.. ويعجنونه.. ويصنعون منه الخبز.
 ويبدو اننا شعب لا يعنينا لون الخبز..
 فنحن نأكله.. وتعوننا على أن نأكله.. أبيض وأسود وبالألوان.
 ومادام القمح الذى يأتي من الخارج (سلفة) أو (صنف) يذهب عنه بياضه عندما يصل الى
 مصر ويصبح فى سواد الليل أحياناً عندما يتحول فى مصر الى رغيف..
 فلماذا كل هذا القمح (المستدان) أو (المنوع)
 ولماذا لا نصنع الخبز من شىء يتمتع فى الأصل بالسواد
 فإذا نحن أضفنا الى السلع الثمانية الزراعية التى سبق ذكرها شيئاً من اللحم أو الدجاج أو
 السمك ثم شيئاً من الفاكهة.. ولو فى شكل بلحة فى كل (طقة) أو وجبة لوجدنا ان الشعب المصرى

لا يطلب لغذائه إلا عشر سلع أو فننقل خمس عشرة سلعة من باب الاحتياط فهل نحن عن ذلك عاجزون.

وهل أعلن القدان في مصر عن عجزه (الى الأبد) عن إعالة ثمانية أشخاص نقول إعالة.. ولا نقول إطعام ثمانية أشخاص..

إذا كان الأمر كذلك.. وإذا كنا فعلا عاجزين فعلى الله العوض.. كل العوض..

ولكننا لا نصديق.. أننا عاجزون.

١ - ١٤ الشعب دائماً.. في قفص الاتهام

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادية» العدد ١٠١٨ بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٨)

أبحاثنا العلمية - وخاصة في مجال الدراسات الاجتماعية والجنائية - في حاجة الى وجهة جديدة تتوجه اليها فمن الملاحظ ان معظم هذه الأبحاث تنتهى الى نتائج تبدو وكأن الأبحاث قد بدأت أصلا لكي تصل اليها .

ولعل في هذه الوجهة الجديدة التى نطالب بها ما يساعد هذه الأبحاث على الوصول الى نتائج تخفف من حدة إدانة هذا الشعب وهى النتائج التى يطول لمعظم الابحاث العالية ان تنتهى اليها والتي كثيرا بل دائما ماتضع الشعب فى قفص الاتهام بل فى كل اقفاص الاتهام فالشعب فى نتائج هذه الأبحاث هو الذى لا يصون وإنما يبدد وهو الذى يسرف فى الاستهلاك بلا حدود . وهو الذى يتخلف عن الانتاج بلا ضمير وهو الذى لا يسهم فى الانخار .. ولا يحقق الاستثمار المطلوب والمربوب ثم انه هو الذى لا يريد أن يكف عن الانجاب . فهل كل هذه الاتهامات صحيحة .

وهل صحيح أن الشعب.. هو المتهم.. وإذا كان الأمر كذلك فهل الشعب هو المتهم الوحيد . وهل هذا الشعب أهل لكي تلصق به وتنسب اليه كل الرذائل مظهر منها ومابطن وهل ليس لهذا الشعب فضيلة من الفضائل ؟ .

اذن لماذا لا تكشف هذه البحوث الا عن الميوب والنقائص بل ان بعض مافى هذا الشعب من محاسن مجردة كالصبر والطاعة وأنب المعاملة والمجاملة .. تترجمه هذه الأبحاث بل قد تترجمه جميعا الى خنوع واستكانة ومداينة.. أى أيضا الى رذائل ونقائص وعيوب .

ربما كان فى بعض هذا الذى نفعل شيء من الصحة والصدق ولكن ألا يخشى من كثرة مانصبه على رأس هذا الشعب من اتهامات ومن كثرة مانلومه على مايفعل مما نرى انه لا يصح ان يفعل ومن كثرة ما نلومه على ما لا يفعل مما نرى انه يجب ان يفعل ماقد يؤدي بهذا الشعب الى اليأس والاحباط .

نحن فى أشد الحاجة الى بحوث تستهدف - عمداً - اكتشاف مالمى هذا الشعب من مزايا وفخائل وذلك لانتشال هذا الشعب من هذه اليأس والاحباط التى وقع فيها بالفعل.. وكذلك لكى يخرج هذا الشعب - شعب مصر - من قفص الاتهام.. بل من كثير من اقفاص الاتهام المتعددة.. التى درجنا على ان نخضع الشعب المصرى فيها.. ربما ظلماً وعدواناً.. على الأقل فى أحيان كثيرة.

١٥-١ قولوا لنا ماذا نأكل

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠٢٠ بتاريخ ٨/١/ ١٩٨٨ صفحة ٩١)

فى مصر معهد للتغذية والتغذية علم له أصوله ولكن المتخصصين عولوا أن يتحدثوا الينا بلغة غير مفهومة ولا يمكن أن تكون مفهومة فلا معنى عند غير المتخصصين مثلا لما يقوله هؤلاء العلماء من أن الفرد منا يحتاج الى كذا جرام من البروتين وكذا جرام من الدهون.. وكذا جرام من النشويات.. الخ.

وكذلك لا معنى عند غير المتخصصين لما يقال من اننا نحتاج الى كذا سعر حرارى إذا كنا من الموظفين الجالسين أو كذا سعر حرارى إذا كنا من العمالين.

ولا معنى عند غير المتخصصين لما يقال لنا من اننا نحتاج الى نسبة من البروتين الحيوانى أكبر مما نحتاجه من البروتين النباتى الموجود فى زيت الأذرة أو زيت الزيتون أو زيت السمسم ولا معنى عند غير المتخصصين لما يقولونه لنا من أن ما يحتاجه الانسان لا يتجاوز خمسين جراما من الدهون.

نعم لا معنى لكل ذلك فى عرف امثالنا من البشر العاديين غير المتخصصين إذ كيف يستطيع أى واحد منا ان يعرف وزن الدهن الذى يتعاطاه فى الشيكولاته مثلا أو جوز الهند أو الكاكاو. إن المطلوب لامثالنا من البشر.. هو قائمة طعام نعم.. قائمة طعام تحتوى على سلع بنفس الاسماء التى تباع بها فى الأسواق فنحن لا نذهب الى الفكهانى مثلا لنشتري كيلو من فيتامين جيم.. بل نشتري منه كيلو من البرتقال.. بون ان نعرف كمية الفيتامين التى يحتوىها البرتقال ونحن لا نذهب الى الخضري لنشتري منه كيلو من الحديد.. بل نشتري منه كيلو من السبانخ.. ولا ندرى كمية الحديد التى يحتوىها هذا القدر من السبانخ..

ونحن لا نذهب الى القصاب (الجزار) لنشتري منه الكيلو من البروتين الحيوانى بل نشتري منه كيلو من اللحم.. بون ان نعرف كمية البروتين الحيوانى داخل هذا اللحم وذلك فإننا نطلب من السادة المتخصصين فى التغذية ان يترجموا لنا كل مصطلحاتهم الفذائية الى سلع.. من تلك السلع التى تباع وتشتري باسمائها المعروفة.

قولوا لنا بوضوح.. وأيضا ببساطة.. ماذا نشتري بالضبط.. فى كل يوم وفى كل موسم.. من

هذه السلعة أو تلك.. وبالإسم التجارى المعروف فى الأسواق.

ثم قولوا لنا ماذا نأكل (مما نشترى) فى كل وجبة.. ولكن ليس بالأوزان بل بالقطعة أو بالملقة أو بالحفنة.. حتى نفهم.. وحتى نأكل ما يجب أن نأكل.. فنتحقق بذلك دعواكم الى محاربة سوء التغذية.

أما ما نقاونه لنا عن علمكم.. فهذا لا يصل الى عقر الدار ولا الى أعتاب البيوت.. يا أيها المتخصصون.

١-١٦ البكاء على سكان مصر

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» العدد ١٠٢١ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٨ صفحة ٩١)

الانفجار السكاني.. اصطلاح رهيب.. وهو أيضاً اصطلاح ارهابي، ولكن هذا الارهاب وتلك الرهبة لا يصح أن تعترض طريق المناقشة الحرة لهذا الموضوع.. أو لأي موضوع آخر.. تتحدد على أساسه معالم مصر المستقبل..

نعم لقد وصل سكان مصر الى خمسين مليوناً.

ولكن هل في هذا الامر مفاجأة.

ألم تكن جديفاً نعلم أن عدد سكان مصر سوف يصل يوماً ما بل وفي عام بعينه الى خمسين مليوناً

فإن كنا لم نكن نعلم.. وهذا غير صحيح ولكي لا تحدث للناس مفاجأة أخرى.

ولكيلا تأتينا الأيام بصدمة من هذا النوع الساذج

أريد أن أسجل وأنبه أن سكان مصر سوف يصلون يوماً ما الى ستين مليوناً، كما أنهم سوف يصلون يوماً ما الى سبعين مليوناً، ثم الى مائة مليون، وإن يستطيع أحد منا أن يوقف هذا النمو أيا كان شأنه وسلطاته ولن يستطيع أحد منا أن يبطئ هذا النمو أبداً في الأجل القصير أو الأجل الطويل.. فقد نستطيع ونستطيع ونستطيع الا ان عدد سكان مصر لن يعود مرة أخرى الى عشرين مليوناً وإن يقل يوماً ما عن خمسين مليوناً وسوف يصل حوالي عام ٢٠٠٠ الى ستين مليوناً لذلك فقد ازم أن يكون لنا موقف آخر.. من المسألة السكانية في مصر بدلا من كل هذا البكاء والعويل.

وبدلاً من التهديد بالويل والثبور وعظائم الأمور.

لابد ان تتأهب مصر لإمالة ستين مليوناً وسبعين مليوناً ومائة مليون فهذا قدر مصر الذي لا مفر منه ولا فكاك وهذا أمر لا مساومة فيه.

فهما انخفضت معدلات المواليد أو معدلات النمو فسوف يكون هناك نمو سكاني.. سيصل بنا الى هذه الاعداد طال العهد أو قصر ولا بد من التجاوب مع هذه الاعداد القادمة لاننا لا نستطيع صدها أو ردها الى حيث جاءت.. حين تكون قد جاءت ولا داعي لتعليق الآمال الغابحة على

مستقبل قد لا نرى فيه أعداد السكان أقل حجما مما هو متوقع لها احصائيا بكل الحسابات والفروض الدنيا والعليا والمتوسطة. إذن دبروا لهم احتياجاتهم الفدائية والسكنية وغيرها من الآن فقد قضى الأمر بشأن جانب من هذه الاعداد القادمة.

فلنكن اذن على مستوى المسؤولية فى الوفاء باحتياجات البطون الحاملة واحتياجات ما سوف تقذف به هذه البطون الحاملة .. رضىنا أم كرهنا .. دبروا للاعداد المستقبلية المؤكدة طعامهم وشرايهم وكساحم وسكناهم لكيلا نبوء فى نظر التاريخ.. وفى نظر حقوق الانسان.. كما لو كنا فعلا مقصرين.. فى حق القوى الحاملة.. والقوى العاملة.

١٧=١ تعالوا.. نزرع مصر

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» العدد ١٠٢٢ بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٨ صفحة ٩١)

من الذى سوف يزرع مصر..

مصر العامرة بالأراضي الزراعية..

نعم عامرة.. لأن الطين الأسود فى مصر يطفى ستة ملايين من الأقدنة وهذه الملايين الستة من الأقدنة - وحتى لو كانت أقل من ستة - مساحة شاسعة لا يصح الاستهانة بها فهي قطع متجاورات.. صنوان وغير صنوان.. تسقى بماء واحد ويمكن أن تؤتى أكلها كل حين.. بإذن الله. ولكن يبدو أننا لا نعرف بالضبط بماذا نزرعها ويبدو أننا لا نعرف بالضبط من الذى يجب أن يزرعها هذان هما السؤالان الصائران.. فى ذهنى أنا على الأقل أسارع فقولها قبل أن يغضب أحد أو يمتعض.

هل نزرعها بالحاجات الغذائية الأساسية للاستهلاك المحلى.. أم نزرعها بسلع التصدير وهل نزرعها لتغذية الإنسان وحده.. أم لتغذية الحيوان وحده أم لتغذية الإنسان والحيوان معاً. وهل هناك مانع أو تعارض بين أن نفعل كل هذا، وأن نفعل كل ذلك فنزرع للإنسان المحلى.. ونزرع للحيوان المحلى ونزرع أيضاً للتصدير وهل هناك مانع من أن نزرع أيضاً للتصنيع. فينجح التصنيع عندنا بلا منازع.. مادام قائما على استخدام أكثر الخامات وفرة! وليس قائما على أكثر الخامات ندرة

إننى اتسائل فقط.. لئننى أستم محشوراً فى زمرة الخبراء الزراعيين وأريد أن اتسائل أيضاً

من الذى يجب أن يزرع أرض مصر السوداء.

هل هو المالك الغائب.. أم المستلجر المحتل؟

وهلا يمكن تبسيط مهمة هذا وذاك بشرط أن نطمئن مسبقاً بأن كلا منهما يصلح أن يكون فلاحاً منتجاً!!

إذ أنه لا يعقل ولا يصح أن يعقل

أن فدان مصر (الأسود) يظل عاجزاً عن أن يعول (حالياً) ثمانية أشخاص أو حتى عشرة أشخاص

كلام نكره وسنظل نكره ولكن من زوايا مختلفة.. وحتى لو كررناه من زاوية واحدة.. فإن الفكرة جديدة بالاحاح والاصرار فالفدان يمثل ٤٢٠٠ متر مربع ومعنى ذلك ان الطفل الرضيع (قى مصر) لا يقل نصيبه من أرض مصر (السوداء) عن ٤٠٠ متر مربع وهذه المساحة لا يمكن ان يصدق أحد انها عاجزة عن ان تعمل شخصا واحدا بمفرده طفلا كان أو شابا أو رجلا أو كهلا نكرا كان هذا الشخص أو أنثى.

خصوصا وأن هذه المساحة تكفى لاسكان اكثر من شخص واحد.. ولا تسألونى كم، كما ان هذه المساحة تكفى لاطعام اكثر من شخص واحد.. ولا تسألونى كم، كما ان هذه المساحة تكفى لعدة أشخاص.. ولا تسألونى كم - ان يحققوا فائضا من انتاج الأرض (السوداء) لمقايضتها بما يحتاجونه من طبقات الحياة الأخرى فهذه الامتار الاربعمائة المربعة (السوداء) أوسع من أن يحتكرها شخص واحد بمفرده.. خصوصا اذا كان طفلا رضيعا وهذه الامتار الاربعمائة المربعة (السوداء) أوسع من أن يلتهم خيراتها وثمارها شخص واحد بمفرده.. خصوصا إذا كان طفلا رضيعا.

وهذه الامتار الاربعمائة المربعة (السوداء) يكفى ركن صغير منها لسكنى عدد من الناس من كل الأعمار وأطعمهم والباسهم وتزيين بيوتهم بالرياحين والورود والزهور وتزويدهم بالفاكهة والبطور والعقاقير الطبية وأعشابها لا تقاوا ان هذا حلم صباح أو خيال وحتى اذا كان فان حقائق المستقبل قد لا يبينها الا الخيال.. ناهيك عن أحلام الصباح فما بالكم إذا كنت استلهم الواقع فيما أكتبه.. ولا أعتد لا على الخيال.. ولا على أحلام الصباح.. استلهم واقع الأرض التى لا يحملها أحد ولا يمكن أن يحملها أحد على كتفيه ويرحل استلهم واقع الانسان المصرى الذى لا تتجاوز طموحاته إلا أن يملأ بطنه بالغذاء المتواضع.. المعروف لكل المستويات الرئاسية والشعبية.. مهما تعددت أنواع هذا الغذاء.. ونادرا ما تتعد فى معظم البيوت..

استلهم واقع الشوارع المصرى الهادئ الوديع.. الذى يجب أن نصلى جميعا من أجل ان يظل هادئا ووديعا ولكن هل يصح ان نكتفى بالصلاة وحدها.. لمواجهة كل هذا الواقع.. أو الإبقاء عليه.

١٨-١ حد الكفاف.. وخط الفقر؟

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٩ صفحة ٩١)

صندوق النقد الدولي يقول إن ٢٨,٥ في المائة من الأسر المصرية كانوا يعيشون عام ١٩٨٧ تحت خط الفقر (انظر جريدة الوفد الصادرة يوم الخميس ١٩٨٨/٧/٢٨ في الصفحة الأولى) وأن هذه النسبة كانت ٢٠ في المائة عام ١٩٨١ وارتفعت الى ٢٣,٨ عام ١٩٨٤.. ولا تزال ترتفع. وقد تحدثنا من قبل عن تضاعف الدعم مائة مرة خلال عشرين عاما رغم ان السكان لم يزيوا سوى مرة ونصف مرة خلال نفس المدة.

كما تحدثنا من قبل عن امكان مصر أن تزرع غذائيتها السوداء بحيث لا يعجز الفدان كما هو عاجز حاليا عن اعالة ثمانية أو عشرة أشخاص.

كما تحدثنا قبل ذلك أيضا عن أن هذا لا يمكن أن يكون مستحيلا خصوصا إذا أدركنا ان هذه العلاقة بين الأرض والناس تعني أن كل رضيع في مصر يخصه بالفعل حوالي أربعمائة متر مربع من أرض مصر السوداء..

كل هذا قلناه.. وسنظل نريده أملين أن نقرب يوما ما من وضع يكفينا مذلة السؤال ويعطينا من استقبال القروض والمنح والمعونات.. والا ظللنا كذلك الى الأبد.

والذي يعنيني أن أضيفه اليوم أننا يجب أن نكون حذرين في مناقشاتنا العلمية (الموضوعية) ان نتبادل من الألفاظ والمصطلحات ما قد لا يكون له معنى واحد في أنهما الجميع.. أو ما قد لا يكون له مقياس واحد في نظر المحاسبين أو الإحصائيين أو الاقتصاديين أو الاجتماعيين.

فحد الكفاف أو خط الفقر لا يمكن ان يتحدد (أو يحسب) إلا بعد الاتفاق صراحة على عدد من الضروريات الأساسية للإنسان.

والضرورات الأساسية وإن كانت تتحدد في كل بلد بوجه عام بالمثل والملبس والسكن.. إلا أن كل واحدة من هذه الضروريات قد تتخذ اشكالا مختلفة في كل بلد من بلاد العالم وتختلف هذه الأشكال (أو الأنواع) باختلاف طباع البلد وعاداته وسلوكياته وإمكانات البلد ذاته.

فما قد يعتبر ضروريا في بلد ما قد لا يعتبر كذلك.. بل قد يعتبر كماليا.. في بلد آخر سواء كان في الغذاء أو الكساء أو الملبس.. والأمثلة على ذلك كثيرة.

فالقمشة الصوفية لا يمكن أن تكون ضرورية في بلد حار قانظ والأقمشة الحريرية لا يمكن أن تكون ضرورية في بلد بارد قارس البرد والبلد البارد يحتاج فيه الناس الى ان يكتفوا الزيد (وغيره) لتوليد الطاقة والبلد الحار يتناول الناس فيه المرطبات لتخفيف الحرارة والمسكن الدافئ ضرورة في البلاد الباردة والمسكن البارد ضرورة في البلاد الحارة.

نحن إذن في حاجة الى أن نناقش البنك الدولي في الكيفية التي توصل بها الى تحديد حد الكفاف.. وخط الفقر.

ولست أظن انه قد بناها على سلة من الضروريات التي يحتاجها الشعب المصري.

كما اننى لا أظن انه قد استند في ذلك الى تحديد الاحتياجات الواجبة وانما ربما يكون قد استند الى الاستهلاك الفعلى.. وليس الاستهلاك الفعلى دائما متلقا مع الاحتياجات الضرورية.

ولست أظن أن البنك الدولي (أقصد خبراءه) قد قاموا بتحديد السلع الغذائية التي يحتاجها - ولا أقول يستهلكها - كل فرد على أساس طبيعة عمله والمناخ والعمر وحجم الجسم وما إلى ذلك.

كما لا أظن ان البنك الدولي وخبرائه قد سمعوا عن بحث علمي تم في مصر بالفعل (قديما) وحدد فيه أصحاب هذا البحث احتياجات هذا الشعب الغذائية المستمدة من واقع الحياة المصرية.. ومن إمكانات الحياة المصرية.. دون تهوين من شأن المستويات الغذائية الموصوفة عالميا.. وسعراتها الحرارية.. وبروتينها.. ودهنها.. وفيتاميناتها وخلافه.

ومثل هذا البحث العلمي (القديم) لابد أن يتكرر حتى لا نتخبط مع الغير في تحديد خط الفقر (اعتباطا) وحتى نتنج ما نحن فعلا في حاجة اليه من غذاء وكساء وملوى.. دون أن نياس ودون أن ندخل في متاهات الاحباط المستمرة.. وكى نستطيع (يوما ما) ان نحدد حد الكفاف وخط الفقر بغير بليلة.

١٩٠١ الدعم زاد.. فهل أفاض على البلاد

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأمم الاقتصادية» العدد ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٥ صفحة ٩١)

ارتفع الدعم مائة مرة خلال عشرين عاماً ارتفع من ثلاثين قرشا الى ثلاثين جنيها مصريا فقد كان حجم الدعم الاجمالي عام ١٩٦١ حوالى تسعة ملايين من الجنيهاات وكان عدد سكان مصر فى ذلك الوقت ٢٧ مليون نسمة أى أن نصيب الفرد من الدعم فى عام ١٩٦١ كان ثلث جنيه. أى أن الدولة كانت توزع جنيها واحدا كدعم لثلاثة أشخاص فكان نصيب كل فرد منهم ثلاثة وثلاثين قرشا وثلث القرش.. فى المتوسط.

أما فى عام ١٩٨٠ فقد أصبح حجم الدعم الاجمالي ١٢٧٠ مليون جنيه أى أكثر من مليار وربع مليار من الجنيهاات المصرية. وكان عدد سكان مصر فى ذلك الوقت ٤٣ مليون نسمة أى أن نصيب الفرد من الدعم فى عام ١٩٨٠ قد أصبح أكثر بقليل من ثلاثين جنيها مصريا زاد اجمالى الدعم - بين هذين التاريخين - أكثر من مائة وأربعين مرة، بينما لم يزد عدد السكان الا مرة ونصف مرة أو أكثر بقليل وكان يتعين - لو أن الزيادة السكانية - هى المسئولة الوحيدة عن الدعم الا يزد اجمالى الدعم بأكثر من مرة ونصف مرة ولكن يبدو أن هناك - قطعا - أسبابا أخرى غير الزيادة السكانية.

وقد جاء ذكر بعض هذه الأسباب الأخرى ضمن حديث السيد رئيس الجمهورية الى الاعلاميين كما نشرته جريدة الأخبار فى ١٩٨٨/٦/١ فى الصفحة الثالثة فقد قال الرئيس، إذا اعتمد حجم الدعم على زيادة معدلات الاستهلاك وزيادة السكان فإن ذلك يعنى مستقبلا غير محسوب العواقب. وحين يأتى ذكر هذين العاملين منفصلين فيما ابلى به الرئيس من حديث للاعلاميين فإنه يعنى بالضرورة انهما عاملان منفصلان فزيادة السكان وأن كانت تصاحبها طبعاً زيادة فى الاستهلاك.. إلا أن هذه الزيادة قد لا تكون بالضرورة بسبب أى ارتفاع فى معدلات الاستهلاك السائدة أصلاً.

كما أن الزيادة فى معدلات الاستهلاك السائدة أصلاً يمكن أن تمثل بعفدها - وبغير زيادة فى السكان أو فى معدلات نموهم - مستقبلا غير محسوب العواقب.

مثل هذه الرؤية والتدقيق الذى ذهب اليه السيد الرئيس فى حديثه الى الاعلاميين نحن فى حاجة

اليه في دراسة الظواهر المختلفة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تسرد كل العوامل المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة وتحاول ان تفصل بين العوامل الأصلية.. المتوطنة في جانب والعوامل الطارئة في جانب آخر. كما يجب ان تفصل بين العوامل الرئيسية في جانب.. والعوامل الفرعية أو الجانبية أو المساعدة في جانب آخر.

فليس من المعقول ان نعزو كل شيء.. الى عامل واحد نعلل به كل أسباب تخلفنا.

أن نتساءل عما إذا كان الدعم قد حقق اهدافه وإذا لم يكن قد حقق اهدافه.. فما هو السبب.. أو ماهي الأسباب؟ هل يصل الدعم فعلاً الى مستحقيه.. وهل يخفف الدعم عبء الحصول على السلع الضرورية بالذات) أم أنه يعم ويشمل سلعاً أخرى ليست ضمن السلع الضرورية (جداً).. وماهي المعايير المستخدمة لتحديد أنواع السلع التي يجب ان تدعم.. وإذا كانت كل الضروريات مدعومة فلماذا نسمع عن الغلاء والفلو وارتفاع الأسعار.

لابد أن هناك خلافاً في حلقة ما .. من حلقات الدعم ومن يعترض (على هذا الكلام) فليقدم.

٢٠-١ وزراء المجموعة الاقتصادية.. لعاهم مظلومون!!

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» العدد ١٠٢٥ بتاريخ ١١/١٤ / ١٩٨٨ صفحة ٩١)

حديثنا عن مصر.. وعن اقتصاد مصر.. قد تحول كله الى أموال ونقود.. الى موازين وموازنات.. فالموازنة العامة تعاني من عجز قدره كذا.. والميزان التجاري.. يعاني من عجز قدره كذا.. وكذلك ميزان المدفوعات.. وهلم جرا..

فهل هذا الحديث يكفي لبناء مستقبل مصر.. أو حتى لتصحيح المسار الاقتصادي؟
أظن - وأرجو ألا أكون مخطئا - ان التعبيرات والمصطلحات والمعايير بل والعمليات النقدية والمالية كلها لاتعدو أن تكون مجرد وسائل مشروعة.. ومطروقة.. وربما مرموقة أيضا لتسهيل وتيسير تقييم أجهزة الانتاج السلمي والخفي ومدى قيامها بوظائفها الانتاجية وتحقيق العملية الانتاجية ذاتها.

ورغم ان هذه العمليات الحسابية والرياضية تساعدنا على قياس حجم الفجوات.. وحجم العجز في كل هذه الأنواع من الموازنات والموازن الا انها قد لا تكفي أبدا لتحريك الفكر حول ضرورة سد هذه الفجوة وتغطية العجز.. كما لا يصح ان نستغنى بها عن تثبيت قواعد العملية الانتاجية المحلية.. أو عن تثبيت قواعد الأجهزة التي تقوم بهذه العملية داخل الدولة.

أظن - وأرجو ألا أكون مخطئا - ان القضية الأولى تكمن في ضرورة الالتفات الى الاقتصاد القومي من جانب الأداء السلمي بالذات بهدف تهيئة كل العوامل التي تساعد الاقتصاد القومي على مباشرة اختصاصاته ووظائفه.

فإذا أضفنا الى ذلك ان وظائف الاقتصاد القومي تحتاج الى توصيف شائها في ذلك شأن توصيف الوظائف التي يشغلها الأفراد حتى تترك القطاعات الانتاجية بل كل وحدة انتاجية.. حدودها وحقوقها والتزاماتها..

وإذا أضفنا الى ذلك انهم قالوا في قديم الزمان.. وسالف العصر والأوان.. «إذا أردت أن تطاع.. فامر بما هو مستطاع».

فإن كل المدافع التي يطولنا أن نصوبها دائما الى وزراء المجموعة الاقتصادية سوف تبدو كما لو كانت بالفعل مدافع ظالمة خصوصا وانها مدافع لم تساهم ولا تساهم وإن تساهم في حل

مشاكل مصر الاقتصادية.. حتى في جوانبها المالية والنقدية.

ذلك لأن هؤلاء الوزراء.. أى وزراء المجموعة الاقتصادية.. فى (معظم) اختصاصهم ولا أقول فى (كل) اختصاصهم.. لا يملكون إلا أن ينظروا الى الاقتصاد القومى بكل الأمل فى بداية السنة المالية.. ويكل الواقعية فى ختام السنة المالية..

أى إن وزراء المجموعة الاقتصادية يعرضون علينا فى البداية مايجب أن يتم من أعمال خلال السنة المالية ثم يعرضون علينا فى النهاية نتائج ماتم من أعمال خلال السنة المالية.

وكل هذه الأعمال لا تقع ضمن اختصاص هؤلاء الوزراء أنفسهم بل تقع ضمن اختصاص غيرهم من الوزراء.

ولكن سواء كانت المسئولية تقع على عاتق هذا الفريق من الوزراء أو ذاك فإن المسئولية الوزارية فى الحالىن مسئولية جماعية مشتركة أو على الأقل هذا ما أظنه.. أو مايجب أن يكون والمسئولية الوزارية الجماعية.. مفهوم لايد أن نردده جميعا.. ومعنى لايد أن نحرص عليه جميعا.. مساهمة (متواضعة) منا فى سداد ديون مصر الدستورية.

ولكن من أين نبدأ؟.

لا أظن أن أحداً يمكن أن يختلف على أن التقدم والنمو فى أى دولة انما يبدأ فى القيطان.. غيطان الزراعة.. وغيطان الصناعة.. وغيطان التجارة..

ويكفيانا من وزراء المال والاقتصاد والتخطيط أن يضعوا لنا من السياسات المالية والاقتصادية مايكفل تحريك العمل داخل هذه القيطان.. إلا أن كانت هناك سياسات أخرى لازمة لتحريك العمل داخل غيطان مصر المختلفة.. ويمكن للعارفين بها أن يطرحوها.. من أجل مصر.

٢١-١ إعادة جدولة الديون..

هل هي مطلب قومي..

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١٠٣٧ د ١٠ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨ صفحة ٩٢)

لم يعد واضحا أو معروفا ما إذا كانت إعادة جدولة ديون مصر.. قد أصبحت مطلباً قومياً لمصر أم أن إعادة الجدولة.. قد أصبحت مكزمة دولية.. من العالم الدائن.. نحو مصر.

وقد علمنا أن يوم الخميس ١٩٨٨/٦/٣٠ قد شهد سيلا من اللقاءات لابرام عدد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر وبعض الدول التي بلغ عددها ست دول هذه الدول الست هي جزء من ثمانى عشرة دولة كانت مصر قد توصلت الى الاتفاق معها تحت مظلة نادى باريس الى إعادة جدولة ستة مليارات من الدولارات هي ليست الا جزءا من جملة ديون مصر البالغ حجمها الاجمالي ٤٣,٩ مليار دولار.

كذلك فإن هذه الاتفاقيات التي وقعتها مصر مع ست دول في ١٩٨٨/٦/٣٠ لم تغط سوى ٨٦٥ مليون دولار.. من ستة مليارات ثمانى عشرة دولة من ٤٣,٩ مليار دولار اجمالية. هذه الدول الست هي:

اسم الدولة	سويسرا	استراليا	بريطانيا	كندا	السويد	النرويج
الدين بالليون دولار	٣٢٠	٢١٤	٢٠٠	٦٢	٥٠	١٩

أما اليابان فالمباحثات تجرى بينها وبين مصر - أو لعلها قد جرت وانتهت - على إعادة جدولة ٣٠٩ ملايين دولار مستحقة على مصر لصالح عشرين مؤسسة.

ولعلنى لا أنزع سرا إذا قلت إن مصر سوف تلجأ مرة أخرى الى نادى باريس لاعادة جدولة خمسة مليارات أخرى من الدولارات لغاية نهاية عام ١٩٨٩ وذلك حتى يتسنى لمصر ان تتفلس الصعداء فتدخل بعد ذلك فى مديونيات جديدة.. إذا أرادت.

أنا شخصيا أشعر بقلق كبير ان تظل ديون مصر ومديونيتها بلا نهاية مرئية.. ولا أحب ان تظل مصر مدينة (أى مدينة) مدى الحياة.. حياتى.. وحياة أجيال قادمة.

وما هو عدد الاجيال القادمة التى سوف تظل مدينة (أو مدينة) للخارج وهل نحن عاجزون بالفعل عن سداد الدين.

وكيف يكون ذلك وقد قرأنا في الصحف أن مصلحة الضرائب قد جمعت خلال سبعة شهور فقط ١١١٣ مليون جنيه (من ١٩٨٦/٧/١ إلى ١٩٨٧/١/٣٠) أي بواقع ١٥٩ مليون جنيه في الشهر الواحد في المتوسط أو بمتوسط خمسة ملايين جنيه يوميا.

أقول هذا وأنا مدرك بالطبع أن العلاقة بين حصيلة الضرائب وسداد ديون مصر ليست بالضرورة علاقة مباشرة.

وإن حصيلة الضرائب في فترة زمنية معينة قد لا تكون بالضرورة عن نفس الفترة الحالية أو السابقة بل قد تكون حصيلة تراكمية لعدة فترات زمنية متتالية أنا مدرك لكل هذا ولغير هذا، ورغم ذلك فإنه لا جدال في أن حصيلة الضرائب تعكس حجما معيناً من النشاط الاقتصادي عن فترة أو عن فترات معينة.

وإن هذا الحجم لا يمكن أن يترك وشأنه بل لابد من أن نتعقب أساليب التصرف فيه. ومتاخذ اتفاقه حتى يمكن وضع الضوابط التي تضمن عدم تبديده.. والتي تضمن أيضا تنويع الناتج القومي وتسويقه.. بحيث يساهم هذا الناتج القومي في سداد ديون مصر.

٢٢-١ لا تريد أن نصدق.. الأكرامة لجنيه في وطنه

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١٠٢٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٨ صفحة ٩١)

عندما حددت الحكومة سعر الدولار الأمريكي.. بما يقترب بهذا السعر من سعر السوق السوداء في ذلك الوقت..

وظل الدولار يرتفع.. ويرتفع.. يمثل ما كان يحدث قبل ان تحدد الحكومة سعره.. لكي تحد من سعره (الأسود)..

بدا لنا كما لو كان الدولار الأمريكي تستهويه تلك الجولات التي يختال فيها امام هذه الاجراءات.. دون حياة..

كما بدا لنا كما لو كان سعر الدولار ان يستقر.. وان يهدأ.. وان الفجوة بين سعره (الرزين) وسعره (الفلق) أو بين سعره (الرمادي) وسعره المتحرر (الأسود) ان يعالما شيء أبدا.

ولم يغب عن الكثيرين منا - سواء كانوا متخصصين أو غير متخصصين - أن الدولار في مصر قد أصبح سلعة بليدة لا يستجيب العرض منها لكل أنواع الاحتياجات.. ولكل أنواع الطلب عليه.

وان اختلال التوازن بين المعروض من أى سلعة وبين الطلب عليها يجعل سعر هذه السلعة يشتعل.. ويزداد هذا السعر اشتعالا إذا لم يتحلى الطلب على هذه السلعة بشيء من الحياء..

فينكمش... ولما كان طلبنا على الدولار الأمريكي لا يتحلى بهذا الحياء.. فلن سعر الدولار ينكاته المطلق - أو حتى بغير ذكاء - سوف يظل يعلو وعلو بلا رابط ولا ضابط.. في الوقت الذي سوف

يظل فيه الجنيه المصرى.. يهبط ويهبط.. أيضا.. بلا رابط ولا ضابط.

ولما كان من المعروف عند الاقتصاديين.. وغير الاقتصاديين.. أن الأسعار - أسعار أى سلعة - لا يمكن أن تكف عن جنونها.. إلا إذا حدث شيء (وأقول شيئا) من التوازن بين عرض هذه السلعة

في جانب والطلب عليها في جانب آخر.

لذلك فان العرض من الدولار الأمريكي.. في مصر.. لابد أن يزيد وكذلك فان الطلب على الدولار الأمريكي.. في مصر.. لابد أن يقل فهل هذا أو ذاك ممكن.. أو ان كليهما.. أصبح من باب

المستحيلات؟..

هل من المعقول ان الانتاج المصرى لا يستطيع أن يجتنب الدولارات لشرائه وهل من المعقول ان

الانتاج المصرى العريق قد فقد قوته المغناطيسية بحيث لا يستطيع زيادة حميلة مصر من الدولارات.

وكذلك ألا يمكن لتهافتنا على الدولار ان يقل وينخفض.. لكيلا تصبح للدولار كل هذه القيمة السلطوية علينا في مصر (حكومة وشعبا) ولا نجنى من وراء هذا التهافت الا تدهور قيمة الجنيه المصرى.

ان هذا الامر يتعلق بالقطاع العام والقطاع الخاص والعائلات والافراد... انه امر يتعلق بالقطاعات الانتاجية والقطاعات الاستهلاكية على حد سواء لكى يزيد الطلب على الجنيه المصرى. وبذلك يسترد الجنيه المصرى.. كرامته في وطنه.

٢٣-١ تعزيز قوات الأمن.. الغذائى

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة الأفرام الاقتصادية العدد ١٠٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٤ صفحة ٧٧،
والأعداد ١٠٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣١ صفحة ٩١، والأعداد ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٧ صفحة ٩١)

الدولة الزراعية العريقة فى الزراعة حين تتحول عن الزراعة عمداً، وتتهج بكل العناد الى ما تتصور انه يجعلها دولة أكثر مالاً وأعز نفراً فإذا بها تنتهى الى غير ذلك. فلا هى أكثر الدول مالا.. ولا هى أعز الدول نفراً.

مثل هذه الدولة لابد أن تلتفت (ولو متأخراً) الى اعتبارات الأمن الغذائى.

هذه الدولة الزراعية العريقة فى الزراعة يمكننا أن نحى اصرارها على تحويل الصحراء الى أرض زراعية الا ان اصرارها على ان يصاحب هذا الاصرار اصرار آخر على تحويل الأراضى الزراعية الى مبان وعمارات كان لابد ان يقدى بها فى النهاية الى أن تستورد الغذاء والى ان تستدين من أجل الغذاء والى ان يخلت فيها الأمن الغذائى فتجد نفسها فى النهاية وجها لوجه امام ثغرة.. هى الثغرة الغذائىة أو الفجوة الغذائىة..

هذه الفجوة الغذائىة.. تعودنا جميعا على ان نناقشها ونبحثها فى أبعادها السطحية.

أما أبعادها الدفينة.. فلعلنا يناقش هذه الأبعاد الدفينة أحد لأبعاد السطحية تنحصر فى التحذير من أن الطلب على الغذاء قد أصبح وسوف يظل أشد ضراوة من المعروض من هذا الغذاء..

أما إذا اردنا ان نتجاوز الأبعاد السطحية الى الأبعاد الدفينة فانه يتعين علينا سواء كنا أكاديميين أو كنا تنفيذيين ان نبحث فيما إذا كان الطلب على الغذاء طلبا رشيدا.. وفيما إذا كان المعروض من الغذاء عرضا نشيطا.

ومثل هذا التوجه يقتضى حشد وتعزيز قوات الأمن الغذائى المسلحة بالعلم ووسائل تحليل المضمون الغذائى وفنون الإنتاج المتفاعلة مع المتغيرات المؤثرة المتعددة.. لكى يتيسر لهذه القوات ان تكشف ما إذا كان الطلب الجارى على الغذاء له ما يبرره.. وما إذا كان لهذا الغذاء المطلوب جدواه عند الناس.. وما إذا كانت لهذا الطلب شرعيته وعدالته لكل الاطراف ذات العلاقة.

كما يتعين على هذه القوات (قوات الأمن الغذائى) ان تكتشف ما إذا كان المعروض من هذا الغذاء له جدواه.. وله جديته وانه يتمتع بالجودة التى يجب ان يتطلى بها كل انتاج كلف وقور

بحيث يكون هذا المعرض قادرا على مواجهة الضغط الشرى (١) على موارد مصر الغذائية.. والزراعية على وجه العموم وبحيث يحقق للناس الاشباع الغذائى المرسوم والمنظوم.

ويتوقف نجاح قوات الأمن فى عملها على توافر مجموعة من المعلومات والتعليمات التى يتيسر لها أداء مجموعة من العمليات اللازمة لتحقيق هذا الأمن ولا يمكن أن يكون الأمن الغذائى استثناء من هذه القاعدة.

ولكى تلدى قوات الأمن الغذائى عملها بكفاءة لابد من جهود مساندة يراعى فى بذلها مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية مما قد يمكن ايجازه فيما يلى.

أولاً: لابد من تنشيط بحوث الغذاء وهى بحوث يتولاها متخصصون فى التغذية.

ثانياً: لابد أن يستهدف هؤلاء الباحثون من وراء عملهم البحثى ان يصدروا لنا قوائم طعام متوازنة تكفل للجسم قيامه بوظائفه المعروفة الا وهى:

١ - توليد الطاقة

ب - صيانة الانسجة والخلايا من التلف وتجديدها

ج - تنظيم نورات الجسم المختلفة

ثالثاً لابد ان يحرص هؤلاء الباحثون - وهم عادة حريصون بحكم تخصصهم - على توافر عنصر التنوع داخل قائمة الطعام الواحدة لان تنوع الغذاء ركن أساسى فى سلامة التغذية وفعاليتها.

رابعا: لابد من الالتزام بان تكون محتويات القوائم المختلفة المقترحة تابعة ومستوحاة من عادات الناس وطباعهم الغذائية وإلا فانها لن تلقى من الناس قبولا.

خامسا: لابد من حملة توعية وإرشاد غذائى يتبين للناس من خلالها مافى الأطعمة المختلفة من إثم ومنافع.

مثل هذه الحملة هى المفتاح الحقيقى لمعرفة ما إذا كان الطلب الحالى على الطعام طلبا رشيدا. خصوصا أننا جميعا نعلم أن الثقافة الغذائية فى النول المتخلفة - ومن بينها مصر - ثقافة ضحلة لقليل منا من يدركون أهمية ماقد يوصف لهم من غذاء واف بكل احتياجات الجسم.

وقليل منا من يدركون ان فلسفة الغذاء لا تكمن فى امتلاء البطن وإنما تتمثل فى ادراك القيمة الغذائية لما نتناوله من طعام.

وقليل منا من يدركون ان كثيرا مما ينخل الافواه غذاء وأن مانستهلكه عفوا ونحن وقوف أو ونحن مشاة.. أيضا غذاء وان اللبن والمشروبات الأخرى ليست مجرد سوائل مائية ولكنها أيضا

غذاء وإن المكسرات واللبن والفول السوداني ليست مجرد تسالي بل إنها بالفعل غذاء. وإن الساندويتش غذاء.. والبلححة غذاء.. والخبز غذاء والجرجير والمقدونس الذي نقضه ومنضمه.. أيضا غذاء ناهيك عن الوجبات السريعة بين الوجبات. والغريب العجيب أننا بدأنا مسيرتنا (الرسمية) في البحوث الغذائية منذ أكثر من نصف قرن.. فلن نحن الآن من نصف قرن مضى..

منذ نصف قرن مضى من الزمان.. أويزيد وفي يوم ٢١ مارس من عام ١٩٣٩ على وجه التحديد صدر قرار وزير الصحة المصري آنذاك بإنشاء اللجنة الدائمة للغذاء وكان هذا القرار استجابة مطلقة للتوصية التي صدرت في عام ١٩٣٧ عن عصبة الأمم توصى فيها كل الدول المتباطئة بالمسارعة في تكوين هذه اللجان وكان من صلاحيات هذه اللجنة الدائمة للغذاء في مصر أن تتولى عمل الأبحاث المتعلقة بأمور الغذاء في مصر وأن تتخذ مايلزم من الإجراءات لتحسين مستويات التغذية فيها.

وبدأت اللجنة اجتماعاتها وأوصت في اجتماعها الثاني في يونيو ١٩٣٩ بإنشاء خمس وحدات لعمل المسوح الغذائية الشاملة أحداها للقاهرة ووجتان للوجه البحري ووجتان للوجه القبلي. وجاءت الاعتمادات المالية ولكن بعد لآي قصير: ألان من الجنيها في ميزانية عام ١٩٤٢/٤١ لإنشاء وحدتين ثم ما يكفي لإنشاء الوحدات الثلاث الباقية ولكن في ميزانية ١٩٤٤/٤٣.

وبذلك تعين على مصر أن تقوم بلول مسح غذائي شامل فيها وذلك بتقسيم مصر الى أربع مناطق غذائية متميزة فيما بينها من حيث استهلاك الغذاء والطباغ الغذائية التي هي في الحضر غيرها في الريف وفي ريف الوجه البحري غيرها في ريف الوجه القبلي وفي ظل رى الحياض غيرها في ظل نظام الري الدائم في نفس هذا الوجه القبلي.

وأسفر المسح عن صدور قوائم طعام أربع لوفاء بالاحتياجات الغذائية ومستمدة من الطباغ الغذائية لهذه المناطق الغذائية الأربع.

ومن هنا يمكن أن يبدأ عمل قوات الأمن الغذائي على أسس علمية سليمة فنحن إذن نريد قوائم طعام حديثة.. يمكن على أساسها تحويل الاحتياجات الغذائية الى محاصيل.. ثم تحويل المحاصيل الى مساحات.. وبذلك يكون لكلمة التركيب المحصولي معنى علمي مفهوم.

ولست أظن أن قوائم الأربعينات مستحيلة التحديث

فالباحثون في شؤون الغذاء لم ينقرضوا.

ومعهد التغذية لا يزال في شارع قصر العيني.. لم ينثر.. ووزارة الصحة موجودة في شارع

مجلس الشعب، ووزارة الزراعة موجودة أيضا.. ولكن في الدقى..
وبين هذه الجهات الرسمية المسئولة يمكن ان يستقر رأى على اعتماد وصفة غذائية ممكنة
انتاجيا.. ومقبولة جماهيريا.. بمعنى انها على الأقل لا تتصادم مع طباع الناس وعاداتهم
الغذائية.. ولا تتعارض مع قواعد الصحة العامة.
بهذا المنهج الطمى المعتمد.. تقاس المشاكل الغذائية لشعب مصر.. ويتحقق الوعى الغذائى
لشعب مصر.. وترسم خطط الانتاج الزراعى وسياسته ويتم تطوير الثفيرة.. وسد الفجوة
الغذائية.. من أجل شعب راعى فى الاعتماد على الذات.. فى غير عزلة عن عالم اليوم أو عالم
الغد.

٢٤-١ من سول إلى القاهرة.. سألت القلب ألا يجزن

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١٠٨٥ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٨٩ صفحة ٧٧)

درجات الرقي بين الدول تختلف
ومن ثم لابد أن تختلف الرؤية إلى درجات التخلف
فعواصم العالم في نظر أصحاب هذه العواصم.. تعتبر مدنا راقية
هكذا ينظر أهل كينيا إلى نيروبي.. وأهل نيجيريا إلى لاجوس.. وهكذا ينظر أهل مصر إلى
القاهرة.

وهذه النظرة لها ما يبررها.. قطعاً.. أولاً لأن كل عاصمة من هذه العواصم تتمتع بما لا يتمتع به
الريف في أي دولة من هذه الدول وثانياً لأن مدن العالم المتخلف لا يمكن أن ترقى إلى مستوى
مدن العالم المتقدم في لمح البصر نظراً لعجز الموارد الاقتصادية ونظراً أيضاً لانعدام الطموح.
ومن ثم فانه يكفي أن تختار مصر أي مدينة فيها كعاصمة لمصر.. لكي تقف هذه المدينة على
قدم المساواة مع فيينا أو واشنطن أو لندن.. أو طوكيو أو سول.. حتى ولو كانت هذه المدينة اسمها
طوخ أو طلخا أو طهطا.

ولما كانت مدينة سول حية في خاطري باعتبارها آخر ما رأيت من عواصم الدول التي زرتها
(٦٢ دولة)

ولما كان الاجتماع العلمي الذي دعيت إلى الاشتراك فيه مؤخراً والذي عقد في مدينة اسمها
بوسان (٤ ملايين نسمة) في كوريا الجنوبية كان يناقش موضوع الحضرية وامكان مقارنتها بين
دول العالم فقد تأكد عندي أنه قد أصبح إلزاماً على كل دولة ألا تكتفي بقياس درجة الحضرية فيها
طبقاً لما تراه مناسباً لها وحدها (وهذا أمر لا أعارضه بالضرورة) بل يجب أيضاً أن يكون هناك
تصور لما يمكن أن يكون عليه تصنيف المدن والعواصم بناء على مواصفات مستمدة من خواص
العواصم العالمية المختلفة كلها.

ولكن هل هناك فعلاً صفات مشتركة بين عواصم العالم المختلفة، وإذا كان الأمر كذلك فما هي
الصفات المشتركة بين عاصمة كالأقاهرة وعاصمة مثل بانكوك وعاصمة مثل عمان وعاصمة مثل
نيودلهي وعاصمة مثل سول.

هل يجوز لنا أن نقارن بين عاصمة الهند أو عاصمة الصين في جانب وبين القاهرة في جانب آخر ونحن نعلم سلفاً أن الحجم السكاني لعاصمة الهند لا يتجاوز واحداً في المائة من الحجم السكاني للهند كلها بينما أن الحجم السكاني لعاصمة مصر يكاد يبلغ ربع الحجم السكاني لمصر كلها.

إن العبرة في مثل هذه المقارنات ليست بالحجم المطلق للسكان ولا بالمساحة الكلية للأرض التي يعيش عليها السكان ولكن العبرة بالعلاقة بين هؤلاء السكان وتلك المساحة وما يترتب على ذلك من كثافات سكانية عالية أو منخفضة..

يضاف إلى ذلك عنصر هام آخر ألا وهو اللامسات الحضارية التي يكسبها أهل هذه البلاد وعواصمها نوع الحياة البشرية فيها فإذا ببلد مثل سول مثلاً تزدهو على عدد من العواصم المحيطة بها بفضل ما يبذله الكوريون من جهد لتنسيق الحياة في بلادهم.. وللارتفاع بمستويات الأداء البشري فيها.. وللارتفاع بدرجات الاستمتاع الإنساني بمثل هذه الخدمات..

أقول قولى هذا.. وأرجو ألا يترتب على مثل ما ذكرت أى شعور بالاحباط، كما أرجو ألا تصاب القلوب بشيء من الحزن.. من جراء هذه المقارنات النولية.

١ - ٢٥ التقديم البطيء... في التقدم السريع

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» العدد ١٠٩٨ بتاريخ ٢٩/١/١٩٩٠ صفحة ٧١)

التهافت على كل جديد..

واللقبة على استيراد كل حديث.. في أى مجال.. لا بد لها من اطار بل اطارا يتم داخلها محاصرة هذه اللهفة وذاك التهافت فمن المعروف ان كل اتجاهات التنمية ونواياها تستند فى أساسها الى استيراد كل حديث بدموى الا يتخلف العالم المتخلف أصلا عن ركب الحضارة ومسايرة هذا الركب، الا ان فى هذا الاتجاه.. خطورة.. إذا نحن عممناه واطلقناه بغير ترشيد.. ذلك لأن حركة التجديد والتحديث فى العالم المتقدم.. الذى يقود هذه الحركة.. ويقودنا بالتبعية الى اشتهاه نواتج هذه الحركة وأحياننا الى اشتهاه مخلفاتها..

هذه الحركة السريعة والمتسارعة تجعل كل مايستورده العالم المتخلف متقادما.. بعد وصوله الى الدول المتخلفة على مهل.. ثم بعد تركيبه فى الدول المتخلفة على مهل.. ثم بعد تشغيله فى الدول المتخلفة أيضا على مهل..

فمن الملاحظ - وليس هذا سرا لا يصح ان يذاع - أن المسافة الفاصلة بين وقت الطلبية.. ووقت التشغيل مسافة عادة ما تكون طويلة فى الدول المتخلفة.. وبذلك يظل التخلف فى الدول المتخلفة على ما هو عليه بسبب طول هذه المسافة وأيضا بسبب سرعة المخترعات والاكتشافات فى الدول المتقدمة ومن ثم سرعة تقادم مايصل الى الدول المتخلفة من معظم الآلات والأجهزة والمعدات وأزاء ذلك فقد أصبح لزاما على الدول المتخلفة أن تحرص فى سياسات الشراء والتزويد والميزة.. على اقتناء ما لا يتقادم من هذه المعدات بسرعة.. أو أن ينشط العاملون فى هذه الدول فى سرعة الاستفادة من الحديث قبل تقادمه.. وقبل أن يهدد مثل هذا التقادم كل جهود التنمية والتقدم وإيس هذا التحذير موجهنا الى كل القطاعات.. فشرركات الطيران فى أى دولة - حتى ولو كانت هذه الدولة متخلفة - لا بد ألا تتخلف عن مسايرة الحديث والمستحدث ما دامت قد دخلت المجال الجوى لكى تتنافس مع الشرركات العالمية الأخرى فى نقل الركاب أو حتى فى نقل البضائع.. ولذلك لا بد ان تتنافس مع هذه الشرركات فى الحصول على كل جديد.. مهما كانت مخاطر التقادم ولكن المهم بالنسبة لقطاعات أخرى كثيرة ان تحرص على ألا تصاب آلتها ومعداتنا وأجهزتها.. بالتقادم السريع.

٢٦-١ والتخلف أيضاً... نظرية

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» العدد ١١٠٢ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٩٠ صفحة ٧٥)

إذا كانت نظرية التنمية تنص على بعض الشروط اللازمة للتخلص من التخلف فإنه لا بد أن تكون هناك نظرية تقابلها تختص بالتخلف وتنص على بعض الشروط اللازمة لبلوغ التنمية.

ومن بين هذه الشروط أو ربما أولها أن يكون للتنمية قطاع يقود الاقتصاد كله نحو التقدم.

ولعلنا نعترف أن القطاع الوحيد الذي لا تخطئه العين بل قد لا ترى العين سواء في الدولة المتخلفة بوجه عام.. هو القطاع الحكومي.. أو بالأحرى قطاع الأداة الحكومية..

لأنه هو الكيان الوحيد في أي دولة متخلفة.. الذي يمكن أن يسمى بحق كياناً مؤسسياً ملموساً

ومن هنا يصبح القطاع القائد Leading Sector للتنمية في الدول المتخلفة هو هذا القطاع الحكومي الملموس.

وليس معنى هذا أنه القطاع المطالب بإحداث التنمية أو بالخروج من أزمة التخلف..

ولكنه قطعاً هو القطاع الذي يجب أن يطالب بالأ يقف في وجه التنمية ومريديها.

فانه حتى لو اختارت دولة متخلفة أن تستند استناداً كلياً إلى القطاع الخاص في التنمية والخروج بالنولة من دائرة التخلف، فإن القطاع الحكومي يستطيع - بقدرته قادر - أن يقف في وجه التنمية ويعطلها.

ومن الواضح أن الذي نعتيه بالقطاع الحكومي هنا.. إنما هو أنا وأنت وهو وهى وهم ونحن..

ممن جلسنا على أنفاس هذا القطاع كموظفين وأصبحنا بسبب المعاملة الهمجية التي نعاملها كموظفين للمواطنين أصحاب الحاجات أصبحنا سبب اللعنة التي تنصب على هذا القطاع من كل صاحب حاجة تظل بغير قضاء.. ويعود صاحبها إلى داره مهزوماً محسوراً.

ونحن لا ندرك ونحن نعطل مصالح الجماهير.. أننا نحن أنفسنا من هؤلاء الجماهير أصحاب المصالح التي تتوجه لقضائها يوماً ما من عند أمثالنا من الموظفين الذين تعربوا - مثلاً - أن يعطوا قضاء مصالح أصحاب الحاجات.. وبذلك ترد إلينا نفس المعاملة السيئة التي نعامل بها أصحاب الحاجة الوافدين إلينا.

ونشرب من نفس الكأس.. نبدأ في الشكوى من بطء الإجراءات والتعقيدات.. وننسى أننا لسنا أفضل في معاملة الجماهير ممن يعاملوننا من أمثالنا من موظفي الحكومة.

هذه الدائرة الشريرة.. بطلها.. وفتاها الأول.. موظف الحكومة.. محترف العقد التي لا يريدنا أن نحل.. ومثقفو المهارة في ابتداع العقبات.. ومتزعمو البلاغة الاقتصادية والاجتماعية.. في بلاد.. يمكنها لولاه.. أن تتقدم وأن تتحطم تحت أقدامها هذه النظرية.. نظرية التخلف.

١-٢٧ القطاع العام.. بين المزايا العلني.. ونقل الملكية

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١١٠٨ بتاريخ ٩/٤/١٩٩٠ صفحة ٥١)

لا أظن اننى فى حاجة الى أن أبدأ بالقول بأن القطاع العام اصطلاح لا ينتقل الى العقل المفكر جملة مفيدة يناقش المرء من خلالها أى جانب من جوانبه الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الايديولوجية.

فالقطاع العام يتكون - فى كل دولة - من عدة مشاريع ولا يمكن الحكم على القطاع العام هكذا (بالجملة) بل لابد من فحص مكوناته من المشاريع المختلفة.. وفحص أو دراسة المشاريع لا يمكن أبدا أن يتم أيضا (بالجملة) فلكل دراسة جزئياتها التى لابد من تحديدها منذ البداية قبل وضع أى مشروع على المشرحة فما بالك بالقطاع العام كله.

ونحن نحمد الله اننا نقرأ للباحثين والدارسين تحليلات جيدة لأوضاع بعض مشاريع القطاع العام يستطيع المرء أن يستشف منها ماذا يمكن أن ينتظر كل مشروع من هذه المشاريع من مصير.

إلا أن الأمر الذى لا يمكن ان يكون فيه جدال أن القطاع العام ليس معروضا فى المزاد العلنى (أو السري) ولا يصح أن يكون.

فليس فينا من يقبل أن تباع الحكومة مشروعا رابحا لمجرد أننا لا نستلطف القطاع العام (!). وليس فينا من يتصور أن هناك من يقبل أن يشتري من القطاع العام مشروعا خاسرا.. لمجرد أنه وطنى غير...

هذه أنى هى القضية.

فالمشروع الرابع لا يصح أن يباع.. رغم انه قطاع عام حتى ولو وجد من يشتريه.

والمشروع الخامس ان يجد من يشتريه.. حتى ولو حرصنا على بيعه.

ولكن الأرجح أننا نريد أن نرفع عن كاهل الحكومة أو بالاحرى عن كاهل الادارة الحكومية عبء التعثر فى انجاز المهام الانتاجية التى تقتضى حسن التوقيت فى اصدار القرارات والانضباط ومسايرة التطورات التكنولوجية العالمية المعروفة بتواليها وتسارعها يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة.

والإدارة الحكومية في كل مكان ليست معروفة بالحماس والحمية في اتخاذ القرارات النافعة أو المجزية وإن كانت معروفة عالميا بانها شديدة الانضباط في اطار قرارات الجزاءات والعقوبات والاستقطاعات وما الى ذلك.

ومن ثم فإن بعض مشاريع القطاع العام (الخاصة) في حاجة الى أن يربها قلب عطوف.. ولعلنا نجد من داخلها من هم أشد حرصا عليها من أولئك الذين يطالبون ببيعها في المزايا. الحل الطبيعي إذن ان ننقل ملكية هذه المشاريع الخاصة الى أيدي العاملين فيها ولو بالمجان.. وان كان هذا أمرا لا بد أن أتريه لمن يقومون أو يمكنهم أن يقوموا بدراسة كل مشروع على حدة لوضع نظام يسير لنقل الملكية.. قلت بالمجان.. وأضيف أوريما بالتقسيط المريح. فهؤلاء العاملون داخل هذه المشاريع الخاصة هم الوحيدون الذين سوف يحرصون على أن تربح هذه المشاريع لكيلا تضيق مصالحهم ومصالح أولادهم ولا أظن أنني أقول شيئا عجبا.

٢٨-١ صندوق النقد الدولي... وخط الفقر المصري

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١١١١ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٩٠ صفحة ٦٣)

نشرت إحدى الصحف المصرية في مجال حديثها عن الدعم وجنواه أن دراسات خبراء صندوق النقد الدولي قد أشارت إلى زيادة نسبة الأسر المصرية التي تعيش تحت (خط الفقر) من ٣٠ في المائة عام ١٩٨١ إلى ٣٣,٨ في المائة عام ١٩٨٤ إلى ٣٨,٥ في المائة عام ١٩٨٧. وفي رأيي أن النقل حتى عن صندوق النقد الدولي أمر تحوطه كل المحاذير ولا أقول بعض المحاذير ففكرة خط الفقر ليس لها وجود ذلك لأنه ليس هناك خط واحد للفقر في كل الدول بل هناك خطوط للفقر ولكل دولة خط خاص بها.

وحتى لو اتفقنا على أن أساس تحديد خط الفقر هو الاحتياجات الأساسية للإنسان Basic Needs من المأكل والملبس والسكن كما كنا نوصي بذلك منذ أواخر الخمسينات وكما بدأت توصي بذلك المنظمات الدولية مؤخراً فإن هذه الاحتياجات الأساسية تختلف من دولة إلى دولة بل من قرية إلى قرية داخل الدولة الواحدة.

ومن العجيب أن أسلافنا في الأربعينات كانوا قد قاموا بأبحاث ميدانية محترمة عن الطباق الغذائية للشعب المصري وقاموا على أساس ما هو سائد منها وما هو مستساغ بتقدير احتياجات الشعب المصري من غذائه السائد والمستساغ في أرجاء مصر.. بعد أن تبين لهم أن مصر ليست مجتمعاً غذائياً واحداً وإنما هي أربعة مجتمعات أولها مجتمع الحضر وثانيها مجتمع ريف الوجه البحري وثالثها ريف الوجه القبلي تحت الري الدائم ورابعها ريف الوجه القبلي تحت ري الهياض. وتوخى الباحثون أن تكون كمياتهم الموصوفة من السلع المختلفة السائدة والمستساغة وأية بشروط الغذاء الكافي المتوازن.. أي أن تكون كافية لتقاييد الأسعار الحاررية الضرورية وأن تكون أيضاً متنوعة تكفل للجسم أن يقوم بوظائفه بما فيها من بروتين وشحومات وأملاح معدنية وكربوهيدرات وفيتامينات.

وكانت هذه الدراسة التي لا أنساها محل تقدير الجميع.. فحصلت عليها.. وعكفت على دراستها واستعنت بها في إعداد رسالتي للماجستير في إنجلترا وكانت عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.. وحصلت بمقتضاها على تلك الدرجة العلمية في عام ١٩٥٤.

مثل هذه الأبحاث الغذائية كانت تتم في الأربعينات.. فهل هي ياترى تتم الآن في الثمانينات والتسعينات.. وهل هي ياترى تصدر وتنتشر كما كانت هذه الأبحاث تصدر وتنتشر في تلك السنوات الخالية.

ثم هل هناك أبحاث مناظرة تقوم بها الجهات المسئولة عنا في مجالات السكن والملبس أيضا.. كيف نحدد الاحتياجات الأساسية منها للفرد ولل عائلة في ضوء كل الطباع والعادات والسلوكيات والظروف المناخية لمصر.. ومناطق مصر المختلفة.. فهل ياترى هناك أبحاث تقوم بها الجهات المسئولة عنا في مجالات السكن والملبس كالأبحاث التي كانت - والتي يتعين أن - تقوم بها الجهات المسئولة عنا في مجال الغذاء.

إذا كانت هذه الأبحاث موجودة.. فهل استند إليها صندوق النقد الدولي في تقدير نسبة الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر في مصر.

وإذا لم تكن هذه الأبحاث موجودة.. فعلام استند خبراء صندوق النقد الدولي في تقدير نسبة الذين يستظلون بخط الفقر المصري.. الاجابة عند صندوق النقد الدولي نفسه..

١ - ٢٩ يا فقراء العالم.. انبهروا.. ولكن لا تنسوا أن تزدهروا

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١١١٥ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٩٠ صفحة ٧٩)

فحتى من بين المثقفين بيننا نحن المصريين.. وبيننا نحن العرب بل وفى العالم النامى بأسره من يكتفون بالانبهار الشديد السعيد أو الانبهار البليد بما يقدمه العالم لهم من انجازات متقدمة ومتسارعة فى مجالات العلوم والفنون والتكنولوجيا (والكمبيوتر).

شأنهم فى ذلك شأن الذى تعجبه الوجبة الجاهزة سابقة الصنع فى بيت يستضيفه أو فى مطعم فاخر أو غير فاخر.. ويظل فاضرا فاه مشعوها بما يرى.. فيسبل لعابه.. فينوق.. ثم يتلمظ.. وينحصر اعجابه بالحياة فيما تلمظت به شفتاه.

وعلماء العالم النامى سوف يظلون بهذا الشكل متفرجين.. شأنهم فى ذلك شأن الذين يقفون على حواف الملاعب يشاهدون المباريات ويعجبون باللاعبين والهدافين (الذين يسجلون الأهداف كرة بعد أخرى أو كرة دون أخرى).. ومادام هذا هو اختيارهم أو مبلغ جهدهم فسوف تظل مواضعهم دائما كالمفرجين المشاهدين للمباريات الرياضية.. وكذلك للمباريات التى تتم كل يوم على كاس العالم فى التنمية والتقدم.

لهل هذا يليق.

وهلا يستطيع أمثال هؤلاء (فى العالم النامى أو النائم) أن يعادلوا هذا القدر الضخيم من الانبهار بقدر مناظر من الحماس لانتاج وتقديم الموجبات التكنولوجية التى تلائم الفقر الذى يربون الفرار منه، ولكنه ملائعهم.. فى كل ركن من أركان مجتمعاتهم التى لا ينفعون بها ولا يخرعون لها.. بتلك التكلفة الملائمة المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهذه المجتمعات.. والتى تعفى هذه المجتمعات الفقيرة وتعفى فقراء هذه المجتمعات من أن يدفعوا دماء قلوبهم ثمن هذه الاختراعات المستوردة (التي تبهرهم ولا حراك) والتى يلقى بها العالم المتقدم - لا فى طريقهم - ولكن فوق رؤسهم.. لكى يسبل لعابهم.. ويتلفون عليها.. ويحصلون عليها بابهظ الأثمان.

وسيتل الانبهار مستمرا.. بين الأساتذة والعلماء.. صفارهم وكبارهم.. ويسذاجة فاقت سذاجة أهل الريف.. وعليه العوض..

٣٠-١ الاقتصاد القومى.. لمن؟

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» العدد ١١٢١ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٩ صفحة ٧٧)

نعم.. كلنا نعلم أن الاقتصاد القومى ملك لكل المواطنين وإن كانت إدارة الاقتصاد القومى لا يمكن أن تكون فى يد كل المواطنين.

فهناك متخصصون فى إدارة الاقتصاد القومى.. فى كل دول العالم ولكن المهم أن نتعرف على هؤلاء المتخصصين ونتوصل اليهم لكى نعهد اليهم بهذه المهمة البالغة الدقة والحساسية والصعوبة. ومن هنا يثور التساؤل بل تثار عدة تساؤلات.

مثلاً من الذى يمكن أن يدير الاقتصاد القومى، ومن الذى يمكن أن يعهد اليه بمهمة تشغيل موارده، ومن هو الأقدر على تشغيل هذه الموارد.

ويعد أن بيت فى كل هذا .. تثار عدة تساؤلات أخرى مثلاً من الذى يحق له أن يتقاسم عوائد تشغيل الموارد هل يتقاسمه العاملون.. دوى العاطلين، وهل يتقاسمه من بين هؤلاء العاملين.. أولئك الذين ينتجون دون غير المنتجين.

ومن الذى يتقاسم النصيب الأولى من هذه العوائد هل يتقاسمها أولئك الذين ينتجون القدر الأكبر من الانتاج.. إلخ إلخ إلخ.

لا أظن أن هناك شبهة فى أنه بينما أن مسئولية إدارة الاقتصاد القومى مسئولية متخصصة. إلا أن حق اقتسام ثمار هذه الإدارة لابد أن تكون مشاعاً للجميع... يصدق هذا القول على كل المجتمعات على حد سواء.

ولكن هناك اختلافاً فى طريقة توزيع الثمار وتحديد الانصببة تحدده اختلافات الأنظمة.. السياسية والاقتصادية فليس هناك مجتمع يمكن أن يستمر ويتواصل إذا هو أغفل حق الإنسان فى الحياة.. وهذا كلام يصدق على كل النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ولابد لكل الأنظمة - مهما اختلفت - أن تكفل حق الحياة للجميع حتى مع إيماننا بأن العمل حق والعمل واجب والعمل شرف إلا أن هناك حقوقاً حتى للعاطل المحروم من فرصة العمل الفائبة وذلك فإن حق الحياة لابد أن يكون مكفولاً حتى إذا سقط عن المرء حق العمل.

أما العازف عن العمل وهو الذى لا يعتبر عاطلاً فى ظل أى نظام اقتصادى فهل له الحق فى مثل هذا الحق الذى نسميه حق الحياة... لعل الاجابة موجودة فى ميثاق حقوق الانسان.

٣١-١ من هو رجل الأعمال؟

(بقلم المؤلف كما ستترنه مجلة - الأهرام الاقتصادية)

العدد ١١٢٢ بتاريخ ١٦/٧/١٩٩٠ صفحة ٣٧)

أو كل من لا يستطيع أن تكون له مهنة أخرى..
 إن رجال الأعمال أنفسهم يرفضون هذا التعريف وذاك.
 فرجل الأعمال عندهم هو الشخص الذى يقيم مشروعاً لحسابه أو يساهم فى مشروع ويكون
 شخصاً شريفاً ملتزماً مثقفاً يعرف ماله من حقوق وما عليه من التزامات لوطنه ومواطنيه.
 ورجال الأعمال يستنكفون ويستنكرون أن يتشرف بهذا اللقب أى شخص يتهم بتهمة مخلة
 بالشرف أو فيها عنصر الاستغلال أو لا يراعى مصلحة وطنه.
 هذا ما يؤكد رجال الأعمال فى وثيقة عثرت عليها بين أوراقى وهى صادرة عن اللجنة
 الاقتصادية لمجموعة رجال الأعمال بالاسكندرية.
 ولست أريد أن أجادل رجال الأعمال فى رؤيتهم لأنفسهم.. فهذه الرؤية من حقهم.. ولكنى فقط
 أود أن أشير الى أننى أخشى أن يكون قد تم صك هذا التعريف من واقع ظروف البيئة وتطورات
 الأحداث التى تمر بها مصر أو كانت مصر تمر بها على مدى سنوات طويلة متتالية.
 أو ربما تم صك هذا التعريف دفاعاً عن المهنة من واقع الرغبة فى تبرة رجال الأعمال مما قد
 ينسب اليهم سواء من عيوب وملاحظات وفى كلا الحالين لا أظن أن كل هذا كان يستلزم من
 رجال الأعمال أن يحتاطوا له فى تعريفهم بأنفسهم أو تعريف الناس بهم فقد كان يكفيهم مثلاً ولا
 يزال يكفيهم أن يقولوا إنه لا توجد مهنة فى أى دولة فى العالم محصنة ضد التهم.. ولا توجد
 جماعة عاملة كلها من الشرفاء ليس فيها مستطون.
 وكذلك فأننى لا أظن أن رجل الأعمال يجب أن يكون بالضرورة مثقفاً.. وإن كان لا مانع من أن
 يكون كذلك.. كما قد لا يكون رجل الأعمال بالضرورة ممن يعرفون ما عليهم من التزامات إزاء
 الوطن وإزاء المواطنين.
 ولا أظن أن هناك مانعاً أن تكال التهم لرجال الأعمال.. ولكن العبرة بثبوت التهمة طبقاً لقواعد
 واضحة ومعلنة.. وبحيث لا يبدان أحد قبل أن يلخذ حقه من الدفاع العلنى.

وإذلك فإننى أشعر أن تطوع رجال الأعمال بإصدار هذا التعريف عن أنفسهم فيه قسوة على أنفسهم.

فكل جماعة يمكن أن تكون محل اتهام.

إذن فلا داعى لأن تظلموا أنفسكم.

ولا تقولوا إن هناك مهنة بريئة من الانحراف.

فالعبرة فى عدم الانحراف ليست فى أن الشخص من رجال الأعمال أو من أساتذة الجامعة أو أنه من المثقفين.

فهذه المهن جميعها ليست قرائن فاصلة على حسن الخلق والشرف فالمهن كلها سواء فى

تعرضها أو عدم تعرضها للانحراف والعبرة فى النهاية.. بنوع التربية الذى صادف المرء فى صغره وفى صباه.. قبل أن يشب عن الطوق.

١-٢٢ مقاييس الفجوة المائية في مصر

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢ صفحة ٨)

قد يوحى العنوان باننا بصدد موضوع احصائي فقط.

ولكنه فى الواقع موضوع سياسى من أوله الى اخره رغم مايتخلله من أرقام وتقديرات، فبقدر اتساع الفجوة المائية أو ضيقها.. يحدد المفاوضات المصرى فى مفاوضات توزيع مياه النيل.. موقفه بين التشدد والتساهل.. بين الترفع والتهافت بغير اجحاف بحقوق الآخرين ويدون تفريط فى حق مصر.

ومما لاشك فيه أن استيعاب مفهوم الفجوة يساعد على زيادة الثقة فى التقديرات الاحصائية لهذه الفجوة.. حيث ان التقديرات تتعدد بتعدد المفاهيم ومن ثم بتعدد التعاريف وكذلك تختلف التقديرات باختلاف الفروض التى تبني عليها تقديرات الفجوة وكذلك باختلاف الأساليب المستخدمة للتوصل الى هذه التقديرات.

ورغم بساطة فكرة قياس الفجوة المائية باعتبارها الفرق الحسابى بين المتاح من الموارد المائية فى جانب والاستخدامات المائية فى جانب آخر، إلا أن هذه العلاقة رغم بساطتها يمكن أن تسفر عن عدة تقديرات للفجوة المائية.. بتعدد تعاريف مفهوم الموارد ويتعدد تعاريف مفهوم الاستخدامات.

وأكاد أجزم بأن التقديرات المستقبلية للفجوة المائية المصرية.. المبنية بالطبع على تقديرات مستقبلية للموارد والاستخدامات المائية.. تستند الى معيار واحد هو سريان معدلات الماضى على المستقبل كما هى بدون أدنى تصرف أو تعديل أو تغيير عما هى عليه الآن.

وهنا تكمن خطورة الاعتماد على تقديرات الفجوة المائية المتاحة رسمياً والتى تعتمد الجهات الرسمية فى الوصول اليها وحسابها على امتداد معدلات استهلاك الموارد المائية السائدة وهى ماهى عليه أو ما قد تكون عليه من تبييد وفواقد.

ولتدرك هذا الوضع فإن الجانب المصرى فى مفاوضات مياه النيل قد يجد نفسه أكثر قدرة ومرونة فيما لو كان تحت يده عدة تقديرات الفجوة المائية تعتمد فى جانب الاستخدامات، وإن أتحدث هنا عن جانب الموارد، على فروض متعددة قد نذكر منها هنا ثلاثة فروض على وجه

التحديد:

الفرض الأول: استمرار الاستهلاك بالمعدلات الجارية

الفرض الثاني: انخفاض الاستهلاك عن المعدلات الجارية

الفرض الثالث: ارتفاع الاستهلاك عن المعدلات الجارية

وبذلك يتيسر للمفاوض المصرى مجال للحركة بين ثلاثة تقديرات على الأقل للفجوة المائية، ونقول على الأقل، يمكننا ان نطلق عليها الحد المتوسط أو المعتدل Medium Variant والحد الأدنى Low Variant والحد الأقصى High Variant.

ويمكن القول بأن تقدير الحد الأقصى للفجوة سوف يعكس كل صور التبيد والاستهتار بالموارد المائية والضياع والفاقد وما الى ذلك كما سوف يتضمن تقدير الحد الأدنى للفجوة المائية كل أساليب الترشيد والتدبير والاقتصاد فى استخدام الموارد المائية وسوف يقع الحد المعتدل أو المتوسط بين هاتين النهايتين.

والحديث عن ترشيد استخدام المياه فى المستقبل يجرنا الى دراسة كل القطاعات المستخدمة للمياه للتأكد من اماكن الترشيد ومداه فى كل منها.

وقد حصرت لنا الجهات الرسمية القطاعات المستخدمة للموارد المائية فى مصر على انها أربعة قطاعات هي: القطاع المنزلى والقطاع الزراعى والقطاع الصناعى وقطاع الملاحة.. وتقدر استخدامات كل منها للموارد المائية حالياً ومستقبلاً أيضاً حسب المصادر الرسمية على النحو التالي:

الاستخدامات المائية للقطاعات المختلفة بمليارات الأمتار المكعبة فى السنوات الميينة

ولما كنت لا استطيع الخوض فى أمر ترشيد استخدام المياه فى القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة والملاحة) إلا أننى واثق أن وزارة الري والوزارات الأخرى الفنية المعنية قادرة فيما بينها على ابتداء تصورات لترشيد الاستخدامات المائية فى هذه القطاعات ما يساعد على ضبط الفجوة المائية عما تفصح عنه التقديرات المتاحة حالياً عن هذه الفجوة فى المستقبل.

أما القطاع المنزلى فإن اقتراحات الترشيد فى استخداماته للمياه يمكن أن يطرحها كل مواطن وأى مواطن.. ولكنى سوف أحرص هنا على ان أضيف الى ما سبق طرحه والدعوة اليه فى الماضى من ضرورة بحث الوعى عند الناس وإيقاظ الضمائر النائمة وتحسين السلوكيات ورفع الشعارات لخلق حقنية الست سنينة ذلك لأننى أعتقد أن مثل هذه الدعوة لا يمكن أن تصالف من النجاح أكثر مما تصالفه الدعوة الى تحديد النسل فكلاهما مسألة شخصية تتم خلف أبواب مغلقة ويصعب التأكد من نتائجها كما يستحيل فرض الرقابة على الناس لتنفيذها واتباعها.

وأتصور أن الأجدى من ذلك أن تلتفت الى أمور ثلاثة:

١- هيئات المرافق الرسمية للمياه في القاهرة وغيرها من المحافظات ومشكلة نقص العدادات الصالحة للتركيب والعجز عن صيانة واصلاح العدادات العاطلة ولجوء المرفق الى استخدام متوسطات القراءة التي يشكو منها الجمهور.

٢- مهنة السباكة على مستوى الجمهورية كلها والتي اضمحلت لأسباب عدة منها هجرة أكثر الفنيين فيها الى الدول العربية واصابة العائدين منها بالفرور والتعالى على مهنتهم الأصلية.

٣- صناعة الأدوات الصحية وإلا فلابد من استيراد الحديث منها من الخارج بغير تردد. على ان الحرص والتبقيق في ضرورة ترشيد استهلاك المياه في القطاع المنزلي لا يصح أبدا ان يحجب الجهود المخاطرة في القطاعات الانتاجية السابق ذكرها ذلك لان استهلاك القطاع المنزلي تألف وضئيل لا يتجاوز ٤,٧% من جملة الاستهلاك في الأعوام ١٩٩٣، ٢٠٠٠، ٢٠١٠. ولن يتجاوز أبدا ٦% في عام ٢٠٢٥، ولا أظن ان استهلاك المياه العكرة في رى حدائق القطاع المنزلي يستحق الترشيد، إلا إذا أفتى البعض بضرورة ذلك واقترحوا له مايناسبه من اجراءات. وي طرح البعض بجانب جهود الترشيد ضرورة زيادة المعروض من الموارد المائية ويذكرون من بين وسائل تحقيق هذه الزيادة مسالة تكرير أو تجديد أو إعادة تدوير المياه المستخدمة ويقدرن حجم هذه الزيادة بعليارات الأمطار المكعبة ٨,٤ - ١٤,٧ - ١٨,٤ في السنوات ١٩٩٣، ٢٠٠٠، ٢٠١٠. على الترتيب وقد يمكن مسايرة هذا الاتجاه وتليده إذا ما عرفت التكلفة وكذلك بعد الاطمئنان الى ضرورة تكرير المياه السابق استخدامها إذا كان الهدف هو استخدامها في قطاعات الانتاج وليس في القطاع المنزلي. ناهيك عن انه يمكن وضع علامة استفهام امام القفزات التي تمثلها التقديرات المذكورة اعلاه عن المياه المطلوب تكريرها إذ إن القفزة الأولى تمثل ٦,٣ مليار متر مكعب خلال ٧ سنوات من ١٩٩٣ الى ٢٠٠٠ بينما لا تمثل القفزة الثانية سوى ٣,٧ مليار متر مكعب على مدار فترة أطول قدرها عشر سنوات من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠.

وفي النهاية فإن سد الفجوة المائية أو تضييقها أمر حيوي ولازم ولكنه ليس مسؤولية وزارة الري وحدها بل لابد للوزارات الاخرى ان تلتزم امامها، ولا يكفي ان تتعاون معه، باستخدام أرشد للمياه المتاحة لكل منها.

وكلها امال ليست بعيدة المثال على وزير الري الحالي المشهود له بالجدية والمقدرة الفنية والوعى السياسى الملحوظ.

١-٣٣ مفاتيح الجودة المصرفية

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٣ صفحة ١٠)

المصارف - عموم المصارف - هي الوسيلة المشروعة المملوكة في كل المجتمعات لتحريك الموارد الرائدة في تلك المجتمعات يستوى في ذلك المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة.. كما يستوى في ذلك أن تكون هذه الموارد في حوزة الأفراد أو في حوزة العائلات أو في حوزة الشركات أو مما شابه من مؤسسات بما في ذلك المصارف ذاتها أو حتى إذا كانت هذه الموارد لاتزال في حوزة الطبيعة على طبيعتها. هذه هي المصارف كما يجب أن تكون إذا هي لم تكن كذلك ومصارفنا فعلا ليست كذلك تماما إذ ربما هي نصف كذلك أو قلنقل انها جزء من كذلك الذي لا بد أن تكونه إذا ارادت ان يصدق في وصفها لفظ المصارف المعروف.. وتصبح كالمصارف المعترف بها والمعروفة. ولكي تصبح مصارفنا كذلك (ونقصد بذلك مصارف الدول النامية عموما) يتمين عليها أن تفتح لنفسها أبواب المستقبل.

والمفاتيح اللازمة لفتح أبواب المستقبل امام هذه المصارف قد لا تملكها هذه المصارف بالكامل في الدول النامية.. بينما مصارف الدول المتقدمة تمتلكها وهي قادرة على استخدامها بل انها قادرة على أن تصنع في كل يوم وكل عام مفاتيح جديدة للمرور الى هذا المستقبل واختراقه والتعايش معه.

من بين هذه المفاتيح التي تمتلكها المصارف في الدول المتقدمة سوف أقصر على ذكر ستة فقط وربما تكون هناك مفاتيح أخرى لا أعرفها.. إلا أن الذي أعرفه أن مصارفنا في الدول النامية لا بد انها تمتلك بعض هذه المفاتيح الستة أو ربما تملكها كلها دون أن أدري.. ولذلك فإنني سوف أبدأ بتعداد هذه المفاتيح الستة.. وعلى كل قارئ أن يقرر ما إذا كانت هذه المفاتيح الستة مملوكة لمصارفنا من عدمه.

وسوف نحاول فيما يلي تلهم كنه هذه المفاتيح الستة حرصا على ألا تضيق المعاني والتعبات والمستويات خلف ستائر العناوين الموجزة المبهمه ولكيلا تظل أي واحدة منها مبنية للمجهول.

المفتاح الأول: التفاني في خدمة العميل المصرفي سواء كان فردا أو أسرة أو مؤسسة كل أولئك يريدون أن يجدوا لدى المصرف الذي يتعاملون معه شيئا من الخبرة التي يفتقدونها في

أنفسهم لامدادهم بالنصح المالى والتقدي والقانونى بغض النظر عن حجم تعاملهم مع هذا المصرف أو ذاك.

والنصح هنا لا يصح أن يقتصر على شرح أنواع الحسابات المتاحة عن المصرف للعميل أو على شروط فتح هذه الحسابات أو على القيود المفروضة على السحب منها أو الإيداع فيها أو أصحاب الحق فى التوقيع أو الحدود الدنيا والعليا لفتح الحسابات وإغلاقها.. أو حركة الحساب وركوبه وما ينتظر الحساب الراكذ من مصير.. أو مصائر الحسابات بعد وفاة أصحابها والتزامات الورثة وحقوقهم.

كل هذا وارد ومطلوب ولكنها جميعها أوليات مصرفية يعرفها معظم موظفى البنوك فى الدول النامية ولكن معرفة مسطحة لا يساندها أى حماس أو حرص على تبصير العميل بمنافع كل بند منها ومزالقه.

كما أن الإقتصار فى مصارف الدول النامية على أداء هذا الجانب الأولى البدائى التقليدى من العمل المصرفى يجعل هذا العمل ليذا ساكنا راكدا مالم تكن وراءه روح العشق.. عشق العمل وعشق العميل.. بحيث يحس العميل انه امام عالم متجدد فيه فى كل يوم (أو فى كل زيارة) جديد. ثم اننا إذا تجاوزنا ما هو مرئى أمامنا من خدمات رغم قصورها بدليل الإقتصار على منافذ معدودة بعضها للصرف وبعضها للإيداع دون دراسة لأطوال الطوابير ودون تحديد الهد الذى يمكن صرف الشيكات عنده دون التقيد.. فى كل حالة مهما صغرت - بروتين لم يعد مستساغا فى كثير من بنوك العالم.. أقول إذا نحن تجاوزنا عما هو مرئى وتخلينا أسس النظام المصرفى المتبعة حاليا فى مصارف الدول النامية. لحرصنا على ان تخضع هذه النظم لبعض التعديلات ينصب بعضها على كشوف الحسابات التى يكاد بعضها يعز على العين المجردة - قراءته ولا حتى بالعدسات - رغم انه صادر من أجهزة الكمبيوتر الموقرة التى تزود بها معظم هذه المصارف - إن لم تكن جميعها لا فى مقارها الرئيسية فقط ولكن كذلك فى الفروع.

المفتاح الثانى: تحقيق الأمن والأمان والاطمئنان من الانصاف للجهاز المصرفى فى أى مكان ان نقرر بادئ نى بده أن مفتاح الأمن والأمان والاطمئنة لامتلاك المصارف منه إلا نصفه. اما النصف الآخر لهذا المفتاح فانه يقع خارج عتبات البنوك.

ونحن هنا لاقتصر فى اشارتنا الى الأمن البوليسى - الذى تحول بقدرة قادر إلى قطاع خاص فى كثير من المرافق ولم يعد مثل هذا الأمن خدمة سيادية ولا واجبا سياديا ولا حقا سياديا - بل نريد ان نشير كذلك ورغم ذلك الى ضرورة ان تتولى الدولة هذه الوظيفة السيادية حتى رغم توافر هذه الخدمة من جانب القطاع الأمنى الخاص.

كما لا بد ان نشير أيضا الى الاطمئنان والأمان الذي يجب أن يتمتع بهما المودعون بمعنى ان تتمتع الدولة وأن تتعهد الحكومات في كل هذه الدول النامية لمواطنيها بأنه لن يحدث انقضا على أموالهم لا بالقسر ولا حتى بالقانون، بل ستظل أموالهم ملكا لهم لا تخضع للاستيلاء أو الحجز أو المصادرة.

والحكومة وما يخلقه رجال الدولة والحكومة من مناخ عام يوحد الثقة في نفوس المودعين أو يبعث في نفوسهم القلق فيهيرون بأموالهم من ردهات البنوك الى شتى صنوف المخايير في البيوت وتحت البلاطة.

أما ما يملكه المصرف فعلا.. لتحقيق الأمن والأمان والطمأنينة لدى العملاء فانه أيضا كثير وهذا الكثير يبدأ أولاً بالمصارحة أو المكاشفة.. عميل جديد.. إذن فان من حقه ان يعلم.. أو حتى ان يتعلم.. أن آماله وطموحاته ليست كلها قابلة لتحقيق.. ولا حتى على مستوى الخدمة المصرفية البدائية التقليدية وانه لا يصح أن يتوقع من المصرف أكثر مما يتوقع من أى جهة حكومية أخرى، فالغامة التي تعمل هنا وهناك خامة واحدة مع فوارق بسيطة ليس مردها الى المكان ولكن مردها الى تنشئة الموظف منذ الصغر ومدى حماسه لتوظيفته ورغبته في إرضاء العميل وحرصه على الانجاز من أجل الترقى والتقدم.

مطلوب أيضا من أجل تحقيق الطمأنينة والأمان أن تكون هناك مصارحة أو مكاشفة حول أنواع الانخار وأنواع الاستثمار مضمونة الربح مع التأكيد على وأن من بين مجالات الاستثمار ماهو عرضة للمخاطر.

ثم علينا أن نتساءل ما إذا كان لدى مصارف الدول النامية أشخاص متدربون قادرين - ناهيك عن انهم راغبون - في ادارة محافظ الأوراق المالية للعملاء.. أو قادرين وراغبون في توجيه المستثمر الى انواع الاستثمار المختلفة مع توضيح المغامم والمخاطر في كل حالة منها ضمنا لتحقيق التوازن الذي ينشده أى عميل بين المخاطر التي يتعرض لها في بعض أنواع الاستثمار في جانب والعائد الذي يحصل عليه من أنواع أخرى من الاستثمار في الجانب الآخر.. وطرح الصيغة التي تكفل تحقيق هذا التوازن ويلوغه مع تأكيد امكانات استمرار المراجعة وتعديل المواقف في الاجيال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

أما المفتاح الثالث فهو الارتقاء المطرد بمستويات الاداء ويستند هذا أو ربما أنه يبدأ بضرورة الاتفاق والتواصي بين البنك في جانب والعميل في جانب آخر على استكشاف وتحديد الهدف الذي يتوخاه العميل من وراء رغبته في الاستثمار.. ويتربط على ذلك بالضرورة حق العميل في مطالبة البنك - أو في أن يتوقع من البنك حتى بدون ان يطالبه العميل بذلك - أن يحيطه علما ومعلما

بما يطرأ على ماله من تقلبات وتغيرات.

وهذا بدوره يقتضى من العميل أن يقوم بتفويض البنك بإدارة استثماراته بعد أن يحدد هو البنك أهدافه من وراء خوض هذا الاستثمار بأمواله فيوضح للبنك مثلاً إذا كان يريد أن يحقق دخلاً ثابتاً منتظماً فى مواعيت معينة شهرية أو غيرها.. أو أنه مثلاً يريد ألا يمس استثماراته حرصاً على أن تتزايد أمواله على مر السنين أو أنه يريد أن يحقق ربحاً خاطفاً فى أجل قصير.. ثم بعد أن يتقاضاه يفكر فى إعادة استثمار الأصل أو الاكتفاء بما حققه بغير إعادة أما إذا قرر العميل أن يتولى بنفسه إدارة استثماراته - بدلاً من تفويض البنك فى هذه المهمة - فإن بإمكانه أن يستند إلى البنك - إذا شاء - مهمة حفظ الأوراق المالية التى اشتراها وتحصيل الأرباح فى مواعيتها دون أن يتولى البنك أى نوع من أنواع توجيه هذه الاستثمارات فى هذا الاتجاه أو ذاك وإنما يقوم البنك فقط بالاجراءات الإدارية. أو ربما راق للعميل أن يفوض البنك فى إدارة جزء من استثماراته فقط، ويتولى هو إدارة الجزء الآخر - كبير أو صغير - وهكذا... كل هذا وارد ومقبول.. بشرط أن تكون مستويات الأداء المصرفى فى الموقع اللائق بها للتلاقى مع رغبات المستثمرين كل فى مستواه. فلا يصح للبنك مثلاً أن يتوقع من عملائه أن يكونوا على جانب وافر من الثقافة الاستثمارية فمعظم عملاء البنوك فى الدول النامية وإن كانوا أصحاب حسابات إلا أن معظمها حسابات متواضعة. ولكن حتى هؤلاء أصحاب الحسابات المتواضعة يمكن للبنك اجتذابهم إلى نوع أو آخر من أنواع الانخار أو الاستثمارات ولكن هذا يقتضى مستويات معينة من الاداء من جانب موظفى البنوك فى هذه الدول قد تختلف فى طبيعتها، ولكن لا يصح أن تختلف فى كفاءتها عن مستويات الاداء فى الدول المتقدمة.

ففى الدول المتقدمة.. ترتقى مستويات الاداء للملاحقة ارتفاع مستويات الثقافة عند العملاء المودعين والمستثمرين.. بينما فى الدول النامية قد يكون معنى الارتقاء بمستويات الاداء عكس هذا تماماً أى أن مستويات الاداء المصرفى لابد أن تتواءم (فى موضوع الاستثمارات بالذات) مع عقليات العملاء، وهى عادة عقليات مترددة متخوفة دون أن يحول هذا التواءم بين الموظف وبين الجمع بين الطريقتين فيرتقى فى مستويات أدائه بحيث يحسن التعامل مع الراغبين فى الاستثمار فنجد المثقفين منهم والعارفين بشئون الاستثمار فى جانب وغير المثقفين منهم والمترددين والمتخوفين فى جانب آخر.. وهذا عبء لابد أن تتحمله المصارف وموظفوها فى الدول النامية.. وذلك بتدريب موظفيها لا على اتفاق العمل فحسب.. ولكن على ترويض العملاء أيضاً وبذلك ترتقى مستويات الاداء فى الدول النامية.

المفتاح الرابع: مواكبة العالمية: هذا مفتاح ليس من السهل امتلاكه فى مصارف الدول النامية

لانه ببساطة - يقتضى أن يكون البنك فى مثل هذه النول على اتصال دائم ووثيق بكل الأسواق العالمية.. مالية كانت أو غير مالية.. وأن تكون لبنوكنا مقاعد دائمة فى غرف التبادل والتعامل المشتركة فى عدد (ما) من عواصم العالم المالية مثل زيورخ وفرانكفورت ولندن وهونج كونج.. أو غيرها وهى ميزة لا تتوافر الا لبعض البنوك العالمية (بحق) وفروعها.

ذلك لان العالمية لا تعنى مجرد الوجود فى العالم أو عواصمه ولكنها فى الواقع تعنى أكثر من ذلك.. انها تعنى مثلا أن يتعامل البنك تعاملًا تجاريًا لمصالحه ومصالح عملائه فى عديد من الأشياء والأصناف كالمعادن النفيسة والعملات الأجنبية والأسهم والسندات.. كما تعنى اشتراكه فى المضاربة على المستقبل وكل ذلك لا بد أن يتم فى إطار من السرعة الواجبة والدقة اللازمة. والكفاءة المطلوبة.. والمعرفة الواسعة والدراسة المحنكة.. غير المسبوقة ولعلنى بذلك أكون قد أوضحت.. وإن لم أكن قد أسهبت.

المفتاح الخامس: شحذ ملكات الابداع قد يمكن القول بدون خطأ ينكر أن اهتمامات المستثمرين تنحصر تاريخيا وتقليديا فى أمرين اثنين لا ثالث لهما ألا وهما تعظيم العائد على استثماراتهم وتعظيم الامان لهذه الاستثمارات.

وسوف يظل هذان الأمران محط اهتمام المستثمرين مهما تغيرت الأدوات والأجهزة والنظم فى العالم كله.. وهذه كلها خاضعة للقنوات الابداع ومتطورة بسرعات فلكية يصعب مجاراتها على ما يبدو.

فهذه الابداعات السريعة الملكية تقتضى سرعة رصد الأحداث والوقائع التى تمر بها الأسواق المالية لا يوما بعد يوم ولكن لحظة بلحظة وهذا امر يتجاوز قدرة المستثمر العادى بل يفوق قدرات كل المستثمرين.

ومعنى ذلك ببساطة أن إدارة عنصر المخاطرة أصبحت عبئا ثقيلا لا يقوى عليه المستثمرون ومن ثم كان لزاما على البنوك أن تتعمله.. ولا غرو فى ذلك فإن البنوك فى نظر المستثمرين هى الشريك القدير.. القدير على المتابعة.. والقدير على الادارة.

وأحسب أن بنوك الدول النامية لا بد أن تتابع - إن لم تكن تتابع بالفعل - صور الابداع التى تطرحها بنوك - أو بعض بنوك الدول المتقدمة.

فمن صور الابداع عند تلك البنوك - بنوك الدول المتقدمة - مثلا ضمان عائد الاستثمار كما ان لديها من صور الابداع مايسمونه خيارات الابداع ومن صور الابداع أيضا لدى هذه البنوك فى بعض الدول المتقدمة ما يطلقون عليه اسم المشاركة المحمية فى الاسم.

Protected Equity Participation (PEP'S)

ولا تسألوني ما هي تفاصيل هذه الصور أو النظم لأن المصرفيين أقدر على سير غورها وإستجلائها وإستقصاء ما هو أمامها وما هو خلفها أو ورائها.. ومن يدري قلعل من بين مصارفنا في الدول النامية ما هو ممارس لهذه النظم بالفعل ولكن دون أن ندري بل لعل من بين بنوكنا من يعلم انهم في الخارج قد اخترعوا أو ابتدعوا - خارج محيطنا - أسلوبا جديدا للمستثمرين يتلخص في أن يقدم المستثمر سندات التي اشتراها.. لتكون قرضا للغير.. وفي هذه الحالة يحصل من المقترض على عمولة بالاضافة الى العائد الذي تحققه له هذه السندات.. وفي هذه الحالة يضمن البنك بالطبع لصاحب السند الأصلي ان يسترد سندات في نهاية مدة القرض.

المهم انني لا أظن أن هذه البنوك (القوية المحترمة) في الدول المتقدمة تفعل كل ذلك من قبيل اللعب بالنار.. بل انها تتقدم بهذه الابداعات في شكل صور مختلفة لتشجيع المستثمرين.. على اعطاء أموالهم لهذه البنوك والشركات والمؤسسات لكي يتم وضعها في مواضع انتاجية منتجة ومثمرة ومربحة.. الى الحد الذي يكفى لاشباع رغبات المستثمرين بعد استقطاع كل المصاريف الادارية التي تتقاضاها المصارف على هذه المعاملات في كل انحاء العالم بما في ذلك مصارف الدول المتقدمة رغم انها لا تساعد المستثمر على تحقيق عائد أكبر انن لهان على المستثمر أن يؤدي لها مصاريفها الإدارية على غير مضمّن.

المفتاح السادس والأخير: تهتية فرص التنوع: خطأ كبير ان تظن المصارف في الدول النامية وقياداتها أن مهامها تنحصر فقط في:

١- شراء الأسهم والسندات وبيعها.

٢ - التعامل في الأسواق المالية.

٣- فتح الودائع الموقوتة.

٤- إدارة المحافظ الاستثمارية.

٥- المتاجرة في العملات الأجنبية.

ذلك لان هذه البنوك مطالبة بتقديم خدمات اخرى نحسبها نحن أنها غير مصرفية رغم انها كذلك مثل تقديم المشورات القانونية والضريبية، بحيث لا يقتصر تقديم هذه الخدمات الى المؤسسات والشركات فقط التي تتعامل مع هذه البنوك بل لابد أن تمتد يد العون من البنوك الى الافراد والعائلات.. كما يحدث في الدول المتقدمة بمثل هذه المشورات القانونية والخصوصية وهو أمر على جانب كبير من الأهمية إذا أردنا ذلك.

١ - ٢٤ حليث المدينة.. ترشيد استهلاك المياه

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام» بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٩٧ صفحة ١٠)

الويل والشبور وعظام الأمور لا تهدد بها إلا الأسرة والقطاع المنزلى بمجمل أفرادها فى أى نقص أو عجز أو عيب نرصده فى المجتمع.. إذ إننا لا نجد من تلوم على أى شيء يحدث فى هذا البلد إلا الناس.. ونظلم تلوم الناس على كل العيوب فى هذا المجتمع وتتمادى فى اللوم. ثم تنتشر الملامة كسرطان الزجاج ويظلم الشعب دائما متهمًا خلف القضبان. ثم تكتب النيابة صحيفة الادعاء وتتلوها على كل من هب وبه فإذا بها جميعا - بجميع بنوهم ونصوصها - موجهة ومنصبة على الأمل والأحباب من كل الأعمار داخل المنزل كما لو كان كل شيء خارج المنزل على مايرام.

وموضوع ترشيد استهلاك المياه يدخل ضمن نطاق الأشياء التى تتوجه به الحكومة والكتاب والمكرونى الى القطاع العائلى راجين ومتوسلين وداعين وناعين ولأئمين.. بلعل أن يتولى القطاع العائلى نيابة عنا جميعا سد الفجوة المائية وذلك بمراعاة الاكتفاء وملء فنيان من الماء للحلافة وملء كوز من الماء للوضوء وملء جردل من الماء للاستحمام ثم محاولة استخدام ساقوط هذا الماء من فوق النقون والأكواع والأجساد فى مسح البلاط.

الجميل فى هذا الموضوع أن مثل هذه الارشادات لا يصح رفضها بل يجب الحث عليها ليس بالضرورة بكل هذه الدعوة الى التقدير والتكشف فى استخدام المياه بل ربما بنصفه. ثم برهه ثم بهذا الكشف كله ولكن بالتدرج.

إلا أن كل هذا الجهد المبذول فى توجيه القطاع العائلى لن يؤثر إلا فى نسبة ضئيلة من جملة استهلاك المياه فى مصر. فمن الثابت أن نصيب القطاع العائلى برغم الاسراف وقبل أى ترشيد لا يتجاوز ٤.٧٪ من جملة استهلاك المياه فى عام ١٩٩٣ ومن المخطط له فى الوثائق الرسمية أن يصل الى ٦٪ فى عام ٢٠٢٥.

أما الحجم المطلق لهذه الكميات فإنه لا يتجاوز بمليارات الامتار المكعبة إلا ٢.٩ فى عام ١٩٩٣ وإن تصل فى عام ٢٠٠٠ الى أكثر من ٢.١ ثم ٢.٦ فى عام ٢٠١٠ ثم ٥.١ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٢٥.

هذا هو نصيب القطاع المنزلى من جملة الموارد المائية المصرية وهو نصيب لا يمكن أن يكون ذا بال إذا ماوضعناه جنباً الى جنب مع الاستخدامات المائية فى القطاع الزراعى ثم القطاع

الصناعي ثم قطاع الملاحه بهذا الترتيب التنازلى.

فقد كانت الاستخدامات الفعلية للموارد المائية المصرية فى عام ١٩٩٣ والاستخدامات المخططة للقطاعات المختلفة فى المستقبل تؤكد لنا أن ترشيد استهلاك المياه أشد وجوباً عند قطاع الزراعة باعتبار أن هذا القطاع هو المستهلك الأعظم للمياه وليس القطاع المنزلى الذى يأتى فى الترتيب حتى بعد قطاع الصناعة.

إلا أن ترشيد استهلاك الزراعة للمياه ليس أمراً سهلاً ولكن الفئتين قد يكون لهم فى ذلك سبيل محمود. فهم مثلاً يدعمون الى تعديل التركيب المحصولى بما مؤدها تقليص المساحات المزروعة بالمحاصيل الشرهة للمياه مثل الأرز وقصب السكر، وأما لا أدرى ماذا قد يكون رد الفعل من جانب الزراعيين من الفلاحين والملاك، ومع ذلك فقد تكون لوزارة الري والوزارات الفنية الأخرى تصرفات أخرى وتصورات أخرى تساعد على خفض استهلاك المياه عند هذين القطاعين المهمين. أما القطاع المنزلى فحسبنا لإنصافه فى هذا الصدد أن نتذكر ونذكر الناس جميعاً أنه ليس من السهل على هذا القطاع اصلاح مايفسده المقاولون المسئولون عن السباكة داخل البيوت والدواوين. فمعظم السباكين الذين يستطيعون كرامة المهنة والصناعة فى استهتار خليع بعد أن هاجر الى الخارج أكثر الفئتين المقتردين وتركوا وراهم صنايعية أقل قدراً وقدرة.

ثم إن المتوافر فى السوق من الأنواع الصحية ذات الجودة ليست بالأسعار التى تجعلها فى متناول الراغبين الشاكين المتأزمين من سوء مايشترونه من أدوات تتناسب أسعارها مع ميزانياتهم بغض النظر عن جودتها وتظل المياه تتقاطر وتفيض داخل منازل لا تملك إلا ان تتذمر ثم تفيض المياه خارج المنازل بسبب مايصيب المواسير من كسر أو انفجار، فتغرق المياه عن المواطنين ويجأرون بالشكوى من انقطاع المياه ويملكهم الخوف مما قد ينتشر من أوبئة وأمراض وقانوزات إذا استطالت مدد انقطاع المياه التى جعل الله منها كل شيء حى.

ثم لابد أيضاً من الإشارة الى أهمية الالتفات الى شبكة المياه وما يشكو - أو ما كان يشكو - منه المسئولون عن مرقق المياه من عدم توافر العدادات وعجزهم عن صيانة واصلاح العدادات العاطلة والتجاء حسابات المرفق الى استخدام متوسطات القراءة بغير قراءة واعتبار انه ليس فى الامكان ابدع مما كان.

٢٥-١ ممارسة التسول الدولي

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ٢٥/٦/١٩٩٧)

قد لا يكون للدول المتخلفة خيار في استهلاك ما يستهلكون في الدول المتقدمة، ولكن ليس لها خيار في مستويات الجودة التي يحددونها المنتجون سلفاً لمستهلكهم في الدول المتقدمة خارج حدود التخلف المقيم. وفي الوقت نفسه نحن - في الدول المتخلفة - عاجزون عن إقناع هؤلاء المتقنين باستهلاك ما تنتجه بمستويات الجودة أو بالأحرى عدم الجودة التي تتسم بها منتجاتنا. وهذه الاشكالية تحتم علينا أن نتدبر معنى الجودة، ومعنى الكمال في ظل عدم القدرة على التصدير، وربما عدم الرغبة في التصدير، فاستهداف الجودة في الانتاج المحلي بالمستويات العالمية مرتبط بالرغبة في التصدير أو بإحلال الناتج المحلي (الجيد) محل الواردات (الجيدة). ولكن ليس كل المستهلكين في الدول النامية باحثين عن الأجود، سواء كان مستورداً من الخارج أو كان انتاجه محلياً. فهناك في هذه الدول قطاع كبير من المستهلكين لا يملكون القدرة على شراء الأجود واقتنائه أو استهلاكه، وذلك فإن الجودة عندهم قد تعطل - بل غالباً ما تعطل - المرتبة الثانية بعد السعر، فاعتدال السعر عندهم أهم بكثير من تميز الجودة. وهذا أمر لا يصح أن يكون مدعاة للخجل. ولكي لا نخجل دعونا نستفيد من تجارب الدول المتقدمة نفسها، مثل تجربة بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

فقد كنا هناك، في أوائل الخمسينات نشترى بأسعار معقولة منتجات بريطانية جيدة مخصصة للاستهلاك المحلي وممنوعة من التصدير، وفي المقابل كانت هناك سلع مناظرة لهذه السلع نفسها مخصصة للتصدير بأسعار متميزة وممنوعة على الاستهلاك المحلي. نحن إننا إزاء موقف يتحتم فيه على الدول المتخلفة أن تتراوح بين نوعين من الانتاج المحلي. احدهما متميز للتصدير والآخر بتكلفة أقل تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين. فالسوق المحلي لن يقوى على سداد الأثمان الباهظة التي تقتضيها وتتقاضاها الواردات الأجنبية ذات الجودة الأعلى. معنى ذلك أن هناك موجبات اجتماعية للانتاج المحلي بغض النظر عن صلاحية مثل هذا الانتاج للتصدير. إذ لا يمكن للدول المتخلفة أن تضحي باحتياجات شعوبها اليومية ولا يمكنها أن تفرط في حقوق الفئات التي لا تستطيع أن تدفع الثمن الباهظ الذي تقتضيه مستويات الجودة العالية المربعة في البلاد التي تنتج للتصدير الى بلاد العالم الثالث بالذات، فضلاً عن أن هذه الدول المتخلفة ان تستطيع أن

تصنع ما يصلح للتصدير لسداد قيمة هذه الواردات..

فإذا تردت الدول المتخلفة في الالتزام بالانتاج لتغطية احتياجات شعوبها أولاً، فإنها سوف تجد نفسها في مأزق لا تحسد عليه، فلا هي قادرة على الوفاء باحتياجات شعوبها ولا هي قادرة على التصدير لشعوب الغير، فخوف الدول المتخلفة من انتاج ما هو ليس بالضرورة أجود الأنواع، قد يؤدي بها الى عدم الانتاج أصلاً، وبذلك تظل على ما هي عليه فلا هي قادرة على انتاج الجيد، ولا هي راضية عن نفسها إذا انتجت ما هو أقل جودة، ولا هي قادرة على الاستيراد، فمن دون استيراد ما هو أجود، وبغير انتاج ما هو أردأ، سوف يتم تهيش الفئات المحرومة، وتهيش المجتمع بأسره على المستوى الدولي. ومن ثم يتعين على الدول المتخلفة ان تلتزم بالموجبات الاجتماعية فهذا هو الانقاذ الوحيد لها من السقوط الى الهاوية إذا هي لم تجد ماتستورده ولم تجد ما تصدره ولم تجد أى دولة متخلفة مناصاً من اتخاذه، حرصاً منها على تحقيق التماسك الوقائى الذى ان تجد أى دولة متخلفة مناصاً من اتخاذه، حرصاً منها على تحقيق التماسك الاجتماعى الداخلى بين مختلف فئات الشعب، يستوى فى ذلك الفئات التى تعربت ايمان كل ما هو مستورد، أو تلك التى لا تطمع فى أكثر من سد احتياجاتها من أى انتاج محلى بأى مستوى من مستويات الجودة، مادام الثمن معتدلاً، ولا يعنى ذلك بالضرورة أن تهمل هذه الدول ما يمكن أن نسمة الموجبات الاقتصادية التى تتلخص فى تحقيق قدرة الدولة على التنافس مع سائر منتجى السلة نفسها على المستوى الدولى.

ويقتضى ذلك من جانب الدولة المتخلفة العاجزة حالياً عن المنافسة أن تعكف على تحسين انتاجها بالتدرج الى أن تصل به الى مستوى التصدير بجودة تنافسية وسعر تنافسي.

وفى رأى أنه لن تستطيع أى دولة متخلفة متساهلة متراخية أن تنتج للسوق العالمية بمستويات الجودة المطلوبة والمفروضة عدلاً أو ظلماً، الا عن طريق إحياء ما مات فى داخل نفوس هذه الشعوب التى عانت ما عانت وقاست ما قاست فى ظل الاحتلال الأجنبى، ثم تحت الحكومات الوطنية أيضاً، مما أورثها اليأس ومن ثم فلايد من استنفار المشاعر الوطنية عند الناس لكى يجيد الانسان فيها ويلتزم بتحسين الجودة فى كل ما ينتجه للتصدير أو حتى لغير التصدير. وهذا الحماس الوطنى هو ادعى وأفضل من أى وعى اقتصادى للالتزام بمستويات الجودة، لأن القضية فى نظرى تتعلق بكرامة الشعوب وحرصهم على كرامة أوطانهم إذا هم كانوا حريصين على التصدير. أما إذا لم يكونوا طامعين فى المنافسة الدولية، فلينتجوا دون مراعاة لاعتبارات الجودة، وليستمرروا فى ممارسة التسول الدولى الذى اعتادوه، وربما استمرأوه.

٣٦-١ تجارة العرب مع العرب والعالم

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩٨/١/٣ صفحة ١٧)

حين يتحدثون عن السوق العربية المشتركة، لا يجنون سبباً يدلون به على ضرورة قيام هذه السوق الا التباكي على أن حجم التجارة البينية (أى بين الدول العربية) لا تكاد تزيد على عشرة في المائة من حجم تجارتهم مع العالم الخارجى ككل. ومن هنا يبدأون الانين، ثم الحنين، الى أن تكون أمة واحدة. ويقولون أه لو اننا كنا متساندين، وأه لو لم تكن متنافسين، فمن نتج نفس المنتجات فى كل دولة عربية. ومن ثم فنحن لا نكمل بعضنا الآخر. ذلك أن الدول العربية لو تكاملت، لامكن لواحدة أن تعطى الأخرى ربع غزال وتأخذ منها نصف خروف، أو على الأقل هكذا يظن الذين يتحدثون عن السوق العربية المشتركة.

هذه النظرة تدل على أننا من هواة الشجب والمشاجب. إذ إننا بحسب ما نظن، لو لم يتخصص أحدنا فى تربية الخراف وأحدنا الآخر فى تربية الغزلان، فلن تكون هناك وحدة عربية أو سوق عربية مشتركة، بل سيظل خروف كل واحد منا خروفاً فى بلده ويظل غزال كل واحد فينا غزالاً فى بلده. يقولون هذا وينسون فى زحمة الاشجان أن تماثل السلع فى كل الدول العربية لا يحول بالضرورة دون قيام سوق عربية مشتركة. إذ أن هذا التماثل، ان كان يفنى دولة عربية عن التعامل مع شقيقتها العربية بمعنى أنه يعوق قيام سوق مشتركة للعرب، إلا أنه لا يعوق تكتل العرب لتجميع هذه السلع المتماثلة بحيث تتكون منها جبهة للتعامل ككتلة واحدة مع العالم.

أن العبرة فى ايجاد هذه السوق أن تكون خراف العرب جميعاً قابلة للتصدير لغير العرب بعد نبح بعضها محلياً، وأن تكون غزلان العرب جميعها مطلوبة عند هواة الغزلان فى الخارج بعد أن نستخرج لأفئسنا من بعض نمائها ما نشاء أو ما يشاء الغير من المسك.

القضية، اذن أشمل وأبعد وأعرق من مجرد زيادة حجم التجارة البينية بين كل البلاد العربية، ذلك لاننا لا بد أن نترك ان هناك سوقاً عالمية لا بد أن يكون لنا وجود فاعل فيها كصندين وليس فقط كمستوردين. وهذا يقتضى أن يحسن العرب العمل - بعد ان احسنوا القول واتقنوه - وذلك بأن يجتمعوا ويعملوا على تنشيط سلعة عربية تتوحد الجهود لاتقان صنعها بالمواصفات التى ليس بعدها مواصفات، والتى تضمن تقوياً فى الجودة أو فى علاج الندرة، بما يكفل غزوها للأسواق

الأجنبية، ويعد أن تركت للغير مهمة غزو الفضاء الذي كان في الماضي غزوا عربياً لا شك فيه بواسطة عباس ابن فرناس، على حد علمنا مما تلقيناه في المدارس في المرحلة الابتدائية.

والسوق العربية المشتركة، ربما على خلاف السوق المشتركة بين العرب - ليست مجرد دكاكين وشوارع، ولكنها مفاهيم وقواعد تنبسط عليها هذه السوق من منطلق واحد الا وهو الإصرار على ضرورة وجود هذه السوق للتعامل مع غير العرب كمصدرين ثم كمستوردين - وليس العكس - وذلك من خلال رؤية واضحة لمقتضيات اقامتها. ولعل من أولى هذه المقتضيات ضرورة استبيان أهداف هذه السوق ووظائفها. هل هي تقليص آثار المنافسة بين الدول العربية في الأسواق العالمية، أم هي حشد أسباب المنافسة الجماعية العربية إزاء عالم لا رحمة فيه ولا هوادة، أم انها فقط وبالذات تحقق نوعاً من التكامل بين الدول العربية مع احلال الانتاج العربي المحلي، محل الواردات غير العربية.

وأياً كان الهدف، فإن الأمور التي لا مفر منها تتمثل في جهود نذكر منها ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

١- رسم خريطة الانتاج العربي بما يفصح بوضوح عن امكانات زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية.

٢- رسم خريطة المبادرات العربية الى غير العرب بما لايدى أن يؤدي الى تقليص التنافس المنفرد من جانب كل دولة عربية مع غيرها من الدول العربية على نفس الأسواق غير العربية بحيث يفضي كل ذلك الى تكتيل المنافسة الجماعية للدول العربية مجتمعة إزاء الغير.

٣- رسم خريطة الاستثمار وتوزيعه بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة سواء في الزراعة أو الصناعة أو خلافتها وذلك في كل دولة عربية بما يتناسب مع امكاناتها الذاتية وما سوف يحقق التكامل بينها، ولكن إزاء الغير.

مثل هذا التكتل في شكل سوق عربية مشتركة (وليس فقط في شكل سوق مشتركة للعرب) سوف يحقق لهذه الدول العربية قوة تفاوضية أكبر مما قد تتمتع به كل منها فيما لو بقيت خارج هذا التكتل. ولكن المؤسف أننا أنشط في صناعة الاتفاقات وصياغتها منا في صناعة التقدم وصياغته، ذلك لأن لدينا اتفاقية لاقامة السوق العربية المشتركة منذ ١٩٦٤، وتبعناها باتفاقات أخرى عن حرية التبادل التجاري، ثم عن حرية انتقال العمالة، ثم عن حرية انتقال رؤوس الأموال. فهل نحن ياترى في حاجة الى اتفاقات جديدة أم أننا في حاجة فقط الى تحريك المياه الراكدة التي في جوف هذه الاتفاقات، بحيث يتم تنفيذ ما يمكن تنفيذه منه واو على مراحل.

٣٧-١ المستثمر الصغير.. والمشروع الكبير

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢ صفحة ١٠)

التنمية تحت أى نظام اقتصادى.. حراً كان أو مخططاً.. تعتمد فيما تعتمد على توافر الاستثمارات، والاستثمارات تحت أى نظام اقتصادى.. لا بد أن تأتى من المدخرات، والمدخرات تحت أى نظام اقتصادى.. تمثل نسبة من دخل الفرد أو الجماعة.. هذه النسبة غالباً ما تكون نسبة ضئيلة.. حتى إذا هي زادت على الصفر - عند أصحاب الدخل الضئيلة.

وصغار المدخرين كثيراً ما يضلون الطريق إذا هم رغبوا فى توظيف أموالهم المتواضعة فكانوا يذهبون بها الى شركات توظيف الأموال التى استولت فى بداياتها على كميات لا بأس بها من مدخرات المواطنين.. ولما حدث من هذه الشركات ما حدث ارتضى كل مدخر صغير (أو متوسط) لنفسه أن يضع ما لديه فى البنوك فى صورة أو أخرى من صور الادخار إما فى حساب جار أو فى حسابات التوفير أو فى شهادات استثمار أو فى ودائع.. إلخ.

ورغم أن البنوك غالباً ما تقولى توجيه ما يتجمع لديها من المدخرات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة الى الاقتراض فيتحقق لها بذلك هامش ربح هو عبارة عن الفرق بين سعر الفائدة المدین الذى تدفعه للعملاء الذى يقل طبعاً عن سعر الفائدة الدائن الذى يدفعه المقترضون الى هذه البنوك مقابل اقتراضهم منها.. كما أن البنوك قد تتوجه ببعض مدخرات المودعين للمشاركة فى مشاريع معينة أعتقد أن معظمها مشاريع إسكان.

ولست أظن أن بين هذه البنوك من يحرص على أن يقيم وينشئ مشروعاً عملاقاً يطمئن المواطن العادى الى أن البنك قد قام بدراسته وتقييمه لكى يجتنب هذه الأموال الحائرة فى أيدي هؤلاء الذين هم من فئة المستثمر الغشيم والمدخر الحريص أو الجبان.

واجب البنوك هنا ألا تكتفى بتحويش أموال الغير لديها وإقراضها لغير هذا الغير والاكتفاء بهامش الربح بين ما تتقاضاه وما تدفعه.

كما أن واجب هذه البنوك ألا تكتفى بدراسة المشاريع التى يتقدم بها المستثمرون إليها لتبجير حصولهم على القروض من هذه البنوك بل يتعين عليها أن تتولى هي نفسها طرح مشروعات إنتاجية خاصة بها بعد أن تطمئن الى أهمية هذه المشروعات وسلامتها وجداوها الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية نون الاكتفاء بمشاريع الاسكان التى تتبارى البنوك فى مساننتها ومساندة شركات الاسكان والتنافس مع المقاولين والمهندسين أو مساننتهم فى هدم الفيلات وبناء العمارات.. الخ.

أقول لو أن البنوك اتجهت الى طرح مشروعات الغذاء المزروع والغذاء المصنوع والكساء والعلاج والتداوى لكان هذا أجدى على المجتمع ولاستطاع صغار المدخرين أن يتهافتوا عليها ثقة منهم فى نويا بنوك مصر بدلا من أن يقعوا فريسة فى يد شركات توظيف الأموال وتضيع أموالهم عليهم وعلى المجتمع وعلى الاقتصاد القومى بأسره.

إذا كان الناس يظنون أن البنوك التجارية لا يصح لها أن تقوم بأى عمل استثمارى.. فمعنى ذلك أننا نريد من البنوك ألا تساهم فى أى عمل انتاجى.. وإذا كانت الكتب قد حرمت على البنوك التجارية أن تمارس نشاطاً استثمارياً.. فإننا يجب ألا ننسى أننا نحن الذين كتبنا هذه الكتب ونحن الذين وضعنا هذه القاعدة وذلك لحماية النظام المصرفى من بعض الآثار الضارة التى قد تترتب على مجازفات استثمارية خاصة.

أليس فى الامكان وضع الضوابط اللازمة لتعاضى مثل هذه الآثار الضارة ثم اليس فى الامكان أن تخصص هذه البنوك داخلها أو بجانبها أو خلف مبانها قسماً مستقلاً أو حتى شبكاً مستقلاً.. له إدارته المستقلة، وله مساره الواضح المستقل عن كل الأقسام (التجارية) الأخرى فى البنك ولكن تحت نفس القيادة.

إن الاقتصاديين المتخصصين خارج مصر يدعون الى أن ننشئ البنوك التجارية داخلها أو بجوارها أو خلفها شيئاً أشبه ما يكون بانه بوتيك للاستثمار بل انهم قد أسموه بالفعل Corporate Finance Boutique لكى ينفذوا فوق القيود الحديدية التى وضعتها البنوك فى العالم الثالث حولها، وهم الآن يأملون فى تنشيط فكرة الاستثمار البنوك التجارية النائمة النائمة.

وفى رأى هؤلاء الاقتصاديين المتخصصين خارج حدود مصر (المحروسة) ان هذا المخرج لا يؤثر على انشاء بنوك الاستثمار للاستثمار وحده.. الا أننا فى الدول النامية عادة ما نتهيب دخول بنوك الاستثمار.. وعادة ما لا يدخلها الا كبار المستثمرين المليونيرات أو المليارديرات. أما المدخر أو المستثمر الصغير فإنه يخشى - وله الحق فى أن يخشى - أنه إذا دخل بنوك الاستثمار فإنهم سوف يفحصونه فحصاً اكليينيكياً سوف يفشل فيه من غير شك.

فالبنوك لها مواصفاتها ومتطلباتها من طلاب القروض الكبار الذين لهم بدورهم أوصافهم عند كل بنك يتربصون عليه طلباً للاقتراض وهم فى هذا عالمون بمقتضيات هذه العملية.. من قدرة على

العرض والمساومة حول أسعار الفائدة.. كما أن لهم جاذبية خاصة وعلاقات متنامية داخل هذه البنوك من كثرة ترددهم عليها وتعاملهم معها.

أما الجهلاء يفن الاقتراض وأصول الاستثمار فانهم يحجمون عن دخول بنوك الاستثمار عرفاناً بقدر النفس وهو في نفس الوقت يحجم عن عرض أمواله (المقوضة نسيباً) على البنوك التجارية (حالياً) لأنها ليست (قد المقام) والبنوك التجارية غافلة عنه وغافلة عن كل من لا تطأ قدمه أرضها.. مكثفية بأن تجتلب من المواطنين من لا ترقى منخراته إلى حد الاستثمار في المشروعات الانتاجية ولا تطمنن نفسه إلى الاحتفاظ بها في بيته ولا إلى تسليمها للمغامرين.. ومن ثم فإنه يودع منخراته في البنوك إما في حساب جار أو في حسابات التوفير أو في شكل ودائع أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية أو.. أو.. وتظل هذه الأموال في خزائن البنوك تنتظر الزبون الراغب في الاقتراض بضمائم مهدة.. رغم أننا نسمع بين الحين والحين عن قروض ضاعت على البنوك بسبب سلامة النية وسوء نية المقترض أو سوء تصرفاته رغم ما قدمه للبنوك من ضمانات.

٣٨-١ هل يمكن استنساخ طلعت حرب؟

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٨ صفحة ١١)

قديماً قالوا: إذا مات منا سيد قام سيد.

ولكن يبدو أن هذا لا يصديق دائماً فى كل حالة ولا يصديق على كل الاسياد أو ربما انه لا يعنى أن لكل سيد بديلاً مطابقاً للسيد الذى مات... وبذلك فإنه عندما يموت منا - أو من سوانا - سيد لا يقوم بالضرورة عندنا أو عندهم سيد جديد..

وحتى إذا قام فإنه لا يحل بالضرورة محل السيد القديم بنفس المقاس.

ولعل من أقوى الأدلة على ذلك أن من بين الاسياد الذين قاموا عندنا لم يأت حتى الآن بديل لطلعت حرب مؤسس نهضة مصر.

وظلعت حرب - لأولئك الذين ربما لم يسمعوها عنه من قبل - لم يكن مجرد مؤسس أول بنك وطنى فى مصر، بل هو فى الواقع مؤسس كل بنك وطنى أتى بعد بنك مصر فهو رمز النهضة المصرفية فى مصر تدن له كل قيادات المصارف المصرية حالياً وسابقاً بوجودهم حيث نراهم الآن - وإن كان بعضهم لا يدركون - أنه لولا طلعت حرب لما تقلد واحد منهم موقعه ولما اتجه الاف المصريين الحاليين الى دراساتهم المصرفية وتخصصاتهم المصرفية المتفرعة المتشعبة.

بل إن طلعت حرب قبل كل هذا وذاك قد اقترن اسمه بكل ما هو مصرى فى مصر بفضل ما وفقه الله اليه من استمالة المصريين القانرين والأقل قدرة وغير القانرين الى التكاتف لانشاء شركات بنك مصر العتيقة الوليدة والتي كان يمكن أن تستمر عتيقة وطيدة لولا ما أصابها من لمسات الإدارة المعاصرة بسبب المستويات المتواضعة التى تقلدت هذه المناصب.. أو ربما بفعل اثار السنين.

والعجيب أن الإدارة المصرفية المعاصرة لم يعد يعنىها أن نقول لنا بين الحين والحين انه كان فى مصر شخص اسمه طلعت حرب.. فهم لا يقولون مثلاً إن بنك مصر قد أسسه طلعت حرب بل يقولون تأسس بنك مصر - هكذا كما لو كان بنك مصر قد أسس نفسه فى ٢ ابريل ١٩٢٠ (راجع الأهرام ١٩٩٨/١/١٤ صفحة ٨).

وليس اسناد نشأة بنك مصر الى طلعت حرب من قبيل رد الفضل لأصحابه فحسب ولكنه أيضاً

تأصيل لا لتاريخ البنك وحده بل هو تأصيل لبداية شرارة النهضة الاقتصادية التي اشعلتها طلعت حرب فسرت تاريخها في هشيم الاقتصاد الوطني في ذلك الحين بل إنه لولا طلعت حرب لما اتخذ بنك مصر شكل الشركة العربية المساهمة اعتباراً من ١٢ فبراير ١٩٦٦ ولما أصبح له اليوم بجانب مركزه الرئيسي ٢٤٢ فرعاً بالتمام والكمال.

كما أنه ليس من العدل أن يقال إن الغرض من إنشاء البنك كان مقصوراً على مباشرة جميع الخدمات المصرفية والمالية المصرح بها للبنوك التجارية كما أصبح حاله وحال البنوك جميعاً طبقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي المعدل بالقوانين أرقام ٥٠ لسنة ٨٤، ٢٧ لسنة ٩٢، ٩٧ لسنة ١٩٩٦ وغيرها من القوانين المنظمة لأعمال البنوك. ذلك لأن العدل يقتضي أن نؤكد أن أغراض إنشاء بنك مصر كانت تتجاوز مجرد الأغراض المصرفية المعروفة.. فقد كانت أغراضه تتمثل في نفع طلعت حرب أفراداً وطنياً.. وكيف لا.. وبنك مصر كان هو الثمرة الاقتصادية لثورة عام ١٩١٩ باعتبار أن الروح العامة التي أوجعتها الثورة في النفوس كان لها أثرها في نجاح الدعوة إلى تأسيس بنك وطني في مصر كانت الدعوة إلى انشائه قد ظهرت في الواقع إبان الثورة العربية (راجع ثورة ١٩١٩ لعبد الرحمن الرافعي الجزء الأول الطبعة الثالثة ص ١٦٧) ثم ما لبثت هذه الدعوة أن تجددت قبل الحرب العالمية الأولى.. وقبل ظهور ثورة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات على وجه التحديد ولكنها لم تلق من الأمة التأييد الذي كان يمكن أن يكفل لها النجاح.

مما دعا المرحوم عمر بك لطفي إلى أن يقول في خطبته التي ألقاها يوم ٣١ يناير ١٩٠٩. «إني وإن كنت أحبذ فكرة إنشاء بنك وطني كبير لكني أظن أن هذا المشروع سابق لأوانه، وأن الأفكار لم تنهأ بعد لقبوله وفي اعتقادي أن خير نظام يحسن لإخاله الآن هو نظام التسليف القائم على مبادئ التعاون.

ثم لم يلبث عمر بك لطفي أن عزز هذه الدعوة في خطبته التي ألقاها في ٢ مايو ١٩١١ أي بعد خطبته السابقة بحوالي أكثر من عامين حين قال:

«إذا كان المصريون غير قادرين اليوم أو ليسوا مؤهلين اليوم إلى إنشاء مصرف عام.. فعلى الأقل يجب عليهم أن يقوموا بتأسيس النقابات وبنوك التعاون الصغيرة ليتخلصوا على الأقل من شر المرابيين».

ثم إذا طلعت حرب بعد شهر ويحلول نوفمبر ١٩١١ يصدر كتابه عن «علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة»، وقد دعا طلعت حرب في كتابه إلى إنشاء البنك الوطني ولكن دعوته لم تتحقق في عام ١٩١١.. رغم أن طلعت حرب لم تكن تعوزه الهمة والعزيمة والكتابة

اللازمة لتحقيق هذه الدعوة ولكنه لم يجد من الأمة في سنة ١٩١١ من الاستعداد لتأييد دعوته معلماً وجد في عام ١٩٢٠.

بعبارة أخرى فإن الدعوة التي أطلقها طلعت حرب إلى تأسيس البنك الوطنى بنك مصر لم تلق قبل ثورة ١٩١٩ ما لاقته بعد ثورة ١٩١٩ من مناصرة الأمة وذلك لأن الروح العامة للثورة قد بعثت في النفوس قوة معنوية كفلت نجاح الدعوة إلى تأسيس بنك مصر.

وحرى بنا أن نذكر أن روح ثورة ١٩١٩ قد طوقت المجتمع كله وطافت به يميناً وشمالاً شرقاً وغرباً فانتشرت الجمعيات التعاونية (جمعيات التموين الخيرية) في العواصم والمدن والقرى في عام ١٩٢٠.

وظلعت حرب لم يؤسس بنك مصر لكي يكون بنكاً تقليدياً ولكنه أنشأه لكي يؤدي وظيفة اقتصادية مرموقة كنواة أو بادرة لتأسيس شركات أخرى لها دورها الذي بدأت منذئذ في أدائه برأ وجرأ وجواً فكان أن أنشئت شركة مصر للملاحة.. وشركة مصر للسياحة.. وستوبو مصر وشركة مصر للغزل والنسيج.. الخ ومالئث أن ترتب على هذا الجهد أن أصبح في مصر صرح صناعي.. أو فنلقل قلعة صناعية لها وزنها لا داخل مصر وحدها بل على مستوى الوطن العربى.. ثم على المستوى العالمى (على الأقل فيما يتعلق بالصناعات القطنية).

وقد حرص طلعت حرب على ألا تتركز كل هذه الأنشطة في القاهرة بل توزعت بين المحلة الكبرى وكفر الزيات وبنى قرة ونجع حمادى وأبى قرقاص والحوامدية وكفر الدوار.. فكان بنك مصر (في العشرينيات) بمثابة مصدر الإشعاع الاقتصادى لمصر ولكل أقاليم مصر ومديرياتها (التي تسميها الآن محافظات).

ولا أحسبني الآن (في التسمينيات) في موقع أدنى مما كنا عليه في العشرينيات ولا يصح أن يكون بنك مصر الأمس.. أقدر من البنوك المصرية اليوم التي أصبح عندها بفروعها بالآلاف على إنشاء المشاريع الاقتصادية بطول مصر وعرضها.

لقد أسهم بنك مصر تحت قيادة طلعت حرب بمفرده ثم بزمرة وجماعته مساهمة سخية جادة في بناء صرح صناعى (انتاجى) في مصر عن جدية ووعى..

كل تلك من أموال المصريين وحدهم ويجهد الشارع المصرى وحده. فماذا ونحن حولنا اليوم عدد لا يستهان به من المستثمرين المصريين الذين شهدت لهم مصر وشهد الخارج لهم بالكفاءة وسعة المعرفة.

ألا يمكن لمصارفنا أن تحنو حنو طلعت حرب (وبنك مصر) وتلعل مافعله الرجل في العشرينيات ولا تتكفى بالاقراض ومنح التسهيلات الانسانية لبعض أصحاب المشاريع الفردية أو العائلية..

والأ تكتفى أيضا بمنع القروض لفرض الانشاءات والمباني.. فمصر والمصريون في حاجة الى رعاية بنوكها لها ولهم.. بأن تتبنى هذه البنوك مشروعات انتاجية ذات الناتج السلبي الملموس.. كي لا نظل فتحسر على طلعت حرب الذي لا يمكن استنساخه.. إلا إذا عاد الى الحياة.. ولم يبق إلا أن ينزل المستثمرون الحاليون.. ساحة طلعت حرب.. لكي يخوضوا معركة أظنها تهون بجانب المعارك التي خاضها طلعت حرب بشراسة وحكمة.

١ - ٣٩ ... بل التفوق العربى المشترك أكرم

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٨/٥/١٩٩٨ صفحة ١٠)

السوق العربية المشتركة.. هدف عربى مشترك. يشترك العرب فى التوجه نحو تحقيقه ولكن بدرجات متفاوتة من الحماس. وهم على اختلاف درجات حماسهم يتصورون أن ضالة حجم التجارة بين الدول العربية أمر مجمل لأبد من علاجه، ولأبد من زيادة حجم هذه التجارة البينية.. وأن السبيل الى ذلك هو انشاء السوق العربية المشتركة.. كأنما هى الدليل الوحيد على قوة العرب وتضامتهم!!

ولكننا لا نترك أننا بذلك قد وضعنا أنفسنا فى ملزق يبعث على شماتة الشامتين.. وأن شماتة الشامتين سوف تظل قائمة وباقية على مر السنين والى يوم الدين طالما أنه ليس هناك ضمان لزيادة حجم التجارة بين الدول العربية.. حتى بعد قيام السوق العربية المشتركة. فهل يأتى لا يوجد للسوق العربية المشتركة هدف بديل قد يكون فى تحقيقه اعلاء لشأن العرب وتثبيت لتضامتهم وحض على نمائهم؟

ماذا مثلاً لو قررنا نحن العرب جميعاً أنه ليس من الضرورى أن تزيد حجم التجارة بيننا وبين أنفسنا.. بل الأجدد بنا أن تزيد حجم التجارة بيننا وبين غير أنفسنا.. بيننا وبين الناس.. بيننا وبين الآخرين.. أليس هذا أجدى.. وأكرم؟

بمعنى أننا بدلاً من أن نجادل بعضنا بعضاً فى سبيل الحد من التنافس العربى بين العرب يمكننا أن نحاول السكوت على ازدياد نفس الانتاج بين الدول العربية، بمعنى عدم الاصرار على منع الآخرين من العرب من انتاج ما تنتجه دولة عربية أخرى.. كما لا يعنى ذلك الاستثناء عما ينتجه العربى الآخر من نفس السلعة وإنما يعنى أن يتنافس كل العرب فى كل الدول العربية فى تحسين نوعية انتاجهم ولو من نفس السلعة.. لمواجهة العالم الخارجى.

فإذا ما استمر انتاج السلعة الواحدة بمواصفات (عالمية) موحدة ومؤكدة وإذا اتفقنا فيما بيننا - نحن العرب - على الالتزام بهذه المواصفات المتفق عليها سلفاً والمستوحاة من المواصفات العالمية فإن معنى ذلك أن العرب - مجتمعين - سوف يصبحون كتلة قادرة على التصدير الجماعى لسلع بعينها بالإضافة الى قدرة كل منها على التصدير المنفرد.

لو تم ذلك فإن معنى ذلك زيادة قوة الأمة العربية (مجتمعة) فى التفاوض الجماعى ازاء الغير ومن ثم تحقيق المزيد من النشاط التجارى المشترك ربما فى اطار سوق عربية مشتركة ولكن بمفهوم جديد.

ويبدو أن الأمر لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية أو بدافع الحماس ولكن من خلال دراسة امكانات التفوق العربى المشترك فى انتاج سلعة واحدة (أو عدد معين من السلع) يتم تسعييره تسعيراً دولياً يكفل الاقبال عليه دولياً مع ضبط وسائل تسويقه دولياً بما يكفل صموده فى وجه المنافسة العالمية التى تعلم جميعاً انها سوف تزداد شراسة على مر الأيام والسنين.

هنا يتعين على العرب - من خلال جامعتهم العربية التى جاوزت خمسين عاماً من العمر المديد - إن شاء الله - أن يدرسوا مقومات الجودة (الجماعية) - لى سلعة يتم الاتفاق على انتاجها فرائى أو جماعات.. ولرأس أسباب القدرة التنافسية (الجماعية) وامكانات التسويق (الجماعى) وذلك تصبح المهمة الجديدة والهدف الجديد للتعاون العربى المشترك فى مجال التجارة الدولية هو توزيع الأدوار التسويقية بين الدول العربية لتسويق نفس السلعة أو نفس الخدمة التى تشترك فى انتاجها أكثر من دولة عربية بدلا من البكاء على فائض مشترك لا يستطيع أو لا تريد الدول العربية التعامل فيه فيما بينها، وبذلك تخرج من منطق القمع الذى يستهدف التراضى على امتناع دول عربية عن مزاحمة دول عربية أخرى فى انتاج ما تنتجه تلك الدول.

ويبدأ من أن تتكاثر مظاهر السلطوية بين الدول العربية. يمكن أن تتكاثر بدلا منها أسباب التعاونية بينها فى تسويق نفس الشيء خارج حدود كل الدول العربية.

والفصل فى تحقيق النجاح كما هو مطوم يكمن فى عنصر الجودة.. وهنا يمكن الاتفاق الجماعى على ان تنزل الدول العربية الى الاسواق العالمية متكاتفه فى شكل كتلة عربية موحدة عقدت عزمها وصممت على مراعاة بلوغ أعلى مستويات الجودة فى كل ما تنتجه وعقدت عزمها أيضاً على تحقيق فائض (مشترك) يكفى استهلاكها ولو من نوعيات أقل جودة من نفس المنتج اذا كانت اسواقهم المحلية فى حاجة الى استهلاك هذا المنتج بالذات.

مثل هذا التنوع فى مستويات الجودة وفرزها فرزاً أول وثانياً وثالثاً ورابعاً معمول به حالياً فى كثير من المنتجات العربية فى كل سوق من الأسواق العربية ولكن للأسف ان الفرز الأول فى بعض الاحيان لا تتوافق جودته مع الجودة المطلوبة عالمياً... هذه واحدة.

اما ان نعمل من الآن على زيادة (حرارة) التجويد بحيث نرقى الى مستويات التصدير العالمية فهذا امر وارد وما عدا ذلك مما هو أقل جودة أو بلا جودة فإنه يمكن ان يظل داخل كل سوق أو

يتم تبادله في الدائرة العربية العتيقة. وليس هذا اختراعاً أو بدعة فهذا هو ما تتبعه دول أخرى أوروبية، ان تحتفظ لنفسها بكل ما لا يرقى الى مستوى التبادل التجارى العالمى أو مايسمى الى السمعة العالية للدولة المنتجة.

وقد كان هذا هو اسلوب انجلترا (تحديداً) فى اعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد عشنا فيها نستهلك فى الداخل ما لا يليق بانجلترا ان تصدره للخارج بل كانت هناك فى نفس هذه الانجلترا سلع تصنع خصيصاً للسوق المحلية اسمها Utility Items اما ما يتم تصديره فلا بد ان يكون باعثاً على الفخار للدولة المصدرة باعثاً على ابهار المستوردين لدرجة ان من بين ما كان معداً للتصدير.. ما كان يحجز للاستهلاك الداخلى اذا كان معيباً عملاً بالمثل القائل «عننا» البايرة على بيت أبوها».

وأحسب أننا اذا انتهجنا هذا النهج فاننا سوف نستطيع بذلك ان نكفكف البمع المنهمر والذي استمرأنا استثماره حزناً على فشل التعاون العربى أو السوق العربية المشتركة.. رغم ان سبل نجاحها مضمون فيما لو غيرنا اتجاه البوصلة بدلا من ان ننعى على كل دولة عربية حرصها للمستमित على ان تستمر فى انتاج ماكانت ومازالت وما ستظل تنتجه الى يوم الدين، حتى ولو كانت تنتج دولة عربية أخرى.

فلنعمل اذن على تشجيع كل دولة عربية على ان تنتج ما تريد وأن يتم التنسيق فقط فى مجال التسويق العالمى بشرط أن يسبق ذلك تنسيق أو اتفاق على مستوى الجودة الذى يشد المستهلكين من خارج الدائرة العربية فى الأسواق الغربية ويأسعار مجزية للعرب اجمعين وعادلة للعالم أجمع.. مادام شرط الجودة قد تحقق.

وعله من المناسب أن تصنو الدول العربية فى تحقيق هذا المنهج جنو الأوابك OAPEC فيما يتعلق بالبترول.. إذ يتم الاتفاق سلفاً على الكميات التى يتم انتاجها خشية الاغراق أو البوار كما يتم الاتفاق على برامج التفتيش وكميات المخزون أيضاً بدافع تحاشى الاغراق وتحاشى البوار.

بذلك نحصى السلع العربية من البوار.. ويتم لنا ما نريد وما سبق دائماً أن أردناه.. ويبدو أننا اجهضناه.. كفكر وسياسة اطلقنا عليها اسم السوق العربية المشتركة انسباقاً مع فكر وسياسات الدول الأوروبية (مع الفارق) وينفس الصورة التقليدية المعتادة.. بغير مواعة أو ابداع.

قد أن الآوان يعد هذا الإجهاض ان نساعد على تحقيق حمل جديد وولادة جديدة من خلال خصوصية فكرية أكثر جدوى وأقل عتأ وأرحب صدرأ وأوسع أفقأ.. والله المستعان من قبل ومن بعد.

٤٠-١ الخصخصة في غابة القوانين

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» بتاريخ ١٩٩٩/٤/٥ صفحة ٢٠)

تعودنا أن نسمع عن قانون الغابة.

ولكننا لم نتعود أن نسمع عن غابة القوانين.

ومع ذلك فإننا نعيش في وسط غابة من القوانين.

وكما ننادي بضرورة قطع الأشجار من الغابات، فإننا لابد أن ننادي بقطع عدد من القوانين من غاباتها. لقد أصبح الأمر ضرورة منذ زمن بعيد.. ناهيك عن تضاعف هذه الضرورة بمناسبة الخصخصة.

ولكنها ضرورة قائمة على كل حال خصخصة أو لا خصخصة، فقد لا يعلم الكثيرون أنه قد صدر في مصر حوالي ستة آلاف قانون في فترة لم يتجاوز مداها ثلاثين عاماً أى أنه لم يكن يمضي على مصر يوم واحد في تلك الحقبة دون أن يصدر في هذا اليوم الواحد نصف قانون أو بالأحرى كانت القوانين في مصر تصدر بمعدل قانون واحد كل يومين.. فلم يكن يمر يومان دون أن يصدر في مصر قانون جديد.

فإذا نحن تجاوزنا دائرة التهكم والتندر على هذا الاسراف التشريعي المقيت قد يكون من المفيد أن نتساءل عما إذا كانت هذه القوانين قد حققت ماكان مرجوا تحقيقه من وراء إصدارها بهذه السرعة الشيطانية الفائقة.

كما قد نتساءل أيضاً عما إذا كان صدور هذه القوانين كل في حينه لم يسفر في الواقع إلا عن كثير من التناقضات بسبب اللفظية على إصدارها وعدم الترتيب في دراسة الوجود منها والمنشود من ورائها.

وأغلب الظن أن تتابع صدور القوانين وتلاحقها وتراكمها قانوناً بعد قانون قد أدى من حيث لا يدري أحد إلى إيجاد تناقضات من حيث أريدنا أن نسد بعض الثغرات التي ربما تكون قد احتوتها القوانين السابقة وفي كل مرة نكتشف ثغرات جديدة حتى في القوانين التي أصدرناها لسد ثغرات سابقة.. وهكذا مرة تلو الأخرى بهدف سد الطريق أمام المتحايلين على كل قانون سابق.. تحايلاً يكسر قيودها وعواقبها وكوابحها رغم أنف المشرعين.

بل إن أغلب الظن أن النية كانت تتجه تبعاً إلى تحصين الضمانات والقيود بمزيد من الضمانات والقيود والعوائق والكوابح فى القوانين المتتالية حتى بلغت ستة آلاف قانون بالعدد أو أكثر.

وما لا شك فيه أن هذا الاسراف أو الانفلات التشريعى قد أثر من حيث ندرى أو لا ندرى على مصالح الأفراد والعائلات ووحدات الانتاج المختلفة.

فنحن نستعين بالمحاميين للدفاع عنا حين نريد الاختصام.. ونعتمد عليهم فى انتزاع حقوقنا من خصومنا إذا كنا مظلومين أو لتقليب ظلمنا على الخصم إذا كنا ظالمين.

وإنى وإن كنت لا أدرى شيئاً عن نوعية القوانين الستة آلاف التى صدرت خلال الحقبة المذكورة وأجهل تصنيفها الى تشريعات مدنية أو إدارية أو جنائية.. إلخ، إلا أننى أعلم علم اليقين وأكاد أجزم بأنه لا يمكن لأى محام أن يستوعب مضمون ومفهوم كل هذه الآلاف من القوانين.

ومن ثم يتوه المحامى ويتوه معه موكلوه ويتوه فى المحاكم حقوقهم ويطول السعى وراء هذه الحقوق.. خصوصاً إذا ما فوجئ المحامون فى ساحات القضاء أن هناك قوانين قد استجذبت ولم يكونوا بها عارفين.

فما بالك إذا أدركنا أن مصر الآن تريد - أو يراد لها - أن تتخصص فى وسط هذه الأهراس القانونية الشائكة التى لا مهرب منها إلا إليها. ذلك باستثناء القانون رقم ٢٠٢ لعام ١٩٩٣ الذى قيل لى انهم قد عبقوا فيه كل الفتافيت ذات العلاقة من قوانين الدولة وأحسب أنها لا تزيد فى العدد على عشرات أو ربما مئات فما بالنا بالآلاف الستة التى لابد قد زادت منذ انعقاد مؤتمر العدالة فى القاهرة الذى انقضى عليه حوالى عشر سنوات والذى استقيت هذه المعلومات من أضايبه ووثائقه ومستنداته.

ولست أظن أن الذين فكروا فى هذه التشريعات وأصدروها قد خطر على بالهم أن المحامين سوف يتعشرون أو ربما أربابا للعدالة ان تتعثر.. ولكنهم قطعاً لم يفكروا ولو للحظة واحدة انه ستكون بمصر دعوة للخصخصة أما وقد ارتفعت الأصوات بهذه الدعوة فقد أصبح مطروحاً على الملأ مشكلة الملك والمستثمرين الجدد.. كيف يأمن هؤلاء شر هذه الآلاف الستة من القوانين. وكيف يمكن للمالك القديم فى ظل هذه الآلاف من القوانين أن يوصى القاشمين على التطبيق من أتباعه وموظفيه بمراعاة الهدف الذى يتجلى علينا كل يوم كمطلب مستهدف دون اعتبار - أو حتى أخذين فى الاعتبار - كل هذه النصوص التى هى فى صلب كل هذه القوانين القائمة.

البيئة التشريعية إذن فى حاجة الى تنقية من بعض النصوص المعاكسة لتحقيق هذا الهدف.

هذا إذا صح أننا جابون فى تحقيق هذا الهدف بغض النظر عن رؤية كل فرد منا للموضوع من وجهة النظر السياسية أو التاريخية أو الإيديولوجية.

قالولة هى التى أرادت لنا فيما مضى أن يكون فى مصر قطاع عام يكبر وينمو ويترعرع، والدولة هى التى تريد لنا الآن أن يكون فى مصر قطاع خاص يكبر وينمو ويترعرع. وهذا يتطلب تطهير الغابة من كل هذه القوانين أو على الأقل يقتضى التنسيق بدما بك الاشتباك بين هذه القوانين المتعاقبة المتراكمة حتى لا يصطدم هذا القطاع أو ذاك بعقبات تعوق مساره إذا هو اكتشف فجأة انه قد رسم مساره فى ضوء قانون جاء من بعده قانون ينسخه ويلغيه ويهدره.. ولكن نون أن يعلم ونون أن أعلم ونون أن نعلم.. خصوصاً أنه لا يقوى على متابعة الناسخ من هذه القوانين والمتسوخ على مدار الأعوام الثلاثين أو أكثر.

ولعل المطلوب باختصار هو أن يتولى أهل الاختصاص إدماج وضبط كل هذه القوانين بحيث تظهر من جديد فى مجموعة أقل عدداً وأفضل أثراً وأكثر هضماً بما يجعل من الممكن للمستوائين عن هذا القطاع أو ذاك أن يستندوا إليها باعتبارها مجموعة مركزة.. لا يأتيتها التناقض من أى اتجاه. وأعلن أن هذا أمر ممكن بل هو فى الواقع واجب وطنى حتمى. حتى لا تضعيع كل الجهود الجادة سدى... أو هباء.

لا بد إذن من وجود لجنة متخصصة تعكف على فحص القوانين المتراكمة فى الدولة وقررها واستبعاد ما لا لزوم له منها.. وإدماج المتماثل منها وإيضاح الغامض فيها.. بقصد تحصين حق المواطن المستثمر وغير المستثمر.. وذلك بإتاحة نصوص واضحة له وللمحامين فى غير ليس أو إبهام وتصفييتها كلها - بعد الفحص والفرز - فى حلفة محدودة يخف على المحامين حملها فى الذاكرة (مثلاً) ويخف على القضاة عبء التحقق من مدى استمرارها أو انتهاء أمادها أو صدور ماقد يكون قد ألغاه أو قام بنسخها أو بإبطال مفعولها من القوانين الأخرى المتتالية من بين تلك القوانين المتسارعة المتعجلة.

١-٤١ الفقر ليس خطأ ولكنه سقف وقاع (ومصر لا يصح أن تجوع)

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ٢٤/٥/١٩٩٩ صفحة ٤٤، ٤٥)

خطوط الفقر التى يتحدث عنها بسطاء الخبراء على مستوى العالم ببراعة لا يمكن أن تكون صالحة لكل زمان ومكان.. فلكل دولة ظروفها و لكل زمان مستواه.

والفقر - سواء رضى الغرب أو الشرق أو كرهوا وسواء رضىنا نحن أو كرهنا - هو العجز عن استيفاء الاحتياجات. وهذه الاحتياجات لا تتحدد دائماً - ولا بالضرورة - على أساس الاستهلاك الفعلى.. خصوصاً أن الاستهلاك الفعلى فى عديد من الدول ليس دائماً متطابقاً مع الاحتياجات الضرورية للإنسان.. ولما يتطابق حتى ولو.

واحتياجات الفرد من الغذاء مثلاً تتحدد فى ضوء اعتبارات كثيرة أصبحت بحكم الوعى الغذائى المتزايد بين الناس معروفة للكثيرين.. يدخل فى هذه الاعتبارات نوع الفرد ذكراً أو أنثى.. وعمر الفرد.. وعمل الفرد قائماً أو قاعداً فى المكتب أو الحقل أو المصنع، ليلاً أو نهاراً، تحت الأرض أو فوق سطح الأرض.. وحجم الإنسان ووزنه والمناخ الذى يحيط بالإنسان فى بيته.. أو فى عمله.. حرارته وبرودته.. وارتفاعه أو انخفاضه عن سطح البحر.

كل هذا معروف ومتفق عليه.. إلا أن ما يتجاهله الناس أحياناً أو كثيراً هو أن الاحتياجات الغذائية للفرد وللناس وللشعب والدولة.. لا بد أن تستمد من واقع العادات الفعلية للناس.. ولا بد أن نستلهمها من الامكانيات الوطنية للبلد محل البحث.. حتى ولو كانت هذه الامكانيات متواضعة أو فقيرة لأن العبرة فى الاحتياجات الغذائية أن تفى بمواصفات معينة كالمسحرات الحرارية التى تتولد عن استهلاكها.. وكمية البروتين والدهون والفيتامينات التى يحتوى عليها هذا الغذاء مهما كان مستواه متواضعاً من حيث كونه منتجاً مطبياً غير مستورد.

الذى يعيننا ضرورة أن يوفى الناس حقوقهم من الغذاء المتوافر فى الدول المختلفة، خصوصاً إذا كان يفى بالاحتياجات المطلوبة لهم علمياً ومعملياً وفسيوولوجياً، وهذا ماتم بحثه فى مصر فى الأربعينيات.. ولكن بواسطة الأمريكان الذين اكتشفوا بالبحث العلمى النقيق وبالمسح الميدانى على وجه التحديد أنه كان فى مصر فى ذلك الحين أربع مناطق غذائية. فقد اكتشفوا أن الطبايع

الغذائية للمصريين تختلف باختلاف المكان الذي يعيشون فيه وأوصافه قال الحضرمي كنه لا يختلف ناسه فيما يتناولون من أطعمة، بينما يختلف أهل الريف فيما يتناولون حسب كونهم من سكان الوجه البحري أو من سكان الوجه القبلي.. بل إن ريف الوجه القبلي يختلف سكانه في غذائهم حسب كونهم كانوا يعيشون في ظل نظام الري الدائم أو في ظل نظام الحياض في ذلك الوقت.

هذا المنهج يقدم لنا المدخل والنتيجة في آن معاً. ذلك لأنه يفصح عن إدراك بليغ لما بين الناس وبين المناطق وبين الدول من تفاوتات في مستويات المعيشة ومستويات الحياة.. وليس أدل على ذلك من أنهم.. أولئك الأمريكان بالاستعانة طبعاً بعلماء مصر المرموقين قد اكتشفوا أو أعلمهم أنركوا قبل أن يكتشفوا أن لكل لسان مذاقاً، وأن لكل مذاق لساناً، وأن الناس قد يختلفون، وقد يتفوقون على أي نوع من الغذاء، هؤلاء يستطيبيونه وأولئك لا يطيقونه، ومن ثم فإن ما يعتبر في أوروبا أو أمريكا غذاء لا غنى عنه، قد يعتبره الغير غذاء لا قيمة له.. وما قد يكون هناك غذاء طيباً قد يعتبره الغير غذاء بلا مذاق.. إذن فليس فقيراً من لا يجد الكافيار في مصر، وليس فقيراً من لا يجد الفول المدمس في أوروبا، ولا يتعين أن يكون غنياً من يريد أن يشتري فاكهة الكيوي في نيوزيلندة بينما لا بد أن يكون غنياً من يريد هذه الكيوي في مصر.

من الظلم إذن لمصر وغيرها من الدول النامية أن يقاس الفقر فيها بمقياس الفقر الأوروبي أو الأمريكي.. ومن الصعب أن يكون مقياس الغنى الأوروبي والأمريكي دليلاً يمتد به الأغنياء المصريون لا بد إذن لهذه الدول غير المتقدمة أن تنظر داخل نفسها لكي تكتشف وتترك أو لكي تترك وتكتشف أن هناك في داخلها أشياء كثيرة لها خصوصيتها، وأن ارتفاع أسعار التلاح لا يعني بالضرورة أي إفقار للفقراء، على عكس ارتفاع أسعار الفول الناشف والعدس والأرز.. وهي الأغذية الطبيعية والثقافية والعقوية لكل فقير.. وأيضاً لعديد من الأغنياء.. وعلى ذلك فإن رفع أسعارها يزيد الفقراء فقراً.

ونفس الخطئ يمكننا أيضاً أن نتحدث عن الملبس والسكن والمواصلات وعدد من الخدمات.. ففي حالة الملبس مثلاً لا يمكن أن تكون الأقمشة الصوفية ضرورية في بلد قانظ الحر.. ولا أن تكون الأقمشة الحريرية ضرورية في بلد قارس البرد.. ولا يمكن للبلاد الباردة أن تستغني عن الزيد لتوايد الطاقة في أجسامهم، بينما لا يمكن لبلاد الحارة أن تستغني عن المرطبات لكسر حدة الحرارة، وهكذا تتسحب هذه الملاحظات على عديد من المجالات التي يستخدمها عديد من الباحثين «الطبيين» كأساس للقياس بين الدول قياساً لا ينصف إلا الأغنياء ودول الأغنياء والدول الغنية.

نحن إذن فى حاجة مستديمة الى تجديد أفكارنا بتجديد مساعيها نحو اكتشاف أنفسنا ومعرفة أنواع الفقر التى نعانى منها هل هو فقر أولى يعجز فيه الدخل عن الوفاء باحتياجات الحياة أو هو فقر ثانوى يكفى فيه الدخل للوفاء بهذه الاحتياجات ولكنه لا يقى بسبب السفه المتمثل فى انفاق الدخل الكافى فى غير حكمة أو انه فقر مطلق أو لعله فقر نسبى، لعلنا بعد كل ذلك ندرک انه ليس للفقر خط واحد فى كل مكان وفى كل زمان.. وإنما للفقر حدود.. الحد السفلى هو قاع الفقر، والحد العلوى هو سقف الفقر أو قاع الغنى.. وبين هذين الحدين يمكن أن تتوازى أو تتقاطع خطوط كثيرة، ولكنها ليست خطوطاً متماثلة أو متشابهة.. فرغم ان كل خط من هذه الخطوط له مضمونه الغذائى والكسائى والسكنى إلا أنه فى مجمله يمثل محلاً مختاراً لفرد أو لمجموعة أو لدولة كلهم اختاروا أو وضعتهم الظروف على هذا الخط. وخط الحياة التى يسلكها كل منهم بدخله الوفير أو المحدود، ولكن بمستوى معيشى مقبول من حيث الغذاء والملبس والسكن.

من المؤكد أن هناك خطوطاً أعلى من خطوط، ولكن الأدنى منها يمثل أعلى حد للفقر باعتباره أسفل كل الخطوط.. والأعلى منها يمثل أدنى حد للفقر باعتباره أعلى كل الخطوط وهو أكثرهم متاخمة لأدنى خطوط الغنى.. التى هى أيضاً لها سقفها وقاعها.

هذه إذن مساحات يتراكب بعضها فوق بعض، ولكى تحتل أى دولة مساحة داخل أى مساحة من هذه المساحات، لا بد أن تعلن بكل وضوح أنه لا يعنىها إلا أن تمحو فقرها من داخلها من واقع ممتلكها، وما تملك لأنها قادرة.. دون أن تدرى.. على أن تحقق لكل مواطن فيها قائمة غذاء كافية شافية.

٤٢-١ عولة.. ولكن بلا ترويج.. ولا تمبيع

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام الدولى» بتاريخ ١١/٦/١٩٩٩ صفحة ٧)

العولة ظاهرة لا يمكن تجاهلها.. إذ لا بد من استقبالها والتعامل معها بلا تهيب أو ترويج.. فهى فى البداية والنهاية تستهدف وتستند الى نمو التجارة العالمية ونمو الأسواق العالمية لرأس المال والسلع والخدمات وتعمل- فيما تعمل- على عولة أنظمة الانتاج وانتشار الاتصالات السلكية واللاسلكية عالمياً.. ولعلنا بالتدقيق فى قراءة هذه الأهداف نكتشف أن العولة لا تعدو أن تكون ظاهرة طبيعية وعادية وليس أدل على ذلك من أن بعض هذه الأهداف كان يسير فى هذا الاتجاه طوعاً أو عمداً.. تلقائياً أو تخطيطياً.. سواء تحت شعار العولة أو حتى بدون هذا الشعار.. ويكفينا للتدليل على ذلك أيضاً أن نذكر أن تجارة البلدان النامية وهى التى لم تكن تتجاوز معدلات نموها واحداً فى المائة سنوياً قد ارتفعت الى ٨ فى المائة سنوياً خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٥. حتى قبل أن ترفع العولة رأسها.. وقبل أن تعم وتنتشر رسمياً.. وقبل أن تلق الأوباب.. وقبل أن تفرض وجودها من خلال منظمة التجارة العالمية.

كما أن عدد المحادثات الهاتفية الدولية خلال العقد الماضى قد ارتفع من أربعة مليارات دقيقة الى ستين مليار دقيقة كما بلغت قيمة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية حوالى ستمائة مليار دولار بما فى ذلك الخدمة المحلية.. وكانت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية قد ظلت تنمو منذ بداية التسعينات بمعدل ٥ فى المائة سنوياً بالإضافة الى اتساع وتزايد قوة أجهزة الكمبيوتر واتساع نطاق انتشارها وبالإضافة الى تشعب وتضخم شبكة الانترنت بما لها وما عليها من آثار ومآثر فى علم الاتصالات وعالم الاتصالات.

كذلك زادت وتوسعت وتعمقت شبكات الربط بين الشركاء والشركات فى البلدان المتقدمة والبلدان النامية.. وذلك بفضل انخفاض تكاليف الانتاج فى البلدان النامية عنها فى البلدان المتقدمة.. وتطور نظم النقل وابتداع السبل لتطبيع وتطويع ونقل التكنولوجيا ممن يملكونها الى من لا يملكونها فاصبحت السلعة الواحدة (كالسيارات والأجهزة الالكترونية مثلاً) تصنع أو تجمع بعيداً عن الدولة الأم أو الشركة الأم التى تصدر السلعة منها أو باسمها.. فإذا بنا نراها تصنع أو تجمع فى بلدان نامية.. وإذا بأجزائها وأشلائها تتوزع وتتفرق بين هذه الدول النامية أو بعضها ثم

تجمع أو تصنع حيث يراد لها أن تجمع أو تصنع دون أدنى حرج.

وقد حدثت بالفعل تطورات وظهرت اتجاهات في أنشطة كثيرة كالانشطة المالية والتسويقية والانتاجية والتقنية والمعلوماتية.. وكذلك في حركة الأموال وحركة البشر سواء كانوا سواحاً أو مديرين أو منظمين أو مصممين أو منفذين.. وكلها ظواهر يصعب على أى دولة أن تقف بمنأى عنها أو أن تقف منها موقف المنقرج بل إنها تفرض على كل دولة حتمية الانفتاح.. ولكن بلا خوف ولا رهبة ولا تهيب ولا ترويع. ذلك لأن العبور الى عصر العولة لا يتطلب إلا أن تحتل سلع الدولة أو خدماتها مواقعاً متميزاً.. فى المكانة والجودة.. بأن تتفوق الدول فى انتاج شيء أو أشياء مختلفة.. كثيرة أو قليلة - وأن تتميز أيضاً فى الأداء بالتميز ليس - ولا يصح أن يكون - حكراً على دولة أو دول يعينها فتصبح بذلك أهلاً لأن تسمى دولة أو دول متخلفة، أو نامية.

فليس فى العالم كله على اتساعه دولة واحدة متفوقة أو متميزة فى كل شيء.. وليس فى العالم كله على اتساعه دولة واحدة متخلفة فى كل شيء.. فلكل دولة قطعاً نقاط تتميز بها عن سواها وتتفوق فيها على سواها. ولكل دولة مهما كانت متميزة نقاط أخرى تتخلف فيها عن سواها. بمعنى أن نقاط الضعف تختلط بنقاط القوة فى كل دولة بلا استثناء.. مع التفاوت طبعاً بين الدول فى درجات اختلاط القوة بالضعف أو امتزاج نقاط القوة بنقاط الضعف.

ومن هنا تنشأ الحاجة - فى كل دولة وفى الدول النامية بالذات - الى توليد الجسارة والجرأة وعدم التهيب إزاء موجة العولة التى حتى إذا أردنا أن نعترف بانها موجة عارمة كاسحة فإن هذا ادعى وأوجب أن يعمل كل فارس فينا على أن يحفظ توازنه فوق حصانه لكى لا يقع تحت سنابك الخيل.. فالفارس الحق فى هذا المضمار هو الذى ينجح فى استثمار نقاط القوة فيه وفى حصانه، وذلك بالإعداد والاستعداد بما عنده من قوة ومن رباط الخيل، لكى لا يخرج من المعركة أو حتى من السباق بغض النظر عن موقعه فى طابور المتسابقين.

الوضع إذن يحتم على كل دولة نامية - بلا أدنى مكابرة - أن تسخر نقاط القوة فيها للتعایش مع واقعها فلا تزاحم الآخرين إلا فيما تتميز فيه.. فتتحدى وتباعد بينها وبين الإصرار على التسابق مع المتميزين فيما ليس لها فيه تميز أو تفوق يذكر.

فلا بد لكل دولة (نامية بالذات) أن تركز على انتاج ماتحسن صنعه فقط وعلى أداء ماتحسن أدائه فقط، وأن تترك من البداية بلا أدنى حياء أو خجل، وأيضاً بلا تورط أو مكابرة أن هناك أموراً لا يصح أن تغيب عن بال المفكرين والمخططين والمنفذين والسياسيين والاقتصاديين وولاة الأمور فيها تلك هي:-

أ - أنه لا جنوى من انتاج مالا يمكن تسويقه.
ب - أنه لا جنوى من تسويق ما لا يمكن بيعه للغير.
ج - أنه لا يمكن البيع بسعر لا يكون مجزياً للمنتج البائع.
د - أنه لا يمكن الشراء بسعر لا يكون عادلاً للمشتري.
إن فالناتج النهائي فى قضية التمييز وتحقيق الجودة هو فى خفض تكاليف الانتاج وهذا لا يتأتى الا بحسن استثمار الموارد (المادية الملموسة والمالية والبشرية والبيئية) وكذلك بمراعاة حسن الصنعة واتقان الأداء.

إلا أن مراعاة الجودة والحرص عليها لا يكفى فيه مجرد الاهتمام بالمنتج النهائي وحده بل لابد من مراعاة الجودة فى كل مرحلة من مراحل الانتاج، وذلك من منطلق خفض التكلفة لأن الاهتمام فى أى مرحلة من مراحل التصنيع معناه ارتفاع التكلفة، وهذا بدوره يعنى بوار الناتج وكساده، وخصوصاً فى المجتمعات التى يعيش فيها أصحاب الدراهم القليلة النادرة.

إن فجودة المنتج وتجويده والاستمرار فى تجويده فى كل مرحلة من مراحل انتاجه ضرورة حتمية لا مهرب منها باعتبارها هى جواز المرور الرسمى والشرعى الى عصر العولة وهذا رهن بقدرة المنتج واصرارده على الصمود أمام شراسة العولة بمواصفاتها التى لا نريد ن ننظر اليها فى النول النامية إلا باعتبارها مواصفات تمسقية.. ومن يدرى فلعلها بالفعل كذلك.

وسواء كنا نعمل فى اطار العولة أو فى غير اطارها أو سواء بسبب العولة أو بغض النظر عنها فاننا لابد أن نعترف بأن توحى جودة الانتاج أمر محمود فى حد ذاته ومطلب مطلوب ومشروع، ومن ثم فإننا لابد أن نتمسك فى النول النامية بضرورة تحقيق هذه الجودة على الأقل فى تلك السلع التى ليس من الصعير علينا تحقيق الجودة فيها، وذلك بمراعاة مواصفات معينة قد تكون دوائية، وقد تكون اقليمية أو قد تكون محلية فالخيار لايزال فى يد النول النامية - أو على الأقل بعضها - حتى فى عصر العولة.

وهذا يقتضى منا أن ندرك ان المواصفات القياسية ليست فى الواقع من صنع النول بل هى فى الواقع من صنع الانسان.. وذلك عن طريق البحث العلمى الذى يؤدى بتراكمه فى أى مرحلة من مراحل هذا التراكم الى احداث التقدم التكنولوجى، إما فى تدرج مسلسل أو فى قفزات والذى يؤدى بتراكمه أيضاً الى الابداع والتوصل الى المخترعات.

ولسوف تعاود الحديث

٤٣- ١ طريق الدول النامية الذكية إلى العولمة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام الدولي» بتاريخ ١٩٩٩/٧/٩ صفحة ٧)

مما لا شك فيه أن نجاح أى دولة فى التعايش فى عصر العولمة رهن بإدراكها ان العولمة مناخها الذى يفرض عليها أن تتفهمه . فمن الثابت مثلا أن عالم اليوم يشهد تراجعا ملحوظا فى نصيب الصناعة من الناتج المحلى الإجمالى فى عدد من الدول المتقدمة باعتباره عالما تسوده المعلومات وتحل فيه الخدمات كمصدر مهم للقيمة المضافة محل الصناعة مما أدى بالبعض الى القول إن الغرب يعيش مرحلة ما بعد الصناعة.. لصالح الخدمات بالذات .

ولكن هذا الإدراك يجب أن يصاحبه ادراك آخر . بان هذا لايعنى نهاية الصناعة والتصنيع.. وإنما يعنى أن العالم فى اجتيازه مرحلة الصناعة الى مرحلة المعلومات ان يقضى على الصناعة والتصنيع.. تماما كما اجتاز العالم مرحلة الزراعة الى مرحلة الصناعة دون أن يقضى على الزراعة.. وأن انخفاض نصيب الصناعة من الناتج المحلى الإجمالى لصالح الخدمات لا يختلف فى طبيعته عما حدث الزراعة فى الماضى لصالح الصناعة.

فمناخ العولمة الذى يتعين أن تتفهمه الدول النامية.. يتميز بلا مركزية السلطة ولا مركزية اتخاذ القرارات وشيوع المشروعات الصغيرة أو الأخرى ثقنت العملية الانتاجية الضخمة الى عمليات انتاجية اصغر.. وذلك تحل المشروعات الصغيرة محل المشروعات الكبيرة الضخمة مما سوف يترتب عليه تغير فى حجم الوحدات الصناعية وتطور فى اشكالها ونظم ادارتها.

هذا على الأقل هو المصير الذى تتوقعه الدول المتقدمة لنفسها بما قد لاينطبق بالضرورة بحذافيره على الدول النامية.. فالدول النامية يفصلها بين ماهى عليه ومايجب ان تكون عليه مسافات طويلة.. على عكس الدول المتقدمة التى لاتفصلها نفس المسافات بين ماهى عليه ومايجب ان تكون عليه.. ومن ثم فإن التوافق والتلاؤم مع مقتضيات المستقبل فى الدول المتقدمة سوف يكون غالبا اكثر يسرا وأقرب مثلا منه فى الدول النامية .

فالدول النامية لايصح (بل لاتستطيع) أن تسقط من حساباتها فى محاولاتها مجازاة الدول المتقدمة أو محاكاتها أو التمس بها أن عمر الصناعة فى الدول المتقدمة أطول من عمر الصناعة فى الدول النامية وأرسخ قدما الا أنه قد انقضى على بدء وجود الصناعة فى الدول المتقدمة حوالى

ثلاثة قرون بينما أن من بين الدول النامية ما لا يزال قابعا في مرحلة ما قبل الصناعة والتصنيع. كما أن الأثر الناتج عن تراجع نصيب قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة لا يمكن أن يكون هو نفس الأثر الذي يمكن أن تأمل فيه الدول النامية في حرصها على التحول عن قطاع الصناعة لصالح قطاع الخدمات، فقطاع الصناعة في الدول المتقدمة أكثر رسوخا من نظيره في الدول النامية.. وقطاع الخدمات في الدول المتقدمة لا يقل رسوخا عن قطاع الصناعة وكلا القطاعين في الدول النامية يعتبر قطاعا هزيعا في صورته النسبية المطلقة بالمقارنة بوضع القطاعين في الدول المتقدمة.

فقطاع الخدمات في الدول النامية ضعيف الانتاجية رغم ضخامته النسبية على عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تتساند فيها الصناعة والخدمات في تماسك لا يمكن إنكاره أو تجاهله. ويدهى أنه لا توجد دولة يمكنها أن تعيش على قطاع متورم من الخدمات وقطاع هزيل أو متداع من الصناعة كما لا يمكن لدولة أن تستغنى عن صناعة أو أخرى من الصناعات الناشئة أو النادرة كالصناعات الغذائية أو الدوائية أو الالكترونية أو حتى الحديد والصلب.. فكل دولة تريد داخلها صناعة أو أخرى من الصناعات الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة.

كما أنه لا يمكن لدولة نامية أن تقنع بالمعلوماتية وحدها ولا بالاتصالات وحدها ولا بالسياسة وحدها وكذلك الحال فيما يتعلق بكثير من الأنشطة المشي التي يعج بها قطاع الخدمات.. فأي نشاط واحد فيها مهما تألق وانطلق.. قد لا يكفي لتوليد الحياة واستمرارها في مثل هذه الدول النامية.

ويضايف من صعوبة الموقف بالنسبة للدول النامية أنها عادة ما تكون عاجزة عن مسايرة ركب الحضارة في نفس العصر ونفس الأوان.. فما بالك إذا هي أدركت أن الصناعة في المستقبل لن تكون نسخة مكررة من صناعة القرن الثامن عشر ولا حتى من صناعة الخمسينات أو الستينات لأنها سوف تكون بالضرورة صناعة متطورة تستند إلى تطورات تكنولوجية وإدارية حديثة تعمل على الحد من التلوث والوقاية منه.. وربما قد تتجه في المستقبل إلى العزوف عن استخدام الطاقة أو أن تستخدمها ولكن ربما ليس بالقدر الذي لا يزال شائعا حتى الآن. فضلا عن أنها سوف تعمل على إيجاد مواد جديدة والاقتصاد في استخدام الخامات الطبيعية.. وتتجه إلى تصفير حجم الوحدة الانتاجية وتلتزم بالمركزية الانتاج.. وذلك بالاعتماد على تقنيات لم تكن معروفة من قبل في الاتصالات والمعلوماتية الحديثة ونظم الإدارة المتطورة.

وفي زحمة هذه التغيرات سوف تتخذ التجارة الدولية وضعا متميزا يكون فيه البقاء للصالح والتجارة الدولية كما هو معلوم عادة ما يتنازعها اتجاهان هما التحررية والحمائية.. ونحن في

الدول النامية لابد أن تتعامل مع الاتجاهين والاستفادة من الاتجاهين في آن معا.

فنحن مثلا لا يصح أن نفوت على أنفسنا فرصة الاستفادة من انفتاح الأسواق والنفاذ إليها من خلال تنمية القوى الذاتية والقدرات التنافسية لمجتمعاتنا كما لا يجوز لنا أن نفوت على أنفسنا الاستفادة من فرص الدعم والحماية المشروعة من خلال تكوين التجمعات الإقليمية التي تشكل نوعا من الاعتماد الجماعي على الذات والتعامل الجماعي مع الغير.

بل قد يكون من الأوجب على الدول النامية أن تعمل على التوسع في الاستثمار المشترك وزيادة الانتاج المشترك بين بعضها البعض أما في المجموعة ككل، وأما في مجموعة صغيرة من بينها سواء بين دول الجوار أو بين الدول التخوم وذلك لتخفيض اثر عنصر المخاطرة التي لابد أن تواجهها كل دولة منها على حدة إذا هي لم تبادر بالالتحام معا للتعاون والتساند في شكل عدد من المجموعات الصغيرة أو في شكل مجموعة كبيرة.

ولعل في قيام مثل هذه التجمعات بين الدول النامية ما يساعد على تدفق أو انسياب رؤوس الاموال من العالم الغربي.. وهذا بدوره قد يساعد على ايجاد نوع من التوازن الاقتصادي الدولي.. مما قد يساعد الدول النامية على مواجهة موجة العولمة باطمئنان اكبر.

هذا علما بأن منظومة الجات تبني وتسمح بإقامة التجمعات التجارية الإقليمية (مناطق التجارة والاتحادات الجمركية) وأن عدد هذه التكتلات قد زاد بالفعل على مستوى العالم وبمعدلات متسارعة إذ بلغ عددها ٨٥ تنظيما في عام ١٩٩٣ وأن لم يخرج منها الى حيز التنفيذ سوى ٢٨ تنظيما فقط .

وحرى بكل دولة نامية أن تعمل على تقدير مدى فائدة وفاعلية مثل هذه التجمعات إذا هي انضمت إليها على مستوى أو آخر من مستويات التعاون، عربية كانت أو إفريقية أو اسيوية أو اسلامية أو مسيحية . وأن تدبر امكانات زيادة فاعلية مثل هذه التجمعات التي تنوى الانضمام إليها أو تنوى المشاركة في اقامتها.. وذلك في ضوء تجارب التجمعات الاخرى للدول الاخرى النامية أو المتقدمة .

فكلنا نعلم أن أكثر هذه التنظيمات الإقليمية نجاحا في الماضي هي تلك التي قامت بين الدول الصناعية العريقة وهما على وجه التحديد

١ - الاتحاد الأوروبي

European Union (EU)

ب - ومنظمة التجارة الأوروبية الحرة

European Free Trade Association (EFTA)

ذلك لان ماحققه هذان التجمعان المذكوران لم يتحقق بعد لتجمعات اخرى تزعمتها الولايات المتحدة الامريكية وقامت بالفعل، ولكن بين دول صناعية احدث مثل:

- أ - مناطق التجارة الحرة مع كل من اسرائيل ودول الكاريبي
- ب - منطقة التجارة الحرة مع كندا والمكسيك

North American Free Trade Association (NAFTA)

ج - منتدى التعاون الاقتصادي الاقليمي لدول آسيا والمحيط الهادى وهو احدث التجمعات Asia and Pacific Economic Community (APEC)

وهو ويضم الولايات المتحدة الامريكية واليابان واستراليا والصين والدول الصناعية الاسيوية الجديدة كما يضم ايضا بعض دول امريكا اللاتينية ويهدف هذا المنتدى الى اقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول الاعضاء بحلول عام ٢٠١٠.

ورغم حداثة هذه التجمعات الا ان مجرد انشائها ونجاح التجمعات الاقدم يمكن ان يكون خير حافز للدول النامية الاخرى ان ترفع درجة استعدادها لتشكيل مجموعات أخرى لمواجهة المنافسة الأجنبية ليس في الاسواق الخارجية فحسب ولكن أيضا داخل حدودها وعلى أرضها هي ذاتها. وأحسب أننا في الدول النامية على وعى وبراية وعلم تام بالشروط التى يجب توافرها لمواجهة المنافسة.. فالدول النامية لن تنجح فى مواجهة هذه المنافسة الا من خلال الالتزام بعدة امور نذكرها هنا على النحو التالى :

- أ - زيادة انتاجية العامل زيادة مطردة الى ان تبلغ اقصاها فى كل نشاط وفى كل وحدة انتاجية داخل كل نشاط .
- ب - رفع معدلات الادخار والاستثمار.
- ج - رفع كفاءة استخدام وغلة هذه الاستثمارات
- د - تحسين جودة المنتجات.
- هـ - اتقان مهارات التسويق والتفاوض من أجل اقتحام اسواق جديدة ومجالات جديدة واعدة .
- د - ومن ثم الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادى فيها .

والحديث طبعاً ببقية

٤٤-١ عصر العولة.. عصر الموصفات

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٤/٧/٣ صفحة ٧)

آن الأوان للتفكير فى اختراق جدار الصمت الرهيب الذى يخيم على الواقفين والجالسين والركع السجود كلما جاء ذكر العولة على أى لسان وفى أى مجلس.

فالكلمة لها فى الكثير من النفوس وقع الصاعقة.. وهو أمر لابد أن يقف عند حد. اذ يجب أن نكون قادرين على استقبال العولة بلا ترويع ولا تميع وبلا هلع أو فرع وكذلك بلا دلع.

مثل هذا التوازن والتسائل والانضباط كاد يضيع فى زحمة الاضطراب النفسى والذهنى والفكرى الذى أحطنا به موضوع العولة بترساسة الانذارات والتحذيرات نون أى قليل من الوصفات التى لا شك أنها كثيرة.. لمواجهة العولة ومتطلباتها ومقتضياتها.

فصيحات التصدير التى تتعالى يوماً بعد يوم وتتعالى بسببها صيحات التجويد. تخفى وراءها وبين طياتها أن ثمن الجودة المتزايدة والتحسين المطرد تكلفة لابد من دفعها. وأن هذه التكلفة اذا جاوزت حدوداً معينة فسوف تضرب التصدير فى مقتل فبلوغ المستويات الأعلى للجودة ليس أمراً مستحيلاً ولكن المستحيل هو تحقيق الجودة بتكلفة مجزية للمنتج وعادلة للمستهلك سواء كان هذا المستهلك داخل الديار أو خارج الديار.. أى سواء كان الانتاج للاستهلاك المحلى أو للتصدير.

فالتعامل مع العولة يقتضى - شأن ما يقتضيه أى تصرف رشيد - تغطية التكلفة التى تكبدها المنتج دون إجحاف بالمستهلك وتحقيق عدالة الاسعار للمستهلك دون إجحاف بالمنتج.

من ناحية أخرى - أو لعلها نفس الناحية - فإن عصر العولة هو عصر الموصفات.. اذ لا جدوى من تغطية التكلفة وتحقيق عدالة الاسعار.. لتسويق منتج فاقد الجودة.. أو عاقل الموصفات.

الموصفات إذن والالتزام بالموصفات هى مربط الفرس فى عمليات التصدير والاستيراد وفى موضوع العولة عموماً ولكى لا نزع ولا نجزع من عجزنا عن تحقيق الموصفات العالمية فى كل شئ، فإننا يجب أن ننظر بكل ثؤدة وبروية الى نوعين من الموصفات

النوع الأول:

مواصفات تحكمية ومحكمة. وهى تلك التى تحكم وتتحكم فى انتاج الآلات والأجهزة الدقيقة بالذات.. وعموم الآلات والأدوات التى يتحتم على صانعيها مراعاة الدقة فى قياساتها وقياسات

قطع الفيار اللازمة لها.. وهذه عادة ما تكون مواصفاتها أو مواصفات بعضها بالميتر وأجزاء المليمتر مما يعرفه المهندسون وتقع في دائرة اختصاص العديد من المتخصصين في العلوم الأساسية كالأطباء والصيادلة والكيميائيين.. ومن اليوم.

أما النوع الثاني من المواصفات فلا يتصف بالالتزام به بالاحكام أو التحكمية التي تتصف بها مواصفات النوع الأول ذلك لانها تتصل بسلع أو خدمات يمكن أن تتراوح دقة مقايستها بين حدين أحدهما حد أدنى والآخر حد أقصى أو بالأحرى تقع المواصفة في مجال ممتد. وتقع الأطعمة والملابس ومعظم السلع الاستهلاكية في إطار هذه النوعية من المواصفات المرنة.. فقد أثبتت تجربة المهندس العظيم حسن فتحى في مصر مثلاً أنه يمكن أن تكون للبناء مواصفات متنوعة بون الاضرار بتحقيق خدمة السكن ذاتها.. وقد شهد العالم كله لحسن فتحى بهذه التجربة.

وقد سمعت أخيراً من السيدة/ ميرفت تلاوى وزيرتنا للشئون الاجتماعية أن نيوزيلندة قد توصلت الى أن تبنى منزلاً من غرفتين وصالة لا يستغرق بناؤه الا ثلاث ساعات ونصف ويمكن للمعماريين أن يضيفوا الى هذه الإبداعات، ابداعات أخرى وستظل مصر تتطلع اليهم وإلى سواهم من أهل الاختصاصات الأخرى لتحقيق آمال الجماهير في بلوغ مستوى حياة أفضل خصوصاً للفئات الدنيا من شرائح المجتمع.

الواضح إذن أن مصر قد أفلحت عن طريق المهندس حسن فتحى في طرح أفكار جديدة تفيد الاسكان الشعبى وتتفق مع ظروفنا المناخية وقد شهد العالم كله بذلك مما يشير الاندهاش من وقوف المعماريين والمقاولين في مصر موقف الحياء السلبى إزاء هذه التجربة.

بل إن بريطانيا نفسها كانت لها تجربة أخرى شهدناها ولسناها ومارسناها عندما كنا هناك خلال سنوات البعثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ انها كانت تصنع بعض الأشياء بمعايير مختلفة أحدهما للاستهلاك المحلى والاخر للتصدير من نفس الشيء وكانوا يطلقون على بضاعة الاستهلاك المحلى Utility items ولم يكن في هذا المسلك ما يشين بريطانيا في نظر مواطنيها وسكانها من أمثالنا من الأجانب بل كان هذا الأسلوب الذى كانت بريطانيا تتبعه محل تقدير وتقدير واحترام وأعجاب من جانب كل مواطن بريطاني وكل أجنبي خصوصاً وأن بريطانيا قد استطاعت بهذا الأسلوب أن تقي بمستويات التصدير الأعلى والأرقى.

وكانت بريطانيا تميز موقف صادراتها بمنع تصدير كل ما لا يليق بسمعة بريطانيا في الأسواق الخارجية فكانت تصعب عن الأسواق الخارجية كل ما لا يطابق المواصفات المحكمة التي تستقيم

مع المركز التصديرى لاقتصاد بريطانيا العظمى وسمعتها.. وكانت تتبع هذا المرفوض أو المحجوب (عند المنبع) للاستهلاك المحلى تحت اسم Export reject بلا غضاضة أو خجل ويعلم الله أن المستهلك العادى ما كان يمكنه أن يلحظ فى هذا المرفوض أى عيوب الا ما يوضحه له البائع فى اكبر المحلات المعروفة سواء فى العاصمة أو فى المدن الاخرى بما فى ذلك اعظم المراكات التجارية لاطقم المينى مثلا مما كان يتاح للمستهلكين المقيمين.

فلماذا لا نستطيع نحن اذا أردنا أن نتحول الى اقتصاد تصديرى أن نصنع نفس الشيء بمستويات متفاوتة فى الجودة (فرز أول/ فرز ثانى/ فرز ثالث.. الخ) تماما كما كانت بريطانيا تقبل خلال الحرب العالمية الثانية وحدها.. بحيث يقتصر التصدير على الفرز الأول مثلا ويبقى ماعدا ذلك للاستهلاك المحلى لكى لا يعيش الداخل فى ظل الحرمان وبهذا يستطيع أن تقوى على المنافسة خارج الديار وداخل الديار فى أن معا وحيث أن الجودة (ومنتهى الجودة) هى شرط اساسى لنجاحنا كدولة مصدرة.. فإن خفض التكلفة وخفض السعر هى الشرط الاساسى لنجاحنا ليس كدولة مصدرة فقط ولكن أيضا كدولة مستوردة ومواجهة شراسة السلع الواردة فى محاولات ان تنتهى لاهادة الانتاج المحلى حتى يغير الاغراق.. بشرط الا يصل انخفاض السعر الى حد المعجز عن تغطية تكاليف الانتاج بما فى ذلك الاجور التى لا بد ألا تنخفض الى حد العجز عن الشراء..

وأخيرا فإن الجودة لا يمكن أن تكون بدعة بيننا أو تحديا لنا تأتى به العولة ذلك لان الاتقان له عندنا قدسيته لأن الله يحب اذا عمل أحدنا عملاً أن يتقنه، كما أن الوفاء بالواجبات المحلية للانسان له أيضا عندنا قدسيته ويكفينا لذلك أن نتذكر المثل الشعبى الشائع بأن ما يحتاجه البيت يحرم على الجامع، فهل من مكر.

٤٥-١ المعونات الأجنبية... منظمات ودول

الحديث عن المعونات الأجنبية بالإدانة أو التمجيد .. بالاستهجان أو الاستحسان حديث موصول لا يمكن أن ينتهى لا فى العالم المتقدم ولا فى العالم المتخلف مادام فى العقل والقلب والنفس والفؤاد بقية .. عند الناس مسئولين وغير مسئولين .. فى الحكومة .. أو بين صفوف المواطنين.

ولذلك فنحن جميعا فى حاجة إلى الارتكاز فى حديثنا على استلزام إطارات محددة تحول بيننا وبين الشلوط أو الانزلاق فى متاهات نحن فى غنى عنها . فلا يكفى فى الحديث عن المعونات أن نعرف عن أين تأتى هذه المعونات أو أين تنهب بل لابد من أن نتعرف على طبيعة هذه المعونات طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة .. مؤقتة أو مستديمة مشروطة أو بغير شروط .. وكذلك لابد من التعرف على نوعية هذه المعونات هل هى اقتصادية مثلا أو عسكرية أو ما إلى ذلك.

وتأتى المعونات على المستوى الدولى من هيئات ومنظمات دولية كالبנק الدولى وهيئة التنمية الدولية ولشروع التنمية للأمم المتحدة ومشاريع المعونة الفنية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وبנק التنمية للدول الأمريكية والبנק الإفريقى للتنمية والبנק الآسيوى للتنمية.

وتحاول هذه المنظمات بطريقة أو بآخرى أن تراعى مبدأ عدم التحيز إلى دولة أو ضد أخرى أقول تحاول بقدر الامكان .. وهى بذلك تحاول أن توزع معوناتها بشكل عادل- ولا أقول متعادل - بين الدول المختلفة فى ضوء ما هو متوافر لدى هذه المنظمات والهيئات من معلومات تقدمها هذه الدول ذاتها إلى هذه المنظمات عن أعداد السكان وحجم الموارد وما تتلقاه من معونات ثنائيه من دول شقيقة.

ويمناسبة الحديث عن المعونات الثنائية فإن المعونات الأمريكية تأتى فى المرتبة التالية للمعونات التى تتلقاها الدول المتخلفة من المنظمات والهيئات الدولية.. بل إن المعونات الأمريكية لا تقل كثيرا كثيرا عن حجم المعونات التى تقدمت بها المنظمات الدولية مجتمعة إذ بلغت المعونات الأمريكية ١٢٤ مليار دولار مقابل ١٣٤ مليار دولار قدمتها المنظمات الدولية خلال الفترة من

١٩٤٦ إلى عام ١٩٨١ (٣٥ عاما كاملة).

أما المعونات السوفيتية فإنها لم تتجاوز ١٨ مليار دولار على مدار فترة ربع قرن من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٧٩ تليها المعونات الصينية وإن كانت لم تتجاوز خمسة مليارات من الدولارات خلال نفس الفترة.

والحديث عن أمريكا في جانب وعن السوفييت والصين في جانب آخر يجرنا إلى اكتشاف أن عدد الدول المانحة يختلف بين المعسكرين الغربي والشرقي فقد كان عدد الدول المانحة اثنتين وعشرين دولة من المعسكر الغربي مقابل ثمانى دول مانحة من المعسكر الشرقي .. وقد نذكر بالمناسبة أنه كان في مقدمة الدول المانحة للمعونات أربع أو خمس دول عربية بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٠.

وتتألف المعونات الأمريكية من معونات اقتصادية ومعونات عسكرية .. تقدمها أمريكا إلى عدد من الدول إما في شكل منح أو في شكل قروض. علما بأن أمريكا هي أولى الدول في الانفاق العسكرى .. ومع ذلك فإن هذا الانفاق لا يمثل ضغطا على أبواب الانفاق الأخرى كالتعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الأساسية وذلك على عكس ما يحدث في دول أخرى كبيرة غيرها.

والانفاق العسكرى في أى دولة لا يكفى فيه التعبير عنه بحجمه المطلق فهذا الحجم المطلق لا معنى له ولا مغزى له مهما بلغ من الضخامة .. لأن العبرة في ذلك بمدى منافسة الانفاق العسكرى لأوجه الانفاق الأخرى خصوصا في المجالات الحيوية كالتعليم والصحة وما إلى ذلك من الخدمات الأساسية.

وتتضح أهمية هذا الاحتياط إذا نحن تذكرنا أنه من المعروف عالميا أن شهية المؤسسة العسكرية مفتوحة دائما لشراء السلاح فهي تتمسك دائما بشعار المزيد وهل من مزيد .. وذلك لأن التسليح هو كل شيء بالنسبة لهم مهما كانت التضحيات من أجله خصوصا في الدول التي تتعرض أو تتوقع أن تتعرض لآخطار الهجوم عليها من خارجها ومن ثم يتعين عليها أن تكون دائما مستعدة لصد أى هجوم قد يقع عليها.

كما أنه من المعروف عالميا - أيضا - أنه حيث يوجد حكم عسكرى يكون قطعا للعسكريين دلال كبير على خزيته الدولة لأغراض التسليح وغالبا ما تكون لهم قدرات غربية في التأثير على أهل السياسة من المدنيين الذين عادة ما يكونون ميالين بل حريصين على إرضاء العسكريين.

ومن ثم فقد يكون من الضروري وضع الأسس الملزمة لمنع طغيان الانفاق العسكرى على أوجه الانفاق الأخرى التى سبق أن ذكرنا أمثلة لها. ولعل فى الامكان محاصرة المبالغات المتوقعة فى هذا الصدد مراقبة نسبة الانفاق العسكرى إلى حجم الناتج القومى الاجمالى.

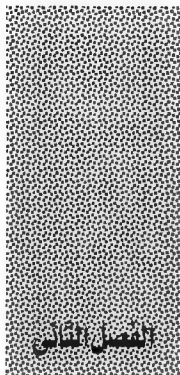
إلا أننا يجب أن نتذكر أنه لا الحجم الكلى للانفاق العسكرى ولا نسبة الانفاق العسكرى إلى غيره من أوجه الانفاق الأخرى أو حتى نسبته إلى حجم الناتج القومى الاجمالى .. يمكن أن يدل دلالة قاطعة على مدى الاستعداد العسكرى للدولة.

وانما يدل هذا وذاك على مدى الارهاق المالى فى تلك الدولة .. إذ أنه عادة ما تكون هذه الظاهرة منسوبة إلى مقام صغير بطبيعته ومن ثم فإن الانفاق العسكرى الباهظ ينعكس فى شكل نسبة باهظة تتجاوز حدود الامكانيات المتاحة فى مثل تلك الدول.

والعبرة فى النهاية بمدى العبء الذى يتحمله المواطن فى تلك الدول . هذا العبء يتمثل فى ارتفاع نصيب الفرد من عبء الانفاق العسكرى فى المتوسط وما يدفعه هذا المواطن (فى المتوسط) لتمويل هذا السياق العسكرى .. مما يتجاوز عادة ما يتلقاه هذا المواطن (فى المتوسط أيضا) على تعليم أولاده أو على علاجه وعلاج أسرته.

وقد يمكن مساندة هذا المقياس بمقياس آخر للتدليل على مدى إفراط الدول أو تقييدهم فى الدفاع عن أنفسهم وذلك بحساب نصيب الجندى من جملة الانفاق العسكرى .. ومنه يتضح أن نصيب الجندى من الانفاق العسكرى فى الدول المتقدمة قد لا يقل عن خمسة أمثال نظيره المحسوب للدول المتخلفة ومع ذلك فقد لا يكون عند الدول المتخلفة - حيلة فى الملاحقة رغم اتساع الفجوة فى نسبة الانفاق العسكرى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على النحو المشار إليه.

ذلك لأن المعونات الأجنبية قلما تنقذ لغير المحظوظين.



التخطيط والتنمية

٢-١ الناس.. والتخطيط

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» فى يومى ٣، ٤ مايو ١٩٦٠ صفحة ٦)

الناس من حولنا يتحدثون عن التخطيط، والناس من حولنا يتسالمون عن التخطيط وكان لابد من أن يلتقى التساؤل والحديث لكى يتم شىء من النفع العام وأو فى مجالات سريعة. على أننى حين أُم بِالكُتابة لا أحب أن أدعى أننى قادر على الوفاء بحق الموضوع وتناولهُ فى شموله الواجب له فإننا أول من يعلم ما يبذلهُ اعلام التخطيط فى هذا البلد من جهود مُضنية فى سبيل وضع اطار الخطة العامة للدولة وإعادة وضعه وتعديله ومواسته بين يوم وآخر كما أننى لا أستطيع أن أدعى أيضاً أننى سوف أثير فى هذه السلسلة كل ما يمكن أن يكون قد ثار فى أفئدة الناس من تساؤلات.

للتخطيط فى أذهان الناس معانٍ مختلفة. منهم من يحسب انه شق الشوارع وتنظيم المدن.. ومنهم من يظن انه بناء المساكن. ومنهم من يقول انه ينصب على التعليم أو ينصرف الى الصحة.. ومن هنا نشأت فى غضون السنة الأخيرة بالذات أقسام وأقسام وإدارات كلها تحمل اسم التخطيط.

ولكن التخطيط العام الشامل للدولة يعنى مفهومًا آخر فهو لا يقتصر فقط على تخطيط التعليم ولا على تخطيط الشوارع ولا على تخطيط الصحة بل هو كلها جميعاً إلا أن الخطة العامة الشاملة للدولة ليست هى كما قد يحسب بعض الناس مجموع الخطط الجزئية التى يمكن أن تنشأ فى كل وزارة على حدة.. وإن كانت تتقفت إلى خطط الوزارات والإدارات فالخطة العامة لا تتجمع عندها أو فيها الخطط الجزئية ولكن تتفرع عنها هذه الخطط الجزئية.

ورغم هذا الاتفاق على معنى التخطيط العام فإن له أيضاً فى أذهان الناس معانٍ متشعبة فمن قائل إن التخطيط عملية انسانية، ومنهم من يقول انه عملية اجتماعية ومنهم من يؤمن بأنه عملية اقتصادية.. وكل هؤلاء وأولئك لم يجانبوا الواقع فيما خلعه على التخطيط من تسميات.. فالتخطيط عملية تجمع بين كل هذه السمات والأهداف.. لأنها عملية تخص البشر ووجود البشر يخلق فى إثره مشاكله الانسانية والاجتماعية ومن هنا كان لزاماً على التخطيط أن يلبس المسوح الانسانية والاجتماعية والاقتصادية.. لأنه عملية بشرية أولاً وقيل كل شىء.

أجل.. فمن أجل الناس ابتدع الناس التخطيط، ابتدعوه لكى يسدوا للفرد حاجته فى المجتمعات التى يعز فيها التوازن بين الموجود والمنشود وتتضائل فيها الموارد إذا ما قورنت بالقايات والنهايات. وتصل النولة الى هذا التوازن اما بالعمل على تواضع غايات سكانها أو بالعمل على زيادة استغلال مواردها أو بهما معا.. الأولى بالحد من الاسراف فى التوالد والمفالة فى المستويات المعيشية والثانية بزيادة الطاقات الانتاجية أو زيادة استغلال ما هو موجود فيها بالفعل.

يتضح لنا من هذا - وبقليل من الخيال - أن الدولة حين تعتمد الى التخطيط لرفع مستوى معيشة افرادها لابد وأن تهدف أيضا وفى نفس الوقت الى الاعتماد على الافراد فى بلوغ ما تراه مناسبة من المستويات المعيشية المختلفة.. لأنها لا تستطيع أن تفيد الفرد إلا إذا احسنت الاستفادة من هذا الفرد ومن هنا قد لا نجافى الواقع كثيرا إذ نقول إن عملية التخطيط ما هى إلا عملية «إفادة بحسن الاستفادة» لأنها تعمل على اهادة البشر بحسن الاستفادة من البشر، لأنهم فى الواقع على التخطيط عبء وهم فعلا للتخطيط تكوة وسند - ومن حيث تزويج وظيفة الانسان تزويج أيضا وظيفة التخطيط.

يتمين على التخطيط اذن أن يبين لنا احسن الطرق التى نستطيع بها أن نحصل على ما نريد أن نستهلكه، بل أن التخطيط يرمى منه أن يعطينا أكثر مما نستهلكه لأنه يعمل على رفع مستوى المعيشة. ومستوى المعيشة تعبير كمى ونوعى يدل على كمية ونوعية ما يحصل عليه الفرد أو الافراد من مجموع السلع والطبقات والخدمات فى خلال فترة معينة ومن هنا يزداد عبء التخطيط ثقلا، لأنه لا يهدف الى الوفاء بحاجات كائنة بالفعل فحسب بل يحاول جاهدا أيضا ان يرتفع بمستوى حاجتنا لكى نساير ركب الحضارة العالمى فى الزيل او حتى على الضفاف.

ولكى يتسنى للتخطيط أن يفعل ذلك لابد له من وضع خطة لاستغلال الموارد الموجودة فإذا ما عجزت يجب عليه أن يضع خطة لما يجب أن يضاف على الموارد من موارد جديدة ولكى يتم له كل هذا لابد له من مال، والمال عند اصحاب المال من المستهلكين ولو ترك هذا المال لهم لما أعيتهم الحيلة فى انفاقه.. ولكن النولة فى موضوع التخطيط تحرص دائما على أن يضع الناس أموالهم فى وعاء جديد غير بطونهم.. هو «وعاء الاستثمار».

ولكن كيف!!!

كيف يمكن التوفيق بين هذين المتناقضين التخطيط يريد أن يرفع مستوى معيشتنا.. أى يريد منا أن نستهلك أكثر مما نستهلك أى يريد منا أن ننفق.

وفى الوقت ذاته يريد منا أن نضع مالتنا فى وعاء جديد.

فهل الأمر على ما يبدو عليه فى ظاهره من تناقض!

وهل صحيح انه لكى نرفع مستوى المعيشة لابد من أن يزيد نصيب المرء فى الاستهلاك.. وأنه لكى نرفع مستوى المعيشة ايضا لابد من الحد من الاستهلاك حتى تتوافر الأموال للاستثمار وهل بين هذين القوانين شيء من التناقض.

دعونا نتفق أولا على أن الأمة لم تستوعب كل امكانياتها فى التنمية وأن هناك أنواعا كثيرة من الإسراف والتبذير والإهمال.. فى كل المستويات الاستهلاكية والانتاجية.. وأن مجموع ما يتوافر من ضبط الاسراف وتلافى التبذير وتقليل الإهمال قد يفيد فى رفع مستوى معيشة بعض الناس ولا أقول بالضرورة كل الناس.

ثم دعونا نتأمل تسابق الناس على الحصول على كل ما يشاؤون أو بعضه فى الوقت الذى يروق لهم وما يتبع هذا من زيادة الهوة الفاصلة بين طبقات المجتمع.. إذ يرتفع مستوى معيشة البعض بمعدل أسرع من ارتفاع مستوى معيشة البعض الآخر.. ويزداد بذلك اختلال التوازن بين المستويات المعيشية فى المجتمع.

ثم دعونا ايضا نتفق على أن الارتفاع بمستوى المعيشة ليس له حد أو نهاية. وأن حاجات الانسان لا يمكن أن يقف اشباعها عند حد.. ومن ثم فسوف تنصرف جهود الدولة أى جهود المشاريع المختلفة فيها الى اشباع رغبات هؤلاء الناس سواء بإنتاج المزيد مما يريدون أو باستيراده.. ويصبح الأمر سباقا بين الفرد ورغباته فى جانب وبين الدولة ورغبات الفرد فى جانب آخر.. ويديهى أن رغبات الفرد أقوى عليه من نفسه وأن الدولة - أى دولة - اعجز فى انتاجها من أن تلبى كل ما يريده الفرد وهو عاجز يؤيده ويعزز وجود المشكلة الاقتصادية فى كل دولة من دول العالم بصورة أو بأخرى.

ماذا يتعين على الدولة إذن أن تفعله؟

الدور الذى يتعين على الدولة أن تلعب لا يخرج فى جوهره عن الدور الذى يلعبه رب الأسرة فى أسرته. ففكراد الأسرة لا تقف رغباتهم وهواياتهم عند حد والطفل فيها لا تصرفه عن رغبته فى احدى اللعب إلا لعبة أخرى إذا فشلت حيلة الوالدين. كما أن الأم فى الأسرة لا يصرفها عن الرغبة فى الحصول على زى جديد إلا العقل والحكمة والتفاهم فإن فشلت فبالأمر وسوء الاستماع.

ورب الأسرة فى كل هذا انما تعييه مشكلة اقتصادية لا تختلف فى جوهرها عن المشكلة الاقتصادية للدولة وهى موازنة الموارد بالمطالب والرغبات فى وقت معين. ومحاولة الارتفاع بمستوى الاسرة وأفرادها فى وقت مقبل. فهو يريد أن ينفق بعض ماله على المطالب الحالية ويريد أن يخصص بعض ماله للمطالب الفجائية ثم يريد أن يخصص بعض ماله للارتفاع بمستوى أسرته بعد عمر قصير أو طويل. فإذا هو يحاى أحد هذه الأبواب الثلاثة لكان هذا على حساب البابين الآخرين كما انه حتى إذا فرضنا أن البابين الآخرين ليس لهما فى ذهن رب الأسرة وجود فإن اقتصاره على الباب الاول لا يجعل الامر اكثر يسرا لأنه لا يستطيع أن يحاى بعض البنود داخل نفس الباب إلا على حساب بنود أخرى ومن هنا يحرص رب الأسرة الحكيم على أن يحدد لأسرته وإنفسه عدد ونوع البنود اللازمة لهم. قد لا يجعل رب الأسرة فى التفاصيل ولكنه قد يترك لزوجته أن تحدد السياسة العامة للتفنية فى الاسرة بأن تقرر مثلاً عدم تناول الدجاج إلا مرة فى الشهر وعدم شراء اللحم إلا مرتين فى الاسبوع.. والاقتصار على استهلاك انواع معينة من الفاكهة.. الخ وتستمر الاسرة على هذه السياسة الثابتة حتى تصيب رب الأسرة علة أو زيادة فى المرتب، أو غيرها تبدأ الاسرة فى انتهاج سياسة غذائية أخرى بأن تقبل مثلاً على بعض ما كانت تحجم عنه من أغذية.

وما يقال عن الغذاء يقال ايضا عن الكساء والسكن وسائر وجوه الانفاق الأخرى. والدولة للمجتمع بمثابة رب الأسرة للأسرة. من حقها أن تصرفهم عن ألوان معينة ترى الدولة ألا قبل لها بتحقيقها.. ومن حقها ان تحدد أنواعا معيشية من الغذاء والكساء والسكن يجدر بقرادها أن يتمتعوا بها وألا يتمتعوا بسواها ولو الى حين.. والدولة فى هذا تكون حريصة كل الحرص على ألا ترضى فريقا على حساب فريق تماما كما يحدث فى الاسرة عند ارضاء رغبات افرادها فلكى ترضى الاسرة ورغبات كل افرادها ونظرا لأنها لا تملك ما يكفى لارضاء كل هذه الرغبات فإنها تحاول أن تهبط بمستوى الرغبة الى الحد الذى تحقق فيه الاشباع للجميع.. لا للبعض على حساب البعض الآخر.

ولذلك كان من أهم المهام التى تقع على عاتق التخطيط أن يتولى تحديد المستوى الذى يجب على الدولة أن تسعى الى تحقيقه تحديدا كمياً وسلياً ثم يبحث التخطيط بعد هذا فى امكان توفير هذا المستوى لمن لا يجدونه بالفعل. فإذا ضاقت مواردنا الانتاجية عن تحقيقه فما هو احتمال تحقيقه عن طريق الاستيراد.. وإذا لم يمكن استيراده فما هو احتمال الاستعاضة عنه بمنتجات أخرى محلية.. وإذا أمكن الاستيراد فما هى احتمالات التصدير مقابل ما نستورده ومن أى السلع ومتى

أو هل يمكن تطوير السياسة الانتاجية الزراعية والصناعية.. الخ لجابهة هذه المطالب بالذات.. وإذا امكن كل هذا فما هى السياسة التى يجب أن تتبع لكى تقع الحاجات فى ايدى المحتاجين اليها لا أن تصل إلى من لديهم منها مزيد ومزيد.

يعنيئا اذن أن نحدد نوع السلع التى يجب على الشعب أن يستهلكها أو بالاحرى تلك التى يتعين على الدولة أن تجعلها فى متناول الشعب.. وأن نحدد الكميات التى يجب أن تتوافر بها هذه السلع بالذات لكى تفى بحاجات المحتاجين اليها.. ثم بعد ذلك نقرر سياسة التصدير والاستيراد فى ضوء هذه الحاجات ثم ترسم سياسة التوزيع بما يكفل وصول هذه السلع بالكميات المقررة لمن يحتاجون اليها.

بهذا نكون قد وضعنا حدا أدنى للاستهلاك لا يمكن أن يقال معه إن مستوى معيشتنا منخفض.. ونكون فى نفس الوقت قد وضعنا حدا أعلى للاستهلاك لا يختلف فى جوهره ومدلوله وأهدافه عن وضع حد أقصى للملكية.. يستطيع الفرد بعد الوصول اليه ان يخصص مايقبى فى جيبه للاستثمار.

فإذا ما تجمعت أموال الاستثمار لدى الدولة على مدار سنوات خمس أو عشر مثلا.. أمكنها بعد ذلك أن تعيد النظر فى هذا الحد الأدنى أو الأقصى لتحديد من جديد نوع السلع التى يمكن ان تتاح للأفراد.. وقابليتها للإنتاج محليا بالكميات المرغوبة أو إمكان استيرادها، والتصدير من الإنتاج المحلى مقابلها وتوزيعها بما يكفل وصولها لمن يريدونها.

وهكذا.. فى كل مرة.. ويعد كل حصيلة استثمار يمكن أن يعاد النظر فى المستوى المعيشى بما يمكن رفعه مرة ومرة ومرات على فترات متباعدة.. ويتحقق فى كل مرة للناس كسب جديد وتزداد سبل التجارب بين التخطيط والناس.

٢-٢ التنمية الاقتصادية في ضوء سياستنا الخارجية

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «المساء» المصرية بتاريخ ١٩٦٠/٨/٢٥ صفحة ٣)

لا أستطيع أن ادعى الإلمام بكل مشاكل مجتمعنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى لو أنني استطعت مثل هذا الادعاء لما استطعت أن أدعى معرفة حل لها مجتمعة أو متفرقة. لمشاكلنا الاجتماعية كثيرة، ومتعددة، ومشاكلنا الاقتصادية عريقة ومتشعبة، نبت بعضها نبتا تلقائيا، فإذا به بيننا نراه ونلمسه ونحسه ولا نقوى على مهاجمته بالسرعة الواجبة نظرا لما أصابه من عوامل الزمن التراكمية.. فبقى القديم على قدمه.. وضاع الجديد فى عراقة القدم.. ولكن عجزنا عن الإلمام إنمما تاما لمشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء فى تفاصيلها أو عمومياتها لا يمكن أن يعنى أبدا أن ننزغ أنفسنا منها جميعا ونحصر اهتمامنا فيما بين أيدينا من مشاكل ضيقة ولا حتى بدموى التخصص أو التفرغ لأن بعض هذه المشاكل الضيقة لا يمكن أن يحل حلا ناجعا إلا بنمو الوعي الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لدى كل صاحب مشكلة سواء كانت هذه المشكلة فردية خاصة بالفرد ذاته أو عامة تتصل بعمله أو بالمجتمع المحدد النطاق الذى نعيش فيه.

كيف يمكن أن نتوقع من أطبائنا فعلا أن يستقر بهم المقام فى الريف عن طيب خاطر إلا إذا كانوا على جانب من الوعي الاجتماعى وكيف يمكن لسيداتنا أن يضعن من مستحضرات التجميل ما ينتج محليا إلا إذا كن على جانب من الوعي السياسى والاقتصادى، وكيف يمكن أن نتصور أن يكون الاقتصادى ناجحا فى رسم سياسة الدولة الاقتصادية إلا إذا كان على جانب من الوعي السياسى والاجتماعى معا.. وهلم جرا.

لأجدال إذن فى أن هذه الجوانب كلها مرتبطة ببعضها البعض ولا يصح أن ينتزع المرء نفسه من كتف أحدها لينصرف الى الأخرى بكليته. التنمية الاقتصادية فى بلدنا هذا وفى كل بلد غيره هدف من أهداف الحياة تسعى إليها الحكومات بطريق أو آخر من طرق الترشيح أو التوجيه أو المشاركة أو التحكم ولكن هذه الحكومات أو الدول فى سعيها نحو التنمية الاقتصادية إنما تريد

بها تحسين حال المجموع ورفع مستوى معيشتهم إلا أن الارتقاء بمستوى المعيشة له وسائل متعددة ويتم الاختيار بين هذه الوسائل المتعددة داخل حدود تملئها السياسة الخارجية للدولة وأهدافها القومية ومعالم المجتمع موضوع التنمية سواء من هذه المعالم ما عفا عليه القدم أو ما ينشأ منها ويستجد.

أهداف سياستنا الخارجية

فالساسة الخارجية عامل يحدد من غير شك طبيعة التنمية الاقتصادية في أي بلد من البلدان. ففي جمهوريتنا العربية المتحدة مثلاً لا يعقل أن يتجاهل المفكر الاقتصادي المشتغل بمشاكل التنمية الاقتصادية أن من أهداف سياستنا الخارجية التي تتبثق من صميم إرادتنا تأكيد كياننا وتوطيد استقلالنا في المجال النولي لصيانة مصالح الأمة العربية وأن هذه السياسة طالما اعلنت في غير موارد أو موارد وقوفها ضد الاستعمار باعتباره خطراً يهدد سلام العالم واستقراره ويعوق التطور الطبيعي للشعوب ويهدد حقها في تقرير مصيرها.

كما يجب علينا أيضاً أن ننتبه إلى أن الاستعمار قد تعددت وجوهه وأساليبه وصوره إذ أننا وإن كنا قد أمسينا به في صورة واحدة تقليدية معروفة فقد أصبحنا لكي نسمع عن دعوته المتكررة إلى تكتلات اقتصادية ليست في الواقع إلا ستاراً يخفي الاستعمار وراءه من غير شك أغراضه الأصلية.. ووسيلة يشد بها قبضته على الشعوب الصغيرة المنتجة للمواد الأولية في أفريقيا وآسيا بالذات ويستمر بواسطتها في احتكار أسواقها وربط عجلتها بمصالحه العالمية وتعطيل تطورها الاقتصادي.

من هنا يبدأ التخطيط

هذا المفهوم العام لسياستنا الخارجية وهو مفهوم عشنا فيه أعواماً وأبى المؤتمر العام للاتحاد القومي إلا أن يذكرنا به في قراراته التي طلع بها علينا.. هذا المفهوم ركن أساسي من أركان الفكر الاقتصادي في مجتمعنا الجديد.

فلا يعقل مثلاً وقد عانينا من الاستعمار ما عانيناه.. كما أننا قد خبرنا أسلوب الاستعمار في فرض حصاره الاقتصادي علينا وجربناه أقول لا يعقل أن يتجاهل المشتغلون بالتنمية الاقتصادية أهمية التزام سياسة الاكتفاء الذاتي للدولة - ولو التزاماً مرناً - وذلك درءاً لكل ما قد يعود علينا من اعتمادنا الاقتصادي على الخارج من أخطار.

الاقتصاد المفلق والاقتصاد المفتوح

ولست أعنى بهذا ان نفلق الحدود بين الصادرات والواردات فقد ذكرت وأعود فلكرر أن التزام سياسة الاكتفاء الذاتى لابد أن يكون التزاما مرنا.. فكما انه ليس من الحكمة فى شيء أن تعتمد الدولة فى الحصول على سلاحها من الخارج يعن به عليها متى يشاء ويمتنع عنها حينما يريد.. كذلك الحال فى لقمة العيش وقوت الشعب لابد من توافر رصيد وإف منه يقى الدولة شر نكايات الاستعمار حين تحدته نفسه بفرض المجاعات علينا فرضا.. وقد كان هذا سبيلنا فى إفشال مؤامرات الحصار الاقتصادى التى دبروها لنا فيما مضى.

على ان هذا لا يعنى ان نستهلك من الانتاج جملته بل انه يستوجب ألا نستهلك من الانتاج جملته فنحن على أبواب سياسة واسعة للتصنيع ولابد لنا ان نستورد من الخارج عتاد هذه الصناعة وعتبتها وذلك وجب ان يكون لدينا فائض ندفع به ثمن ما نستورده من الحاجيات التى تلزم الصناعة فى أطوارها المتعاقبة.

فائض التصدير

ولتدبير هذا الفائض لابد أن نضع لأنفسنا حدا نقف عنده فى الاستهلاك نستطيع ان نبادل ما زاد عنه بما نريده من مستلزمات الصناعة.

ولكن هل تستطيع هذه الفكرة مع اهداف التنمية الاقتصادية فى بلدنا؟

المعروف اننا نقوم بالتنمية الاقتصادية لكى يرتفع نصيب الفرد من الدخل القومى وأن زيادة الدخل النقدي للفرد قد لا تعنى شيئا فى حد ذاتها إذا سبقتها الاسعار فى الارتفاع وسابقتها وأن العبرة فى زيادة الدخل هى زيادة ما يمكن أن يحصل عليه الفرد بهذا الدخل الزائد من سلع وحاجات وطييات.

أى اننا نريد للفرد أن يصعد الزمن به الى مستوى معيشى أعلى فيحصل مما يستهلكه على كميات اكبر ويضيف الى ما يستهلكه انواعا لم يكن يستهلكها من قبل عجزا منه وقصورا من دخله عن الوفاء بها.

كيف انن نريد للناس أن يحصلوا على ما لم يكونوا يحصلون عليه من قبل ونريد منهم فى نفس الوقت أن يضفوا حاجاتهم ومطالبهم ويقلوا استهلاكهم؟

ركب الحضارة العالمى.. وركب الحضارة القومى

الإجابة على هذا السؤال وإزالة ما قد يبدو على الموقف من تناقض أو لبس يتطلب الاتفاق على أمرين لا يصعب الاتفاق عليهما:

أولهما: أن مجتمعنا مجتمع بسيط مطالبه وحاجياته الاستهلاكية بسيطة وأنا أعنى بالمجتمع هنا الغالبية العظمى من شعب الجمهورية العربية المتحدة.

ثانيهما: أن مطالب الإنسان ورغباته لا حد لها ولا نهاية وأن موارد كل واحد منا ضئيلة مهما تفسخت إذا قورنت بهذه الرغبات والمطالب، فكلما ازداد دخل الفرد منا تكالبت عليه احتياجات متعددة وتولدت لديه رغبات متعددة.

الحقيقة الأولى لابد أن تثير اهتمامنا بما حولنا وأن تدفعنا دفعا لأن نتفحص مجتمعنا وحال الغالبية العظمى من الشعب.. ماذا يتكلمون وماذا يشربون وماذا يلتحفون وماذا يكتسبون. وسوف ندرك بدون تردد أو إبطاء أو صعوبة أن نصيب هؤلاء من كل هذا بل ونضعفه وما يمكن أن يكون عليه نصيبهم من غير هذا فى ضوء بساطة احتياجاتهم لا يمكن بحال أن يستوعب كل ما تنتجه محليا بجانب أنهم لا يمسون ولو من بعيد شيئا مما نستورده اللهم إلا كوسيلة من وسائل الانتاج. مثل هؤلاء إذن مهما ارتفع استهلاكهم فإنه لن يتجاوز الحد المعقول وإن كان لا بأس من الترشيد والتوجيه بما يمنع التلف والضياع فيما يستهلكون.

اما الحقيقة الثانية فإنها لا تخفى على احد منا من كثرة ما نعلمه عن طبيعة النفس البشرية ورغبتها دائما فى المزيد. هذه الرغبة فى المزيد هى العائق الحقيقى دون نمو الاستثمار بما تقرضه على الفرد من مواصلة فى الاستهلاك عن وعى وغير وعى. ولقد اشار السيد الرئيس منذ عامين فى خطابه بمناسبة افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان الى ضرورة الوقوف بالاستهلاك عند حد معين واحسبه كان يخاطب جمهرة القادرين دون تخصيص إذ لا يعقل أن يترك حبل الأمور على غاربه دون ترشيد فالاستيراد فى الاستهلاك يمثل عبئا جسيما على اقتصاد الدولة القومى خصوصا وأنه يشمل الواردات والانتاج المحلى معا.. وكل زيادة فى الاستهلاك مما يستورد يمثل عبئا جديدا على الانتاج المحلى.. الذى تتضافر الجهود للارتفاع به ويمستواه الى حد كفاية الاستهلاك المحلى بالكاد.

مستوى معيشة قومى

حرى بنا إزاء كل هذه الصعوبات والعوامل ان نتدبر أمرنا وأن نضع لأنفسنا مستوى معيشة قومى نابع من صلبنا والا تستهويننا مستويات المعيشة التى تتم بها دول أخرى لا تشترك معنا

فى عادات أو طباع أو تقاليد فليس معنى ان يلبس غيرنا الحرير ان نلبس نحن الحرير. إذ لا يجب أن ننسى أن الدول التى تلبس اليوم الحرير قد مرت بأطوار لم يكن لديها من هذا الحرير شيء وانما فى طور النمو وأن أطوار النمو لها ضريبتها إذ يجب أن نكتفى بقدر ما من الزيادة فيما نستهلك لكي يذهب باقى دخلنا فى وعاء الاستثمار فإذا ما نضج فيه عاد اليها مرة أخرى بمرزيد من الاستهلاك والعبرة فى كل هذا بعدم ارهاق الاقتصاد القومى دفعة واحدة واستهلاك كل ثمراته دفعة واحدة.

الأسرة والدولة

ولكى لا يبدو ما قلناه بدعة مستهجنة دعونا نتدبر ما يحدث فى الأسرة - أى أسرة فى مجتمعنا أو فى أى مجتمع آخر.

فالدولة ذات الموارد المحدودة لا تختلف فى شيء عن الأسرة ذات الموارد المحدودة لابد أن تلتزم فى انفاقها بالحدود التى تفرضها هذه الموارد عليها وهى فى انفاقها لا تستنفد كل مواردها وانما تحتاط لمستقبل أيامها بتكوين رصيد ولو ضئيل تواجه به مطالبها الفجائية وتستعين به على صعود سلم الحياة وارتقائه تدريجيا.

فهى بهذا لا تستطيع الوفاء بكل رغبات افرادها ولا بد لها لكي ترتقى وتصعد سلم الحياة أن تضحي ببعض مطالبها العاجلة فى سبيل مطلب أجل كما أنها لابد أن تؤجل ورغبات بعض افرادها فى سبيل تحقيق مطالب البعض الآخر.

ولكن رب الأسرة فى عمله هذا يحرص دائما على أن تظهر الأسرة امام الناس بمظهر التجانس فلا يبينو احد افرادها بالغ الاناقة وآخر رث الثياب. وكما لا يستطيع رب الأسرة أن يقف مكتوف اليد إذا اشتد احد افرادها فى انفاقه على مطالبه كذلك الدولة لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليد إذا اشتطت مجموعة من الناس فيها أو فريق من سكانها فى تحقيق مطالبها الاستهلاكية فى صورة انعزالية عن المجتمع.

ماذا نريد لاجتماعنا؟..

نخلص من كل هذا إذن الى ان نقطة البداية فى كل مجهود يبذل فى سبيل التنمية الاقتصادية أن نعرف أولا ماذا نريد أن نصل اليه.. ماذا نريد أن نحققه؟ أى مستوى نريد أن يرتفع اليه؟.. هل نريد أن نرتفع شيئا عما نحن عليه أو أن نصعد بارتفاعنا إلى عنان السماء؟ هل نريد الخبز أو الكافيار.. هل نريد أن نلبس الخيش أو الكتان أو التايلون والداكرون. هل نريد بيوتا صحية من

الأجر أو من الطوب الأحمر البلى أو الأفرنجى ، هل نحن نريد أن نساير ركب الحضارة العالمى بأى ثمن سياسى أو أننا نريد المحافظة على استقلالنا السياسى.

لست فى حاجة الى أن أعود مرة أخرى الى صدر المقال لكى اختار بين كل هذه المترادفات. اننا دولة لنا كيان سياسى ينبع من ذاتنا ولنا أهداف قومية محددة وخاصة بنا.. ولنا عدو واحد هو الاستعمار فى كل مكان.. وهذا يفرض علينا ألا نجهد أعناقنا بالتطلع الى سماء الاقتصاد ويكفينا ولو مؤقتا ان نرى صورة النجوم فى صفحة النهر حتى لا تعوق أطماعنا الاستهلاكية تنفيذ مبادئنا السياسية التى اكدناها والتي هى فى الواقع تعتبر الدرع الواقى للصرح الاقتصادى الذى نحاول ان نبنيه. يجب ان نتخلى دائما وأن نقلع دائما عن اناقة التفكير وألا نحرص على الاقتباس بقدر حرصنا على الموضة والملاسة وأن نتعرف على الحاجات الاقتصادية لهذا الشعب على وجه التحديد لا التخمين ثم نحدد أهدافنا على هذا الضوء.

كيف يكون التخطيط فعلا مجديا؟..

هذا التعرف والتحديد فى رأى هو أول المقتضيات الضرورية اللازمة لانجاح المخطط فى وضع خطة لتنمية اقتصاديات الدولة وهناك مقتضيات كثيرة لا بأس من أن ننكرها هنا سردا لا تفصيلا:

- ١- ان تكون أهداف الخطة واضحة ومحددة وأن تكون قابلة للتنفيذ عمليا.
- ٢- أن يكون لدى الدولة من الأشخاص والكفاءات ما يكفى التزامات الخطة ويكفل نجاحها إذ إن نقص الكفاءات لا يقل خطورة على الخطة من نقص الأموال.
- ٣- ان يكون المجتمع مستعدا ومتأهبا لقبول فكرة التخطيط والخطة ذاتها.. بمعنى ان يحس المجتمع حاجته الى التخطيط كوسيلة واسلوب وهذا عندى دور للاتحاد القومى يجب ان يلعبه إذا أريد للخطة عندنا أن تتجح وتؤتى ثمارها.
- ٤- لابد أن يكون الوقت المحدد لبدء التنفيذ كافيا لإعداد الخطة بعد دراسة مشاريعها المختلفة حتى لا يدفع بالخطة الى التنفيذ فى عجلة تعود على الخطة بالانتكاس.
- ٥- لابد من توافر المال اللازم لتنفيذ البرنامج الموضوع وأن كان توافر المال قد يقل أهمية كعنصر من عناصر انجاح الخطة فى أى بلد من توافر الرجال الذين يوكل اليهم تنفيذها.

بلورة الهدف ..

إذا سلمنا بأن رفع مستوى العيش يعنى حصول الفرد على كميات اكبر وأنواع أكثر من السلع والخدمات فهلنا حاولنا أن نعرف ماذا يستهلك الشعب حالياً بالفعل؟

إذا كنا نتحدث عن الشعب باعتباره الغالبية العظمى فهؤلاء أمرهم معروف وما يستهلكونه أيضاً معروف ولكن لا بأس من أن نعرف تفاصيل هذا الاستهلاك ولا يجب أن نقنع بهذا بل يجب أيضاً أن نعرف ما تستهلكه الأقلية.. وهذا ما تسعى الى الاجابة عليه ابحاث ميزانية الاسرة.

ولكن نتائج هذه الأبحاث لا تكفى.. لا يكفى أبداً أن نعرف ماذا يستهلك الناس.. بل يجب أن نقيم مدى وفاء ما يستهلكونه بحاجاتهم وهذا يتطلب أن يكون لدينا مقياس نقيس به مدى وفاء هذا الاستهلاك بالحد الأدنى للاحتياجات.

ومثل هذه المقاييس تعوزها فى جمهوريتنا ابحاث جدية ولا بد أن تجند الجهود للقيام بها فى غير ابطاء.

وهذه الأبحاث يجب أن يچند لها الغذائيون والمعماريون وسائر الحرف الأخرى على أن نناشدهم أن يضعوا لنا معاييرهم الغذائية والسكنية.. قومية تتناسب مع امكانياتنا وتستمد وجودها من ضمير حياتنا لا أن يضعوا لنا معايير مستوردة.. فالاستيراد سهل ميسور ولكن قد لا يتلاءم مع طابعنا وقد لا يتفق مع مراحل البداية فى النمو الاقتصادى لدولة نامية اقتصادياً كدولتنا.

هذه الدراسات والأبحاث نقطة ارتكاز حيوية لكى نعرف موضع اقدامنا قبل أن نخطو. لأنها تلقى الضوء على ما يجب أن ننتجه أو نستورده وتحدد لنا الكميات اللازم انتاجها أو استيرادها من سلع محددة معروفة من واقع هذه الدراسات التى تحدد الاحتياجات ولا أقول المطالب.

وثمة مغنم آخر يعود علينا من وراء هذه الدراسات هو اننا اذا عرفنا ما يكفيننا - ولا أقول ما نريد - وعرفنا ما نستطيع أن ننتجه أمكننا ان نحدد بالضبط ما يمكن ان نؤد به العالم الخارجى من صادرات وما يمكن ان نستغنى عنه من واردات فيخف بذلك الضغط على العملات الاجنبية. كما اننا بواسطتها نستطيع ان نضغط الاستهلاك ضغطاً علمياً لا يبدو فيه اجحاف بصالح المستهلكين.. لأن الاحتياجات يجرى تقديرها فى هذه الدراسات على ضوء الاعتبارات العلمية والعملية معا فلا تعود بالضرر على أحد.

ولكن هذا المدخل لا يخلو من صعاب وعقبات.. إذ اننا لكى نضمن وصول الاحتياجات الى ذويها بون زيادة لابد لنا من ان نستعين مثلاً بنظام البطاقات او بجهاز الاسعار.. فاذا ثبت مثلاً ان سلعة معينة لها فى بلدنا أكثر من بديل ننتجها كلها محلياً وأن واحداً أو اثنين منها يكفیان

احتياجات الشعب وجب علينا أن نستعين بياقيها فى تغطية وارداتنا وذلك بالعمل على تقليل استهلاكها داخليا باستخدام جهاز الاسعار مثلا. وإن يكون فى هذا اجحاف بحق أحد.. وإذا كان انتاجنا من البلع مثلا يفوق اضعافا مضاعفة مقدار استهلاكنا منه.. وجب علينا أن نعرف بالضبط مقدار هذا الفائض لحفظه وتصديره محفوظا بصورة أو أخرى.

فتقدير احتياجاتنا اذن من واقع هميم حياتنا له فوائد ومغانم شتى ليس اقلها ان صناعات ريفية كثيرة قد تنمو وتزدهر لتفى بأغراض الاستهلاك المحلى بأثوابه المتباينة فنقى انفسنا بذلك شر استيراد السلع الاستهلاكية لكى نستفيد بهذا الوفرة فى استيراد سلع الاستثمار التى هى فى الواقع اشد ضرورة ولزوما من سلع الاستهلاك.

وأخيرا.. لم اكن اقصد بهذا المقال ان يكون جامعا شاملا وانما هى افكار راودتنى وأردت ان اجمع شتاتها فى ذهنى دون تنميق لكى تتعمق فى دراستها وتتأمل آثارها ونسير بأماننا على الدرب نحو الأهداف القومية الواعية التى رسمتها سياستنا الخارجية

٢-٢ فكرة التخطيط القومي

(بقلم المؤلف كما نشرته لجنة التخطيط القومي - مصر - يناير ١٩٦١)

تمهيد

لو توافر في جيب كل واحد منا من المال ما لا ينتهى ولا ينضب لأمكن لكل واحد منا أن يحصل على ما يريد مما يريد في أى لحظة، وأى أن، نون أدنى تفكير أو تأجيل. ولكننا كثيراً ما نفكر في اقتناء ما نرغب في اقتنائه أياماً وشهوراً وأعواماً، ونؤجل الحصول عليه أياماً وشهوراً وأعواماً. لأننا لا نجد في جيوبنا في الوقت المناسب المال المناسب لشراء ما نعتبره مناسباً بل وضرورياً من الحاجيات المختلفة.

ولما كانت مطالب الإنسان لا تقف أبداً عند حد، ورغبته في الاستزادة من طيبات الحياة رغبة متجددة لا نهاية لها فإن المال المتوافر عند أى فرد منا في أى لحظة معينة يقصر دائماً عن الوفاء بكل الرغبات والحصول على كل السلع والخدمات ومختلف الطيبات.

ولذلك نرى الأسرة العاقلة تحاول الحياة دائماً في حدود مرسومة وتعمل على أن تكون نفقاتها في حدود مواردها ولا تزيد انفاقها إلا بالقدر الذى تسمح به الزيادة في مواردها على مر الزمن. فهى توازن دائماً بين مالدورها من موارد وما يمكن أن تحصل عليه من حاجيات وإذا زادت احتياجاتها فجأة نون أن تقابل هذه الزيادة زيادة في مواردها كان لزاماً على هذه الأسرة أن تسلك أحد طريقتين لا ثالث لهما: أما أن تقترض لتسد حاجاتها المتزايدة أو أن تعيد النظر فيما تستهلك بالفعل من حاجيات من سلع وخدمات ونضحي ببعض ما تستهلكه للوفاء بما طرأ عليها من ضرورة الحصول على حاجيات أخرى، وهى في هذا تقوم أيضاً بعملية موازنة بين مواردها واحتياجاتها.

وعملية الموازنة هذه هى في الواقع عملية تخطيط تختلف تفصيلاً وجمالاً باختلاف الظروف فقد لا تقف عند حد الموازنة بين الموارد الاجمالية والاحتياجات الاجمالية للأسرة بل تتعداها الى اجراء الموازنة أيضاً بين احتياجات كل فرد في هذه الأسرة واحتياجات أخيه ويدرس رب الأسرة مدى الحاج حاجة كل واحد منهم بالمقارنة بحاجة الآخر فيعمل على تحقيق الحاجات الأشد إلحاحاً لكل منهم.

ولذلك يسعى رب الأسرة الى اقناع كل فرد فيها بالتنازل عن بعض مايريد لانه يعلم انه لا يستطيع فى حدود ما عنده من موارد أن يحقق لكل فرد كل ما يريد وانه لو حقق كل ما يريده فرد أو اثنان فى الأسرة من حاجيات لما أمكنه أن يحقق مثل هذا للباقيين وبهذا يكون قد أرضى فريقاً وأغضب فريقاً آخر فيختل نظام الأسرة فى الداخل ويختل أيضاً مظهرها أمام الناس إذ يبدو فريق منها أمام الناس بمظهر أرقى وأعلى من مظهر الفريق الآخر وهذا وضع لا يمكن أن يرضى به رب الأسرة الواحدة.

التخطيط القومى

الدولة بمواردها المحدودة لا تختلف فى شيء عن الأسرة بمواردها المحدودة لابد أن تلتزم فى انفاقها بالحدود التى تقرضها هذه الموارد عليها. والدولة حين تتفق يجب ألا تستنفد كل موارد من الانتاج وانما يجب ان تقتطع جزءاً منه تقوم باستثماره والاستفادة به فى مستقبل أيامها، وتستعين به على صعود سلم الحياة بلقاردها والارتقاء بهم تدريجياً.

وموارد الدولة هنا ليست موارد نقدية فحسب، بل ان الموارد النقدية مهما تضاعفت وتضخمت لا يمكن أن تفيد الدولة فى شيء الا إذا وجدت هذه النقود ما يمكن أن تشتريه من مواد لازمة للانتاج وما يمكن أن تستأجره من أيد عاملة لازمة لتنفيذ وتحقيق هذا الانتاج. فالعبارة إذن ليست بتوافر النقود ولكن العبارة بتوافر المواد الخام للصناعة والأراضى للزراعة والمياه للرى و.. الخ. ولا بد فوق كل هذا من توافر الأيدي العاملة لا بأعداد معينة فحسب بل بمؤهلات معينة ومستويات فنية مطلوبة ولزومة. وحتى لو توافرت كل هذه العوامل فلن يغنى توافرها هذا عن توافر الرغبة فى العمل والحماس له. وكل هذه أمور لا يمكن تحقيقها فى لحظة بل تستنفد من الدولة جهوداً مضيئة لتكوين هذه الموارد المختلفة وأعداد الناس لاستخدامها واستغلالها أعداداً فنياً ومادياً ومعنوياً.

فالدولة بهذا لا تستطيع الوفاء بكل رغبات أفرادها فجأة ولا بد لها لى ترتقى وتوسع سلم الحياة أن تضحي ببعض مطالبهم لتحقيق مطالب أكثر الحاجأ. وأن تؤجل تحقيق رغبات بعض أفرادها فى سبيل تحقيق مطالب البعض الآخر. والدولة فى كل ذلك تحرص دائماً - تماماً كما يحرس رب الأسرة - على أن تظهر الدولة كلها أمام الناس فى الداخل والخارج بمظهر التجانس بقدر الامكان والا يكون التفاوت بين أفراد الدولة الواحدة تفاوتاً صارخاً.

والدولة الرشيدة كالأسرة الرشيدة لا يمكنها أن تستمر فى الاقتراض من الغير الى الأبد. وهى إذا اضطرت الى الاقتراض فلا بد أن تحرص على السداد فى مواعيد ثابتة تلتزم بها مقدماً عند

الاقتراض ولا تستطيع أن تتلکأ فيها والا جر عليها هذا التلکؤ أؤخم العواقب وؤؤير منه كل فرد فيها أن أجلاً أو عاجلاً.

والتخطيط هو الاسلوب أو الوسيلة التي تستطيع بها الدولة أن تتكشف موقفها الحاضر وترسم مستقبلها بحيث تحقق التوازن بين ما لديها من موارد وما يريد المواطنون من احتياجات وطريقها في ذلك هو الاستفادة من مواردها أقصى استفادة واستغلال هذه الموارد أقصى استغلال يسد حاجات المواطنين في الداخل ويسد ما علينا من التزامات للخارج مقابل ما نستورده من مواد أولية واحتياجات لا تقوم الدولة بانتاجها محلياً.

التخطيط انن ليس فكرة مستحدثة.. فهو كما قلنا دستور الأسرة الرشيدة، ودستور الدولة الرشيدة. وقد سبقتنا اليه دول كثيرة أحست كما نحس اليوم بالحاجة اليه فلجأت اليه لكي تحقق للناس أهدافاً ما كان لها أن تتحقق لو ترك حبل الأمور على غاريه دون تخطيط أو ترشيد.

التخطيط للناس وبالناس

فمن أجل الناس انن ابتدع الناس التخطيط. ابتدعوه لكي يسدوا للفرد حاجته في المجتمعات التي يعز فيها التوازن بين الموجود والمنشود وتتضائل فيها الموارد إذا ما قورنت بالغايات والرغبات. وتصل الدولة الى هذا التوازن اما بالعمل على تواضع رغبات سكانها أو بالعمل على زيادة استغلال مواردها أو بهما معاً. والدولة في هذا أو ذاك تعتمد أولاً وأخراً على الناس في بلوغ ما تريد. إذ لا يمكن للدولة أن تفيد الناس إلا إذا أحسنت الاستفادة من الناس. ومن هنا قد لا نجافي الواقع كثيراً إذا قلنا إن عملية التخطيط ما هي إلا عملية «إفادة بحسن الاستفادة». افادة البشر بحسن الاستفادة من البشر. فالناس على الدولة عيه يتعين عليها أن تستجيب لمطالبهم وتحقق رغباتهم وهم للدولة تكوة وسند لا يمكن أن يقوم للنتاج فيها قائمة بدونهم. ومن حيث تزودج وظيفة الانسان في المجتمع تزودج أيضاً وظيفة التخطيط كعملية انسانية أولاً وقبل كل شيء.

التخطيط لتحقيق أهداف محددة

وإكن التخطيط لا يمكن أن يكون عملية ناجحة إلا إذا حددت الأهداف التي يتعين على التخطيط الوصول اليها في أزمنة معينة. وقد حددت الدولة بالفعل أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بمضاعفة الدخل القومي في عشر

سنوات * . ولكى يتم هذا لابد من زيادة حجم النشاط الجارى فى الدولة سواء فى ميدان الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو النقل والمواصلات أو الخدمات على اختلاف أنواعها . ولكى يزيد الانتاج فى قطاع الزراعة مثلاً أو فى قطاع الصناعة أو فى أى قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد القومى لابد أن يؤخذ كل واحد من هذه القطاعات بمزيد من الخامات والآلات التى تلزم لتحقيق هذا الانتاج . ولما كان بعض هذه الخامات والآلات قد لا يتوافر فى الداخل ومن ثم يتعين استيراده ، فقد كان لزاماً على الدولة أن تغطى جانب الاستيراد هذا بمزيد من الصادرات من الانتاج المحلى لكى لا تصبح الدولة مدينة باستمرار إذا طال عجزها عن الأداء . ومعنى هذا أنه يجب علينا ألا نستهلك كل ما ننتجه فى الداخل . فنحن على أبواب سياسة واسعة للصنعيـع ولابد لنا من أن نستورد من الخارج عتاد هذه الصناعة وعتبتها وذلك يجب أن يكون لدينا فائض من انتاجنا ندفع به ثمن ما نستورده من الحاجيات التى تلزم الصناعة فى أطوارها المتعاقبة وتلزم القطاعات الأخرى أيضاً لتحسين أساليب الانتاج فيها وتطويرها والارتقاء بمستوى كفاءة هذا الانتاج .

مطالب الشعب ومطالب التنمية

قلنا إن هدف الخطة التى وضعتها الدولة هو مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات بحيث يستطيع الناس أن يحصلوا بهذا الدخل على أكثر مما يحصلون عليه بدخلهم الحالى ويستمتعون بكثير مما يستمتعون به حالياً من طيبات الحياة . ولكننا قلنا أيضاً أن تنمية اقتصادنا القومى سوف تعتمد لأجل ما على المزيد من الاستيراد من غير الكماليات وأننا يجب أن نعمل على سداد ثمن الواردات لكى لا نصبح دولة مدينة للغير وذلك بزيادة حجم الصادرات . وللنا إننا إذا أردنا أن نحقق فائضاً للتصدير لابد وأن نعمل على عدم استهلاك كل ما ننتجه والا فسوف نجد أنفسنا دائماً حيث بدأنا .

كيف إذن نريد للناس أن يحصلوا مستقبلاً على ما لم يكونوا يحصلون عليه من قبل ونريد منهم فى الوقت ذاته ألا يستهلكوا كل ما ينتجون؟ .

المقصود هنا هو أن يحرص كل فرد فينا على عدم المغالاة فى الاستهلاكه هالأنفس البشرية

* المقصود بالدخل القومى هو مجموع ما يتحقق للأفراد من أجور (يصفتهـم عمالاً) أو مرتبات (يصفتهـم موظفين) أو إيجارات (يصفتهـم ملاكاً لأراضى أو عقارات) أو فوائد وأرباح (يصفتهـم أصحاب رؤوس أموال) .

بطبيعتها راغبة دائماً فى المزيد، هذه الرغبة فى المزيد هى العائق الحقيقى لـون نمو الاقتصاد القومى فى مجموعه لانها تحتّم على الفرد مواصلة الاستهلاك عن وعى وعن غير وعى. وإذا سار الحال على هذا النوال فسوف تنصرف جهود الدولة الى تدبير مواد الاستهلاك المختلفة لاشباع رغبات الناس، فإذا لم يفتسر لها زيادة الانتاج المحلى مما يريرون لجأت كل حين الى استيراده. وذلك سوف نجد أنفسنا نستورد من الكماليات والسلع الاستهلاكية ما يعوقنا عن استيراد الآلات والمعدات التى تساعدنا على خلق طاقات جديدة تغذى انتاجنا المحلى بالتدريج لكى يكبر ويصبح قادرا على سد حاجتنا المتزايدة عاما بعد عام.

وإذا تمالى القادريون على الاتفاق فى استهلاكهم فإن غير القادرين لن ينجوا ما يحتاجون اليه، وإذا وجدوه فقد لا يقدرون على دفع ثمنه المرتفع بسبب تمالى القادرين على طلبه ومساهماتهم بذلك فى رفع سعره. ومن هنا كان لزاما على القادرين ان تتواضع مستويات استهلاكهم لكى يتسنى لغير القادرين أن يحصلوا على نصيبهم بثمان معقول، وكما قال السيد الرئيس فى حفل افتتاح مصنع الحديد والصلب بـحلوان فى عام ١٩٥٨ «إننا لا نستطيع أبدا أن نرفع مستوى جزء من البلد مرة واحدة لنترك الباقي على ماهو عليه لان هذا يترتب عليه تناقض بين أبناء البلد الواحد».

حق الناس على التخطيط وحق التخطيط على الناس

إذا كان من حق الناس على التخطيط ان يعمل على رفع مستوى معيشتهم، فمن حق التخطيط على الناس ان يسهموا معه فى هذا المصمار. ولقد سبق ان ذكرنا أن التخطيط للناس وبالناس. كما سبق أن ذكرنا جانباً مما يتعين على الناس عمله لنجاح الخطة والتخطيط إلا وهو عدم المغالاة فى الاستهلاك.

ويدهى ان كل مالا ينفق على الاستهلاك سوف يقتصده الناس فى هيئة مخبرات إما فى جيوبهم أو فى خزائنتهم الخاصة أو فى البنوك أو صناديق التوفير. وسوف يجد الناس مجالا لتشغيل مخبراتهم هذه فيما ورد فى خطة الدولة من مشاريع متعددة تسعى الدولة الى اقامتها لصالح الناس.

وإن يتحقق هذا الصالح الا إذا استخدم المقتدرون أموالهم لتمويلها وحولوا مخدراتهم بذلك الى استثمارات تساهم فى اقامة صرح اقتصادنا القومى وتعمل على تشغيل ايد عاطلة تمثل فى الواقع عبئاً علينا جميعاً وكما قال السيد الرئيس فى نص خطابه الذى أشرنا اليه: «إن أى جنية

نضعه في الاستثمار سوف نستطيع أن نفتح به بيتا وتعيش به عائلة. وما دمنا سوف نستطيع أن نفتح بيوتاً ونساعد عائلات على أن تعيش فإن الدخل سيزيد ويتحقق لكل عائلة من هذه العائلات مستوى لم تكن تتمتع به من قبل لولا وجود هذه المشاريع.

وهكذا يمكننا في كل عام أن نقيم مشروعاً جديداً لنفتح به بيوتاً لعائلات لم يكن لها موارد تتعايش منها.. فينتجون ويستهلكون ويحققون دخولا ما كان لها أن تتحقق ويرتفع مستوى معيشة الغالبية العظمى طبقا لخطة موضوعة واضحة الأهداف.

٢-٤ سلوك الفرد

(بقلم المؤلف كما نشرته لجنة التخطيط القومى - مصر - فبراير ١٩٦١)

المجتمع - أى مجتمع - تتحدد صورته فى النهاية بمجموعة تصرفات سائر الأفراد الذين يعيشون فيه.. وتصرفات الفرد وسلوكه فى المجتمع لا تخرج عن كونها تصرفات انتاجية.. أو تصرفات استهلاكية.. أو تصرفات استثمارية..

فالفرد فى هذا المجتمع إما عامل ينتج.. أو عاطل لا ينتج ويريد أن ينتج أو لا يريد.. وسواء أنتج هؤلاء الأفراد أم لم ينتجوا فإنهم يستهلكون ما يريدونه أو ما يجدونه أو ما يستطيعون الحصول عليه من سلع وخدمات.. ومن بين مجموعة المنتجين والمستهلكين فى المجتمع من يقتصدون ويديرون ويديرون.. وعنهم من لا يديرون.. ومن بين المدخرين منهم من يفكرون فى تكوين وسائل الانتاج وأدواته إما بطريق المساهمة الكاملة أو بطريق المساهمة الجزئية.. وهذا ما يعبر عنه اقتصاديا أو فنيا بالاستثمار.

ولكى يرتفع مستوى المعيشة ويرتقى مستوى الاستهلاك فى أى مجتمع لابد أن يرتقى مستوى الانتاج ويزيد.. ولكى يزيد الانتاج ويتحسن لابد أن يرتفع مستوى الاستثمار فى هذا المجتمع.

ومقومات هذا الارتقاء كله فى يد الافراد.. إذ لا يمكن أن يرتقى مستوى الانتاج إلا بجهودهم وعملهم.. وإذا لم يبذل الافراد جهودهم وعملهم لرفع مستوى الانتاج فلن يمكن لمستوى استهلاكهم أن يرتقى.. ولا يمكن لهذا المستوى الاستهلاكى أن يطرد فى الارتقاء إلا إذا حرص الناس على ألا يستهلكوا كل ما ينتجون واقتصدوا بعض ما ينتجون فى شكل مدخرات يستخدمونها فى زيادة انتاجهم أو ياتمنون عليه من يستخدمونها فى زيادة انتاج البلاد، حتى يتيسر لهم الحصول على ما يصبون اليه من زيادة مستوى الاستهلاك أى رفع مستوى المعيشة.

حقوقنا فى المجتمع.. وواجباتنا نحوه

كلنا نعيش فى مجتمع واحد.. له تنظيماته وتقائده وعاداته وأبواب نشاطه وعيوبه ومحاسنه وليس فينا من لا يعرف عيوب هذا المجتمع.. أو من لا يستشعر شيئا من محاسنه وفخائله.. ويصيبه شيء من مزاياه.

ولا يمكن لكل واحد منا أن يتصرف على هواه بما يرضى رغباته الخاصة دون أدنى رابط ينظم علاقته بالناس.. ويحدد حقوق الناس عليه.

فكل واحد فينا يعتبر مساهما ولو جزئيا فيما في هذا المجتمع من محاسن ومسنؤلا ولو جزئيا عما فيه من عيوب..

وإذا كان من حق كل واحد منا على المجتمع أن يتمتع بطيباته وثمراته.. فمن حق المجتمع عليه أن يشارك بجهده وعمله في ارتقاء هذا المجتمع.. وذلك بتزليل ما في هذا المجتمع من صعاب وما يعترضه من مشاكل.. وكذلك بزيادة ما ينتج في هذا المجتمع من طيبات.

فالاعمال التي يقوم بها كل فرد منا.. والواجبات التي يلتزم بها كل شخص منا تجاه الحكومة أو الشركة أو المصنع الذي يعمل فيه.. ليست في الواقع مصالح الحكومة وحدها أو الشركة بعينها أو المصنع بذاته ولكنها مصالح مجتمع بأسره.. ومصالح جيل بأسره.. لو تهان واحد منا في أداها.. فإنه في الواقع يتهان في توفير القوت للناس.. ويتهان أيضا في توفير الاستقرار للناس.. وهؤلاء الناس هم نحن.. بلشخصا منا.. وأمهاتنا.. وأولادنا.. وأزواجنا وعائلاتنا.. وأخواتنا.. وكل هؤلاء.. ينتظرون البت في أمورهم وشكاواهم ومشاكلهم وينتظرون أيضا غذاءهم.. وكساحهم.. وملأهم ولا بد لكي تتحقق لهم رغباتهم أو بالأحرى لكي تتحقق لنا رغباتنا - أن يساهم كل فرد فينا بنصيبه في جهاز الانتاج القائم.. ويقوم بواجبه الملقى على عاتقه سواء أكان هذا الواجب إداريا بالمعنى المتعارف عليه أو انتاجيا بالمعنى المتعارف عليه.

فإذا كانت الدولة ترغب في رفع مستوى معيشة الشعب بمضاعفة الدخل القومي خلال سنوات عشر فلن يمكنها ذلك إلا بزيادة الانتاج.. وقد حددت الدولة هذه الزيادة في كل قطاع انتاجي على حدة فقدرت أن ينمو الانتاج الزراعي خلال السنوات العشر من ٥٧٤ مليون جنيه الى ٩١٠ ملايين جنيه وأن يزيد انتاج قطاع الصناعة والكهرباء من ١٠٩٤ الى ٢٥٠٠ مليون جنيه وأن تزيد حركة البناء والتشييد لكي تصل الى ١٦٧ مليون جنيه في نهاية السنوات العشر ويزيد كذلك انتاج القطاعات الأخرى من خدمات وتجارة ونقل ومواصلات وبنوك وتأئين وما الى ذلك من ٧٤٢ مليون جنيه الى ١٣٦٤ مليون جنيه.. فيزيد بذلك انتاج المجتمع كله من سائر القطاعات عن ٢٥٢٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٩/١٩٦٠ ويصل الى ٤٩٤١ مليون جنيه في عام ١٩٦٩/١٩٧٠.

ولن تستطيع الدولة أن تبلغ هذه الاهداف المتزايدة الا اذا عمل الزارع والصانع والتاجر والبناء والطبيب والمهندس والموظف و... إلخ وكل واحد قينا على زيادة انتاجه بما يكفل الوصول الى هذه الاهداف.

الدور الاستهلاكى للفرد:

هذا عن الدور الانتاجى للفرد.. اما عن دوره فى الاستهلاك.. فيتلخص فى أن كل فرد منا لا يكره الحصول على ما لا يحصل عليه من السلع والخدمات ولا يكره الحصول على المزيد مما يحصل عليه بالفعل من هذه السلع والخدمات ولكن حصول الفرد على المزيد من كل شىء أمر مستحيل.. بينما أن حصوله على ما يحتاج اليه امر واجب وضرورى ومحتم.. إذا ما ثبتت حاجته اليه وشدة ضرورة هذا الشىء له.

ومن هنا تبدو مسئولية الفرد فى ضرورة تحديد ما يحتاج اليه والاستغناء عما لا حاجة به اليه. لأنه لا يمكن بغير هذا أن تفى الدولة بحاجات الناس وتحقق مطالبهم.

إذ كيف يمكن أن تحقق الدولة هذه الحاجات الضرورية وأن تزيد المعروض منها باستمرار.. إذا تمادى الناس فى استهلاك الكماليات.. ولم يوازن الفرد منا بين ما هو ضرورى له وما لا حاجة له به.. وكيف يمكن لمن لا يجهلون القوت أن يجهلوا إذا درج القادرون على الاستحواذ على ما يريدونه من انتاج الدولة ويلقى بكثير مما لا يريدونه فى صفائح القمامة فى كل بيت وفى كل مسكن وفى كل دار.. نحن نزيد مزيدا من القمح.. ونلقى مزيدا من بقايا الخبز دون استهلاك.. وتشترى سيداتنا ملابس كثيرة لكل واحد منها غرض معين ومناسبة معينة.. رغم أن هذه المناسبات لا تتكرر خلال العام الواحد إلا مرات معدودة يكفى لها رداء واحد على مر السنين.. وتتفنن كل واحدة منهن فى مجارة أحدث ما يخرج به مصمموا الأزياء دون أدنى تفكير فيما اذا كانت هذه التصميمات تتلاءم مع طباعنا وتقاليدينا وامكانيات الدخل المائلى نفسه ناهيك عن الامكانيات الانتاجية للدولة بأسرها.

أين تذهب أموال الدولة:

ان السلوك الذى يلتزمه كل فرد فىنا وكل عائلة من عائلاتنا فيما يتعلق بطعامنا وملابسنا وما الى ذلك من ابواب الانفاق يتكرر بصورة أو أخرى فى مناحى الحياة المختلفة. ففى منازلنا ومكاتبنا مثلا أثاث وآلات وأدوات ومعدات كثيرة.. يتعين علينا أن نحسن استخدامها ونحسن صيانتها حتى لا نحتاج فى كل آن وكل حين الى تجديد وإحلال الجديد محلها ونحرم أنفسنا من تحقيق مطالب أخرى نحتاج اليها فى رفع مستوى معيشتنا كأفراد، أو مجتمع. وفى الطريق العام ممتلكات نملكها جميعا.. ويجب علينا أن نرعاها ونعتنى بها أو على الأقل لا نفسد فيها لكيلا يترتب على هذا الافساد انفاق مزيد من المال على اصلاحها وصيانتها.. فتضيع

أموال الدولة فى الإصلاح دون الانشاء والتعمير.. ومال الدولة هذا هو مالنا جميعا ننفقه من جيوبنا فى شكل ضرائب ورسوم وغيرها.. وإذا كان من حقنا أن تعود إلينا حصيلة الضرائب والرسوم التى ننفقها فى شكل مزيد من السلع والخدمات... فمن واجبنا أن يصون كل واحد منا ما تحت يده من مختلف الموارد ويرعاها ويضمن بقاها أطول مدة ممكنة وذلك باستخدامها أحكم استخدام.. حتى يعفى الدولة من انفاق المزيد من المال عليها ويعفى نفسه بالتبعية من دفع المزيد من المال إليها..

فإذا راعينا الحكمة فى كل تصرفاتنا وعملنا على صيانة ممتلكاتنا وممتلكات الدولة توفر لدينا لدى الدولة فائض يمكن أن يساهم فى العملية الانتاجية بانتاج المزيد مما نريد، بدلا من أن ننفقه نحن ونفقته الدولة فى الإبقاء على كل ما هو موجود على حاله.

ولا يعنى استخدام هذا الفائض الفردى أو الحكومى تحقيق مزيد من الانتاج وتنويع هذا الانتاج فحسب بل يعنى أكثر من هذا.. تحقيق العمالة لمن لا يعملون.. وهؤلاء يتقاضون مقابل أعمالهم أجورا ومرتبات تزيد بها إيرادات العائلة فتتفقها فى الحصول على ما لم تكن تستطيع الحصول عليه من قبل.. ويقتصده البعض لشراء ممتلكات صغيرة أو كبيرة تدر لهم دخولا منتظمة تضمن لهم استقرارا معيشيا لم يكن ليتحقق لولا حرصهم أصلا على مراعاة الحكمة فى تصرفاتهم.. وتوخى صالحهم ومصالح الدولة فى كل ما يصدر عنهم من سلوك وأعمال، سواء أكانوا.. منتجين.. أم مستهلكين.. أم مستثمرين..

٥-٢ قطرات العسل

(بقلم المؤلف كما نشرته لجنة التخطيط القومي - مصر - فبراير ١٩٦١)

يحكي أن واليا أصابه المرض فجأة.. وحزنت عليه الرعية كلها.. وأرادت أن تقدم له هدية تعبر بها عن مكنون حبها له وتعلقها به.. بشرط أن يشتركوا فيها جميعا فردا فردا.. اشتراكا متكافئا لا يفوق نصيب الغني فيه نصيب الفقير.. ولا يتميز الكبير فيه علي الصغير.. وكان لابد من التفكير في وسيلة تكال تحقيق هذا التكافؤ التام في المشاركة.. فالتفتي حكيم من حكمائهم بوضع وعاء كبير في وسط المدينة.. يضع فيه كل فرد منهم قطرة واحدة من العسل.. حتي إذا ما امتلأ الوعاء.. رفعوه في الصباح هدية الي الوالي باسم الشعب كله.

وانفض الجمع.. ووضع الوعاء الكبير في وسط المدينة.. وبات الجميع في انتظار شروق الشمس.. وتوجهوا الي الميدان الكبير.. وكشفوا الغطاء عن الوعاء.. فلم يجدوا فيه قطرة واحدة من عسل!!!

وساد الوجوم وجوه الحاضرين.. وتبين لهم أن كل واحد منهم قد هان عليه أمر قطرة العسل.. واستهان بها.. وحسب أن الوعاء سيمتلئ من قطرات العسل التي سيضعها سواه.. وأن قطرته لن تزيد أو تنقص من امتلاء الوعاء.. فظل الوعاء بذلك علي حاله.. فارغا حتي الصباح!!

مجتعنا في حاجة الي كل قطرة من قطرات حياتنا

هذه القصة الرمزية تتكرر حولنا في كل يوم وفي كل حين.. فالمزارع في حقله.. والصانع في مصنعه.. والموظف في مكتبه.. والطالب في معهده.. وكل واحد منا في مجري حياته اليومية.. وفي كل ساعة من ساعات هذه الحياة اليومية.. يمارس روتين الحياة ولا يكاد يحس أن كل تصرف من تصرفاته وكل عمل يقوم به.. ما كان يمكن أن يتم لولا ما يقوم به الغير من اعمال.. وأن هذا العمل في الوقت ذاته إنما يساعد الغير علي أداء ما يقومون به من اعمال وأن مجموع هذه التصرفات والاعمال الجزئية.. أي التي يقوم بها كل فرد منا علي حدة.. تنعكس آثارها في النهاية

علي الصرح الأكبر الذي يتدفق إنتاجه حولنا ويتوافر لنا من جراء هذا التدفق كل ما نتمتع به من خدمات وطيّبات..

قلو استهتان كل واحد منا بما يقوم به فلنا منه انه لن يقدم أو يؤخر في مجري حياته أو حياة الآخرين لأصبحت حياتنا فارغة مثل الوعاء الكبير دون قطرة واحدة من عسل.. لأن كل مجهود مهما بدا في نظر صاحبه ضئيلا أو ناقها انما يتساند مع مجهودات الآخرين وينتج من هذا التساند في النهاية عمل كبير.. فاني تواكل في أداء هذه المجهودات الصغيرة.. أو أي استهانة بها علي ضآلتها.. إما أن يحول دون تمام العمل في ذاته أو أن يظهر هذا العمل في النهاية منقوصا لا يخلو من كثير من العيوب..

التساند والتكامل بين قطاعات الاقتصاد القومي

هذا التساند والتكامل تلميها طبائع الحياة.. فكل واحد منا لا يستطيع الحياة بدون سواء.. فالطعام الذي نأكله واللباس الذي نلبسه والبيوت التي نسكنها ليست من صنع رجل واحد وانما اشتركت في صنعها مجهودات عديدة.

فلا بد لنا من الغذاء لكي نعيش.. ولا بد لنا من الزراعة لكي نحصل علي هذا الغذاء.. ولا بد للزراعة لكي تنتج الغذاء من آلات ومعدات وأسمدة وخزانات لحجز المياه وترع ومجاري لكي تجري فيها هذه المياه الي الحقول.. ولا بد لانتاج الآلات والمعدات والأسمدة من مصانع.. ولا بد لهذه المصانع من مادة خام يأتي بعضها من الزراعة ويأتي بعضها الآخر من مصانع أخرى في الداخل والخارج ثم لا بد أن تتدفق تيارات الانتاج في المجتمع بحيث تصل من حيث يتم انتاجها الي حيث يراد استخدامها.. ويتطلب هذا وسائل تغليف وحزم وربط وناقلات من طرازات متعددة إذا لم يكن من الميسور انتاجها محليا فلا بد من استيرادها.. ولا بد لهذه الواردات من صادرات تقابلها ولا ظلت دينا في علق الدولة تعين عليها أدائها أن أجلا أو عاجلا بمزيد من الصادرات من مجموع السلع والخدمات التي يتوفر علي انتاجها جهاز الانتاج المحلي المترابط المتكامل المتناسق.

لا جدوي إذن أن تحاول الزراعة بلوغ عنان السماء في أهدافها إلا إذا اطمأنت الي أن الصناعة قادرة علي مدها بما يلزم لبلوغ هذه الاهداف.. واطمأنت الي أن الدولة فيها من وسائل النقل ما يكفي لنقل هذ المنتجات الصناعية اليها ونقل منتجاتها الزراعية الي حيث يريد بها الناس.. ولا جدوي من أن ترسم الخطط الباهرة لتعمير كل جزء من أجزاء معورتنا الصغيرة وبناء المصانع والمساكن والقاعات الفسيحة إلا إذا كنا علي يقين من توافر الاسمنت والطوب والرمل والزلاط

والحجر والحديد والمسامير والزجاج وغير ذلك من مواد البناء.. ولا يمكننا أن نقرر استيراد شيء من الخارج إلا إذا ثبتت ضرورته وحيويته لتغذية هذه الاهداف المتعددة لكل قطاعات الاقتصاد القومي بل لا يمكننا أن نقرر استيراده بالفعل إلا إذا كانت قدرتنا علي الوفاء بحق ما نستورده محققا في الاجل القصير أو الاجل الطويل.

ومن هنا تبرر مسئولية كل فرد فينا في هذا المجتمع تجاه المجتمع الجديد.

حاجاتنا متعددة..

ومطالبنا متزايدة..

وعلوحننا نحو مستقبل أسعد.. لا حد له ولا نهاية.. ومواردنا محدودة.. ولابد من العمل علي زيادتها لمواجهة مطالبنا المتزايدة ولابد لنا إزاء كل هذا من أن نوازن في كل لحظة من لحظات حياتنا بين ما نريد وما يفيد.. وأن نوازن دائما بين ما تحت أيدينا من موارد وما يمكن أن نفيد منها في قضاء مطالب المعيشة والانتاج.

حياتنا في حاجة الي تطوير

ان المعالم التصيلية للمجتمع الجديد لم تتحدد بعد..

وإن تتحدد هذه المعالم إلا إذا تحددت معالم الحياة الخاصة بكل فرد وتحددت معالم الحياة العامة وامكانياتها وحدودها لدي كل فرد.. وكل هذه المعالم دائما في تطور مستمر.

ليس من العسير علي أحد منا أن يطمع في الحصول علي أي شيء وأن يزنو الي بلوغ كل شيء.. ولكن تحقيق كل هذه الأشياء وبلوغها بالفعل أمر بالغ العسر لا علي الفرد فحسب بل علي قطاعات الانتاج ذاتها.

فإذا رغب الناس في مزيد من الخبز مثلا كان علي المطاحن أن تنتج مزيدا من الدقيق وهذا يعني أن تنتج الحقول مزيدا من القمح وأن يحصل الفلاح علي مزيد من الأسمدة والآلات والماء.. وأن تنتج المصانع هذه الآلات والأسمدة أو أن تستورد وأن يشق المهندسون والعمال المصارف والقرع.. الخ..

فإذا ما تعددت المطالب والرغبات كان علي الامكانيات المتاحة أن تزداد أو أن يحسن استغلال الموجود منها بمضاغة كافة كل فرد قائم بعمل معين في هذا البلد..

وهنا يتحدد لكل فرد منا واجبان وتقع علي عاتقه مسئوليتان:

أن يحسن ما يصنعه ويقتنه.. وأن يحسن تحديد ما يريده دون مقالة أو تبذير.

واجباتنا في المجتمع الجديد

قلنا إن المجتمع يكمل بعضه بعضا..

وأن جهود أفراد هذا المجتمع مهما صغر شأنها في نظر القاصمين بها واعتبروها غير ذات قيمة في حد ذاتها.. أيضا تكمل بعضها البعض..

وبالعكس فإن أي مفالة أو تماد في سلوك خاطيء.. تتراكم آثاره وتتصارع.. وتمثل في النهاية عبئا على الأفراد وعلى المجتمع..

فمجتعنا هذا مجتمع قديم.. توارثنا فيه عادات وتقاليد متعددة.. ونحن اليوم نعيش في داخل محصلة هذه العادات والتقاليد المتوارثة.. ونكتسب في الوقت ذاته عادات جديدة.. معظمها وافد لا يتفق مع مكانياتنا المحدودة..

في كل دولة من دول العالم طباع وعادات وتصرفات نابعة من صميم المجتمع وطبيعته.. يأكلون ما تنتجه أرضهم.. ويلبسون ما تنتجه مصانعهم.. ويتحايلون على الحياة بما يتفق وظروفهم.. فيركبون الدراجات لكي يخففوا الضغط على وسائل المواصلات.. ويستخدمون من المنسوجات ما يناسب طبيعة أجوانهم حارة كانت أو باردة ولا يبالغون في طهر ما لا حاجة لهم أو لضيقهم به.. ولا يسكنون في بيوت يتعذر عليهم المحافظة على نظافتها وصيانتها بغير خدم.. ولا يشتررون من الحاجيات فوق حاجاتهم..

أما نحن.. فعلي كل مستوى.. وفي كل مجال.. نرى عامل المجارة يتحكم فينا تحكما مطلقا لا هوادة فيه.. عريانتنا طويلة طول الدهر.. وتستهلك من الوقود ما لا طاقة لنا به ويمكن لعربات أصغر أن تؤدي نفس العمل بتكلفة أقل كما أن هذه العربات الطويلة لا تتناسب مع أطوال الطرق عندنا.. تناسبها مع أطوال الطرق في النول التي يشيع فيها استخدام هذه العربات الكبيرة.. ومركبات النقل عندنا أنيقة ولكنها لا تثبت أن تبلي لأننا نشترى وحدات قليلة بمال كثير ويمكننا أن نشترى بذلك المال مركبات أرخص.. تراعى فيها البساطة وتلائم مع مناخ لا تمطر فيه السماء ولا يشتد فيه قرس البرد ولا تنزل الثلوج.. ومدارسنا تقام على أعمدة من حديد ويمكنها أن تبني من السمار وتعمل أكثر من مرة في النهار وتضم عددا أكبر من التلاميذ ويتكاليف أقل وتطورات الأزياء في الخارج تجتنبنا ويتحمس لها أكثر مما يتحمس لها أهل البلاد التي تحدث هذه التطورات وتستحدثها.. وأمثلة أخرى كثيرة.. دونها الحصر والتخصيص..

ولكن نوام الحال على هذا النوال لا يرجي منه خير كبير.. فلابد أن نتواءم تصرفاتنا وتلائم مع فجر الفكر الجديد.. ومنطق المجتمع الجديد.. مجتمع يعمل فيه الفرد لنفسه وللناس ويعمل فيه

الناس للناس.. وتعمل فيه الدولة بكل امكانياتها لهم.. مجتمع تحاول الدولة أن تعبىء كل موارده. وأن يبلغ استقلال هذه الموارد فيها أقصى مستوى لتحقيق مستوى معيشة أرفع.. هذا المستوي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا بذل كل فرد فينا جهوده.. واستغل كل فرد فينا الامكانيات المحيطة به.. زمنية كانت أو مادية ملموسة أو محسوسة وحاسب كل فرد فيها نفسه كل يوم عن عمل يومه.. وفكر كل واحد فينا مرة ومرتين قبل أن يتصرف تصرفا معيناً أو يقوم بإجراء معين..

لأن مثل هذه التصرفات.. لها انعكاساتها علي الفرد نفسه.. ولها آثارها علي المحيطين به.. ولها آثارها علي البعيدين عنه.. ولها آثارها علي مستقبل جيل.. نريد لأقاربه أن يكونوا أسعد حفظا منا.

٢-٦ ماذا يريد التخطيط..

وماذا يراد من التخطيط؟

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» بتاريخ ١٩٦١/٢/١ صفحة ١٤، ١٥)

أشار «الأهرام الاقتصادي» في عدده السابق الى ثقل الأعباء المتتالية التي تلقى على عاتق الشركات والهيئات والبنوك من جراء تعدد الطلبات الإحصائية من جهاز الإحصاء المركزي تارة ومن أجهزة إحصائية أخرى (!) تارة أخرى، وكذلك من جراء غموض بعض المصطلحات التي أوردها جهاز التخطيط المركزي في استثماراته التي أعدها بقصد متابعة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم الجنوبي.

والإشارة هنا تتناول جهازين منفصلين - ومتصلين في الوقت نفسه - من أجهزة الدولة هما جهاز الإحصاء المركزي وجهاز التخطيط، وتتناول أيضا أجهزة أخرى لست في حل من أن أذكر أسماءها تفصيلا مادام الأهرام الاقتصادي قد أثر الاجمال والتعميم وكذلك لكيلا أخطئ العصر والتخصيص.

ولست براغب هنا أن أقف موقف الذائد عن حوض أحد.. فليس فيما أشار اليه «الأهرام الاقتصادي» لوم يتعين دفعه، وليس فيما تشكو منه الهيئات والشركات والبنوك عيب يتحتم ستره. بل الخير كل الخير - لصالح دولة نعيش فيها جميعا ونترقب خيرها جميعا - أن تتداول اطراف الدولة المختلفة الرأي فيما تلاقيه من صعاب لكي يتحقق للدولة ماتبقية من تقدم وارتقاء.

المشكلة - كما أراها - مشكلة فجر جديد نعيش فيه أو على الأقل نحاول أن نعيش فيه. فالدولة إذ عز عليها غموض حالها على نفسها. أرادت أن تستبين هذا الحال لكي تعرف مواردها ما ظهر منها وما بطن.. وكذلك لكي تعرف امكانيات استقلال هذه الموارد بصورة أو بآخرى ولقاء بحق هذه الاعداد المتزايدة من الأنفس.. وذلك لكي تنصرف في هذه الموارد تصرف الحكيم بحيث تستغل هذه الموارد في هذا الاتجاه وذاك استغلالا يحقق في النهاية نمو المجتمع نموا يتوافر فيه شروط التوازن بين كل قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، بحيث لا يستفيد قطاع إلا في الحنود التي يمكن لهذا القطاع في نطاقها أن يساعد قطاعا آخر على النمو أو على الأقل لا يعوقه عن النمو. والأمر الذي لا شك فيه أن الدولة لا تستطيع أن تخطو في طريق السداد في هذا الصدد قيد

أنما دون الاستناد الى الأرقام وإلا كانت اعمالها وأبحاثها من قبيل الرجم بالغيب.

ولا تستطيع الدولة أن تتخذ القرارات وترسم السياسات للمستقبل على أساس الحس والتخمين لأن هذه السياسات وتلك القرارات انما تمس مصير الأمة في صميمه.

ومن هنا تبدو ضرورة توافر المعلومات والمزيد من المعلومات على مر الزمن، إذا أريد لمستقبل هذه الأمة أن يتحدد بأقل ما يمكن من الخطأ الناجم عن الارتجال.

وتتلف الدولة حولها فترى قطاعات متعددة: زراعة وصناعة وتشبيد وخدمات ولكل قطاع من هذه القطاعات مكوناته الادارية والفنية والتنظيمية، ولكل جزء من أجزاء هذه المكونات مطالبه المالية والطبيعية والبشرية.. وتقف الدولة برهة لتفكر..

من أين للدولة أن تلم بكل هذا إلا إذا قام كل طرف من هذه الاطراف بتقديم حالته حاضرا ومستقبلا من واقع خبرته بنفسه وبأهدافه ووسائله؟ ومادام لكل نشاط في هذه الدولة وزارة تمثله.. فلا بد أن هذه الوزارة تعلم مدى مساهمة الحكومة فيه مساهمة كاملة أو جزئية، ولابد أنها تعلم ايضا مدى مساهمة الناس (القطاع الخاص) في كل وجه من أوجه هذا النشاط.

أرادت الدولة ان تحدد معالم هذه المساهمة فقالت انها تريد أن تعرف ماذا يريد كل قطاع أن يقوم به من نشاط جديد في المستقبل، بشرط أن يكون هذا النشاط قد تم بحثه وتمت دراسته بحيث أصبح خليقا بأن يعتبر مقترحا بمشروع.. ومادامت قد تمت دراسته الدراسة الواجبة فلا بد أن تكون هذه الدراسة قد تضمنت فيما تضمنت، تقديرا لما يلزم هذا المشروع من أموال (محلية وخارجية) لشراء الأراضي والآلات والمعدات ووسائل النقل وما الى ذلك.. ومادامت قد تمت دراسته ايضا فلا بد اننا نعلم ضمن ما نعلم مقدار ما سوف يحققه هذا المشروع من انتاج (تقديري) ومن عمالة (تقديرية) ومن دخول جديدة (تقديرية) و.. و.. الخ.

هذا عن الجديد أما عن القديم القائم من المشاريع فإن الدولة تريد أن تعلم ما اذا كانت هذه المشاريع قد استوعبت كل امكانيات التوسع الكامنة فيها لكي تحكم على مدى ما يمكن ان تساهم به مثل هذه المشاريع في خطة المستقبل النامي.. ولا يصح ان يكون هذا المطلب صعبا او عسيرا لأن هذه المشاريع قد قامت فعلا بأعمالها في الماضي وتحقق عن قيامها بهذه الاعمال انتاج (محقق) وعمالة (محقة) ودخول (محقة) ومادامت هذه الدخول وتلك العمالة وذلك الانتاج ان يقف مجراها عند نقطة معينة، بل سيتوالى جريانها عاما بعد عام. ومادما قد مارسناها سنوات طويلة وخبرنا اتجاهاتها أعواما عدة.. فلن يستعصى علينا أن نعرف ماذا سيكون عليه الحال في أعوام قادمة بافتراض ثبات الظروف أو تغييرها في هذا الاتجاه أو ذاك.

ولكن المشكلة في رأيي مشكلة تنظيمية بحتة. فالتنظيم التخطيطي القائم في الدولة ككل والذي يبحث موارد الدولة واستخداماتها واحتياجاتها أيضا ككل. لا بد أن يتنقل بروحه إلى كل فروع الدولة وبصورة مصفرة بالطبع. فلا بد لكل مشروع أو هيئة أو مؤسسة أو وزارة أن تكون على علم تام بمواردها المالية والطبيعية والبشرية وعلى علم بالطريقة التي استخدمت بها هذه الموارد في الماضي والتي تستخدم بها في الحاضر والتي يمكن أن تستخدم بها في المستقبل. ثم تقدر على ضوء الظروف والافتراضات المختلفة ماذا سيكون عليه الحال في المستقبل، وما هي الاحتياجات المالية والطبيعية والبشرية التي تكفل الوصول إلى المستوى المرتقب أو المنشود.

وإن تستطيع وزارة أو مؤسسة أو هيئة أو مشروع أن يفعل كل هذا بصورة أقرب إلى الدقة، إلا إذا توافر لديه جهاز تخطيط مصغر تتجلى في أذهان أعضائه مفاهيم التخطيط الجيدة.

نعم لقد أنشأت الدولة مكاتب وإجانا للتخطيط في كل وزارة وهيئة ومؤسسة ولكن إنشاء هذه اللجان وتلك المكاتب شيء وبلوغ المراد من أنشائها شيء آخر لا يجدي فيه أن تجتمع هذه اللجان لتنفذ أو تنفذ لتتجمع، إذ يجب أن تكون هناك اتصالات دائمة مستمرة بين أعضاء هذه اللجان، وبين التخطيط لكي تستبان مفاهيم الألفاظ المستخدمة في إطار الخطة ويتلق الطرفان في النهاية على تفسير واحد للمصطلحات المستخدمة في إطار الخطة وفي أن كانت مصطلحات واسعة المعنى إلا أنها قليلة العدد والتخطيط يرحب بل يرى من واجبه أن يرحب بمعرفة الصعاب التي تعترض تطبيق هذه المصطلحات في كل قطاع لكي يعاون على حلها إذا كانت هذه الصعاب ناجمة أساسا عن غموض مدلولات هذه المصطلحات.

وبهذه الطريقة يمكن أن يتغفل التفكير التخطيطي من أعلى إلى أسفل وأن تشاع المشاكل من القاعدة إلى القمة في مستويات مختلفة لكي يقف الكل على مشاكل الكل ويتعاون الكل على حل هذه المشاكل.

أما إذا كانت الصعوبة في عدم توافر البيانات على الإطلاق أو عدم توافرها بالصورة التي تريدها أجهزة الإحصاء والتخطيط، فعلاج هذا - على الأقل في رأيي - أن يتم تنظيم البيانات داخل كل وحدة إنتاجية أو إدارية في الدولة تنظيما يكفل في النهاية الوصول إلى وصف رقمي لكل صغيرة وكبيرة تدور داخل هذه الوحدات الاقتصادية المختلفة.

والطريق إلى هذا يلزمه أولا وقبل كل شيء فهم واضح لطبيعة العمل داخل كل جهاز من أجهزة الدولة.. ولا أحسبني أتجاوز الواقع إذا قلت أن أي وحدة إدارية وإنتاجية في هذا البلد، إنما تقوم أولا وقبل كل شيء بعملية اقتصادية.. ومعنى هذا أن لها عوامل إنتاج معينة ولها مستلزمات

محددة لتحقيق هذا الانتاج، ويترتب على احداث عملية الانتاج فيها تحقيق عوائد معينة للمشاركين فى عملية الانتاج. ثم بعد هذا أو قبله.. فلإنها تساهم بصورة أو أخرى فى القيام بوظيفة أو أخرى من الوظائف الاقتصادية فى المجتمع، ألا وهى الانتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع. فلو استطاعت كل منها أن تشخص وظائفها فى ضوء هذه المعالم الرئيسية، وحرصت كل منها بعد ذلك على أن تحصل على وصف رقمى لكل خطوة من هذه الخطوات، وعهدت بهذه للسئولية الى مكتب أو جهاز صغير فيها.. لأمكنها أن تستجيب لأى طلب من طلبات التخطيط والاحصاء مهما تعددت اجهزة الاحصاء.. ولا يشترط فى هذا الاستعانة بالآلات بل لا يجوز استخدام الآلات بعد تجربة العملية يدويا والاطمئنان على حسن سيرها يدويا لفترة كافية.

وجدير بالذكر ان اجهزة الاحصاء لا يمكن أن تتوحد بالمعنى الذى قد يتبادر الى اذهان البعض.. فقد يمكن توحيد العمل الاحصائى فى الميدان، ولكن القول بأن جهازا احصائيا واحدا فى الدولة يستطيع أن يلقى بالمطالب الاحصائية لكل هيئة أمر ياباه المنطق ا لسليم لأن لكل هيئة أغراضها التى تخدمها الاحصاءات ومن هذه الاحصاءات ما يطلب بقصد الابحاث ومنها ما يطلب بقصد تحسين الإدارة.. ووسيلة كل هيئة فى هذا بالضرورة خلق خلية تنظيمية جديدة للاحصاء والتخطيط.

وبغير هذا لا يمكن أبدا أن تزول أسباب الشكوى.. وإن يتسنى لجهاز التخطيط ان يقوم بوظيفته الاساسية بمحاولة التنسيق بين موارد القطاعات المختلفة.. واحتياجاتها بما لا يتعارض مع تحقيق احتياجات القطاعات الأخرى وفق ما تمليه ضرورة التمشى فى نمو سائر القطاعات تمشيا لا تعارض فيه أو اختلاف، لكى يتم فى النهاية تحقيق النمو المتوازن الذى يمكن بمقتضاه تنفيذ الخطط الجزئية المرسومة أو المطلوبة لكل وحدة من الوحدات الاقتصادية التى تكون الهيكل الاقتصادى والاجتماعى العام للدولة.

٢-٧ الاقتصاد والاجتماع والتنمية

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٦ صفحة ٣٤، ٣٥)

تعمل النفوس دائما بذكر التنمية كلما هامت هذه النفوس في بيداء التخلف رثاء وبكاء على الدول المتخلفة أو طلعت الى سماء الرفاهية صعودا وصعودا على طريق الارتقاء والتقدم في الدول الغنية. ولعله ليس من المبالغة في شيء أن يقال أن كلمة «التنمية» كانت ولا تزال في عداد الغيبيات التي لا يمكن تجسيدها إلا عن طريق الشواهد والقرائن والمفارقات، وكل هذا لا يجعلها كائنا ملموسا محسوسا شأن الكائنات المادية المختلفة.

بل لعنا لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن التنمية ليست مضمونا واضح المعالم والتركيب ولكنها مفهوم عام تتعدد اطاراته وتختلف النزعات والاهتمامات باختلاف الامكانيات وتعدد مواقع التعرّيز والتركيز المثلى.

من أجل هذا قد لا يكون لهذه الكلمة تعريف محدد رغم كثرة الاجتهادات في قذف تعاريف لها قيمة ويسرة. ولا غير في هذا المعجز عن التعريف بل لعله الخير كل الخير لأن معنى التنمية إذ هو لا يتبلور رغم اجتهاد المجتهدين خير ضمان لهذا المعنى ألا يتموصل والا يفتوقع في نطاق لا يمكن إلا أن يكون ضيقا مهما اتسع.

فالتنمية إذن مفهوم كلما أفسحنا مجاله كان ذلك أدعى الى الشمول والإلزام بمقتضيات التنمية ومكوناتها استنادا الى الهياكل ذات الصور المتعددة في المجتمع الواحد وتعريزا لهذه الهياكل وأحياء لما يكون قد اندثر منها وتشبيها لما تثبت الحاجة اليه من جديد هذه الهياكل ومستحدثها.

وقد حرص المفكرون والمؤلفون في موضوع التنمية بالفعل على أن يفسحوا المجال امام مفهوم التنمية لكي ينمو ويتسع ويزداد شمولاً، فما لبثت الافكار فيه وحواله يأخذ بعضها بخناق بعض حتى أصبح لزاما وضع الفواصل الوهمية بين الجوانب التي امكن تمييزها في موضوع التنمية بحيث يسهل على الدارسين التخصص في جوانب محددة ازاء المعجز البشري عن التفرع في كل الجوانب على حد سواء، وحتى يمكن من واقع هذا التخصص خلق نوع من التكامل يضمن عدم اغفال عنصر الشمول المستهدف في عملية التنمية.

ولعل أوضح ما توصل اليه المفكرون في موضوع التنمية أن للتنمية جوانبها الاقتصادية

وجوانبها الاجتماعية وحمل الاقتصاديين موضوع التنمية على عاتقهم فكان لهم فضل المبادرة والتبكير فى فتح مغاليقه بما تيسر لهم من بيانات واساليب وبقيت الجوانب الاجتماعية موضوع تفكير المفكرين يتناولها الكثيرون منهم، ولكن ليس يمثل ما يسره القدر للاقتصاديين من جرأة هم أجدر الناس بها فى تناول الجوانب الاقتصادية وعلاجها.

ولسنا هنا فى معرض تغليب جانب الاقتصاديين على جانب الاجتماعيين فى بحث موضوع التنمية، كما أننا لا نريد بالضرورة أن نتحلل الاعذار لما يمكن أن يقال عن عدم وضوح الاسهام الفعال لعلماء الاجتماع فى موضوع التنمية. إذ الواقع ان أى محاولة من جانب هؤلاء العلماء للبحث فى هذا الموضوع، تكتنفه بعض المشاكل وهى مشاكل يثيرها فى معظم الاحوال علماء الاجتماع ويطرحونها على الاقتصاديين للمناقشة.

المشكلة الأولى:

تتلخص فى أنه ليس من السهل فى واقع الامر وضع حد فصل بين ما يمكن أن يسمى جانبا اجتماعيا للتنمية وما يمكن أن يسمى جانبا اقتصاديا للتنمية كجانب مناظر له. حقيقة أن هناك اجراءات اقتصادية تناظرها اجراءات اجتماعية فى عملية التنمية، ولكن وجود هذه الاجراءات وتناظرها لا ينفى عن التنمية هدفها الاساسى - الذى هو هدف اجتماعى بطبيعته - ألا وهو تحقيق المزيد من رفاهية البشر.

ومن هنا قد لا يبدو غريبا أن يذهب البعض الى القول بأن الاجراءات الاقتصادية التى تنفذ لتحقيق التنمية ان هى فى الواقع إلا إجراءات وسيطة لتحقيق هدف اجتماعى بحث. إذ إنه يجب ألا يغيب عن البال فى غمرة حماسنا لهذه الفكرة، ان من بين اجراءات التنمية ومن بين أهدافها ايضا ما قد يصطبغ بصبغة اقتصادية بحتة لا يترتب عليها بالضرورة تحقيق هدف اجتماعى ما لم يصاحبه اجراء اجتماعى واضح محدد. فزيادة الانتاج مثلا هدف اقتصادى قد لا تتحقق زيادة الرفاهية بالضرورة بمقتضاه حتى ولو كان تزايد الانتاج اسرع من تزايد السكان إذ يجب لكى يتم هذا ان يصاحب هذا الاجراء الاقتصادى البحت اجراء اجتماعى مناظر يحرص فيه المشرع على حسن توزيع الدخل بعد زيادته، والأمثلة كثيرة على أنواع الاجراءات الاقتصادية البحتة التى قد لا تتمخض عن تحقيق أهداف اجتماعية ما لم تصاحبها اجراءات اجتماعية محددة. فموازنة الميزان التجارى مثال لها، وكذلك موازنة ميزان المدفوعات والعمل على زيادة حصيله النقد الاجنبى، وابرام اتفاقات الدفع، وزيادة عرض السلع، وزيادة الاجور.. الخ.

يقابل هذا امثلة أخرى من الاجراءات، والأهداف الاجتماعية البحتة التى يلزم بلوغها أو

تحقيقها اجراءات وأهداف اقتصادية موازية كبناء المستشفيات وعلاج المرضى وبناء المدارس لتعليم النشء وارساء قواعد الاخلاق والتقاليد وترابط العائلة واستتباب الأمن.. الخ كلها امثلة لاهداف اجتماعية بحته ليس لها من صبغة اقتصادية إلا من طرف خفى.

كما أن هناك مجموعة ثالثة من الاجراءات والأهداف التي قد تصطبغ بالصبغتين الاقتصادية والاجتماعية معا. فالتعليم دون مرحلة معينة قد تغلب عليه الصبغة الاجتماعية، وإن راوينا فيه اهداف اقتصادية فى الاجل الطويل. كما ان التعليم فى المراحل المتقدمة تتغلب عليه الصبغة الاقتصادية دون أن تسقط عنه الصبغة الاجتماعية التي قد تتحقق عن طريقه مستقبلا فى شكل مزيد من التنشيف والرفاهية وترشيد السلوك فى العائلة وفى المجتمع على وجه العموم. وليس التعليم إلا مثلا واحدا من الامثلة التي يمكن أن تصطبغ بالصبغتين الاجتماعية والاقتصادية معا، ومن أمثله الأخرى: رفع المستوى الصحى، وتنظيم الاسرة، والحد من تعدد الزوجات.. الخ.

مثل هذا الامتزاج فى شتى صوره يتعذر معه التزام جادة الفصل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية للتنمية فى اطارها التفكيرى العام الشامل على اعتبار ان التنمية عملية موحدة لا ينقسم جانبها، ومن هنا جاءت التسمية باللفة الانجليزية التي مهما حرصنا على الأمانة والدقة فى نقلها الى العربية لما دلت الترجمة على مضمون هذا التعبير.

ثم تأتى المشكلة الثانية. وتتلخص هذه المشكلة فى أن كثيرا من الألفاظ التي تستخدم فى مناقشة مشاكل التنمية ليس له مدلول اقتصادى واضح محدد. فعملية التنمية تنطوى، رغبتنا أو كرهنا، على نوايا للتغيير والنوايا «والتغيير» كلمتان لا يمكن أن يتسع لهما قواميس الاقتصاديين على الإطلاق.. ويأتى بعد ذلك سيل من التعبيرات المتداولة بين الاقتصاديين فى مجرى أحاديثهم وكتاباتهم عن التنمية كالميلول أو الاتجاهات والسلوك وكلها تعبيرات لا تمت، أو بالأحرى لم تمت بعد، الى الاقتصاد بصله. ويتبع خارج اطار الموسوعة الاقتصادية. بل إن البعض يذهب الى أن صدور الاقتصاديين قد لا تتسع لبحث مدلولات مثل هذه التعبيرات أو التغيير فى انمكاساتها من قطاعات الاقتصاد وشرائع المجتمع على هذه الشرائع والقطاعات مما يستدعى بالضرورة اسهام من هم أرحب صدرا من الاقتصاديين يمثل هذه المناهات اللغوية للسعى وراءها بالتقنين والترشيد.

ويزبدون على ذلك أن قائمة التغيير فى حد ذاتها تستثير النفس البشرية وتثير فيها مشاعر لا علاقة لها بالاقتصاد، إذ إنها مشاعر نفسية اجتماعية فالنفس لا تستطيع أن تنقف من كلمة التغيير موقف الحياد إذ إن كلمة التغيير ذاتها قد تثير فى النفس نوعا من الاشعزاز عند البعض وقد تدعو الى التأهب والاحتياط عند البعض الآخر، مما يستوجب عند علماء النفس مثلا تحاشيها وأن تستبدل بها تعبيرات تكون أخف على النفس وأكثر قبولا عند الناس.

٨ - ٢ مدخل إلى التنمية الاجتماعية المجتمع.. الاقتصاد القومي.. والتنمية الاجتماعية

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» العدد ٢٢٠ الصادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٩ صفحة ٢٠، ٢١)

في مقالى السابق عن الاقتصاد والاجتماع والتنمية حرصت على أن أبين مدى الترابط والتداخل والتفاعل بين ما يمكن أن يسمى بالجوانب الاجتماعية والجوانب الاقتصادية للتنمية ولعله في الامكان والحال كذلك أن نعتبر أن لكل ظاهرة اقتصادية أو لكل وضع اقتصادى أسبابه الاجتماعية ونتائج الاجتماعية وكذلك الحال بالنسبة الى الظواهر والأوضاع الاجتماعية فان لها ايضا اسبابها ونتائجها الاقتصادية.

ولكن هذا التداخل لا يعوق الكتاب والمفكرين عن أن يتحدثوا عن المجتمع وعن الاقتصاد القومى دون أن يشير ذلك فى الأذهان أى خلط بين ما يمكن أن يعنيه كل مصطلح من هذين المصطلحين، وبدون أن نعتبر كلا منهما كيانا قائما بذاته، ولا أقول منفصلا عن الآخر لأنهما فى الواقع وجهان مختلفان بصورة واحدة رغم أن الصورة فى الحالىين قد لا تكون بالضرورة غير باهتة المعالم والحدود.

ولعله ليس من قبيل التبسيط فى العرض فحسب أن نتصور أن المجتمع والاقتصاد القومى ان هما إلا مسرحان مختلفان قد يكون لأعب الدور فى كل منهما واحدا انما يضطلع فى كل منهما بدور يختلف عن دوره على خشبة المسرح الاخر، كما أن المناظر التى نراها على مسرح المجتمع تختلف عن تلك التى يمكن أن نشهدها على مسرح الاقتصاد القومى. ولسنا فى حاجة فى هذا المجال الى ان نزيد العرض تعقيدا بأن نتصور تداخل المسرحين بما قد يعنى أن احدهما جزء من الآخر.

فقد لا يجد علماء الاجتماع صعوبة مثلا فى أن يعتبروا المجتمع أعرض مساحة وأوسع مضمونا من الاقتصاد القومى بحيث يمكن أن يشمل كجزء منه، وكيف لا وعلم الاجتماع فى نظرم يختص بدراسة حياة المجموعات الكبيرة والصغيرة ودراسة العلاقات الاجتماعية شكلا وموضوعا دراسة تعتبر فى نظرم أيضا أساسا لتسيج المجتمع. ومن هنا ينظرون الى الاقتصاد القومى على أنه واحد من الهياكل الاجتماعية المختلفة التى يتولى الناس داخله القيام بمهام الانتاج والتوزيع

والاستهلاك، فالالاقتصاد القومى فى نظرهم لا يعدو أن يكون جزءا من النظام الاجتماعى فى مجموعه وأن السلوك الاقتصادى والتصرفات الاقتصادية ليست إلا واحدة من أنواع عديدة من السلوك والتصرفات الاجتماعية المختلفة. مثل هذه النظرة لا يرضى عنها بالطبع رجال الاقتصاد وعلمائه ولم افتقت هذه النظرة عند أولئك أو تم الرضى عن هؤلاء لما جاد الزمان بكلا الفريقين أو لاندماجاً.

نعود إذن الى العلاقة بين ما أسميناه بالمسرحين، فنجد المخرج على مسرح الاقتصاد القومى يهتم باكتشاف العلاقة بين الموارد المحدودة والغايات التى لا نهاية لها بينما يهتم المخرج على مسرح المجتمع باكتشاف أحوال معيشة الناس. إلا أن التميز بين المجتمع والاقتصاد القومى فى ضوء ما سبق ذكره، ليس فى الواقع تمييزاً قاطعاً وقد لا يكون بالضرورة تمييزاً مرضياً عنه من جميع الاطراف، فالعبرة فى تصور هذين المسرحين أن نتجاوز مرحلة السكون على كل منهما الى مرحلة الحركة.

وعامل الحركة هنا ينسحب حتى على كل ماهو ساكن بطبيعته، فالمناظر الطبيعية التى تحيط بنا يمكن أيضاً ان نعتبرها مسرحاً من مسارح المجتمع (أو الاقتصاد القومى) وهى يحكم طبيعتها ساكنة - أى انها لا تدخل فى عداد المنقول - ومع ذلك فإن تقييم المنفعة التى تعود منها على الناس تختلف باختلاف العوامل الحركية التى تحيط بها فزيادة اشباع الراغبين من التمتع بهذه المناظر تتوقف مثلاً على درجة حرارة الجو، وسرعة الريح واتجاهه، ودرجة الوضوح والرؤية، ومدى اشراق الشمس او اضاءة القمر... و... الخ من العوامل المتغيرة التى تجعل تقييم المنفعة الناجمة عن هذه المناظر الطبيعية يختلف باختلاف هذه العوامل بين حين وآخر فى المجتمع الواحد.

كذلك الحال بالنسبة الى الموارد الطبيعية الكامنة فى باطن الارض، فإن قيمتها تختلف فى حالة السكون عنها فى حالة الحركة شأنها شأن المناظر الطبيعية الكامنة فوق سطح الارض وتقوم فى ذلك العوامل الجيولوجية والعوامل الطبيعية والكيميائية بنورها وهى كما لا يخفى عوامل متغيرة أيضاً تنقل الوضع بتغيراتها من حالة السكون الى حالة الحركة.

ومن هنا نرى ان الاسماء والمصطلحات التى نطلقها على الاشياء - المجتمع مثلاً والاقتصاد القومى - لا تعنى فى الواقع نهاية المطاف فى الاجتهاد وانما هى بداية الطريق نحو استكشاف الفوارق بينهما، وأن هذه الفوارق لا تتوقف على ما نريد ان نخلع على كل منهما من وظائف محدودة أو هياكل نمطية بقدر ما تتوقف على طبيعة الدور الذى يقوم به ممثلو الأنوار فى كل منهما لا فى حالة السكون فحسب بل فى حالة الحركة أيضاً.

والحديث عن هذه الأنوار فى حالتى السكون والحركة يجرنا بالضرورة الى أن نتصور أن الحياة

الاقتصادية مليئة بمن قد لا يكون لهم دور يؤتونه أو من يقومون بأنوار عرضية أو ثانوية. وما دمتنا لا نستطيع أن نستبعد من لا دور لهم من مسرح الاقتصاد القومي فإننا لا نستطيع بالأسلوب نفسه أن نستبعد من مسرح المجتمع من لا دور له. نرد على ذلك أننا إذا دققنا النظر. فسوف نجد أننا في الواقع لا نفعل أمر العاطلين المعززة والأطفال على مسرح الاقتصاد القومي ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نفعل أمر نظائهم على مسرح المجتمع.

معنى هذا أننا بانتقالنا من دراسات السكون إلى دراسات الحركة للمجتمع إنما نحاول أن نخلق المقارنة بين المجتمع والاقتصاد القومي في عمليات التنمية بما لكل منهما من مكونات. فيما لو أمكن التمييز بينهما - وأن نعمل مجدياً على توحيد المفاهيم عن الثوابت والمتغيرات في كل منهما، بحيث يتم التناظر بينهما فنستطيع بحق أن نسلم بأنه مادام الاقتصاد القومي يضم نوى الأدوار الرئيسية ونوى الأدوار الثانوية ومن لا دور لهم. كذلك يمكن للتنمية الاجتماعية أن تتطرق من هذا الواقع فتعتبر أن من بين أفراد المجتمع من قد تخوله ملكاته وتكوينه واستعداده وتطلعاته إلى القيام بالأدوار الرئيسية وأن من بينهم من قد يقوم بالأدوار الثانوية بينما لا يقوم البعض الآخر بدور فعال.

وغنى من القول أن الاسترسال في مثل هذه الأفكار التي تهدف إلى تقنين هياكل المجتمع ومكوناته، على غرار ما بذل من جهود فكرية إلى تقنين هياكل الاقتصاد القومي ومكوناته، لا يمكن أن يقف عند حد والاسترسال مفيد في مثل هذه الأفكار بقطارح الرأي بين المتخصصين في الميادين المختلفة بدعوى ما قد يؤدي إليه هذا الاسترسال من أرساء قواعد التنمية الاجتماعية على أسس تحليلية واضحة يستفاد منها في تحديد مواطن الداء وتشخيص العلوم الاجتماعية تشخيصاً يستند إلى القياسات الهيكلية والكمية بمقاييس يمكن الاتفاق عليها.

غير أنه من الواضح من كل ما سبق أن استيضاح الفوارق بين المجتمع والاقتصاد القومي لأغراض التحليل من أجل التنمية تعترضه العقبات نفسها التي تحول دون استيضاح الفوارق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وقد سبقنا الإشارة إليها في المقال السابق وقد نتضح الرؤية إذا نحن نحاشينا ولو بصفة مؤقتة استخدام لفظ «التنمية» واستبدلنا به لفظ «التخطيط» في الجانبين إذ سوف نرى عندئذ أن طبيعة العملية التخطيطية ذاتها تزيل بعض الحرج الذي يصادفنا في التمييز بين التنمية الاقتصادية في جانب والتنمية الاجتماعية في جانب آخر. فالتخطيط من أجل التنمية عملية فنية تحتاج إلى بيانات تفصيلية وأسابيل تحليلية متميزة يحسن في استخدامها واتباعها ألا تختلط الظواهر بعضها ببعض بما يذهب الدقة عنها وعن عملية التخطيط ذاتها.

فالمشاهدات والبيانات التى يمكن ان يتم على اساسها التخطيط الاقتصادى تختلف ولو جزئيا عن تلك التى يمكن ان يتم على اساسها التخطيط الاجتماعى. فكل منهما يعالج مجموعة مختلفة من المتغيرات تدخل فى عملية التنمية منفصلة وتتفاعل كمداخلات ولكن النتائج الناجمة عن التفاعل لا يسهل فيها التمييز بين المداخلات الاصلية على الاطلاق اجتماعية كانت هذه المداخلات او اقتصادية.

ولكن هذا المزج والاندماج يضيف الى متاعب الباحثين متاعب جديدة حين يحرصون على قياس النتائج الاجتماعى والنتائج الاقتصادى كل على حدة. فالتعليم الابتدائى وان كان تعليميا عاما يؤدي كخدمة اجتماعية وينبثق اساسا من دوافع اجتماعية لا دخل للبراعة الاقتصادية فى تشكيله، إلا انه قد يثمر ثماره الاقتصادية بمزيد من التعليم فى مراحل لاحقة والتدريب المهنى الذى ينصب على مهنة محددة ينبثق اساسا من دوافع اقتصادية قد لا يكون للقيم الاجتماعية دخل فيه، ومع ذلك قد تنعكس اثاره على المجتمع فى شكل تصرفات اجتماعية لم تكن موجودة من قبل وجوده. ومن هنا يهتم الباحثون بقياس ما يسمى بالتكلفة الاجتماعية فى الحالىين وقياس تكلفة الفرصة البديلة وهى مقاييس لها لزومها فى التخطيط بشقيه الاقتصادى والاجتماعى على حد سواء.

والتخطيط الاجتماعى فى مدلوله العام قد يتفرع على تطوير اتجاهات الناس ومعايير سلوكهم عن طريق التعليم وغيره من الوسائل التى تساعد على تحريك الرغبة فى التنمية الذاتية ويلوغ ما ينشده الفرد لمجتمعه ولنفسه. كما قد يسعى التخطيط الاجتماعى الى تحقيق نوع من الاصلاح فى التشريعات أو فى سبل الادارة وتيسير التبادل الفكرى بين افراد المجتمع، كما قد يعمل التخطيط الاجتماعى على تغيير الاحوال الاجتماعية عن طريق اقتراح بعض السياسات والبرامج التى تؤثر كما وكيفيا فيما هو متاح للناس من طيبات وخدمات وما يمكن ان يكون فى متناول ايديهم منها.

ولعل السعى وراء كل منطلق من هذه المنطلقات الثلاث يستوجب تكاتف العديد من الكفايات والتخصصات مما يعزز ما سبق أن ذهبنا اليه فى مقالنا السابق وفى هذا المقال عن الصورة التشايعية بين الاقتصاد والاجتماع ولذلك فسوف نجتزئ من بين كل هذه المنطلقات لأنفسنا بواحد منها وبايكن الاخير على سبيل المثال وسوف نرى أن مثل هذا المنحى فى التخطيط الاجتماعى يتطلب ان يتفق على مجالات محددة يمكن للمخطط الاجتماعى ان يقوم بتخصيص الأراضع فيها وأن يتقدم بمقترحاته لتنمية هذه المجالات من واقع الدراسة والتحليل.

والدراسة والتحليل فى كل مجال من هذه المجالات تقتضى بادئ ذى بدء تعرف بعض الاسس والاعتبارات التى يمكن أن تنطلق الدراسة منها ويبنى التحليل عليها بوسائله المعروفة ناهيك عما يصادف المخطط فى هذه الميدانين من صعاب.

٩ - ٢ التخطيط: الكلمة التى تتردد على كل لسان

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر « أبو ظبى » بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٩)

ظلت كلمة التخطيط تزحف على حياتنا خلال أكثر من ربع قرن وما لبثت أن احتلت هذه الكلمة معظم المواقع المتقدمة فى كل مجلس أو حديث.. بل إنه حين يحتدم النقاش ويطول الجدل تفاجئنا كلمة التخطيط وسط المعارك الكلامية وكنتها هى الحصن والسند لتوكها الأقواء كأنها هى العذر والذنب فى آن معا فأصبحت بذلك هى الكلمة التى نتوكل عليها ونهش بها على كل نقاش وقد يكون لنا فيها مأرب أخرى.

وقد استخدمت كلمة التخطيط ولا تزال تستخدم لكى تعنى معانى متعددة ومفاهيم مختلفة واستقبل العامة هذه المفاهيم وتلك المعانى كما أراد لها مستخدموها أن تكون وأمتثلوا لما صور لهم أو تصوره أنه معنى التخطيط فلم أصبحت الكلمة تعنى عندهم الوسيلة المثلى لحل كل المشاكل وهل المشاكل كلها.

وأحييت الكلمة بشىء من الهيبة والوقار وفات العامة أن يتنبهوا الى أن الخاصة قد تطوعوا بتفتيت هيبة الكلمة ووقارها فيما بينهم فإذا بفريق منهم يستخدم الكلمة لكى تعنى تخطيط المدن والطرق.. وإذا بفريق آخر من الخاصة يقصد بها تخطيط الانتاج.. وفريق ثالث يطلقها على الاقتصاد كله.. وهكذا.. وهكذا.. ولكن اختلاف الخاصة فيما بينهم حول احتكار الكلمة لمعنى معين أو ميدان بعينه لم يحجب عن العامة ما حرص الخاصة على بيانه لهم من أن التخطيط كفىل بتحقيق الرفاهية فى المجتمعات التى ليس فيها رفاهية أو تحقيق مزيد من الرفاهية حيث توجد الرفاهية أصلا.. أما حيث تتفاوت موارد الناس وبخولهم فقد فهم العامة أو أفهموا أن التخطيط هو الوسيلة المثلى لتحقيق العدالة ويلوغ العدالة الاجتماعية بالذات.

وأصبح للكلمة وقع السحر فى كل النفوس وفاتنا جميعا أن ندرك أن التخطيط ليس هو الوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس هو الوسيلة لرفع الكفاية الانتاجية وليس هو الوسيلة لضمان حق التعليم للجميع.

وليس هو الوسيلة لرفع مستويات الدخل ولكنه لا يعدو فى الواقع أن يكون وسيلة لوضع الاسس العلمية اللازمة لتحقيق هذا الهدف أو ذاك أو كل هذه الأهداف مجتمعة.

مدلول التخطيط

إن كلمة التخطيط وحدها أصبحت عاجزة عن نقل مفهومها الى الناس بل لقد اخطط مدلولها فى أذهان الناس بحيث أصبح من الضرورى وصفها بالصفة التى يراد تمييزها وتكديدها بها بحيث تعنى ما يراد أن تعنيه الكلمة عند استخدامها لتخطيط المدن مرة والتخطيط الاقتصادى والاجتماعى مرة.. وهكذا ورغم أن استخدام كلمة التخطيط فى شتى المجالات لا يعوق تحقيق مراميها فى هذا المجال أو ذاك إلا أن توضيح هذه المرامي أمر ضرورى.

فإذا نحن سلمنا بأن التخطيط لا يستهدف إلا مرمى واحدا هو التنمية وأن التنمية لا تقتصر على قطاع معين بل تتجاوز حدود القطاعات وتطل على هذه القطاعات اطلالة شمولية فإن التخطيط بذلك يبدو لنا بصورته الحقيقية وهى الصورة الموسوعية التى لا مفر منها والتى لا يستطيع الاحاطة بها أو تحملها إلا فريق متنوع التخصصات ولا يستطيع القيام بمسئولياتها إلا فريق يتميز أعضاؤه بالرونة والتعاطف مع ميادين التخصص المختلفة. وإلا فإنه إذا تصور أحد أصحاب التخصصات المختلفة أن التخطيط مجاله هو وحده وحكر له هو وحده ومن ثم فهو وحده الذى له حق الهيمنة والاحتكار فإن العملية لن تتضح معالمها الحقيقية وإن تنجلي أبعادها الرئيسية للجميع على الوجه الأكمل.

الإنسان هدف التخطيط

هذه المقدمة ضرورية من حيث المبدأ لتبرير بعض ألوان الفموض التى اكتنفت معنى التخطيط رغم الممارسة بل أن الممارسة هى التى كشفت عن هذا الفموض الذى أحاط بمدلول كلمة التخطيط وأبعاده ومعالمه ومناهجه وأصبح من اللازم والحال كذلك أن تبذل الجهود بغير تردد بتدريب الناس لا على مناهج التخطيط وأدواته فحسب بل لتدريبهم أيضا على تلمه التخطيط بروحه الحقيقية. التخطيط الذى هو من أجل التنمية.. التنمية الى هى للإنسان وبلا انسان.. الانسان الذى لا تكاد تحول بينه وبين آماله وأمانيه ومطالبه وأهدافه وطموحاته أى حواجز، الانسان الذى يكاد لا يكف عن الشفق والتمنى والطلب والمطالبة سواء كان هذا الانسان فى حالة احتياج أو كان فوق مستوى الحاجة.

الانسان الذى هو هدف التنمية.. وأداتها.. قلولا الانسان ما لزمته التنمية ولولا الانسان ما كان يمكن لأى تنمية أن تتم.. فالتنمية بالإنسان ومن أجله.. هو الذى يعمل لها.. ويكدح.. لكى يستطيع فى النهاية أن يجنى ثمارها ولو بعد حين.

ومن المعروف أو لعله من الواضح أن المرء يمثل عبئا على كاهل المجتمع طيلة حياته وذلك منذ أن يولد... بل وحتى قبل أن يولد وقبل أن يرى النور.. ولكن المجتمع لا يستطيع أن يعتمد على الانسان كمورد من موارده أو كثروة من ثرواته إلا بعد أن يكتسب هذا الانسان فى الحياة أعواما متراكمة من العمر.. يستوى خلالها على عوده ولا يمكن الاعتماد على هذا الانسان كثروة أو مورد إلا بعد أن يقضى فى معاهد العلم والتدريب أعواما من الدرس والتحصيل يتسع بها أفقه وتنمو بها مداركه.

بعد هذا وبعد هذا فقط يستطيع الانسان أن يساهم فى سوق العمل عضليا أو عقليا أو ذهنيا أو فكريا.. ويستطيع بذلك أن يمتطى صهوة السنين تدرجا فى الارتقاء وذلك بمقدار قوته وقدرته على تنمية طاقته وتفجير ملكاته. وعندئذ يتقمص الانسان شخصيتين فى أن معا ويلعب دورين فى أن واحد: دور المستهلك الذى شب عليه منذ أن ولد.. ودور المنتج الذى يتم اعداده له بعد مرور عدة سنوات على مولده.

ازدواج وظيفة الانسان

ولعل فى هذا الازدواج الوظيفى للانسان وفى تأخر انتاجه عن استهلاكه ما يفسر بعض جوانب المشكلة الاقتصادية لمجتمع هذا الانسان الذى هونحن جميعا.. لا فى الدول النامية أو المتخلفة فحسب بل فى كل دول العالم بما فى ذلك الدول المتقدمة المزدهرة الراقية فهذا أمر تتساوى فيه المجتمعات جميعا لا فرق فيه بين دولة غنية أو فقيرة لأن مراحل العمر والطباع البشرية التى تتصل بهذه المراحل موحدة بين شتى الدول.. وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل فى حلقة قادمة إن شاء الله.

١٠-٢ تنمية الإنسان من المهد إلى اللحد

(بقلم المؤلف كما نشرتهجريدة الفجر « ابو ظبي» بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٩)

ازواج وظيفة الإنسان

وقفنا في مقالنا السابق عند ظاهرة الازواج الوظيفي للإنسان وهي التي قلنا عنها انها قد تنسر ولو جزئيا بعض جوانب المشكلة الاقتصادية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا الانسان. ذلك لأن الانسان لا يلعب دوره منتجا ومستهلكا في آن معا منذ لحظة ولادته ولكنه يبدأ حياته مستهلكا ولا يكاد ينتج إلا بعد انقضاء سنوات عديدة على بدء استهلاكه.

فكأن الانسان يظل عقدا من الزمن أو بعض العقد وهو يلعب دور المستهلك المواظب في الاستهلاك بينما لا يستطيع أن يحشر نفسه في زمرة المنتجين إلا إذا اكتسب خواصا وصفات معينة بعضها ذاتي كالعمر وبعضها الآخر يستمده الفرد من الكيان المجتمعي الذي يحيط به أو بالأحرى من المحيط الذي يعيش فيه. من أمثلة هذه الصفات مثلا الحالة التطليمية للفرد ومهنته ومرتبته والحالة الاجتماعية وما الى ذلك من صفات لا يستطيع المرء العطاء إلا بعد أن يكتسب شيئا منها بالتدريج ثم يزداد عطاؤه لمجتمعه على مر السنين فيخف عبؤه على المجتمع بالتدريج ثم ينتقل بذلك الى جانب الموارد مع استمرار بقائه في جانب الأعباء كما كان ويمضي الزمن ويتوافر شروط أخرى كثيرة بالطبع يقترب الجانبان من حد التوازن بالتدريج ثم قد يصبح جانب الموارد أرجح من جانب الأعباء.

ولعلنا نعلم جميعا أن الموارد التي تقع تحت تصرف المجتمع - أي مجتمع من المجتمعات - تختلف من مجتمع الى آخر ولكنها كلها تنحصر في نوعين أساسيين مهما كان نوع المجتمع أو طبيعته. هذان النوعان هما الموارد البشرية والموارد غير البشرية.. وهذه الأخيرة قد تنفرع بدورها الى موارد طبيعية وموارد مالية وهكذا .

وليس الانسان هو المورد الوحيد بين هذه الموارد الذي يمكن أن يمثل عبئا على المجتمع فكل الموارد في الواقع يمكن أن تكون موردا وعبئا في آن معا وذلك لأنها لا بد أن تصان من التلف والضياع والنفاذ.. وكذلك الانسان.

الاستغلال والصيانة

فالاستغلال الكفء للموارد وصيانتها صيانة وإعـية.. هما الركـتان الأساسيان لأى خطة حكـيمة من خطط التنمية إذ إنه بدون الصيانة لا يمكن أن ينجح استغلال الموارد ولا يمكن أن يعود بما يجب أن يعود به من عائد إلى المجتمع بل أن الصيانة واجبة حتى لو انعدم الاستغلال نهائيا وإلا تهالكت المجتمعات وأهـلكت ونوت الحضارات ودالت الدول.

فالمخطط الحق يجب ألا يلهيه أحد الجانبين المذكورين عن الآخر بل يجب أن يركز جهوده دائما على الصفة الثنائية أو المزدوجة للإنسان وغير الإنسان من الموارد غير البشرية.. وكل هذه الموارد هى التى يسميها الاقتصاديون عوامل الانتاج وهى الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم ولكن هذه الصفة الثنائية تبو ذات خطر كبير فى حالة عنصر العمل بالذات لأن إهمال هذا العنصر كمورد أو كعبء يمكن أن يؤدى إلى نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة وليست الحال كذلك فيما يتعلق بالموارد الأخرى فى المجتمع.. الموارد غير البشرية.. ولعل ذلك هو السر فى الاهتمام العظيم الذى تلقاه الدراسات البشرية من جانب المعنيين بشئون التنمية.

التنمية عملية متشابكة

فالتنمية ليست كما قد نتصور لأول وهلة عملية اقتصادية فحسب كما أنها ليست عملية اجتماعية فحسب أو عملية مادية أو عملية روحية أو عملية عصرية أو عملية تقليدية بل انها كل هذه العمليات مجتمعة لأنها أولا وقبل كل شـئ عملية انسانية بشرية تتناول أو يجب أن تتناول الجوانب المختلفة لحياة الإنسان وتحيط بكل هذه الجوانب من حيث كون الإنسان انسانا أولا وآخرا وقبل كل شـئ..

كما أن الانتاج ليس هو الوظيفة الاجتماعية الوحيدة فى أى مجتمع وقد لا يكون بالضرورة هو الدافع الوحيد للفرد لأن رغبات الفرد فى أى مجتمع من المجتمعات كثيرة متعددة متناثرة وكثيرا ما تكون هذه الرغبات متعارضة كما أن الوظائف الاجتماعية فى المجتمع كثيرة ودوافع الحياة عند الإنسان متعددة ولعل أكبر برهان على ذلك أن الإنسان لا يحيا حياته كى يحقق للمجتمع وحده اهدافه وهو لا يبنو ويوجب ألا يبنو كما لو كان آلة صماء كما أن المجتمعات التى يعيش البشر فيها لا تبو فى الحياة كما لو كانت عنابر أو ورشا كبرى تصطك فيها أسنان الآلات ببعضها أو تسير طبقا لمجموعة من القواعد والنظم والمعادلات والمتطلبات..

التنمية للإنسان من المهد إلى اللحد

قابذا نحن قلنا إن التنمية ماضى إلا متابعة الإنسان ورعايته والعناية به من المهد إلى اللحد وذلك بمحاولة الاستدلال على حاجاته وتحقيقها والاستدلال على إمكاناته واستقلالها والاستدلال على جوانب القصور فى الإنسان وتهذيبها وذلك لأفانته والاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن، ما كان فى هذا القول تجاوز على الإطلاق فهو لا يلبث أن يولد حتى تصبح الرعاية الصحية حقا من حقوقه طيلة حياته ثم يشب عن الطوق فيطرق باب العلم ثم يريد أن يعمل فى مهنة قد لا يكون علمه كافيا لممارستها فتتسأ الحاجة إلى تربيته ثم يتزوج فينجب بعد أن كان قد أنجب أبواه ثم يتدرج فى الوظائف فيدير بعد أن كان يدار وهكذا تدور الدائرة وتحكم حلقاتها ويفنى أناس ويأتى بعدهم خلق جديد.

وغنى عن البيان أن أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها مهما تعددت فإنها تسعى وراء هدف واحد هو فى الواقع هدفها الاصيل ألا وهو الارتقاء بمستوى المعيشة على مر السنين تدريجيا. ومن هنا يستمد الجدول منطقته حين يناقش موضوع التنمية فلكى يرتفع مستوى المعيشة لابد من زيادة الدخل القومى وهذا يتطلب استخدام الطاقات الانتاجية الموجودة أو اضافة طاقات جديدة من بشر ومعدات وآلات. وهذا بدوره يستلزم الارتقاء بكفاءة رأس المال المستخدم أو الاستزادة منه أو انتهاج المنهجين معا وهذا بدوره يتطلب مزيدا من الانباز لاتاحتها للاستثمار من جانب الوحدات الانتاجية المختلفة وكذلك من جانب الافراد وهذا بدوره قد لا يتيسر إلا بمزيد من الدخل الذى قد لا يتحقق إلا بإضافة طاقات انتاجية جديدة ومزيد من رأس المال ومزيد من الانباز ومزيد من الاستثمار وهكذا نواليك.

١١-٢ التساندد..بين الموارد..

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الفجر» «أبو ظبي» ١٧/١٠/١٩٧٩ صفحة ٤)

أظننا قد أدركنا من نهاية مقالنا السابق أن التنمية عملية متصلة وأنها سلسلة من الحلقات التي لا تكاد نفرغ من إحداها إلا لكي نبدأ حلقة أخرى. فرفع مستوى المعيشة يتطلب زيادة الدخل وزيادة الدخل تتطلب زيادة الإخار وزيادة الإخار تتطلب زيادة الاستثمار وهكذا.

التنمية دائرة مفرغة

وشأن كل الدوائر المفرغة فإن الدائرة المفرغة للتنمية التي أتينا على ذكرها في سرعة وإيجاز لابد لكي تدرس من أن نختار لدراستها نقطة بداية في مكان أو آخر منها وإلا فسوف لا يكون للتنمية بداية أو نهاية فإذا نحن تصورنا أن الدولة الراغبة في التنمية قد تختار أن تكون نقطة البداية في هذه الحلقة المفرغة رفع مستوى معيشة الشخص أصبحت المعادلة محل الموازنة أن يزيد حجم الانتاج الكلي بمعدل يفوق معدل نمو السكان في كل عام.

ومن المعروف أن زيادة حجم الانتاج الكلي قد تتحقق إما بزيادة استغلال الطاقات الانتاجية الموجودة بالفعل أو بزيادة هذه الطاقات نفسها أى بإضافة طاقات جديدة إليها أو بالاثنتين معا وهذه الإضافة تتطلب مزيدا من رأس المال في شكل سلع وخدمات استثمارية كالألات والمعدات والطرق والكبارى والسدود والقنوات وما إلى ذلك.

إلا أن هذا لا يصح أن يعنى أن المعدات والألات كفيلا وحدها بتحقيق المعجزات نمو أهداف التنمية إذ أننا يجب ألا ننسى أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تزيد من حجم الانتاج الكلي كالعواطف الاقتصادية والاجتماعية والأبوية مثلا وكذلك التنظيم ودرجة التعليم والتدريب وغير ذلك من العوامل التي يترتب على غيابها أو عدم وفائها بأغراض التنمية أن يضعف رأس المال هباء مهما كان رأس المال كبيرا أو فقيرا فرأس المال وحده إذن لا يغنى توافره عن ضرورة توافر عوامل أخرى متعددة وسوف يزيل العجب حول هذا القول إذا نحن أدركنا أن من بين العوامل اللازمة للتنمية بجانب رأس المال الصحة مثلا فإن لم يكن مستوى صحة المنتجين مقبولا فهل يستطيعون الانتاج بغير أرهاق وكيف يمكن الاطمئنان على استمرار الانتاج بغير توقف ومادام

الانتاج بغير الصحة يظل مهدداً بالتوقف فكيف يمكن ضمان الوفاء باحتياجات الناس من هذا الانتاج وكيف يمكن اكتساب ثقة الجماهير من خلال ضمان استمرار حصولهم على ما يحتاجون اليه من المنتجات حيناً بعد حين.

كما أن من بين العوامل التي تساعد الانتاج على الاستمرار ايضاً، الغذاء فان لم يكن الغذاء كافياً من حيث الكم ويكون ايضاً من حيث النوعية واليا لحاجات الجسم فإنه ان يمكن للفرد أن يقف على قدميه أو يسيطر على قواه فكيف يمكنه إذن تحقيق المستويات الانتاجية التي يكون قد تعهد بانتاجها لصالح نفسه لصالح غيره من المستهلكين.

التعليم والتدريب والانتاج

ومن أمثلة هذه العوامل ايضاً التي قد تبدو بغير علاقة مباشرة مع الانتاج نود أن نذكر أيضاً مستويات التعليم والتدريب أو الدراية بفنون الانتاج وطرقه وأساليه ونظمه ومعاييرها مما يجعل عملية الانتاج تتمتع بين العين والحين انتظاراً لمن يدري أو من يعلم كيف يتعامل مع الجديد والمستحدث من الآلات والمعد وكذلك من يعلم ويستطيع صيانة القديم صيانة لائقة تساعد على استمرار هذه العدد وتلك الآلات في الانتاج.

وكما يمكن أن تظل العدد والآلات عاطلة بلا حراك إذا لم تجد القوى البشرية التي تديرها وتحركها فان الموارد الطبيعية يمكن ايضاً ان تظل عاطلة عن الاستغلال لعدم وفرة المعدات كما أن الموارد البشرية ذاتها قد تظل عاطلة إذا هي لم تجد المعدات والموارد الطبيعية اللازمة لتشغيلها في عمليات التنمية.

معنى ذلك أن الموارد بثقواعها المختلفة طبيعية كانت أو بشرية أو عدداً وآلات هذه الموارد المختلفة الأنواع يعتمد بعضها على البعض الآخر اعتماداً كاملاً فان نقص أحد هذه الأنواع أو عدم كفايته أو كفايته إنما يؤدي الى خمول النوع الآخر من الموارد مهما توافرت كمياته ومهما تعددت أصنافه ونوعياته فهناك تساند كامل بين تنمية أي مورد من هذه الموارد وبين تنمية الموارد الأخرى.

مثل هذا التساند أو الاعتمادية والتشابك بين الموارد المختلفة لابد من أخذه في الاعتبار عند الحديث عن التنمية ولكن مقتضيات التحليل عند وضع خطط التنمية تتطلب الفصل بين هذه التشابكات بمعنى أننا كلما نصل بالتفصيل الى مداه يتعين علينا أن نفترض ثبات بعض العوامل لكي نركز على متابعة أو تعقب التغير الذي يطرأ على البعض الآخر.

وإلا فكيف يستطيع المخطط أن يتابع كل شيء في أن معا أو أن يخطط لتنفيذ كل شيء في أن معا ويعبارة أخرى أكثر دقة من وجهة النظر التخطيطية الفنية فإن المخططين لا يستطيعون أن يسمحوا لكل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية بأن تتغير كل ظاهرة منها على هواها دون ضابط أو رابط أو بالأحرى دون تنسيق أو تعبارة أخرى دون أن يحسبوا أثر كل تغير في ظاهرة منها على الظواهر الأخرى المرتبطة بها أو المشتبكة معها أو المساندة لها وإلا فقد التخطيط معناه ومبناه وصارت كل التصرفات والتغيرات عفوية.

مثل هذا الوضع يؤدي في النهاية الى صورة متكاملة للمجتمع في نواحيه الاقتصادية والاجتماعية الصورة المستقبلية التي ينشدها المخططون ويتحمسون من خلالها أبعاد المستقبل ويضعون من خلالها الخطوات التنفيذية اللازمة.

٢-١٢ الإنسان.. العبء والسند

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر « أبو ظبى » بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٩ صفحة ٤)

قلنا إن دائرة التنمية - شأنها شأن كل الدوائر - إنما هى فى الواقع دائرة مفرغة وأنه لى نستطيع دراستها أو متابعتها لابد من أن نختار نقطة نبدأ منها تطبيق الفكر التنموى.. وقلنا إن الدولة قد تختار أن تكون نقطة البداية هى رفع مستوى المعيشة للشعب ومن ثم تحدد بالتبعية ضرورة أن يكون معدل زيادة الانتاج أسرع من معدل نمو السكان كل عام.

ولكن قد تكون نقطة البداية المختارة هى معدل النمو السكانى بمعنى أنه فى مسعانا للارتفاع بمستوى المعيشة وبناء على تحليلنا لأسباب انخفاض هذا المستوى قد نجد أن السبب الرئيسى فى ذلك كله هو ارتفاع معدل النمو السكانى ومن ثم يتعين العمل على خفضه خصوصاً فى تلك الأجزاء أو فى تلك الدول التى تكون قد ارتفعت فيها معدلات النمو السكانى بسبب انخفاض الوفيات فيها نتيجة لتحسن المستوى الصحى.. نون أن يوازى ذلك انخفاض مناظر فى معدلات المواليد.

وعلى ذلك فإنه فى تلك المجتمعات التى يقتنع المسئولون فيها بأن مشاكل التنمية فيها تتركز أو تتبلور فى ارتفاع معدل النمو السكانى فإن الجهود تتجه الى توعية الجماهير وتوجيههم الى تنظيم الأسرة وإتاحة وسائل ضبط النسل وفتح المراكز الطبية والاجتماعية ومراكز العناية بصحة المرأة لهذا الغرض وخاصة فى الأحياء الشعبية وفى المناطق الريفية مع تقديم هذه الخدمات وتلك الوسائل للراغبين فيها لقاء أجر رمزى.. وأحياناً بالمجان..

أما فى تلك المجتمعات التى تجد انه لا حيلة لها فى خفض معدل النمو السكانى أو انه لا داعى لذلك فإن الجهود تتجه فى هذه الحالة الى انماء موارد الدولة وتحسين استغلال مواردها الى الحد الذى يمكن به التصدى لمواجهة مشاكل التزايد السكانى السريع وقد يتم ذلك باستخدام الطرق التى تساعد على زيادة الانتاج وعلى ترشيد الاستهلاك وتوفير الخدمات وخلق ميايين جليدة للنشاط الاقتصادى فى مجالات الصناعة والتجارة وغيرها.

بل إن من بين المجتمعات ما يعمل على رفع مستوى معيشة أبنائه بفتح الأبواب للتجاهين.. فتشجذ الهمم للعمل على زيادة الانتاج وتوفر للناس أسباب التوعية السكانية فى أن معاً.

المستقبلية والتخطيط

ليس سرا إن يقال أن التخطيط بطبيعته ينسحب على المستقبل فقط ومن ثم فقد لزم أن تساند عمليات استكشاف المستقبل بكل ما يكتنفه من غموض ويتم هذا الاستكشاف بعمل تقديرات عن المستقبل استنادا الى ما يكون قد سبق أن عرف عن الماضي القريب والبعيد من معالم وأبعاد. ولا يمكن لأحد أن يتصور أن استطلاع المستقبل يعنى بالضرورة تحديد معالمه على وجه الدقة فان التخصصات الفنية فى هذا الميدان تكتفى فى استطلاعها للمستقبل بتلمس الحدود التى يمكن ان تحصر بينها قيم الظواهر فى المستقبل.. وهى واعية بأن هذه الظواهر عند حدوثها فى المستقبل بالفعل فانها قد لا تتحقق بنفس القيمة التى تم التنبؤ بها بل قد تنحرف عن هذه القيمة ومع ذلك يستمر الفنيون فى اجراء تلك التقديرات لأنه لا غنى لهم ولا للمخططين عن معرفة ابعاد المستقبل ولو على وجه التقريب.

ونحن حين نقول على وجه التقريب فاننا لا نعنى ان تكون التقديرات المستقبلية خبط عشواء بل إن المقصود هو أن تبنى التقديرات على أسس علمية يمكن أن يتم على أساسها تقدير الدقة فيما وصل اليه الفنيون من تقديرات أو توقعات مع امكان تقييم مواطن القوة والضعف فى عمل هذه التقديرات والتوصل اليها بحيث يستفاد مما قد تقع فيه من أخطاء ويحدث يتم التقدير مرة بعد أخرى على أسس أكثر احكاما وشمولا لجميع العوامل التى قد تؤثر فى مدى دقة التقدير وبذلك يتم تحسين التقديرات والتوقعات وانقاص الاخطاء التى تشوبها بالتدريج وذلك مع استمرار الممارسة وتكرار عملية التقدير مرة بعد أخرى.

ويتعين للقيام بإجراء التوقعات من المستقبل أن يكون القائم بهذه العملية محيطا بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع موضوع التخطيط وأن يكون ايضا ملما بتقاليده وعاداته ورواسبه وسلوك افراده وعائلاته وما الى ذلك من معالم يمكن أن تساعد فى اتقان مهمته وهو يحاول استطلاع المستقبل بالنسبة لهذا المجتمع.

وثمة صفة أخرى يجب أن يتسم بها من تسند اليه مهمة اجراء التقديرات لبعض معالم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل هذه الصفة هى أن تكون لديه القدرة الكافية على الملاحظة والمشاهدة والتخريج والتفسير والمعاشية بحيث يقوى على التحليل فى ثقة تامة لما يطرح امامه أو ما يقع بين يديه من معلومات وبيانات وان يكون قابلا ومتقبلا للنقد والملاحظات ومستعدا لتعديل أو تعديل ما يصل اليه من تقديرات كلما اتاحت له معلومات أو معارف جديدة لم تكن متاحة له من قبل.

ولا يعنى هذا أن توافر الخبرة يكفى وحده ضمانا للوصول الى التوقعات المقبولة لما سوف يكون عليه حال بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل لأن من أهم الركائز فى هذا الصدد توافر البيانات اللازمة للوصول الى هذه التقديرات.

ومع ذلك فإنه فإن مجرد توافر البيانات ليس هو فى الحقيقة نهاية المطاف أو بالأحرى ليس فى توافر البيانات نهاية المتاعب فى عمل التوقعات عن المستقبل إذ لابد من أن تجرى هذه التقديرات فى ظل فروض مختلفة متعددة ومن الواضح أن العبرة فى النهاية بمدى معقولة هذه الفروض وبسلامة بنائها ومدى تطابقها مع واقع المجتمع موضوع التخطيط.

١٢-٢ المستقبلية والتخطيط

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبي» بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٩ صفحة ٤)

نكرنا في نهاية الحديث الماضي أن إحدى الركائز التي تلزم للقائمين بالتخطيط هي اجراء بعض التقديرات والتوقعات عن المستقبل.. وأنه لكي يمكن لهذه التقديرات أن تكون على جانب من الثقة.. وإن كان لا يمكن تصور الكمال فيها.. يجب أن يقوم بعمل هذه التقديرات متخصصون يتمتعون بالقدرة على تحليل الظواهر والانطلاق ببيصائرهم الى المستقبل ويتمتعون بالخبرة.. كما يجب ان تكون البيانات متوافرة وان تجرى في ظل فروض معقولة والا فان التقديرات والتوقعات قد لا تكون على نحو ما يجب أن تكون عليه من دقة واقتناع.

مدى الثقة في توقعات المستقبل

ومهما تكن الظروف فان ثقتنا في أي توقع عن المستقبل انما تكون قائمة على أسس أربعة. هذه الأسس الأربعة هي:

الأساس الأول:

ان أي توقع عن المستقبل لا يمكن أن يكون أكثر صلاحية من صلاحية الفروض التي بنى عليها هذا التقدير بمعنى أنه إذا كان أي فرض من الفروض خطأ فإن التقدير الذي نصل اليه عن المستقبل سوف يكون بالطبع خطأ.

الأساس الثاني:

ان أي توقع عن المستقبل لا يمكن الاعتماد عليه بأكثر مما يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات التي استخدمت للحصول عليه بمعنى أنه إذا كانت البيانات التي استخدمت للحصول على هذا التقدير بيانات واهية أو غير دقيقة فان التقدير نفسه يكون تقديرا واهيا ليس دقيقا.

الأساس الثالث:

الذي يمكن بمقتضاه أن نتق أو لا نتق بما نتوصل اليه من تقديرات عن المستقبل هو أن أي توقع عن المستقبل لا يمكن أن تتجاوز دقته دقة الأدوات التحليلية التي اخضعت لها تلك البيانات التي استخدمت في الحصول على هذا التقدير.

بمعنى انه إذا كنا لا نملك الأدوات التحليلية الدقيقة أو ربما نملكها ولكننا لا نحسن استخدامها أو لا يوجد عندنا من الفنيين من يحسن استخدامها فإن التقديرات التي نحمل إليها لا يمكن أن تكون بنفس الدقة فيما لو كنا قد استخدمنا فيها أدوات تحليلية دقيقة.

الأساس الرابع:

إن أي توقع عن المستقبل لابد أن يؤخذ على انه انما يعبر عن الفترة التي انطلق منها مما يحتم ضرورة الحذر من افتراض سريانه لفترات طويلة مقبلة تتجاوز حدود المستقبل القريب كما يحتم ضرورة مراجعة هذه التقديرات من آن لآخر.

معنى هذا انه إذا كنا قد حللنا المعلومات المتوافرة عن ظاهرة معينة لفترة قصيرة في الماضي فإننا يجب ألا ننسى أن تطبيق استنتاجاتنا عن المستقبل يجب ألا نفعل أن الماضي لم يكن إلا فترة قصيرة، ومن ثم يكون من الخطأ افتراض أن استنتاجاتنا يصح أن تتجاوز تلك الفترة القصيرة الى مسافات طويلة بعدها وعلى ذلك يحسن عدم التمادي في الاستطراد من فترات زمنية قصيرة الى فترات طويلة في المستقبل.

يتضح مما سبق أن عملية التخطيط عملية علمية وهي في نفس الوقت لابد أن تستند الى العقلانية والمنطق والى الواقعية وهنا تبدو أهمية الوجدان عند القائم بعملية التخطيط واحساسه المرتبطة باحساس المجتمع الذي يخطط له إذ إنه لو أن هناك انفصاما أو انفصالا بين شخصية المخطط وشخصية المجتمع الذي يخطط المخطون له فانه لا جدوى من هذا التخطيط على الاطلاق.

وذلك فأننا دائماً نؤكد ان في المجتمعات النامية لابد من أن يسترشد المخطون في تلك المجتمعات أو المخطون لتلك المجتمعات.. لابد من أن يسترشد هؤلاء المخطون بخبرة أهل تلك المجتمعات لكي يستنبطوا منهم تلك الجوانب الخافية أو الجوانب العفوية التي تتميز بها حياة هؤلاء المواطنين من طباع وتقاليده وعادات لا يستطيع أن يدركها الا المواطن، ولا يستطيع أن يحس بها إلا المواطن، هذه الاحاسيس قد لا تكون من الأسس المحسوسة الملموسة التي يمكن أن يستند إليها المخطون ولكنها - ولا شك - من العوامل الهامة لبناء الخطط التنموية السليمة.

وليس هناك ما يحول بين المخططين من غير المواطنين من أن يزرعوا في أنفسهم ذلك الاحساس الموهب بمشاكل المجتمع الذي يخططون له، وأن يقتربوا من هذه المشاكل بوعي كامل وصدر مفتوح وعقل مفتوح لكي لا يقع أي واحد منهم في خطأ فادح بأن يوصى مثلاً بمسار معين قد لا يتلاءم مع مزاج السواد الأعظم من الأمة وقد لا يصانف هوى عندهم لانه - أي هذا المسار -

مسار مستعار من إطار معيشى غريب لمجتمع غريب لا علاقة له بالمجتمع موضوع التخطيط. مما لا شك فيه ان ما قد ينجح فى مجتمع معين من اجراءات وتوصيات قد لا ينجح بالضرورة فى مجتمع آخر حتى ولو كان فى نفس الدولة.. واختلاف الطباع والعادات والأمزجة داخل المجتمع الواحد أمر وارد بل ان هناك اختلافا فى الامزجة داخل الأسرة الواحدة.. ولذلك تبدو أهمية الحرص والحذر فى اعطاء «الوصفات» التخطيطية الموحدة أو السابقة التجهيز تون تشريح هذه المجتمعات ووضع الوصفات الملائمة للمجتمع موضوع التخطيط ككل وللشرائع الاجتماعية التى فى هذا المجتمع كل شريحة على حدة.

وايس العلم هو الركن الوحيد للتخطيط كما أن الاحساس والوجدان ليسا بالضرورة ههمانا كافيا لنجاح المخطط فى منهجه التخطيطى بالنسبة لمجتمع معين فهناك بجانب الركن العلمى والوجدانى أركان أخرى بعضها تشريعى وبعضها الآخر تنفيذى بل أن هناك من أركان التخطيط أركاناً تعليمية وتدريبية وكلها من أهم مقومات نجاح التخطيط فى أى مكان.

٢-١٤ ...وللتخطيط أركانه

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبي» بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٩ صفحة ٤)

انتهينا في حديثنا الماضي الى تأكيد معنى معين من معانى التخطيط التى قد تغيب عن أنظار البعض ألا وهى أن للتخطيط أركاناً لا يصلح ولا يستقيم بدونها وذكرنا من بين هذه الأركان الركن التشريعى والركن الإدارى أو التنفيذى والركن التعليمى والتدريبى وما الى ذلك من أركان هامة.

ولسرف نستأنف حديثنا هنا من حيث انتهينا فنؤكد أهمية هذه الأركان واحداً واحداً ولنبدأ مثلاً بالركن التشريعى وأهميته للتخطيط.

الأركان التشريعية

فالتشريع مثلاً أحد الأركان الهامة للتخطيط من حيث انه لا يمكن لأى خطة أن تنفذ إلا إذا كان يسندها قانون يسمح للمنفذين بممارسة اختصاصاتهم دون اعتراض من أحد... وهذا هو اوضح الجوانب فى التشريع بمعنى اعطاء السلطة لمن تراد لهم تلك السلطة لكى يستطيعون القيام بمهام التنفيذ ولكن هناك جوانب تشريعية قد تساعد المخطط ولكن بطريق غير مباشر على أن ينجح فى أداء مهامه إذ إن جوانب الحياة المتعددة تستلزم تشريعات تكفل لها أى تكفل للحياة الانتظام والتقدم ولابد لهذه التشريعات من أن تكون متناسقة غير متعارضة بحيث لا يترتب على تنفيذ أحد هذه التشريعات تعطيل فى تنفيذ بعض الجوانب المتكاملة فى الخطة إذ لا يعقل مثلاً أن يكون هناك تخطيط للأسعار فى غيبة تخطيط الانتاج وتخطيط سياسات الاستيراد والتصدير كما لا يصح أن تكون حركة التعمير والبناء قائمة على غير تشريع أو أن تكون قوانين المباني موضوعة دون تصور للقوانين تقسيم الأراضى وهكذا.

مثل هذا التساند فى صياغة التشريعات المختلفة يساعد فى تنفيذ الخطط المختلفة أو بالأحرى يساعد على أن تخرج نواتج الخطة فى خير صورة ألا وهى الصورة المتكاملة المتناسقة بين سائر القطاعات تناسقاً فى الشكل وفى الموضوع أيضاً.

الأركان الإدارية

أما الجوانب الإدارية للتخطيط فلا يمكن بحال من الأحوال أن تتصور تخطيطاً بغير اطار إدارى يحيط به ويحتويه والهيكل الإدارى للتخطيط انما يتبع فى الواقع من مهامه ومسئوليته

وكذلك ينبع من أبعاد التخطيط ورقعته ومساحته فإذا كان للتخطيط مستويات جغرافية تتساعد من مستوى القرية مثلاً إلى مستوى المدينة ثم إلى مستوى المحليات ثم إلى مستوى الدولة كان إلزاماً على التنظيم الإداري أن يعكس هذه الصورة فإذا تصورنا أيضاً أن للتخطيط كذلك أبعاده الفنية المتشعبة، كان إلزاماً أن يتضمن الهيكل الإداري مثل هذا التشعب ويعكسه إذ أنه لا جدوى من تخطيط لا يحتويه وعاء إداري يتسم بالشمولية بل إن مثل هذا التخطيط إن تكون له فاعلية على الإطلاق.

من هذا العرض الخاطف لما يجب أن يكون عليه الهيكل الإداري للتخطيط من شمولية يتضح لنا أن هذا الهيكل الإداري لابد أن يضم أهل الفكر وأهل الخبرة والممارسات العملية وأهل العلم والفن لكي يجد أهل الفكر أنفسهم جنباً إلى جنب مع الممارسين ويجد هؤلاء وأولئك أنفسهم جنباً إلى جنب مع الأكاديميين الذين يتولون تحليل المعلومات ويتوصلون من خلال هذا التحليل إلى نتائج وتفسيرات واستنتاجات تساعدهم هم وغيرهم على وضع أو اقتراح السياسات وبدائلها ثم عرضها على المسؤولين عن السياسات العامة لكي يختار المسؤولون منها ما يتناسب مع الأهداف العريضة للدولة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية في آن معاً.

ومثل هذا الهيكل الإداري لابد أن يتدرج في مستويات المتساوية من أدنى المستويات إلى أعلاها بحيث تستند إلى كل شريحة أو إلى كل مستوى من هذه المستويات مهام محددة كما يجب أن يراعى أن يكون كل مستوى من هذه المستويات قادراً على العطاء إلى المستوى الآخر بحيث يستلبد كل مستوى برأى المستويات الأخرى الفنية أو التنفيذية.

الأركان التنفيذية

يجزنا هذا إلى الحديث عن الأركان التنفيذية للتخطيط وهنا يتعين علينا أن نتذكر ونتذكر أنه لا جدوى ولا طائل من وراء أي خطة غير قابلة للتنفيذ وهنا يجب علينا أن ندرك أن التنفيذ لا يرتبط بمجرد وجود المنفذين بل يرتبط أيضاً بمعقولية القرارات والإجراءات والسياسات التي يراد تنفيذها إذ كيف نتوقع أن يتولى كل مستوى من المستويات الإدارية أو التنفيذية تنفيذ ما لا يمكن تنفيذه أو ما لا يعقل تنفيذه. لا يكفي أن نتخذ القرارات بل لابد من ترجمة هذه القرارات إلى إجراءات تنفيذية قابلة للتنفيذ وأن تستند مهام التنفيذ إلى نوى الخبرة والكفاءة، فالقيام بعملية التخطيط شيء وتنفيذ الخطة بعد وضعها شيء آخر.

يضاف إلى هذا أنه لا يصح أن تؤخذ مهمة التنفيذ بمعناها الإداري فقط إذ لابد أن نتصور أن

هناك بجانب الهيكل الإداري هياكل إنتاجية تتمثل في القطاعات التي لابد أن تتولى مهمة الانتاج لتحقيق الأهداف التخطيطية التي وضعت والتي يرجى بلوغها والتي يتعين اعلانها لكي يعمل المنتجون في القطاعات المختلفة على تحقيقها وغنى عن القول أنه مالم تكن هذه القطاعات قادرة على استيعاب ابعاد الخطة والتفاعل معها والتجاوب معها فان شيئاً مما تحتويه الخطة من أهداف قد لا يتم انجازه أو تنفيذه على الاطلاق بمعنى ان أهداف الخطة قد لا تتحقق على الاطلاق أو هي إن تحققت فقد تتحقق في غير الأمانة الموقوتة التي نصت الخطة عليها.

مثل هذا الالتحام بين الصورتين: الصورة الإدارية والتنفيذية في جانب والصورة الانتاجية في جانب آخر جديرة بعناية المخططين واهتمام المسؤولين على وجه العموم ولا فسدت فعالية الخطط وفشلت الخطة بأكملها.. هذا التصور المتكامل سوف يكون موضوع حديثنا في المرة القادمة ان شاء الله.

١٥ - ٢ التخطيط لإدارة وإرادة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٩ صفحة ٤)

انهبنا حديثنا فى المرة الماضية بتأكيد نقطة يتعين توكيدها باستمرار بهدف تأمين بعض أسباب النجاح للخطط التنموية الموضوعية الا وهى التلاحم والتساند بين الهياكل الإدارية والتنفيذية فى جانب والهياكل الانتاجية فى جانب آخر ولعل فى هذا العرض وتأكيد هذه النقطة ما يجعلنا نؤمن بأنه لا يصح للمخططين أن يضعوا من الخطط ما يتجاوز فى متطلبات تنفيذه قدرة الهياكل الإدارية أو الأجهزة التنفيذية المسؤولة عن هذه الخطط بما فى ذلك القطاعات الانتاجية فى الدولة موضوع التخطيط، بل يجب أن يكون أساس التخطيط عند المخططين قدرة مختلف القطاعات والهياكل الموجودة بالفعل على احتضان الخطة وتبنيها ورعايتها والعناية بها وتنفيذها فى المدى الزمنى المقرر لتنفيذها.

الأركان الزمنية

والحديث عن المدى الزمنى المحدد لتنفيذ الخطة يجرنا الى القول بأن العبرة فى تنفيذ أى خطة انما هى فى تنفيذها فى مواعييدها الزمنية المحددة، إذ إن الأهداف لا يمكن تقييمها فى ميناها أو فى معناها لمجرد انها سوف تتحقق يوماً ما ذلك لان الأهداف لابد أن تتحقق فى مجال زمنى موضوع ومحدد.

فإذا قيل إن هناك خطة خمسية كان من الضرورى أن تتحقق فى مدى خمس سنوات، ولا يصح أن يترك لها المجال لكى تتحقق فى عشر سنوات، وإذا قيل ان هناك خطة سنوية كان من العبث أن تترك لكى تتحقق فى عامين وهكذا.

ولكن هذا لا يعنى عدم امكان تعاصر الخطط السنوية والخمسية والعشرية فى آن معا وجنباً الى جنب فإمام التخطيط متعددة، منها ما هو قصير الأجل ومنها متوسط الأجل أو بعيد الأجل بل ان وجود الخطط ذات الأجل المختلفة الطول له فوائد كثيرة نذكر منها أن النجاح أو الفشل فى تنفيذ الخطط قصيرة الأجل يساعدنا فى إعادة صياغة الخطط متوسطة الأجل وفى ضوء النجاح أو الفشل فى تنفيذ هذه الخطط الأخيرة يمكن أن تعاد صياغة الخطط طويلة الأجل وهكذا.

ماذا يعنى ذلك؟

إن ذلك يعنى أن الحكم على نجاح أو فشل الخطط المختلفة انما يعتمد أساساً على متابعة تنفيذ تلك الخطط بحيث يمكن الوقوف بين الحين والحين وباستمرار على مدى المحافظة على المواقيت المحددة لتنفيذ كل خطوة من خطوات الخطة وفى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى ولكل شريحة من شرائح المجتمع، وبذلك يمكن تدارك ما يكون هناك من تأخير فى التنفيذ ويمكن تعويض هذا التأخير أولاً بقول قبل تراكم التأخيرات الى الحد الذى يتعذر معه علاج هذه التأخيرات فيؤدى ذلك فى النهاية الى عدم تحقيق أهداف هذه الخطط فى مواعيدها المحددة.

كما أن هذه المتابعة المستمرة لتنفيذ الخطط تساعد على اكتشاف ما قد يكون وراء تأخير التنفيذ من صعاب فنية أو اعطال أو تلخر فى وصول المواد الخام أو فى توزيع المنتجات ومعرفة الأسباب الطارئة والأسباب المستديمة التى لا يمكن التغلها ليصبح بذلك من الضرورى إعادة صياغة الخطط بحيث تتلام وتتواءم مع الأسباب والخصائص الوضعية المستمرة فى المجتمع والملازمة لهذا المجتمع ويترتب على إعادة صياغة الخطط فى ضوء الملايسات والظروف التى تحيط بمسيرة التنفيذ أن يسير التنفيذ بعد ذلك سيرا حثيثاً سلساً، لا عقبات فيه ولا تنوءات على الأقل بقدر الامكان.

الأركان التعليمية والتدريبية

إذا سلمنا بأن التخطيط منهج مقبول للحياة الاقتصادية، وأن التخطيط هو العلاج السليم لكثير من مشاكل المجتمعات.. تلك المشاكل التى قد تتراكم وتتفاقم إذا لم تتداركها هذه المجتمعات بالعلاج فاننا يجب أن نتأهب لمهام التخطيط، وأن نستعد لها، وأن نؤكد العزم على تحمل أعبائها وذلك بأن نجعل من هذه المهام حقائق ملموسة محسوسة لكل المسؤولين وكل من قد يكونون مسئولين عن التخطيط مستقبلاً.. وذلك حتى تتجسد هذه المهام فى انهاء الجميع وتصيح صورة ملموسة وحية وناطقة فى تلك الازمان.

وبما لا شك فيه أن عملية التثقيف التخطيطى أو التعريف بمهام التخطيط أو ايجاد الوعي التخطيطى ونشره انما هى مهام مشروعة ومهمة ملحة فى كل مجتمع يريد أن يكون للتخطيط فيه مكان لائق به، وأن يسير التخطيط فيه بغير تعثر.

ولقد يرى أو يراد أن تتم هذه التوعية العلمية أو التنفيذية أو الجماهيرية بدءاً بالمدارس ثم الجامعات ثم الدورات المتخصصة المتكررة وهو أسلوب لا شك فى وجاهته بل انه أسلوب يساعد على غرس معانى التخطيط فى نفوس التلاميذ والشبيبة حتى قبل أن يتعرضوا للتخطيط ومهامه

ومسئولياته فى حياتهم العملية.

كما أن الممارسة والمشاركة فى مراحل عمليات التخطيط تحقق جزءا من ذلك الهدف الذى نسعى الى تحقيقه عن طريق التخطيط من أجل التنمية فسوف يتسنى للفرد ان يتعاون ويساهم فى عملية التخطيط وتنمية شعوره بالمسئولية وتدريبه على القيام بالمهام المحددة التى تتطلبها عملية التخطيط.

كما أن ايجاد الوعى التخطيطى أو نشره بين شرائح المجتمع المختلفة صغارا وكبارا ذكورا واناثا على اختلاف نحلهم ومهنهم وحرفهم وهواياتهم وألوان حياتهم، يستلزم من جانب أجهزة الاعلام جهداً خاصاً يتدرج من القاء الأحاديث، وعقد الندوات، ونشر المقالات الى اعداد المادة الفنية التخطيطية المؤدية لغرض نشر الوعى التخطيطى بأسلوب يتفاوت بين البساطة والاناقة لى يتلام مع كل المستويات فى المجتمع التى تتفاوت فيما بينها من حيث الثقافة والتعليم.

٢-١٦ لكى يكون الناس للتخطيط

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجره أبو ظبى « بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٩ صفحة ٤)

انتبهنا فى الحديث الماضى الى تأكيد أهمية نشر الوعى التخطيطى بين شرائح المجتمع المختلفة وعلى أوسع نطاق ممكن.. وأشرنا الى ضرورة تنوع الجهود التى يجب أن تبذل من جانب أجهزة الاعلام لتحقيق هذا الغرض، كما ذكرنا أن الأساليب التى يمكن اتباعها فى هذا الصدد لابد أن تتعدد فيها درجات تبسيط المعلومات بما يتناسب ويتلاءم مع مستويات المجتمع المختلفة التى ندرک جميعا أنها - أى أن هذه المستويات - تتفاوت فيما بينها من حيث الثقافة والادراك والفهم والتعليم على وجه العموم.

توصيل الرسالة

وأنا لست أشك فى أننا جميعاً متفقون على أنه لا جدوى من وراء توصيل رسالة لا تقرا.. وإنه لا جدوى من قراءة رسالة لا تفهم، وأنه لا جدوى من وراء فهم رسالة قد لا يترتب على فهم مضمونها اجراء أى عمل أو تنفيذ أية سياسة.

ومن هذا المنطلق ولأننا نريد من الحديث عن التخطيط توصيل رسالة لابد أن نقرأ.. ونريد من وراء قراءة الرسالة أن تفهم.. ونريد من وراء فهم الرسالة أن يتولى المعنيون من شرائح المجتمع المختلفة - كل فى موقعه - تنفيذ مضمون هذه الرسالة حتى لا يكون مسار التنفيذ (أى تنفيذ الخطة) محفوفاً بأية مشاكل أو مليئاً بالعراقيل والعقبات.

من أجل هذا يتعين علينا ، ونحن نتحدث عن التخطيط وعن الجوانب الفنية للتخطيط، الان نأسى ان الذين نريد منهم ان يتعاونوا معنا فى فهم معالم الخطة ووضع الأسس اللازمة لصياغتها ثم لصياغتها، وذلك بالعمل على تثبيت أركانها وتنفيذ عناصرها ويونها المكونة لها ومراعاة الدقة فى تطبيقها وتحقيق أهدافها كل هؤلاء ليسوا مضطرين الى شيء من هذا وليسوا بالضرورة متلهفين الى مد يد العون لنا ومواكبة الخطى التى نريد أن نخطوها نحو أهداف الخطة.

وليس هذا من قبيل العناد أو المعاداة، ولكن لأن عنصر المشاركة أو حتى الرغبة فى المشاركة قد لا يتوفر بين المسؤولين فى وضع الخطط أو الراغبين فى وضعها أو الراغبين فى تنفيذ الخطط أو

المستولين عن هذا التنفيذ... لأن هذه المشاركة وتحقيقها قد يتطلب في بعض الدول وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً خصوصاً في بداية عهد تلك الدول بالتخطيط.

التبسيط والاقناع

ولا تلبث القضية في هذا الصدد ان تتحول الى قضية تبسيط واقناع. فما من أحد يشك في أن المسائل الفنية المتخصصة لا يمكن أن يستسيغ الجميع مذاقها، ومن هنا لا يكون مستقرباً أبداً أن تختص القلة القليلة بالقيام بهذه المهمات الفنية التي تتطلبها عمليات التخطيط المتتالية المتعددة وأن تستقبل الكثرة نتائج هذه المهام فتقتنع به وتؤيده.

ولكن هذا لا يعنى ان هذه القلة القليلة تاتى الى ميدان التخطيط مؤهلة أو قادرة على استيعاب جوانبه وصيانة مقوماته وأركانها وصياغة فروضه واقتحام معاقله.. إذ ان التخطيط شأنه شأن كثير من مجالات العمل الأخرى له زواياه التي قد لا يعرفها الا من يعمل في التخطيط ويمارسه ممارسة عملية واقعية.

ليس هناك من ينكر أن العلم الذي نتلقاه في مدارسنا وجامعاتنا قد أصبح الآن - ولم يكن هذا هو الحال من قبل عشرين عاما مثلاً - أقول قد أصبح الآن هذا العلم يحتوى ويتضمن بعض الوسائل والأساليب والنظم التخطيطية المؤكدة التي اسفرت عنها تجارب التخطيط وخبراته في البلدان المختلفة.

مثل هذا العلم الذي يتلقاه طلبتنا والذي نلقيه عليهم أو الذي تلقى به اليهم في مرحلة أو أخرى من مراحل التعليم المختلفة أصبح ولا شك عاملاً مساعداً في تسليح العاملين أو الراغبين في العمل في حقل التخطيط وتزويدهم ببعض الأدوات والأساليب التي اثبتت التجارب ضرورة اتباعها وتطبيقها في مجال العمل التخطيطي.

ولكن الدراية بهذه الأساليب أو ببعض مايسمونه بالنماذج التخطيطية شيء.. والوهى بمدى لزيمها وبنافذ حدودها وأما إمكاناتها ووجوه قصورها شيء آخر.

فالجوانب الفنية للتخطيط في الواقع ما هي إلا وعاء نحاول أن نصب فيه كل مشاهدات الماضي.. كل تصرفات الماضي.. كل خبرات الماضي.. وكل ما يمكن أن يسمى سلوكاً سواء كان هذا السلوك سلوكاً فردياً أو جماعياً.. متكرراً أو متقطعاً.. دائماً أو مؤقتاً.

كل ذلك يأمل ان نستشهد بكل ما حدث في الماضي أو ان نسترشد به أو ان نحاكبه أو ان نؤكد أو ان نعرّزه أو ان نخفف منه أو ان نلقيه من فكرنا نهائياً عند التخطيط للمستقبل.. ولكن لا

غنى على الإطلاق من أن نتخذ من الماضى عبرة للمستقبل وإن تكون تصرفات الماضى مشعل هداية لنا على طريق هذا المستقبل.. لا لكى نأخذ منها صورة المستقبل ولكن لكى نأخذ من هذه التصرفات التى مضت وانقضت تصوراً لهذه الصورة.. صورة المجتمع فى المستقبل وصورة لتصرفات الناس فى المستقبل.. وصورة لسلوك العائلات فى المستقبل من حيث انماط المعيشة ومستويات الاستهلاك والأنواق وما الى ذلك وصورة لسلوك المنتجين فى المستقبل.

ثم نحدد فى ضوء كل ذلك ما يمكن أن يسمى نهجاً يحسن أن يسير عليه الأفراد، وأن تسير عليه الجماعات فى المستقبل سواء كانوا مفتجين أو مستهلكين وسواء كانوا عائلات أو هيئات أو مؤسسات أو جمعيات.

هذا هو التصور الاجمالى لفكرة صياغة الجوانب الفنية للتخطيط وهو تصور ربما نكون قد بالغنا فى تبسيطه.. ولكننا بدأنا بتأكيد ضرورة التبسيط اذا اردنا للرعى التخطيطى ان ينتشر فهو ان تبسيط مقصود ولكنه خال من الخلل ونرجو ان يكون أيضاً قد خلا عند السادة القراء من الملل... لكى يكون الناس للتخطيط.

٢-١٧ تصنيع الخطة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبوظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١١/٥ صفحة ٤)

انتهينا فى حديثنا الماضى عند نقطة من النقاط التى ينذر الحديث عنها فى حديث عام كهذا الذى نسوقه إلى السادة القراء.. وهى فعلا من النقاط التى قد يتحاشى الكثيرون الحديث فيها لأنها بالفعل نقطة يصعب تناولها أو بالأحرى يصعب تبسيطها.

ولكننا مادامنا قد أكدنا ضرورة نشر الوعى التخطيطى وركزنا على أهمية العناية والتبصير بالجوانب الفنية للتخطيط فإنه لا بد من أن نحاول القيام بهذه المهمة ولو من قبيل التجربة.. وهى مهمة تتطلب التبسيط كما قلنا فى أجلى صوره إذ لا يمكن لأحد أن يتوقع من أحد أن يحيط أو أن يلم بكل التفاصيل الفنية المرتبطة بعملية التخطيط مرة واحدة أو دفعة واحدة أو إلماها تاما كاملا.

فالجوانب الفنية للتخطيط متنوعة متفرعة ومتشعبة متعددة ولا يمكن بل لا جدوى من أن تساق إلى مسامع الناس بندا وبندا ومن ثم فقد يكون من الضرورى اجمالها فى بنود عامة - هذه البنود العامة قد تختلف اسماءها من شخص إلى آخر ولكنها لا تخرج فى ترتيبها وتدرجها وتسلسلها عن كونها ثلاثة بنود أولها تصنيع الخطة وتدرجها وثانيها تسويق خطة وثالثها تنفيذ الخطة.

تصنيع الخطة

ففيما يتعلق بتصنيع الخطة لا يجوز لنا مثلا أن ننسى اننا نحاول أن نبني خطة المستقبل من خلال رؤيتنا لهذا المستقبل الذى لم يأت بعد.. وهذا يقتضى ضرورة الحذر من افتراض البقة والتظاهر بالثقة، أو التاكيد لأن العملية كلها فى هذه المرحلة انما هى فى الواقع عملية تقديرية ولكن فكرة التقدير من الناحية الفنية ليست فكرة مستهجنة بل على العكس فإن التقدير من الناحية العملية فى نظريات وأصوله وأساسه وله إمكاناته وحدوده فالتقدير لا يعنى بالضرورة أنه بعيد عما يمكن أن يصبح حقيقة وبالأحرى لا يضيره أن يكون كذلك ولكن الذى يضير فى الاعتماد على التقديرات أو يعيب الاعتماد عليها أن تؤخذ هذه التقديرات بمعزل عن الحقائق التى وصلت أو أدت بنا إليها أو بمعزل مثلا عن نوع الأدوات التحليلية التى ساعدتنا فى التوصل إلى هذه التقديرات أو بمعزل عن نوعية الفنيين أو المحللين الذين أولكنا اليهم مهمة التوصل إلى هذه التقديرات.

الركائز الثلاث لتصنيع الخطة

إنّ فقد يمكن القول بأن مرحلة التصنيع أقصد تصنيع الخطة نفسها تعتمد في الواقع على الركائز الثلاث الآتية: أولها المعلومات المتاحة عن الماضي ماهو مدى وفرتها وماهو مدى دقتها.. وثانية هذه الركائز التي تعتمد عليها المرحلة (مرحلة تصنيع الخطة) هي الأدوات التحليلية التي تستخدمها لتحليل هذه المعلومات وثالثها أي ثالث هذه الركائز التي نعتد عليها في تصنيع الخطة هي القدرة التي يتمتع بها المحللون أنفسهم وامتلاكهم ناصية الكفاءة والقدرة على استنباط العبرة من باطن المعلومات التي يتوفرون على تحليلها ويتمكنون من عمل الاستنتاجات المختلفة في ضوء ماهو متاح من حقائق عن الماضي وفي حدود ما تسمح به الأدوات التحليلية التي استخدمها هؤلاء أو غيرهم في تحليل هذه الحقائق.

وفرة المعلومات زمنيا وموضوعيا

دعونا إذن ننظر أولا الى عنصر توافر المعلومات ووفرتها ومدى دقتها. فليس يكفي أن تتوافر البيانات بل يجب أن تتوافر المعلومات والبيانات بوفرة. والوفرة هنا تشير بها نحن على الأقل الى أمرين: الوفرة الزمنية والوفرة الموضوعية.

فالوفرة الزمنية تعنى أوتعنى بها نحن أن تتوفر المعلومات والبيانات على مدار فترات طويلة متعاقبة: خمس سنوات أو عشر سنوات أو عشرين سنة أو أكثر.

فمن الأمور التي لا يمكن إنكارها أو التهوين من شأنها أنه كلما كانت المدة التي تغطيها البيانات طويلة ساعد ذلك على أن يكون التحليل كاملا غير منقوص ويكون أيضا معتمدا على الواقع - واقع التنوع والتغير الذي لا يمكن أن تبرا منه ظاهرة من الظواهر.. ولكن لا يمكن أن يظهر هذا التغير والتقلب والتنوع إلا إذا كانت لدينا معلومات عن سنوات طويلة في الماضي تتيح لهذا التغير والتقلب في قيم الأشياء أن يظهر أما إذا كانت المعلومات عن الماضي لفترة قصيرة فقط وإذا كانت فرصة ظهور التقلب والتغير أكبر إذا كانت المدة التي تغطيها البيانات أطول فإنه يخشى في حالة ما إذا كانت الفترة قصيرة أن يضل المخطط فيعتبر بعض الظواهر ثابتة وهي ليست ثابتة إلا لأن الفترة المدروسة عن الماضي قصيرة أو يعتبرها تتغير تغيراً طفيفا غير ملموس وهي ليست كذلك إلا لأن الفترة المدروسة عن الماضي قصيرة. وبذلك تولد الخطة فائدة الوعى - الوعى بحقيقة الظواهر وتقلبها على مدار الزمن.

فطول المدة المدروسة عن الماضي إذن خير ضمان لحسن تقديرنا لصورة المستقبل وتشكيلها

تشكيلات أقرب الى طبيعة الأمور يأخذ في الحسبان كل ما تكون الظاهرة قد عاينته في الماضى من تغيرات وتقلبات وتطورات لأن الثبات وعدم تقلب الأحوال من يوم لآخر أو من عام لآخر لا شك أنه من الأمور المصطنعة التى لا يمكن أن تمت الى طبيعة الأمور بصله لأن طبائع الأمور فى القلب خصوصا فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية المتطورة.

جزء من الماضى وماض جزئى

هذا عن الوفرة الزمنية أى عن توافر البيانات والمعلومات عن فترات زمنية طويلة فى الماضى للاطمئنان الى صلاحيتها لاستكشاف المستقبل على أساسها. أما عن الوفرة الموضوعية فإننا نعنى بها أن تكون المعلومات أو البيانات المتاحة شاملة لميادين متنوعة متعددة فكما أنه لا يمكن أن يستساغ أن نبني المستقبل على جزء زمنى من الماضى فكذلك لا يمكن أن يستساغ أن تبني نفس هذا المستقبل على أساس ماض جزئى، لا تغطي معلوماته إلا جزءا من صورة المجتمع أو بالأحرى جزءا من مكوناته أو ربما جزءا من شتى الانشطة الدائرة فيه بالفعل. وهذا هو موضوع حديثنا المقبل إن شاء الله.

٢ - ١٨ صناعة خامات الخطة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر « أبو ظبى » بتاريخ ١١/٧/١٩٧٩ صفحة ٤)

أوضحنا فيما سبق أن أساس التخطيط هو النظرة المستقبلية التى تعتمد فيما تعتمد عليه من مقومات على نفاذ البصر والبصيرة وذكرنا أن هناك نهما الى المعلومات والبيانات فى أية عملية تخطيطية لكى تصبح رؤية المستقبل أمام المخطط رؤية أكثر وضوحا فى ضوء ما تسفر عنه البيانات التاريخية من وصف وتشريح للماضى القريب والبعيد ثم أكدنا على ضرورة أو أهمية توافر المعلومات عن ماضى طويل ما أمكن ذلك ثم بدأنا نتحدث عن ضرورة الوفرة الموضوعية للبيانات وأوضحنا ما نقصده بذلك فى ايجاز بسيط فالتقينا فى ساحة النقاش بتعريفين مختصرين أدمجنا فيهما كل ما نقصده بوفرة البيانات والمعلومات زمنيا وموضوعيا فللنا أن التخطيط لا يصح أن يستند الى جزء من الماضى أو الى ماض جزئى وأضعنا ما نقصده بضرورة تعايش الماضى الجزئى فى التحليل ومحاولة الحصول على معلومات عن كل مكونات المجتمع وعن شتى الانشطة الدائرة فيه بالفعل إذ إن الصورة الجزئية لأى مجتمع أو بالأحرى الصورة المبثورة لا يمكن أن تؤدي الى تصور شامل متكامل لمجتمع الغد وهو المجتمع موضوع التخطيط.

إن المنطق المتجرد البسيط يقول إن تصورنا للمستقبل لا يمكن أن تتجاوز ابعاده ابعاد الصورة التى نملكها عن الماضى بمعنى انه اذا كانت لكل صورة مكوناتها فانه يقدر تأكلنا من شمول صورة الماضى لكل المكونات يقدر ثقتنا فى أن صورة المستقبل سوف تنطق بهذه المكونات وتبرزها .. وإلا فكيف يتسنى لماض فارغ أن يعكس نفسه على المستقبل فى شكل مستقبل ممثله ومن ثم فإن محاولتنا لتصور المستقبل لا يصح أن تكون تضخيفا للماضى أو ضغطا له وما لا شك فيه أن سلامة العملية الفنية للتخطيط تعتمد فى صلبها على اكتمال كل العناصر التى يمكن أن تكون محل تمديد أو محل انكماش.

وبعبارة أخرى فإن امتلاء الصورة عن الماضى وثراء هذه الصورة بما تحتويه من معلومات يجعل ما تعكسه هذه الصورة عن المستقبل ايضا صورة ممثلة.. أى تكون هذه الصورة ثرية بالعناصر والتفاصيل التى لا غنى عن معرفتها إذا كنا نريد أن تكون رؤيتنا للمستقبل أكثر وضوحا وأكثر ثراء لكى تساعدنا على السعى نحو هذا المستقبل سعيا جادا ثمرا ولكى تغرينا

هذه الرؤية فى أن ننحو تجاه هذا المستقبل بنىة بلوغ آمالنا المخططة التى نترقب تحقيقها فى المستقبل لكى يصعب بلوغ هذه الآمال المخططة أمرا غير بعيد المنال.

التصور والتوصيف

إذا كنا نحتاج فى التخطيط للمستقبل أن نحمل على صورة تفصيلية عن الماضى فليس من المعقول أن تأتى هذه التفاصيل فى أى صورة ويغير نظام. وقد أمكن المخططين بالفعل الاستفادة من بعض ما توصل اليه غيرهم من المتخصصين فى مياين أخرى وتسخير ما توصل اليه الاخصائيون مثلا من أنظمة وأطارات وتصنيفات لخدمة أغراض التخطيط بدءا من توصيف الماضى وانتهاء بوضع تصور للمستقبل بحيث يكون توصيف الماضى توصيفا تفصيليا وقد يكون وصف المستقبل بنفس القدر من التفصيل أو أقل تفصيلا خشية التظاهر بالتأكد من صورة المستقبل تلكد اليقين.

لا يعقل مثلا أن نتكلم عن التخطيط للمستقبل من واقع ماض لا نعرف فيه صورة الموارد التى فى المجتمع سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو مالية أو بشرية.. كما أنه لا يمكن أن يتم تخطيط نون معرفة بعض خصائص هذه الموارد وأماكن وجودها ومجالات استقلالها حرصا على توجيه هذا الاستغلال فى المستقبل توجيهها أصح مما كان عليه فى الماضى.

فالأرض وما عليها وما تحتها لابد أن تكون صورتها واضحة للمخططين والبشر بسائر تخصصاتهم وأوصافهم وأماكن وجودهم فى أعمالهم أو فى مدارسهم.. كل هذا لابد له من وضوح حتى يتمكن المخطط من الاطمئنان الى سلامة أهدافه التى حدىها فى ضوء الموارد المتاحة كما ونوعا.. ويبدأ المخطط عادة بمعرفة اعداد البشر وأوصافهم وخصائصهم ثم أماكن استقلال أو تواجد هذا البشر البعض فى المنازل والبعض فى المدارس والبعض فى المصحات والمستشفيات والبعض فى الملاجىء والبعض يعمل فى مواقع العمل المختلفة والبعض لا يعمل.

البعض يعمل فى الزراعة والبعض فى الصناعة والنقط والبعض فى اعمال التشييد والبناء والبعض الآخر فى قطاع الكهرباء وآخرون فى قطاع التجارة وغيرهم فى قطاع المواصلات وغير هؤلاء يعملون فى قطاع الخدمات..

وفى كل قطاع من هذه القطاعات يعمل البعض فى مجالات فنية بحة ويعمل البعض الآخر فى اعمال إدارية ويقوم البعض بأعمال كتابية ويتولى البعض الآخر اعمال البيع ويعمل البعض الآخر فى العملية الانتاجية ذاتها إما عمالا مهرة أو كعمال نصف مهرة أو كعمال غير مهرة.

ومن بين هؤلاء من يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون لحساب الغير أو لا يعملون على الإطلاق

فى أى نشاط من الأنشطة الانتاجية والاقتصادية ولا يمارسون تخصصهم الذى تخصصوا فيه ويرجوا على ممارسته وحرصوا على التمسك بهذا التخصص رغم ما قد يصادفهم من صعاب فى الحصول على فرص العمل التى يبحثون عنها فى التخصص الذى يناسبهم.

وهكذا يمكن تصور الماضى فى قوالب نظامية محددة متفق عليها علميا بين الاخصائيين على انها اطارات أو قوالب احصائية صالحة للتحليل ويعتمد عليها فى هذا الصدد لكى يسفر تحليلها عن صورة الماضى بخصائصه ومشاكله ويتسنى بذلك للمخططين أن يتولوا على حل هذه المشاكل ووضع المواصفات التى تساعد على عدم تكرار هذه المشاكل فى المستقبل وتخفيف حدة ماضى موجود منها بالفعل أو إلغائها ما أمكن ذلك.

وهذا الأمر يطول شرحه.. ولكن تبقى أهمية التأكيد على الاعتناء بمقومات تصنيع الخطة بدما بوزارة البيانات والحرص على دقتها والكلام بقية إن شاء الله.

١٩-٢ ثورة المعلومات

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» ١١/٨/١٩٧٩ صفحة ٤)

قلنا فيما سبق إن نقطة البداية أو أن العنصر الأول والركيزة الأولى لتصنيع الخطة وتدعيم العمل التخطيطى على وجه العموم هى توافر البيانات والمعلومات. فمسيرة التخطيط تواكبها عادة - إن لم تسبقها - مسيرة احصائية تنادى بضرورة الوفرة فى البيانات والمعلومات اللازمة، وتتولى فحص ماهر متاح من هذه البيانات ومدى تأثير ندرة البيانات على سلامة تقديرات المستقبل. كما أن هذه المسيرة لا تثبت أن تناخد كل العاملين فى حقل التخطيط وفى حقل توفير المعلومات من ضرورة أحداث ثورة هادفة رشيدة فى مجال صناعة الأرقام بحيث تتوافر فيها الدقة. لكى يمكن الاعتماد عليها فى ثقة للتوصل الى تقديرات عن المستقبل يمكن الاعتماد عليها، وبذلك نرى انه بجانب حرص المخطط على الحصول على بيانات وفيرة ومتنوعة فإنه يكون أيضا حريصاً على أن تكون هذه البيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها. ذلك لأن البقاء على أساس خاطئ لابد أن يسفر عن بناء خاطئ وانتفاء الدقة عن بيانات الحاضر ومعلوماته وعن بيانات الماضى ومعلوماته لابد وأن يسقط عن تقديرات المستقبل دقتها ويصعب المتوصل اليه من تقديرات عن المستقبل لا يتميز عن العدم فى شىء وأولى منه ألا نجهد أنفسنا فى التوصل اليه.

الدقة

ولا أحسبني راغياً فى الاستطراد فى نعى التقديرات المستقبلية التى تبنى على أساس غير دقيق أو أن أترحم على كل جهد يبذل للبناء فوق أساس واه وأنه يفتقر فى معظم جوانبه وأركانه الى الدقة ولكنى أريد أن أنطلق من هذه البديهية (أو لعلها فعلا مسلمة) الى تنجيل موضوع الدقة والرجوع به الى متابعه.

إن أية معلومات نحصل عليها لابد أن تكون قد جاءت فى ظروف معينة وفى تواريخ محددة ومن مصادر يعينها تملك هذه المعلومات وتدلّى بها لمن يطلبها بشرط ألا يكون فى هذا الطلب أجبار وإكراه.

بداية الطريق اذن تكمن فى عدم الاجبار أو الاكراه لأن مجرد الاكراه يفسد عملية جمع البيانات والمعلومات فعملية الحصول على المعلومات والبيانات ليس عملية انفرادية بمعنى اننا لا نحصل من كل شخص على المعلومات أو البيانات بطريق المساومة الثنائية بل ان عملية الحصول على المعلومات والبيانات لها قواعدها وشروطها ونظمها وأساليبها - هى فى الواقع عملية نظامية وقوة تقوم بها أجهزة تكون أحيانا أجهزة حكومية وقد تتولاها فى بعض الأحيان أجهزة غير حكومية وتراعى فى القيام بهذه العملية شروطا وقواعد يعرفها كل من يتصدى للقيام بهذه المهمة فى أى بلد من البلاد.

مراحل جمع البيانات

ولسنا نريد هنا أن نخوض فى بيان تفاصيل الخطوات التى تتبع للحصول على المعلومات أو البيانات ولكن يكفيننا من كل هذه التفاصيل أن نشير الى بديهية لا ينقصها الوضوح وهى ان الحصول على المعلومات والبيانات ليس هدفا فى حد ذاته بل أنه وسيلة الى أهداف محددة تدخل ضمنها دراسة الأوضاع السائدة أو تستكشف معالم ما يكون غامضا من جوانب الحياة أو الانطلاق منها الى استنباط بعض النتائج التى تساعد فى فهم بعض الأمور أو تفسيرها لايضاح ما قد يكون عليه المستقبل من صور أو لعل وراء الحصول على المعلومات والبيانات كل هذه الأهداف جميعاً.

ومن ثم لا يليق ولا يصح أن تجرى عملية جمع البيانات والمعلومات من مصادرها دون تحصينها ضد ماقد تحتوى عليه من أخطاء أو دون صيانتها من ان يتسرب الى الذين سيدلون بها أدنى شك فى نوايا جامعى هذه المعلومات والبيانات وذلك حرصا على توفير عوامل الاطمئنان لهم وبذلك يعملون على الادلاء بالمعلومات دون تذبذب أو تضوف أو ترديد أو تحريف أو تضليل - وهذا كله يقتضى جهدا ونضيفا انه يقتضى كذلك قوة حسنة.

أما القوة الحسنة فمرجعها الأول والأخير الى الصدق فى القول لأنه بدون الصدق فى القول سوف تأتى كل المعلومات والبيانات كاذبة مضللة. أما الجهد فانه يتمثل فى ضرورة إحاطة عملية جمع البيانات بالضوابط التى تحول دون ان يتسرب اليها الاستهتار بها أو الاستهانة بأهدافها.

ولكن كيف يتم ذلك؟

مصادر المعلومات فى أية دولة هم الأفراد سواء كانوا أعضاء أسرة أو أعضاء جماعة عاملة. والأفراد فى كل دول العالم انما يلعبون هذين الدورين معا دور الفرد فى الأسرة أو العائلة وكذلك

دور الفرد المنتج فى الحقل أو المصنع أو المتجر أو فى المكتب.
والدولة أو الهيئة التى تجمع المعلومات عن الافراد ومنهم أو عن المؤسسات ومنها، فانها لا تجمعها بغير حساب كما انها لا تجمعها فى كل أن وكذلك فانها لا تجمعها دون نظام أو تنظيم بل انها تحدد أنواع البيانات المطلوبة وصور الحصول عليها والصياغات التى تلزم لاجتلابها بها - ومواقبت اجوائها ونوعية المصدر الذى يدلى بها منزلا كان هذا المصدر أو مؤسسة.
ففى الحالة الأولى تلتقى الهيئة جامعة البيانات برب الأسرة وتحصل منه على معلومات عن الأسرة وفى الحالة الثانية تلتقى الهيئة جامعة البيانات برب العمل أو بمن يعمل عنده وتحصل منه على معلومات عن ظروف العمل ومكانه وانجازاته وما الى ذلك وفى كلتا الحالتين تحرص الهيئة جامعة البيانات على أن تتصف البيانات التى يدلى بها الفرد رب الأسرة وتلك التى يدلى بها الفرد رب العمل أو العامل.. بالدقة أى أن تكون البيانات دقيقة فهل هناك ضمان لهذه الدقة؟
هذا هو موضوع حديثنا القادم ان شاء الله.

٢ - ٢٠ الخطط الضالة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبي» ١٠/ ١١/ ١٩٧٩)

قلنا فيما مضى إن عملية جمع المعلومات والبيانات عن الحاضر والماضى أساس لرؤية أبعاد المستقبل واو على وجه التقريب. كما ذكرنا أن هذه العملية - ما دمنا قد سلطنا بأهميتها وضرورتها - لا يمكن أن تتم خبط عشواء بل لابد من أن تتم هذه العملية طبقا لنظم معينة وفى اطارات واضحة المعالم، والا فسدت عملية جمع المعلومات وجاءت إلينا ببيانات قد لا يمكن الاستفادة منها أو تسخيرها لخدمة اقراض التخطيط والتنمية.

ولعل وضع نظام معين لجميع المعلومات والبيانات هو خير ضمان لدقة البيانات والمعلومات التى يعرض التخطيط على أن يجمعها من مصادرها، مثل هذا الضمان يتطلب وبغوض الرؤية بالنسبة للهدف المرتقب من وراء جمع البيانات والمعلومات.. لأنه إذا كان الهدف شامضا سقط الوضوح أيضا أمام طريق جمع البيانات و امكان شرح أهميتها للناس و اجتذابهم إليها واكتساب ثقتهم فيها.

وعلى ذلك فإن شرح الهدف من وراء هذه العملية واقناع الاطراف المعنية بأهمية هذا الهدف ورجاهته وحيرته وجدواه، هذا الاقناع وذلك الشرح هما فى الواقع الخطوة الأولى فى سبيل اكتساب ثقة الجماهير وتعاونهم فى مد المستويين بالمعلومات والبيانات النقية. ولكن هناك خطوات أخرى لا يمكن التهورين من شأنها بل لعل من بين هذه الخطوات مايعتبر من قبيل الاحتياجات الضرورية التى يجب أن تحاط بها عملية جمع البيانات حتى لا تفشل هذه العملية من البداية.

فمثلا لابد من اختيار مواعيد جمع البيانات بما يتناسب مع ظروف الزمان والمكان فلا تجمع بيانات من الناس خلال العطلات مثلا إذا كنا حريصين على ان نلقاهم فى أماكن عملهم، ولا تجمع منهم المعلومات فى أماكن عملهم إذا كانت تتعلق بحياتهم المعيشية فى مساكنهم وظروف الزمان تقتضى أيضا ضرورة مراعاة افضليات فصول السنة الأربعة للقاء هذا الصنف من الناس أو ذاك ممن يحبون قضاء فترات الصيف فى بلاد خارج بلادهم وفى ديار غير ديارهم.

الميزانية الزمنية والمالية والبشرية

كما انه عند جمع أى بيانات من أى مصدر وكلها بيانات لابد أنها ستفيد عملية التخطيط إن أجلا أو عاجلا فلابد أن تكون لدينا الميزانية الكافية لبدء العملية والانتهاؤها منها دون توقف اضطرارى فى وسط الطريق.

والميزانية هنا ليست ميزانية مالية لحسب بل هى ميزانية زمنية أيضا تضمن عدم التراخى أو التكاثر أو تراكم التأخير من مرحلة الى مرحلة تالية. وبجانب الميزانية المالية والميزانية الزمنية لابد من أن تكون هناك أيضا ميزانية بشرية يمكن فى ضوئها إعداد الأفراد الذين يراد الاستعانة بهم فى جمع البيانات والمعلومات على اختلاف مستوياتهم ومسئولياتهم سواء كانت هذه البيانات والمعلومات تنفيذية.. أو اشرافية. وذلك كله حتى لا تتعثر عملية جمع البيانات فى نصف الطريق بسبب انعدام كمفاتيح معينة أو عجز فى عدد هذه الكمفاتيح.. كان يتعين التنبه الى ضرورتها والاستعداد لها بالعدد اللازم قبل بدء العمل وضمن استمرارهم حتى النهاية.

كما يلزم البت أيضا فيما إذا كنا سوف نجمع البيانات من جميع مصادرها أو من بعض هذه المصادر فقط.. أى من كل مفردة فى المجتمع. والبت أيضا فى شروط اختيار هذا البعض.. هل هو مجرد الرغبة فى لقاء مدير مصنع معين بالذات أو زيارة مؤسسة معينة دون سواها أو التركيز على أسرة معينة دون غيرها الرد على ذلك قطعا بالنفى.

لهناك نظام دقيق لابد أن نلتزم بأصوله وقواعده فى اختيار مصادر المعلومات التى نسمى وراعا ولا بد أن نلتزم بهذا النظام حتى نستطيع ان نترجم مانحصل عليه من المعلومات من البعض أو من بعض البعض الى صور أعم وأشمل تعكس صورة المجتمع كله موضوع الدراسة من واقع معلومات عن جزء معين من المجتمع أو عن أجزاء معينة منه.

ناهيك عما يجب ان يبذل من جهد فى الالتزام والانضباط ومراعاة الدقة فى الاستفسار.. كذلك مراعاة الدقة فى الاستماع الى مايقال وينقله بأمانة وبون تحريف بحيث نتجنب ان نصفى على مانتلقاه من اجابات روحا منا.. أو أن نقوم بتلوينها بلون آرائنا بل يجب التزام الحياد والأمانة فى نقل مانسمعه من معلومات ورصد مانحصل عليه من بيانات.

كل هذا مع ضرورة مراعاة البساطة والموضوعية ووضع القواعد الكفيلة بالكشف عن التناقض فيما نحصل عليه من اجابات مع ضرورة معاودة الاتصال لتفسير بعض ما يكون قد غمض من اجابات أو شرح ما يكون قد غمض من أسئلة أو ملاحقة من يكونون قد سقطوا سهوا أو من يكونون قد اعرضوا عن التعاون مع جامعى البيانات حين تمت زيارتهم فى مرة سابقة أو فى مرات سابقة.

ولكن هل يكفي كل هذا ضمانا لدقة مانجمعه من بيانات.. هل هناك ثغرة أو ثغرات يمكن أن ينفذ منها الخطأ أو يمكن أن يتسرب منها التفضيل لنتعكس آثار هذا التفضيل وذلك الخطأ على ماسوف نضمه من خطط فى المستقبل وهل يمكن تحاشي ذلك أو تلافيه.

هذا ماسوف نبدأ به حديثنا القادم إن شاء الله.

٢١-٢ محاصرة الأخطاء

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر « أبو ظبى » بتاريخ ١٢/١١/١٩٧٩ صفحة ٤)

ذكرنا فى المرة الماضىة أن هناك ثغرات قد ينفذ منها الخطأ فيما يدلى به الناس من أرقام ومعلومات نسعى للحصول عليها منهم سواء بصفتهم العائلىة أو الأسرىة أو بصفتهم العملية فى مجالات الأنشطة الانتاجية المختلفة وأنه ليس من المستحب ترك هذه الثغرات مفتوحة بل من المستحسن سد هذه الثغرات بما يصون هذه المعلومات والبيانات من الأخطاء وتجن أسباب التضليل حتى نطمئن الى سلامة ما تحاول وضعه من خطط عن المستقبل.

وقد أثرنا فى نهاية حديثنا الماضى تساؤلا أو سؤالا لابد من التصدى له.. إذ تسألنا عما إذا كان فى الإمكان أن نتعاضى أو أن نتلافى تلك الأخطاء.

الأسرة والمؤسسة

وللإجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نعود قليلا الى الوراء كي نستعيد ما سبق أن ذكرناه من أننا حين نحصل على بيانات أو معلومات عن أى ظاهرة من ظواهر الحياة فإننا انما نحصل عليها من افراد أو عن افراد بوصفهم أعضاء فى أسرهم وعائلاتهم أو بوصفهم أعضاء فى مؤسسة انتاجية أيا كان نوع الانتاج الذى يقومون به يستوى فى ذلك أنهم ينتجون سلعة أو انهم ينتجون خدمة ويستوى فى ذلك ما إذا كانوا يعملون فى هذا القطاع أو ذاك من قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة كقطاع الزراعة أو الصناعة والنفط أو فى أى قطاعات أخرى كالتشييد والبناء والكهرباء والمواصلات والتجارة والخدمات.

والذين يسعون وراء الحصول على المعلومات أو البيانات انما يعلمون جيدا أن الناس حين يدلون بهذه المعلومات فانهم قد يدلون بالحقيقة وقد لا يدلون.. قد يذكرن الواقع وقد لا يذكرن.. وعندهم فى هذا أنهم أحيانا قد لا يعلمون وفى أحيان أخرى قد يضلون.

الخطأ العمدى والخطأ العفوى

فان الناس قد يخطئون فيما يقولونه إما عمدىا أو عفويا. فالخطأ العمدى معروفة اسبابه وبوافعه.. وهو ذلك النوع من الخطأ الذى يحدث حين يكون الناس حريصين على اخفاء الحقائق

وذلك بقصد التهرب من الضرائب مثلا فلا ينكرون حقيقة أجورهم أو بقصد التهرب من التجنيد مثلا فلا يذكرون حقيقة أعمارهم أو ربما خجلا من قوات الزواج أو الانجاب فيعمل الإناث بالذات على التهرب من ذكر حقيقة أعمارهن.
فالخطأ العمدي إذن وارد ووارد جدا.

وكيف لا.. إذا نحن سألنا المرء عن عمره وكانت له مصلحة في التبديل والتضليل؛
وكيف لا.. إذا نحن سألنا المرء عن أجره وكانت له مصلحة في التبديل والتضليل بل كيف لا..
إذا نحن سألنا الشركة عن أرباحها وكانت لها مصلحة في التبديل والتضليل؛

أما الخطأ العفوي فإن أسبابه عند الناس تكون عادة بسبب الجهل بموضوع ما يسألهم الناس عنه من موضوعات إذ إن فاقده الشيء كما يقولون لا يعطيه.. إذ كيف يمكن لمن لا يعلم شيئا عن حجم الانتاج أو قيمته أن يعطي الحقائق عن هذا الانتاج في غيبة من يطمون وكيف يستطيع رب البيت أن يحدد مقدار الانفاق الشهري إذا كانت ربة البيت هي التي تتولى عنه هذه المهمة شهرا بعد شهر والخلاصة أنه لا يمكن أبدا أن يطمأن الى صحة معلومة أو بيان إلا إذا كان القول صادرا عن صاحب الحق الأول وصاحب القول الفصل في اعطاء هذه المعلومة أو بالأحرى إلا إذا كان القول صادرا عن أدري الناس بحقائق الأمور ووقائعها وبقائتها.

ان الذين تخصصوا في جمع المعلومات والبيانات لا يجنون صعوبة عادة في محاصرة هذه الأخطاء التي تتعرض لها البيانات سواء كانت هذه الأخطاء عفوية أو عمدية.
أو على الأقل فإنهم حتى إذا لم يفلحوا في محاصرة هذه الأخطاء محاصرة تامة فإنهم على الأقل يحاولون التقليل من خطرهما بأساليبهم المتنوعة والمجربة.

كل هذه الأمور لها أسباب علاجها ولكن هذا يجب ألا ينسينا اننا حين نتخذ هذا الاجراء أو ذاك فإنما نتخذه خدمة لأغراض التخطيط فلقد سبق أن ذكرنا أن ركائز أى خطة هي المعلومات والبيانات ومن هنا طلقنا نؤكد في هذا المقال وفي المقالات السابقة على ضرورة توفير البيانات كما أكتنا على ضرورة ألا تكون البيانات متوافرة فقط بل أن تكون أيضا وفيرة ورميا وموضوعيا ثم اكدنا ايضا على ضرورة مراعاة الدقة. وكنتيجه لحديثنا عن مراعاة الدقة جاء ذكر مصادر الأخطاء التي تتعرض لها البيانات وكيفية مواجهتها ومحاصرتها والتغلب عليها أو التقليل من فداحة آثار هذه الأخطاء التي تنجم عنها.

ولكن هذا وحده لا يكفي لأن التخطيط سواء رضىنا بذلك أو كرهنا.. يتصف بالشراهة والنهم الى البيانات فهل في الامكان دائما اشباع هذا النهم.
هذا ما سوف نتناوله في حديثنا القادم إن شاء الله.

٢٢-٢ الإحصاءات المخططة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر « أبو ظبي » بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٩ صفحة ٤)

حين تساطنا في مقالنا الماضى عن إمكان اشباع النهم الى الأرقام الذى يتصف به أو بالأحرى يعانى منه التخطيط والمخططون قصدنا بذلك أن ن مهد لموضوع هذا المقال الذى سوف نقيم اليوم. ولعل أنسب استهلال لحديث كهذا يتناول طريقة إشباع مطالب التخطيط والمخططين من الأرقام أن نختار لهذه الجزئية عنواناً فرعياً يساعد على متابعة السير فى هذا الحديث ولقد يكون من المناسب أن يكون هذا العنوان الفرعى الأول هو الاستمرارية وأن يكون العنوان الفرعى الثانى هو النورية.

الاستمرارية

فان استمرارية صدور المعلومات والبيانات دون تقطع والاتفاق مسبقاً على المواعيد التى تصدر فيها النشرات الإحصائية من الأمور التى لا شك فى أهميتها للتخطيط خاصة، والمجتمع على وجه العموم ويعنيها هنا أن نشير الى أننا حين نتحدث عن المواعيد فإننا نقصد بذلك أمرين فى أن معا مواعيد الاسناد أى الفترة أو المدة الزمنية التى تسند الإحصاءات إليها فيقال ان هذه العملية الإحصائية أو هذه الأرقام تمثل الواقع فى تاريخ معين وكذلك مواعيد صدور هذه البيانات والإحصاءات فى نشرتها الخاصة بها.

وأهمية هذا وذاك واضحة فمن حق اصحاب الحق فى اتخاذ القرارات أن يتوقعوا أن يكون تحت أيديهم ولو شعاع خافت من النور يساعدهم على اتخاذ قراراتهم إذ كيف يتيسر لأحد منهم أن يتخذ قراراً وهو فى مستودع مظلم لا يكاد يرى منه معالم الحقيقة ولا مقوماتها. الإحصاء إذن هو الجواب الذى يساعد على تبديد حيرة اصحاب الحق فى استصدار القرارات... هو الذى يساعدهم على ابصار أبعاد المشاكل وابصار المشاكل التى قد تتولد عن الحلول التى يضعونها لحل تلك المشاكل.

ولا يجدى طبعاً أن يكون النظام الإحصائى قادراً على اخراج أو اصدار نشرة إحصائية معينة مرة واحدة طول العمر فى الوقت الذى تكون فيه هذه النشرة مطلوبة مرة فى كل عام كما لا يجدى أن يصدرها مرة فى كل عام إذا كانت هذه النشرة مطلوبة ان تصدر مرة فى كل شهر أو ان يصدر

الجهاز نشرة مرة فى كل شهر إذا كانت هذه النشرة مطلوبة أن تصدر مرة فى كل اسبوع أو كل يوم. فإن شأن ذلك يكون تماماً كخشان من قد يدعون القدرة على انتاج السيارات وهم لا يقدرين إلا على انتاج سيارة واحدة خلال العام كله أو قد يدعون القدرة على انتاج اجهزة التليفزيون لمجرد انهم قد افلحوا فى انتاج جهاز واحد خلال عام طويل عريض وهكذا.

إذ أن هناك من الدراسات ما قد يقتضى الحصول على المعلومات من مصادرها على مدار فترات زمنية منتظمة مرة فى كل موسم مثلاً وذلك حرصاً من هذا النوع من الدراسات على معرفة ما يطرأ على انماط الحياة والمعيشة من تغيرات بين الفصول.

النورية

مثل هذه الدراسات لا شك تضار إذا لم تسعفها الأجهزة الإحصائية المختصة باللقطات الاحصائية المتتالية لكي تستكمل الدراسات أشرطتها على التوالى وبون انقطاع ولكى تكتمل الصورة بالتدرج فلا يكفى أن تجرى الأعمال الاحصائية فى مواعيدها. ولا يكفى أن تنتظم فى فترات استنادها بيانات الربيع عن الربيع وبيانات الخريف عن الخريف وما إلى ذلك بل يجب ايضاً أن تنتظم هذه النشرات فى مواعيد صيورها.

فالاحصاء أو على الأقل بعض أنواع الاحصاءات قد تسقط بالتقادم ومن هنا كان مبحثاً أو لعل كان مبحثاً أن تصدر نشرة احصائية أياً كانت بعد الموعد المحدد لصيوره ولو بيوم واحد لأن هذا يفقد الناس الثقة فى جهازها الاحصائى ومدى التزامه بالمواعيد.

بل أن صيور الاحصاءات فى غير مواعيدها المحددة لها تفقد الاحصاء قيمته وتجعل مصير الاحصاءات المتأخرة أن توضع فى متاحف احصائية.. بل إن هذا التأخير يفقد كل عمليات الدولة توازنها فلقد يضطر البعض أزاء تأخر البيانات أن يتولى تقدير الظواهر بأساليبه ثم يرفع بتقديراته هذه بين الناس فتداولها الأيدى والألسن ويستخدمها كل صاحب حاجة اليها وذلك فى اجهزة الدولة المتعددة حتى ليكاد يظن أن هذه التقديرات هى فعلاً احصاءات اصدرتها الدولة والأمر ليس كذلك ثم عندما يحين الحين ويصدر الاحصاء الاصلى من الدولة لا يقيم له الناس وزناً إذ أنهم قد استنفدوا أغراضهم من هذا البيان بما اتاحته لهم تلك التقديرات من قبل ليس هناك بديل إذن عن ضبط مواعيت الاحصاءات واصدارها فى مواعيدها لكي تنتظم الإدارة والانتاج فى الدولة عن طريق اجهزتها الادارية والانتاجية فى القطاعين الحكومى والخاص فى أن معا وبذلك تصبح عملية الانتاج الاحصائى عملية لها وقارها لا يمكن اهمالها أو التفريط فيها أو التراخى والتكاسل عنها وإلا ضاعت أو قلت الجوى من وراء تلك الاحصاءات.

ويكفيها هذا القدر حتى نلتقى فى مقال قادم إن شاء الله.

٢٣- ٢ اصلاح البيانات البور

(بقلم المؤلف كما نشرت جريدة الفجر « أبو ظبى » بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٢ صفحہ ٤)

قلناها بلا حرج أنه لا يصح صدور بيان إحصائى أو نشرة إحصائية بعد فوات موعد صدورها متلخرة وأن مصير مثل هذه البيانات المتلخرة فى بعض الأحيان شأن كل التحف يكون أنسب مكان لها هو المتاحف الإحصائية للذكرى والتاريخ. مثل هذا القول ينسحب فقط على الإحصاءات البورية التى تتحدد لها مواعيدها خلال العام الواحد والتى عادة ستكون محل حاجة التخطيط ومحل حاجة المنتجين عموماً فى مواعيد محددة أما ما عدا ذلك من إحصاءات متباعدة وكذلك بعض الإحصاءات التى ذكرناها فإن صدورها يكون خيراً من عدمه حتى ولو صدرت متلخرة بشرط ألا يصبح التلخير عادة أو يتحول الى قاعدة. خصوصاً أن هناك حاجة الى إجراء الدراسات التاريخية التى تستلزم دائماً الرجوع الى إحصاءات قديمة وذلك لاستطلاع الماضى أملاً فى استكشاف المستقبل من خلالها وهذا أيضاً هدف تخطيطى مشروع خصوصاً فى مراحل رسم الخطط وصياغتها وتصنيعها على النحو الذى كنا قد اشرنا اليه سابقاً.

ولمنا نكون قد لاحظنا ان الحديث عن ضرورة البيانات والمعلومات للتخطيط والعملية الانتاجية وإدارة الدولة على وجه العموم قد جرننا الى الحديث عن طرق الحصول على هذه البيانات.. ولعل هذا الموضوع يعتبر تمهيداً طبيعياً ويجرنا تلقائياً الى الحديث عن طرق التعامل مع الأرقام، وكى نفهم موضوع التعامل مع الأرقام لابد لنا من أن نتناول ثلاث نقاط أولها طبيعة الأرقام وثانيها الأنواع التحليلية وثالثها القدرة على الاستدلال والاستنتاج من واقع هذه الأرقام بعد تفسير ماوراءها.

وقد لا نجاوز الواقع كثيراً إذا نحن قلنا ان استنباط الحقائق من الأرقام يتطلب التعايش معها أى انه يتطلب ألا يكون المسئول عن التحليل والاستقراء والاستنتاج بعيداً عن نبضات هذه الأرقام بمعنى انه يجب ان يكون قريباً من ميدان التخصص الذى تقيس هذه الأرقام تحركاته. ولكن هل يكفى هذا ضماناً لحسن التعامل مع الأرقام وحسن التفسير. لا ليس بالضرورة لأن العبرة ليست بالخبرة فقط ولكن لابد بجانب ذلك من تفهم الروح التى تحكى بها الأرقام قصة الظاهرة موضوع قياس هذه الأرقام.

وبأسلوب علمى أوضح لابد للشخص الذى يريد التعامل مع الأرقام أن يكون محيطاً بنوع العوامل والمؤثرات التى تكون قد أثرت فى هذه الأرقام وتقررت بها هذه الأرقام.

وحتى هذا وحده قد لا يكفي بل قد يتحتم أن يكون القائم بالتحليل محيطاً وملماً بالكيفية التي تم الحصول بها على هذه الأرقام بمعنى أن يكون عارفاً بقصة تكوين الرقم نفسه وطريقة الوصول اليه وطريقة الحصول عليه.

إذا كنا مثلاً بصدد دراسة تطورات الأسعار لا يكفي أن يكون المختص خبيراً في الاقتصاد أو في الأسعار بالذات بل يجب أيضاً أن يكون مدركاً أن هذه الأسعار قد جاء بها مندوبون زاروا هذا المتجر أو ذاك في هذا السوق أو ذاك وأن يكون ملماً بمدى مايتصف به هذا السوق من نظام أو ذاك المتجر من تنظيم في مستنداتهم ودفاترهم ومدى الصدق والأمانة التي يتصف بها كلامها ومدى امانة وعناية مندوب الجهاز الإحصائي الذي كلفناه بالحصول على هذه الأسعار.

هكذا نرى أن معظم الوسائل التي نرتكز عليها في تقييم جدية البيانات تخرج في الواقع عن نطاق الطرق الإحصائية، وعن منطقة أو دائرة نفوذ الإحصائيين على وجه العموم، لأنها تعتمد كما سبق أن ذكرنا على حاسة يمكن أن تسمى بالحاسة السادسة التي يساعد تشفيها على قبول بعض الأرقام أو رفضها بمجرد النظر وبالحس المرهف نحو الأرقام.

هذا عن طبيعة الأرقام... ويبقى بعد ذلك موضوع الأدوات التحليلية التي يمكن استخدامها في تحليل هذه الأرقام تمهيداً لاستنباط النتائج منها... وهنا يجب أن نقف وقفة قصيرة قبل أن نقرر أي الأدوات التحليلية يحسن أن يختارها الباحث أو المحلل لقراءة البيانات واستنباط النتائج فيها. ولماذا يمكن أن يفضل واحدة من هذه الأدوات التحليلية دون الأخرى.

إن الأدوات التحليلية في أي ميدان تتدرج في صورها ومضمونها من الأيسر إلى الأعمق ومن الأرق إلى أشدها صلابة. ولكي يمكن لأي محلل أن يبرر سبب استخدام إحدى الأدوات التحليلية في ميدان لونه الآخر لابد أن يكون مطلعاً ومتكادماً من نوعية البيانات التي يريد أن يعالجها.

فلكي يمكن تبرير استخدام الأدوات التحليلية الصلبة لابد أن تكون الأرقام نفسها من نفس النوع وعلى نفس الدرجة من الصلابة أما إذا كانت الأرقام بطبيعتها هشة كأن تكون تقريبية مثلاً فإن استخدام الأدوات التحليلية الصلبة لتحليل هذه الأرقام سوف يعمل على تشويهها إذا لم تكن البيانات قادرة على تحمل ثقل الأداة التحليلية المستخدمة أو سوف يعطينا من النتائج ما هو ليس في الحقيقة حقيقياً وبذلك تلسد عملية الاستنتاج ونصل منها إلى قرارات خاطئة.

معنى ذلك أنه لابد من اختيار الأداة التحليلية المناسبة والمتناسبة مع نوعية الرقم موضوع التحليل ولا أن التحليل كله يصبح مظهرية لا جدية فيه ولا جدوى من وراءه لأنه لا جودة في نتائجه. والحديث عن هذا الموضوع يطول ولذلك فأننا سوف نتوسع فيه عند الالتقاء معاً في المقال المقبل إن شاء الله.

٢ - ٢٤ ثلاثة جيم: الجدية والجودة والجدوى

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١١/٢٤/١٩٧٩ صفحة ٤)

انتهينا فى مقالنا السابق عند نقطة جديدة بالتأكيد وكان مؤداها ان البيانات القوية الصلبة يمكن ان تحتل أدوات التحليل الصلبة أما إذا كانت البيانات رقيقة هشة فإن استخدام الأدوات التحليلية ذات الصلابة فى تحليلها قد يؤدى الى نتائج غير محمودة إذ قد تتحطم البيانات فلا تعزز شيئا له قيمة فى الاستدلال أو الاستنتاج ومن ثم يصبح التمرين كله غير ذى جدية وغير ذى جودة وغير ذى جدوى.

الحذر والجودة والجدوى

فالجدية والجودة والجدوى هى الاركان الثلاثة التى لابد من الالتزام بها عند القيام بعمليات التحليل الاحصائى.

ومعنى ذلك انه فى الدول النامية التى قد لاتكون الاحصاءات فيها على نفس درجة الصلابة والمتانة التى عليها الاحصاءات فى الدول المتقدمة فانه خير لهذه الدول ان تدرك هذه الحقيقة فلا تعمل على إرهاق أرقامها بإخضاعها لأدوات تحليلية وصلبة متشددة بل يكفى فى هذه الأحوال مجرد استخدام أبسط الأدوات التحليلية لاستنباط مدلولها ومعرفة النتائج منها.

بل قد نذهب الى أبعد من هذا فنقول ان كثيرا من الظروف التى تحيط بنا فى كثير من الدول النامية أوضح من أن تستبان وإن الاحصاءات الدالة على أحوال المعيشة وظروفها فى تلك البلاد قد لا تحتاج الى إرهاقها بأدوات التحليل المتينة أو المتأنقة التى ربما تكون المجتمعات المتقدمة قد درجت على استخدامها فهناك بالفعل وسائل بسيطة وبمبسطة يمكن استخدامها لمعالجة الأرقام فى الدول النامية التى قد تكون فى بداية الطريق أو فى منتصفه على خط التقدم الاحصائى المرتقب.

الاستنتاج والاستدلال

وبعد جمع الاحصاءات والتعامل معها بتطبيق الأدوات التحليلية المختلفة واستخدامها يأتى دور الاستنتاج والاستدلال ولا نقصد بذلك مجرد الاستقراء وكما نعلم جميعا فإن اللبس قائم بين الاستقراء والاستدلال والاستنتاج فاستقراء النتائج قد لا يتعدى قراءتها واستنباط ماتحكيه هذه

الأرقام من تطورات أو تغيرات بمجرد النظر.

وهذا وحده لا يكفى أو بالأحرى فإن هذا وحده لا يستفد كل امكانات الارقام وكل طاقاتها ولا يفرغ كل الشحنات والمعانى التى تحملها هذه الارقام فهناك إذن تحليلات تتجاوز مجرد قراءة الارقام أو رصد صعودها وهبوطها ولعل اقرب هذه التحليلات الى الذهن ما يركز على تحليل العوامل المترابطة والتي تؤثر فى النهاية على قيمة الظاهرة فى وقت معين.

ثم ان هناك ضرورة لتحليل الظاهرة بحيث نستطيع أن نعرف أى العوامل اكثرها تأثيرا فى هذه الظاهرة فبإستطاعت المنفذ أو المخطط بذلك ان يزيد أو ينقص من جرعات هذا العامل المؤثر بحيث يحدث التغير المراد فى الظاهرة.

فإذا نحن وجدنا مثلاً أن من العوامل المؤثرة فى ظاهرة الذهاب الى المدارس مثلاً وجود وسيلة نقل عامة وما دام ارتقاد المدارس يعتبر امراً محموداً فى كل مكان فإن المخطط أو المنفذ يستطيع ان يزيد من عدد الناقلات التى تنقل التلاميذ الى المدارس من بيوتهم.. إذا أراد.. املا فى ان يزيد هذا الاجراء من عدد التلاميذ الذين يرتادون المدارس أو ان يزيد من درجة انتظام التلاميذ فى الذهاب اليها وعدم التغيب عنها أو التلخر فى الوصول اليها.

وهكذا كلما وجدنا ان هناك اثراً واضحاً لأحد العوامل فى ظاهرة معينة امكنا ان نشير على المخطط باستخدام هذا العامل - إذا أراد - لكى يساعد على تنشيط هذه الظاهرة أو ضبطها حسبما تقتضى ذلك الظروف أو حسبما تشير به مقتضيات الخطة.

تكامل التخصصات فى خدمة التفسير

إن عملية الاستنتاج والاستدلال عملية قد لا يستطيع - وفى الواقع لا يصح - ان يستقل بها فرد بعينه مهما كان تخصصه فرغم ان الظواهر متخصصة الا ان تشابك الظواهر عملية جماعية مشتركة يجب ان تتكاتف عدة تخصصات لكى تجلو عن الظاهرة غوامضها من كل جوانبها ولكى تستطيع التعرف على مفاهيمها ومدلولاتها بشىء من الثقة.

وهذا الحكم منطقي فى ظاهره وباطنه إذ ان الظواهر والملاحظات مهما كانت تبدو تخصصية الا ان العوامل التى تصنع هذه الظواهر لابدوانها عوامل ذاتية وخارجية فإذا فرضنا ان العوامل الذاتية تنتمى الى نفس التخصص فإن تفسيرها يقع على عاتق هؤلاء المتخصصين فى هذه الظاهرة بالذات أما العوامل الخارجية التى تؤثر فى الظاهرة فانها تنتمى الى عدة تخصصات مشتركة ولابد من تجنيد هذه التخصصات لكشف الغطاء عن التفاعلات التى تتم بين هذه العوامل

المساندة أو المتعارضة وإن يقوى على ذلك إلا مجموعة متناسقة منسجمة من المتخصصين في تخصصات مختلفة متافرة.

مثل هذه الخطوة الجماعية التي تحتم الاشتراك الجماعي في تفسير الظواهر والاستدلال من الأرقام على معانيها خطوة ضرورية رغم ما قد يصانفها من عقبات أو محاذير فمن محاسنها أنها سوف تعمل على تقريب الشقة أو المسافة الفاصلة بين عدة تخصصات. وليس هذا بالأمر اليسير ولكنه ليس موضوع حديثنا في هذه السلسلة رغم أن الحديث بقية إن شاء الله.

٢٥-٢ والأمر شورى بينهم.. حتى فى التخطيط

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبوظبي» بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٥ صفحة ٤)

لعلنا نكون قد أوضحنا وأقلحنا فيما سبق فى التأكيد على ضرورة المشاركة الجماعية فى تفسير المعلومات والاستدلال منها على بعض النتائج التى تصلح أساسا أو يمكن إخضاعها وتطبيقها لكى تصبح أساسا لوضع خطط المستقبل بواسطة المتخصصين.

فلا يصح أن يستقل الإحصاء مثلا بتفسير الأرقام وحده كما لا يصح أن يستقل بهذه المهمة الاقتصادى أو المهندس أو الكيميائى أو المهندس الزراعى أو مهندس البترول.. الى آخره إذ لا بد أن يستفيد كل منهم عند مزاوله مهمة التفسير من خبرات أخرى قد تنقصه وهى لا شك تنقصه.. وأصحاب هذه الخبرات لا بد لهم أن يتساندوا فى استقراء هذه الأرقام معا.

الشمولية وتكامل التخصصات

ان تكامل التخصصات أصبح شيئا يميز هذا العصر فلم يعد يجدى فى عصر التخطيط أن ينظر أحد المتخصصين بمنظاره الضيق الى مشاكل المجتمع بل لا بد له أن ينظر الى هذه المشاكل من خلال عدة عيون ومنظار الآخرين.

ونحن حين نقول منظار هذا المتخصص أو ذاك فإنتا لا نعنى بذلك حرفية الكلم لأن مبادلة هذا المتخصص بمنظاره مع منظار متخصص آخر أمر لا يحدث فى الواقع العملى ولكن الذى يمكن أن يحدث أن يجلس هذا الى ذاك أو أن يجلس هذا مع ذاك وأن تجلس كل التخصصات المعنية بالأمر معا ويستمتع كل صاحب تخصص الى سواء حتى يستطيع كل منهم أن يصحح ما قد يسيء الآخر فهمه فيما لو ترك بمفرده..

ولكن جلسة واحدة بين التخصصات المختلفة لا يمكن أن تجدى أى لا يمكن أن تذيب اللبؤج أو أن تحطم الحواجز القائمة بين التخصصات المختلفة بل لا بد من عدة جلسات متصلة لا ينور فيها النقاش بل ينور فيها الحوار بين هذه التخصصات وأصحاب هذه التخصصات لكى يستطيع كل منهم فى النهاية أن يرى غيره فى مرآته وأن يرى نفسه فى مرآة غيره أو سواء فتختلط المعارف

والمعلومات.. ويدرك أو يفهم كل واحد منهم ليس ما يعلمه هو ولكن ما يعلمه سواء ويقدر بذلك أن هناك ما يجعله وأن هذا الذى يجعله له ايضا أهميته وحيويته فى إدارة دفة الأمور وتسييرها.

ان فكرة التنمية فكرة مواصلة بين الممكنات.. وليس كل شيء ممكنا من كل شيء.. ولكل فرد وفى كل وقت أو تحت كل الظروف ومن هنا تكون المحاولات دائما حريصة على ألا يسبق شيء شيئا وألا تظل القطاعات النشطة معطلة خاملة تنتظر أن تنشط القطاعات الأخرى بل لابد من تسيير كل القطاعات خصوصا تلك التى يساند بعضها بعضا والتى يتسلم لاحدها ناتج القطاع الآخر ويحرص التخطيط على هذه الخطوة لكى تتواءم سرعات النمو ومعدلاته بين القطاعات المختلفة ولا أقول لكى تتساوى هذه المعدلات ولكى يتسنى لكل قطاع أن يتلقف ناتج القطاع الآخر ويحمله الى ناتج جديد ولكى تدور عجلة الانتاج والتنمية دون فاقة أو خسائر أو تعطيل.

ولكى تتضح فكرة المواصلة أمام أصحاب كل التخصصات المشتركين فى عملية الانتاج والتنمية ويرك الجميع انهم ليسوا فى تسابق ولكنهم فى مجال تعاون وتكاتف لدفع عجلة التنمية الى الامام وجب أن تتكون فى كل دولة لجان فنية مشتركة بين مجموعات التخصصات المختلفة يجتمعون فيها معا ليتعاونوا على فهم بعضهم بعضا ويعدل كل منهم من موقفه بما يضيفه الى معلوماته من معلومات سواء ويراجع ما يكون راغبا فى التوصية به من توصيات بالغة من تخصصه المنفرد البقيق فى ضوء ما يتفهمه من ضوابط وقيود وتتبع من قصور الامكانات التى يحدها له أصحاب التخصصات الأخرى.

ومن هنا وبهذا الاسلوب الجماعى المشترك يكون وضع الخطط باستمرار أنجح وأفضل مما لو انطرد بها مثلا الاحصائيون أو الاقتصاديون أو المهندسون الى آخر هذه القائمة لأن تعرض كل تخصص للتخصص الآخر يجعل امتزاج كل منهما بالآخر ممكنا ويتيح لكل منهما أن يقدر ظروف القطاع الآخر وحدوده وطاقاته.

ينقلنا هذا نقلة مباشرة من الحديث عن تصنيع الخطة الى موضوع تسويق الخطة وتنفيذها فليس من الممكن ان تباع خطة نفسها بنفسها الى كل الناس بل لابد من أن يسبقها حملة دعاية أو دعوة الى الالتفاف حولها ومحاولة انجاحها بتنفيذها فى مواقفها حتى تسفر الخطة فى النهاية عن بلوغ غاياتها وتحقيق أهدافها.

ولكن يجب الحذر من المبالغة فى الدعاية للخطة وفى تلخيص امكاناتها وطاقاتها وأهدافها لأن الناس قد يصدمون ودائما ما يصدمون إذا لم تسفر الخطة عن تحقيق كل أهدافها أو إذا تعثرت

وهى فى طريقها الى بلوغ تلك الأهداف.

والتعثر وارد دائما فى تنفيذ أى خطة فهناك من الظروف مالا يمكن التنبؤ بها عند وضع الخطط وهذه الظروف قد تعوق تحقيق بعض الأهداف ومن هنا كان من ضمن فنون وضع الخطط أن تكون هناك قواعد لمتابعة تنفيذ الخطة على ما تم انجازه بالكامل أو منقوصا من الأهداف فى الخطة.

وفى ضوء هذه المتابعة يحدث دائما - وذلك فى كل مكان يكون لديه خطة موضوعة موضع التنفيذ - أن تتم مراجعة الأهداف مرة على الأقل فى كل عام وتعديل هذه الأهداف فى ضوء ما تم انجازه وإمكانات التنفيذ كما توضع أيضا خطط سنوية تنبثق من الخطط الأطول أمدا.

٢-٢٦ وكل خطة أجلها

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبوظبي» بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٩ صفحة ٤)

نكرنا فى المقال السابق أهمية مراجعة أهداف الخطة فى ضوء الانجازات التى تكون قد تحققت خلال فترة زمنية محددة وأشرنا الى أنه بعد هذه المراجعة يمكن تعديل الأهداف بما يتناسب مع امكانات التنفيذ الفعلية أخذين فى الاعتبار ما صانف التنفيذ من عقبات فى الماضى وما قد يصافه من عقبات فى المستقبل.

ثم أشرنا الى أن الدول المختلفة التى تنهج منهج التخطيط تحرص على أن تنبثق من خططها خطط سنوية يتوقف على تحقيقها تثبيت أهداف الخطط الأطول أمدا أو تغيير هذه الأهداف. ولكننا لم نذكر أن الخطط التى تضمها الدول لها أساد ثلاثة، خطط قصيرة الأمد وخطط متوسطة الأمد وخطط طويلة الأمد.

وتتحدد أساد الخطط طبقا بالسنين فالخطط قصيرة الأمد لا يطول أمدها عن سنة واحدة والخطط متوسطة الأمد لا تتعدى أمانها خمس سنوات أو سبع سنوات أما الخطط طويلة الأمد فإن أمانها قد تطول الى عشر سنوات أو أكثر وقد تصل فى بعض الأحوال الى ربع قرن كامل من الزمان.

وكل مرحلة من هذه المراحل لها مشاكلها فى وضع خططها وفى تنفيذ هذه الخطط وفى متابعة هذا التنفيذ فالخطط طويلة المدى يكتنفها غموض المستقبل نظرا للمسافة البعيدة التى تفصلها عنه فى هذه الخطط. فكل العوامل والمؤثرات والمتغيرات قد تكون معروفة عن الحاضر الذى نعيشه أو عن الماضى القريب الذى عشناه ولكن هذه العوامل والمؤثرات تكون عادة مجهولة كلما بعدت المسافة بيننا وبين المستقبل.

أما الخطط قصيرة المدى فإنها وإن كانت تتصف فى نظرتنا إليها وفى اثناء صياغتها بوضوح معظم معالمها ومكوناتها إلا أن بعض مؤثراتها وعواملها ومتغيراتها ربما تكون عرضة لتفسير المفاجئ بسبب التقلبات المفاجئة التى تصيب هذه المؤثرات والعوامل. كما أن بعض العوامل التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع هذه الخطط قصيرة المدى

مألا يحدث أثره أى ما لا يتضح أثره إلا بعد مرور فترة أطول من مدى السنة الواحدة والتي تحكم فكرة التخطيط قصير المدى وبناء على ذلك فإنه لا يمكن التنبؤ بهذه الآثار أو تقديرها بشئ من الدقة.

أما الخطط متوسطة المدى فلهذا هي الخطط الوحيدة التي يمكن الجمع فيها بين الحسنيين.. فهي ليست بعيدة المدى بالشكل الذي تستحيل معه الرؤية وينعدم التأكيد وهي ليست قريبة المدى إلى الحد الذي يستحيل فيه على المخطط أن يتحرر من قيود الماضي القريب والمستقبل القريب في آن معا.

إن التخطيط حين يصنف أنواع الخطط حسب أمادها فإنه إنما يفعل ذلك نظرا لانعدام البديل المناسب.. ومع ذلك فإننى أشعر أن هذا التصنيف لا يتسق دائما مع المنطق وقد لا يعنى نفس الأمد نفس الشئ في كل الظروف.

فالأمد القصير قد يبدو طويلا في بعض الظروف والأمد الطويل قد يبدو قصيرا في بعض الظروف. فنحن إذا نظرنا مثلا إلى قطاع التعليم والتدريب فلسوف نرى أننا إذا أردنا أن نخطط لتخريج عدد معين من طلبة إحدى الكليات فقد نحتاج إلى سنوات طويلة المدى.. بينما إذا نحن أردنا الحصول على عدد معين من ذوي حرفة معينة لا يستغرق التدريب عليها أكثر من بضعة شهور فإن الخطة قصيرة المدى في هذه الأحوال يكون مداها (وهو سنة) أطول بكثير من المدى المطلوب لتدريب أصحاب هذه الحرفة بينما الخطة طويلة المدى في حالة الجامعيين تكون - رغم طولها - أقصر من المدة المطلوبة لتخريج هؤلاء الجامعيين فتحديد الطول والقصر إذن أمر مرتبط بالفترة التي يتعين فيها تبرير ما يلزم من متطلبات الخطة ومقوماتها وإنجازاتها.

فإذا كانت المدة اللازمة لإنجاز شئ معين أقصر من طول مدة الخطة كان التخطيط لهذا الانجاز تخطيطا طويلا المدى إما إذا كان العكس وكان طول مدة الخطة أقصر من طول المدة اللازمة لإنجاز الهدف فإن التخطيط في هذه الحالة مهما طالت مدته يكون في الواقع تخطيطا قصير المدى.

بل لعلى لا أبالغ إذا قلت أن العبرة ليست بقصر المدة محل التخطيط أو طولها بل العبرة بقصر النظر وبعد النظر. ومن ثم فإن الصفات الزمنية التي يجب أسنادها إلى الخطط المختلفة إنما يجب أن تنسحب على الأفاق التي تغطيها هذه الخطط وتتأولها فيصحب التخطيط تخطيطا بعيد النظر أو قصير النظر بدلا من أن نسميه تخطيطا بعيد المدى أو قصير المدى.

وللحديث بقية في المرة القادمة إن شاء الله.

٢٧-٢ تخطيط سلطات التخطيط

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبي» بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٩ صفحة ٤)

إن أداء المهام الفنية التي ذكرناها في مقالات سابقة يتطلب وجود أو ايجاد جهاز فني متكامل يطلق عليه في كل الدول اسم جهاز التخطيط وقد يطلق عليه في بعض الدول اسم وزارة كما قد تطلق عليه دول أخرى اسم لجنة أو هيئة وتختار لها الاسم الذي يناسبها.

ولعلنا إذا تابعنا النشأة التاريخية لهذه الأجهزة في الدول المختلفة لوجدنا أنها تلحق في التنظيم بأعلى المواقع في الدولة على الأقل عند بداية التخطيط وأن كان بعضها قد ظل مرتبطا بهذه المواقع العليا وذلك حرصا من تلك الدول على أن تتمتع هيئة التخطيط بالاستقلال الكافي وكذلك حرصا على أن يكون صوتها مسموعا بين الوزارات باعتبارها جهازا فنيا متخصصا.

ومن هذا المنطلق تحرص مختلف الدول على ألا يكون للتخطيط فيها سلطات أو صلاحيات تنفيذية بل يكفى من التخطيط بالرأى الفني فقط.. وقد ثبت بالتجربة العملية أن لهذا المنهج في التنظيم فوائد إذ إنه قد نأى بالتخطيط عن أن يكون منافسا للوزارات الأخرى أو أن يكون محل منافسة أوغيرة من جانب تلك الوزارات.

مثل هذه التصرفات وباعتبار ما للتخطيط من مكانة قيادية في تلك الدول.. وما قد يشهده شعور بعض الوزارات بوصاية التخطيط عليهم قد حدا ببعض الناس الى اعتبار محاسن التخطيط في الإبقاء على التخطيط كجنة أو هيئة نون تحويله الى وزارة من الوزارات التقليدية المعروفة حتى لا يجلب التخطيط على نفسه مشقة الصراع مع الوزارات الأخرى. وحتى لا ينظر الى التخطيط على أنه من الوزارات التنفيذية وهو في الواقع ليس كذلك.

ولكن أيا كان التنظيم والوضعية التي نختارها للتخطيط في كل دولة فإن الذي يبقى هاما وحيويا هو قيام التخطيط بمهامه وواجباته داخل جدرانه الأريمة وبالتعاون والتلاقى والتفاهم مع غيره من الهيئات.

ومن هنا تبرز أهمية مناقشة الهيكل التنظيمي والإداري للتخطيط وهذا أمر لا تختلف فيه الآراء إلا أن الثابت أن لكل هيكل أو نظام إداري من الهياكل أو النظم المقترحة محاسنه وعيوبه.

فإذا نحن التزمنا مثلا بتنظيم التخطيط تنظيما قطاعيا بمعنى أننا ننشئ داخل التخطيط

إدارات تناظر القطاعات المختلفة من زراعة وصناعة ونقل ومواصلات.. إلى آخر قائمة القطاعات المختلفة في الدول فانه من محاسن هذا التنظيم فكرة التناظر ذاتها بحيث تستطيع كل وزارة في الدولة أن تحس أن لها داخل جهاز التخطيط من تغطيته ومن يحمي فهمها في مجال تخصصها وعلى هذا ما فيه من فوائد تيسير التفاهم وحسن التخاطب وسهولة المفاهيم بين الطرفين.

ولكن مثل هذا التنظيم تعيبه الخشية من أن تتحول هذه الإدارات والأقسام إلى صورة مصفوفة للوزارة الموجودة على مستوى الدولة كما أن تماثل التخصص وتطابق التناظر بين الجهتين سوف يحمل هذه الإدارة المصفوفة على تبرير كل ما تقوم به الوزارة الأم من أعمال وبذلك قد تسقط عن هذه الإدارة المتخصصة داخل التخطيط مهمة الدراسة والتفكير في البدائل ومناقشة امكانات التعبير والتحسين في برامج العمل الذي تقوم به الوزارة المعنية في مجال اختصاصها وبذلك يفقد التخطيط صلاحيته بالتوزيع لدى تلك الوزارة المتخصصة.

أما النوع الآخر من التنظيم فقد يستند إلى طبيعة العمليات الفنية التي يحتاج التخطيط إلى أدائها ويتولاهم التخطيط بالفعل.. وبناء على ذلك تنشأ داخل التخطيط هيئات أو إدارات فنية أو تقنية يقوم بعضها بالتحليل المالي ويتولى البعض الآخر التحليل السلمي وتقوم إدارة أخرى بتحليل الأسعار ويتولى غيرها عمل الموازن السلمية وغيرها يبنى جداول المدخلات والمخرجات... وهكذا بواليك.

ورغم أن مثل هذا التنظيم يتميز بإمكان التفرغ أو التعمق في المسألة الفنية من واقع الممارسة المستمرة وبذلك يتسنى لهذه الأساليب الفنية أن تتطور.. وأن تطور استخداماتها.. إلا أنه يخشى أن يترتب على الإغراق فيها صرف النظر عن الوظيفة الأساسية للتخطيط ألا وهي وظيفة التخطيط ذاته.. فتتقلب بذلك الرؤية وتصبح الأنواع الفنية وتحسينها هي الهدف وتصبح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هي الأداة لتحسين وتطوير الأدوات الفنية المستخدمة في التحليل وهذا وضع معكوس تماما.

ومن أجل هذا قد يكون من الأسلم في التنظيم الإداري لأجهزة التخطيط أن تجمع بين النظامين بحيث يكون التنظيم أفقيا ورأسيا في آن واحد معا أي أن يكون التنظيم قطاعيا وفنيا في آن معا.. فتحدد بذلك علاقة كل قطاع بنظيره في المجتمع ويتمتع كل قطاع بإمكان تعديل وسائله الفنية وتطويرها ومواسمتها لاحتياجات البحث والدراسة في القطاع نفسه.

وهكذا نكون قد توصلنا إلى ترجمة الأعمال الفنية للتخطيط إلى هيكل إداري وتنظيمي للجهاز المسئول عن التخطيط.

ولازلنا للحديث بقية في مقالنا القادم إن شاء الله.

٢٨- ٢ التخطيط بين التمركز والتشعب

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبي» بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٩ صفحة ٤)

فى ختام هذه السلسلة من المقالات نريد أن نستكمل صورة الهيكل أو بالأحرى صورة الهياكل التنظيمية والإدارية المتصلة بالتخطيط واللازمة له. ولقد أتمنا فى المرة الماضية عرض التصور التنظيمى الذى اسفرت عنه خبرات الممارسة والتطبيق من واقع استقراء العمليات التخطيطية التى يجب أن تتم داخل جهاز التخطيط من الناحية الفنية البحتة. إلا أن العملية التخطيطية لها جوانب أخرى ولابد أن تنعكس هذه الجوانب على نوع التنظيم الإدارى للتخطيط بل انها تحدد ايضا معالم هذا التنظيم الإدارى.

فمن المعروف أن التخطيط المركزى لابد له من اطراف واضحة يعتمد عليها فى الحصول على صورة الواقع وتصورات المستقبل ولو بصفة مبدئية إذ يمكن بعد ذلك صقلها داخل جهاز التخطيط نفسه فلو اننا اتفقنا على انه لا غنى لجهاز التخطيط عن الاتصال بغيره من الهيئات والاجهزة والوزارات والادارات المختلفة فى تلك الوزارات كل فى حدود اختصاصه كما اننا لو اتفقنا على ان هناك ايضا ضرورة لكى يمد التخطيط بصره الى الاطراف الجغرافية المترامية اللولة من امارة الى اخرى ومن محافظة الى محافظة ومن مدينة الى اخرى ومن قرية الى اخرى لكان هذا التصور وحده هاديا إلى مايجب أن تكون عليه الابعاد التنظيمية للتخطيط خارج أسوار التخطيط وجدرائه. معنى هذا انه يمكننا ان نتصور نوعين من التنظيم اللازمين للتخطيط وراء الحدود التقليدية المعروفة. النوع الاول يتمثل فى منوبين للتخطيط فى الوزارات والادارات والهيئات والاجهزة المختلفة أو منوبين لهذه الهيئات والاجهزة لدى التخطيط.. أو ربما ضباط اتصال يتولون الرد على تساؤلات التخطيط واستفساراته من داخل تلك الوزارات الأخرى حيثما كانت لذلك ضرورة. هذه الصور الثلاث أى تعيين منوبين للتخطيط لدى الوزارات أو منوبين للوزارات لدى التخطيط أو ضباط اتصال فى الوزارات لتيسير مهمة التخطيط قد لا يتعين تنفيذها كلها بل تكفى صورة منها فقط لقضاء هذا الأمر وتيسير الاتصال بين التخطيط واجهزة الدولة فى واحدة من هذه الصور يمكن فى الواقع أن تقى بفرض الترابط وتبادل الرأى ومناقشة المقترحات بين التخطيط من جانب والاجهزة الفنية المناظرة له فى الهيئات والوزارات الأخرى فى جانب.

أما النوع الثاني من التنظيم فإنه يتمثل في إنشاء علاقة نظامية واضحة بين التخطيط المركزي والمحليات بحيث يصبح للتخطيط في كل مدينة مثلا أو إمارة مندوب يكون هو صلة الوصل بين الجانبين ويتولى خدمة أغراض كل منهما وتحقيق ما يريده من الجانب الآخر في يسر وبساطة وسهولة.

ولا يصح أن يفهم ما قلناه أننا نصر على صيغة واحدة للتنظيم المرتقب أو المرموق فقد يفضل البعض أن يعتمد التنظيم لا على مندوبين ولكن على مكاتب اتصال فنية ينشئها التخطيط أو يطلب التخطيط أنشاؤها في الوزارات والمحليات.

ويطلق على هذه المكاتب في التجارب العملية في بعض الدول اسم مكاتب التخطيط في الوزارات أو في المواقع الجغرافية داخل المحافظات مثلا وقد تضم هذه المكاتب موظفي الوزارات أو موظفي التخطيط أو هما معا ويسند إليها مهمة إعداد الخطط الخاصة بكل وزارة أو محافظة (أي التخطيط الإقليمي) ثم تعمل هذه المكاتب على مراجعة المقترحات التي تأتي إليها من الوزارات أو المحافظات ويتسق بين وزارة التخطيط والوزارات المعنية كل في حينه فيما يصدر عن الجانبين من آراء ومقترحات وتقديرات وبرامج.

وبعد ذلك تتولى هذه المكاتب وضع البدائل بالتشاور بين الجانبين كما تتولى مهمة متابعة التنفيذ وكذلك تقوم بإعداد قائمة أو مذكرات بالموضوعات التي يتعين الفصل فيها بالحوار بين كبار المسؤولين من الجانبين حين يجتمع هؤلاء الكبار في اجتماعاتهم الدورية الخاصة بموضوعات التخطيط بالذات. ويتم تكرار هذا النمط التنظيمي على مستوى المحليات أيضا داخل مجالس المحافظات أو مجالس المدن يكون لها أيضا موظفوها المتفرغون واختصاصاتها الواضحة.

وقد تهرس بعض الدول بجانب هذه التنظيمات على أن تكون هناك لجنة عليا للتخطيط تضم الوزراء ونواب رئيس الوزراء وقد يرأس هذه اللجنة في بعض الأحوال رئيس الوزراء كما تضم هذه اللجنة ما تشاء من كبار المستشارين وقد ترى بعض الدول أن يكون لها بجانب هذه اللجنة مجلس أعلى للتخطيط.

ولكن الجوانب التنظيمية والإدارية للتخطيط يجب ألا تصرفنا عن التأكيد على أن التخطيط من أجل التنمية إنما يتوقف نجاحه لا على المسائل الفنية والتنظيمية فحسب بل يتوقف على حرص الشرائع المختلفة في المجتمع على انجاح التخطيط وهذا يتطلب كما قلنا إدراكا وبرايا وإصرارا وكل هذا يتطلب بدوره تدريباً وتأقيفاً، ويتطلب التدريب لكي ينجح ويشمر أن نراعى فيه التيسير والتبسيط حين نتحدث عن مقتضيات التخطيط ومضمونه ومهامه.

هذا إذا كنا نريد أن يكون التخطيط... كما يجب أن يكون... للناس وبالناس.

٢٩ = ٢ عصر المعلومات .. الباهتة

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٢ صفحة ٩١)

ألا تكون المعلومة المطلوبة .. موجودة أصلا أو أن تظل أنت تبحث عنها أملا ان تجدها .. ثم لا تجدها فهذه قضية.

وأن تكون المعلومة المطلوبة .. موجودة بالفعل .. ثم تحصل عليها عن طريق المجاملة أو تعثر أنت عليها بنفسك منشورة مثلاً ثم تكتشف أن هذه المعلومة المتاحة .. معلومة غير صحيحة فتلك أيضا قضية.

ولكن أن تسمى وراء معلومة لا يستطيع أحد أن يدلك على صحتها أو كذبها فتلك فى نظرى مفسدة لأن الوقت الذى يضيع فى التحقق من صحة المعلومة أو عدم صحتها يفوق بكثير ذلك الوقت الذى يضيع فى تصديق معلومة كاذبة وهذا الوقت يفوق بدوره ذلك الوقت الذى يضيع فى اكتشاف أن المعلومة لا وجود لها أصلا .. بعدما يكون بحثك عنها قد طال.

فانعدام المعلومة لا يكلف من الوقت أكثر من أن يقال لك إنها غير موجودة.. ولا تستغرق هذه الاجابة أكثر من جزء من الثانية.

أقول هذا بمناسبة الشعارات المرفوعة .. والرغبات العارمة لانشاء بنوك المعلومات أملا فى تخزين المعلومات وتجديدها وتحديثها وتبادلها وفى يقينى أنه لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف المرغوب إلا إذا تحول الشعار إلى عمل جاد وأقول هذا أيضا بمناسبة ما صادفنى قبل أن أبدا رحلتى إلى بعض دول أمريكا اللاتينية وما صادفته أثناء الرحلة .. مما يستحق الرواية والذكر.. تحت عنوان عصر المعلومات (الباهتة).

وكانت البداية حين حاولت الحصول على تشييرة لزيارة دولة أوروغواى واختلفت آراء المسئولين فى القاهرة حول وجوب الحصول على التشييرة على غير جوازات السفر العادية وناقشتنى سفارة أوروغواى بالقاهرة فى هذا الأمر تليفونيا واصروا على أنهم وثقون من أن الجوازات الدبلوماسية والخاصة وجوازات المهمة كلها معفاة من تشييرة دخول أوروغواى .. وازاء ترديدى فى قبول هذه الحقولة التى لم أجد ما يساندها من غيرهم من المصادر أرسلوا إلى

فى مظهر خاص جميع الوثائق والخطابات المتبادلة بين مصر وأورجواى فى هذا الصدد.

فحصلت هذه المظروف فى حقيبتى .. وسافرت

وحمدت الله أننى حصلت على هذه الوثائق من القاهرة .. وحملتها معى إلى هناك فقد استوفيتنى فى الدخول .. فى ميناء مونتفيدو الجوى. كما استوفيتنى فى الخروج .. من ميناء مونتفيدو البحرى واضطرت إلى الدخول مع الاطراف المعنية فى مباريات كلامية.. وجاء المسئولون.. وتمت اتصالات تليفونية، ضاع فيها بعض الوقت .. وأنا اترقب النتائج بغير قلق تقريبا استنادا إلى ما فى حوزتى من وثائق.. أخذوا يدرسونها .. وسلموا فى النهاية بسلامة موقفى تسليما.

ولجأة قفزت إلى ذهنى فكرة المعلومات الباهة

تلك المعلومات التى ليس وراءها أى شىء من اليقين .. إلا عند اثنين فقط .. هما .. سفارة أورجواى فى القاهرة .. وسفارة مصر فى مونتفيدو... فقد أيقنت .. ولزات على يقين .. أن هذه المعلومة الهامة .. لم تستقر إلا فى هذين المكانين .. وحدهما.

يحدث هذا بعد أن انقضى أكثر من جيل كامل منذ أول مناداة متحمسة بإيجاد نظم المعلومات وينوك المعلومات .. ويعد أن اجتاحت هذا الحماس وزارات مختلفة .. ورغم ذلك يجد الرعايا والمواطنون يل المسئولون أنفسهم فى النهاية بلا معلومات. سيقولون إن الكمبيوتر هو الحل.

وأقول أن الكمبيوتر ليس هو الحل لأن الحل المطلوب يمكن أن يتم .. حتى بلا كمبيوتر .. وبلا كمبيوتر إلى الأبد على الأقل فى الحالات التى لا يعدو حجمها حجم الحالة التى شرحتها أعلاه. الحل المطلوب .. وبلا كمبيوتر إلى الأبد .. هو انشاء سجل بالجهات المصرية التى يجب عليها أن تعلم أنه قد تم بيننا وبين أورجواى اتفاقية من هذا النوع وبذلك لا تصبح سفارة أورجواى فى القاهرة هى المصدر الوحيد (فى القاهرة) ولا تصبح سفارة مصر فى مونتفيدو هى المصدر الوحيد (فى مونتفيدو)

ونحن طبعاً غير مسئولين عن اصلاح نظام المعلومات فى أورجواى ولكننا قطعاً مسئولون عن اصلاح نظام المعلومات (الباهة) فى مصر وأؤكد أن الاصلاح المطلوب اصلاح بنوى .. لكيلا يتخذ أحد صفار المسئولين هذا المقال سنداً له لكى يطالب بكمبيوتر جديد فى مصر التى تنوء تحت أعباء القروض .. وتستحق العيون فيها مما تراه هذه العيون من غذاء ممنوح أو مستورد .. مش كده ولا إيه !!

٣٠-٢ حول أهمية توافر الإحصاءات

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٤ صفحة ٨)

من أهم المسائل التى تشغل بال الباحثين فى شتى المجالات توافر الإحصاءات التى تعتمد عليها الأبحاث فى استقراء الواقع واستشراف المستقبل وقد بذلت النولة - ولا تزال وستظل تبذل - جهودا مشكورة لتوفير الإحصاءات .. ولم يبق إلا أن تلتفت إلى مواعيد صدور هذه الإحصاءات ومواقيتها.

فالنشرات الإحصائية لا تلتزم بمواعيد الإصدار لأنها تنتظر المواعيد التى تنتهى فيها العمليات الإحصائية - حتى لو طالت مدد الإعداد - وتنتظر المواعيد التى تنتهى فيها المطابع من طبعتها وتجليدها - مهما طالت هذه المدد - وأصبحت لا تتداول فى المكتبات العامة والعلمية على النحو الذى كانت تتداول به فى زمن كنا فيه طلابا فكنا نجد مصادر مصر الإحصائية لا فى مصر فقط ولكن أيضا فيما وراء البحار فى مكتبة الكونجرس ومكتبة المتحف البريطانى فى لندن وغيرها من مكتبات الجامعات الاقليمية المتفرقة فى انجلترا.

أما الآن فلستنا نجد مصادرنا حتى فى مكتبات الجامعات أو مكتبات الكليات .. فى داخل مصر ربما لانقطاع الحبل السرى بين هذه المكتبات والجهاز المركزى للتعينة العامة والإحصاء وربما لأن هذه المكتبات الجامعية لم تعد أو لم تصل بعد إلى مستوى المسئولية فى صيانة المطبوعات التى تصلها من هذه الجهة وغيرها وتصنيفها وفهرستها وترتيبها وعرضها على الرفوف لكى تقع عليها أعين الناظرين.

ولكن هذا أو ذاك لا ينفى أن نشرائنا الإحصائية أصبحت تعاني من بطء الإصدار بالإضافة إلى تقادم ما ينشر. ويحق لنا - والوضع كذلك - أن نقيس التخلف والبطء فى إصدار الإحصاءات بعدد الأيام والشهور والفصول والسنين التى يتجاوزها هذا الإصدار لكل نشرة من النشرات الإحصائية على حدة.

ويرجع تجاوز هذه التواريخ المحددة - نظريا أو نموذجيا - لصدور النشرات الإحصائية إلى تراكم نوعين من التجاوزات:

أولهما: تجاوز التواريخ المحددة لاتبام العمليات والأنشطة الإحصائية.

وثانيهما: تجاوز التواريخ المحددة للنشر والتوزيع.

فبرامج التنفيذ الميداني المنتهية من العمليات الميدانية قد لا يتم الالتزام بها لظروف ربما لم يعمل حسابها باعتبارها لم تكن مرئية أو ربما قد تم إهمالها رغم أنها كانت مرئية. وكذلك فإن التأخيرات فى كل خطوة لابد أن تتراكم على التأخيرات التالية سواء أثناء الحصر والعد أو أثناء معالجة الأرقام والبيانات أو أثناء الطباعة والتجليد والنشر والتوزيع.

ونحن لا نملك أن نتجاهل خطورة هذا الوضع فالجهاز المركزى للتمهنة العامة والإحصاء فى مصر هو متعهد بتوريد الإحصاءات والأرقام - عن مصر - لمصر والعالم طبقا لبرنامج زمنى هو الذى يضعه لنفسه وهو الذى يحدد تواريخه بنفسه وهو الذى يحدد من بين نشراته وأصداراته ما هو سنوى وما هو ربع سنوى وما هو شهرى أو أسبوعى (إذا وجدت نشرات أسبوعية) ومعظم إصداراته باللغة العربية وبعضها بل والقيل منها باللغة الانجليزية.

ولكى تكون الكتابة بناءة ومفيدة لكل الأطراف .. نود أن تقدم بعض الأمثلة للفروق الزمنية بين تواريخ الاصدار .. وتواريخ الاسناد التى تمثلها الأرقام فى بعض ما يصدر عن مصر من نشرات إحصائية:

ومن أمثلة الإحصاءات السنوية نذكر نشرة الأرقام القياسية للتجارة الخارجية - تقسيم لولى - فقد انقضت ست سنوات على بيانات آخر نشرة عن عام ١٩٨٨ التى تم نشرها بتأخير زمنى قدره عامان فى أغسطس ١٩٩٠، وكذلك إنتاج الكهرباء والغاز والبقر ١٩٩٠/١٩٩١.

أما إحصاءات تجارة الجملة فى القطاع الخاص غير المنظم

فقد انقضت ست سنوات على بيانات النشرة المسندة إلى عام ١٩٨٨/٨٧ وصدرت فى مايو ١٩٩١ بتأخير زمنى قدره ثلاث سنوات وعلى غرار هذه الأمثلة يمكن أيضا الإشارة إلى نشرات: إحصاء النشاط الرياضى، الخدمات البريدية الانتاج السمكى، إحصاءات الزواج والطلاق .. الخ. ومن الإحصاءات الربع سنوية نذكر الإحصاءات السياحية: فهى قد تقدمت منذ يناير / مارس ١٩٩١ وتم نشرها بتأخير زمنى قدره ثلاثة شهور فى يونيو ١٩٩١. ونشرة متحصلات ومنقوعات النقد الأجنبى: يرجع تاريخ آخر نشرة فيها إلى الربع الأول من عام

١٩٩٣، وكان يجب أن تصدر هذه النشرة عن أربعة أرباع أخرى حتى مارس ١٩٩٤ فضلا عن أن بيانات الربع الأول من عام ١٩٩٣ لم تنشر إلا فى ديسمبر ١٩٩٣ بتأخير قدره تسعة شهور. والنشرة الربع سنوية لأسعار المواد والمنتجات الصناعية - أبريل ١٩٩٣: وأوضح أنه قد انقضى على صدور هذه النشرة عام كامل (وهى ربع سنوية) وأن نشرها فى أكتوبر ١٩٩٣ يدل على تأخير قدره ستة شهور.

والنشرة الربع سنوية عن مؤشرات أداء الاقتصاد القومى المصرى - يوليو / سبتمبر ١٩٩٢ إذا لم تكن هذه النشرة قد صدرت بعد التاريخ المذكور اعلاه فإنها لابد قد تقادمت بمقدار خمسة عشر شهرا .. فضلا عن أنها تنخرت فى الصدور عاما ونصف عام حين صدرت فى ديسمبر ١٩٩٣.

ومن أمثلة الإحصاءات الشهرية ننكر الأرقام القياسية لأسعار الجملة - أبريل / مايو ١٩٩٣. وقد انقضى عام كامل بما يوازئ اثنتى عشرة نشرة كان يجب أن تصدر منذ ذلك المهن .. وكانت تلك النشرة قد صدرت فى يوليو ١٩٩٣ بدون تأخير كبير.

والنشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين - نوفمبر ١٩٩٣ وتقادمت بيانات هذه النشرة بمقدار ستة شهور وقد تم النشر فى ديسمبر ١٩٩٣ بدون تأخير كبير.

والخلاصة أننا باستعراض كل ما سبق - ونحن الآن فى عام ١٩٩٤ - نجد أن عددا من الإحصاءات التى يتم جمعها قد تقادم وسيظل يتقادم ما لم يكن هناك التزام بالتحديث فى موعده أو تغيير نورية التحديث .. كما يتعمن الالتزام بمواعيد محددة للنشر بشرط أن تكون قريبة من تواريخ الاسناد حتى لا تسقط قيمتها عند النشر بسبب التقادم .. وكذلك يلزم مراجعة سياسة توزيع النشرات فى شكل مطبوع كما تفعل كل منظمات ووكالات الأمم المتحدة بون التعلل بأن البيانات موجودة على أشرطة ممغنطة ويتعين على طالبيها تحديد ما يريدونه منها وإلا فلا.

٢-٣١ ضرورة تخطيط الإحصاءات القطاعية

□ الإحصاء للحياة كالفن للحياة

□ نحن نعارض فكرة المتاحف الإحصائية

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١/٥/١٩٦٠ صفحة ١٠، ١١)

من المعروف أن لكل قطاع إحصاءة. سواء عندنا أو عند سوانا والإحصاء داخل كل قطاع لابد أن يخضع أيضاً للتخطيط... كل قطاع بما يلائمه وقطاع النقل مثلاً من القطاعات التى لها خصوصيتها الإحصائية

والنقل كما هو معلوم هو شريان الحياة فى كل دولة فلولاه لانعدمت الحياة فى أطرافها ولذب الموت فى أجزائها وتقطعت أوصالها وانكششت هى فى النهاية. وهو الذى يصل الناس بالناس ويزيل الحواجز اللغوية ويخفف من حدة الفروق بين اللهجات والمعادن والطباع ويقارب بين الأمم. ولونظرنا الى النقل من الناحية الاقتصادية لاتضح لنا أنه لا يمكن أن تتبثق تيارات التجارة أو تنشط إلا حيث تختلف المميزات الانتاجية بين المناطق المختلفة من حيث الموارد الطبيعية والمناخ ودرجات المهارة. ولكن هذا النشاط التجارى رهن بتذليل العوائق الطبيعية والصناعية وذلك بتقصير المسافات وتخفيض كلفة النقل وزيادة سرعته لى يمكن أن تتسع الاسواق ويتم الانتاج على نطاق كبير وتحقق وفوراته فتزداد الاسعار بذلك ثباتاً واستقراراً. ودور النقل فى كل هذا دور الوسيط الذى يساعد على عمليات اكتشاف المواد واستغلالها، ثم توزيع منتجاتها بما يكفل حصول الفرد على طيبات لم يكن له فيها نصيب من قبل لمجرد انه لم يكن من الميسور نقلها. ويكفي أن نتأمل العرض الهيكلى الآتى لكن ندرك أهمية النقل فى الاقتصاد القومى والدور الذى يلعبه على وجه التحديد.

الوظائف الاقتصادية للمجتمع

تتلخص هذه الوظائف فى الإنتاج والتوزيع والإستهلاك أما الانتاج فقد يكون سلعياً أو خديماً والانتاج السلعى يأتى من :-

١- الزراعة فى شكل محاصيل وحيوانات ونباتات.

٢- الصناعة الاستخراجية وتشمل المناجم والاسماك والبتترول والغاز

٣- الصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة

٤- البناء والتشييد الحكومى والصناعى والعائلى

كما تقوم بالانتاج الخصى هيئات ومؤسسات تذكر منها البنوك ووسائل النقل والمواصلات والتخزين والكهرباء والرئى والصرف والخدمات الشخصية والحكومية والاجتماعية.. الخ.

أما التوزيع فانه يتمثل فى التجارة الداخلية (جملة وتجزئة) والتجارة الخارجية (صادرات وواردات) والاستهلاك تمارسه القطاعات المختلفة فى المجتمع أفرادا أو مؤسسات زراعية أو صناعية أو تجارية أو عائلية.

النقل صناعة

يتضح من هذا العرض أن النقل نشاط انتاجى.. يمكن اعتباره صناعة تنتج خدمة للجمهور ويتم بمقتضاه اضافة المنفعة المكانية والمنفعة الزمانية للسلع والخدمات فيجعلها متاحة حيث يريدھا الناس وحين يريدھا الناس. ولعل الناس حين يختلفون على بعض أنواع النشاط الاقتصادي، ويحتارون فى اعتباره صناعة أو خدمة انما يختلفون لأنهم لم يحاولوا تحديد الوجه الذى ينظرون به الى هذا النشاط. فالتنقل مثلا خدمة من حيث ما ينتجه للناس ولكنه صناعة فعلا من حيث ما يستخدمه.. بل يمكن اعتباره صناعة تحويلية على وجه التحديد، فهو يحول كل ما يستخدمه من مواد خام باضافة المسافة والزمن اليها فتترتب على ذلك نواتج مختلفة منها ما يقاس بالكيلو متر ومنها ما يقاس بالساعات.. والى ان يمكن الحصول على هذه الساعات وتلك الكيلو مترات لا يمكن أن يتم أى نوع من أنواع القياس ومن هنا تبدو أهمية الأرقام.. وتبرز المشكلة الاحصائية فى قطاع النقل.. وليكن حديثنا عن السكك الحديدية على سبيل المثال.

المشكلة الاحصائية

المشكلة الاحصائية غير ذات وجه واحد إذ أن لها وجوها متعددة فحيث لا يوجد بيانات على الإطلاق يمكن مهاجمة المشكلة الاحصائية بجمع البيانات.. اما اذا توافرت البيانات فقد تبدأ مهاجمة المشكلة بالتفكير فى تنظيمها والعمل على عرضها عرضا احصائيا سليما وحيث لا يوجد للمشكلة هذا الوجه أو ذاك.. ربما استطعنا ان نهاجم المشكلة من وجه ثالث ينحصر فى بحث مدى دقة البيانات وكيفية امكان الاستفادة منها وذلك بتوفير أدوات التحليل الاحصائى، وبناء

التفسيرات الاقتصادية المختلفة على ضوء ما يسفر عنه التحليل لهذه الأدوات المعروفة.

وأكد أجزم يقينا أن الوجه الاول للمشكلة ليس له وجود فى أى مشروع من مشروعات النقل أو سواها، فالأرقام تتوافر داخل أى مشروع توافرا تلقائيا بمجرد نشأته لأن كل عملية داخل المشروع لابد وأن تتم بمقتضى مستند، والمستند يحوى معلومات كثيرة.. إلا أن المستندات لا تلبث أن تتكاثر وتتناثر داخل المشروع ويصبح من الضرورى جمع شتاتها.. حتى يمكن فى النهاية استخراج البيانات منها وتصنيفها وعرضها بالشكل الذى يقربها الى قلب مستخدمها ويجعل من السير اخضاعها لوسائل التحليل الاحصائى المعروفة. ومن هنا تبدأ عملية التنظيم الاحصائى. والتنظيم الاحصائى فن تحكمه كسائر الفنون أسس وقواعد معينة لا يمكن اهمالها أو تخطيها أو الابتعاد عنها. وتستطيع أن نجمل هذه الأسس والقواعد فيما يلى:

١- مركزية الجهاز الاحصائى.

٢- استقلال شخصيته الاعتبارية.

٣- تحديد طبيعة البيانات.

وسنقتصر فى هذا المقال على معالجة الاساس الثالث لأن الأساسين الأولين ليسا فى حاجة الى مزيد من الشرح والتدعيم.

ولتحديد طبيعة الاحصاء فى أى مشروع هناك أكثر من نهج ومنوال يمكن حصرها فى ثلاثة.

أ - المنهج المنطقى.

ب - المنهج الإدارى.

ج - المنهج الوظيفى.

وايضاح الاختلاف بين بعض هذه المناهج وبعضها الآخر لا يفيد القارئ فى شيء وإنما يفيد القائمين بعملية التنظيم بقصد الوصول الى هذه البيانات وإذك سنكتفى هنا بالاجتزاء دون الخوض فى التفاصيل الفنية.

قلنا إن النقل صناعة تنتج خدمة وأن السكك الحديدية مشروع صناعى تتوافر فيه كل عوامل الانتاج من طبيعة وعمل ورأسمال وتنظيم، ويقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادى من انتاج واستهلاك وتوزيع وتبادل بل انه يخلق التوزيع والتبادل بالذات.

ولكننا لن نفيض فى شرح معنى الطبيعة أو العمل أو الانتاج أو.. الخ فى السكك الحديدية فكها أوضح من أن تستبان. ولكننا سنقف لحظة عند رأس المال الذى يتكون فى أى مشروع من رأس المال السائل والثابت، إلا أن الجزء الثابت منه فى السكك الحديدية ينقسم بدوره شقين: الساكن

والمتحرك، ويقصد بالأول المحطات والأعمدة والإشارات والقضبان وما إلى ذلك، أما الآخر فيقصد به القطارات بما فيه من عربات وما يجرها من قاطرات.

وعلى هذا فإنه يمكن أن تتحدد طبيعة احصاءات السكك الحديدية بأنها تتوخى وصف عوامل الإنتاج فيها ووصف نتيجة تفاعل هذه العوامل معاً، ويتم ذلك عن طريقين احصائيين:

١- التعدادات وفيها يتم حصر الموارد أو الموجودات الساكنة والمتحركة والبشرية.

٢- الاحصاءات الدورية الجارية التى يمكن بمقتضاها وصف أعمال السكك الحديدية وهى فى حالة الحركة ومدى تناسب هذه الأعمال مع ما تحت يد السكك الحديدية من موارد، فإذا نحن سايرنا المنهج الإدارى قليلاً، امكنا أن نقسم هذه الاحصاءات قسمين أساسيين: أحدهما نطلق عليه إحصاءات التشغيل والآخر نطلق عليه اسم الاحصاءات التجارية. فالواقع أن السكك الحديدية تستغل وتقوم بتشغيل ما لديها من موارد لكى تبغ للناس فى النهاية خدمة تقاس بكيلومترات الاطنان والركاب، وتتقاضى منهم مقابل هذا مبالغ معينة تنفق منها على الصيانة والتجديد والإحلال.

العملية الاحصائية

بعد أن يتم تحديد طبيعة البيانات اللازمة للسكك الحديدية بمنهج أو بآخر من المناهج السابق الإشارة إليها، يتعين على المسئولين تحديد طريقة الحصول على هذه البيانات من مصدرها. وكما أن لكل ظاهرة وحدة تعبر عنها وترتكز عليها احصائياً.. فتعداد السكان مثلاً وحدثه الاسرة أو الفرد، واحصاء الإنتاج الصناعى وحدثه المؤسسة أو المشروع، فإن وحدة أى نوع من احصاءات السكك الحديدية هى القطار والقاطرة.. وكما نبهت باستمارات الاحصاء الى الاسرة أو المؤسسة لاستيفائها فإنه يتعين علينا أن نرسل استمارة معينة الى كمسارى القطار لكى يستوفوها عن قطارهم، والسائق أو الحوشر أو الورشة لكى تستوفى عن القاطرة التى تعمل فى جر قطار أو تعمل بمفردها فى الاحواش أو على طول السكة والطريق أو فى الورشة تحت التصليح أو الاختبار.

كما أن لكل احصاء هدف يخدمه.. وما لم تتوافر هذه الاهداف وتتجدد فإن جمع الاحصاءات فى أى مشروع لن يلبث أن يصبح عملية ميكانيكية وهذا لن يساعد فى النهاية إلا على نشأة بعض المتاحف الاحصائية فى كل مكان.. ويتعين علينا لكى نخرج من طور الركود الاحصائى هذا أن يؤمن المسئولون عن كل مشروع أن احصاءات مشروعاتهم لا تعنيهم وحدهم فحسب، بل تعنى مجموع الباحثين.. وأن مجموع احصاءات كل إدارة داخل المشروع الواحد لابد أن يستفيد منها المشروع بأكمله وأن مجموع احصاءات مشروع متكامل كالسكك الحديدية لابد أن تستفيد منه

مشروعات النقل الأخرى.. وأن تكامل احصاءات مشاريع النقل كلها لابد أن يفيد الدراسات التى تتم على مستوى الدولة. وبهذا تكون الاحصاءات قد خدمت اغراض التخطيط الخاص بكل مشروع على حدة، والتخطيط الخاص بكل قطاع على حدة، والتخطيط العام للدولة لكل القطاعات. من هذا يمكننا أن نتبين انه لم يعد مناسباً للاحصاءات فى أى مكان أن تعرض فى شكل قوائم الجرد. ولم يعد كافياً أن توضح الاحصاءات للمديرين ومساعديهم والباحثين عموماً مجرد الاتجاهات العامة للأرقام ونزبتها بين الصعود والهبوط بل يجب عليها أيضاً أن تبرز العلاقات التى تحكم الظواهر المختلفة داخل المشروع وتحكم فيها وتعمل على ربط الأبعاد المختلفة ربطاً يساعد المسؤولين على معرفة نوع التفاعل الذى يتم بين هذه الظواهر ويفسر طبيعة التطورات وكثته الصعود والهبوط على مدار الزمن.

اعتبارات التحليل الاقتصادى

إذا أمكننا أن نتفق على أن احصاءات النقل انما تسمى لقياس ابعاد أربعة على وجه التحديد هى: وزن المنقول أو عدد الركاب، والمسافة والزمن والمال وانها لا تكتفى مثلاً بمعرفة الوزن أو عدد الركاب، بل يجب معرفة المسافة التى يقطعها هذا العدد أو ذاك الوزن، ثم لابد من معرفة الزمن الذى استغرقه نقل هؤلاء وأولئك وما تتركه عملية النقل هذه على السكك الحديدية من مال. إذا اتفقنا على هذا - وهذا أمر يسهل الاتفاق عليه - فيجب علينا أيضاً أن نتفق على أن المقاييس التى تهدف الى قياس هذه الأبعاد ويربط بعضها ببعض، يزداد نفعها ويعظم جنواها لأغراض التحليل الاقتصادى بقصد التخطيط الخاص أو العام إذا روعى فى عرضها اعتباران هما:

١- التصنيف السلمى وتجزئة المسافات.

٢- بيان اتجاه النقل.

إذ لا يكفى أبداً أن نعرف اننا نقلنا قدراً معيناً من سلعة معينة مسافة معينة بل يجب أيضاً ان نعلم منابع الشحنات ومصباتها أى نقط بداياتها ونهاياتها، وإلا كانت احصاءات النقل مجرد وسيلة لتتبع التطورات وهذا ما لم يعد يعول عليه منطق الاحصاء.

مثل هذه الاعتبارات وغيرها لابد ان تتمثل فى ذهن الاحصائى قبل أن يحدد نوع الاحصاءات اللازمة لقطاع النقل.. فدعوى الاحصاء لوجه الاحصاء دعوى متداعية شأنها فى ذلك شأن الدعوى بأن الفن للفن وهو فى الواقع للحياة.

٢٢-٢ التنمية وخطوط الفقر..الكثيرة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٧ صفحة ١٧)

النداءات التي يطلقها صندوق النقد الدولي تحتم - أو لنقل تناشد - الدول المختلفة أن تعمل على تحديد خط الفقر الخاص بكل منها لمعرفة عدد الأسر التي تعيش تحت هذا الخط. وكذلك لمعرفة تطور هذا العدد على مدار السنين، أملا في أن يستطيع الصندوق بعد ذلك أن يحكم على مدى تحسن الأوضاع أو تدهورها في هذه الدولة أو تلك.

والواقع الذي يجب أن ندركه هو أنه لا يوجد، بل لا يمكن أن يوجد، خط واحد للفقر في الدولة الواحدة، إذ إن هناك خطوطاً مختلفة للفقر الواحد في الدولة الواحدة في الوقت نفسه، ناهيك عن تعدد هذه الخطوط على مدار الأعوام.

ذلك أننا حتى لو اتفقنا على أبسط الأسس لتحديد خط الفقر، وهو الاحتياجات الأساسية للإنسان، التي تتلخص في المأكل والملبس والسكن، وهو معيار لا يتغير ولا يتبدل منذ قديم الأزل لكل الشعوب، إلا أن هذه الاحتياجات الأساسية تختلف من دولة إلى دولة بل من قرية إلى قرية داخل الدولة الواحدة ناهيك عن اختلاف هذه الاحتياجات من عام لآخر في الدولة الواحدة والقرية الواحدة.

هذه الاحتياجات الأساسية لا يمكن أن يتم تقديرها اعتباطاً، بل لابد من القيام بأبحاث ميدانية تستلهم مثلاً الطابع الغذائي للشعب على أساس ما هو سائد فيها وما هو شائع وما هو مستساغ في سائر أرجاء الدولة من أنماطها إلى أقصاها، فكما تختلف الاحتياجات من دولة إلى أخرى فإنها تختلف أيضاً داخل المجتمع الواحد. إذ إن هذا المجتمع الواحد ليس بالضرورة مجتمعاً غذائياً واحداً، وليس مجتمعاً واحداً بالنسبة للسكان. وقد لا يكون مجتمعاً واحداً بالنسبة للملبس. ناهيك عن أن هناك في الدولة نفسها مجتمع الريف ومجتمع الحضر، وهكذا.

فضلاً عن أن تقدير هذه الاحتياجات ومكوناتها المختلفة لا يمكن أن يقف عند حد المعرفة الكمية وحدها، بل لابد أيضاً من تقييم مبنى على النوعية أو الكيف، للألمعتان من خلال ذلك على

أن الكميات «الكافية» هي أيضا واقية، بشروط الغذاء المتوازن مثلا.

مثل هذه الأبحاث الغذائية قد توقفت للأسف، أو ربما هي لا تتم أصلاً في معظم الدول النامية. وعاد الأمر يتطلب بدء هذه الأبحاث، أو إحياءها وتنشيطها فيما لو كانت قد توقفت في بعض هذه الدول. ولا بأس من الالتفات أيضاً إلى أهمية البدء في دراسات مثيلة عن الملابس والسكن والخدمات بشتى أنواعها وصنوفها.

هال الأبحاث الغذائية قد اكتسبت أرضية صلبة من كثرة ما قامت به بعض الدول وما نشرته وتنتشره منظمة الأغذية والزراعة الدولية، وبعض الهيئات والجامعات المحلية والعالية، أما أبحاث الإسكان، من حيث تحديد نوعية ومواصفات السكن اللائق في المواقع المختلفة في الدولة الواحدة أو بين مختلف الدول، فإنها لا شك شحيحة شحاً مطلقاً بدليل ما نراه حولنا في دول عدة من تنافر في النماذج التي يتولى المهندسون والمقاولون بناؤها.

هذا من الناحية الجمالية البحتة، ناهيك عن الاعتبار المعيشي ومتطلباته داخل المسكن. فليس هناك أى اعتناء بالنمط المعيشي القومي للفئات المختلفة التي من أجلها يبنى المقاولون هذه المساكن المتوسطة ودون المتوسطة وفوق المتوسطة. إذ أنها جميعها مستوحاة من نمط معيشي واحد، وعلى الناس أن يتأقلموا مع هذا النمط عند سكناهم لهذه المساكن التي لا يستغرق تصميمها من المهندسين وقتاً طويلاً فهي حتى إذا لم تكن منقولة من مصادر أجنبية فإنها على الأقل تكرر للنماذج نفسها - أو ربما للنموذج الوحيد نفسه - الذي سبق للمكتب الهندسي تصميمه، وسبق للمقاول تنفيذه. وتظل هذه النماذج المعمارية رمزاً للركود الفكرى والكسل الوطنى عند فئة المهندسين والمقاولين وطاقم المماريين عموماً خصوصاً في دولنا المتخلفة.

وما دام الأمر قد وصل إلى حد التجميد والجمود في أحوال البحوث الغذائية، وبحوث الإسكان، فليس بمستغرب أن يكون الأمر كذلك في حالة الملابس الذي لا يكاد يحظى بأى اعتناء من جانب مصممي الأزياء - إذا صح وجود هذه الفئة في الدول المتخلفة - الذين يتعين عليهم استلزام البيئة فيما يصممون شائهم في ذلك شأن خبراء التغذية وخبراء الإسكان. لكنهم للأسف لا يفعلون.

كيف إذن نستطيع أن نزعم أننا قادرون على تحديد خط الفقر في أى دولة متخلفة، ونحن لم نصنع المعايير المستلزمة من البيئة. لا في الغذاء ولا في الإسكان ولا في الملابس.

وهذا يدفعنا فعلاً إلى استعارة خطوط أجنبية للفقر نترجمها إلى تكلفة دوائية أو بأى عملة

أخرى، ويتداولها بمنتهى حسن النية أولئك الذين لا يعلمون أنها مبنية على أنماط مستوردة للغذاء والسكن والملبس على الأقل، ناهيك عن الأبواب الأخرى للاحتياجات البشرية الانسانية من صحة وتعليم ومواصلات وسائر الخدمات الأخرى.

وحتى إذا نحن حرصنا على أن تكون لنا خطوط الفقر الخاصة بنا، فإننا يجب أن ننتبه أيضا إلى أن للفقر أنواعاً وتعاريف. فلا يصح أن نخلط مثلا بين الفقر الأسمى Primary Poverty، والفقر الثانوى Secondary Poverty. فالفقر الأسمى يعبر عن حالة عدم التوازن بين الدخل وتكلفة الاحتياجات الأساسية للإنسان، بينما أن الفقر الثانوى حالة تتجاوز حد الفقر الأسمى وتتمثل فى انعدام الحكمة فى إنفاق الدخل الكافى للحصول على الاحتياجات الأساسية، فيظل الفرد فى حالة فقر ولكن من نوع آخر. فقر ليس هو النوع الأول ولكنه النوع الثانى.

من الواجب أيضا أن ندرك أن هناك فرقا بين فقر الدولة وفقر الفرد، وأن أحوال الدول المختلفة لا تسمح لنا بتوقع أى علاقة منطقية بين الاثنين. فقد تقع الدولة الغنية فوق خط الفقر كدولة. ومع ذلك يقع العديد من أفرادها تحت خط الفقر الفردى، والعكس بالعكس. دول نامية ومتخلفة كثيرة تقع تحت خط الفقر كدولة، ولكن يقع كثيرون من مواطنيها فوق خط الفقر الفردى الذى يسمون أو تسعى الدولة إلى تجاوزه عن طريق المعونات أو الاقتراض والاستدانة دون اعتناء بتنمية الموارد الذاتية للمجتمع ككل وتوظيف هذه الموارد للمهلة لفدمة الدولة فى مجموعها وخدمة المواطن والارتقاء بكل منهما فوق خط الفقر من خلال جهود التنمية الحقيقية.

أقصد كل ذلك يصح لنا أن ننساق وراء مفاهيم ومصطلحات ومضامين مبهمه عن خط الفقر الذى تضمه لنا المؤسسات الدولية، دون أن نتحرك لإعداد المييار الذاتى النابع من ظروف الدولة ذاتها فى كل ناحية من نواحي الحياة. إن أهمية هذا التحرك تنبع من ضرورة ألا يتضمن خط الفقر الوطنى أى صورة من صور المظهرية أو التبذير أو الهدر المستورد، وألا يسقط من خط الفقر الوطنى أى عنصر من العناصر الأساسية التى لا يمكن الاستغناء عنها أو لا يصح أن ترفع عنها.

٢-٣٣ ليست التنمية مطلوبة من القطاع الحكومى.. المطلوب منه عدم إعاقته فحسب

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة « الحياة » اللندنية بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٦ صفحة ١٦)

الشروط اللازمة لتحقيق التقدم أو التنمية لابد أن تكون هى نفسها الشروط اللازمة للتخلص من التخلف. ذلك هو المنطق وتلك هى النظرية ولكن واقع الحال ليس كذلك دائما. فالذين يرصدون التقدم والتخلف يكتفون بمتابعة نصيب الفرد من الدخل القومى وما يطرأ على هذا النصيب من تغيرات بالنقص أو الزيادة، رغم أن ارتفاع نصيب الفرد لا يدل دائما على التقدم. بل يكاد هذا الارتفاع يقتصر فى عدد من الدول بصورة شتى من ألوان التخلف الاقتصادى والاجتماعى، ومن مناهذ عدة.

ولعل من أبرز أسباب التخلف فى تلك الدول هو تخلف الإدارة الحكومية، التى هى القيادة العامة لقوات التنمية. فالقيادة فى التنمية لا يقتصر دورها على الوعظ والإرشاد. والتنمية لا يصح أن تقف عند مجرد أنها فكرة، بل لابد أن تظهر فى شكل عمل وجهود وإجراءات. ومن هنا يتعين أن تكون هناك قيادة، والقيادة هنا تتمثل فى القطاع الحكومى. فهو القطاع القادر على قيادة الاقتصاد القومى كله، هو الذى يدفع عجلة الاقتصاد القومى أو يعطلها، هو القطاع القائد بلا منازع.

هذا القطاع القائد ليس مطلوبا منه بالضرورة أن يحقق التنمية، ولكن المطلوب منه هو ألا يقف فى وجه مسيرتها. ذلك أنه حتى لو اختارت الدولة - أى دولة - أن تعتمد فى إحداث التنمية اعتمادا كلية على القطاع الخاص بهدف الخروج بالدولة من دائرة التخلف فإن القطاع الحكومى يظل دائما هو القطاع المهيمن لأنه هو الذى يستطيع أن يقف فى وجه التنمية ويعطلها. ويستطيع إذا أراد أن ييسر لهذا القطاع الخاص جهوده نحو التنمية والتقدم.

والقطاع الحكومى فى أى دولة - متقدمة أو متخلفة - لا يأتى من الهواء فهو ليس إلا أنا وأنت، وهو وهى، وهم وهن. أى أن القطاع الحكومى يضم كل من يجلسون على كراسى السلطة الحكيمية كموظفين.

وليس هناك من بين هؤلاء الموظفين من يدرك أنه يعمل بأفعاله مصالح التنمية، من خلال عبقرية

التي يبذلها بسخاء لتعطيل مصالح الناس، ظناً منه أن مصالح الناس شيء والتنمية شيء آخر. وبسبب هذا الموقف، تنصب اللعنات بغير انقطاع على الحكومة التي تمثل في نظر الناس قوة القهر الأساسية للجامهير صاحبة الحاجة. هذا الموقف القدير هو محترف التعقيد ومبتدع العقبات، ومنتزعم البلاهة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد يمكنها أن تتقدم وأن تحطم «نظرية التخلف»، التي ألفناها ووضعنا لحنها لكي يتفنى بها العالم المتقدم ويعبرنا بها.

هذا الموقف لا يدرك أبداً أن الوقت الذي يضيع في طلب أى جديد مستحدث من الخارج معناه ببساطة تكريس التخلف، وذلك بسبب تفاعل عاملين أساسيين على الأقل.

أولهما بطله الانجاز في الدول المتخلفة، والثاني سرعة المخترعات والاكتشافات في الدول المتقدمة. فالانقادم السريع لكل ما هو بين أيدينا من إبداعات الغير من آلات وأجهزة ومعدات يهدد كل جهود التنمية، بل إننا مهددون بهذا الانقادم السريع في قطاعات بعينها وحينها بذلك أو كرهنا ولا بد أن نرضخ لهذا التهديد. فنحن لا نستطيع مثلاً أن نعزل أنفسنا عن كل أنواع التقدم في كل المجالات. فهناك مجالات لا بد لنا أن نساير التقدم الذي يحدث فيها، كمجال الطيران مثلاً.

فشركات الطيران في الدول المتخلفة لا تمك أن تتخلف عن مسايرة ومجاراة الحديث والمستحدث في هذا المجال، إذا هي أرادت أن تبقى على قيد الحياة، وتتال تصيباً من حركة الطيران العالمية ضمن الشركات العالمية الصمالة خصوصاً إذا كانت تتقاسم معها العملاء على نفس الخطوط.

إذن فإن حصول الدول المتخلفة على كل جديد في المجالات التي تحفظ لها حجم التعامل، دون أن ينصرف عنها إلى المنافسين، أمر لا مفر منه رغم علم هذه الدول المتخلفة سلفاً بأن ما سوف تشتريه اليوم سوف يتقادم غداً رغم انقفا بسبب الاختراعات المتجددة، التي يتوصل إليها ويفرضها مجتمع الدول المتقدمة الملهوفة على مزيد من التقدم السريع المتسارع.

أما في قطاعات أخرى - غير الطيران وأمثاله - فربما كان في إمكان الدول المتخلفة أن تقتنع بما فيها وما عندها من الات وأجهزة ومعدات ليس هناك ما يبرر استبدالها، خصوصاً إذا كان الطلب على منتجات هذه الآلات طلباً ضعيفاً. ومن ثم فحتى إذا أصاب التقدم هذه الآلات فإن انتاجها قد يستمر كافياً في كمياته ووفائياً في نوعياته.

هذا التنويه بضرورة الحرص على الرشد والترشيد أمر ضروري إزاء تهادي المتخلفين منا في اشتناء كل عصرية حديث وجديد، في أى قطاع، ولأى غرض، وبأى ثمن، وبون تمييز، وبدون حساب للتكلفة والعائد. ولجرد المظهرية والمنظر.

٢-٣ توشكى القدر..والحجر..والبشر

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة (الأهرام) بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٨ صفحة ١٠)

ظننت .. وربما قد ظن البعض - أن مشروع توشكى لا يعنى أكثر من مجرد توسعة مساحة الوادى الذى نسكنه..الوادى القديم الذى كانت الشكوى من اكتظاظه بالسكان تزداد يوما بعد يوم وعاما بعد عام وفجأة وبعد ان كنا نسمع دائما أن مصر محكوم عليها حكما مؤيدا بأن يعيش أهلها داخل مساحة لا يمكن أن تزيد أو تزداد لأكثر من خمسة ونصف فى المائة من المساحة الكلية لمصر.

بل وبعد أن كان الكل يهزأ ممن يجزئ - مثلى - أن يقول إنه لابد من كسر حاجز الرعب وإسقاط هذه المقولة بحيث لا تظل هذه المساحة الضيقة ابدية الى يوم الدين وأن هذه المساحة لابد أن تزيد.

إذا بالقدر يسوق لنا من يقول لنا وبالخط الواضح الانيق.

«إن هناك أنماطا درجنا عليها وتألفنا معها - قديما وحديثا - دون أن يكون لها من النفع والعائد ما يقابل تحكمها فى حياتنا وسلوكنا، مما دفعنا إلى كسر جمود هذه الانماط والخروج من إسارها، ومن ذلك أننا سعينا إلى توسيع نطاق الرقعة المحدودة التى عشنا عليها طويلا».

هذا اذا نحن وقفنا عند صفحة ٤٢ من وثيقة «مصر والقرن الحادى والعشرون » الممهوره بتوقيع الاستاذ الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء..

اما اذا نحن وصلنا الى صفحة ٦٢ فسوف نقرأ « إن أحد أهداف التنمية الشاملة لمصر: « اتساع رحاب التنمية لتمتد فى ربوع مصر تستكشف ثرواتها وتفسح المجال أمام توطين ملايين من المصريين خارج الوادى الضيق الذى لا يتجاوز خمسة ونصف فى المائة من مساحة البلاد » ليتسع الحيز المعمور الى ٢٥ فى المائة من تلك المساحة ، وتمثل السنوات العشرون القادمة مرحلة مهمة فى هذا الانتشار الذى يتيح فتح مناطق

غنية بالموارد الطبيعية يتنامى استغلالها ويتوطن السكان فيها فى نقاط ومواقع تتكامل وتتصل على المدى البعيد »

ولم يكف رئيس مجلس الوزراء بتأكيد أهمية هذه الزيادة الأفقية لمساحة المعمار المصرى بل انتقل إلى تأكيد أهمية التوسع الرأسى فإذا به ينص فى صفحة ٦٩ على «... العمل على تحفيز زراعة الاقطان الطويلة التيلة الممتازة وتحسين الانتاجية والارتفاع بها وتطوير وسائل الانتقاء... إلخ».

ويدهى أن اتجاه رئيس الوزراء لم يقتصر على حالة القطن وحده بل تناول فى الوثيقة أصنافا أخرى ودعا الى «الاهتمام ببحوث الهندسة الوراثية الزراعية، لرفع كفاءة المنتج الزراعى لاستنباط أصناف ذات إنتاجية عالية باستخدام منجزات العلم المتطورة، بالإضافة الى توفير التقاوى المحسنة والمقاومة للأمراض والآفات .. إلخ...».

ولكن الوثيقة لم تقف عند الزراعة بل تنوعت مضامينها ومراميها بالمساحة الكلية لمشروع توشكى تبلغ خمسة ملايين من الأفدنة . لمن تستحوذ الزراعة منها الا على مليون فقط من الأفدنة «أو بالضبط ١١١٥٤٠٠ فدان طبقا للوثيقة »

ومع ذلك فإنه حتى هذا المليون فدان ليست كلها صالحة للزراعة الفورية إذ أن ما يصلح منها للاستزراع صلاحية تامة يكاد لا يزيد الا قليلا على نصف مليون فدان ...

تليها فى الجودة ٢٨٢ ألف فدان صالحة أيضا للاستزراع ولكن صلاحيتها ليست صلاحية تامة . ثم إن هناك ١٢٥ ألف فدان صالحة للاستزراع ولكن نوعا ما ثم حوالى ١٠٦ آلاف فدان ليست صالحة حاليا .. وبعد ذلك تبقى من الملايين الخمسة من الأفدنة أربعة ملايين فدان «أو بالضبط ٢٩٤٠ ألف فدان لمن تصلح أبدا للاستزراع ومن ثم لا جدوى ولا داعى لبذل أى جهد فى استصلاحها أو استزراعها الى ابد الأبدى ، ولكنها صالحة لابد لعدة أشياء يشير اليها حجم الاستثمارات اللازمة للمشروع ككل التى لا يخص الزراعة منها إلا ٧.٨ فى المائة من الحجم الكلى من الاستثمارات البالغ قدرها ٣٠٥ مليارات من الجنيهات إلى عام ٢٠١٧ . سوف يذهب من هذه الاستثمارات حوالى ٣١٪ الى التنمية العمرانية والريفية وقطاع الاسكان بما يعنيه ذلك من أسمنت وحجر ..

ثم تستحوذ الصناعة والتعدين على حوالى ٢٧٪ من إجمالي هذه الاستثمارات ثم يذهب ١٧٪ منها الى البنية الاساسية.. وهكذا نرى ان ٧٥٪ من حجم استثمارات المشروع مخصصة للحفر والندق على الحجر .. اما الربع الباقي من جملة الاستثمارات فيذهب ثلثه تقريبا لنشاط السياحة ويذهب ثلثه تقريبا إلى النشاط الزراعى كما سبق أن ذكرنا.

وغنى عن البيان أن هذا الاتفاق على الحجر إنما هدفة النهائى صالح البشر إذ لا حياة للبشر بغير عمران واسكان وصناعة وتعدين وبنية أساسية ناهيك عن الزراعة وتوفير إمكانات السياحة لصالح هؤلاء البشر أيضا . وهكذا تتوزع مليارات الجنيهات بدءاً من ٩٤ مليار للتنمية العمرانية ثم ٨٢ مليار للصناعة ، ثم ٥٢ مليار للسياحة ، ثم ٥١ مليار للبنية الاساسية ثم ٢٤ مليار للزراعة على مدار السنوات العشرين القادمة.

هذه المليارات الثلاثمائة أو أكثر سوف تتحمل الدولة منها ستين مليار فقط «أى عشرين فى المائة» والباقي سوف يتحملة القطاع الخاص مصرياً كان أو عربياً أو اجنبياً او كل ذلك معا بقدر ٢٤٥ مليار جنيه لغاية عام ٢٠١٧ بمتوسط يزيد على ١٢ مليار جنيه سنوياً مقارنة بثلاثة مليارات جنيه سنوياً من جانب الحكومة .

إذن فالحجر فى توشكى يمثل نوعاً من التحدى .. والبشر فى توشكى يمثل تحدياً من نفس النوع .. الحجر لابد منه للبشر من أجل البناء .. والبشر لابد منه للحجر أيضاً من أجل البناء يحيط بهذا التصور ضرورة مراعاة بعض الاعتبارات نذكر منها اعتبارين على سبيل المثال لا الحصر..

الاعتبار الأول:

مراعاة ربط اماكن التجمعات العمرانية بمصادر الثروة التعدينية التى يعتبر الحجر اهم عناصرها .. الحجر الذى يتوافر باحتياجات واعدة وتتعدد انواعه وتختلف أشكاله سواء فى شكل أحجار البناء او احجار الزينة، كل واحد منها بانواعها المختلفة

كالجرانيت والرخام والالاباستر أو الاحجار الكريمة كالزمرد والعقيق والياقوت . أما الاعتبار الثانى:

فيتلخص فى ضرورة نبذ الزراعات التقليدية التى التزمنا بها فى الوادى القديم .. بحيث يكون التوجه فى توشكى إلى زراعات تتفق مع الطبيعة الصحراوية كالتخل والزيتون والصبار والبرسيم الحجازى .. هذا البرسيم الذى يعمر طوال العام مما يضمن ولادة الحيوانات طوال العام بما يكفل تنمية الثروة الحيوانية الصحراوية المتمثلة فى الجمل والماعز والخروف.

٢ - ٢٥ توشكى الإنماء.. والإيواء

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢٧/٣/١٩٩٨ صفحة ١٠)

يتضمن مشروع توشكى إنشاء ٢٧ مدينة جديدة لا يصح الاندفاع الى انشائها دون اعتبار للخبرة التى اكتسبناها فى إنشاء مدن أخرى مثيلة فى الماضى القريب أو البعيد، أو على الأقل منذ إنشاء مدينة العاشر من رمضان عام ١٩٨٢ قلل فى انشائها وإنشاء المدن الأخرى التى جاءت بعدها ما يساعد على إضاعة الطريق لإنشاء المدن المرجوة فى توشكى (وعندها ٢٧) على مدار الأعوام العشرين المقبلة.

من مفاخرنا التى تتردد دائما على اللسان المدن الكثيرة التى أنشأناها على مدار الأعوام الستة عشر الماضية بدءا بمدينة العاشر من رمضان تلتها مدينة السادات ثم مدن أخرى ذكرها هنا دون مراعاة للترتيب التاريخى وهى مدينة العامرية ومدينة ٦ أكتوبر ومدن ١٥ مايو ومدينة السلام ومدينة العبور ومدينة المنيا الجديدة والأقصر الجديدة والإسماعيلية الجديدة ودمياط الجديدة وبنى سويف الجديدة، وقد انضم إلى هذه المدن مجمع الألومنيوم ومجمع أبو طرطور والحمراوين بالبحر الأحمر ومدينة الخدمات بالصالحية، وهناك أيضا عشرة تجمعات حضرية تحيط بمدينة القاهرة.. كل هذا العدد يسجل لمصر أنها كانت تنشىء المدن الجديدة بمعدل مدينة فى كل عام فى المتوسط منذ عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٨.

ولكن هل نحن أنشأنا بالفعل كل هذه المدن إنشاء كاملا متكاملا. بمعنى ما إذا كانت هذه المدن قد استكملت بالفعل كل مقومات المدينة حتى تاريخه؟ السؤال له ضرورته القصوى لكى تكون نظرتنا إلى المستقبل نظرة واقعية فى ضوء ما تم إنجازه فى الماضى دون إفراط فى التفاؤل ودون تفريط فى المستقبل بالإفراط فى التشاؤم، ولكيلا يتوه منا الطريق ويقتل منا التقييم الحكيم سوف نحاول أن نستدل على إنجازات الماضى من خلال عناصر خمسة قامت هذه المدن من أجلها أو قامت على أساسها، أو كان لابد من توفيرها بعد إنشاء هذه المدن ألا وهى:

- أ - الإيواء (الهدف السكاني).
- ب - الاستثمار (للمستلزمات الاستثمارية).
- ج - فرص العمل. د - الخدمات الشخصية.
- هـ - الخدمات الأخرى.

(أ) الإيواء (الهدف السكاني):

كان مقدرا ان يتوجه الى مدينة العاشر من رمضان عدد معين من السكان.. وهذا العدد لم يتحقق منه فى عام ١٩٨٢ الا اربعة فى المائة من العدد المستهدف لهذا العام.. كما لم يتحقق للمدينة فى عام ١٩٨٧ سوى ستة فى المائة من عدد السكان المستهدف لهذا العام.. ولم يتحقق للمدينة فى عام ١٩٨٩ سوى ٩,٨ فى المائة من عدد السكان المستهدف لهذا العام.

كما أن مدينة السادات لم يتحقق فيها من السكان سوى ٣,٣ فى المائة من حجم السكان الذى كان مستهدفا لها بعد عشر سنوات من انشائها، وحسب ان المدن الجديدة الاخرى لم تكن أسعد حظا من تلكم المدينتين فيما يتعلق بأهدافها السكانية كل على حدة.

(ب) المستلزمات الاستثمارية:

المدن الجديدة: ١٥ مايو والعاشر من رمضان والسادات و٦ أكتوبر كانت التكلفة الاستثمارية لإنشائها ٦,٢ مليار جنيه، وهو مبلغ يكفى للتدليل على ضخامته ان نقول انه يصل حوالى ثلث الاستثمارات اللازمة لعمل البنية الأساسية لكل حضر الجمهورية، أو لنقل إن هذه التكلفة الاستثمارية لهذه المدن الجديدة تمثل ٩٠ فى المائة من جملة تكاليف المرافق فى هذه المدن وشمة طرق أخرى لبيان مدى فداحة هذه التكاليف التى انفقت على انشاء هذه المدن، فى مدينة العاشر من رمضان مثلاً كان نصيب الفرد من تكاليف البنية الأساسية فيها حوالى ٨٠٠ جنيه. وكان نصيبه فى الخدمة ٧٥٠ جنيه وهو الذى لم تتجاوز مساهمته فى شراء الأرض أكثر من خمسة وثلاثين جنيها بمعنى ان الفرد فى مدينة العاشر من رمضان مدعوم بأكثر من عشرين ضعفا لنصيبه فى أى من الخدمات أو البنية الأساسية ومدعوم بحوالى أربعين ضعفا فى الاثنين معا.

وكان يمكن ان يكون مثل هذا الدعم أخف فيما لو حققت المدينة (وكل المدن الاخرى) أهدافها السكانية التى كان يجب ان تتوخاها منذ البداية فتوزع بذلك تكاليف البنية الأساسية وتكاليف الخدمات على عدد أكبر من السكان، ولكن هذا لم يحدث.

جـ - فرص العمل:

على سبيل المثال لا الحصر إذا نحن اطلعنا على ما هو وارد فى بعض التقارير عن مدينة السادات فسوف نجد أن:

< العمالة فى عام ١٩٨٢ لم تتجاوز ٨,٤ من إجمالى العمالة المستهدفة لنفس العام.

« العمالة الصناعية لعام ١٩٨٢ كان مقدراً لها أن تصل الى ٥٠ فى المائة من اجمالى العمالة المخططة لذلك العام. ولكنها للأسف لم تتجاوز ١٥,٥ فى المائة.

« العمالة المستهدفة فى قطاعات الصناعة والخدمات والتشييد والبناء مجتمعة لم تتجاوز ٩,٢ فى المائة من الخمسين الف مستغل التى كانت مستهدفة لهذه القطاعات مجتمعة للمرحلتين الأولى والثانية.

« معظم فرص العمل المتاحة كانت صناعية وكانت تقتضى من المتقدمين لها ضرورة تغيير مهنتهم الأصلية.

« القطاع الخاص الصناعى لم يوفر للأسر حديثة الزواج عملاً للزوجين اللذين عادة ما يكونان أخرج للعمل من سواهما فى بداية حياتهما الزوجية.

د - الخدمات الشخصية:

من المدن الجديدة ما ليس فيه حضانة للأطفال الرضع خصوصاً فى حي الاسكان المنخفض التكاليف حيث يخرج الزوجان للعمل اضطراباً بسبب محدودية دخل الزوجين. وحتى اذا تصادف وجود حضانة فإنه لم يراع فى تحديد ساعات عملها تلاقيها مع مواعيد عودة الأمهات من العمل على أنه من المعروف أنه حتى حين تتوافر الخدمات الشخصية فى أى مدينة جديدة، فإنها عادة ما تكون متمركزة ولا يكون لها وجود فى أحياء المدينة ومناطقها المختلفة المترامية رغم بعد المسافات بين هذه المناطق وتلك الأحياء وبين المكان المركزى الذى تتوافر فيه هذه الخدمات للمدينة بأسرها، فمثلاً قد يوجد قسم واحد للشرطة متمركز داخل المدينة، ولكنه لا يكفى لخدمة مدينة مترامية الأطراف مما يحتم أيضاً تدعيم وتقوية قوة الأمن المتمركزة على مستوى المدينة ككل.

هـ - الخدمات الأخرى:

تشكو المدن الجديدة (القديمة) من ضعف خدمات الانتقال والنقل والمواصلات والاتصالات.. ذلك أن المتاح من وسائل النقل فى هذه المدن يتولاه أصحاب المركبات الخاصة بتكلفة عالية على مستخدميها، أما الاتصالات فإنها تكاد تكون أضعف ما يمكن أو ربما أنها قاصرة أو منعدمة أما الخدمات الثقافية والخدمات الترفيهية فإنها ضعيفة رغم ما لهذه الخدمات من أهمية قصوى فى الحد من شدة الانحرافات والأمراض النفسية والعصبية والاكتئاب.

يتضح مما سبق أن انشاء المدن الجديدة فى الماضى كانت تحيط به تفاؤلات وطموحات لم

تتحقق كلها.. ومن الخير كل الخير فيما يتعلق بإنشاء المدن الجديدة فى المستقبل أن تتواضع الطموحات وأن تعدل التفاضلات وأن تتحاشى المغالاة فى تحديد المستويات المستهدفة، وأن يكون دستور العمل فى هذه المدن هو التدرج فى الارتقاء الى المستويات الأعلى وليس القفز العالى الى كل ما هو فوق.

ورغم أن الإيواء مطلب شعبى وواجب حكومى إلا أنه لا معنى له ولا جدوى منه إلا إذا كان مصحوباً بالإنماء الذى يشد الناس شداً الى التكسب عن طريق العمل بحيث لا يضطر عامل المدن القديمة الى السفر الى مقر عمله فى المدن الجديدة، والعودة الى النوم فى المدينة القديمة ولا أن يضطر الى العمل فى مدينته الأصلية ثم يسافر لينام فى المدينة الجديدة.. فالإيواء والإنماء لابد أن يتلازما فيعيش العامل قرب مقر عمله بعيداً عن المدينة الأصلية، وهذا فى حد ذاته هدف يخلف من حدة الزحام فى المدينة الأم والتزاحم على أبواب الرزق فيها.

والإنماء لا يتم عن طريق التشييد والبناء فقط، بل لابد من تكامل عدد من الأنشطة المتنوعة، ولابد من تأسيس كل نشاط منها على قواعد متينة تضمن له الاستمرار والإدرا.. ذلك لأنه، إذا صبح أن التعمير والبناء بالطوب والأسمنت والحجر سوف يضمن الإيواء، فإن الإنماء هو الذى يعمل على تغيير شكل الإيواء، ومعناه، فيتحول تلقائياً الى إقامة واستيطان على أننا لابد أن ندرك منذ البداية فى كل ما يتعلق بإنشاء أى مدينة جديدة أننا لا نتحدث عن الحجر والبشر، أو عن الإنماء والإيواء باعتبارها مراحل متتالية تؤدي الى النهاية الى النماء للتوطين والتوططين، لكننا لابد أن نعتبرها منظومة من العناصر التى لابد أن تتضافر معا فى حزمة موحدة إذ لابد للنقل من شق الطرق.. ولابد للإيواء من مشاريع الاسكان.. ولابد للإنماء من تجاوز مرحلة الإيواء الى مرحلة الإقامة والتوطين، فلا معنى لأى استيطان فى مكان ما، لا ناقة للناس فيه ولا جمل، أو فى مساحات ليس فيها نماء ولا فى واد غير ذى زرع إلا إذا كان يجاوره بئر زمزم أو البيت الحرام.

٢-٣٦ توشكى..النماء

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٨ صفحة ١٠)

أن يصبح للشباب فى مصر نصيب من أرض مصر بالمجان - كما جاء على لسان رئيس جمهورية مصر نفسه - فهذا أمر لابد أن تتلج له كل الصبور وقد كان هذا أملا يداعب خاطرى منذ أكثر من ربع قرن فقد طرحته فى اجتماع فى مبنى أكاديمية البحث العلمى دعا إليه أستاذى العظيم الاستاذ الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى رائد الاحصاء فى الوطن العربى وحضره معى كوكبة من المفكرين والمثقفين الذين أصبح بعضهم فيما بعد فى مواقع المسئولية العليا.. وطرحت على مرأى ومسمع منهم (ومازال بعضهم أحياء يبرزون) أنه لابد من إفراغ الوادى من سكانه بالتدريج ولابد من تملك بعض أرض مصر لأهلها بالمجان .. وظن الحاضرون أننى كنت أمزح .. ولكنى أكت لهم أننى لم أكن مازحا وباليتمهم اقتنعوا .. ولكن للأسف.

والذى لابد من إبرائه فى هذا المقام أن للنماء شروطه .. وأن من بين هذه الشروط نزوح البشر إلى المكان.

كما أن لنزوح البشر شروطه.. وأن من بين هذه الشروط حدوث النماء نفسه ولكى يصبح لنزوح البشر أثره فى إحداث النماء ولكى يستمر النماء ويواصل اجتذابه للبشر القادر على إحداث الانماء لابد أن يكون لهذا البشر مواصفاته وأن يكون لنزوح البشر جداوله الزمنية.

ولكى يتجه البشر إلى حيث تحدث التنمية..

ولكى تحدث التنمية من خلال نزوح البشر إليها .. لابد من أمرين :

أولهما: وضع المعايير اللازمة لانتقاء الراغبين فى الاستيطان فى توشكى فى

ضوء خطط الانماء الموضوعية تباعا فى المراحل الزمنية المتعاقبة.

وثانيهما: تـصـيـل رـوح الـانـتـمـاء فى نفوس النازحين وغير النازحين على طول الساحة المصرية وعرضها.

وحين نتحدث عن مسألة الانتقاء فإنه ليس فى هذا تفرقة أو طبقية أو أى داع للحد أو الخجل فالمسألة ليست تحيزا إلى نوعيات معينة من البشر ولكن الأمر هنا يكاد لا يختلف عن انتقاء البذور المناسبة لنوع التربة عند المزارعين.

ولكى نقفز فوق هذه الحساسية.. يمكننا أن نتفق - أو على الأقل ألا نختلف - على أن لكل مرحلة متطلباتها .. فمرحلة الحفر ليست كمرحلة مد الطرق .. وليست هذه المرحلة كمرحلة الانشاء .. وهذه المرحلة ليست كمرحلة التشييد والبناء .. وتلك ليست كمرحلة التشطيبات ثم إن هناك أنشطة تختلف ولا شك باختلاف المناطق .. فمناطق الزراعة غير مناطق الصناعة .. والصناعة أنواع .. والخدمات أنواع .. وكل واحدة منها لها رجالها ولها نساؤها .. ولها اعتباراتها فى فرض أسلوب الانتقاء الذى يحقق النزوح والإيواء والاستيطان. ولعل من بين أهم الاعتبارات التى يمكن أن تراعى فى تحديد أولويات النزوح إلى توشكى بهدف وضع سياسات واضحة للاستيطان فيها ما يلى:

- الاعتبارات الديموجرافية

- الاعتبارات الصحية

- الحالة التعليمية

- النشاط الاقتصادى والمهنة

فمن الاعتبارات الديموجرافية التى يتعين مراعاتها فى تيسير النزوح أو التهجير إلى توشكى مسألة العمر وفئاته الملائمة ومسألة الحالة الاجتماعية ومناسبتها للمرحلة (أعزب - متزوج - مطلق - أرمل) وعدد الزوجات فى حالة المتزوجين وعدد الأطفال من كل زوجة وأعمار هؤلاء الأطفال أيضا وهكذا.

أما الاعتبارات الصحية فإنها تتمثل فى صد المريض والعليل عن التوجه إلى توشكى إلا فى المرحلة التى يطمأن فيها أنه قد توافرت لمثل هذا المريض تسهيلات العلاج التى تيسر عليه الاستيطان.

هناك أيضا الحالة التعليمية ومدى مواجعتها لمقتضيات الانماء المتجدد فى منطقة مثل توشكى التى سوف تطرأ على أحوالها التنموية تغيرات لابد أن تتغير معها نوعيات البشر التى ستحتاجها المنطقة والأنشطة التى تب فيها تدريجيا وعلى مراحل من نقطة البداية إلى عام ٢٠١٧.

وترتقيا على ذلك لابد أن يصاحب الاهتمام بالحالة التعليمية اهتمامات أخرى مثل التدريب على المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية المتباينة.

وهناك أيضا مسألة توزيع الأوار بين الداخل والخارج.. وبين النشاط الفردى وأنشطة الشركات .. وبين الحكومة والجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى وتحديد النور المتوقع من كل منها مما يتعين لتحديد أنه تسبقه دراسة متعمقة وفحص خريطة العمل الأملى - فحوصا لا يقل شأننا أو خطورة عن الفحص الاكلينيكي - للجمعيات القائمة حاليا وتصنيفها طبقا لمجالات النشاط، وطبقا لاهتمامات كل منها .. وطبقا لدرجات الفاعلية والتأثير والمصادقية.

كل هذا الذى ذكرناه .. وكل ما لم نذكره إن هو إلا محاولة للتبصير بأهمية مراعاة جميع الضمانات الكفيلة بضمان استقرار الناس بعائلاتهم أو قصر النزوح على حديثى الزواج ضمانا لاستقرارهم هناك لا للعمل ثم العودة ولكن للاستيطان هناك دون رجعة.

فليس الهدف ازاحة الناس من مناطق التكس إلى توشكى ولكن الهدف هو اجتذابهم إلى توشكى وتبليتهم بهدف الإقامة والاستيطان ولا يكفى فى ذلك مجرد تقدير الطاقة الاستيعابية لكل منطقة أو حتى فى توشكى بل يتعين - فى البداية على الأقل - ألا يذهب إلى توشكى كل من هب ودب .. بل يذهب إليها فقط من تحتاج

توشكى إليه وإلى مهنته وإلى نشاطه وإلى مهارته وإلى كفايته فى إطار العمر المناسب والحالة الزوجية والأوضاع العائلية المناسبة مع وضع خطة زمنية لاجتذاب واستيعاب هؤلاء البشر فى ضوء ما سوف يتم أنجازه من أعمال اقتصادية واجتماعية.

وقد يقتضى هذا الاجتذاب ليس مجرد الانتقاء من الرصيد البشرى الموجود فحسب بل قد تكون هناك حاجة لضرورة أحداث نوع من التغيير فى الاتجاهات والسلوكيات وإنشاء نوع من الجنية فى نفوس النازحين وتبصيرهم بالمشاكل والمتاعب التى قد يصاحبونها ولكن بكل وضوح وبيون تحريف أو تجميل .. فمتاعب الاستيطان لابد أن تكون واضحة أمام كل راغب فى النزوح لكى يدرك ماينتظره وما يتوقعه خشية أن يكون النزوح بوازع «العنصرية» أو «الفتونة».

والحديث عن جهود التغيير يجرننا إلى بحث امكانات التغيير عند المتطوعين أو الراغبين فى الذهاب إلى توشكى .. فالتغيير عادة ما يتم من أعلى إلى أسفل Top Down بينما يحدث التغيير من أسفل إلى أعلى Bottom Up ولا يخفى على أحد صعوبات التجاوب - فى البداية على الأقل - عند معظم أصناف البشر مع الجهود المبذولة من أعلى لأحداث التغيير ببذل جهود مناظرة من جانب الفرد أو الأسرة أو المجتمعات للمساعدة بالتغيير الثقافى أو الموجه.

ولذلك فإنه من المتعين أن يصاحب الدعوة العلوية إلى التغيير شيء من الجهد لاشعار المواطن وأسرتة بالأمن والأمان وطمأننة الجميع إلى أن تغييره .. أو استجابته لجهود التغيير العلوية لن يصيبه بأى خسارة أو غرم ولا أحسبته فى حاجة إلى تأكيد أهمية مراعاة هذه الطمأننة عند المناداة بالتغيير ودليل على هذا ما كانت تصادف جهود الارشاد الزراعى فى مصر من مقاومة من جانب الفلاح .. وكانت له فى هذا مبرراته التى لم تقب عن بال أئمة الارشاد الزراعى فالفلاح الذى عادة ما يعيش عند حد الكفاف لا يمكن إلا أن يكون حذرا وحريصا فى مجاراة وتنفيذ ما يعرض عليه

من نصائح وآراء .. إذ لا يمكن أن يجازف بتجربة بنور جديدة مثلا - رغم التأكيد عليه بأنها تؤتى ثمارا أفضل أو محصولا أكبر - خشية أن يخسر المحصول كله إذا هو تحول عما اعتاده واطمان إلى سلامته فى تدبير احتياجاته التى تكفيه .. وبالكاد. قد تكون مخاوف الناس من قبول التغيير والاستجابة له بالتغيير .. وهما لا يصح لهم أن يشعروا به .. ولكنه حقيقة لا يمكن اغفالها.

٢ - ٣٧ قبل توشكى وبعدها .. حتمية الانتماء

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٥/٣ صفحة ١٠)

لعل خير ما نستهل به هذا المقال الرابع عن توشكى هو أن نستعيد إلى الذاكرة بعض ما جاء فى عنوان مقالنا الأول عن «توشكى القدر .. والحجر .. والبشر» المنشور فى هذه الصحيفة يوم ١٩٩٨/٣/١٠ حيث لاح لى كما لو كان القدر قد ساق إلى طريقنا هذا المشروع العملاق لكى تنتقل رؤيتنا لهذا البلد مسافة ١٨٠ درجة كاملة من بلد كان كل المفكرين أو معظمهم من خارج مصر أو داخلها يتباكون على ضيق مساحته التى ما كانوا يظنون أنها يمكن أن تتجاوز خمسة فى المائة من جملتها إلى حالة ابتهاج وسرور وجور بأن هذا القيد العيىدى سوف يتحطم وتزيد مساحة المعمور فى هذا البلد إلى ٢٥ فى المائة .. والوثيقة الحكومية لا تقول هذا من قبيل الكلام المرسل على ما أظن وأرجو.

واقدر طرحنا فى المقالات الثلاث السابقة ما نتصور أنه مجرد اعتناء متجرد من جانبنا ببعض أبعاد هذا المشروع العملاق بأطرافه المترامية والتنبيه إلى بعض ما يتعين أن نقتنيه له من أسباب وعوامل وأثار أو ربما مفاجآت، ولكن هناك أمرا أشد خطرا وعمومية من كل ما ذكرناه .. هذا الأمر لا يقتصر مفعوله على توشكى وحدها .. ولكنه ينطبق وينسحب على كل عمل يتم فى توشكى أو خارج توشكى على نطاق مصر المحروسة بشورها .. ذلك هو الولاء والانتماء.

والذى نقصده ونعنيه هنا ليس الولاء لتوشكى وحدها .. فالولاء لا يمكن أن يتجزأ .. إذ ليس من المعقول مثلا أن ينصرف ولاء المواطن منا إلى محافظة بعينها بل لابد أن يكون الولاء للوطن الكبير .. كما أنه لا يجوز أن يتفتت الانتماء عند أى واحد

منا بل لابد أن ينصب على الوطن كله وأن ينصرف إلى الوطن كله ذلك لأنه إذا انصرف الناس عن أوطانهم وعن الولاء والانتماء لأوطانهم فى مجملها فإن ذلك سوف يعنى بالضرورة ضعف الولاء والانتماء لكل أجزاء الوطن الأخرى.. وقد يكون من بين هذه الأجزاء توشكى نفسها .. وهنا تكمن خطورة انعدام الولاء والانتماء لمصر (العمومية) والاكتفاء بتخصيصه لجزء - أى جزء - من هذا الوطن العظيم .. فهذا ما يجب أن يرفضه كل واحد منا منذ البداية .. وبدون تردد.

فالولاء والانتماء لأرض مصر كلها خير ضمان ولكل شبابنا ألا ينصرف ولاؤهم - ولا ولاؤنا - ولا ينصرف انتمائهم - أو انتماؤنا - للأشخاص أو الزعامات. لأنه إذا حدث هذا فإن معنى هذا عند هؤلاء الشباب أنهم يتعلقون بالشخص ولا يتعلقون بالأرض وترابها الجاف وطينها المبلول .. فإذا ما ذهب الشخص الذى أوقفوا حبهم عليه وولاءهم له .. ذهبوا وراءه .. أو رحلوا بعيدا عن البلد الذى لم يكونوا يحبون فيه إلا أشخاصا معدودين ومعلومين.

ومن ثم فقد أصبح من الضروري استرداد ثقة الناس فيما تحت أيديهم من نعم وسخاء وأصبح حتميا أن يتجه الشباب إلى مصر كلها بطينها وترابها وكائناتها وإنسانها وتخلفها وتقدمها وماضيها (كله) .. وحاضرها (كله) ومستقبلها (كله) وأبطالها وضحاياها كلهم .. وبدون استثناء.

إلا أنه من الملاحظ أن هذا الاتجاه قد أصبح باهتا إذا افترضنا أنه موجود .. ودليلنا على ذلك هذه السلبية (الصارخة) عند الكثيرين والوقوف من الحكومة موقف المتفرج على كل ما تعلنه أو تفعله والوقوف من النولة موقف الرثاء والترحم كما لو كانت الأمة قد شيعتها إلى مثاها الأخير.

ولعل عند الناس ذرائع تبرر لهم مواقفهم السلبية أو لعل عندهم أعذارهم - بالحق أو بالباطل - التى تتيج لهم - على الأقل فى نظر أنفسهم - أن يفعلوا ما يفعلون وأن يتصرفوا كما يتصرفون ولكن من الممكن لكل واحد منا أن يكشف لنفسه بعض هذه

الأعداء التى قد يستخدمها البعض لتبرير مواقفهم السلبية إزاء العديد من مجريات الأمور حولهم.

فقليل من الاجتهاد فى التأمل ورصد بعض أسباب الأتئين المكتوم فى صدور العديد من الأفراد بغض النظر عن فروق العمر والمكانة والثقافة .. الخ قد تشير ولو من بعيد إلى قطاعات بعينها فى هذا المجتمع يمكن اعتبارها مسئولة مسئولية مباشرة عن مظاهر السلبية التى سكنت قلوب العديد من الأفراد وشتى المستويات بسبب التصرفات الاستفزازية التى تقوم بها تلك القطاعات مما يجعل من الصعب على شباب هذا العصر وبعض شيوخه الا يتمردوا حتى على أنفسهم ويمعنوا فى الانسحاب والانطواء واجترار الألم والأتئين.

انظروا مثلاً إلى أسرة - ناهيك عن أى شاب فيها - يواتيه الحظ النادر فى العثور على مسكن يلائمه - ولا أقول يستهويه - ويتقضى يوم الاستلام بعد ما أنفق فى سبيل ذلك ما أنفق فإذا به يبدأ فى إعدادها لسكناه وذلك أولاً بخلع كل ما تم تركيبه فى هذا المسكن (الجديد) من أبواب وشبابيك ومواسير وتوصيلات كهربائية وبلاط وما إلى ذلك كى يحل محل كل ذلك أبواب (جديدة) وشبابيك جديدة ومواسير جديدة وتوصيلات كهربائية جديدة وبلاط جديد .. دون أن يدرك القطاع المسئول أنه بفعلته هذه انما يبذر رأسمالاً قومياً .. وناتجاً قومياً .. وجهداً قومياً .. واستثمارات قومية وتتضاعف التكلفة بلا مبرر لا على الفرد صاحب الشأن وحده ولكن على الحكومة والأمة والدولة .. من المنظور القومى الشامل .. مثل هذه الحالة لا يمكن أن تكون وازعا لأى فرد أو أسرة .. إلا للتفكك والانعزال والانحسار والانسحاب والسلبية.

هذه واحدة .. وهى واحدة خطيرة بآثارها الملحوظة على النسيج القومى للأمة وعلى الانسجام المطلوب بين شرائح المجتمع المختلفة.

وإذا نظرنا حولنا بعيداً عن قطاع المقاولات الذى يرى ما هو مسطر أعلاه .. تصادفنا قطاعات أخرى تسهم أيضاً فى نشر الاستفزاز والتهمرد والانسحاب

والسلبية قد نذكر منها قطاعات الضرائب والمصارف والمورر .. الخ فنظام الضرائب مثلاً شأنه شأن كل الأنظمة الأيرادية لا بد له من أن يحقق رقماً معيناً من الإيرادات فى نهاية فترة محددة ومن ثم فإنه يبذل قصارى جهده لتكثيف جهود الجباية .. ولكن هذه الجهود تقع دائماً على رءوس المنضبطين من الممولين الذين تطوعوا فى ساعة من ساعات التجلى لتقديم إقراراتهم الضريبية فى مواعيدها المحددة فأصبح لهم بذلك فى مصلحة الضرائب ملفات يمكن بمقتضاها ملاحقتهم ومطاردتهم .. أما أولئك الذين ليس لهم ملفات عند المصلحة .. فإن جهود المصلحة عادة ما تنصرف عنهم ولو على الأقل إلى أن يستطيع الاستدلال عليهم .. ولكن بعد عمر طويل.

ولعل فى نظام الحوافز المتبع فى عدد غير قليل من الهيئات والمصالح الحكومية كالضرائب والجمارك والمورر .. وغيرها .. ما يغرى الموظف المسئول على تضيق الخناق على من تتجه الأقدار لهم من عملاء .. فالمشاكس المحترف فى كل هذه المجالات عادة ما يكون أبعد خيالاً فى توقيع العقوبات من المسالم المتترحم. فإخطاء الملاكى عند رجال المورر أيسر فى الردع من أخطاء سائقى الحافلات والحافلات واللوريات والميكروباص والتاكسى .. وهكذا فكأن نظام الحوافز لا تقع جزاءاته إلا على رءوس المتترحمين والمنضبطين الذى يدفعون غراماتهم وضرائبهم وجماركهم صاغرين أما المشاكسون وأصحاب القنوات الموصلة .. فإنهم محصنون ضد الغرامات ولا يسهمون فى زيادة حصيلة الحوافز.. والأمر بذلك يستدعى وقفة لتوسيع الخناق على رقاب المنضبطين .. وتضييق الرغبة فى الحوافز لدى الطامعين .. حتى تخف حدة التمرد أو السلبية عند المظلومين.

وقطاع المصارف من خلال العديد من الوحدات المصرفية المنتشرة فى العواصم والاقاليم يسهم أيضاً بدور فى نفى صفار المدخزين ومتوسطى الدخل من خلال بطء إيقاعات الحركة داخل المصارف وفروعها وتحميل المتعامل أعباء الصبر على الإجراءات والانتظار فى طوابير المحتاجين والمعوزين .. وبإليات ما يتجمع لديهم من

مدخرات هؤلاء المودعين يتحول إلى استثمارات قاعلة وإنما معظم هذه الأموال تدخل إلى سحاحير لكى تخرج منها إلى سحاحير أخرى (ملحوظة السحاحير مفردتها سحارة وهو اصطلاح ريفى لشيء يحفظ فيه الخبز واصطلاح علمى لدى وزارة الرى) نون أن تكلف هذه المصارف خاطرها بإقامة مشروعات استثمارية من خلال احتضانها لمجموعات من الأنشطة (غير العقارية) التى تتيج مزيدا من الوحدات والطاقة الانتاجية للناس حتى يكف الناس عن المعاناة وتقل درجات الانسحاب والسلبية فى المجتمع.

ولست قادرا - ولا أنا معتاد - على تعميم الظواهر الخاصة على المجموع - وإن كان هذا التعميم غير مستبعد عند من يملكون النماذج والأمثلة الأكثر - إلا أننى أردت بما ذكرت أن أطرح أمام القارئ المسئول وغير المسئول بعض ما قد يساعد على تحريك الحماس عند المواطن العادى لكى يلتحم بجهده وعقله وفكره مع المشروعات الشامخة التى قررت الحكومة بالفعل أن تتبناها.

فهذا الاتحام المنشود لا يمكن أن يتم إلا من خلال استنهاض روح الولاء والانتماء لمصر وبعث روح المواطنة التى هى قطعاً أولى بالرعاية فى هذه المرحلة ومثل هذا لا يمكن أن يتم إذا ظن كل قطاع أنه المهيمن على اتجاهات الفرد وسلوكياته.. ولا يزال الأمل يراود كل مواطن غيور الا يزداد انفراط العقد بمرور الزمن والا ندع الفرصة لأحد أيا من كان أن يقول للحكومة: اذهبوا .. وقاتلوا .. إنا هنا قاعسون .. تلك إذن الطامة الكبرى.

٢٨-٢ عن وثيقة القرن الحادى والعشرين.. أريد أن أتحدث

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٥ / ٨ / ١٩٩٨ صفحة ١٠)

نعم .. أنا مشتاق وعندى لهفة للحديث عن هذه الوثيقة التى أعدها السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء وهى فى رأى جديرة بأن تلقى اهتمام كل المفكرين والباحثين باعتبارها سجلا للنوايا وإذا صح أن نقول فى بعض الأمور إنما الأعمال بالنيات .. فإن موضوع الوثيقة بالذات لا يزال ينتظر أن تتجه إليه نوايا الأمة كلها .. وهذا هو بيت القصيد.

وأعتقد أنه ليس من المفيد فحسب بل إنه من الضرورى أيضا أن تتجمع نوايا الأمة كلها للتصدى لقضايا المستقبل بحيث تتلاقى عندها الرؤى المختلفة والمتنوعة والمتشعبة للتحديات والهيئات والجمعيات والمؤسسات .. إلخ بمعنى أننا فى حاجة إلى أن تكون رؤيتنا للمستقبل رؤية مؤسسية .. إذ لا يكفى أن يكون لكل واحد فينا تصوّره عن المستقبل بعيدا عن الاعتبار المؤسسة التى لابد أن يستند إليها المسؤولون فى اختراقهم للزمن.

فنحن لا نستطيع أن نفعل مثلا ما تقوله الوثيقة لنا من أن المساحة المعمورة لمصر ليست مساحة جامدة خيبيّة بل إنها قابلة للزيادة لكى تصبح عشرين فى المائة من المساحة الكلية على مدى السنوات القليلة القادمة. هنا لابد من فحص الجوانب المؤسسية والمساهمة فى إيجاد فكر مشترك لبلوغ هذه الغاية مؤسسيا.

ونحن أيضا لا نستطيع أن نتجاهل ما تقوله الوثيقة من أن الزراعة سوف تختلف وأن الصناعة أيضا سوف تختلف وأن المياه النادرة سوف يكون لها عائدتها إذا ما تم توجيهها للصناعة .. وإذا ما تم توجيه الزراعة نحو المحاصيل الأقل عطشا للمياه وأن المسألة مسألة موازنة دقيقة بين الاستخدامات المختلفة .. سواء بين الصناعة والزراعة .. أو بين صور مختلفة من الاستخدامات داخل كل قطاع على حدة.

بمعنى أننا لم نعد .. بعد صدور الوثيقة ووجوبها حاليا بين أيدينا .. لم نعد أمام ما كنا نظنه

معطيات مساحية مقدسة ولا توزيعات قطاعية مقدسة ولا تركيبات محصولية مقدسة .. فالوثيقة بوضعها الحالى ورغم أنها سجل للنوايا إلا أن ما تحتويه يقتضى من المفكرين والباحثين والعلماء اقتراح الصور المؤسسية اللازمة لحسن الاختيار بين عدد أو عديد من البدائل.

والوثيقة لا تزعم لنفسها أكثر مما تحمل أو تحتل .. وهى لا تباهى ولا تتباهى بما هو ليس فى الامكان .. بل إنها لا تتغز فوق فكرة المؤسسية لتجميع نوايا الأمة .. ولا تتجاهل هذه الفكرة ولعل فيما قاله السيد رئيس الجمهورية فى الكلمة التى ألقاها يوم ١٩٩٧/١/٩ بمناسبة البدء فى تنفيذ مشروع وادى النيل الجديد ما يؤيد هذا الاتجاه إذ أشار سيادته فى كلمته إلى أن مصر تدخل عصرا جديدا هو عصر الخروج من أسر الوادى الضيق (لاحظوا كلمة أسر) إلى رحاب مصر كلها . كما ألح سيادته بوضوح إلى أن روح مصر الوثابة تدعو المصريين جميعا إلى الاحتشاد وراء مشروع قومى عملاق (يمكن) أن يكون مدخل مصر الصحيح إلى القرن الحادى والعشرين.

يضاف إلى ذلك ما جاء فى وثيقة رئيس الوزراء التى استهل سطورها بتأكيد مقولة السيد الرئيس باعتبارها أبلىج تعبير عن مهمة مصر كصانعة للمستقبل. ثم مضى سيادته ليؤكد أن الوثيقة وثيقة فكرية (صفحة ٢٠) وأن التحولات السريعة على المدى القصير تحول دون وضع قالب حاكم للمتغيرات أو برامج تفصيلية بتوقيينات وأرقام محددة .. وأن هذا العمل الفكرى يمكن أن تسترشد به الخطط التى تضعها الحكومة لتوجيه وتسيير العمل الاقتصادى والاجتماعى.. دون أن يحول ذلك أو يمنع من وضع خطط لشريحة زمنية معقولة على مدى عشرين عاما قابلة للتخطيط. كما أضاف سيادته أن الوثيقة تمزج بين انطلاقة الخطوط الفكرية العامة فى زمن مفتوح وبين الاعتبارات الواجب مراعاتها للتخطيط فى اطار زمنى محدد.

هنا نتأكد من جديد فكرة البعد المؤسسى لبناء المستقبل استرشادا بسجل النوايا - الذى هو الوثيقة - مع ما يستتبع ذلك من استيفاح الانوار المختلفة للقطاعات المختلفة لبلورة هذه النوايا لاتاحة الفرصة للتنوع وتعدد بدائل الاختيار.

والوثيقة تدعو إلى ذلك وتحض عليه المفكرين والمثقفين والعلماء والباحثين فهى تصف ما تحتويه بأنه ملامح رؤية مستقبلية ملك لأبناء المستقبل ذاتها - أى الوثيقة - لا تحجر على فكر ولا نصادر رأيا كما أنها تؤكد أن السلف (الذى هو نحن) لا يترك الخلف (أى الابناء والاحفاد والذرية عموما) مشكلات تستنزف منهم الفكر والجهد وتشدهم إلى الوراء بل يسلمونها إليهم بأفضل مما كانت.

وهنا قد يختلف البعض مع البعض حول حجم العبء الذى يمكن أن يتركه السلف للخلف. والوثيقة لا تترك القارئ، فى شك من أنها راعت أربعة عشر اعتبارا فى صياغتها وأنها تضمنت ستة عشر عنصرا هى فى الواقع مكونات الخطط القومية التى عودتنا وزارة التخطيط عليها .. ثم تنتهى الوثيقة بإبراز حرص الوثيقة على تنمية شمال مصر وجنوبها فى آن واحد. هذا وقد تضمنت الاعتبارات التى راعتها الوثيقة ما يفيد أن دور الحكومة سوف ينصب (ولا أدرى إن كان سوف ينحصر أو يقتصر) أساسا على تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص للاضطلاع بالدور الأكبر فى تحقيق التنمية المنشودة من خلال استثماراته فى مختلف المجالات بما فى ذلك مشروعات البنية الأساسية من طرق ومطارات وموانئ ومحطات قوى .. على أن يقتصر دور الحكومة على القيام بالخدمات الأساسية ومشروعات البنية القومية الأساسية التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها أو لا يرغب فى ذلك مع بلورة ثقافة عامة تساعد على ومثل ما انقطع من أعمال الرواد العظام من أمثال طلعت حرب وتحويل أجهزة الاعلام عن مواصلة التبشير بدور الحكومة كزارع أو صانع أو تاجر.

ولعل من بين أهم الاعتبارات التى أكتتها الوثيقة مسألة إفساح المجال لتصاعد حرية الرأى والتعبير والانتقال مرحلة بعد مرحلة وتجربة بعد تجربة إلى ديموقراطية راسخة الدعامات ثابتة الأركان مع إيجاد القدرة المجتمعية على استيعاب المستحدثات والدخول فى مجال صناعة الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات بوصفها تدر قيمة مضافة هائلة تتضافر إلى جانبها شتى المنتجات الأخرى.

ثم لا تنسى الوثيقة أن تضيق بوضوح شديد إلى ضرورة أن يكون هناك إيمان عميق بالقانون يجعل الالتزام به عملا طوعيا لا خضوعا قهريا وضرورة إرساء قاعدة القبول المتبادل بين القانون والناس بحيث يلتزمون به عن رضا واقتناع.

ثم لا تنسى الوثيقة أن تؤكد دور المجتمع المدني وأن تنفى عن الحكومة أن تكون مؤسسة خيرية رغم أهمية دورها فى الحفاظ على التوازن الاجتماعى.

تلك هى روح الوثيقة أو بعض منها مما اندرج فيها ضمن القسم الأول منها الذى تجمعت تحته الاتجاهات العامة ووصلت بنا إلى صفحة ستين من ١٨٦ صفحة.

ثم جات بعد ذلك ملامح استراتيجية التنمية .. التى أرجو أن تكون موضوع مقال آخر.. ولو

بعد حين.

٢ - ٣٩ عن وثيقة القرن ٢١ نواصل الحديث

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٨ صفحة ١٠)

وقفت فى المرة الماضية (الأهرام ١٥/٨/١٩٩٨) عند صفحة ٦٠ من الوثيقة البالغ حجمها ١٨٦ صفحة بوعده العودة الى مواصلة الحديث عن هذه الوثيقة مرة أخرى بدءا بالقسم الثانى من قسمها الثلاثة ولكن بعد الإشارة الى العناوين العريضة التى تضمها القسم الأول متضمنة الاتجاهات العامة متمثلة فى تأكيد الدور الاقليمى لمصر - والدور الاجتماعى للدولة - ودور المجتمع المدنى، وأنشطة الإرادة الوطنية، وتواصل النهضة، والتنوع الفكرى، وسياس القانون، ومحورية النشاط الفاض، والتنمية البشرية، والتحول الى مجتمع معرفى، والخروج من القوالب الجامدة وصون البيئة، وثقافة صون المياه، والخروج من الوادى القديم.

وقد يحلو للبعض - وأنا منهم - ان يتساءل عما إذا كانت هذه العناوين الأربعة عشر يمكن ان تمثل التزاما من جانب الحكومة إزاء المواطنين أو إلزاما لنا نحن المواطنين إزاء الحكومة أو بعبارة أخرى ما إذا كانت الوثيقة تصلح مقدا بين الشعب والحكومة. والعقد كما يقوون شريعة التعاقد، وعلى كل حال فهذا مجرد تصور.. أو تساؤل قد يحلو للبعض ان يطرحه. أما القسم الثانى من الوثيقة فإنه يضم ملامح استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ تحت ستة عشر عنوانا تبدو فى ظاهرها اشبه بالعناوين التى اعتدناها فى خطط وزارة التخطيط متضمنة كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت سلعية أو خدمية متمثلة فى الزراعة والصناعة والكهرباء والبتروى والنقل والتجارة.. كما تتمثل أيضا فى السياحة والاسكان والتعليم والموارد البشرية والصحة والعدل والاعلام والثقافة والرعاية الدينية والرعاية الاجتماعية.

ثم تتناول الوثيقة فى قسمها الثالث موضوع الخروج من الوادى بدءا بالمقدمة ثم تنمية شمال مصر ثم تنمية جنوب مصر وتختتم الوثيقة صفحتها ببعض الخرائط.

ويعتينا منا أن نلتقط الخط من بداية القسم الثانى الذى يشيد بأهمية الخطط الثلاث الخمسية الماضية (١٩٨٢ - ١٩٨٧)، (١٩٨٧ - ١٩٩٢)، (١٩٩٢ - ١٩٩٧) كقوى ركيزة للانطلاق باستراتيجية التنمية الى الامام عبر قنوات الخطط الخمسية الأربع التى سوف تليها وهى (١٩٩٧ - ٢٠٠٢)، (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧)، (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)، (٢٠١٢ - ٢٠١٧) باعتبار ما تم إقراره تحت ظل

الخطط الخمسية الثلاث السابقة من قدر معقول من التقدم فى تفكيك البنية القديمة وإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى وإصلاح مؤشرات الاقتصاد الكلى، مما سوف يجعل فى إمكان البلاد أن تتجه إلى إقامة اقتصاد تصديرى يعمل وفق قواعد السوق الحرة.

بل إن الوثيقة تصف هذه الخطط الخمسية الثلاث الماضية بأنها كانت تمهيدا ضروريا على مدى خمس عشرة سنة لبلورة طموحات كانت بالأمس القريب محض أمنيات ونكرت من بين هذه الأمنيات التى تبلورت كطموحات:

١- توحيد فرص عمل تستوعب الوافدين إلى سوق العمل وتجفيف منابع البطالة فى نهاية الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢).

٢- إيجاد قنوات اتصال وتفاعل بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى.

٣- إقامة علاقة مشاركة قائمة على التفاهم والثقة بين الحكومة والقطاع الخاص.

٤- توفير منتج مصرى يخضع للقواعد جوية عالية ويفتح لنفسه مسالك إلى أسواق غير تقليدية فى إطار منافسة قوية بل وحصول الاقتصاد المصرى على شهادات عالمية بالملاحة وامتياز بيئة الاستثمار ودخول مصر عالم الأعمال بعد إزالة العديد من المعوقات.

أما الخطط الخمسية الأربع القائمة فإن الوثيقة تتوقع منها تحقيق حزمة من الأهداف أجملتها الوثيقة فيما يلى:

١- توسيع العيز المعمور من ٥,٥ فى المائة إلى ٢٥ فى المائة من مساحة مصر لتوسيع رحاب التنمية وفتح مناطق غنية بالموارد الطبيعية.

٢- الارتقاء بمعدلات النمو الحقيقى من ٤,٨ فى المائة سنويا إلى نحو ٦,٨ فى المائة سنويا، وذلك فى أولى الخطط الأربع المقبلة، ثم إلى ٧,٦ فى المائة سنويا فى الخطط الثلاث التالية بلا تعديل ولا تبديل ولا تغيير.

٣- الارتقاء بالنتائج المحلى الإجمالى من حوالى ٢٥٧ مليار جنيه فى بداية الخطة الأولى إلى ١١٠٠ مليار جنيه فى نهاية الخطة الخمسية الأخيرة.

ويمكن تلخيص هذه الحزمة من الأهداف على النحو التالى:

١- نسبة مساحة المعمور إلى المساحة الكلية - ٥,٥ ٪ عام ١٩٩٧ تصبح ٢٥ ٪ عام ٢٠١٧.

٢- معدل النمو السنوى الحقيقى - ٤,٨ ٪ عام ١٩٩٧ يصبح ٧,٦ ٪ عام ٢٠١٧

٣- الناتج المحلى الإجمالى (مليارات الجنيهات) تصبح ٢٥٧,٠٠ عام ١٩٩٧ يصبح ١١٠٠ عام ٢٠١٧.

٤- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالجنيه) ٤٢٧٠ عام ١٩٩٧ - ١٢٧٥٠ عام ٢٠١٧.

وتتباهى الوثيقة. ونرجو أن يبلغ هذا التباهى محله، بأن التنمية الشاملة لغاية عام ٢٠١٧ قد استكملت أدواتها وانها هيأت المناخ الصالح للاستثمارات الخارجية التى سوف يتم اللجوء اليها كأحد مصادر التمويل لسد فجوة تقدرها الوثيقة بحوالى ٥ فى المائة بين الاستثمارات المطلوبة والمخدرات المحلية المتاحة.

فتحقيق هذه الاهداف يتطلب استثمارات تقدرها الوثيقة بما لا يقل عن مائة مليار جنيه سنوياً لمدة عشرين عاما بما يمثل نسبة لا تقل عن ٢٥ فى المائة سنوياً من الناتج المحلى الاجمالى.. وفى تقديرنا انها قطعاً نسبة عالية.

ذلك أنه من الممكن أن نتصور ان هذه النسبة وهى لا شك تمثل متوسطاً مأسولاً للسنوات العشرين ستكون أعلى من ذلك فى بداية الأعوام العشرين ثم تلخذ، كما نرجو، فى التناقص كلما اقتربنا من نهاية هذه الأعوام العشرين، بمعنى انه إذا كانت مائة مليار جنيه (وهى أيضاً متوسط) سوف تمثل أربعين فى المائة تقريباً من حجم الناتج المحلى الاجمالى (٢٥٧ مليار جنيه فى بداية المدة) فإنها لن تمثل سوى عشرة فى المائة تقريباً من حجم الناتج المحلى الاجمالى (١١٠٠ مليار جنيه فى نهاية المدة) هذا طبعاً مجرد تبسيط لتفسير معنى المائة مليار دولار وعبئها على ناتج محلى اجمالى أخذ فى الازدياد من ٢٥٠ الى ٥٠٠ الى ٧٥٠.. الخ مليار جنيه.

ولكنه على كل حال عبء تقيل لابد أن لدى الحكومة أسبابها للتمسك به، ولابد ان لدى الحكومة اساليبها ووسائلها فى تحقيقه وضمان استمراره واستقراره كحجم استثمارى مطلوب فى المتوسط يمكن أن يكون مائة مليار دولار فى بعض السنوات عن كل سنة ويمكن أن يكون أقل أو أكثر فى كل سنة من السنوات الأخرى.

ومناط الحكم فى مدى ضخامة الاستثمارات المطلوبة يرتبط عادة بطبيعة المشروعات المطروحة أو المرتقبة وتوزيعاتها بين القطاعات التى تتفاوت احتياجاتها الاستثمارية عند الدول الفنية والدول الفقيرة على حد سواء.

ومن هنا تبدو أهمية الوقوف على نوايا الوثيقة فيما يتعلق بكل قطاع على حدة.. وهو أمر يقتضى تعمقاً لا يحسنه ولا يتقنه إلا المتخصصون فى كل قطاع من هذه القطاعات المختارة.. نستطيع من خلاله أن نترك حجم الاعباء المتوقعة.. التى يتعين على جيل الافينيات ان يتحملها على مدى عقدين من الزمان لغاية عام ٢٠١٧.. ولعلمهم بعون الله قادرين.

٤٠-٢ عن وثيقة القرن الحادى والعشرين..مازلت أتحدث

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢١ صفحة ١٠)

استكمالا للمقال المنشور الأسبوع الماضى نستكمل الحديث عن وثيقة القرن ال ٢١ التى قدمها الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء وتنتقل الوثيقة فى القسم الثانى منها بعد سرد الاتجاهات العامة لدخول مصر للقرن الحادى والعشرين بعد عرض الأهداف بالتفصيل الذى سبق أن ذكرناه، ننتقل الى تناول الاستراتيجيات القطاعية المزمع اتباعها خلال الخطط الأربع التالية للخطط الثلاث التى انتهت فى عام ١٩٩٧. وتطرح الوثيقة أولا ملامح الاستراتيجية الزراعية، وذلك فى صورة معدل نمو حقيقى يدور حول ٤٪ سنوياً ثم فى شكل تركيب محصولى لا يتعارض مع الموارد المائية المتاحة ولا يتطرد عليها حالياً أو مستقبلاً.

ولعل هذا التوافق المقصود والمطلوب بين الزراعة والمياه هو الذى حدا بالوثيقة الى تحديد مساحة زراعة الارز بما لا يزيد على مليون فدان وتحديد مساحة زراعة القطن بما لا يقل عن ٩٠٠ ألف فدان فى بداية الخطة الخمسية أى فى عام ١٩٩٧ بحيث تتناقص مساحة زراعة الأرز فى عام ٢٠٠٢ الى حوالى ٩٠٠ ألف فدان.

ويقترن باستراتيجية التنمية الزراعية استراتيجية أخرى لتنمية الموارد المائية إذ تقول الوثيقة إن المستهدف هو زيادة حجم الموارد المائية من ٦٢,٩ مليار متر مكعب فى السنة الى ٧٤,٦ مليار متر مكعب فى السنة أى بزيادة قدرها ١٠,٧ مليار متر مكعب يتم استخدام عشرة مليارات متر مكعب منها ويتبقى ٠,٧ مليار متر مكعب فى نهاية عام ٢٠٠٢.

هذه المليارات العشرة من الأمطار المكعبة من المياه سوف يتم توجيه حوالى تسعة مليارات منها لاستصلاح ١,٥ مليون فدان بكل من الوادى القديم والجديد بجانب الوفاء بالاغراض الأخرى غير الزراعية.

وابتداء من عام ٢٠٠٢ وخلال تنفيذ الخطط الخمسية الثلاث التالية لغاية نهاية عام ٢٠١٧ ستكون الموارد المائية قد زادت بنحو ١٢,٥ مليار متر مكعب بما فيها ٠,٧ مليار متر مكعب التى سبق توفيرها عند سنة ٢٠٠٢. وهذا القدر من المياه البالغ حجمه ١٢,٥ مليار متر مكعب بخلاف مياه الأمطار والسيول سوف يكفى لاضافة ١,٩ مليون فدان أخرى كما سوف يكفى لمواجهة

الاحتياجات الاضافية للشرب والصناعة.

ولكيلا يضيع منا الطريق وتتوه منا المعانى يحسن بنا أن نتذكر اننا حتى عام ١٩٩٧ كان حجم موارنا المائية ٦٣,٩ مليار متر مكعب جاء تفصيلها فى الوثيقة على النحو التالى:

مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ٣,٧ و المياه الجوفية (الودائى والدلتا) ٤,١ و المياه الجوفية العميقة ٠,٦ مليار متر مكعب.

ويتم استخدام هذه الموارد بتوجيه ٥٥,١ مليار متر مكعب الى الزراعة والباقي وقره ٨,٨ مليار متر مكعب للوفاء بحاجة الصناعة ومياه الشرب.

أى ان الثبة متجهة حتى نهاية عام ٢٠١٧ الى استصلاح ٢,٤ مليون فدان (١,٥ مليون حتى نهاية ٢٠٠٧ بتوافر ١٠,٧ مليار متر مكعب اضافى ثم ١,٩ مليون فدان على مدى الخط الثلاث التالية بتوافر ١٢,٥ مليار متر مكعب حتى نهاية ٢٠١٧).

ولما كانت هناك أراض أخرى قابلة للزراعة لا تقل عن ثمانية ملايين فدان حسب العصر والدراسات المتاحة حاليا، كما تقول الوثيقة، وماذا سوف نستصلح منها ٢,٤ مليون فدان على النحو المبين اعلاه، فإن معنى ذلك انه سوف يتبقى فى مصر ما قدره ٤,٦ مليون فدان بدون استغلال وقابلة للاستغلال بعد عام ٢٠١٧.

فإذا نحن انتقلنا من استعراض الاستراتيجية الزراعية الى استعراض الاستراتيجية الصناعية فإننا سوف نرى من الوثيقة ان معدل النمو المستهدف للصناعة هو حوالى ٩٪ على الأقل.

خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ترتفع تدريجيا الى ١١٪ (فى المتوسط سنويا) فى عام ٢٠١٧.

وتشيد الوثيقة بالاثار المتوقعة من وراء استراتيجية التنمية الصناعية الممولة من حيث إنها أكثر القطاعات قدرة على ايجاد فرص عمل للقوى العاملة ومن حيث تحقيق القدر الأعظم من التنمية الاقتصادية ومن حيث تعظيم القيمة المضافة بالتمتع المستمر للتصنيع المحلى.

ومعنى ذلك ان الوثيقة لا ترى أى تناقض بين مواكبة الارتقاء التكنولوجى وقدره الصناعة على الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة، وبين زيادة فرص العمل للقوى العاملة، وثانيا من المخطط أن تسير كل منهما فى طريق لا يتقاطعان حتى لا يسد اتجاه احدهما اتجاه الآخر، وهذا أمر يقتضى منا شيئا من التركيز على تحديد الأنشطة التى تستوعب عمالة أكبر والأنشطة التى تقتضى تكنولوجيا أكثر حتى نحقق ما ارتكته الوثيقة فى الصناعة من أنها أكثر القطاعات قدرة على ايجاد فرص عمل للقوى العاملة، كما سبق أن ذكرنا وأكثر قدرة على الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة(١).

وتشير الوثيقة الى اهتمام التنمية الصناعية مضاعفة الانتاج من السكر (لا من قصب السكر ولكن من البنجر وهذا امر محمود) وزيادة انتاج الاسمنت والحديد والصلب بأربعة امثال الطاقة القائمة الآن ومضاعفة انتاج الأسمدة الأوتية وبعم أنشطة التعدين، ولكن الوثيقة لا توضح لنا ما إذا كانت هذه الزيادات مطلوبة أو أنها مجرد تحريك لطاقت تقنية عاطلة أو معطلة، ومن ثم يعز علينا أن نتأمل كذلك وعلى ذلك لابد من تشغيلها حتى لو انتجت ما لازم له.. أو ما لا جودة فيه بمعايير الانتاج والاستخدام العالمية فى عصر العولمة، ومقاييس الجودة الصارمة، والوثيقة لاتزال تحتتمل أن يكون للحديث عنها بقية.

وايس لطفى أن يتجاسر على الحديث عن النواحي الفنية التى تصل لطموحات الوثيقة فى الزراعة والصناعة والقطاعات السلعية والخدمية الأخرى لغاية عام ٢٠١٧ فأتنا واثق بحكم علاقتى منذ أواخر الخمسينيات ببرواكير العمل الجاد لاعداد الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٥٩ - ١٩٦٤/١٩٦٥ وما حدث بعدها من تواصل جهود كرام العاملين فى اعداد الخطط المتتالية بعد ذلك تحت قيادات اعرفها وتعرفنى وأشهد لها بالكفاءة والجدية والاخلاص والفضل العظيم.. أقول أنا واثق من أن هذه الطموحات قد بناها كتاب الوثيقة على أساس دراسات تفصيلية لمشاريع معينة فى قطاعات محددة مما يصعب معها - لطفى على الأكل - استبعادها أو حتى مجرد التهوين من شأنها خصوصاً ان الوثيقة - وقد أكننا على ذلك فى كل ماسبق ان كتبناه - لا تدعى لنفسها أنها خطة ولا تزعم لنفسها انها مذكرة تفسيرية أو تنفيذية ولكنها قطعاً تمثل رؤية للمرامى التى ينوى كل قطاع أو سوف يحاول كل قطاع ان يصل اليه فى اطار الشروح التى جادت بها الوثيقة على قرائنها مما جعلها - كما سبق أن وصفتها - سجلاً للنيات، فقطاع الكهرباء مثلاً الذى يحقق فائضاً قدره ٣ مليارات ك. و. س عام ١٩٩٨ تقول الوثيقة إنه سوف يحقق فائضاً قدره ٤٠ مليار ك. و. س فى عام ٢٠١٧ وسوف يصدر الى الدول العربية المجاورة وبول أوروبا، وقطاع البترول تدعو الوثيقة الى تعظيم دوره المحورى باعتباره مصدراً من المصادر المهمة للدخل القومى والنقد الأجنبى ويجاد فرص عمل جديدة.

وقطاع النقل والمواصلات تصفه الوثيقة بأنه من أهم القطاعات اللازمة للتوسع فى رهاب التنمية ارضياً وبحراً وجواً ويلزم دعمه بما يكفل توفير شبكة المحاور الرئيسية للطرق لربط المناطق المختلفة داخل مصر ومد المحاور الرئيسية شرقاً وغرباً وجنوباً لربط مصر بالدول والمناطق المجاورة فضلاً عن توسيع الطرق وإنشاء الكبارى وتجديد السكك الحديدية، وربط المدن الجديدة بالخطوط الرئيسية المعمورة وتطوير النقل الجوى. وغير ذلك كثير.

وتظل الوثيقة تسترسل فى سرد طموحاتها فى كل القطاعات الاخرى سلعية كانت أو خدمية بلا استثناء.. فالاهداف طموحة فى السياحة طموحها فى قطاع التجارة طموحها فى قطاع الاسكان والمرافق والمدن الجديدة وكذلك فى التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا والموارد البشرية والقوى العاملة والصحة والسكان والعدل والامن الداخلى والاعلام والثقافة والرعاية الدينية والرعاية الاجتماعية وكلها قطاعا طموحات محمودة وان كانت غير محسوبة وغير محدودة لا لتهاون أحد فى حسابها ولكن لأن بعضها غير قابل للحساب بطبيعته ومن ثم غير قابل للتقدير الكمى مستقبلا.. ومن هنا تتقلب التعبيرات الوصفية والتنوعية على التعبيرات الكمية.. وتعلو الألف بالدعاء لصدق النية وصحة العزم وان تأخذ الأعمال طريقها الى الامام لا الى الخلف ونحو التقدم.. لا نحو التخلف ولعلنا نستطيع أن نعود الى الوثيقة مرة أخرى فى مقال قادم.

٢-٤١ وثيقة القرن الـ ٢١..

والخروج من الوادى القديم

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٨ صفحة ١٠)

أنا إن أردت أن أقفز فوق بعض ما جادت به الوثيقة من تفاصيل قطاعية اكتفاء بما ذكرت
عن بعضها كمثال .. فأننى فيما سوف أقفز عليه مكره ... لا بطل.

ذلك لأن لكل قطاع من القطاعات فرسانه وخبرائه .. وكل واحد منهم لا شك أقدر
منى على أن يدلوا بدلوهم حول ما جاء فى الوثيقة من آمال وطموحات وأفكار ونوايا
كل فيما يخصه .. فهذه أمور لا يقوى على تناولها إلا أهل القطاع أنفسهم وهم قاطعا
على ذلك قادرين. ولعلمهم إن شاء الله فاعلون.

وهم حين يفعلون - إذا فعلوا - سوف يساعدون الحكومة ولا شك على تثبيت كل ما
هو ممكن وتعديل بعض ما لا يمكن وبعض ما هو مستحيل من كل قطاع من
القطاعات.

لذلك - وعلى كره منى - لابد أن أقفز فوق كل المفارقات القطاعية لكى أصل إلى
القسم الثالث والأخير من الوثيقة الذى اختص بفكرة الخروج من الوادى .. وقد
تفرع عن هذا القسم الثالث وعنوانه بابان أحدهما بعنوان تنمية شمال مصر والآخر
بعنوان تنمية جنوب مصر.

ولا أحسبني فى حاجة إلى مناقشة دواعى الخروج من الوادى القديم فقد عبرت
الوثيقة عن هذه الدواعى ببلغة رقمية ملحوظة إذ ذكرت (صفحة ١٢٧) أن نصيب
الفرد من الأراضى الزراعية قد انخفض من فدان كامل فى بداية القرن الماضى .
إلى ٤. فدان فى بداية القرن الحاضر إلى ٢. فدان فى منتصف هذا القرن إلى

١٢. فدان فى الوقت الراهن (والوثيقة مؤرخة ١٥ مارس ١٩٩٧).

كما أن نصيب الفرد من المساحة المأهولة قد انخفض من ٤٠ فدان فى بداية القرن الماضى إلى ٦.٠ فدان فى بداية القرن الحالى إلى ٤.٠ فدان فى منتصف هذا القرن إلى ٢.١ فدان فى الوقت الراهن.

ليس هذا فحسب بل إن الوثيقة قد أضافت أن الخروج من الوادى ليس مجرد اختيار بل إنه مسألة حياة وهذا أمر لا يمكن أن يكون عليه خلاف فلقد طال الزمن الذى صبرنا فيه على البقاء داخل ٥.٥ فى المائة من أرض مصر .. وكأنت كل حكومة فى مصر .. تتعنى على شعب مصر تزايد وتطلب منه صراحة وضمنا أن يدرك وأن يعى أن هذه المساحة الضيقة مقدسة لا مساومة فيها.

أما أن تأتى الوثيقة وتقول بغير هذا وتهتك قدسية هذه النسبة الضئيلة ثم تبشر بإتاحة ربع مليون كيلو متر مربع للإفراج عن شعب مصر من أسر الخمسة فى المائة من أرضها .. فهذا أمر لابد من تسجيله بعد أن ببح صوتنا فى المناداة .. بضرورة زيادة مساحة المعمار فى مصر من المساحة الاجمالية التى تبلغ مساحتها مليوناً كاملاً من الكليومترات المربعة.

أخيراً اكتشفت إحدى حكومات مصر أننا كنا أسرى .. وأن الإفراج عنا (بعد مضى أكثر من ربع المدة !!) أصبح ضرورة «ومسألة حياة لا لجيلنا وحده ولكن للأجيال القادمة أيضاً» (صفحة ١٢٨).

بل ان السيد الرئيس حسنى مبارك الذى كثيراً ما ندد وتندر بالزيادة السكانية ما لبث أن أكد فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى نوفمبر ١٩٩٦ «ضرورة الخروج إلى شرق الوادى وغربه (واستغلال) تلك المساحات الهائلة من أرض مصر التى تمثل رصيذا معطلا وتفتح الآفاق أمام الشعب كى نخرج من الحيز الضيق إلى رحاب أوسع يتمثل فى خريطة عمرانية جديدة تنشر الحياة خارج حنود الوادى إلى امتداد مساحة مصر كلها» .. ثم استطراد السيد الرئيس لكى يؤكد على جعل

«الانتشار المخطط والمنظم للسكان فى كل ربوع البلاد أمرا لا يبدل عنه» كما تستطرد الوثيقة فى التأكيد أن «البقاء حتى الاختناق فى الوادى وتخومه أمر له عواقبه الوخيمة المصاحبة للزحام فى المسكن والمدرسة والمستشفى والطريق والمواصلات، بل حتى فى النوادى وأماكن الترفيه، ذلك الزحام الذى يؤدى إلى تدهور شامل وتدرجى فى مرافق المدن وفقدانها لرونقها الحضارى، ويجعل الجهود المبذولة فى النظافة والتجميل ومكافحة التلوث حثا فى بحر، فضلا عن خروج المصرى من طبيعته السمحة وتحوله إلى العدوانية».

بل إن الوثيقة تستنكر استنكارا صارخا (صفحة ١٥٤) اكتفاء مصر بأن تعمل ويتمنى فى إطار الوادى القديم وحده تاركة ٩٥ فى المائة من مساحتها رصيذا معطلا. ليس من الغريب إذن أن نحرص على الخروج من الوادى القديم وأن يكون طلاقنا لما قلناه فى الماضى عن ضيق المعمور والمأهول طلاقا بائنا لا رجعة فيه مادامت بين أيدينا وثيقة حكومية تؤكد لنا عكس ذلك .. إذا نحن لبينا الدعوة إلى الخروج من الوادى القديم.

ولكن الخروج من الوادى القديم (شأنه شأن الدخول إلى القرن الحادى والعشرين) ليس بالأمر السهل البسيط. فليس للوادى القديم باب نخرج منه، وليس للقرن الحادى والعشرين باب ندخل منه.. كسائر ما نعرفه من أبواب فى بيوتنا ومبانيها.

ذلك لأن الأبواب فى بيوتنا يكفينها لها مفاتيح نديرها يمينا أو يسارا فى ثقب الباب أو مزلاج نزيحه فينزلق يمينا أو يسارا.. أو قد ندفع الباب بيد حازمة أو بقدم وثيقة، فإذا به ينفرج مفتوحاً ويصبح ما وراءه مكشوقا ومفضوحا. ولكن الخروج من الوادى أو حتى الدخول إلى القرن الحادى والعشرين مسألة مختلفة تماما، ذلك لأن بيننا وبين ما نريد أن نخرج منه أو أن ندخل إليه حجابا حاجزا اسمه «المجهول». والمجهول يحتاج إلى ثقافة وفكر ودراية وعلم .. أولا لكى نتصوره ونتخيله وثانيا

لكى نتعامل معه قبل وقوعه وكل ذلك له مقتضياته ومتطلباته وضروراته التى لابد من الإعداد لها والاستعداد بها . من بين المقتضيات مثلا شئ اسمه الصلاحية فليس كل من يسكن الوادئ القديم يصلح للخروج منه إلى موقع آخر .. والصالحون منهم للخروج لابد أن يطمئنوا سلفا إلى صلاحية الموقع الآخر لاستقبالهم، فإذا أضفنا إلى ذلك أن صلاحية الخروج وصلاحية مكان الاستقبال لاستقبالهم .. لا يعنى بالضرورة صلاحية هذا أو ذاك للاستقرار والاستيطان فى مكان غير المكان وزمان غير الزمان.

وعلى ذلك فإن عملية الخروج من الوادئ سوف تتحول فى أيدينا رضينا بذلك أم كرهنا إلى عملية فرز وانتقاء وجذب وأغراء .. وإلا فإن جهود العمل على الخروج من الوادئ القديم قد تذهب هباء فى هباء وتصبح هراء .. وهذا ما لا يريجه أحد لا فى الأرض ولا فى السماء وفى المقال القادم سوف يكون لنا لقاء.

٤٢-٢ وثيقة القرن الحادى والعشرين .. كلمة أخيرة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ٣١/١٠/١٩٩٨ صفحة ١٠)

أحسبني فيما سبق أن كتبت قد توصلت - ولكن فى كلمات ملمومة - إلى أن مسألة الخروج من الوادى القديم لا يمكن ولا يصح أن تكون مسألة ترحيل بل لابد أن تكون مسألة جذب وإغراء على الرحيل.

وأظننى أيضا قد أوضحت أن المسألة تقتضى الانتقاء بعد الفرز والتصنيف .. انتقاء البشر الذين نريدهم (والذين هم أيضا يريدون) أن يخرجوا من الوادى القديم بغير رجعة إلا ربما لزيارة أو سياحة .. أو ما إلى ذلك.

وأوضحنا فى كلمات قليلة ولكنها كلمات واضحة على ما أظن أن الناس الذين نريدهم أن يخرجوا من هذا الوادى القديم ليسوا نوعية واحدة فمنهم الذكور ومنهم الاناث .. ومنهم المتزوج وغير المتزوج ومن بين غير المتزوجين من قد يكون أعزب أو أرمل أو مطلقا .. وقد يعمل وقد لا يعمل .. ومن بين المتزوجين من قد يكون حديث الزواج أو ربما بلغ زواجه وبلغ به الزواج أوذل العمر تكسدت خلاله على رأسه الهموم والآلام والأمراض والآثام وتعددت ولاداته .. وتفاوتت أعمار أبنائه فمنهم من هو فى سن الرضاعة .. ومنهم من هو فى سن الحضانه ومنهم من هو فى سن التعليم فى هذه المرحلة من التعليم أو تلك .. ومنهم من هو مستقر .. ومنهم من هو مستقل .. ومنهم من هو فى سكن مريح ومنهم من هو فى سكن متعب .. ومنهم من لا سكن له ولا مأوى .. ولا حتى فى أحواش المقابر وساحات الشهداء .. ثم أن بينهم من يعمل .. وبينهم من لم يعمل .. ومن بينهم من كان يعمل وأصبح لا يعمل ومنهم

من لا يريد أن يعمل ... إلخ .. إلخ.

هذه التشكيلة لابد لها من فرز .. فى ضوء احتياجات المكان الذى نريدهم أن يخرجوا إليه.. وهو مكان لابد من إعداده لا لكى يصلح فيه الاستثمار فحسب بل لكى يصلح فيه سكنى البشر القادمين من وادينا القديم إلى غير رجعة.

فإذا نحن انتقينا حديثى الزواج فى القطعة الأولى ربما أفسحنا بذلك لأنفسنا المجال لكى نعمل على توفير فرص التعليم إلى ما بعد توطينهم بثلاث سنوات أو أربع .. وهذا طبعاً تلجيل مؤقت لا يمكن أن يكون قاعدة أبدية.

والأفضل طبعاً أن تتوافر فى هذه المجتمعات الجديدة كل أسباب العيش والحياة إذ لابد من التعليم ولو بعد حين .. ولكن الذى لا يمكن تأجيله هى وسائل العلاج وأسبابه ومقوماته من أطباء وممرضين وصيادلة بل قد نحتاج فى هذه المساحات الشاسعة إلى مركز علاجى واحد أو مراكز قليلة يتم استدعاء الأطباء منها إلى مواقع المرضى بالطائرة بنظام الطبيب الطائر Flying Doctor المعمول به فى الأماكن ذات الأطراف المترامية فى استراليا مثلاً ... ولكن لعل لدى أطبائنا رؤى إبداعية أخرى.

كما أنه لابد من برنامج إسكان سابق على التوطين وليس لاحقاً له لكى يذهب المغادر من الوادى القديم إلى حيث يعلم أنه سوف يستقر ويستمر .. لا إلى حيث لا مكان له يقيم فيه هو وزوجته ناهيك عما إذا كنا سوف نقرر استقبالهم كآباء وأمهات بأطفالهم وعندها يتأتى التعليم أيضاً فى المقدمة.

واست أريد أن يتصور أحد أننى أطلب من الحكومة - وحدها - الإعداد لاستقبال الخارجين من الوادى القيم بالاستعداد بكل هذه الخدمات وتجهيزها سلفاً بل إننى أنادى - ولطالما ناديت حتى فى عصر التخطيط والشمولية - بضرورة أن تكون الاستثمارات والمشاريع الوافدة إلى هذه الأماكن الجديدة فى شكل «بقعة» أى Package لا تقتصر على إنشاء المصنع أو الحقل أو المزرعة فقط بل لابد أن تشمل

ضمن مخصصاتها إنشاء المسكن والمستشفى والمدرسة على نفقة صاحب العمل أو صاحب رأس المال نفسه.

ذلك لأننا نريد من الذين يخرجون من الوادى القديم أن يعتادوا من البداية على الاستقرار لا على الخروج والعودة كل أسبوع أو كل شهر أو حتى كل ثلاثة شهور.. لا بل نريدهم أن يستقروا فى الوادى الجديد والمدن الجديدة استقرار أهل المحافظات الأخرى القائمة حاليا بالفعل فيكون شأنهم شأن أهل الاسكندرية وأهل المنصورة .. وأهل أسيوط وأهل أسوان يزورون ويزارون بين الحين والحين لكنهم لا يتزعجون عن بلادهم .. وهذا أمل لابد أن نسعى إليه .. وإن يتحقق إلا إذا تشبث الراحلون عن الوادى القديم بالمواقع الجديدة التى سوف ينتقلون إليها.

كل هذا يجب أن نحرص على تكليده .. ذلك لأن الوثيقة وإن كانت قد عبرت تعبيراً مباشراً عن أهداف التخطيط والانتاج واتجاهاته .. إلا أنها لم تفصح بنفس الوضوح عن اتجاهات البشر ومسالكهم .. إلى حيث يراء لهم أن يتوجهوا بعد انتقاء الصالح منهم للتوجه إلى تلك الأماكن عمرياً وأسريراً ومهنياً وتعليمياً وصحياً إلى آخر قائمة الأوصاف والمعايير خصوصاً وأن الوثيقة حين تتحدث عن تنمية جنوب مصر تؤكد بوضوح شديد أنها لا تضيف أرضاً جديدة (فحسب) وأنها لا تصنع مشروع نهضة حضارية (فحسب) وأنها لا تخلق أداة لإعادة التوازن إلى الخريطة المصرية سكانياً وعمرانيا واقتصادياً وأمنياً (فحسب) بل إنها تسعى إلى خلق مجال فسيح البناء والتنظيم والاستثمار، تتاح فيه للمستثمرين التيسيرات المتمثلة فى إعفاءات ضريبية وإطلاق حرية القطاع الخاص مصرياً وعربياً وأجنبياً فى شتى أنواع الأنشطة الانتاجية والمرافق إلى جانب منح مزايا للعاملين فى المنطقة الجديدة وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة على أسس تخطيطية صحية ومثالية من حيث تشييد المساكن والمستشفيات ووحدات العمل بما يتلاءم مع الطبيعة المناخية للمنطقة.

وأحسب أن الوثيقة لا تنفى عن هؤلاء المستثمرين الذين سوف يحصلون على كل

هذه المزايا أن يساعدوا على إعادة التوازن (بأنفسهم) إلى الخريطة المصرية سكانيا وعمرانيا واقتصاديا وأمنيا بأن تحتوى «بقعة» استثماراتهم على المساكن والمدارس والمستشفيات حرصا على تحصيل الموارد البشرية المصرية من التدهور والاهتراء.

وليس فى هذا أى بدعة أو تعسف لأن توسيع الرقعة المأهولة لن يكون له أى معنى إلا إذا استوطنتها البشر وهذا التوطن لن يتم بكفاءة إلا إذا أزيلت عن طريقه كل أنواع القلق الذى ينتاب البشر من جراء نقص فرص التعليم والعلاج ناهيك عن التشرد بلا سكن .. فكل هذه المقومات ضرورات حتمية للتوطن.

يضاف إلى هذا أن الوثيقة تتوخى من بين ما تتوخاه القضاء على الهجرة من بعض محافظات الجنوب واجتذاب مزيد من العمالة والسكان من خارجها (صفحات ١٧٨ - ١٧٩).

يبقى أن أعترف بأننى كتبت هذه المقالات الخمس بتشجيع من الوثيقة نفسها التى نصت فى آخر صفحة منها (ص ١٨٦) على أن ما تضمنته لا يعدو أن يكون ملامح رؤية مستقبلية لا تحجر على فكر ولا تصادر رأيا لأنها ملك لابناء المستقبل الذين ناشدتهم هذه الوثيقة أن يؤنوا الأمانة كى تتواصل مراحل ارتقاء مصر جيلا بعد جيل .. فبهذا وحده تكون هذه الوثيقة قد حققت أغراضها.

٢-٤٣ توشكى.. والوصايا العشر

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢٧/١/١٩٩٩ صفحة ١٠)

المقالات الأربع التي نشرتها لى الأهرام عن توشكى (١٠ مارس و٢٧ مارس و ١٠ أبريل و ٣ مايو ١٩٩٨) والمقالات الخمس التي نشرتها لى الأهرام عن وثيقة رئيس الوزراء عن القرن الحادى والعشرين (١٥ أغسطس و١٢ سبتمبر و٢١ سبتمبر و ٢٨ سبتمبر و ٣١ أكتوبر ١٩٩٨) توخيت فى كتابتها جميعا منتهى الدقة فى استثمار المعلومات (الحكومية) المتاحة بشئ من الاستبصار الأكاديمى ويقدر غير قليل من الرغبة الوطنية العارمة فى التبصير بحق المواطن العادى فى أن يمسك بكلتا يديه بتلابيب حلم طالما راوده ولا يزال يراوده فى استرداد اعتباره واعتبار بلده بل واعتبار أمة عربية بأسرها بأن يعيش لكى يرى مستقبلا مليئا بالخيرات والمنافع بعيدا عن المخاطر والمحاذير والمغامرات.

وقد حرصت فيما كتبت على الا أكون عتريا جسورا ولم أحاول أن أزدع فى النفوس مرارة أو حلاوة بل توخيت الالتزام التام بالحقائق المتاحة. وجدت فى هذه الحقائق ما يكفينى (جدا) كشهادة رسمية على صحة وصلى ما كتبتة على مر السنين ناديت فيه بضرورة العمل على زيادة مساحة مصر التى صوروها لنا كما لو كانت مساحة فولانية لا يمكن أن تزيد على موه فى المائة فإذا بنا نسمع الآن أن زيادتها إلى ٢٥ فى المائة ليست أعجوبة من أعاجيب الزمان.

من هذا المنطلق كانت لهفتى على أن أكتب ما كتبتة عن توشكى بعد تريت كاد يصل مداه إلى عام كامل كان الناس خلاله قد اعتادوا الحديث عن توشكى حديثا مرسلا وكان البعض قد أطلق خلاله اسم توشكى على بعض حوانيتهم بل إن أحد

الفنادق القائمة قد غير اسمه بالفعل إلى فندق توشكى، فى قلب القاهرة الكبرى وفى أحد شوارع الجيزة بالذات وأصبح الاسم شائعاً فى أكثر من موقع وأكثر من مكان لم أكن أبداً مقتنعاً - قبل ظهور فكرة مشروع توشكى - بأن مصر مكتوب على جبينها أن ترضى بأن تظل قابضة فى أضيق المساحات فى أرض المليون كيلو متر مربع، وهى مساحة مصر المحروسة .. مصر العربية .. مصر الإسلامية .. مصر القبطية .. مصر الأفريقية .. مصر الآسيوية .. ولم أكن أبداً مقتنعاً بأن هذا هو قدر شعب مصر (كما كانوا يقولون لنا دائماً) الذى لا نصيب له فى هذه الدنيا إلا فى أن تختنق أنفاس رجاله ونسائه وأبنائه وبناته وصغاره وكباره فى أقل من عشر معشار هذه المساحة الضخمة الشاسعة.

أوهومونا بأنه لا مهرب لنا من السجن المظلم الذى لا يتجاوز ٥.٥ فى المائة من مساحة مصر الكلية وقالوها وأعادوها وكرروها حتى بدأنا نكره أنفسنا أو نكره الناس ونكره كل ما يحيط بنا من إنسان وحيوان وجماد .. بل إننا من شدة كراهيتنا للحياة .. كدنا نكره أولاد الناس وأولادنا وأحفاد الناس وأحفادنا .. وكل ولادة جديدة عند الناس أو عندنا وأبناء الخال وأبناء العم وأبناء الأخ وأبناء الأخت وكيف لا .. وقد صوروا لنا أن الأرض قد ضاقت بما رحبت.

كانوا يقولون لنا ذلك .. وكنت أقول غير ذلك .. كما تشهد بذلك مقالات نشرت بها باسمى منذ نعومة أظفارى (١٩) أو بالأحرى منذ أكثر من أربعين عاماً .. أو فلنقل منذ حوالي نصف قرن .. فقد بدأت بتوصيف الأوضاع السكانية فى مصر فى مجلة ريز اليوسف فى أعدادها الصادرة فى ٢ يوليو و ١٠ يوليو و ٢٤ يوليو و ١٤ أغسطس كلها فى عام ١٩٥٠ تحت العناوين التالية: نصف سكان مصر أطفال ومراهقون - سبعة آلاف مصرى فى سيارة واحدة - هل يصبح شعب مصر كله من النساء - أين يذهب سكان مصر ..

ثم بعد عوبتى من الخارج بالكتوراه استأنفت الكتابة عن «الانفجار السكانى

والقاعدة الشعبية فى الشرق الأوسط» (المساء ١٩٥٨/٨/٥) ثم «كيف كان العنوان الثلاثى سببا فى تأجيل التعداد» (المساء ١٩٥٨/١٢/١١) ثم «التعداد الذى انتظرناه ثلاثة عشر عام» (الأهرام الاقتصادى ١٩٦٠/٩/٥) ثم «الانفجار السكاني حقيقة أم خيال» (مجلة الرائد العربى الكويتية ديسمبر ١٩٦١) ثم جاء عام ١٩٨٢ فكتبت فى الأهرام «هل السكان هم السبب لأوحد لمشاكلنا الاقتصادية» فى ١٦/٣/١٩٨٢ و«كيف نبتعد عن النظرة السوداوية فى موضوع السكان» فى اليوم التالى مباشرة ثم نشر لى الأهرام الاقتصادى على مدار أسبوعين متتاليين «ما الحل فى خصوبة المرأة المصرية» (١٩٨٢/٤/١٢) وبعدها «قبل أن تحدوا نسلهم - أجيبيهم على تساؤلاتهم» (١٩٨٢/٤/١٩).

ثم فى ٢٨/٤/١٩٨٦ نشر لى الأهرام الاقتصادى «كفانا تطلعا بالزيادة السكانية والأمية» ثم «السكان جزء وكل» فى ٢٢/٥/١٩٨٨ ثم «لا بد من تعدد السياسات السكانية» فى ٢٧/٦/١٩٨٨ ثم «الانتشار السكاني بدلا من الانفجار السكاني فى ٢٣/١/١٩٨٩ ثم «راجيف غاندى عن السكان .. بغير تشنج» فى ١٣/١١/١٩٨٩. وبعد ذلك جاء نور الأهرام اليومى فنشر لى «التصدى أمام وزارة السكان» (٢٤/١١/١٩٩٣) والمقترع بين غراميات الشمال .. وهموم الجنوب. (١٨/٩/١٩٩٤) ثم «تحجيم الأسرة المصرية» (٩/٢/١٩٩٥) ثم أعمدة الحكمة الخمسة فى سياسات مصر السكانية» (١٧/٦/١٩٩٥) ثم «طفل المليار السادس من سكان العالم» (٣٠/١/١٩٩٦)

ثم نشرت لى جريدة الحياة اللندنية «أمريكا وتنظيم الأسرة» (١٧/٧/١٩٩٧) ثم «نحن فى عام المسنين العالمى» (٢١/٣/١٩٩٨) ثم «المعمرون قادمون .. فماذا أعدت لهم النول والمجتمعات» (١٦/٩/١٩٩٨).

كتبت كل هذا لأننى تصورت - ومازلت أتصور - أو قولوا إننى توهمت - ولكننى مازلت أتوهم - أن مصر جديدة بمساحة أكبر من أراضيها يتوزع فيها سكان مصر

توزيما أفضل ويمرح فيها هذا الشعب منتجا جادا يستمتع بثمرة جهوده التى توفرها لنا المشاريع القومية الكبرى، وجاء مشروع توشكى ليؤكد لى أنا شخصا صحة ما تصورته فى ماضى الزمان وسالف العصر والأوان فكان لى بمثابة طوق النجاة.

لم يكن غريبا إذن أن اكتب عن مشروع توشكى الذى كان هو الوثيقة بالنسبة لى بمثابة حكم بيرامتى وأشارة لهذا الشعب الغليان بكسر حاجز الرعب وتحطيم قضبان السجن المظلم البغيض الذى أغلقوا أبوابه القولاية على هذه المساحة التافهة من أرضه الواسعة وكتبوا على هذه الأبواب بسذاجة استغزازية صارخة وهى زيادة الاعداد إبادة للأبناء والاحفاد.

نعم تقول الوثيقة انه فى الامكان توسيع الرقعة المحدودة فى مصر المحروسة من هوه فى المائة إلى ٢٥ فى المائة .. وانه فى الامكان توسيع الرقعة المحدودة .. وتوسيع رحاب التنمية .. واستكشاف ثروة مصر .. وأفراح المجال أمام ملايين المصريين خارج الوادى الضيق.

وتلك طفرة غير مسبوقة .. إلى أفاق لم تكن فى الحسبان وإلى أرض لم تطأها أقدام بشر .. وتغير واقعها الجغرافى والسكانى .. وتواجه مشكلاتها السكانية الضخمة والأمال الشعبية المتزايدة بحلول كبرى شاملة وحاسمة ..

ليست هذه كلماتى بل هى كلمات الوثيقة أحيانا .. وأحيانا أخرى هى من كلمات السيد رئيس الجمهورية فى خطاب سيادته فى افتتاح الدورة البرلمانية (راجع الأهرام اليومى ٢١/١١/١٩٩٨ صفحة ٢٤) وهى كلمات لايد لنا كمواطنين أن نمسك بها ونتمسك بها وأن نساعد الحكومة على تنفيذها ونحاسبها على أى تراجع عن أى سطر فيها إلى أن تصبح مساحة المعمور ٢٥ فى المائة بدلا من هوه فى المائة.

وينبىهى انه سيكون لهذا ثمن وتكلفة .. ولكن ما وجه الغرابة فى هذا؟ أليس لكل

شئ ثمن وتكلفة وأرباح وخسائر.. وهل يحول ذلك دون أن نعلن على الملأ وأمام الله والضمير أننا على استعداد لأن ندفع هذا الثمن أو ذاك .. قل أو أكثر .. لكى نتحرر من وهم الفقر .. ولكى نلغى من قاموسنا السياسى كلمات الازلال التى نسمعها دائما كلما أردنا لأنفسنا انتاجا أكبر وبخلا أعلى وأسعارا أقل. كل ذلك نقبله بشرط أن نقطع خطوط التسبب والتسرب والانحراف والهدر والفساد.

وأنا لا أطالب باغماض العيون عن الهفوات والهنات والعيوب والمخاطر والمحاذير .. الخ كما أتنى لا أستطيع أن أتصور أن المسئولين يمكن أن يكونوا غافلين عما يتعين القيام به لحماية هذا البلد من أى نكسة يمكن أن تصيبه بسبب نقص الدراسة أو عجز الامكانيات فالالتفات إلى هذه الجوانب .. أمر بديهى لا يخفى على أحد وأنا نفسى رغم ضعف امكانياتى وقلة حيلتى سبق لى أن أشرت فى بعض ما كتبتة حديثا إلى بعض ما يجب مراعاته لتعظيم الفائدة من وراء اقامة هذا المشروع القومى الكبير وغيره من المشروعات القومية الكبرى لعلى أستطيع ايجازها على النحو التالى فيما يشبه الوصايا العشر قبل حلول يوم الحشر .. وكلها على لسانى ولا تنسب لسواى.

١ - ضرورة ربط أماكن التجمعات العمرانية بمصادر الثروة التعيينية (مقالى بالأهرام ١٠/٣/١٩٩٨).

٢ - ضرورة نبذ الزراعات التقليدية والتوجه نحو الزراعات الملائمة للصحراء (مقالى بالأهرام ١٠/٣/١٩٩٨).

٣ - عدم الاندفاع فى إنشاء المدن الجديدة دون الرجوع إلى الخبرة السابقة (مقالى بالأهرام ٢٧/٣/١٩٩٨).

٤ - وضع سياسة واضحة للاستيطان فى ضوء الاعتبارات الديموجرافية والاقتصادية والصحية والتعليمية (مقالى بالأهرام ١٠/٤/١٩٩٨).

٥ - استنهاض روح الولاء والانتماء لمصر بالقضاء على بعض أسباب الانين

المكتوم فى صدور الناس بسبب التصرفات الاستفزازية التى تقوم بها قطاعات بعينها فى هذا المجتمع ذكرنا منها قطاع المقاولات والضرائب والمصارف والمورر .. الخ وأن تحرص جميعها على تحريك الحماس عند المواطن العادى لكى يلتحم بجهدده وعقله وفكره مع المشروعات الشامخة ومقتضياتها (مقالى بالأهرام ١٩٩٨/٥/٣).

٦ - بلورة ثقافة عامة تساعدنا على وصل ما انقطع من أعمال الرواد العظام من أمثال طلعت حرب (مقالى بالأهرام ١٩٩٨/٨/١٥) وقبيلها (١٩٩٨/٤/١٩).

٧ - توضيح وتعميق نوايا الوثيقة فيما يتعلق بدور كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى على حدة وذلك لمعرفة وتحديد حجم الأعباء التى يتعين على جيل الألفيات ان يتحملها على مدى عقدين من الزمان على الأقل (مقالى بالأهرام ١٩٩٨/٩/١٣).

٨ - محاولة عمل حزمة عادلة وفعالة تمزج بين الأنشطة التى تستوجب عمالة أكبر وتلك التى تقتضى تكنولوجيا أكثر (مقالى بالأهرام ١٩٩٨/٩/٢١).

٩ - التدقيق الشديد فى تحديد واختيار وانتقاء من يصلحون للاستيطان فى مكان غير المكان وزمان غير الزمان يمتد مداه عبر عشرات السنين مما يحتم وضع الأسس اللازمة للفرز والانتقاء الكفيلة باجتذابهم واغرائهم للخروج من الوادى القديم إلى الوادى الجديد (مقالى بالأهرام ١٩٩٨/٩/٢٨).

١٠ - التلكد من صلاحية المكان للاستيطان البشرى وذلك بالحرص على توفير السلع والخدمات وشتى مقومات الحياة الكريمة فى المجتمعات الجديدة (مقالى بالأهرام ١٩٩٨/١٠/٢١).

٢-٤٤ اجتماع.. في الاجتماع والاقتصاد والسياسة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة (الأهرام) بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٩ صفحة ١٠)

غدا «الثلاثاء» ترأس السيدة سوزان مبارك اجتماعا تلتقى فيه بعدد من قادة الرأي والفكر في مصر والعالم ويشارك في مناقشاته عدد من الوزراء وكبار المسؤولين في مصر يكشف النقاب عن وجه مصر كما يجب أن يصبح خلال الالفية الثالثة، والتوصل الى صيغة تقترب فيها الامالة بالمعاصرة وتستوعب أسباب الحداث وما بعد الحداث الى ماشاء الله من أزمان وعصور.

هذه الندوة النولية «ندوة الثلاثاء» تعقدها مصر وتفتتحها سيدة مصر الاولى بعد مضي عام تقريبا على بدء التحضير لها كجزء من جهود التحضير الجاد الواعي للمؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية الذي طال انتظاره أعواما طويلا ولعلنا نستطيع أن نأمل ونتمنى ونرجو ونناشد ألا يقتصر اهتمام الندوة على «المرئي» فقط من الجوانب الاجتماعية بل تتجاوزها الى ما هو «غير مرئي» من هذه الجوانب إذ لا يكفي ان تتناول الندوة أو المؤتمر المزمع عقده بعدها كخاتمة مصرية للقرن العشرين - تلك الموضوعات التقليدية التي اصطلح الناس على اعتبارها هي وحدها جوانب اجتماعية كالصحة والسكان والتعليم والعمل والاسكان.. فالجوانب الاجتماعية لأي مجتمع لا يمكن ان تنحصر في هذه الظواهر الخمس أو الست أو العشر.. وحدها لأن هناك من الجوانب الاجتماعية ما هو ليس مرئيا أو بالآخرى ما هو غائب عن الذكر أو خاف أو مختبئ في ثنايا حركة الحياة اليومية فلا تكاد تراه أعين العلماء والخبراء والمفكرين والمسؤولين وغير المسؤولين مما يمكن تحت سطح المجتمعات التي تشكو من التخلف الاجتماعي والمجتمعي.

ولعل مما يساعد على تجاوز «المرئي» من الجوانب الاجتماعية الى «غير المرئي» أن نذكر - سواء فيما يتعلق بالندوة أو بالمؤتمر العام - ان هذه الاجتماعات ليست اجتماعات علمية أو أكاديمية بقدر ما هي اجتماعات للمهتمين والمشتغلين بحركة المجتمع وحركة الحياة وانها ليست ساحات لصراع النظريات المستقبلية أو المستوردة بقدر ما هي محاولة لتحسين نفوس العامة ضد اليأس وحمايتها من الدمار تحت سناكب الخيول الوافدة.

فنحن لا نريد لهذه الندوة - ولا للمؤتمر - ان يتحول أحدهما أو كلاهما الى «ديفيليه» لآخر صحيحة في الافكار والآراء التي وإن كنا نريد - أو يريد البعض منا - أن ينبر بها إلا أننا نريد أن نخترع

ونتقى منها مايليق لنا وما يلىق بنا. مدركين منذ البداية وحتى النهاية تقييم قدرتنا على تصميم الزى الذى يناسب الجسد والا نتبهر بكل ازياء المصممة. ولعلنا نحن معشر الرجال نتأسى بما تفعله أى امرأة أنيقة فلا نحشر أنفسنا داخل أى زى ضيق ولا نعبئ أنفسنا فى أى زى لفضاض فنصنع فى الحالىين مدعاة للهزء والسخرية، فما بالك إذا نحن حاكينا أو قلنا أو حتى اقتبسنا من كمالوجات المصممين انساقا اجتماعية لا تليق لنا ولا تليق بنا فالعبرة ليست بالنتباهى بما نقل.. بل بالتلاقى مع مايتعين حله من مشاكل.. وما يتعين علاجه من آلام وأورام، كما اننا حتى إذا نحن اقتصرنا فى الحديث على الجوانب الاجتماعية التقليدية «المرثية» كالصحة والسكان والتعليم والعمل والاسكان فإن هناك ضرورة لمراعاة عدد من التوازنات فى التعامل معها. وقد يكفىنا فى ذلك ان ندرک ان التفاعلات التى تحدث بين هذه العناصر فى أى مجتمع هى أشب بالتفاعلات الكيميائية، ومن ثم فإن الاقتراف أو التقطير فى الجرعات فى غير نسب محسوبة يوقع المجتمع فى اختلالات تؤثر على نموه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فلا يبدو فى النهاية نموا متوازنا لتحقيق المجتمع المتوازن الذى هو فى النهاية - ومنذ البداية - بيت القصيد.

كما انه لا يجرى فى تنمية المجتمع تنمية متوازنة ان تضاف التنمية الاجتماعية فوق التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية مع رج الزجاجة قبل الاستعمال. فهذا أمر لا يضمن التنمية المتوازنة إذ لابد، أن تتعاقب الجوانب الاقتصادية مع الجوانب الاجتماعية مع الجوانب السياسية فى كل حالة تماما كصفائر الشعر خصلة خصلة.

وقد يساعد فى بلوغ هذه الغاية انه ليس من السهل - حتى لو أردنا - وضع حد فاصل بين الجانبين الاجتماعى والاقتصادى فحتى هدف التنمية الاقتصادية ان هو فى الواقع الاهداف الاجتماعى وكل مايتخذ المخططون من اجراءات اقتصادية ان هى فى الواقع إلا اجراءات وسيطة لبلوغ أهداف التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية.

ولكن هناك من الاجراءات الاقتصادية مايتعين ان يصاحبه اجراءات اجتماعية واضحة ومحددة بل وموجهة وعمدية إذ لا يكفى مثلاً ان يزيد الانتاج بمعدل أعلى من معدل الزيادة السكانية بل لابد أن يصاحب هذا الاجراء سياسة عمدية لتوزيع الدخل على الشرائح الاجتماعية المختلفة كما ان معالجات المعجز فى الميزان التجارى أو ميزان المدفوعات لابد أن يصاحبها تجسيد واضح للابعاد الاجتماعية لهذه المعالجات كما انه لابد لبلوغ هدف اجتماعى معين من تحصينه بالضمانات الاقتصادية المناسبة.

ولعل من أبسط امثلة التلاحم بين الجانبين موضوع التعليم الذى وإن كانت تقلب عليه فى مرحلة

معينة الصبغة الاجتماعية إلا أنه يصبح بعد تجاوز هذه المرحلة الاجتماعية عاملا اقتصاديا ثم ينقلب مرة أخرى فيصبح ذا صبغة اجتماعية بما يحققه من رفاهية وثقافة وترشيد للسلوكيات الخ.

وسواء كان هذا التلاحم موجودا أو منشودا فإن هناك بعض الأمور التى قد تعمق أو تعطل استيعاب فكرة التلاحم وضروراته فالمصطلحات المستخدمة فى الجانبين ليست بالضرورة موحدة وقد يكون من بينها مايفتص بجانبه من الآخر فعلمية التنمية تتطوى - رضىنا أم كرهنا - على ضرورة وجود نية للتغيير.. ونوايا التغيير لا يتسع لها قاموس الاقتصاديين على الإطلاق.. ومصطلحات أخرى كثيرة قد لا تكون لها قياسات اقتصادية دقيقة مثل مصطلح الاتجاهات والميول والسلوك.. وتنساب فى مجرى هذه التعبيرات والمصطلحات كلمات أخرى مثل كلمة التغيير مثلا وهو مصطلح له دلالة وتوقيره عند البعض ولكنه عند البعض الآخر قد يثير الاشتمزاز أو الاستفزاز ولذلك فإنهم غالبا ما يحورونها ويطلقون على كل حالة يراد تغييرها مصطلحا خاصا بها.

فتغيير المهنة أو المهارة اسمه «تدريب» وتغيير السلوكيات والعادات والطباع اسمه «توعية».. وذلك لأن من الناس من قد يستنكف أن يتغير باعتباره أن التغيير يوحى بالبدنية والقلب - ولو فى بعض الأحوال - ولكنهم يقبلون برحابة صدر أن يقال عنهم أنهم يتعلمون أو يتدربون أو يتناقون أو يتفعلون.. الخ كما أن القائمين بعملية التغيير قد لا يرضون لأنفسهم أن يوصفوا بأنهم مغيرون ولذلك فقد اختار لهم المجتمع أوصاف المعلمين أو المديرين أو الملقنين والوعاظ أو المرشدين.. الخ قد يمكن القول إذن أن المصطلحات المستخدمة فى أدبيات التنمية منها ماله مذاق اجتماعى ومنها ماله مذاق اقتصادى وإن الاقتصاد فى نظر الاقتصاديين هو علم الموارد والغايات.. بينما أن الاجتماع كان فى نظر الكلاسيكيين وربما لايزال فى عرف المحدثين يبحث فى كل مايتصل بالانسان ويؤثر فيه وأن كان البعض يقصر استخدام هذا اللفظ على الجوانب الثقافية فى حياة الانسان والبعض الآخر يقصره على فهم ظروف معيشة الناس وأحوالهم كأفراد أو كمجموعات صغيرة أو كتجمعات كبيرة.

وبقى بعد ذلك مشكلة القياس الكمي فدرجات الدقة فى القياس تختلف فى المجالين كما أن درجات التحكم فى المتغيرات وعزل قياس كل متغير على حدة وقياس التغيير الذى يطرأ عليه بين الفترات المتعاقبة وهو أمر لا تعانى منه القياسات فى العلوم الأساسية ذات التجارب المعملية المنضبطة انضباطا يصعب ضمانه فى مجال العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية.

من كل ماسبق يمكننا التوصل - لمصالح النوة ومصالح المؤتمر ومصالح المجتمع - الى عدد من الملاحظات العامة التي نكتفي منها بذكر مايلي:

أولاً: انه يلزم توثيق التلاحم بين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين في صياغة أهداف التنمية تصافوريا بما يكفل إزالة ما يحدث غالباً من تناقض في استلزام الأهداف التي تلى بتحقيق رفاهية المجتمع ككل وليس فقط بشرحة منه أو ببعض شرائحه من المثقفين وحدهم أو المفكرين وحدهم أو الأغنياء وحدهم.. الخ.

ثانياً: إنساح المجال لبحث وتفسير ماقد يبدو بديهياً - من ظواهر في المجتمع والحرص على تحليل وتقييم التغييرات والمفاهيم والمعاني والقيم مهما بدت في ظاهرها سهلة أو بسيطة أو ساذجة أو بدائية حرصاً على التواصل الى رؤية أو نظرية قائمة على استقرار أو استلزام العادات والطباع والاتجاهات والسلوك لسواد الأمة وليس للخاصة والمتميزين وحدهم.

ثالثاً: ترويض النفس عند المتخصصين في أي مجال على الانفتاح على تخصصات أخرى أملاً في الوصول الى مرحلة يستطيع كل متخصص بوصوله اليها ان يستمرئ ويستوعب المشاكل التي يصادفها الآخرون في استمراء واستيعاب مشاكله.. مما يؤكد أهمية الحرص على الموازنة بين المتناقضات لكي تصبح المقترحات المشتركة أكثر مناعة وأقل تذبذباً على مدى السنين، مثل هذا الترابط والتداخل والتشابك والتلاحم والتفاعل بين الجوانب الاجتماعية والجوانب الاقتصادية تحتم حقيقة واحدة لا مهرب منها ولا جدال فيها ألا وهي ان الظواهر والأوضاع الاقتصادية لها اسبابها وعواملها ونتائجها الاجتماعية وأن الظواهر الاجتماعية لها اسبابها وعواملها ونتائجها الاقتصادية واخيراً لا بأس من أن نتساءل أيهما يمكن اعتباره جزءاً من الآخر: الاقتصاد القومي أم المجتمع؟.

٢ - ٤٥ قمة كوبنهاجن القمة الاجتماعية ومؤتمر التنمية الاجتماعية القادم

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» الدولي ١٩٩٩/٦/٢١)

شأن كل المؤتمرات النواحية.. التي سبقتها.. والتي سوف تأتي بعده.. انعقد مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاجن.. لكي ينفض بعد أن تناول الحاضرون فيه - ولكن على استحياء - بعض (وأكرر بعض) مظاهر التخلف الاجتماعي أو أسبابه التي حصرها - وظنوا أنهم حاصروها - في ثلاث هي: الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي.

وهكذا نرى أن الفقر قد استحوذ على ثلث الاهتمام ونهب الثلثان إلى البطالة والتفكك الاجتماعي.. وحتى في «ثالث» الفقر اختلطت المعاني ببعضها ولم يحاول المجتمعون أن يتساولوا - في كوبنهاجن وحتى الآن بعد كوبنهاجن - عن أي فقر كانوا يتحدثون..

فالفقر يا سادة ليس فقراً واحداً، ولكنه أنواع.. والفقر يا سادة ليس خطأ واحداً ولكنه مساهمات.. والفقر عند الفرد خير منه عند الدولة.. فكم من دولة غنية أهلها فقراء.. وكم من دولة فقيرة.. بعض أهلها أغنياء.. ومذاق الفقر عند الفقراء يختلف عن مذاقه عند الأغنياء.. وهناك من الفقر ماهر مطلق، وهناك ماهر نسبي.. وهناك فقر الدرجة الأولى Primary Poverty وفقر الدرجة الثانية Secondary Poverty، ولكي يتحدد للفقر نوع أو لمعرفة مدى حدته لابد من العمل على توافر ثلاث أدوات معاونة:

١- الاتفاق على طريقة للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء في كل دولة وفي كل منطقة وفي كل إقليم وهكذا.

٢- التوصل في الفحص للوقوف على بروفيل الفقر في كل حالة وذلك للوصول إلى صورة تفصيلية لأحوال الفقراء في كل حالة على حدة.

٣- الاستعانة ببعض المؤشرات الفاصلة بين هذا وذاك في كل حالة لتصوير مستويات المعيشة (بل مستويات الحياة) والدخل والأحوال الاجتماعية للفقراء والأغنياء في كل حالة.

وبغير هذا الاتفاق لا يمكننا فض الاشتباك الراسخ في الأذهان حتى الآن بين فقر الفرد وفقر الدولة وبين فقر الفقراء وفقر الأغنياء وبين الفقر المطلق والفقر النسبي وبين فقر الدرجة الأولى

وفقر الدرجة الثانية وبين أغنياء قرز أول وأغنياء قرز ثاني وثالث ورابع.. وهكذا،
كل هذه القياسات لا بد أن تتم عن فترة أو نقطة زمنية محددة تنطلق منها لتابعة كل قياس فيها
على حدة على مدار الزمن المتواصل لمعرفة مدى التطور الذي قد يطرأ على هذه المعالم بين الحين
والحين سواء من حيث المساحة التي تحتلها درجات الفقر المختلفة هل هي ضاقت أو اتسعت..
ومن حيث يروفي الفقر هل تغيرت مكوناته، ومن حيث المؤشرات الفاصلة هل تغير حجمها أو
اختلفت قيمتها.

ومما لا شك فيه ان قياس الفقر لم يعد يعتمد على مكونات ثابتة وذلك باعتبار أن بعض مظاهر
الفنى لم تعد كما كانت منذ عشرات السنين.. إذ تغير مفهوم الغنى ذاته.. فلم يعد غنياً بالضرورة
من يملك سيارة أو تلفازاً، ولم يعد فقيراً بالضرورة من لا يملك هذا ولا ذلك.

ولكن الأخطر من ذلك والأهم أن موضوع الاحتياجات الأساسية التي كنا نعتمد عليها - ولا يزال
- في تقدير حجم الفقر ولونه الذي قد يتراوح بين اللون الباهت واللون الداكن للفقر حتى هذا
الموضوع لم يعد كما كان محدداً بالفذاء والكساء والمسكن فقط.. فهذه الاحتياجات أصبح يطلق
عليها اسم العتاد من الاحتياجات الأساسية **Hard Basic Needs**.

تقابلها أو تكملها حاجات أساسية أخرى كالتعليم وحقوق الإنسان والحرية والمكانة والضمآن
الاجتماعى مما قد تندرج تحت عنوان الاحتياجات الأساسية الوثيرة أو اللينة أو الناعمة

Soft Basic Needs.

وأوضح أن احتياجات العتاد تهتم كل الناس في كل المستويات رغم كل المتناقضات التي قد تكون
بينهم في المشاعر والأحاسيس والظفية والتربية والثقافة.. الخ.

أما الاحتياجات الناعمة فليست كلها على نفس الدرجة من العمومية عند كل الناس باستثناء
الضمآن الاجتماعى مثلاً، وربما التعليم الذى بدأ البعض يعارض فى أحقية كل الناس لكل مراحل
بالمجان.. وتبقى بعد ذلك حقوق الإنسان والحرية والمكانة وهى مسائل ضرورية من غير شك..
ولكنها ليست على نفس درجة اللزومية عند كل الناس على نحو ما هى لازمة وضرورية وحتمية
للمثقفين.. الذين يطالبون بها ويصرّون على انتزاعها واكتسابها.. وقد يحسنون أو يسيئون
استخدامها عن دراية ووعى.

ورغم خصوصية بعض هذه الاحتياجات الأساسية الناعمة إلا أننا يجب ألا نكف عن السعى
إليها.. وتوفيرها حتى لمن لا يطالبون بها ربما لأنهم فى الواقع لا يعرفون كيف يطالبون بها ولا
متى.. فالحفاة والعراة وأصحاب الحقوق الضائعة.. والمصالح التائهة فى المجتمع العريض قد

يفضلون التركيز على المطالبة بالعتاد من الاحتياجات الأساسية أولاً، وهنا قد يختلف المختلفون.. حول ما إذا كانت العدالة مطلباً عتادياً أو ناعماً.. وعما إذا كانت حرية التعبير مطلباً عتادياً أو ناعماً.. وعما إذا كان تحجيم السلطة مطلباً عتادياً أو ناعماً.. وهكذا.

ولكن القضية لا تكمن فى الاختيار بين ماهو عتاد وماهو ناعم، ولكن القضية تبرز فى فحص مدى مايطرأ على هذا المجتمع أو ذاك من تنمية اجتماعية تتمثل فى النمو الرشيد المتوازن لكل عناصرها فى آن معاً.

ومؤتمر القاهرة القادم عن هذا الموضوع: «التنمية الاجتماعية» قد ينشغل فى بعض جلساته بفلسفات الحكماء ورغبات الضعفاء والأقوياء من الأوصياء.. وتوجهات العتادات والزعماء من أصحاب القول الفصل فى علم الاجتماع.. وهذا كله مطلوب ومرغوب ومحسوب.. ولكنه لا يكفى.. ذلك لأن هناك فى عرض الطريق أناسا لا يعنيه من أمر التنمية الاجتماعية إلا أن تصل اليهم نامية.. ما أمكن لها أن تنمو.. بلأمل أن يتحقق من وراء نموها نموهم.. بأن يصبحوا مثلاً أكثر سعادة (والسعادة تنمية اجتماعية) وحصانة.. وأمناً.. وتكافؤاً.. ويلوفا لنوع غائب من الديمقراطية.. ألا وهو ديمقراطية الحفاة.. الذين تبتلعهم بهاليز المصالح الحكومية والمحاكم والضرائب والمرور والبنوك واقسام البوليس والبريد والتليفونات والمدارس والجامعات. يقف كل واحد منهم فى كل واحدة منها فاقد النطق.. ازاء ديمقراطية السلطة وسلطوية الديمقراطية.. والضائع من ساعات العمل والفاقد فى الجهد والارهاق.. وفاقد الجهد لا يعطيه.

٢ - ٤٦ بدلا من اختراع التخلف خذوا نموذج التنمية من نجيب محفوظ

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٩ صفحة ٤٨، ٤٩)

لعلنا نعلم أن نجيب محفوظ ليس شخصية مستوردة.. وأن بضاعته التى نال عليها جائزة نوبل هى أيضاً ليست مستوردة، ولكن يبدو أننا لا نريد أن نحكيها.. ومن ثم فإننا نواصل التخلف واختراع التخلف فى صور شتى يوماً بعد يوم.

يحدث هذا عندنا رغم أن التخلف ليس بالضرورة.. ضرورة.. وإذا كان اختياراً فهو اختيار مرفوض.. وحتى إذا لم يكن اختياراً فإنه ليس قضاء وقدرًا.. وبإلته كان.. إذن لرفعنا أكف الضراعة الى السماء نسأل الله اللطيف فى ذلك القدر و نياك القضاء.

وإذا كنا قد تعوينا أن نشكو الى الله ظلم الزمان.. رغم أننا نعلم فى قرارة أنفسنا أننا ندرى أنفسنا يوماً بعد يوم على الاحساس بالظلم.. فلصحبنا دون أن ندري ناقمين ومنتقمين فالواحد منا لا يكاد يصيب مغفناً أو يتقلد سلطة إلا ويكون أول همه وآخره أن يوزع الظلم على من هم سواه.

ومن هذا المنطلق تعم المظالم.. مظالم الانتقام من الزمن.. رغم أن كل واحد منا يعتبر نفسه - فى نظر نفسه - بريئاً مظلوماً.. لا ظالماً أما ما يشعر به من ظلم فإنه لابد أن يتهم به غيره وسواه. فإذا ما سعد هذا الغير الى منصب أرفع أو الى بارئته.. بعد أن يفارق الحياة.. تحولت الشكوى منه عنه الى الزمان.. رغم أن الزمان لا يدخل له فيما نحن فيه من مظالم ولا فيما حولنا من مطالبيم، وفقاً لقد صدق الشاعر حين قال:

نعيب زماننا والعيب فينا

وما بزماننا عيب سوانا

إذ لا يمكن أن يكون الزمان مسئولاً عن أن التخلف قد أصبح عندنا من الأمراض المستوطنة Endemic والمعدية Epidemic فى آن معاً.

ذلك لأن سر التخلف عندنا نحن المتخلفين أن علماء التنمية والعاملين عليها حريصون بل ويصررون على أن يكون نيل التنمية بالتعنى، وذلك عن طريق استخدام ما لا نملك وليس عن طريق

ما نملك.. وبعضهم يطلب لنا التنمية من خلال الاعتماد على أكثر مواربنا ندرة دون النظر الى مالدبنا من الموارد الأكثر وفرة.

كما ان خبرات الدول المتخلفة تشير الى انها قد تبلدت وتجمدت وتأخرت بسبب عتادها الطائش فى الاعتماد على ماليس لديها من موارد قابلة للنمو وفاعلة للتنمية.. وترتب على ذلك فى النهاية أن هذه الدول لم تحصد من الناتج القومى الاجمالى إلا ضآلته رغم كل الجهود الضخمة التى بذلتها وتبذلها.. والسرى ذلك انها لم تنتظر حولها لتكتشف ما تملك.. واعتمدت على الغير فيما لا تملك.. ولم تعتمد على الذات فيما تملك ولجأت الى الاستدانة من كل من هب وبب.

وبسبب هذا.. يمكن للاستعمار أن يأتى اليهم صراحة أو ضمناً.. ثم لا يلبثون ان يفتحوا له الأبواب على مصاريعها مرحبين به بل ومهللين. ولعلنا نذكر أن الأمم المتحدة كانت قد خصصت لهذه الدول عشر سنوات أطلقت عليها الأمم المتحدة اسم عقد التنمية Development Decade وذلك من أول الستينيات الى آخرها.. وقد انتهت هذه السنوات العشر من أولها الى آخرها.. ولم تحدث التنمية المأمولة ومات الموضوع وأصبح كل جحا فى العالم مسئولاً عن لعم طوره.

وبذلك وضعت الأمم المتحدة الكرة فى ملعب كل دولة وهذا فى حد ذاته منهج سليم لان التنمية لا يمكن الا أن تكون مشغولية ومسئولية الدولة الراغبة فى النمو.. والشعب الراغب فى النمو. ولكن الدول المتخلفة لاتزال تبحث عن طريق.. لاتزال تتلصق أسباب التقدم فى نماذج وضعها أصحابها المتمكنون مثل البروفيسور هيرشمان والبروفيسيرين هارود وزميله تومار.. وهكذا دواليك وظن الناس فى الدول المتخلفة أن ما ينجح عند الغير من أهل اليمين.. أو حتى من أهل اليسار.. لابد أيضاً أن ينجح عندنا نحن المتخلفين.. ولكن خابت الطنون.. وكانت قد فانت هؤلاء الناس قرحس كثيرة كان يمكن اقتناصها فيما لو أدركوا انه لا تنمية الا باستخدام أكثر الموارد وفرة.. وليس أكثر الموارد ندرة.

هؤلاء الناس من أهل النجم الاقتصادى أو الكفر الاقتصادى المتخلف (بفتح الكاف) لو أنهم كانوا قد أدركوا أنهم قادرين أن يصنعوا مما هو بين أيديهم شيئاً يزيد من الناتج القومى الاجمالى عندهم بأى قدر مهما كان متواضعاً لكان فى الإمكان أن تتم التنمية خصوصاً أن ما هو ليس بين أيديهم من امكانات صعب المثال، إما لأن الحصول عليه له شروطه المجحفة.. أو لعدم ملاسته لصفات أهل الكفر (بفتح الكاف).

ولو أن أهل الكفر (بفتح الكاف) استطاعوا أن يقتنعوا أنفسهم بأن ينتجوا ما يتقنون ماداموا

عاجزين عن ان يتقنوا ماينتجون.. اصلحت عندهم أسباب التنمية ولماكنهم ان يتخلصوا رويدا رويدا من مظاهر التخلف السائدة والتي كان يجب ان تبعد أو تباد لولا انهم عانوا أنفسهم وترهبوا أنهم قادرون على أن يصارعوا التخلف ويصرعوه.. ولكنهم فشلوا أما نجيب محفوظ فإنه لم يفشل لانه كان دائماً مدركاً ألا ينتج إلا مايتقن.. وكان اتقانه تصوير الواقع ماضيه وحاضره ومستقبله يفوق كل خيال.. وهكذا أضاف الى الألب العالمى.. لانه استهدف ان يضيف الى الأدب المصرى والعربى أولاً.. ومن ثم اعترف به.. وفرح له العالم كله.

فنجيب محفوظ لم يستخدم فى رواياته اسماء افرنجية ولكنه استخدم سى السيد.. وهو أيضاً لم يملأ كتاباته حديثاً عن الشائزليزيه أو يؤند ستريت أو فيا فيينيتو ولكنه تحدث عن حوارى القاهرة.. والعطفة والزقاق.

وتحقق التميز عند نجيب محفوظ من منطلق الاصالة.. حتى دون أن يخطو خطوة واحدة فى رواياته خارج القاهرة.. هذه المحلية التى اخذت بيده الى العالمية هى التى تقتدر اليها التنمية عندنا التنمية التى يجب ان تستمد اصالتها - ومن ثم استدامتها - من عناصر الحياة حولنا لا من عناصر الحياة خارج نطاقنا.. مما قد لا نراه إلا إذا أراد لنا الغير أن نراه.

والسؤال الذى طالما طرحته ولا يزال يطرح نفسه طواعية واختياراً هو أليس فى مصر كلها بطولها وعرضها موارد محلية تصلح للانماء وهل لا يمكن ان نبدأ بالاختيار بين هذه الموارد المتاحة.. فننطلى الأولوية للموارد التى لا تستلزم تنميتها عوناً أجنبياً أو قرضاً أجنبياً أو اعتماداً على الغير أو تبعية مخزية.

وهل لا يمكن لطین مصر الذى نراه أماناً كل يوم ونعركه بلقدامنا فى كل لحظة.. أن يتجسد فى شكل انتاج نحن نعلم سلفاً ان له اسواقاً متهافة فى دول الغرب حيث تستهويهم الصناعات اليدوية (المتخلفة فى نظرننا) والتى اعتقدنا ولازال البعض منا يعتقد انها لا تحقق لنا النماء الذى اخترعنا صورته وسرنا نحوه فإذا به فى نهاية الطريق سراب.

ان نجيب محفوظ صانع نموذج «المحلية» التى ساقته الى العالمية دون حتى ان يستهدفها.. هو النموذج الناصع الذى يجب على كل منا أن يدعو له واليه.. وأن يشايعه كل عاقل فطن لان هذا النموذج حتى إذا لم يحقق التقدم الذى ينشده بعض المتعاجبين بأنفسهم.. والذى نتصور ببلاهة شديدة انه - أى التقدم - قادم.. فإنه لن يترتب عليه وعلى الالتزام به أى تخلف.

فتموذج نجيب محفوظ.. هو الحل.. حتى فى التنمية الاقتصادية.. ولا داعى للمكابرة.

٢-٤٧ رجوع التخطيط.. إلى صباه

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٩ صفحة ١٠)

حين هاجت هوجة العولة توهم الناس أن الدولة الى زوال ويدأ المفكرون يرفعون القواعد للناس لإلغاء الدولة واختلطت المعانى فى أنهان البعض وتصوروا أن الحكومة هى الدولة وأن الدولة هى الحكومة غير مدركين لشدة الأسف ان الدولة أرض وشعب وحكومة، وأن الحكومة فى الواقع ماهى الا حكومة أرض وحكومة شعب حتى ولو كانت فى المنفى... ومع ذلك ظن البعض ان عصر العولة يعنى أن الحكومة لابد أن تذهب وراء الشمس وأن تصبح البوابة بلا بواب.

وزاد الهرج والمرج فى وسط الزحام.. وتحولت الزحمة الى زفة بقوا فيها الطبول وعلت الزغاريد وجلس العروسان: العولة واقتصاديات السوق.. جنباً الى جنب يستمعان الى أغاني العرس ورقص عوالم العولة.. ونسى الناس جميعا كل الماضى كما لو كان الماضى قد أصبح ركاما تحت أقدام النظام العالمى الجديد.

وكان من بين مانسيه الناس فى هذا الزحام شيء كان اسمه التخطيط وكان فى سالف العصر والأوان ملكا يتربع على عرش الاقتصاديات القومية فى عدد غير قليل من الدول بل فى معظم الدول.. بل فى كل الدول بصورة أو بأخرى من الصور التى عرفناها عن التخطيط شكلاً أو مضموناً.. ولم يكن هذا فى وقته بدعة.

بل ان التخطيط لم يكن بدعة حتى قبل أن يصبح ما أصبح فقد اشتعلت فكرة التخطيط فى أنهان المفكرين فيه فى الأربعينات وأزدهرت فى الخمسينات لا فى مصر وحدها ولكن أيضاً فى دول عربية أخرى وفى دول اسلامية.. وفى دول غير عربية وغير اسلامية فى أركان الأرض واطرافها ولقيت فكرة التخطيط ترويحاً من مفكرين لا تجمعهم أيديولوجية واحدة غمسوا أقلامهم فى المحابر وتدفقت كتاباتهم وهم من هم من الاقتصاديين النبلاء المعترف بهم على مستوى العالم كله (حتى الآن رغم رحيل بعضهم عن هذه الدنيا الفرور) وكان من بين هؤلاء بعض العمالقة من أمثال:

أحوال مصر	رجوع التخطيط.. إلى صباه	الفصل الثانى
آرثر لويس	Arthur Lewis	
ويروزنشتاين رودان	Rosenstein Rodan	
وجونار ميردال	Gunnar Myrdal	
وراجنار نيركسه	Ragnar Nurkse	
وداول بريبيش	Raul Prebisch	
وأوسكار لانج	Oscar Lange	
وجان تينبرجن	Jan Tinbergen	
وراجنار فريش	Ragnar Frisch	

وقد كان افتتان هؤلاء جميعا بهذا الأسلوب نابعا من شواهد محددة لفتت نظر الجميع وأنهر بها حتى المتخصصون وكان من بين هذه الشواهد مثلاً:

١- اتباع المملكة المتحدة نوعاً من التخطيط الاقتصادى الكثيف خلال الحرب العالمية الثانية وتجاهها فى تطبيقه وتحقيق إنجازاته

٢- انتصارات الاتحاد السوفيتى فى معاركه الحربية خلال الحرب العالمية الثانية وهو عنوان التخطيط المركزى بلا مناس، وقائد مسيرته على روس الأشهاد.

٣- دعوة الاقتصادى البريطانى الكبير لورد كينز Lord Keynes الى ضرورة التدخل الحكومى على المستوى العلوى العام للاقتصاد القومى من أجل تحقيق العمالة الكاملة.

٤- إعجاب العالم كله والعالم النامى على وجه الخصوص بالصفقة الجديدة New Deal التى خرجت من جلباب روزفلت أيضاً فى تلك الفترة.

٥- إعجاب العالم كله والعالم النامى على وجه الخصوص بمشروع بيفوردج اللورد البريطانى العتيق الذى زاغ البصر حوله فى المملكة المتحدة كأساس لإرساء قواعد دولة الرفاهية الاجتماعية هناك فى بريطانيا.

وافتراض الجميع أن هذا الفكر وهذه التجارب التى جذبت الانتظار وسيطرت على العقول فى عام ١٩٤٥ يمكن تطبيقها على غير المملكة المتحدة وغير الاتحاد السوفيتى وغير الولايات المتحدة الأمريكية بلا حرج وبدون أدنى تخوف وبنقطة كبيرة فى النجاح وتحقيق إنجازات مناظرة لتلك التى تحققت لهذه الدول الماردة.

وداس جميع هؤلاء المفكرين بتعاليمهم على اقتصاديات السوق وأتهموها بالمعجز والقصور فى ظل

غياب كل الشروط الفعالة لتحقيق المنافسة الكاملة التي هي حجر الزاوية في بناء اقتصاديات السوق. بل انهم ذهبوا الى أبعد من ذلك وقرروا ان اقتصاديات السوق لن تقوم لها قائمة في الدول النامية إلا بالتدخل الحكومي السافر حيث إن الحكومة.. في تلك الدول.. هي الفاعلة الوحيدة القادرة على إيجاد وتحقيق وصيانة شروط المنافسة الكاملة وضمان استمرارها ومن ثم ضمان فعالية اقتصاديات السوق.

هكذا كان الحماس لفكرة التخطيط في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات.. وهكذا نشأ الغرام والافتتان به.. علميا وعمليا وسياسياً.. وهكذا بدأ المخططون في تثبيت أقدام التخطيط وبق أوطاره في أرض ما كان يمكن لأحد ان يتصور أنها تحتاج الى ان تكون أصلب مما كانت.. وهكذا دخل العديد من الدول والأفراد تحت مظلتها.. مظلة التخطيط.

ومع ذلك.. فإنه ماكاد الفلك يدور دورته.. وما كاد فجر العولة يلوح في كبد السماء.. سماء الغد.. حتى بدا كما لو كان التخطيط قد أصبح هشيماً تذروه الرياح.. وتوارى المخططون القدماء في العالم الثالث خلف ستار كثيف من الأسى والحزن والشجن.. وبدا كما لو كان العزاء في موضوع التخطيط قد اقتصر على تشييع جنازته.. ولا عزاء للسيدات.

ولكن أحدا منهم لم يحاول أن يجادل أو يتشكك في ان التعش الذي سار وراءه المشيعون.. كان هندوياً فارغاً يكسوه غطاء.. وأنه لا يحمل داخله جثمان التخطيط.. وانها ربما كانت جنازة رمزية لمسيرة الأوضاع.. أو ان الصلاة فيها ربما كانت هي صلاة الغائب.. وأن التخطيط في البداية والنهاية لم يخط الى القبر خطوة واحدة، وأنه فعلاً لا يزال حياً ولا فماداً يكون مصير هذه الدول المتخلفة التي لا هي استقلت ولا التخطيط داما.

الواقع والثابت المفيد انه إذا رحل التخطيط عن هذه الدول النامية (بعد وقوع الطلاق) فإن هناك مشروعات يتيمة لا بد لأحد ان يرعاها تلك هي مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الاجتماعية في أن معا وجنبا الى جنب.

والمعروف ان مشروعات البنية الأساسية لا يمكن ان تكون محل اغراء القطاع الخاص، وذلك لانها - كما هو معروف أيضاً - لا تدبر ربحاً ولا تقضى ثماراً إلا بعد فوات وقت طويل يكون فيها صاحب رأس المال الخاص قد قضى نحبه ويكون من بين أبنائه وذريته من ينتظر.

ولما كانت مثل هذه المشروعات تحتاجها التنمية وتحتاجها مقتضيات التميز والتنافسية التي هي سمات بارزة وحتمية في عصر العولة.. وتحتاجها الأمة بفض النظر عن أى شئ.. ولأن تجد من يقوم بها أو يتولاها سوى الحكومة.. ولا أحد سواها.. فلا بد إذن ان تتولاها الحكومة.

أما الاستثمارات الاجتماعية للمشروعات الاجتماعية التي يتجدد النهم اليها ويشهد الطلب عليها كل صباح مع صباح الموجهين الراغبين في العلاج والأمينين وانصاف الأميين الراغبين في تعاطي جرعات متفاوتة من التعليم داخل المؤسسات وخارجها بالإضافة الى تثبيت دعائم الرضى والقبول والاستقرار عند الناس من خلال توفير الأمن والأمان والعدالة وتوصيلها الى المنازل.. فكلها مشروعات لا يمكن ولا يصح أن ترفع الحكومة يدها عنها بدعمى اعتبارات الخصخصة واقتصاديات السوق والعولة.

إنن فإنه ليس فى الامكان ان تحكم الدول المتخلفة (ولا حتى غير المتخلفة) على حكوماتها بالاعدام حتى ولو من أجل عيون النظام العالمى الجديد.. فهناك أمور لابد لادائها من أن تكون هناك حكومة.. وهاكمة.. وهذه المسئوليات الحكومية لا يصح ان تكون محل جدل أو مناقشة أو مساومة.. ولا يصح ان تتخلى الحكومة عن أدائها خصوصاً فى الدول المتخلفة. فلا يصح للحكومة ان تغيب حيث يجب ان تتواجد.. وكذلك لا يصح ان تتواجد الحكومة حيث يجب ان تغيب.

والحكومة فعلا يجب ان تغيب ولكن فى تلك المجالات التى لا تجيد الحكومة ممارستها ومعظمها إن لم يكن جميعها يتصل بالانتاج المباشر فالحكومة عادة لا تستطيع ان تقوم بالعمليات الانتاجية المباشرة.. واقترب الحكومة من هذه المجالات يعترضه ويعيبه شيوع العديد من المساوئ المعروفة والناجمة عن البيروقراطية الحكومية.. وكلها مساوئ تباعد بين الحكومة وفهم احتياجات الاقتصاد القومى ناهيك عن عدم الاكتراث واللامبالاة داخل أروقة الأجهزة الحكومية وشيوع الفساد وانتشاره.. الخ.

ومادنا جميعا نعلم ان الحلال بين والحرام بين.

فإنه يصبح حللا للحكومة ان توظف التخطيط وحراسه الذين هم ربما ممتلكون فى شياى آخر فى فتح مسارين مستديمين للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى للدولة على المستوى العلوى العام للاقتصاد القومى Macro Level

المسار الأول للتخطيط:

ينحصر فى تصنيف مشروعات البنية الأساسية وكذلك المشروعات الاجتماعية بما يكفل تحديدا واضحا لما يمكن ان يتم منها على يد الحكومة (بلا منازع) وما يمكن ان يسند منه الى القطاع الخاص (بلا منازع) وما يمكن ان يتم بالمشاركة بين الطرفين.

ويدهى أن يكون من أهم مستهدفات هذا المسار هو تحية الحكومة أحيانا وتنحية القطاع الخاص أحيانا أخرى (كل فيما يخصه) عن أن يتولى تنفيذ مشروعات لا تنص الخطة (التي يتولى التخطيط وضعها) على أنها تقع في اختصاصه في التنفيذ.

أما المسار الثاني للتخطيط:

فيتلخص في وضع الأسس والمعايير الكفيلة لتقييم مشروعات القطاع الخاص من حيث وفائها بالاعباء الاجتماعية للمشروع ذاته ناهيك عن وفائها بالأهداف الاجتماعية للبيئة المحيطة بها مباشرة.. أو للمجتمع ككل. وقد يكون هناك مسار ثالث للتخطيط نوجزه في أقصر الجمل المؤنية للمعنى الكبير الطويل، ألا وهي: جعل الثوب الحكومي أكثر بياضا.. وبغير ثقب وبهذا يعود التخطيط إلى صباه.. ويعود الصبا إلى التخطيط.

الفصل الثالث

المسألة السكانية

٣-١ الانفجار السكاني والقاعدة الشعبية في الشرق الأوسط

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «المساء» بتاريخ ٥ / ٨ / ١٩٥٨ صفحة ٥)

نشر قسم إحصاء السكان التابع لمكتب الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية أخيراً تقريراً عنوانه «زيادة عدد سكان العالم في المستقبل» جاء فيه أن عدد سكان العالم الذي يبلغ الآن حوالي ٢٨٠٠ مليون نسمة لن يلبث أن يصل إلى حوالي ٤٠٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ وأنه قد يتراوح بين ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ مليون نسمة قرب نهاية القرن الحالي إذ ينتظر أن يبلغ سكان معظم مناطق العالم في ذلك الوقت أربعة أمثال ما هم عليه الآن وأن يبلغ سكان أمريكا اللاتينية بالذات عشرة أمثال ما هم عليه الآن بينما ينتظر ألا يزيد سكان أوروبا إلا بأقل من نصف عددهم الآن.

وقد استعرضت كل من مجلة الايكونوميست البريطانية والنشرة الأسبوعية لمركز الأمم المتحدة للأنباء بالشرق الأوسط هذا التقرير ونعت كل منهما على السكان تزايدهم بالمعدلات الفخايلة الجارية التي تضيف إلى سكان العالم حوالي ٤٧ مليوناً من الأنفس في كل عام والتي إذا استمرت فسوف تضيق الأرض بساكنيها إذ قد يصبح نصيب الفرد من الأرض في عام ٢٥٠٠ دون الكيلو متر المربع الواحد بما في ذلك المناطق القطبية والصحارى وقمم الجبال على حد قول الملحقين.

وقد مال تقرير الأمم المتحدة أن يكون نصف سكان العالم من الآسيويين ونبه إلى أن عدد السكان وكثافتهم في قارة آسيا قد بلغا حداً أقصى ينذر بالخطر إزاء موجة الانخفاض المنتظمة التي اجتاحت معدلات الوفيات في معظم مناطق العالم أخيراً وإزاء عدم ميل سكان هذه المناطق للهجرة وضعف احتمالات التصنيع فيها ومن ثم لم يعد البعض يرى مناصاً من تشجيع تحديد النسل وإشاعة وسائله في هذه القارة وفي الشرق عموماً وإلا أصبح نصيب آسيا ثلاثة أخماس سكان العالم وهبط نصيب الدول المتقدمة اقتصادياً إلى ربع أو خمس هؤلاء السكان مما سوف يترتب عليه أن يقابل كل أوروبي أربعة من الآسيويين في أواخر القرن الحالي بينما لم يكن يقابل الأوروبي في بداية هذا القرن سوى اثنين من الآسيويين.

والتقرير في صورته التي ظهر بها إشارة انذار جديدة بما اصطلاح أخيراً على تسميته بالانفجار السكاني في الدول المتخلفة تبدو في ظاهرها نصيحة خالصة يلبس الداعون بها مسوح

الرهبان وبيعثون بها صريحة حيناً وبين السطور أحياناً لعلها تنجح فى «مغنطة» الأفكار السائدة فى الشرق فى اتجاه معين يجعلها تستجيب فى النهاية لها على مستوى الحاكمين أولاً ثم لا يلبث هؤلاء بدورهم أن يعملوا على أن يستجيب لها المحكومون على مر الأيام وهوران الزمن.

أنا لا أنكر أبداً أن رسالة المتشائمين الداعين الى تحديد النسل رسالة لها أركانها وأسانيدنا وبعانها ووجاهتها ولكننى أيضاً لا أستطيع أن أغفل آراء المتفائلين المعارضين لتحديد النسل الذين يقولون دائماً بأن ضيق الأرض بغذاء البشر لا يمكن أن يكون ذريعة للحد من أعداد البشر إذ إنه لو استنفدت البشرية كل امكانيات الانتاج من الأرض فانها لن تعدم وسيلة للحد من الاستهلاك والاسراف فيه أو طريقة تجعل استهلاك منتجات الأرض يتم بأقل قدر من الضياع فى الطهو أو القطع أو ما الى ذلك. وحتى حين يتم كل ذلك فإن ثروات البحر لم يتم استغلالها بعد بالطريقة المثلى ثم إن جهود الانسان التى فتحت لنا فى الماضى آفاقاً واسعة فى ميادين الاكتشافات والمخترعات بشير خير لمستقبل فيه المزيد من هذه المخترعات وتلك الاكتشافات فالأشعة الشمسية مثلاً والطاقة الذرية كلاهما يمكن تسخيرهما لتوليد القوى وخدمة الانسانية وتوفير غذاء البشر بخلق امكانيات جديدة زراعية وصناعية.

والدعوة الى تحديد النسل رغم الدعائم التى ترتكز عليها لها آثارها التى يجب علينا أن نتدبرها قبل أن ننساق وراءها انسياق المقلدين، فحتى إذا نحن سلمنا بوجاهة فكرة تحديد النسل وضرورتنا عرض الحائط بوجاهة الآراء المعارضة وجب علينا أن ندرك إدراكاً تاماً أن تحديد النسل شيء والتمادى فيه كسياسة مستمرة منتظمة شيء آخر له أخطر الآثار وأوخم العواقب الاقتصادية والسياسية معاً، فمما لا جدال فيه أن مولود اليوم هو عامل الغد وأن قلة المواليد فى فترة ما تعنى نقص الأيدي العاملة بعد مرور أقل من ربع قرن نقصاً قد لا يعوضه انخفاض معدلات الوفيات بل قد يزيد من حدته نمو الميل واشتداد النزعة الى الهجرة على مر الأيام كما أنه لا يجب أن نغفل أننا فى صدر نهضة سياسية جديدة لابد لخدمتها والمحافظة عليها والسهر على رعايتها من قاعدة بشرية شعبية ضخمة يحسب لها العالم ألف حساب خصوصاً أنه لم يثبت حتى الآن فى العتاد الألى عوضاً عن العتاد البشرى كما أننا فى موقف لا يمكن معه الاطمئنان الى توفر هذا العوض كاملاً متكاملًا وقت الأزمات.

يقى أن تشير الى الجانب الشخصى لفكرة تحديد النسل. الثابت أن نزعة التناسل عند الافراد تتحكم فيه عوامل بعضها قدرى وبعضها اقتصادى وبعضها الآخر اجتماعى وكلها متعلقة بطبيعة المنطقة التى نعيش فيها والافراد الذين نعيش بينهم فهم لا يرون فى تحديد النسل معارضة لمشيئة

الله فحسب بل انهم يميلون الى التناسل بنواحي ان بنت في ظاهرها غريزية إلا أن لها في نفوسهم جنورا اقتصادية واجتماعية متصلة. تتلخص الاقتصادية منها في أن الناس يعتبرون المولود مورد كسب اضافي ومعينا على أعباء الحياة المستقبل. ويعزز هذا الاتجاه عندهم أن المولود الجديد لن يكلف العائلة شيئا إذ إنه لن يشاركهم إلا الجوع وما أهونها من تضحية ولن يحرمهم من أي لذة في الحياة بل على العكس قد يضيف على حياتهم بهجة ويملا على العائلة فراغا.

أما من الناحية الاجتماعية فإن التمدد في الانجاب تحركه عند الافراد الرغبة في حفظ السلالة وتخليد اسم العائلة وتأمين العلاقة الزوجية من الانفصام فإذا ما اقترنت هذه الرغبة الاجتماعية الشائعة بما هو معروف عن ارتفاع معدلات الوفيات كان طبيعيا وطبيعيا جدا أن يحرص الناس على توفير رصيد بشري الموت تأمينا لحجم العائلة من الانكماش وتحقيقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من كبر حجم العائلة على نحو ما أورينا.

مثل هذه الاعتبارات الشخصية والنوعية لابد أن تدخلها في الحساب قبل الانسياق وراء ركب الداعمين لفكرة تحديد النسل أو ضمها. ويجب أن تكون سياستنا وأساليبنا في هذا الصدد مستمدة من واقع كياننا ومن وحى ضمائرنا وذلك حتى نطمئن إلى اننا سواء اخترنا مكاننا بين هؤلاء أو بين أولئك أو ربما مكانا وسطا بين الفريقين فاننا سنتغل دائما من الخالدين.

٣-٢ كيف كان العدوان الثلاثي سبباً في تأجيل تعداد السكان

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «المساء» بتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٥٨ صفحة ٥)

ليس تعداد السكان لعام ١٩٥٧ أول تعداد يؤجل عن موعده المحدد له فقد حدث أن أجل تعداد ١٩٤٧ شهراً أو بعض شهر لنفس السبب الذى من أجله تم تأجيل عملية تعداد ١٩٥٧ رغم اختلاف الحادث فى العامين. ونبدأ القصة من أولها فنقول أن التعدادات تجرى فى العالم كله طبقاً لأحد أساسين: أساس فعلى وأساس نظرى. ويقتضى الأساس الفعلى أن يتم حصر كل فرد فى مكان إقامته ليلة التعداد بغض النظر عن محل إقامته المعتاد أو الأصلى بينما يقتضى الأساس النظرى احتساب كل فرد فى مكان الإقامة المعتاد حتى ولو كان متغيباً عنه ليلة التعداد وقد درجت مصر على اتباع النظام الأول فتحسب الزوار ضمن سكان البلد المضيف..

ومعنى ذلك أنه لو وجد رجل أو سيدة من ممنهور فى القاهرة ليلة التعداد احتسب ضمن سكان القاهرة. وليست مصر هى الدولة الوحيدة التى تسير على اتباع هذا الأساس الفعلى فإن إنجلترا من الدول التى تتبعه أيضاً وكان من نتائج اتباعه أن ملكة إنجلترا لم تحتسب ضمن سكان إنجلترا عند إجراء تعداد سنة ١٩٥١ نظراً لتغيبها خارج الجزيرة البريطانية.

ونظراً لطبيعة هذا الأساس الفعلى ورغبة فى الحصول على بيانات منه ممثلة بقدر الإمكان لواقع الحال كان لزاماً أن يجرى التعداد المأخوذ على الأساس الفعلى فى وقت يمتاز باستقرار الناس فى أماكنهم التى اعتادوا الإقامة فيها «فلا يجرى التعداد مثلاً فى أثناء موسم اقتصادى أو سياحى أو دينى معين وهذا هو الذى حدا بالمشرفين على عملية تعداد ١٩٤٧ إلى تأجيله بعض الوقت عن موعده الذى حدد له أصلاً إذ ثبت لهم أن هذا الموعد الذى حدده سيقع فى نفس موعد الاحتفالات بمولد سيدنا الحسين وسيكون بين سكان القاهرة أناس حضروا من سائر أنحاء القطر لحضور المولد فيها وكان معنى إجراء التعداد فى موعده المحدد له بغض النظر عن هذا المولد أن عدد سكان القاهرة سوف يبدو عند اظهار النتائج متضخماً عن حقيقته وهو عكس ما تستهدفه عملية التعداد أساساً.

ليس بدعاً إذن أن تعداد مصر لعام ١٩٥٧ قد أجل الى موعد آخر فهذا أمر طبيعى تمليه مقتضيات الأساس الفعلى الذى يجرى تعداد مصر بناء عليه. بل اننى اذهب الى أبعد من ذلك

وأقول أن عدم تأجيل التعداد عن مواعده المحدد أمر غير طبيعي مادام قد ثبت للمسؤولين أن الذين هاجروا من ديارهم تحت ضغط العنوان الثلاثي لم يعودوا إلى أماكنهم المعتادة. وهذا أمر له أهميته القصوى في حساب المقاييس الإحصائية الحيوية الخاصة بكل منطقة وإقليم مما لا مجال للاسهاب فيه في هذا المقام.

وإن كان مبدأ التأجيل في حد ذاته له ما يبرره إلا أن الاتفاق على تحديد فترة التأجيل قد لا يكون أمراً مقبولاً لدى كل المترقبين لنتائج التعداد.

إن ما قيل وتردد في تبرير طول فترة التأجيل على حد علمي سببان أولهما توصية من المنظمات الدولية يرغبتها في أن تجرى الدول المختلفة تعداداتها على فترات متقاربة لتيسير عمليات المقارنة بين هذه الدول فإذا صح أن معظم دول العالم تجرى تعداداتها في سنوات ميلادية صفرية - وهو أمر لابد أن تكون هذه المنظمات قد تحققت منه قبل القيام بتوصياتها في هذا الصدد - وإذا صح أن دولاً أخرى قد قبلت فعلاً تنفيذ هذه التوصية فلا محل لأن تعارض مثل هذا الاتجاه إلا إذا كانت أغلبية الدول لا تجرى تعداداتها في سنوات ميلادية صفرية وعندئذ كان يتعين توجيه الدول الأقلية إلى مسايرة الأغلبية بمالفة في توحيد أسس المقارنة.

أما السبب الآخر لطول فترة التأجيل فيبدو أنه كامن فيما استقر في أذهان الناس من ارتباط بين عملية التعداد ومراجعة صحة عدد الأشخاص في بطاقات الترمين وهو عامل له أثره في صحة نتائج تعداد السكان. فقد حدث بالفعل أن عدد سكان مصر بناء على حصر الناس من واقع بطاقات الترمين قد بلغ في عام ١٩٤٢ حوالي ٢٨ مليون نسمة وبلغ في إحصاء أخير لوزارة الترمين حوالي ٣٢ مليون نسمة في حين أن تعداد عام ١٩٤٧ قد أسفر عن حوالي ٢٠ مليون نسمة. وهو رقم قدر معظم الباحثين أنه فوق الحقيقة من حيث أن بعض الناس كانوا يتلافون مناقضة أنفسهم فيما كانوا قد سجلوه في بطاقات الترمين عن حجم أسرهم ومن ثم كانوا على الأقل متأثرين من مبالغتهم في حصر أفراد عائلاتهم بقصد الترمين فبالقوا أيضاً في الإدلاء بمعلوماتهم في عملية التعداد وإن لم يكن بنفس الدرجة. وربما بدأ مصلحة الإحصاء والتعداد أنها تحتاج لوقت طويل لكي تنزع من أذهان الناس هذه الفكرة وتشرح لهم بأجهزة الدعاية المختلفة التي تسخر عادة في كل الدول لتهيئة الأذهان لعملية تعداد السكان أن عملية التعداد عملية مستقلة تمام الاستقلال عن إرضاء حاجات أي إدارة أو هيئة أو مصلحة أو وزارة من المعلومات الشخصية الفردية. فالإحصاء علم جماعي تزول في نتائجه شخصية الأفراد موضوع البحث ولا تعرض هذه النتائج إلا الصورة العامة للحالة موضوع البحث عن كل الأفراد في مجموعهم. فإذا

أمكن اقناع الناس بهذه الحقيقة كانت عملية التعداد أوفى بالفرض المقصود منها ولا أحب أن أقول خالية من الأخطاء.

فالثابت أن لبيانات التعداد أخطاء معينة تعانيتها كل دول العالم بدون استثناء. وأكرر بدون استثناء. وإن اختلفت بالطبع درجة تعرض بيانات الدول المختلفة لهذه الأخطاء وأبرز هذه الأخطاء ثلاثة على وجه التحديد:

أولها نقص عدد الاطفال دون سن الخامسة عموما عن الحقيقة ومرد ذلك أساسا الى عدم تسجيل الاطفال دون السنة والسنتين من العمر في استمارات التعداد اما اهمالا لهم أو استهانة بهم أو سهوا. ولعل مما يطمئن أن مكتب التسجيل العام في إنجلترا لا يعتمد أبدا على ما يرد في استمارات التعداد عن عدد الاطفال دون هذين العمرين بالذات، ويستعيز عنهما بتقدير آخر لأعدادهم مبنى على بيانات أخرى غير بيانات التعداد.

ثانيها: جنوح الناس الى تسجيل اعمارهم في أرقام أحادها صفر أو خمسة رغم عدم تمثيلها لحقيقة اعمارهم فعلا مما يجعل هذين الرقمين يختصان في مصر بحوالى 7٪ من السكان أما الثلاثين الأخرى فانها موزعة على الأعمار التى أحادها واحد واثنان وثلاثة وأربعة وستة وسبعة وثمانية وتسعة.

وثالثها: أن الناس يميلون الى المبالغة في اعمارهم بعد سن معينة في الاعمار المتقدمة أى أعمار الشيخوخة خصوصا في المجتمعات التى ترتبط فيها المكانة الاجتماعية بـ كبير السن والشيخوخة وهو أمر معروف في مصر وبلاد الشرق خصوصا في الأرياف حيث يعتبر الشيوخ مصادر للتاريخ ومخازن للذكريات يتحدثون بها ولم يكن يستمع الناس اليهم ما لم يعتقدوا أن هؤلاء الشيوخ قد عاصروا حادثا معينا وراوا بأعينهم مشاهد تاريخية وطنية.

كل هذه العيوب الثلاثة تصيب بيانات الدول المختلفة بغير استثناء وإن تفاوتت الدرجات على نحو ما ذكرنا سافا. ولا يجدى تأجيل عملية التعداد فى علاجها ولا حتى فى تخفيف أثرها لأنها أخطاء ناجمة كلها عن اتجاهات غريزية طبيعية عند الناس عموما ولذلك جرى العرف على قبولها كما هى ومحاولة تصحيحها بعمليات مكتبية صرفة باستخدام القرائن التى تقيد فى هذا الصدد.

من هنا أقف دائما موقف المتفائل بمستقبل الأرقام فى مصر. فهو مستقبل مرتبط فى مصر شائها شأن دول العالم المختلفة بنمو الوعي الإحصائى ولا أقول زيادة الثقافة أو التعليم. لأن التعليم فى حد ذاته وإن كان عاملا هاما من عوامل تقدم الإحصاء إلا أنه ليس بالضرورة كفيلا وحده بإنماء الوعي الإحصائى الذى يعنى قطعاً خفض نسبة الأخطاء وقلة عدد مواقع الخطأ فى

البيانات الرقمية فكم من دولة بلغت من العلم شلوا كبيرا ومازالت احصاءاتها تعاني من أخطاء خاصة بشكل أو آخر. وكم من متعلم في هذه النول لا يكاد يعير البحث الاقتصادي الانتفات اللائق به.

ليس يعني أن نذ أن نشغل بالنأ بتبرير تأجيل تعداد ١٩٥٧ - بل يجب أن يكون شغلنا الشاغل ايجاد هذا الوعي الاحصائي عندي وعندك وعند كل الناس.. وان تؤمن أنت وأنا ويؤمن كل الناس بأن خيوط المستقبل لا يمكن أن تتضح إلا إذا أدرك كل واحد منا أنه مسئول أمام نفسه وضميره وأمام شعب بأسره عن صدق التعبير عن حالته برقم حقيقي يفنى الكثير عن تضييع كثير من الجهد والوقت والمال في التثبت من صحته.

٣-٣ التعداد الذي انتظرناه ثلاثة عشر عاما

• لماذا يجري التعداد فى منتصف الليل

• التعداد نقطة الارتكاز لارساء قواعد الحكم المحلى

• أول تعداد يشمل الجمهورية العربية المتحدة بإقليميهما

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٥ / ٩ / ١٩٦٠ صفحة ١٠ ، ١١)

الدولة فى شغل شاغل بالناس.. تريد لهم أن يكلوا وتريد لهم أن يكتسوا وتريد لهم أن ينزلوا فى منازل صحية ونظيفة.. ولكنها وهى تريد لهم كل هذا، تريد منهم أيضا أن يعملوا وينتجوا ويساهموا فى التخفيف من مشاغل الدولة بهم ومعاربتها على دفع عجلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى إلى الأمام.

والدولة إذ تحاول أن تعدد مسئوليتها قبل الناس.. ومسئولية الناس إزاءها. لايد لها من معلومات وافية عن هؤلاء الناس.. فلا يكفى أبدا أن تعرف أنهم كلهم مصريون أو سوريون أو مواطنون بالجمهورية العربية المتحدة. ولا يكفى أبدا أن تعرف أن من بينهم النساء والشيوخ والأطفال والعجزة والمتزوجين وغير المتزوجين واليتامى والمطلقين.. فكل هذه صفات عامة يشترك فيها البشر فى كل مكان.. ولكن بنسب مختلفة.

هذه النسب والاعداد المطلقة لا غنى عنها لدائرة معارف الدولة.. لأن الدولة حين تضع قواعد مشروع معين.. أو تقوم بتنفيذ سياسة معينة.. تجرى دراسات وأبحاثا تساعد على وضع أسس هذه السياسات وتلك المشاريع. مثل هذه الدراسات والأبحاث لايد أن تستند الى حقائق ثابتة وليس أبلغ فى التعبير عن الحقائق من لغة الأرقام.

ولذلك تعنى الدولة بالحصول على الأرقام، وتتكفل مصلحة الاحصاء بالاتصال بالناس لتجمع منهم البيانات اللازمة عن الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو النقل وتطبعها فى النهاية فى مجلدات مختلفة عن هذه الأوجه المختلفة من النشاط الاقتصادى.

ولكن أقدم هذه الاحصاءات وأعرقها هى احصاءات السكان.. وهى تنصب على الناس أنفسهم من حيث أنهم بشر: كم عددهم.. كم عدد اطفال المتزوجين منهم.. كم عدد اليتامى والمطلقين

منهم.. كم عدد حجرات منازلهم.. لمن يعيش منهم فى منازل، وكم منهم يعيشون بلا مأوى.. ونظرا لأن هذه العملية تتطلب الحصول على بيانات خاصة بكل فرد على حدة، فإنها تعتبر من أعلى العمليات الإحصائية ثمنا، لا فى بلادنا وحدها بل فى سائر البلدان الأخرى التى تجرى فيها تعدادات السكان.. ولذلك فإنها لا تجرى إلا على سنوات متباعدة إما كل سنوات خمس وإما كل عشر سنوات.

وقد اختارت مصر أن تجرى تعداداتها السكانية مرة كل عشر سنوات منذ عام ١٨٩٧ وهو ثانى تعداد رسمى يجرى فى مصر بعد تعداد عام ١٨٨٢.. ولكنها حين أرادت إجراء تعداد ١٩٥٧ فى موعده المقرر فاجتأها عوامل اضطرتها الى تأجيله عن موعده، ومن حسن الحظ أن تم التأجيل على هذا النحو لكى يشمل التعداد فى سبتمبر ١٩٦٠ اقليمى الجمهورية العربية المتحدة فى أن معا.

الأساس الفعلى de Facto Basis والأساس النظرى de Jure Basis هناك أساسان لإجراء التعدادات السكانية فى كل بلد. أحدهما أساس فعلى يعتمد على حصر الناس حسب أمكنة وجودهم ليلة التعداد حتى ولو لم يكن هذا المكان مكانهم الأصلى.. والآخر أساس نظرى يعتمد على حصر الناس فى أماكنهم الأصلية حتى لو لم يكونوا فيها ليلة التعداد. ولما كان هذا الأساس الأخير يتطلب أن يرد كل فرد الى مكان إقامته المعتاد بمعنى أن زوار القاهرة من سكان دمياط مثلا لابد من احتسابهم ضمن سكان دمياط ومعنى هذا أنه لابد من أن يقوم أقاربهم وأهلهم بإعطاء البيانات للعدادين نيابة عنهم أثناء غيابهم فى القاهرة وهذا أمر يشك فى اعتماديته فى بلد لم يكتمل فيه الوعى الإحصائى، ولذلك تلتزم بلادنا بالأساس الفعلى لسهولة عمله حتى لا يدلى الحاضرون ببيانات عن الغائبين فتكون بذلك محل شك ومظنة.

ولكن التزام هذا الأساس قد يجعل بعض البلاد تبدو أكثر تضخما من حقيقتها. فإذا تصادف أن أجرى التعداد مثلا فى موسم من المواسم الدينية أو الاحتفالات الوطنية لتوقعنا أن يبدو عدد سكان القاهرة أضعاف مضاعف ما هو عليه فى الواقع نظرا لكثرة الوافدين إليها فى هذه المناسبات. ولذلك كان شرطا أساسيا عند اتباع الأساس الفعلى فى أى دولة، أن تجرى التعدادات فى شهر يستقر فيه السكان فى أماكن إقامتهم المعتادة والا يكون من أشهر النشاط السياحى حتى لا تتدخل كثرة من الأجانب ضمن سكان الدولة عملا بحكم منطوق الأساس الفعلى.. وأضافوا الى هذا الشرط أن يجرى التعداد فى منتصف الليل حين يكون الناس قد أروا الى ديارهم فلا يقلت واحد منهم من العد والحصر.

ولكن هل يجرى التعداد حقيقة فى منتصف الليل؟

عمليا لا يتم هذا على الإطلاق.. وبيان ذلك أن الذى يحدث هو أن الاستعداد للتعداد يبدأ قبل موعد وقوع التعداد بعام على الأقل، يتوفر خلاله الباحثون والمشفرون على تخطيط الأطار العام لعملية التعداد. ويستعينون فى هذا بخرائط المدن والقرى فيجرون حصرا لها ولطرقاتها وشوارعها ضمانا لعدم إغفال واحد منها، ويحصرون أيضا مساكنها وغيرها من المباني الأخرى حتى لا يفلت منهم مسكن أو شقة. ثم يقوم المنويون بمطابقة هذه الخرائط على الواقع خشية أن تكون قديمة فيقوموا بتعديلها وفقا للواقع. ثم يتم تصميم استمارة التعداد ويستشار فى شأنها أولو الراى ممن لهم دراية بعمليات التعداد أو ممن يستخدمون بياناته لكى يضيفوا اليها ما يحرصون على الحصول عليه من بيانات لم يكن لها فى التعدادات السابقة وجود.. ثم تبدأ عملية التدريب الضخمة لكل من يقع عليهم الاختيار لاجراء التعداد من موظفى الدولة.. حتى إذا ما بقى على ليلة التعداد شهور انتشر آلاف العدادين على النحو الذى نراه حاليا على جدران منازلنا بمناسبة تعداد سبتمبر القادم. فإذا ما بقى على ليلة التعداد اسبوع أو نحوه بدأت عملية الاستقصاء وجمع البيانات من ذويها ولا تكاد تحين ليلة التعداد حتى ينتشر العدادون مرة أخرى ويعودوا الى زيارة المنازل من جديد لكى يضيفوا الى افراد العائلة من يكون قد استجد عليهم من مواليد وضيوف طارئين ويحفظوا من يكون قد تغيب عنها بالوفاة أو المرض أو السياحة وذلك تمشيا مع منطق الاساس الفعلى الذى سبق أن ذكرناه.

وقد جرت العادة فى دول أخرى ان تترك للأسرة استمارة التعداد يملؤها رب الأسرة بمعرفته، ولكن هذه العادة لا يمكن اتباعها إلا فى الدول التى عم فيها التعليم وارتفعت فيها نسبة المتقنين، ولذلك جرى العرف فى بلادنا على أن يقوم العدادون بملء الاستمارات نيابة عن رب الأسرة من واقع ما يدلى به شفويا اليهم من بيانات عن أسرته.

مغزى بيانات التعداد

لكل بيان هدف.. ومن ثم وجب أن تكون بيانات التعداد وافية لتحقيق الأهداف الدراسية التى تتوخاها الدولة أو على الأقل لإلقاء بعض الضوء على جوانبها.

هناكى تفتح الدولة المدارس الكافية فى سنة معينة لاید لها من أن تعلم مقدما عدد الذين سيبلغون سن الخامسة فى هذه السنة. فإذا عرفت عدد الاطفال دون العام فى سنة التعداد أمكنها أن تحدد عدد الذين سيبلغون سن الخامسة بعد خمس سنوات بعد أن تقدر نسبة معينة لمن يموتون منهم

قبل بلوغ سن الخامسة. وبالمثل فإن عدد الأطفال الذين بلغوا سن الثالثة سنة التعداد يمثلون الضغط المتوقع على أبواب التعليم بعد عامين من إجراء التعداد. بعد اسقاط عدد المتوقع وفاتهم. وإذا عرفت الدولة في سنة التعداد عدد البالغين أو البالغات من العمر عشرة أعوام أمكنها أن تتبأ بعدد العائلات المنتظر تكوينها بعد خمسة أو ستة أعوام، ومن ثم يمكنها أن تحدد مطالبهم السكنية فتدبرها لهم. ويمكنها أيضا من حساب عدد المتوقع زواجهم، تقدير عدد المواليد ومن ثم تقدير ما يلزم زيادته من المستوصفات والمستشفيات لرعاية الأمومة وهكذا.

وبيانات الأعمار التي يسفر عنها تعداد السكان، لها أيضا جدواها في تقدير ما سوف تكون عليه العدة البشرية للجيش في سنوات مقبلة. وإذا أرادت أن تضع قوانين الشيخوخة مثلا أو إعانة العجزة، أمكنها بتقدير عدد المتقدمين من وافي بيانات التعداد أن تجري تقدير التكاليف التي قد تتحملها الدولة لعمل التأمينات الاجتماعية الخاصة بهذا الفريق أو ذاك سواء من الحاضر أو من المستقبل كما تستطيع الدولة من بيانات الأعمار أن تعرف مدى ما عليه الشعب من شباب أو طفولة أو شيخوخة. وذلك بمعرفة نسبة الشباب فيه والأطفال والشيخوخة على الترتيب.

وتسفر عملية التعداد أيضا عن بيانات هامة خاصة بتوزيع السكان حسب الحرف وحسب أوجه النشاط المختلفة. كما تبين عدد العاملين في المهن المختلفة فضلا عن عدد المتعطلين.. وكلها بيانات تؤدي إلى معرفة الإجراءات اللازمة لتحويل عدد منهم من مهنة إلى أخرى أو من نشاط إلى آخر، وتوفير الأبواب الجديدة اللازمة لإجراء هذا التحويل خدمة للاقتصاد القومي في جملته.

ولا تقتصر بيانات التعداد على الإجماليات بل تتعداها إلى التفاصيل. فالتوزيع الجغرافي للسكان مثلا من البيانات الهامة التي تساعد الدولة على معرفة مدى التركيز في المناطق المختلفة، فتعمل جهدها على حث الناس على الانتشار في مختلف المناطق لا توخيا لتعادل العمران فحسب بل أيضا تحاشيا لخطر الهجمات المعادية على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. فضلا عن أهمية هذه البيانات في إرساء قواعد الحكم المحلي والتمثيل النيابي لكل إقليم.

ومن بيانات التعداد الهامة. توزيع الناس حسب محل ميلادهم ومحل عملهم وقت إجراء التعداد، ومنها تستطيع الدولة أن تبين اتجاهات الهجرة بين المدن المختلفة أو بين الريف والمدن. فإذا توقعت استمرار الهجرة مستقبلا إلى جهة معينة وجب عليها أن تعد العدة لاستقبال أفواج المهاجرين وتهيئة وسائل الحياة لهم، باعداد المدارس اللازمة لابنائهم مثلا وخلق العمالة اللازمة لهم وإنشاء المستشفيات وأعداد الأطباء والممرضات ومن اليهن واليهن.

أخطاء التعداد

لا يخلو تعداد من تعدادات العالم من الأخطاء وإن اختلفت هذه الأخطاء نوعا وكما وخطورة من دولة الى أخرى. وأهم الأخطاء التى كانت شائعة عننا ويرجى تلافيها أو تلافي معظمها فى تعداد عام ١٩٦٠ يهرب الناس من ذكر أعمارهم الحقيقية هربا من العسكرية أو اخفاء لحقيقة السن عند العوانس أو المتزوجات والمسنات. وقد كان لتتشكك الجمهور فى نيات السلطات الحاكمة فى الماضى اثره فى مثل هذه الاخطاء وغيرها تحاشيا لسياسة السخرة مثلا أو خوفا من فرض الضرائب عليهم.

وقد لعب نظام التموين دورا كبيرا فى اضافة اخطاء جديدة الى التعداد فى عام ١٩٤٧ مثلا. إذ ظن الناس أن تعداد ١٩٤٧ إنما أجرى لغرض التثبت من التعداد التموينى الذى أجرى عام ١٩٤٢ وأسفر فى حينه عن أن تعداد سكان الدولة يبلغ ٢٨ مليوناً. فاستمر بعض الناس فى مبالغاتهم حتى لا ينتقص المسئولون من مقرراتهم التموينية ومن ثم لا يزال الباحثون يعتقدون أن ما ورد فى تعداد ١٩٤٧ من أن سكان الدولة بلغوا أكثر من ١٩ مليوناً يمكن أن يكون أيضا مجاوزا للحقيقة. ولذلك فمن المهم أن يعلم الناس جميعا أنه لا علاقة للتعداد الحالى بأى تعداد سابق أو بيانات أخرى معروفة سلفا وأن سريته لا يمكن أن تباح لأحد، وأن هناك عقوبات صارمة لمن يفشى سرية ما يدلى به الناس لرجال التعداد من بيانات فلا خوف عليهم من أية إدارة أو مصلحة حكومية أخرى إذ لا يسمع لأى هيئة أو مصلحة أخرى أن تطلع على هذه البيانات أو أن تستفيد منها استفادة صريحة وإنما تعلن النتائج بصفة عمومية فلا تتضمن شيئا عن شخصيات الناس أو أسمائهم.

وللمعنيين بشئون التعداد امال كبرى فى التعداد فهى عملية ينتظرها الجميع مرة كل عشرة أعوام بفارغ الصبر نظرا لأنها عملية تجرى على الطبيعة وتقوم على اساس الحصر الشامل لكل كبيرة وصغيرة فى الدولة. ومن ثم فإنهم يتلهفون على معرفة نتائجها، وعلى التكد من صحة هذه النتائج ومن هنا تبدو أهمية التعميل بإصدار بيانات التعداد حتى لا تصبح البيانات تاريخية بحتة اذا تأخر إصدارها.

كما يرجى أن تعمل مصلحة الاحصاء والتعداد على التكد من صحة البيانات قبل طبعها ونشرها باستخدام الطرق الاحصائية المعروفة بشرط ألا يؤدى هذا التكد والتحصيص الى التأخير فى نشر البيانات تأخيرا يفقد البيانات كثيرا من أهميتها وفعاليتها لصالح التخطيط الاقتصادى العام.

٣-٤ الانفجار السكاني.. حقيقة هو أم خيال؟

(بقلم المؤلف كما نشرته مجله «الرائد العربى» الكويتية العدد ١٤ فى ديسمبر ١٩٦١ صفحة ٢٣ ، ٢٤)

التقارير التى تصدرها الأمم المتحدة والكتابات التى يكتبها المؤلفون الاقتصاديون والاجتماعيون ويتناولون فيها الوضع السكانى فى العالم يصفون فيها الوطن العربى كما يصفون فيها منطقة الشرق الأوسط بوجه العموم بأنها منطقة انفجار سكاني واضح لا شك فيه. وهم يعتمدون فى تصويرهم هذا على أن المنطقة بلجزائها المختلفة تتصف بارتفاع واضح فى معدلات المواليد مما يجعلها منطقة ذات معدل نمو سكاني مرتفع رغم ارتفاع معدلات الوفيات فيها بالمقارنة بلجزاء كثيرة من العالم كله.

وسواء سميت هذه الظاهرة انفجارا سكانيا أو ضغطا سكانيا فإنها ولا شك ظاهرة جديدة بالاعتناء والبحث لى نتبين مدى ما فى هذا الوصف من تصوير للواقع ومدى ما يحمله هذا الواقع من خطورة على مستقبلنا ومستقبل الاجيال القادمة.

دعونا أولا ننتق على أن الانفجار السكانى أو الضغط السكانى ليست أوصافا مطلقة أى انها لا يمكن أن تبنى على أساس النظرة الى الموقف السكانى فحسب.. لأن نمو السكان بأى معدل من معدلات النمو لا يمكن أن تستكشف آثاره إلا إذا قورن هذا النمو بنمو الموارد التى يعتمد عليها السكان عموما فى تدبير أسباب المعيشة والحياة.

ففى الحالات التى ينمو فيها السكان بمعدل اقل من معدل نمو الموارد المتاحة لهم لا يكون هناك خطر من نمو السكان بهذا المعدل ومن ثم لا يمكن أن تعتبر الدول التى تسود فيها هذه الحالة دولا مهددة بالانفجار السكانى أو دولا تترشح تحت اعباء الضغط السكانى المالكوف.. ومثلها الدول التى ينمو فيها السكان بمعدل قريب من معدل نمو الموارد ويساويه. ولكن الدول التى ينمو فيها السكان بمعدل اكبر من معدل نمو الموارد يمكن أن تعتبر نقاط ارتكاز للانفجار السكانى ولو بعد حين.

العبرة إذن عند الحديث عن ضغط السكان والانفجار السكانى ليست باعداد السكان المطلقة أو معدلات نموهم فى حد ذاتها ولكن بالعلاقة بين هذا فى جانب وحجم الموارد ومعدلات نموها فى جانب آخر.

فمشكلة الانفجار السكاني إذن ليست مشكلة مطلقة بل هي مشكلة نسبية ومن هنا يكون الحديث عن ضخامة عدد السكان أو عن ارتفاع معدلات المواليد، حديثاً لا يدل بالضرورة على وجود حالة ضغط سكاني ولا ينبئ بالضرورة بوجود حالة انفجار سكاني.

والكى نحكم على مدى ضغط السكان فى أى بلد... يتعين علينا أن نبحث فى الواقع عن مدى التوازن بين السكان فى جانب والموارد فى جانب آخر.. فنقارن مثلاً بين السكان والمساحة لنعرف نصيب الفرد من الرقعة التى يعيش عليها الناس جميعاً فى دولة معينة.. ولكن البعض يعترض على هذه المقارنة لأن بعض الدول تطفى فيها مساحات الصحارى على مساحات الأراضى الزراعية أو القابلة للزراعة وذلك يميل هؤلاء البعض الى استبعاد الصحارى وأجراء المقارنة بين عدد السكان والمساحة القابلة للزراعة أو المزروعة بالفعل.. وحتى هذه المقارنة لا تلاقى كل الترحيب من كل الناس لأن العبرة ليست بالزراعة بل بما ينجم عن عملية الزراعة من انتاج وبما يتحقق ايضا من انتاج فى الصناعة وفى باقى قطاعات الاقتصاد القومى.. ولذلك يميل هؤلاء الى مقارنة عدد السكان بجملة الانتاج.. وهناك مقاييس أخرى كثيرة ابتدعها الباحثون ولايزالون يبتدعون غيرها تباعاً وعلى مر الزمن بقصد تصوير هذه العلاقة تصويراً يقربنا من الواقع بالتدريج ويساعد الدول على استكشاف موقفها بصورة أقرب الى الكمال والوضوح.

وليس يعطينا هنا أن نثبت أو أن ننفي وجود حالة انفجار سكاني فى المجتمع العربى الجديد... بل اننا سنسلم جدلاً بأن هناك حالة ضغط سكاني على الأقل فى بعض أجزاء الوطن العربى.. وذلك لكى تنصرف جهونا الى التعرف أسباب هذا الضغط على فرض وجوده بدلاً من أن تنصرف جهونا الفكرية الى النقاش والمجادلة حول وجود هذه الحالة أو عدم وجودها.

وسواء رضى البعض أن يسلم بوجود هذه الحالة أو لم يسلم فإن الامر الذى لا جدال فيه اننا فى كل جزء من أجزاء الوطن العربى فى حاجة ماسة الى رسم سياسات سكانية تهدف فى النهاية الى تخفيف آثار حدة الضغط السكاني فى بعض هذه الأجزاء وتنمية الموارد السكانية فى أجزاء أخرى بحيث نتحاشى وقوع هذا الضغط، ويضطربنا هذا الى ايضاح معنى السياسة السكانية ومدلولها.

السياسات السكانية شأنها شأن أى سياسات أخرى ماهى إلا اساليب محددة تهدف الى وضع ضوابط معينة لتحقيق أهداف محددة فى أزمنة موقوتة. فإذا رغبت أى دولة فى اتباع سياسة سكانية توسعية كان عليها أن تشجع الناس على الزواج والتوالد أو أن تحصى الناس من الأمراض وتؤمنهم شر غائلة الموت بتخفيض معدل الوفيات أو أن تفتح أبوابها للراغبين فى الهجرة إليها من

دول أخرى أو أن تفعل كل هذا جميعاً. وإذا رغبت الدولة في اتباع سياسة سكانية انكماشية.. عمدت الى رفع سن الزواج مثلاً والحد من الرغبة في الزواج بوسائل مختلفة وإلى مناقشة المتزوجين الأقل من التوالد وإلى غلق أبوابها دون هجرة الناس إليها وتشجيع هجرة المواطنين منها إلى دول أخرى ولا تستطيع بالطبع أن ترفع معدلات الوفيات فيها مهما اقتضى الحال. ويذهب إلى السياسات التوسعية أي في اتباع من السياسات الانكماشية، فتشجيع الناس على الزواج أمر هين وتشجيعهم على التوالد أمر أهون وفتح الباب للمهاجرين رغم ما يحيط بسياسة الباب المفتوح من صعاب التقلّم والانمحاء إلا أن هذه الصعاب يمكن أن تذلل بالتدريج على مر الزمن كما أن خفض معدلات الوفيات أمر مرغوب فيه. هذا في حالة الرغبة في اتباع سياسة توسعية.

ولكن الصعوبة الحقيقية هي في محاولة اتباع سياسة انكماشية للسكان. وذلك لأن مثل هذه السياسة تعتمد أساساً على خفض معدلات الزواج والمواليد ومثل هذا لا يمكن أن يتم بنجاح إلا إذا اعتدّت الدولة في أحدها على فهم الأسباب الكامنة وراء ارتفاع هذه المعدلات.. لكي تستطيع أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل القضاء على هذه الأسباب أو على الأقل ما يكفل الحد من مفعولها.

وأحب في هذا المجال أن أفرق بين العوامل والوسائل فحين يتحدث الناس عن ضبط النسل إنما يتحدثون في الواقع عن وسائله.. ولكنهم قلما يتناولون العوامل الكامنة وراء عدم ضبط النسل.. وهي العوامل التي لا تدفع الناس إلى طلب وسائله ومن ثم يستمرون في التناسل ولا تنجح الدعوة إلى تحديد النسل.

الزواج والتناسل مظاهر اجتماعية تتحكم فيها عموماً عوامل اقتصادية واجتماعية بل وسياسية إلى حد ما.. فالحقاس في المجتمعات الزراعية على وجه الخصوص يعتبرون النسل وسيلة من وسائل الانتاج.. إذ يعتمدون في الانتاج على أولادهم ويفرحون لمولد الصبية الذكور باعتبارهم هم عماد هذا العون وسنده كما أنهم يربونهم طمعاً في تلمين مستقبلهم، فيصبح للباء لدى الأبناء العاملين بعض الحقوق والالتزامات التي تقيهم شر غائلة الزمان وتؤمن معاشاً مضموناً حتى الممات.

يضاف إلى هذا أن مجتمعاتنا مجتمعات فقيرة مهما اختلفت درجات الفقر فيها أو الغنى.. وأنه إذا حرص الأغنياء على عدم التوالد خشية أن ينخفض مستوى معيشتهم المرتفع فإن الفقراء ليس لديهم هذا الوازع لأنهم لا يملكون شيئاً يخشون من ضياعه ومن ثم يستمرون في التوالد إيماناً

منهم بأن أى مولود جديد لن يحرمهم مما لا يملكون ولن يشاركهم إلا فى الجوع.. وليس فى هذا توضيحاً من جانبهم على الإطلاق.

فإذا أضفنا الى هذا ان كبر حجم العائلة يكسب العائلة مكانة اجتماعية على الأقل فى الريف ويجعلها موضع الهيبة والتقدير والاحترام فى مثل هذه المجتمعات.. أمكننا ان ندرك السر فى حرص الناس على انجاب المزيد من الاطفال.. والاستمرار فى هذا الانجاب دون أن يقفوا عند حد معين خشية أن يأتى عليهم الموت فجأة فيقضى على القليل مما انجبوه واكتفوا به، ولذلك فمن حق الموت على الناس فى مثل هذه المجتمعات المتخلفة أن يحفظوا له نصيبه دون أن يكون فى هذا أساس بحجم العائلة الكبير المرغوب.. ومن ثم يستمر الناس فى الانجاب ليخلقوا رصيда للموت ورصيда للحياة فى آن معا.

فإذا نحن أردنا أن نسلك سياسة انكماشية للسكان وجب علينا أن نقضى على هذه الاسباب وأهمها فى رأى انخفاض مستوى المعيشة.. لأنه اذا ارتفع هذا المستوى وأدرك الناس جنوى هذا الارتقاع واستمتعوا به.. أمكنهم ان يجدوا شيئا يحرصون على استبقائه ويخشون ضياعه.. ويحرصون على ألا يفكروا فى أى ميلاد جديد لطفل جديد خشية أن يحرمهم من بعض ما يستمتعون به من طيبات الحياة والمستوى المعيشى المرتفع.

ولكن... ماذا يكون الحال إذا بات كل نيوماتنا بالفشل فارتفع مستوى المعيشة وظل الناس على حالهم يتوالدون وينجبون كما كانوا يفعلون من قبل؟ مثل هذه النتيجة بعيدة الاحتمال.. ولكن لنسلم جدلا بأن هذا يمكن أن يحدث.. فهل معنى هذا اننا اصبحنا على حافة الهاوية..؟!

من حسن الحظ أن موجة من التفاؤل بدأت تسود الفكر الاقتصادى والاجتماعى خلال الأربعين سنة الماضية ساعدت على تبديد بعض ما سيطر على ذهنان الناس من تشاؤم بمستقبل البشرية فى ظروف النمو السكانى المطرد الذى نشهده فى بعض بقاع العالم.

هذه الموجة التفاؤلية تركز فى جملتها على انه لم يثبت حتى الآن ان امكانيات الانتاج المتاحة فى بعض الدول قد استوعبت آخرها.. فهناك فرص كثيرة لزيادة الانتاجية مثلا.. وهناك المخترعات التى ساعدت البشرية فى الماضى على ألا يهبط مستواها المعيشى عما سبق رغم زيادة عدد السكان زيادة كبيرة عما كانت عليه فى الماضى فى العالم اجمع.

وهم فى هذا الصدد يتنبئون بأن كثيرا من الاغذية الطبيعية التى نستهلكها اليوم يمكن أن نستبدلها مثلا بأغذية صناعية وأن الآليات التى تخصص لها مساحات زراعية واسعة يمكننا ان نستعاض عنها بالآيات الصناعية لكى نسخر الأرض لزراعة غذاء الانسان واننا بدلا من ان نزرع

الارض بغذاء الحيوان ثم نكلل الحيوان نفسه.. يمكننا أن نسخر الارض لغذائنا ونصنع للحيوان غذاء صناعيا يكفي ولا يضر بنا اذا أكلنا الحيوان.. هذا بجانب تقدم الفنون الانتاجية والتوسع في انتشار الآلية.. واحتمال استخدام الذرة في الأغراض السلمية وما قد يترتب عليه من تحويل كثير من الصحارى الى اراض زراعية خصبة على نحو ما يتوقع العلماء.

ويؤيدهم في تفاؤلهم هذا، كما قلت ان مستوى معيشة العالم بعد زيادة عدد سكانه على مر الزمن لم ينخفض ان لم يكن قد ارتفع عما كان عليه حين كان عدد سكانه اقل مما هو عليه الآن بفضل ما توصل اليه الانسان من مخترعات ومستجدات جعلت مزيدا من طبقات الحياة ملك يديه.. وستجعل المزيد منها يأتي اليه مستقبلا بفضل ما أودعه الله في الانسان من قدرات وامكانيات علمه بها ما لم يكن يعلم.

٢ - ٥ هل السكان هم السبب الأوحدهاكلنا الاقتصادية؟

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٢)

من الممكن أن يقال إن الاقتصاد المصرى يواجه مشكلة سكانية ومن الممكن أيضا أن يقال إن السكان فى مصر يواجهون مشكلة اقتصادية. ولكن ومهما كان الأمر فهل يحق لنا أن نقول إن هذا ما وجدنا عليه اقتصادنا ومن ثم يجب على السكان أن يتصرفوا بهذا الاقتصاد عن طريق تخفيض معدلات نمو السكان! أو أنه يجدر بنا أيضا أن نقول هذا ما وجدنا عليه سكاننا ومن ثم يجب على الاقتصاد أن يتصرف بهذه السكان عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادى!!

هناك أرقام تصور للاقتصاديين بشاعة الوضع السكانى وخطورته وهناك أرقام تصور للسكان بشاعة الوضع الاقتصادى وخطورته فعدد السكان كان وأمسى وأصبح فإذا به اليوم كذا والدخل القومى هذا مستواه والناتج القومى الاجمالى هذا حجمه والاتفاق القومى الاجمالى هذا مبلغه ونصيب الفرد من هذا وذاك هكذا ومستوى الاستهلاك هكذا ومعدلات الانخار والاستثمار هكذا وهكذا.. وهكذا دواليك.

ولكن الأرقام فى اطلاقها وفيما تجسده من علاقات ونسب لا يمكن أن يكون لها كل هذا التقيس لمجرد انها أرقام بل لابد لكى تتوافر لى رقم من الأرقام اعتبارات التوقيع والتقدير والاحترام أن نستوضح أولا المفاهيم التى استندت إليها هذه الأرقام .

واست فى حاجة الى أن اذهب بالقارئ بعيدا للتدليل على أهمية ما نقول فأمامى الآن دراسة «أجنبية» عن سكان مصر، وهى دراسة لها وضعها ولها وقعها عند المسئولين - جاء فيها أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى كان ٥,٧ فى المائة عن الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٥ ثم هبط الى ٢ فى المائة فى السبعينات ثم ارتفع الى ٨,٩ فى المائة عام ١٩٧٥ ثم ارتفع مرة أخرى الى ٩,٤ فى المائة عام ١٩٧٦ والدراسة «الأجنبية» حين تذكر هذه الأرقام تسارع فتلفت انظارنا الى أن الارتفاع الذى نلاحظه فى هذه المعدلات ليس ارتفاعا حقيقيا بل هو ارتفاع شكلى واجع الى أن اساس الحساب قد اختلف عما كان عليه فيما قد سلف وهو تحفظ مشكور.

ومثل هذا التحفظ يجب أن يراعى عند حديثنا عن الظواهر المختلفة التى تستخدم الأرقام لتوصيفها كلما تغير اساسها أو اساس قياسها أو تعريفها أو مضمونها أو اذا اختلف المعيار

الذى يقاس النمو او الانكماش على أساسه.

فإذا قيل لنا مثلا إن مستوى الشيء قد ارتفع بنسبة كذا وجب علينا أن نعمل على تقييم هذا الارتفاع «أو الانخفاض» فى ضوء أهمية هذا الشيء وكذلك يجب أن نتساءل عن المستوى الاصلى الذى قيست هذه النسبة على أساسه.

فمما لا شك فيه أن ارتفاع سعر الغبذ مثلا ولو نقطة مئوية واحدة يمثل عند السياسيين والاقتصاديين والمجتمع ككل خطورة تفوق خطورة ارتفاع سعر الملح آلاف النقط وارتفاع سعر شيء «أو انتاجه» بنسبة ضئيلة عن مستوى مرتفع أصلا يعتبر انجازا أضخم من الارتفاع بنفس النسبة عن مستوى احم وأدنى.

فإذا قيل لنا إن هناك اختلالا فى العلاقة بين السكان والانتاج مثلا - مهما سلمنا بأن هناك زيادة رهيبه فى اعداد النفوس - وجب علينا ان نفحص ما إذا كان الانتاج فى كل قطاع على حدة قد بلغ اقصاه ومنتهاه وأنه ليست هناك وسائل أخرى لم تستخدم بعد لزيادة هذا الانتاج ولزيادة انتاجية العامل وانتاجية رأس المال فى مثل هذا القطاع أو ذاك.

وقد نستطيع فى النهاية أن نرى بشيء من الوضوح انه اذا كان للاقتصاد مع السكان قضية فإن للسكان مع الاقتصاد قضايا وقضايا - منها مثلا قضية الانتاج وكفائته وتنوعه ويتصل بذلك قضية الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات والانشطة والمشاريع المختلفة وثالثها قضية التخصيص والتوزيع الجغرافى وانتقال محمد الى الجبل أو انتقال الجبل الى محمد.. ورابعها الاصرار على الانتاج بغض النظر عن بهائة التكلفة أو مراعاة الانتاج باقل تكلفة.. وخامسها وسادسها وسابعها.. وكلها قضايا لم تأخذ حظها من المناقشة الواضحة الواعية الصريحة لأسباب تدق على الحصر - من حقنا مثلا أن نتساءل عما إذا كنا قد راعينا بالفعل التوازن الواجب بين الزراعة والصناعة وهل نحن سلكنا سبيل التصنيع من اقرب الأبواب - باب الصناعات الزراعية - وهل نحن أقمتا مسرح الصناعة لمجرد التحنن أو للوفاء بحاجات الجماهير العاجلة الملحة.. أو الحاجات الاجلة الثأبية أو لتفطية تكاليف الواردات.. وهل نحن استطعنا أن نتحقق حتى الآن من أن ما اخترناه من المشاريع الصناعية هو افضل الاختيارات قاطبة أو اننا اخترنا اكثر المشاريع صلاحية وأسرعها انتاجا وأوفرها عائدا أو اننا ربما وقعنا فى غرام المشاريع العسيرة الهيكلة - المعقدة التركيب - بطيئة الانتاج ضعيفة العائد ومن ثم فلا دخل يزيد.. ولا ثروة تنمو.. بل موارد تستنزف.

ألا يمكن أن تكون هذه هى نقطة البداية فى معرفة مكن الاختلال الذى نلاحظه بين السكان والموارد؟

ثم أليس هناك في أى ركن من أركان هذا المجتمع مجال لمنع التبييد ومحاصرة التمييز الذى ربما قد أدى بنا الى ما أدى بنا اليه من أوجاع لا تكف عن العويل عليها - ولا نجد ما نعتز هذه الإرضاع اليه إلا أن نندد باستهتار السكان بمقدرات هذا البلد في شكل الاسراف فى الانجاب والافراط فى الخصوبة بغير رابط «ا».

أين الحقيقة؟ أين البلية؟ أين البلاء؟ هل هم السكان فعلا؟!!

وإذا نحن سلمنا - جدلا - بأن السكان هم السبب فى بعض ما نعانیه فهل هم السبب فى كل ما نعانیه.. وهل هم السبب «الأحد» فى «كل» ما نعانیه؟

لا شك أن زيادة السكان تسبب ضغطا على الموارد المحدودة وأن الفايات والنهيات الانسانية غالبا ما تتجاوز الحدود المتاحة من الموارد فى لحظة معينة ويتمتع معين.. الخ.

ولكن هذه هى القضية الاولى والاخيرة لعلم الاقتصاد.. ولولا هذه القضية ما نشأ علم الاقتصاد على الإطلاق باعتباره العلم الذى يبحث فى ندرة الموارد إذا ما قورنت بالفايات وهى مشكلة مستمرة ولذلك فإن علم الاقتصاد لا يزال مستمرا. اقول أننا اذا وصلنا فى اقتصادنا القومى - وفى أى اقتصاد قومى - الى نقطة توازن معينة فسوف لا تنتهى مشاكلنا عند هذا لأننا - وغيرنا - سوف نبعث عن نقطة توازن جديدة أعلى وأرفع.

نعم.. قد تكون الزيادة السكانية سببا فى الضغط المتزايد على السلع والخدمات والمرافق.. الخ. ونعم قد نسلم بأن ذلك قد أدى وولدى فى معظم الأحوال الى طفح المجارى وإنحسار الطرق وسوء حالة التليفونات وانقطاع التيار الكهربائى.. الخ.

ولكن هل الزيادة السكانية هى السبب فى عدم العناية برصف الطرق.. وتكرار نفس الرصف لنفس الطريق.. وعلى فترات متقاربة؟!

وهل الزيادة السكانية هى السبب فيما يلقى به رجال البلدية من اكوام التراب على جانبيه الأرصفة نتيجة «ادمانهم» لعمليات الحفر المتقطع أو المتواصل مما يترتب عليه غلق بعض الطرق امام المارة والمركبات وذلك حتى فى اقل المناطق انحسارا بالسكان.. فأتين العز!!.

وهل السكان هم السبب فيما نراه من تعمد - كما لو كان مع سبق الإصرار والترصد - فى فتح البالوعات دون غلقها فى وسط الطريق لكى يقع داخلها من يقع ويسقط فيها من يسقط؟ هل السكان هم الذين يفتحون هذه البالوعات ولا يلقونها بعد فتحها؟!! هل هم السبب فى وجود بعض مزلقانات السكك الحديدية دون بوابات مرئية؟!

وهل هم الذين يستهويهم التردد على اكشاك دفع فواتير الكهرباء وغيرها اكثر من مرة لى

يقال لهم في كل مرة ان هذه الفواتير لم تأت الى الكشك بعد وهى ترقد فى ادراج أو حواظ فى المركز الرئيسى انتظارا لانتهاة فترة الجرد الشهري البطيء واعلاء لشعار التزامم المؤجل على الاكشاك وعلى غير الاكشاك فى طوابير طويلة؟

هل السكان هم السبب فى انخفاض مستويات الأداء؟

هل هم البلية والبلاء؟

هل هم السبب الأوحده؟

دعونا نجعل للحديث بقية

٦-٣ كيف نبتعد عن النظرة السوداوية في موضوع السكان

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٢)

الأمر الذي لا يمكن قبوله أن يقال أن اصلاح الحال قد اصبح من المحال بسبب موضوع السكان وحده أو أن جهود التنمية تضعيع سدئ وسوف تذهب هباء بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني وحدها وأن السكان يمثلون ضغطا يندر بالانفجار أو أنهم بمثابة قنبلة زمنية ومكانية وتستمر الولولة والعمول الى الحد الذي نعلق فيه حل جميع مشاكلنا على حل المسألة السكانية أولا.

ومثل هذا الاتجاه في التفكير له خطورته لأن معناه ببساطة اننا لن نستطيع أن نحل أى مشكلة من مشاكلنا إلا إذا حققت حملات تنظيم الأسرة وتحديد النسل أهدافها وحتى إذا حدث هذا فإنه في نظر الخبراء لن يساعد على حل مشاكلنا كثيرا لأننا سوف نصل في عام ٢٠٠٠ الى ٦٠ مليون نسمة على أقل تقدير.

إذن فهل نحن نرضى بما نحن فيه وما نحن عليه لمجرد اننا عاجزون وسنظل عاجزين عن اهرار انتصار جنري كاسح لكل اتجاهات الخصوبة والانجاب في الدولة وهل نرضى بتلجيل حل كل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية الى اجل غير مسمى لمجرد أن موضوع الخصوبة والانجاب موضوع قد لا نستطيع التقلب عليه باعتباره موضوع فردي انساني عاطفي اجتماعي يتوقف القرار فيه على اختيارات الافراد وعائلاتهم وليس موضوعا تنفيذيا تكفى لمعالجته اللوحة أو الدوحة او التشريع أو التوقيع.

ورغم أنه لا يصح أن نمانع في أن نعتقد الآمال على هبوط معدلات النمو السكاني بصورة أو بآخرى إلا أنه لن يصح ايضا أن نسمح لأنفسنا بالتسليم والاستسلام امام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الجارية.

إذ انه لا بد ومن وجهة نظر الانماء الاقتصادي والاجتماعي بالذات ان نعتبر النمو السكاني في مصر احد المعطيات أو المسلمات في الاجل القصير دون أن نتخذ من هذا الافتراض ذريعة للتقاعس عن بذل الجهود التي تساعد معدلات النمو السكاني على الانخفاض إن أجلا أو عاجلا عما هي عليه الآن.

مثل هذا التسليم بأن موضوع السكان هو أحد المعطيات سوف يعطينا من التمدادى فى تصور استحالة اصلاح الحال. وبذلك نستطيع أن نتفرغ بكل جوارحنا لقضايا الانتاج وأن نغير هذه النظرة التشاؤمية التى تعتبر السكان مجرد بلية أو بلاء وتحويل الى اعتبارهم او على الاقل اعتبار بعضهم من أهم مقومات التنمية فى مصر كموارد بشرية يمتلكون فيما بينهم إمكانات وطاقات قابلة للاستثمار استثمارا يعود بالخير على مصر وشعبها رغم أى معوقات.

ولا أحسبني فى حاجة الى تكرار ما سبق أن قلته فأنا لا أهن من أهمية النظر الى السكان على أنهم أعباء بل اننى أساير هذا المعنى وأطالب باعتبار وجود السكان كأعباء قضية مسلما بها. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فمن المفيد ايضا أن نذكر ان هناك مدارس فكرية حول موضوع السكان تنادى بحل الأزمات السكانية عن طريق إعادة النظر فى الهيكل المحصولى للأراضى الزراعية المتاحة بل أنهم يناوون على وجه التحديد بالافراج عن المساحات الزراعية التى تحتلها الألياف الزراعية كالقطن والكتان مثلا والتى يمكن الاستعاضة عنها أو على الاقل عن بعضها بما توصل العلم الى توفيره من ألياف صناعية مثل النايلون والدرالون والداكرون الخ بحيث يمكن استغلال هذه الاراضى فى زراعة غذاء الانسان.

ويتمادى هذا البعض فى تقاؤه على أساس أن مثل هذا الاتجاه يمكن أن ينطبق ايضا على الاراضى الشاسعة التى يشغلها غذاء الحيوان وينادون بإخلاء هذه المساحات من غذاء الحيوان واستغلالها فى زراعة غذاء الانسان ثم يتغذى الحيوان على الاغذية الصناعية. بل إن البعض يؤيد استبدال ما يزرعه الانسان لغذائه بما يمكن استطابته من اغذية صناعية تساعد فى الافراج ولو عن بعض المساحات الزراعية التى يمكن تكثيف الزراعة فيها بالمحاصيل التى تشتد الحاجة اليها والتى قد لا يكون لها بديل من الاغذية الصناعية

كل هذه المقترحات بغض النظر عن امكان التنفيذ الفورى لها ورغم أن بعضها قد ثبتت صلاحيته على مستوى العالم بالفعل جعلنا نتجه بأبصارنا الى آفاق جديدة تبتعد بنا عن النظرة السوداوية الصالكة السواد حول موضوع السكان وما يتعلق بهذه النظرة من اطلاق العنان لليأس من امكان كفاية الموارد للاستجابة لطلبات الانسان أو رغباته أو نزواته. والمسألة كما تبدو مسألة ترشيد وقد يسهم هذا الترشيذ فى افساح الامل امام الاقتصاديين والمسؤولين على وجه العموم بصورة أو بأخرى.

ويتصل بهذا الاسلوب فى معالجة قضايانا ومشاكلنا الاقتصادية ولكيلا نستمرىء هذا التمدادى فى الشكوى من الزيادة السكانية أن نسعى وأن نسمى بجدية الى تكثيف جهودنا لتنشيط

صادراتنا البشرية دون اغفال للاحتياجات المحلية من هذا الانتاج البشرى المحلي. ولقد يظن وهذا ليس بالضرورة صحيحا أن اتجاه بعض ما في مصر من ثروة بشرية الى خارج مصر يقوم دليلا على ان في مصر فائضا بشريا ولكن قد يكون العكس هو الصحيح في بعض الأحوال لأن مصر تشكو بالفعل من ندرة أو عجز أو نقص في بعض الكفاءات والمهارات مما أدى بأجور بعض هذه المهن الى الارتفاع الحاد المتسارع ولكي لا تتفاقم هذه الظاهرة وتشتد أزمة مصر المهنية لابد من وضع السياسات التي تشجع على بقاء أصحاب هذه المهن في مصر سواء منهم من هاجر أو من ينتظر.

مصر مزرعة المهارات

انطلاقا من أن المصريين في الخارج ليسوا بالضرورة فائضا عن حاجتها ونظرا لحرص مصر على الاستجابة لطلبات الدول العربية وغير العربية وتلبية احتياجات تلك الدول من ثروة مصر البشرية فإن هذا يجب أن يكون مدعاة الى أن تفكر مصر في أن تعتبر نفسها مزرعة أو مصنعا كبيرا للمهارات للوفاء باحتياجات السوق المحلية والأسواق الخارجية في آن معا. وأن نعتبر مثل هذا النشاط نشاطا تصديريا متصلا مع مراعاة تغطية تكلفة انتاج هذه المواهب بل انه لا يوجد ما يمنع من أن تحقق الدولة من وراء هذا شيئا من الربح المباشر ضمانا لكي يصبح هذا الانتاج انتاجا له مبروده الاقتصادي وكذلك لكي يتسنى لمصر توسيع طاقاتها الذاتية اللازمة تباعا لتحقيق المزيد من هذا الانتاج التصديري مع مراعاة تحاشي مخاطر البوار.

وقد تفكر مصر في هذا الصدد في استخدام نظام المواهب في استخدام ثروتها البشرية خارج حدودها وذلك على الاقل قيما يتعلق بالمهن النادرة أو المهن الحاكمة فعمال البناء مثلا يمكن الاستفادة بهم عن طريق انتقالهم من بلد الى آخر ومن دولة الى أخرى ويمكن أن نتصور أن هذا ينطبق ايضا على الأطباء والمهندسين بل لقد ثبت بالفعل ان هذا ممكن في حالة اساتذة الجامعة إذ تودهم جامعاتهم فترات محددة من السنة وليس طول العام الى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم مثلا وهذا قد يؤدي بنا الى التفكير في تنظيم الاعارات على هذا النسق لفترات قصيرة قد تتكرر وقد لا تتكرر خلال نفس العام الدراسي بما يوازي مثلا فصلا دراسيا عن كل عام تتركز خلاله المادة العلمية بدلا من نشرها على مدار عام كامل وهذا نظام متبع بالفعل في التعليم الجامعي فلا تضيق على مصر الفائدة من وراء وجود ثروتها داخلها واستفادة الاصبقاء منها في الخارج مع ضمان حق هذه الثروة في الجزء الأوفى كما لو كان هؤلاء الافراد معارين عن سنة كاملة.

ولا يخفى من دعوتنا بضرورة تمسك مصر بعدم تسويق منتجاتها البشرية إلا مقابل عائد ملائم للفرد ولمصر أن العمالة المصرية بل والعربية تتضائل في بعض الدول العربية وتتكمش أمام تدفق العمالة الآسيوية إلى تلك الدول.

فبالرغم من أن اللغة العربية لم تعد في تلك الدول العربية من بين معايير التفضيل الحاسمة للعمالة خصوصا في المهن غير الماهرة وبالرغم من حلول الإشارة في بعض الأحيان محل الكلام وبالرغم من تحريف اللغة العربية في التخاطب لتيسير الفهم على الآسيويين وبالرغم من دراية بعض الدول العربية ببعض اللغات واللهجات الآسيوية.

رغم كل ذلك مما قد يهدد مستقبل العامل المصري والعربي في بعض تلك الدول بل مما يهدد مستويات الأداء في بعض الأحوال ومستقبل اللغة العربية في تلك البقاع إلا أن هناك مهنا معينة لا يمكن فيها أن تستغني تلك الدول العربية عن الناطقين بها لفظا ومعنى وخاصة مهنة التدريس في مراحل التعليم المختلفة وهي المهنة التي ننادى فيها باتتباع مبدأ المناوئة.

ولا يخفى علينا أن مصر قد زودت كثيرا من الدول العربية نذكر منها على وجه الخصوص البحرين والكويت وأسيا وعمان وقطر والسعودية والإمارات في عام ١٩٧٥ بما لا يقل عن ٢٢ في المائة مما كانت تلك الدول السبع تحتاج إليه من قوى بشرية في ذلك العام وهذا يقرب من حوالى نصف ما تستورده تلك الدول العربية من موارد بشرية عربية ومن المنتظر أن تظل هذه النسبة على ما هي عليه حتى عام ١٩٨٥ ولكن العدد المطلق للمصريين اللازمين لتلك الدول يقدر له أن يرتفع من ٢٥٢ ألف مصري عام ١٩٧٥ إلى ٧١١ ألف مصري عام ١٩٨٥ أى أنه سيتضاعف عددا خلال السنوات العشر طبقا لتقرير البنك الدولي الصادر في ١/٣٠/١٩٨١ صفحة ٧ بالانجليزية.

ولا يصح أن تكفى مصر بأن يقال عنها أن وجود ثروتها البشرية في الوطن العربي كسب لها وتأكيد لمكانتها في تلك الدول إذ إن مكانة مصر قد تكثرت لها بالفعل في تلك الدول حتى قبل أن يعمل فيها أبناء مصر بهذه الأعداد الضخمة.

٣-٧ ما الحل فى خصوصية المرأة المصرية؟

(يقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ٦٩١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٢ صفحة ١٢ ، ١٣)

حين أقرأ للمتخصصين أو لنفسى - فى تخصصى - يقفز الى ذهنى سؤال وألف سؤال حول معقولية ما يكتبه المتخصصون لغير المتخصصين ثم سؤال عن جدوى ما يكتبه المتخصصون لصناع السياسات والناطقين بلسان الشعب سواء منهم ممثرو الشعب فى المجالس المختلفة أو أولئك الذين يبدعهم مقاليد الأمور فى مواقع المسئولية والتنفيذ.

فقد يحلو للمتخصصين عادة عندما يتناولون أى مشكلة أن يقوموا بالتشخيص والتوصيف والتحليل دون أن يدركوا ويمتتهى حسن النية بالطبع - انه لا يكفى أن يضع المتخصص يده على عناصر الموضوع أو المسألة أو المشكلة التى يقوم بتناولها وإنما يتعين - لصالح صناع السياسات - أن يضع المتخصصون أمام هؤلاء ما يروونه صالحا من بين هذه العناصر المتعددة كى يكون أداة من أدوات التنفيذ أو وسيلة من وسائل العلاج.

فمثلا كنا مشغول مؤخرا بالحديث عن موضوع السكان.. وكنا يساهم بقدر استطاعته فى تغذية الفكر وتحريك نمو أعداد ورقة عمل تصلح أساسا للمناقشة فى إطار مؤتمر للسكان على غرار المؤتمر الاقتصادى الذى سبق انعقاده فى فبراير الماضى ومؤتمر مصر الغد المزمع عقده مستقبلا.

فالكثيرون منا قادرين على إبراز العناصر التى يمكن أن يقال انها كامنة وراء ما يسميه البعض «بالانفجار» السكانى.. وما يتواضع البعض على تسميته «بالمشكلة» السكانية. وما قد يتعارف البعض وهم القلة النادرة على تسميته «بالمسألة» السكانية.

ولكن الذى يعنى عامة الناس أن يعلموه منا هو ما إذا كانت هذه العوامل قابلة للتعديل أو التفسير خصوصا ما هو متصل من بينها بهم وسلوكياتهم وكأن الناس بذلك يضعوننا موضع الامتحان فيما نظن نحن اننا نلهمه عن الناس وعن سلوكيات الناس.

وكذلك فإن الذى يعنى صناع السياسات والذين يتخذون القرارات فى مستويات التنفيذ المختلفة هو أن يعلموا - منا ايضا - أى نوع من القرارات يجب عليهم أو يمكنهم اتخاذه على المستويين لمعالجة بعض هذه العوامل والاسباب الكامنة وراء ظاهرة النمو السكانى.. هذا النمو الذى يسميه

البعض «رهيبا» - ولعلهم على حق فى هذه التسمية.. أو لعلهم ليسوا كذلك.

ومثل هذا «المأزق» الذى يضع المتخصصون انفسهم فيه يحتم عليهم ان يكفروا عن الاسترسال فى سرد العوامل والاسباب الكامنة وراء الظواهر المختلفة فى مجتمعنا أو عن تلاوة ما تيسر لهم دائما من هذه العوامل تاركين الناس والمسئولين، تاركين الشعب والحكومة فى حيرة مما يراد منهم أن يفعلوه.. وهكذا فى كل أو معظم مشاكل هذا البلد.

وفى رأى أنه يجب عند الحديث عن أى مشكلة أن نفرق دائما بين العوامل التى لا يمكن التصدى لها وتلك التى يمكن مواجهتها بالعوامل المضادة «أو المضادات» مع التمييز طبعا بين آجال التنفيذ القصير منها والمتوسط والطويل.

فكما لا شك فيه أن من بين العوامل ما يمكن ان يصلح للاستخدام كأداة للتغيير ومنها ما لا يمكن أن يكون كذلك كما أنه حتى من بين العوامل التى قد تصلح أداة للتغيير ما لا يمكن تسخيرها لهذا الغرض لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو حضارية.

فمن المعروف مثلا أن وراء ارتفاع معدلات الخصوبة البشرية وانخفاضها عوامل من بينها شغل الناس بالأطفال أو شدة هذا الشغل.. وهنا لابد لنا أن نتساءل.. وماذا عسى أن يفعل الناس - عامة الناس - والمسئولون - كل المسئولين - أزاء هذا العامل الذى يكمن وراء هذا النمو السكانى «الرهيب» هل يمكن إلغاء الشغل بالأطفال؟ هل يمكن تحديد حجم الشغل بالأطفال؟ هل يمكن ترشيد هذا العامل وتطويعه بحيث لا يظل دائما عاملا مساعدا على سرعة النمو السكانى «الرهيب»؟

مثل هذا العامل فى رأى عامل ميثوس منه كأداة من أدوات السياسات السكانية.. بينما أن عامل الزواج مثلا أو شدة الحرص على الزواج.. أو ظاهرة التفكير فى الزواج.. باعتبار أن الزواج هو المؤسسة الشرعية الوحيدة للانجاب.. يمكن أن يكون أداة من أدوات السياسات السكانية مع مراعاة الحرص دائما على عدم المساس بالتقاليد المرعية فى هذا المضمار حفاظا على الاستقرار النفسى والعائلى لقطاع الشباب فى مجموعه.

بمعنى أنه رغم ما قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة من أن ارتفاع معدلات الخصوبة البشرية مرتبط بارتفاع معدلات الزواج بالتبكر فى الزواج.. فإنه لا يصح أن ينادى باستخدام التشريع للحد من الاقبال على الزواج أو لرفع سن الزواج لأن تقاليد المجتمع التى يجب الحفاظ عليها قد تحتم ألا يتدخل التشريع أو المشرع فى هذا الامر خصوصا أن نسبة المتزوجين والمتزوجات فى الاعمار الصغيرة نسبة ضئيلة.

كذلك فإن معدلات الانجاب دون سن العشرين عند الإناث هزيلة إذا ما قورنت بمعدلات الانجاب

لفئات العمر الأكبر فئة بعد أخرى.. وهذا ما تقتضيه الاحصاءات المصرية بالذات: معدلات الانجاب ضئيلة لمجموعة من الاناث التي هي ايضا مجموعة ضئيلة أصلا.

وثمة عامل آخر يورده البعض كأحد العوامل التي تساهم في خفض معدلات الخصوبة والانجاب ألا وهو الإرضاع.

والناس هنا - عامة الناس - قد يقومون في حيرة منا إذ كيف نطالبهم بالإرضاع لكي لا ينجبوا.. إذا كان لابد لهم لكي يرضعوا أن ينجبوا ولكن المقصود هنا هو إطالة مدة الإرضاع لأولئك الذين تورطوا في الانجاب أو لم يستطيعوا أن يتحاشوه.. وهذه نقطة ايضاح ضرورية لكي لا يلتبس الأمر على الناس.

وغنى عن البيان أن صناعات السياسات لا يستطيعون الاعتماد أو التحويل على هذه الوسيلة كعامل من عوامل خفض معدلات الخصوبة بالأمر والتشريع.

يتضح مما سبق أن الناس والمستوئين في حاجة الى ان يتعمق المتخصصون في دراسة أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة بهدف الوقوف على أنواع العوامل القابلة للتغيير.. مع الاعتماد في اجراء هذا التغيير على الوعي.. لا على التشريع.

ولعل اقرب الطرق الى ذلك هو أن ينظر الى العوامل المؤثرة في الخصوبة على انها تنقسم الى قسمين أساسيين: أحدهما يشمل مجموعة العوامل الشخصية أو الفردية والآخر يضم مجموعة عوامل البيئة.

ولقد سبق لنا أن ذكرنا من بين العوامل الفردية أو الشخصية شغل الناس بالاطفال.. ورأينا كيف انه من العسير أن نتصور امكان اخضاع هذا الشعور للتوجيه أو الترشيد. ولكن لو تصورنا أن وراء هذا العامل عوامل أخرى فرعية فقد نستطيع أن نتلمس الوسائل التي نستطيع عن طريقها اسقاط الحجة التي تساند بعض السلوكيات الفردية.

فمثلا ان شغل الناس بالاطفال في دول العالم الثالث - ومن بينها مصر - يزيكه ويدعمه أن الوالدين يعتبران الاطفال عوناً لهما عندما يبلغ بهما الكبر ويصبحان عاجزين عن الانتاج والتكسب.. خصوصاً في ميادين الفلاحة والزراعة عموماً بمعنى أن الطفل يصبح ضماناً للرزق والدخل للوالدين في سن الشيخوخة أي انه بمثابة وثيقة تأمين مجانية - أو شبه مجانية.

فهل يستطيع الوعي - أو الدولة أن تقرع هذه الحجة بحجة أخرى.. ولكن عن طريق تأمين الناس ضد العجز والشيخوخة في كل أبواب النشاط الاقتصادي وخاصة الزراعة؟ وهل هذا يكفي؟.

كما أن وراء الشغل بالاطفال والانجاب اشباعاً لهذا الشغل.. ان الانجاب في حد ذاته مطلوب لذاته كشاهد حي على رجولة الرجل وأئونة المرأة فهل من سبيل الى خفض هذه الحجة؟

والاطفال عند بعض الناس مجلبة للمكانة الاجتماعية والاحترام والهيئة لرب الأسرة فى بعض المجتمعات الصغيرة.. وفى هذا اشباع نفسى له كقرد.. ومدة الفخر بالعزوة والعصبية.. الناجمة عن الولد الكثير..

فهل من سبيل الى اقناع الناس بغير هذا؟

يضاف الى اسباب هذه السلوكيات وعواملها أن الناس قد اعتادوا أن يفك الموت بأطفالهم فى سن مبكرة وبعد السن المبكرة ومن ثم فقد حاولوا منذ القدم أن يرتفعوا بمواليدهم الى العدد الذى يضمن أن يبقى لهم بعد الموت من هؤلاء المواليد رصيد.

ومثل هذا الاتجاه ربما يكون فى سبيله إلى الزوال بطبيعته فقد بدأ الناس يلمسون منذ وقت غير قصير أن الموت لم يعد يحصد منهم ومن مواليدهم ما كان يحصده قديما من قبل. والحرص على الزواج - على المستوى الفردى - أمر محمود لأن العزوبية فى مثل مجتمعاتنا من المظاهر غير المحمودة فى ظل التقاليد المحافظة ولا يمكن أن يقبل معظم الناس أن تستبد بهم العزوبية الى أجل طويل.

فكيف لنا أن نتصدى لمثل هذا السلوك ونقاومه؟ فى مجتمع شرقى التقاليد!!

وكذلك من بين عوامل الخصوبة.. عامل اسمه الفقر.. والفقر لا يزيدهم الانجاب فقرا!! خصوصا وأن الذين لا ينجبون ليسوا بمنجاة من الفقر.. ومثلهم غير المتزوجين أصلا إذ قد نرى فيهم الحفاة والعراة.

يضاف الى ذلك أن شيوع نمط العائلة الكبيرة يجعل من المسير على الفرد أن يشذ عن هذا النمط.

وفوق هذا فإن الفرد فى بعض هذه المجتمعات يكون عطلا من الهوايات مما يجعل الزواج فى نظر الجميع هواية شائعة أو ربما يرقى الى مستوى الاحتراف نظرا لعدم تعدد أوجه استغلال أوقات الفراغ.

وهناك ايضا ما تجلبه كثرة عدد الاطفال من عطف فى المجتمعات التى تشيع فيها روح البر والاحسان والصداقات وبذلك فإن الانجاب يفتح أبوابا للرزق لا بأس بها.

فهل من سبيل الى هدم هذه التصورات فى أذهان الأفراد وهل من سبيل الى مقاومة النزعة الى البر والإحسان وتحريمها أو الحد منها وهل من سبيل الى فتح مجالات الهوايات وتنويع اسباب استغلال أوقات الفراغ.

هذا كله عن العوامل الفردية والشخصية والحديث بقية.. عن العوامل البيئية.

٨=٣ قبل أن تحددوا نسلهم..

أجيبوهم على تساؤلاتهم!

(يقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الامرام الاقتصادية» العدد ٦٩٢ بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٨٢ صفحة ٢٢، ٢٣)

انتهينا فى المقال الماضى من الحديث عن العوامل الشخصية أو الفردية التى تكمن وراء ارتفاع معدلات الخصوبة البشرية فى مصر.. ورأينا كيف أن معظم هذه العوامل يرتبط بسلوكيات الفرد وانتمائه الى نفسه ورضائه عنها.

أما العوامل البيئية فقد يكون على رأسها انخفاض الوضع الاجتماعى للمرأة.. مما قد يجعل الحياة المنزلية هى المجال الاول والأوحد لمعظم النساء.. فهل من سبيل لتغيير هذا الوضع؟ ثم هناك أيضا المستوى الثقافى والتعليمى للمرأة.. وكذلك للرجل.. سواء بسواء.. وما يتصل بارتفاع هذا المستوى من إطلاق لطاقت البشر فى الارتقاء بمستويات الفكر والرفاهية للمجتمع والحرص على التصدى لكل ما يهدد وجودهم من مجاعات أو أوبئة أو أمراض ويلوغ أرفع مستويات الانتاجية والحرص على عدم هبوط مستويات الخدمة الطبية والصحية والاجتماعية على وجه العموم.. وهذا المستوى التعليمى والثقافى هو الذى يرجى أن يؤدى الى تخفيف حدة النمو السكانى وهو أمر لا يأتى إلا بالتدريب.. ومن حسن الحظ أن مستويات التعليم والثقافة - أخذت ومستمرة فى الازدياد.

نأتى بعد ذلك الى مجموعة من العوامل قد لا يؤخذ الله لاثارها ان تظهر حتى فى الاجل الطويل إلا إذا عقدنا الحزم على ذلك لأنها تتصل جميعا بدرجة الحضرية والريفية.. والأمم - كل الأمم حين تسعى الى «تحضير» الريف لا تحاول فى نفس الوقت «تريف» الحضر.. ومقومات الخصوبة لا تقاس أو بالأحرى لا يصح أن تقاس - بإعداد البشر فلا يصح أن يقال مثلا لقد زاد سكان القاهرة إذن فلقد زاد سكان الحضر فى الوقت الذى لا نرى فيه ارتفاعا فى مستويات الحضرية ومقوماتها.. والحديث هنا قد يطول وإذك فسوف نتعمد ألا نطيل فيه..

وبدرجة الريفية والحضرية فى النول المختلفة تؤثر فى مستويات الخصوبة من حيث فروق الحياة فى هذين النوعين من المجتمعات.. فحياة الريف تختلف عن حياة الحضر وطبيعة الحياة بالنسبة لكل من الرجل والمرأة فى الريف تختلف عن طبيعتها فى الحضر.. وفى الريف تسير حياة الفلاح -

رجلا كان أو امرأة - على وتيرة واحدة ولا تقيم هذه المجتمعات الريفية وزنا إلا لشيء واحد تقريبا هو أن يقوم الرجل والمرأة بواجبتهما العائلية وألا يقصرا في الوفاء بمطالب الأسرة وهي عادة ما تكون مطالب متواضعة.

والمرأة في الريف لا يقاس قدرها بما يقاس به قدرها في المدن.. فهناك طبعاً متطلبات العناية بالمنزل من حيث الرتابة والنظافة.. الخ وهذا وارد لكلا المجتمعين ولكن لا قياس بين المنزل الريفي ومنزل أهل الحضر من حيث نوعية الأثاث ولا قياس في نوع الملابس وتنوعها بين المجتمعين.. أما المرأة في الحضر فبجانب ما تتطلبه الأسرة والمنزل منها هناك واجبات اجتماعية.. تغطي مسافات وتستغرق وقتاً.. في الزيارات والاتصالات وأداء الواجبات والمعاملات المتكررة مما يفرض مستويات معينة للمظهرية ويجعل وقت المرأة في المدينة موزعاً بين عدة مسؤوليات اجتماعية.. قد تتعارض مع الخصوصية والانجاب..

وكذلك الرجل تفرض حياة المدينة عليه ألواناً من الطموح لبلوغ مستويات معيشة أرفع.. وبذلك يصبح الانجاب عبئاً على الزوج والزوجة وضرباً من التضحية بكثير من - أو على الأقل ببعض - الواجبات الاجتماعية وبعض الآمال والأهداف وقضاء على بعض نزعات التطلع والطموح. والبيئة في الريف تتميز بالبساطة بينما هي في الحضر معقدة مركبة.. يكفينا أن نذكر من مقومات هذا التعقيد المواصلات والسكن ونوع التعاقد ونوع العمل.. الخ.

فشبكة المواصلات في المدينة تثير القلق في نفوس الآباء والأمهات.. فيحرصون على مراقبة أبنائهم أن يخرجوا إلى الطريق العام خشية أن يعبروه.. وفي الريف لا يوجد مثل هذا النوع من القلق..

والسكن في المدينة طوايق وارتفاعات.. والأم في الطوايق العليا وبعض الدنيا.. في قلق مستمر على أطفالها خشية أن يطلوا من منافذ هذه المساكن ويتعرضوا لمخاطر السقوط من أعلى ويتصاعد القدم حيث لا يتفقد القدم.. أما إذا خرج الطفل من سكنه في الريف.. فإنما يحبو من الدار أو «الخزانة» أو «العشة» إلى الطريق.. فلا خطر من سقوطه ولا خطر من أن تنوسه عجلات المركبات ولا خطر من فقده.. لأنه إذا فقيته أمه فسوف تأتي به إليها كل الأمهات حتى على غير سابق معرفة.

ولا يوجد في الريف - بقدر ما يوجد في المدن - من الأعمال ما يستلزم التعاقد لضمان الأجر أو مدة العقد أو خشية البطالة.. فالأجر أو عهده ليس له علاقة مباشرة بالانجاب.. أو بعبارة أدق ليس لانتظام الأجر علاقة مباشرة بالانجاب..

والمرأة في الريف تعمل.. ولكن عملها لا يحتم عليها أن تنفصل عن المنزل ولا يستلزم خروجها منه على عكس عمل المرأة في المدن.. ومن ثم فإن انجاب المرأة في المدينة قد يقف حائلا دون تنقلاتها وتنقلات الأسرة خارج المنزل ولو إلى أجل.. ومن ثم فإن كانت هناك ضرورة للانجاب في المدينة فهناك بجانبها ومتلازما معها ضرورة المباحة بين المواليد.

والانجاب في الريف لا يقلل من اطمئنان الأسرة في الريف على مستقبلها بقدر ما يؤثر في حالة الأسرة في الحضر.. إذا ما فقد العائل عقد العمل مع صاحب العمل أو نقص الاجر أو امتنع.

كما أنه من الممكن أن تتصور أن يؤجل أهل الحضر انجابهم - أو ربما زواجهم لصين حصولهم على تدريب أكثر أو مرتبات أعلى أو وظائف أرقى أو أفضل أما في الريف فإن لزومية التدريب وأين فرص المرتبات الأعلى أو الوظائف الأرقى فسكان الحضر يتابعون آمالهم في طريق مفتوح أما سكان الريف فانهم يسبرون في طريق مسدود فليس هناك فارق ملموس بين مستوى المعيشة الموجود ومستوى المعيشة المنشود وهكذا.. وهكذا..

إذن فالمعوقات التي صادفت وما زالت وستظل تصادف الجهود المبذولة - لتعديد النسل أو خفض الخصوبة البشرية في مصر «وفي دول العالم الثالث كله» ترجع إلى عوامل معظمها لا يمكن السيطرة عليه وتطويعه لخفض معدلات الانجاب.. وأنه حتى هذا البعض من العوامل المؤثرة يستحيل التأثير فيه وتغييره حتى في الأجل الطويل.

وعلى العموم فإنه لكي يقتنع الناس بفكرة خفض الخصوبة.. لابد أن تكون إجاباتنا واضحة وصريحة على عدد من الأسئلة التي اتصور أنها قد تصدر عن أناس قد نحاول استمالتهم لفكرة تحديد النسل.. أو على الأقل فهي تساؤلات تعتمل بها صنوهم هنا وفي كل العالم الثالث.

فإن مثل هذه الأسئلة ليست سرا يذاع لأول مرة بل لقد طرحت هذه الأسئلة في عدة مؤتمرات دولية ومحلية حكومية وغير حكومية في بوخارست وغير بوخارست... مما اضطر مؤتمر بوخارست أن يرفع شعار «التتية هي خير مانع للحمل» وشعار «اعتنوا بالناس يعتن الناس بأنفسهم» وغيرها..

هذه الأسئلة التي ستظل تنتظر الاجابة هي:

× ماهو العائد المباشر الذي يعود على الفرد الذي يقلل ويرغب ويلتزم باستخدام وسائل تحديد النسل؟.

× هل سيرتفع مستوى هذا الفرد مثلا لمجرد أنه يمارس تحديد النسل؟

× إذا كان الأمر كذلك فلماذا يظل مستوى المعيشة منخفضا لبعض من ليس لديهم أطفال؟

× بل لماذا يظل مستوى المعيشة منخفضا لبعض من لم يتزوجوا في حياتهم على الإطلاق؟

ثم ان هناك سؤالا حائرا ومحيرا ما زال ينتظر الاجابة عليه من جانب الدعاة وهو يدور حول معقولة الدعوة الى تحديد النسل في كل مكان بنفس الحماس وبغير تمييز. لذا قد يكون مقبولا أن تشتد الدعوة الى تحديد النسل وتحدد في دول اسيوية مكتظة بالسكان بالفعل ولكن كيف يستقيم ان تشتد الدعوة ايضا وتحدد بنفس الحماس في دول افريقية تفتقر.. وتفتقر الى السكان.

هل يمكن أن تكون مثل هذه الدعوة جادة؟

وهل يمكن ان يكون مقصدها صالح البشر والبشرية وهل يمكن أن تكون للتماسيح دموع؟ والا فلين صالح القارة في هذا الخضم الفسيح الفني بالامكانات وأين صالح دول اخرى كبيرة تشكو من الفواء السكاني أو الانتشار والتناثر وليس فيها شبهة انفجار سكاني واحد؟ ان الذين ينادون بتحديد النسل أملا في إحداث التقدم الاقتصادي ينسون أو يتناسون ان التقدم الاقتصادي لا يأتي تلقائيا عند تحديد النسل أو بعده.. لأن للتقدم الاقتصادي مقومات اخرى.. ايجابية ووجوبية.. ذكرناها وذكورها كل العارفين.

خذوا مثلا المستوى التكنولوجي أو المعرفة المكتسبة تدريجيا وتراكبيا في ادارة اجهزة الانتاج في أى قطاع وفي كل قطاع واختيار انطب المشاريع من بين البدائل العديدة الداخلية والخارجية وبناء أساس القاعدة العلمية التكنولوجية محليا.. الخ.

لنا أن نفعل هذا المستوى ونفرض في التركيز على فكرة تحديد النسل؟ هل يمكن أن يكون هناك شك في ان الانتاج والانتاجية واتباع الاساليب التكنولوجية المناسبة - حتى ولو كانت قد تقادمت في الدول المتقدمة - هي الحلول الطبيعية لمواجهة النمو السكاني - عاليا كان أو منخفضا - في أى دولة؟

بقيت كلمة انصاف.. وقد يأتي الانصاف أحيانا من الاحصاءات فان الابحاث تعترف بأن متوسط عدد المواليد لكل امرأة في سن الانجاب قد انخفض وأن متوسط عدد المواليد لكل امرأة متروجة أيضا قد انخفض.

بل إن متوسط حجم الاسرة يتراوح بين اثنين او ثلاثة أيا كان سن الام اللهم إلا بعد سن الخامسة والثلاثين ومع ذلك فإن متوسط حجم الاسرة بعد هذا العمر لا يصل أبدا الى أربعة.

بقي أن تنتظروا معى الى احصاءات المواليد حسب طول مدة الحياة الزوجية وسوف ترون معى ان المرأة المتزوجة تلد طفلا واحدا كل ٥ سنوات في المتوسط أقول.. في المتوسط.. فهل هذا كثير.. في المتوسط؟

٢-٩ كفانا تعلقاً بالزيادة السكانية والأمية

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادية» العدد ٩٠٢ بتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٨٦ صفحة ٣٠ ، ٢١)

واضح من العنوان أنني لا أنوى أن أنصف حكام مصر.. من سكان مصر وأناى لا أنوى أن أرى لمصر.. من سكان مصر ولا أنوى أن أنعى على سكان مصر.. تزايدهم.

فليس من العجيب أن يتزايد سكان مصر ولكن العجيب ألا يتزايد سكان مصر وليس من العجيب أن يتزايد سكان مصر بمعدلات مرتفعة ولكن العجيب أن يتزايدوا بمعدلات منخفضة وليس من العجيب أن يتزايدوا بمعدلات متسارعة ولكن العجيب أن يتزايدوا بمعدلات متباعدة.

وكيف لا ونداماتنا اليهم لا تحمل أى مضمون مقنع إذا قلنا لهم لا تتزايدوا حتى لا ينخفض مستوى معيشتكم هذا منا وقالوا: وهل فى الامكان اخفض مما كان؟

وإذا قلنا لهم إذا انتم وقفتم عند حد معين فى الانجاب.. فإن مستوى معيشتكم لابد أن يرتفع.. سخروا منا وأشاروا بكل أصابع اليد.. الى عديد من الحفاة والعراة الذين لا يمكن أن يعزى سوء حالهم الى الانجاب.. لأنهم حتى لم يقترفوا جريمة الزواج.

والواقع أن تعليق مستقبل التنمية فى مصر الذى هو فى الواقع مستقبل مصر - على انخفاض معدل النمو اسكاني أمر لا طائل من ورائه.. وأمل معلق على ما يشبه السراب..

فتعداد مصر اليوم ٤٩ مليون نسمة.. كما يقال لنا.. وهو عدد لا رجعة فيه.. بل إن تعداد سكان مصر فى عام ألفين.. يحدونه لنا من الآن على أنه سيكون سبعين مليوناً من البشر.. وهو عدد أيضا لا رجعة فيه.. لأنه لا يمكن تداركه الآن.

فإذا كنا عاجزين عن مواجهة هذه الأعداد المحققة.. فنحن أمجز عن مواجهة ما بعد هذه الأعداد المحققة التى سوف تكون أكبر وأكبر حتى ولو انخفضت معدلات النمو السكاني.. لأن الأعداد المطلقة متزايدة بدون شك.. حتى ولو انخفضت المعدلات التى يتزايدون بها.. فهم بالرغم من هذا لانخفاض فى معدلات الزيادة متزايدون.

علما بأن معدل النمو السنوى لسكان مصر ليس أعلى معدلات العالم فهناك تسعة وعشرون دولة تتفوق على مصر فى هذا المضمار وذلك بناء على مراجعة معدلات النمو السكاني فى ١٨٧ دولة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠.

وأيا كان مستوى معدل النمو السنوى لسكان مصر فإنه يجب التعامل معه أولاً ثم العمل على خفضه ثانياً.. علماً بأن انخفاضه قد لا يحدث إلا فى الأجل الطويل.. ومن ثم لن يحدث هذا الانخفاض أثره إلا فى أجل أطول.

وبعبارة أبسط وأوضح يتعين علينا أن نتعامل اليوم مع ٤٩ مليون نسمة وأن نتأهب بثبات للتعامل مع سبعين مليون نسمة فى عام ألفين فلا جدوى على الإطلاق من الشكوى أو البكاء أو الرثاء.. أمام هذه الحقيقة.

كما أننا لا نرى أى جدوى.. بل اننى لا أرى أى منطق.. فى تعليق مستقبل مصر.. ومستقبل التنمية المصرية.. على موضوع محو الأمية.

الأمية كائن من الكائنات الحية فى مصر لا بد من التعايش معها على ماهى عليه.. ريثما يتم خفضها أو محوها فى الأجل القصير.. أو المتوسط أو الطويل.. أما أن يقال.. فى مجتمعنا نحن بالذات.. أن الأمية عائق وعقبة كؤود فى وجه التنمية فهو قول مبالغ فيه ومرفوض..

لأن الأمية لا تحول دون تشغيل الأميين فى أعمال تتناسب مع حالة الأمية نفسها.. ومثل هذه الاعمال الملائمة للأميين.. فى مصر.. كثيرة ووفيرة خفوا منها كنس الشوارع.. وإغلاق البالوعات.. وتنظيف وصيانة المباني الحكومية وغير الحكومية.. والعناية ببحيرات المياه.. وإزالة التراب المتراكم على المكاتب والكراسى وداخل مركبات النقل العامة والخاصة ورفع مستوى النظافة داخل البيوت.

كفيع نتعلل إذن بأن الأمية هى سبب تخلفنا فى الوقت الذى يمكن للأميين أن ينقلونا من بعض مظاهر التخلف التافهة التى هى فى نفس الوقت.. مهينة.. وقاتلة لروح العمل بين غير الأميين الذين يتمتعون - رغم أنهم متعلمون - بانخفاض انتاجيتهم فى شتى المرافق.. بدءاً بالحكومة وانتهاء بقطاع الأعمال.

سواء فى مجال الانتاج السلعى أو الانتاج الخدمى وداخل قطاع التعليم نفسه.. وداخل الجامعات التى هى أعلى مراحل الرقى والتقدم ومع ذلك فإنها فى تخلف مقيم..

نحن لا نسوق القول بلا مسئولية.. أو بغير روية أو تفكير.. ولكننا لا ننصير أن ما ذكرناه فيه شيء.. ولو ضئيل.. من التجنى.. أو أن ما نطلبه يدخل فى عداد التمنى..

فلنسكت إذن عن ابداء الاعذار لتبرير ما نحن عليه من تخلف.. ولنواجه مشكلة الأمية.. أولاً بتشغيلها ثم تفكير بعد ذلك فى محوها ولنواجه التزايد السكانى.. أولاً بالوفاء باحتياجاته

المتواضعة جداً والتي لا تتضمن الكافيار - على حد علمي - لكي يمكننا بعد ذلك ان نأمل في أن يتجاوب السكان مع ندائاتنا لهم بخفض معدلات الانجاب ولتواجه التخلف.. أولاً بأن نبحث عن مواضع التميز عندنا لكي نركز عليها. وثانياً أن نعتمد في التنمية على أكثر الموارد وفرة وليس على أكثر الموارد ندرة.

ولنسأل أنفسنا باستمرار: كيف يعجز الخدان في مصر عن إعالة سبعة اشخاص.. أقول إعالة ولا أقول إعاشة.. ولا إطفاء..

٣-١٠ السكان جزء وكل

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الإهرام الاقتصادي» العدد ١٠١٠ الصادر بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٨ صفحة ٩١)

ليس في العالم دولة واحدة.. تشذ عن القاعدة التالية هذه القاعدة هي..
إن جزءا من السكان فقط.. هو الذى يعول كل السكان ولكن نسبة ذاك الجزء إلى هذا الكل..
تختلف من دولة الى أخرى.

فمثلا يعيش في مصر خمسون مليونا من البشر. ولكن قوة العمل فيها يتراوح عددها بين اثني عشر مليونا وثلاثة عشر مليونا من البشر فقط على وجه التقريب وقوة العمل هذه تشمل العاملين والعاطلين.

أى أن العاملين والعاطلين في مصر يمثلون ربع مجموع السكان تقريبا أو إذا توخينا الدقة فإن هذه النسبة قد بلغت في مصر ٢٧,٣ فى المائة على نحو ما تصح عنه المصادر الدولية عن عام ١٩٨٢ وحتى لو كان هؤلاء العاملون والعاطلون كلهم عاملين متكسبين فإن معنى ذلك أن كل مصرى في مصر يعول ثلاثة سواء أى أن نسبة الإعالة في مصر تبلغ أربعة الى واحد أو أربعمائة لكل مائة أو إذا توخينا الدقة فإن هذه النسبة قد بلغت بناء على أرقام ١٩٨٢ حوالي ٣٦٦ شخصا لكل مائة.

فإذا نحن نظرنا الى العالم من حولنا فسوف نجد أن نسبة الإعالة كانت على النحو التالي:
فى أفريقيا:

تشير احصاءات عام ١٩٨٢ الى ان هذه النسبة قد بلغت اقصاها فى الجزائر «٤٧٤ معولا لكل مائة عائل» وبلغت أدناها فى بوروندى «١٦٥ معولا لكل مائة عائل».

وفى روسيا:

بلغت هذه النسبة اقصاها فى الأردن «٤٦٩ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام ١٩٧٩ وبلغت النسبة أدناها فى هونج كونج «١٩٧ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام ١٩٨٤.

وفى الأمريكتين:

بلغت هذه النسبة اقصاها فى جواتيمالا «٣٦٠ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام

١٩٨١ وبلغت النسبة أدناها في برميودا «١٧٢ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام ١٩٨٠.

وفي أوروبا:

بلغت هذه النسبة أقصاها في مالطة «٢٧٢ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام ١٩٨٢ وبلغت النسبة أدناها في الدانمرك «١٨٨ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام ١٩٨٤.

وفي ضوء كل هذه الأرقام التي استخرجناها من أحدث نشرة احصائية نواية متخصصة يتضح أن هذه النسبة لم تتجاوز ٤٧٤ معولا لكل مائة عائل في أي بلد في العالم ولم تهبط دون ١٦٥ معولا لكل مائة عائل في أي بلد في العالم وإنما في مصر تقع بين هاتين النهايتين «٣٦٦ معولا لكل مائة عائل».

وهبوط هذه النسبة عن هذا الحد الأدنى المبين لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها. لا في مصر.. ولا في غير مصر.

٣ = ١١ لابد من تعدد السياسات السكانية

(بقلم المؤلف كما نشرتها مجلة «الاهرام الاقتصادية» العدد ١٠١٥ بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٩٨٨ صفحة ٩١)

سياستنا السكانية فى حاجة إلى تمصير فالخوارج أنفسهم يقولون:

إنه ليس هناك معنى واحد للسياسات السكانية بل انه لا يمكن أن يكون هناك معنى واحد لكل السياسات السكانية - وغير السكانية - بتعدد الدول.

ومعنى ذلك أن السياسة السكانية فى انجلترا لابد أن تكون سياسة انجليزية والسياسة السكانية فى فرنسا لابد أن تكون سياسة فرنسية ومن ثم فإن السياسة السكانية فى مصر لابد أن تكون سياسة مصرية فالأجانب الذين يحلو لنا أن نسير وراءهم ثم نتهمهم دائماً بأنهم يريون منا أن نسير وراءهم.

هؤلاء الأجانب يقولون - على الأقل فى هذا المجال - إنه لا توجد سياسة سكانية.. موحدة لكل دول العالم وبناء عليه فإن السياسة السكانية.. لكى تكون سياسة مصرية لابد أن تستلهم طباع الناس فى مصر.. وعادات الناس فى مصر.. وسلوكيات الناس فى مصر.. وذلك لكى يتحقق لها النجاح.

اما ألا تكون تابعة من طباع المصريين وعاداتهم وسلوكياتهم فليس هناك محل للفرابة.. أن تفشل هذه السياسات فالسياسات الناجحة أو نجاح السياسات رهن بعدم التعارض بين أهداف الفرد وأهداف الأسرة وأهداف المجتمع وأهداف الدولة وأهداف الحكومة فبالرغم من أن التصريحات الرسمية عن السياسة السكانية تصاغ صياغات توحى بفعالية هذه السياسة وقدرتها على بلوغ مراميها المعلنة وبالرغم من أن أهداف السياسات السكانية تركز تركيزاً واضحاً وحاداً على ضرورة خفض معدل المواليد وتعمل على تيسير الحصول على موانع الحمل أو قد تركز - إذا أرادت - على رفع معدل المواليد بتحريم الاجهاض وصرف الإعانات العائلية.

بل بالرغم من أن هذه السياسات تبدو كما لو كانت نتائجها محسوبة سلفاً إلا أن هذه النتائج عادة ما لا تتحقق.. أو قد لا تتحقق.. وذلك على الأقل فى المدة الوجيزة المتاحة لتحقيق هذه النتائج أو بلوغها ومن أجل ذلك يحسن أن تتخفف السياسات السكانية من طموحاتها وذلك مراعاة لعادات الناس وسلوكياتهم وطباعهم واحتياجاتهم ومشاعرهم ويجدر بهذه السياسات أن توائم بين

أهداف الفرد وأهداف المجتمع وألا تنعنى على الناس ما يفعلون مجرد أنه يختلف عما تريد الدولة منهم أن يفعلوه وأن تفسح المجال كي يفهم الناس الحكمة مما تراء الدولة لهم من خير وألا تفزع الدولة مما يفعلون وألا تكيل لهم اللوم على ما يفعلون.

وهذه هي البداية.. بداية السلام الاجتماعى بين الدولة والمواطنين وبداية التعايش السلمى بين المرء ونفسه وبداية «تبادل التعاطف بين المرء ووطنه».

٣ = ١٢ الانتشار السكاني.. بدلا من الانفجار السكاني

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة « الاهرام الاقتصادية » العدد ١٠٤٥ بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٨٩ صفحة ٩١)

بلا تمهيد.. ولا لف.. ولا دوران

اسمحوا لى أن أقول

إن سبعين فى المائة من مشاكلنا البشريّة.. تتركز فى عشر محافظات هذه المحافظات هى: القاهرة والجيزة والدقهلية والشرقية والبحيرة والاسكندرية والغربية والمنيا والقليوبية وسوهاج.

ففى هذه المحافظات العشر يتركز ٧٠ فى المائة من السكان وفيها يتركز ٧١ فى المائة من قوة العمل وفيها يتركز ٧٣ فى المائة من المتعطلين. وفيها يتركز ٧١ فى المائة من الباحثين عن عمل.. وفيها يتركز ٧٥ فى المائة ممن يتم تعيينهم عن طريق وزارة القوى العاملة.

هذا هو ما تقوله البيانات الرسمية التى تصدرها أجهزة الدولة الرسمية سواء فى ذلك الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أو وزارة القوى العاملة كل جهاز فيما يخصه.

وطبعا تنصدر محافظة القاهرة كل المحافظات فى كل شىء.. تنصدرها فى السكان.. وفى العاملين.. وفى الباحثين عن عمل.. وفى المعينين عن طريق وزارة القوى العاملة.

فالذين يتم تعيينهم من أبناء محافظة القاهرة بواسطة وزارة القوى العاملة يمثلون عشرين فى المائة من جملة من يتم تعيينهم عن طريق مكاتب القوى العاملة من أبناء مصر كلهم.

والذين يتم تعيينهم عن طريق مكاتب القوى العاملة من أبناء محافظة الاسكندرية يأتى ترتيبهم بعد أبناء محافظة القاهرة إذ إنهم يمثلون ١٤ فى المائة من عدد المعينين فى الدولة كلها.

هذا بالرغم من أن نصيب محافظة القاهرة من قوة العمل أو من السكان لا يبلغ عشرين فى المائة.. بل هو حوالى ١٢ فى المائة.

وكذلك بالرغم من أن نصيب محافظة الاسكندرية من قوة العمل أو من السكان لا يبلغ ١٤ فى المائة.. بل هو حوالى ٧ فى المائة.

معنى هذا أن هناك اختلالا جغرافيا فى توزيع فرص التنمية ومن ثم فى توزيع فرص الانتاج.. ومن ثم فى توزيع فرص العمالة.

ومثل هذا الاختلال الجغرافى.. أو الهيكلى.. لا علاج له إلا بالانتشار التام.. أو بمزيد من

الانتشار التتموى ومزيد من الانتشار السكاني.. ومزيد من انتشار قوة العمل.. ومزيد من انتشار فرص العمل.

وبغير ذلك لا يمكن ضغط أحجام البطالة.. ولا يمكن بغير ذلك مواجهة التخلف الجغرافى.. أو التباين الواضح فى مستويات التنمية بين محافظات مصر.. ومدنها وحضرها وريفها.. وشموعها وحواريها.

الانتشار السكاني.. هو الحل.. أو لعله أحد الحلول.. التى لابد منها لتخفيض حدة الفزع والجزع.. التى تصيب النفوس دائما من جراء ما نسمعه يوميا.. عن مخاطر الانفجار السكاني.. الذى لا مهرب منه.. لسنوات عديدة قائمة.

٣ = ١٣ راجيف غاندى.. عن السكان.. بغير تشنج

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الامرام الاقتصادية» العدد ١٠٨٧ بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٨٩ صفحة ٧٩)

فى العالم اتحاد اسمه الاتحاد الدولى للدراسات العلمية السكانية - أنا عضو فيه منذ عام ١٩٥٨ وهناك غيرى من الاعضاء الأحدث من مصر والدول العربية الأخرى.

هذا الاتحاد يجتمع مرة كل ٤ سنوات فى مكان ما فى العالم.. فكان هناك اجتماع عام ١٩٦١ فى نيويورك وفى عام ١٩٦٥ فى بلجراد وفى عام ١٩٦٩ فى لندن وفى عام ١٩٧٣ فى لبيج وفى عام ١٩٧٧ فى المكسيك وفى عام ١٩٨١ فى مانيتلا وفى عام ١٩٨٥ فى فلورنسا وفى عام ١٩٨٩ فى نيودلهى..

وهناك فى نيودلهى وقف راجيف غاندى فى حفل الافتتاح هذا المؤتمر يتحدث عن السكان فى الهند بغير هلع أو قلق بل فى هدوء وسكينة ويدلا من أن يركز راجيف غاندى حديثه على ضخامة اعداد البشر - والهند ثانى دولة سكانية فى العالم - ركز راجيف على سوء التوزيع السكانى داخل الهند وخارجها.

ونادى راجيف غاندى فى خطابه بأن تكون السياسة السكانية فى الهند سياسة توزيعية تحرس على إزالة التناقض وتحقيق التجانس بين اقاليم الهند المختلفة بمعنى ان يكون لكل اقليم فى الهند أو حتى على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر السياسة السكانية الخاصة بهذه الوحدة أو ذاك الاقليم بحيث تكون هذه السياسة نابعة من الأوضاع السائدة داخل الاقليم ومعبرة عن سلوكياته ومتماشية مع اتجاهات أهله وطبائع سكانه..

وهذا ما نادينا به مرارا فيما كتبناه من أبحاث علمية تحت عنوان السياسات السكانية فى ظل أحوال التخلف، وإذا كان الشئ بالشئ يذكر فإن من حق القارىء أن يعلم أن بعض الأبحاث العلمية التى تقدمت الى المؤتمر من جانب الهنود أنفسهم قد تندرت على السياسات السكانية الجارية حاليا فى الهند والتى تعمل على تشجيع التعقيم للرجال والنساء مقابل حوافز مالية محسوبة.. وقيل فى بعض هذه الأبحاث فى معرض التندر على هذه السياسات ان هذه الحوافز المالية كانت بمثابة الدافع الأساسى للاقبال على التعقيم ثم اضافوا أن عددا من الناس قد ظهرت أسمائهم أكثر من مرة واحدة ضمن المتقدمين للتعقيم حرصا على أن يحصلوا على هذه الحوافز المالية أكثر من مرة والعهد على الراوى.

٣ = ١٤ التحدى أمام وزارة السكان

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأفرام» بتاريخ ١١/٢٤/١٩٩٣ صفحة ٨)

لعل أول من نادى فى العالم كله بإنشاء وزارة السكان «ولكن فى فرنسا» هو العالم الفرنسى والمفكر العالمى المبدع الاستاذ الفريد سوفى ALFRED SAUVY الذى نشأ فى كنف علم الاقتصاد ثم اقتحم ساحة علم الاجتماع بكفاءة.. على عكس استاذ فرنسى آخر اسمه فرانسوا بيرو الذى نشأ فى كنف علم الاجتماع ثم اقتحم ساحة علم الاقتصاد بكفاءة ايضا.

وقد جلست مع الفريد سوفى.. ولكننى لم ألتزمذ على يديه.. للأسف.. إلا من خلال القليل مما قرأت مما كتب وقد كتب مؤلفات عديدة من بينها كتاب اسمه «فرنسيون فرنسا» اشترك فى تأليفه معه روبير ديبيريه Robert Debre عام ١٩٤٦ وطالب فيه سوفى وديبيريه بإنشاء وزارة للسكان فى فرنسا وقد توصل سوفى الى ضرورة أن تكون فرنسا سياسة سكانية تعمل على أن يزيد سكان فرنسا بمقدار ٣٢٠ الف نسمة سنويا يأتى نصفها من زيادة عدد المواليد ويأتى ١٣٠ ألفا من الهجرة الوافدة وتحقق باقى الزيادة ٣٠ ألفا من خفض عدد الوفيات.. سنويا.

وإذا كانا منهما بأن لكل شئء تكاليفه وأن مثل هذه السياسة لابد لها من تمويل وميزانية باعتبار أنه لا توجد للمسائل السكانية حلول معروضة فى الأوكازيون «على حد تعبيرهما».

ونظرا لتعدد الجهات التى تعنى بهذا الثلاثى «المواليد والوفيات والهجرة بما فى ذلك التجنس» وحرصا على عدم تفتيت الاعتمادات بين تلك الجهات وعملا على تجميعها وتوحيدها فى جهة واحدة جاءت فكرة إنشاء وزارة للسكان يتلخص اختصاصها فى توجيه ومراقبة عناصر النمو السكانى واتكماشه وهى المواليد والوفيات والهجرة.

وقد جاء الاقتراح بإنشاء هذه الوزارة واختصاصها بهذه العناصر الثلاثة مع استثناء موضوع الهجرة من أن تستقل به وزارة بعينها حتى لو كانت وزارة الزراعة أو وزارة العمل أو الخارجية أو حتى وزارة السكان بل لابد من أن تتكاتف هذه الوزارات الأربع للتعامل مع موضوع الهجرة والعناية بالإحصاءات المتعلقة بهذا الموضوع ولقد يراوبنا فى مصر بعد إنشاء أول وزارة للسكان أن تنقصى أبعاد المسئولية التى يمكن أن تنهض بها هذه الوزارة الجديدة حرصا على بقائها واستمرارها.

فلا يمكن أن نتصور أننا أنشأنا وزارة للسكان لمجرد أن تختص بتوزيع حبوب منع الحمل أو لمنع الولادة أو الاجهاض أو للتوغل فى المسائل العائلية لكل أسرة على حدة أو تهنئة العرسان أو تعنيقهم فالواقع أنها - شأنها شأن كل الوزارات الأخرى - لابد أن تكون سياستها مستمدة من السياسة العامة للدولة التى لها مقوماتها ومحدداتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولها احتياجاتها والتزاماتها وقبورها المالية والنقدية والقانونية والأدبية. والذى يستمع الى الخطابات الرسمية لرئيس الدولة يدرك أن إنشاء وزارة للسكان فى مصر كان استجابة مباشرة لطموحاته السكانية التى يتعين علينا تجميعها فى أهداف قومية رفيعة لابد لكى تتحقق من أن تصاغ لها سياسة سكانية لكل محافظة وللولة ككل.. ولابد أن تتضمن هذه السياسة من العناصر ما يلى:

١- تصحيح البنية الديموجرافية.

٢- ترشيد التوزيع السكانى جغرافيا ومهنيا وحسب النشاط الاقتصادى وحسب الحالة العملية.

٣- تصحيح مسار معدلات النمو السكانى وعلاقة ذلك بسياسات الصحة والتعليم.

ووزارة السكان المصرية إذ هى تستهدف بلوغ هذه النتائج لابد أنها سوف تتطلع الى تعاون سائر الوزارات المعنية وهذا فى حد ذاته يتطلب أن تتوصل هذه الوزارة الى بروتوكولات للتعاون بينها وبين هذه الوزارات «فى التفاصيل» إذ لا يعقل أن تقوم وزارة السكان وحدها بهذه الأعباء المتشعبة الأبعاد رغم أنها محكمة التصوير والصياغة.

كما أن الإنصاف يقتضى أن تترك لوزارة السكان فرصة «ولكن وجيزة» لكى تتأقلم مع الأوضاع السائدة.. بمعنى أنه الى أن يحين الحين لكى تحقق الوزارة ما هو متوقع منها من تصحيح ما يحتاج الى تصحيح وترشيد ما يحتاج الى ترشيد فإنها لابد أن تتعامل مع الهيكل الديموجرافى أو البنية الديموجرافية السائدة ومع التوزيعات السكانية السائدة ومع معدلات النمو السكانى السائدة.

وليس من قبيل المحاباة للوزارة الجديدة أن ننادى بضرورة انتقال مسئولية المواليد والوفيات والهجرة إليها.. طالما أنها هى وزارة السكان.. وما دام أن السكان هم نتاج نمو معين.. وطالما أن هذا النمو السكانى هو نتاج ثلاث مساهمات هى مساهمة المواليد ومساهمة الوفيات ومساهمة الهجرة من الدولة إليها.

وقتوالى التساؤلات على النحو التالى:

١- كيف تستطيع وزارة السكان اثبات وجودها فى هذه الاتجاهات الثلاثة.

٢- كيف تستطيع وزارة السكان ان تصل بنا الى تصحيح البنية الديموجرافية وترشيد

التوزيعات السكانية وتصحيح مسار النمو السكاني.

٢. كيف تستطيع وزارة السكان أن تضع ثم تنتهج سياسة سكانية متكافئة مع السياسة العامة للدولة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أن معا.

٣. كيف تستطيع وزارة السكان أن تحصل على احتياجاتها وأن تحمض مقوماتها وأن تؤكد التزاماتها الفنية عن التعريف وهي احتياجات ومقومات والتزامات لها ايقاماتها المالية والنقدية والإدارية والقانونية والأمنية.

هذا.. كله.. هو التحدى.. الذى يواجه الوزارة الجديدة.

٣ = ١٥ المؤتمرين غراميات الشمال وهموم الجنوب

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٤ صفحة ٨)

كان استعداد القاهرة لاستقبال مؤتمر السكان الحكومى ومنتدى السكان الشعبى استعدادا مشكورا بكل المقاييس الولية وهذه شهادتى بلا مجاملة بالمقارنة بالاستعدادات التى شهدتها فى مؤتمرات كثيرة مثيلة ومن بينها مؤتمر بوخارست «١٩٧٤» ومؤتمر المكسيك «١٩٨٤» ولكن ربما باستثناء مؤتمر المستوطنات البشرية الذى عقد فى فانكوفر «كندا» عام ١٩٧٦.

هذا من حيث الشكل والمضمون المتعلقين بالإعداد والاستعداد أما عن موضوع المؤتمر والوثيقة السابقة التجهيز التى تمت مناقشتها قبل انعقاد المؤتمر بواسطة وفود الدول المختلفة فى اللجان التحضيرية الثلاث التى انعقدت آخرها فى نيويورك فى ابريل الماضى فإن لنا على هذه المناقشات ملاحظات من حيث المبدأ، كان معروفا أن الوثيقة لم تكن كلها محل اجماع الآراء لا فى اللجنة التحضيرية الأولى ولا فى الثانية ولا فى الثالثة فى نيويورك، إذ اعترضت عليها الجزائر والفاتيكان وحتى فرنسا فى ذلك الاجتماع الثالث بالذات بل أكثر من ذلك فقد كان معروفا أن الأمم المتحدة قد دعت بعد الاجتماع الثالث الذى عقد فى نيويورك الى مناقشة الوثيقة مناقشة غير رسمية فى ثلاثة أيام متتالية هى ١٣، ١٤، ١٥ يوليو ١٩٩٤ فى نيويورك أيضا وأنها عهدت الى مجموعة من منتدى الدول بمهمة القيام بتليين الوثيقة تليينا يحميها من الهجوم الكاسر أثناء انعقاد المؤتمر.

وتشكلت لهذا القصد ثلاث مجموعات أدارت المناقشة فى أولامها كندا وفى الثانية انونيسيا وفى الثالثة هولندا. وكان اختصاص المجموعة التى تولت أمرها كندا منحصرا فى الفصلين الأول والثانى.. أى فصل المقدمة.. وفصل المبادئ وتبلور النقاش فى نهاية الاجتماع غير الرسمى فى ١٣ يوليو ١٩٩٤ فى ضرورة إعادة النظر فى ترتيب بنود الفصل الأول حسب الأولويات وفى تخفيض عدد المبادئ الخمسة عشر التى يحتويها الفصل الثانى الى عدد اقل «الجزائر باسم مجموعة السبعة والسبعين والذين يبلغ عددهم فى الواقع ١٢٨» وتمخض هذا رأى عن تطوع الهند بالتقدم بصياغة جديدة بالكامل لهذا الفصل الثانى ولما فيه من مبادئ اتخذ فى اعتبارها رأى كتلة السبعة والسبعين واست أدرى ان كانت الهند قد تقدمت بالفعل بهذه الصياغة الجديدة أو انها لم تفعل.. كما اننى لا أعلم بتفاصيل ما حدث فى اللجنتين غير الرسميتين الآخرين اللتين أدارت الحوار

فيهما اثنوينسيا وهولندا على الترتيب وذلك فى يومى ١٤، ١٥ يوليو ١٩٩٤ على الترتيب.. كل هذا كان معروفا.. هالوثيقة لم تكن أبدا لا قبل المؤتمر ولا حتى بعد المؤتمر (فى صيفتها الجديدة) محل اجماع فقد تحفظت سبع عشرة دولة عليها فى صياغتها الجديدة ناهيك عن النص فى صلبها وربما فى مواقع كثيرة منها لأننى لم أرها بعد على أن الدول حرية اختيار تنفيذ ما وصل اليه المؤتمر من صياغات فى اطار التقاليد وتعاليم السماء والقوانين الوضعية لكل دولة.

ورغم أن ذلك كله كان معروفا فقد أرادوا لمؤتمر القاهرة أن يبدأ بنقاط الخلاف.. وترتب على هذه البداية المعكوسة ان انزلق المؤتمر إلى مناقشة موضوعات لها إلحاحا عند دول الشمال ولا تحتل عند دول الجنوب أولوية محددة.. وضاع الوقت فى نوع من المصارعة الحرة حول مناقشة هذه الموضوعات ولغت نظر الدول المختلفة الى الاعتناء بها لأنها فى نظر الدول المتقدمة شائعة حتى فى الدول المختلفة التى لا تراها أو لا تريد أن تراها وأنه لا يمكن لدول الجنوب أن تتكرر وحسب هذه الشوائب عندها ولا يمكنها التعامى عنها بلئى حال.. وكانت هذه هى روح المناقشة التى ساقتها بعض الدول المتقدمة أمام مندوبى الدول المختلفة اثناء المؤتمر واستمر الجنوب طيلة ايام المؤتمر فى نفيه لأهمية هذه الظواهر عنده وأنها ليست من الظواهر بالغة الشيوع بل انها نادرة الحدوث.. واستمر الشمال فى المصارعة الحرة لكى يجبر الجنوب على ضرورة الالتفات إلى هذه الظواهر.

ويذا للجميع كما لو كان المؤتمر ينزلق بالتدرج فى نقاش طويل عريض عن موضوعات قد يمكن النظر إليها على انها من «غراميات» الدول المتقدمة التى يحلو لها دائما أن تناقشها لا لكى تقاومها ولكن لكى تتفاعل معها وتتجاوب معها وتتعاطف معها.. ثم لكى تدبر لهذه السلوكيات والتصرفات الشاذة والنادرة كل التسهيلات الصحية والعلاجية بدلا من القضاء عليها فى مهدها لكى لا تستشرى ولكى لا تنتشر بمعنى أن دول الشمال كانت ترى أن دول الجنوب ليست بمنجاة عن الاصابة بهذه الافات التى أصابتها فى الشمال وأن الحكمة كل الحكمة فى أن تتأهب دول الجنوب لاستقبال هذه الأوضاع واحتضانها وتيسير طرق التعايش معها فى اطار من الصحة العامة المؤكدة وبرامج الرعاية السخية.

ولم تكن دول الجنوب مستعدة لأن تقع فى غرام هذه المشاكل.. بل حرصت على أن تنفيها وأن تنفى أنها موجودة فيها وكذلك على أن تصدى لها إذا حدث واصابها من هذه الممارسات أى وأبل وفى زحمة هذه المصارعة الحرة ضاعت قضايا الجنوب الأكثر إلحاحا.. فلا هم ناقشوا الفقر ولا الجهل إلا لاما ومن طرحوا منهم موضوع التعليم والصحة.. لم يكن هذا الطرح إلا لخدمة أغراض تنظيم الاسرة خدمة مباشرة رغم ان للتعليم العام بمراحله المختلفة وللصحة العامة بمرافقتها المختلفة اثرهما فى تنظيم الاسرة ايضا وحتى إذا لم يكن لهما هذا الاثر فهما حق من حقوق

الإنسان وحقوق أخرى كثيرة تم تسخيرها وتجنيدوا لغرض واحد ومن ثم لم تكتسب ماضى جديرة به من رحابة واتساع.

ضاعت هموم الجنوب في زحمة غراميات الشمال كما لو كانت نفس مشاكل الشمال وكما لو كانت المشاكل كلها قد تحوصلت وتمحورت حول الجنس والولادة والوفاة أثناء الحمل واثناء الوضع وبعدهما. غاب عن المؤتمر ما قاله السيد حسنى مبارك رئيس الجمهورية نفسه من أن ٨٥٪ من خيرات العالم يتمتع بها وقد يقول البعض بل يحتكرها ١٥٪ من سكان العالم وكان جديرا بالمؤتمر أن يستنكر هذا التوزيع الجائر لخيرات العالم كما استنكر ارتفاع معدلات الخصوبة والاجهاض غير الأمن في دول تبنيه وتعززه وكما استنكر غياب الثقافة الجنسية او الانجابية عند الدول المتخلفة. أما كان يمكن للمؤتمر ان يستنكر ايضا غياب الغذاء الأمن «أو الأمن الغذائى» في الدول المتخلفة بمثل ما استنكر به غياب الاجهاض الأمن «أو الأمن الاجهاضى». في نفس تلك الدول!!

ألم يخطر ببال المؤتمر أن الولادات التى تمت لا تجدى فيها توصيات المؤتمر بتنظيم الاسرة أو الاجهاض الأمن لأنها تمت بالفعل ولا يمكن ردها الى حيث أنت وأن الامر يستدعى وال حال كذلك تدبير الفصول الدراسية الكافية لهؤلاء الذين ولدوا في عام ١٩٨٩ مثلا حيث سيبلغون سن التعليم في عام ١٩٩٥م هل أعد المؤتمر لهم الاعتمادات المالية اللازمة للتعليم بدءا من عام ١٩٩٥ فما فوق الى أن يتموا مرحلة الدراسة الجامعية وربما مرحلة الدراسات العليا. هل خصص المؤتمر الاعتمادات الكافية للباقيين على قيد الحياة من مواليد عام ١٩٣٥ الذين سيبلغون سن التقاعد في عام ١٩٩٥ ضمن المليارات التى طالب المؤتمر بتدبيرها لأغراض الحياة الانجابية والجنسية.. أو انها اعتمادات سوف تقتصر على تغطية هذه الاحتياجات الضيقة وحدها وهى التى وقع المؤتمر في غرامها منذ بدايته وحتى قبل بدايته من واقع الوثيقة.

أما كان يكفى أن يستشعر المؤتمر منذ البداية ومنذ ما قبل البداية ان الاقواس التى تخللت الفصل السابع بالذات هى خير شاهد على تحفظات الكثيرين على لغة الوثيقة في هذا الفصل حتى فى صياغتها الانجليزية ومادام هذا الفصل السابع كان مزجما بهذه الاقواس المتواصلة من سطر الى سطر ومن فقرة الى فقرة ومن صفحة الى الصفحة التالية أما كان يجدر بالمؤتمر أن يوجل مناقشة هذا الفصل الى أن يفرغ من مناقشة فصول أخرى كان يمكن ان يؤدى الاتفاق عليها الى المطالبة بتدعيمها ودعمها ورصد الاعتمادات لها حرصا على مستقبل النول النامية المطلعة الى الانماء وبلوغ مستويات أعلى تؤدى فى النهاية الى مزيد من الوعي الاجتماعى والانجابى الذى استقر عند دول الشمال طوعا لا كرها واختيارا وليس بالقسر!!

ولكن أبدا لم يحدث فقد بدأوا بالفصول الخلفية المتعسرة فجاءت ولادة هذه الفصول وعلى

رأسها الفصل السابع ولادة قيصرية وكانت النول النامية تود لو أن هذا الفصل قد تم إجهاضه إجهاضاً آمناً وألا يتكرر ميلاده من جديد فى مؤتمرات قائمة ولكن هذا الإجهاض لم يصب الفصل السابع وتمت ولادة هذا الفصل كما قلنا ولادة متعسرة.. ولكنه ولد فى نظر النول المتقدمة لى حياً وينمو ويزدهر. اما الفصول الخاصة بالتنمية فقد كتب عليها أن تولد ناقصة النمو ومن هنا طلعت الصحف علينا بأن المؤتمر قد اعتمد الوثيقة وأن سبع عشرة دولة قد تحفظت وحيداً لو يضحوا لنا نصيب كل بند من الموافقة والاعتراض مع تسمية النول التى اعترضت على كل بند على حده قبل التعديلات وبعدها.

لم يبق أمام النول النامية إذن إلا أن تتأهب وتستعد استعداداً افضل لمؤتمرات أخرى كثيرة قائمة.. وألا توكل امر مناقشة مثل هذه الوثائق فى اللجان التحضيرية لغير المتخصصين ولست استبعد من المتخصصين هنا أولئك المتخصصين فى الموضوع وصلبه.. ولكن مزيجاً من الفريقين كان يمكن أن يؤتى ثماراً أطيب ووثيقة أكثر قبولاً..

كما أن هناك حاجة الى أن تتشكل الوفود فى اللجان التحضيرية لأى مؤتمر من أعضاء قادرين على التعبير عن أحاسيس الجماهير وليس عن السياسة التى يريدها «المتألقون» الذين يعزلهم تقدمهم الفكرى والمهنى والحرفى والوظيفى عن نبض الشارع الوديع والمتماسك فهناك تراث تراكمى لا يحس به إلا صاحب أصرار على ذلك لا صاحب زهو بغير ذلك.

إذ كيف يستقيم أن تسكت دولة اسلامية عن التصدى للتمييز بمبدأ الإرتى فى الاسلام وهل يمكن مثل هذه الأمور الجارحة أن تمر بدون مساطة هل نحن نختار ممثلينا فى الوفود الرسمية ووفود المنظمات غير الحكومية ممن تكاملت لديهم عناصر النضج الوطنى والدينى والاقليمى والدولى أو اننا نكتفى بأصحاب الأصوات العالية الصارخة! المتأهبين دائماً للحاق بلأى ركب.. بدعوى المجازاة ومسايرة ركب الحضارة عن غير فهم والذين لا يدركون.. وقد لا يدركون أبداً - أنه ليس كل ما يلمع ذهباً.

ومن هنا يقع هؤلاء فى غرام كل ما يطرحه الغير من آراء لى يدفع عن نفسه تهمة التخلف.. ويستنكف هؤلاء المتألقون أن يؤكوا أهمية احترام القيم التى يزعم البعض أنها متخلفة.. أو أن يعبروا عن مشاعر مجتمعاتهم المتخلفة.. ذلك لأنه ليس من بينهم «غاندى» واحد يجز وراء عزته ويدخل بها قصر بكتجهام بغير خجل أو وجل أو استحياء ولذلك فقد تلهى المؤتمر بغراميات الشمال واهتماماته.. بدلا من الانغماس الجاد فى هموم الجنوب وأوعته.

١٦=٣ تهجين الأسرة المصرية

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٥/٢/٩ صفحة ٩)

أن يكون للأسرة طفل واحد كما أرادوا لها في الصين.. أو أن يكون لها طفلان كما قد يريدون لها في مصر.. مسألة تحتاج الى وقفة لكي نتدبر معا بعض الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع.

ولعل أول ما يتعين علينا أن نقف عنده هو مدى حرص مصر على امكان ان تتحول شعاراتها الى أهداف قومية أو انها قانعة أن تظل شعاراتها مجرد شعارات، فصيافة الأهداف مهمة شاقة.. وبلوغ الهدف مهمة أشق وأصعب.. ولكي تتحول الشعارات الى أهداف قومية محققة أو قابلة للتحقيق لابد أن تتوافر لها بعض الشروط والمواصفات التي قد نذكر منها.

- ١- ان تكون هذه الأهداف منطلقة من واقع مدروس.
- ٢- أن تكون معبرة عن رغبة شعبية حقيقية ونابعة من عزيمة حكومية أكيدة.
- ٣- أن تكون متكافئة مع الامكانيات المتاحة

٤- ان تتوافر لها من الوسائل والآليات المضافة ما يتناسب مع طموحات هذه الأهداف.

فالأهداف القومية لا تصاغ - ولا يصح أن تصاغ - لكي تسقط بل - إن اطلاق شعارات قد لا تتحقق يترتب عليه ولا شك آثار لا يمكن أن تكون حميدة وذلك فإنه يتعين مراعاة منتهى الحرص والحذر في صياغة أهداف مصر.. لكيلا تسقط هذه الأهداف ولكيلا تسقط هيبتها.. ولكيلا تسقط هبة مصر في نظر المصريين انفسهم ناهيك عن سقوط هبة مصر خارج مصر وتاريخنا مليء بعدد كبير من الشعارات التي تحوالت في عجلة الى أهداف قومية لم يراع في بلورتها توافر الشروط الأربعة السابق ذكرها اعلاه ثم لم تلبث هذه الشعارات أن سقطت وتكسرت على رؤوس أطفال مصر وشبابها وشيوخها وكهولها.. ومات من مات بحسرتة منها وعاش من عاش يزرقة الاحباط ونقلته خيبة الأمل وضيق المستقبل من بين أصابعه ولذلك فإن الحرص على تجنب مصر ويلات خيبة الأمل اصبح فريضة وضرورية على كل وطني مخلص.. وقد يكون من بين الأمور التي قد تترتب على التعلق بها خيبة أمل محتومة.. تلك المناداة بأن تكفى كل أسرة مصرية بطفلين فهذا أمر أشك في امكان تحقيقه لا في الاجل القصير ولا في الاجل المتوسط وقد نتحقق في آجال أطول.

من أجل ذلك... ولكيلا يتم اهدار أهدافنا القومية واحدا بعد الآخر على مدار سنوات أخرى قائمة.. يتعين علينا أن نناقش هذا الشعار «الواليد» بأن نتناول هنا الجوانب المختلفة التي تؤثر

على اختيارات الناس لحجم الأسرة المناسب لهم من زوجين وطفل واحد أو طفلين أو أكثر أو أقل. وسوف نرى فى بعض ما سوف نتناوله من هذه الجوانب أنها تنقسم الى نوعين: الجوانب الفردية «أى الخاصة بالفرد» والجوانب المجتمعية «أى الخاصة بالمجتمع بما يحيط بالفرد من ظروف واعتبارات» وأن بعضا من هذه الجوانب يتضمن عوامل واعتبارات مشتركة بين مصر وغيرها من الدول. ولما كان المكان هنا لا يتسع - مهما اتسع - لشرح كل عامل من هذه العوامل الفردية والمجتمعية فسوف اكتفى هنا باستعراض عناوين هذه القائمة الطويلة من العوامل الفردية الشخصية التى تتمثل فى شدة الشغف بالأطفال إلى شدة الحرص على الزواج والانجاب الى الفقر الى انعدام الهوايات الى مدى شيوع النزعة الى البر والاحسان الى تواضع الطموحات الى مدى شيوع العائلة ذات الحجم الكبير- وكذلك يمكن استعراض عناوين قائمة العوامل المجتمعية التى تتمثل فى درجة الحضرية والريفية وطبيعة الحياة التى يحياها الرجل وتلك التى تحياها المرأة وكذلك معنى العائلة ومفهومها ونوع الحوافز المالية ونوع العمل ونوع التعاقد يضاف إلى ذلك مستلزمات الوظيفة وطبيعة المواصلات وطبيعة السكن.. وكل واحد من هذه العوامل يمكن أن يكون موضوع مقال أو عدة مقالات مستقلة وإذًا فسوف نقف عند هذا الاجمال التراكمى الموجز لكى تنتقل من هذا الخضم الى بحث تجرية بلد اسمه «الصين» باعتباره المثل الاعلى وصاحب الدعوة المبكرة بأن تلتزم الأسرة فيه بأبنى حجم عالمى للأسرة أى الأسرة ذات الطفل الواحد.

فيعد مرور السنين «الكافية» على هذه الدعوة الصينية اكتشف الباحثون من واقع المسوح الميدانية والدراسات العلمية المتخصصة وبالأرقام أن الرياح لم تات بما تشتهى السفن- وهذا هو شأن الرياح مع السفن.. دائما.

ولعل من الأفضل والأسرع هنا أن نتجاوز البدايات.. وأن نبدأ قصة الصين فى موضوع هذه التجربة.. من نهايتها.

فقد أبركت الصين بعد التجربة والتطبيق أن رسم السياسات السكانية التى تستهدف الحد من النمو السكانى «أى السياسات الانكماشية» لا يكفى فيه - بل لا يصح - الاستناد الى الحجم الكلى للأسرة - فقط - لأن العبرة فى ذلك ليس بالحجم الكلى ولكن العبرة بالتركيب النوعى للأسرة أى بعدد ذكورها وعدد إناثها.

بمعنى أن التوقف عن الانجاب.. وهو أمر وارد ومطروح.. لا يتم إلا بعد انجاب الولد.. أى أن احتمال التوقف عن الانجاب يكون اكبر بعد حصول الأم والأب على الولد.. ويكون أقل عند العائلات التى ليس لديها إلا إناث.. فمن الأمور المسلم بها «هنا وهناك» أن اللواتى الذكور مذاقا خاصا عند كل ام وعند كل أب وعند كل أسرة.. حتى ولو كانت هذه الأسرة فى الصين فالأبناء

الذكور في الصين «وفي غير الصين» يعتبرون كما يبدو ثروة.. لأنهم يمثلون لدى الأسرة قوة عمل ومصدر رزق.. كما ان الولد هو الذي يضمن استمرار اسم الأسرة.. وهو الذي يلتصق بأسرته الأصلية الى الأبد.. بينما البنت سوف تنفصل - إن أجلا أو عاجلا - وتنقل الى بيت الزوجية لتصبح عضوا في أسرة غير أسرتها الأصلية.

وليس أدل على كل ذلك من النتائج الرقمية الإحصائية التي أسفرت عنها المسوح الميدانية.. فقد تبين في الصين ان الاولاد الذكور يساهمون بحوالى ١٧ في المائة من دخل الأسرة في المدينة وبيكثر من ٣٨ في المائة من دخل الأسرة الريفية بل إن ٤٠ في المائة من دخل الأمهات المسنات يأتى الى هؤلاء الأمهات من أبنائهن الذكور.. ومن ثم يعيش كبار الأسرة مع ذرياتهم بنسبة ٨٢ في المائة في المدن وبنسبة ٩٠ في المائة في الريف.. وهذه ليست إلا نتائج المسح الميداني الذي أجرته الصين عام ١٩٨٧.

كما أسفر هذا المسح عن اختلاف في درجة الرغبة في الانجاب والاستمرار فيه تبعا لاختلاف تركيب الأسرة «ذكورا وإناثا» وحسب نوع الطفل أو الاطفال السابق انجابهم أو انجابهن.. الى حد التمايز في الانجاب لما بعد الطفل الاول وربما الثاني والثالث طالما ان ما سبق انجابه كان كله من الاناث.

كما أسفر المسح المذكور عن نتائج رقمية ناطقة حول استخدام موانع الحمل إذ ظهر أن نسبة استخدام هذه الموانع كانت اعلى بين الأمهات ذوات الولد الواحد «٦٩,٣ في المائة» عنها بين الأمهات ذوات البنت الواحدة «٦٣,١ في المائة».

يضاف الى ذلك إغراض بعض الاسر وعزوفها عن تسلم شهادة انجاب الطفل الاول طالما ان هذا الطفل الاول لم يكن إلا مجرد طفلة.. رغم أن هناك عقوبة على هذا الامتناع أو الاعراض.

بل أن بعض الحوامل قد لجأن الى وضع أطفالهن خارج محل اقامتهن المعتاد تضليلا للسلطات خصوصا إذا جاء المولود انثى وذلك تهريا من تسلم شهادة الامرة ذات الطفل الواحد اذا كان الطفل طفلة.. سواء كان ترتيبها الاولى أو الثانية في سلسلة المواليد لهذه الأم.. المهم أن يأتى الولد.

أما بعد

أما بعد فهذه هي تجربة الصين

فماذا ياترى سوف تكون نتائج التجربة المصرية

اعتقد أن النتائج لن تختلف

فالمسألة سوف تتوقف.. كما توقفت في الصين - على ألا يكون الطفل طفلة.. ولا يكون الطفلان طفلتين.

٣= ١٧ أعمدة الحكمة الخمسة في سياسات مصر السكانية

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٧/٦/١٩٩٥ صفحة ٩)

أشهد ويشهد معي كثيرون بأن الأستاذ الدكتور الوزير ماهر مهران يتمتع بمزيج مرموق من النكاه المتوقد والحماس المتقد.. وأنه يستخدم نكاه وحماسه في تقديم مصر في صورة أليفة لكل من يلقاهم ويتحدث معهم، سواء من أهل مصر أو غيرهم داخل مصر وخارج مصر.

وقد أدى به هذا الحماس وذاك النكاه الى تشكيل لجنة منذ شهور في اعقاب انتهاء أعمال المؤتمر الدولي القاهري للسكان كلفها «بتعميره وثيقة ذلك المؤتمر.. فانزل بذلك السكينة والطمأنينة في قلوب العديدين ممن يشفقون على مصر أن يتصور بعض ناسها أن وثيقة هذا المؤتمر السكاني الدولي القاهري المشهود وثيقة حتمية ملزمة لكل الدول.. وهي أي هذه الوثيقة.. ليست حتمية ولا هي ملزمة.. إلا فيما يتفق تماما ولا يتعارض أبدا مع ظروف كل دولة على حدة.. ومن هنا جاءت صيغة الوزير بضرورة تمصير الوثيقة، مما يستوجب الشكر والتقدير لهذا الوزير المصري.. الذي صمم على أن ينحو نحو سياسة سكانية من صنع مصر.

ومن هذا المنطلق واستجابة لنداءات الوزير وتكليفاته عكف عدد من المتخصصين المسؤولين على وضع سياسة قومية للسكان في ضوء محتويات الوثيقة الدولية.. سياسة تتفق مع هذه الوثيقة في اشياء وتختلف عنها في اشياء أخرى لكي تخرج في النهاية وثيقة مصرية خالصة.. تسير ركب الحضارة مسايرة الانداد للأنداد وتصون بكل حروفها وسطورها «شخصية مصر» المعتزة بماضيها.. المتمثلة لماضرها.. المتطلعة الى مستقبل يضاعف قدرها.

ولعل أول ما يجب أن يراعى في تمصير وثيقة المؤتمر الدولي للسكان هو أن يدرك واضعو السياسة السكانية لمصر أنها ليست السياسة الأولى في تاريخ مصر وأنها لن تكون السياسة الأخيرة.. بل لقد سبقتها سياسات «قليلة نعم ولكنها كانت موجودة» وسوف تتلوها سياسات متجددة في ضوء ما يكون قد تحقق من انجازات.

إن من شأن أي سياسة سكانية - شأنها شأن أي سياسة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.. الخ - إن هي في الواقع إلا مجرد حلقة في سلسلة من السياسات المتتابعة.. إذ لا يمكن أن تكون مثل هذه السياسة سياسة واحدة لكل الاجيال.

وكذلك فإن هذه السياسة لا يمكن أن تكون سياسة موحدة لكل المحافظات.. أو أن تكون سياسة واحدة لكل مواطن.. بل إن مبدأ التعددية لابد أن يراعى حتى في السياسات السكانية.. زمنياً.. بحيث يصبح لكل جيل سياسته.. وكذلك مكانياً.. بحيث يصبح لكل مكان سياساته المتجددة المتطورة.

كما أن من أهم ما يجب أن يراعيه «التمصيريون» أن تكون للسياسة السكانية أعمدة وأركان.. ولقد يفيد في هذا الصدد أن أسرد - لمن يهمه الأمر - ما أتصور أنه أعمدة الحكمة الخمسة للسياسة السكانية المصرية التي هي محل النظر حالياً.

الأول: النمو السكاني

الثاني: الخصائص «الموهوبة» والمكتسبة»

الثالث: التوزيع الجغرافي والمهني والحرفي.

الرابع: الاستقرار العائلي.

الخامس: مقتضيات التنفيذ.

فالنمو السكاني:

تختلط في تشكيله المواليد والوفيات والهجرة الداخلية والهجرة الخارجية ولا يصح - بل لا يمكن - التفاضل عن واحدة أو التركيز على واحدة منها فقط ومن ثم يتعين أن تتألف هذه العناصر معا لبلوغ معدل النمو السكاني المأمول الذي لا يجدي لبلوغه التأثير في معدلات المواليد وحدها أو معدلات الوفيات وحدها أو معدلات الهجرة الخارجية الصافية وحدها.. وكذلك الحال بالنسبة للهجرة الداخلية فيما يتعلق بالنمو السكاني لكل محافظة على حدة.

والخصائص السكانية:

تعكس نفسها في الأحوال التعليمية والصحية والعملية للسكان.. على الأقل فيما يتعلق بالخصائص المكتسبة.. أما الخصائص السكانية الموهوبة من السماء فإنني أعجز ما أكون عن الخوض فيها وأترك أمرها لعدد من التخصصين المرموقين الموهوبين من أبناء مصر.. ولا يمكن لأي سياسة سكانية أن تسقط من حسابها خصائص السكان أو أن تغفل التأثير فيها بالنص على عدد من الأدوات اللازمة للارتقاء بمستويات التعليم ونوعياته.. والارتقاء بالأحوال الصحية.. وتحسين أوضاع العاملين حسب الحالة العملية.

أما التوزيع الجغرافى والمهنى والحرفى:

فهو أمر يستند أهميته من ضرورة مراعاة الاعتبارات الهيكلية فى أى سياسة سكانية أو غير سكانية إذ يعز على أى مواطن واع أن يستقبل ويتقبل سياسة سكانية لا تراعى إيجاد التوازن بين السكان والموارد على مستوى الدولة ككل وعلى مستوى كل محافظة على حدة.. مع الحرص على صيانة البيئة من كل أنواع العبث ويتحمل بهذا التوازن المنشود ضرورة تأسيس القاعدة الانتاجية للدولة ولكل محافظة على اساس معالجة الاختلالات فى توزيع القوى العاملة على مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة.. وعلى فئات المهن العريضة والفرعية المتعددة.

ثم موضوع الاستقرار العائلى:

الذى اهتمت قواعده وتفككت روابطه وتقطعت أوصاله.. كيف لا يحتل المساحة اللائقة به فى صلب السياسة السكانية لكى يؤكد على عناصر يعينها ويكل إصرار.. لكى لا تنسى السياسة السكانية مثلاً كيان الاسرة.. ثم موضوع الأمومة ومكانة المرأة.. ثم موضوع الأبوة ومسئولية الرجل.. ثم موضوع الطفولة ثم موضوع الشباب.. ثم موضوع كبار السن.. ثم موضوع المعوقين.. هذه الموضوعات السبعة هى أساس الاستقرار العائلى الذى لا حياة لشعب إلا به كأساس.. وإلا فإن السياسة السكانية كلها سوف تذروها الرياح إذا هى أغفلت موضوع الاستقرار العائلى والموضوعات التى يتأسس عليها هذا الاستقرار.

وأخيراً يأتى دور التنفيذ الذى لا بد أن ينفرد بجزء خاص به من السياسة السكانية ينص فيه على مقتضيات هذا التنفيذ.. الذى لا يمكن فى ظل تنظيم الجهاز الحكومى حالياً.. ان تنفرد به وزارة واحدة.. فالموضوع متشابك.. والمسئوليات التى تحددها السياسة السكانية لا بد أن تضطلع بها عدة جهات وزارية وغير وزارية.. ومن ثم فإن هذا القسم لا بد أن يتضمن نصوصاً صريحة بالمسئوليات التى سوف يتم اسناد تنفيذها لكل جهة يعينها.. هذه بالإضافة الى تأكيد دور البحوث والمعلومات ودور الإعلام السكانى.. ودور التعاون الدولى وما إلى ذلك.. كل ذلك فى صراحة ووضوح.. بحيث لا تكون المسئوليات الواردة فى السياسة السكانية عند نشرها مبنية للمجهول.. وفى النهاية أحسبنى فى غير حاجة إلى أن أؤكد أن ما ذكرته أعلاه ليس إلا مجرد اجتهاد منى.. قد تختلف فيه الآراء والرؤى.. والاختلاف فى رأى طبعاً مطلوب.. ولكن بشرط واحد.. وهو.. ان تكون رؤية المخالفين جادة واعية أمينة.. وهذا ما أزعم اننى دائماً أتوخاه.. فيما اكتب وقيماً أقول.

١٨ - ٣ طفل المليار السادس.. من سكان العالم

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٦/١/٣٠ صفحة ١٠)

فى يوم ١٩٨٧/١/٢٨ أعلنت منظمة الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم سوف يصل خلال نفس العام الى خمسة الاف مليون نسمة وبدأت الأمم المتحدة والعالم معها يتربعون ويتربعون بمولد الطفل الذى سيتم به استكمال المليار الخامس لسكان العالم فى ذلك الحين.. وبالمثل سوف تعلن الأمم المتحدة يوما ما ولكن قبل حلول عام ألفين عن قرب بلوغ عدد سكان العالم ستة آلاف مليون نسمة.. وسوف يتربع العالم ويتربع مولد الطفل الذى سيتم به استكمال المليار السادس المنتظر..

وليس فى كل هذا أى غرابة.. فاهل الصنعة «الاحصائية والديموجرافية» يستطيعون أن يتنبأوا أو يتوقعوا أو يقدروا عدد سكان المستقبل فى مصر وفى غير مصر بحيث اصبح من المعلوم سلفا أن عدد سكان العالم:

- كان مقدرا له أنه سيصل الى خمسة مليارات نسمة فى عام ١٩٨٧.

- وأنه سيصل الى عشرة مليارات نسمة فى عام ٢١٠٠ وهكذا دواليك.

إذن فإن بلوغ سكان العالم خمسة مليارات أو ستة أو سبعة فى سنوات معينة.. ليس فى الواقع سرا يذاع.. وليس مفاجأة لأحد.. أما المكان الذى سيتم فيه تقفيل هذه المليارات.. فهذا هو السر الذى لا يعرفه أحد.

إذ إن طفل المليار الخامس كانوا قد تنبأوا بأنه سوف يولد فى كينيا حيث كان عدد السكان ٢١ مليون نسمة وكان معدل نموها السكانى ٤١ فى المائة سنويا وكان معدل وفيات الاطفال فيها ٨٨ لكل ألف مولود وكان توقع الحياة عند الميلاد فى كينيا ٥١ سنة.

وقيل انه سوف يولد فى بوليفيا حيث كان عدد السكان ٦,٣ مليون نسمة وكان معدل نموها السكانى ٢,٦ فى المائة سنويا وكان معدل وفيات الاطفال فيها ١٢٨ لكل ألف مولود وكان توقع الحياة عند الميلاد فيها أيضا ٥١ سنة.

وقيل انه سوف يولد فى الهند حيث كان عدد السكان ٧٥٧ مليون نسمة وكان معدل نموها السكانى ١,٩ فى المائة سنويا وكان معدل وفيات أطفالها ١٢٦ من كل ألف مولود وكان توقع

الحياة فيها عند الميلاد ٥٣ سنة.

وقالوا انه سيولد فى هولندا حيث كان عدد السكان ١٤,٥ مليون نسمة وكان معدل نموها السكانى نصف فى المائة سنويا وكان معدل وفيات الاطفال فيها ٨ لكل الف مولود وكان فيها توقع الحياة عند الميلاد ٧٥ سنة ومع ذلك لم يولد طفل المليار الخامس لا فى كينيا ولا فى يوليفيا ولا فى الهند ولا فى هولندا بل فاجأ العالم كله.. وولد فى يوغوسلافيا.. بل ولد فى زغرب بالذات وفى يوم ١١/٧/١٩٨٧ على وجه التحديد.

وتسمرت الأمم المتحدة وأعلنت أن هذا التاريخ «١١ يوليو» سوف يصبح هو اليوم العالمى للسكان دون أن تنتبه الى أن اتمام المليارات المتتابعة التالية لن يكون دائما يوم ٧/١١ ولكن هذا الاندفاع كان نتيجة الفرحة.. بميلاد هذا الطفل، الميلاد الذى لم يسبق أن أعلن مثله من قبل أو من بعد لا سكرتير عام الأمم المتحدة «بيريز ديكويار» ولا مدير صندوق السكان للأمم المتحدة ولا حكومة يوغوسلافيا.. مثل ما حدث هذه المرة مشاركة منهم جميعا لأسرة الطفل بمناسبة ميلاد هذا الطفل المليار.

وتناسى العالم فى زحمة هذه البهجة أن أحد هذه المليارات الخمسة بلا مأوى أو يعيشون فى مساكن ليست لائقة وأن مائة مليون من هذه المليارات الخمسة ينامون فى الشوارع أو تحت الكبارى أو فى الأزقة والأحواش.. من بينهم عشرون مليونا فى أمريكا اللاتينية.. ومليونان ونصف فى الولايات المتحدة الأمريكية وربع مليون فى بريطانيا.. وما بين ٢٠ و ٤٠ ألفا فى كندا وثمانون فى المائة من سكان افريقيا تلك القارة السوداء.

وقل السكان يتزايدون منذ ذلك التاريخ لكى يضيفوا الى سكان الحضر فى أمريكا اللاتينية حوالى ١٤٠ مليون نسمة وإلى سكان الحضر فى افريقيا حوالى ١٩٢ مليون نسمة وإلى سكان الحضر فى آسيا حوالى ٤٧٠ مليون نسمة وهؤلاء وأولئك ربما سوف يضافون الى سكان الشوارع والأزقة والأحواش وتحت الكبارى.

وطبقا للساعة السكانية التى وزعها صندوق الأمم المتحدة للسكان بمناسبة مؤتمر القاهرة العالمى للسكان فقد وصل سكان العالم الى أكثر من ٥,٧ مليار نسمة مساء الثلاثاء ٢٦/٩/١٩٩٥ وهذا العدد فى طريقه الى بلوغ ستة مليارات فى عام ٢٠٠٠ أو ربما قبلها أو بعدها ولكننا لا نرى أين سيولد الطفل الذى سيحقق هذه المليارات الستة ولا نحبذ أن تتعدد التكهينات فتخيب كل التوقعات كما خابت توقعات الناس للمكان الذى ولد فيه الطفل الذى أكمل المليارات الخمسة للسكان فى عام ١٩٨٧.

ولكن الأهم أن يدرك الناس جميعا حكاما ومحكومين في العالم كله أن العالم في طريقه الى بلوغ ستة مليارات نسمة.. (عند طباعة هذا الكتاب كان قد تم إعلان ميلاد طفل المليار السادس في ١٢/١٠/١٩٩٩ في اليوسنة). وانه لا عثر للعالم ولا لأي دولة أن تتجاهل التوقعات المسبقة. فقد كان معروفا مثلا في عام ١٩٩٠ أى منذ خمس سنوات أن الخصوبة سوف تزداد في ليبيريا وتنزانيا وبنينا بيساو ومالي ومدغشقر وبينين وإيسوتو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وملاوي وبوروندي.. قيل هذا كله في دراسة تم نشرها في عام ١٩٩٠ بواسطة لجنة الأزمة السكانية Population Crisis Committee.

وقد كان معروفا أيضا - ولم يكن سرا - أن الاقبال ضعيف على وسائل منع الحمل في دول العالم الثالث.. بل كان هذا الاقبال اضعف ما يمكن في ٦٤ دولة من بين ٩٥ دولة شملها المسح وأن مجرد توافر وسائل منع الحمل لا يكفي لأنه بالفعل لم يكن وازعا في حد ذاته لجماهير هذه الشعوب لاستخدام هذه الوسائل.

إن فالحل قد جاوز مرحلة السياسات السكانية التقليدية التي تركز على تحديد النسل فقط حيث لم يعد الآن مجال للندم على ما فات وما قد حصل.. وإن يجدي البكاء على لبن مسكوب.. هذا اللبن المسكوب هو عبارة عن ستة مليارات نسمة نحن بالفوها بغير شق الأنفس..

ولكن المؤسف حقا أن كل الأبعاد والجوانب المتنوعة والمتعددة لمصطلح السياسات السكانية قد تقلص وانكمش الى حد انها تبدو وكأنها لا تتسع لأكثر من تحديد النسل.. وهو هدف مرغوب.. إلا انه لا يصح أن يستولى على كل الأفكار بحيث تصاب باقي الأبعاد العديدة الأخرى للسياسات السكانية بالشلل والضمور إذ يكفي أن تنشغل بموضوع تحديد النسل مكاتب الصحة والمستشفيات ومراكز رعاية الطفل وهذا يكفي فالسياسات السكانية إذن لا يصح أن تبقى سجيئة هذا المفهوم الضيق القاصر الذي حوصرت فيه هذه السياسات بفعل جماعات لم يفهموا أقوال المتخصصين وأراءهم بما في ذلك الاجانب منهم.

والمتخصصون الاجانب لم يكونوا يتوقعون أن نسيء فهم ما يقولون أو أن تختلط في أذهان العالم الثالث شتى المعاني والمضامين التي تحملها كلمة السياسات السكانية التي تعنى في نظر المفكرين الاجانب انها لا بد أن تتعامل لا مع المأمول والمنشود فقط ولكن مع الموجود أيضا وأن تتعامل لا مع الجوانب البيولوجية للسكان فقط ولكن لا بد أن تتعامل أيضا مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في آن معا.. فهؤلاء الاجانب يتركون تمام الإدراك أكثر مما ندرك نحن للأسف.. أن معالم السياسات السكانية وأهدافها لا بد أن تتلام وتتوأم مع ما يكون قد حدث

بالفعل وأن تتلاقى مع طباع الناس وظروف مجتمعاتهم.

هؤلاء الأجانب الذين يضعون ويصفون السياسات السكانية يدركون أيضا أنه لابد لهذه السياسات أن تعتنى بما قد يكون هناك من تناقضات بين أهداف الأسرة وأهداف المجتمع وماهو كائن بالفعل من تعارض بين النمو السكانى فى جانب والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة فى جانب آخر..

يضاف الى ذلك أن هناك نقصا فى الدراية والمعرفة بكيفية ربط الهدف المختار أو المنشود.. بإدارة المختارة لتحقيق السياسة السكانية وتنفيذها وكذلك هناك نقص فى معرفة كيفية علاج الآثار العكسية التى تترتب عادة على اتخاذ كثير من الاجراءات التى يتم اتخاذها فى هذا الصدد ومن هنا يصبح من الاهمية بمكان، الا تنصرف الجهود الى تحديد حجم الانجازات المتبتقة سلفا من وراء تنفيذ أى سياسة سكانية يضعونها.. بل الأجدر بهم أن يراعوا أن هذه السياسات السكانية تتوخى وتستهدف التوفيق بين الأهداف التى يرى البعض انها متعارضة بين الفرد فى جانب والأسرة فى جانب آخر.. والمجتمع أو الدولة.. فى جانب ثالث.

ورغم أن كل الجهود الموجهة لتحديد النسل مبنية - فرضا - على أساس معرفة اتجاهات وأفضليات الممارسين وغير الممارسين لتحديد النسل.. وأن هذه الجهود لا تتجاهل - فرضا أيضا - مشاعر الراغبين وغير الراغبين فى الاستجابة لهذه الجهود إلا أن النوافع التى تموج بها المشاعر الانسانية وتعددها وتنوعها على مستوى الفرد وعلى مستوى العائلة لا يمكن أن تستوعبها هذه الجهود مهما اشدت حرصها على تحقيق هذا الاستيعاب.

٣- ١٩ أمريكا وتنظيم الأسرة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٧/٧/١٩٩٧ صفحة ١٩)

استمرت أمريكا على مدار ثلاثين عاما ملتزمة التزاما يكاد يكون مقدسا بتأييد وتأكيد وتدعيم برامج تنظيم الأسرة على مستوى العالم، وفى العالم الثالث المتخلف بالذات. وفجأة قررت أن تنفض يدها من هذه المسؤولية، وأن تتسحب من ساحة التمويل السخي العريض الذى اعتادته هذه الدول منها فى هذا المجال بحيث صار معتادا أنه كلما لوحت أمريكا لأى دولة من هذه الدول بحفنة من الدولارات لاحت فى سماء هذه الدول نجوم تنظيم الأسرة ويرامجها.

فهل ستتأثر هذه البرامج من جراء الاتجاه الأمريكى الجديد أو أن هذه الدول كانت واعية أن النعمة لا تدوم وأن المعونة الأمريكية لا بد أنها سوف تتوقف يوما ما بعد كل ما أغلقته على هذه الدول بقطاعيها الرسمى والأملى فى مجال تنظيم الأسرة منذ أكثر من ربع قرن ما بين دراسات وأبحاث وسيارات وناقلات ووحدات متنقلة وأجهزة وأنوت. هل كل ذلك سوف تنزوه الرياح، أو أن هذه الدول قد أرست قواعد تنظيم الأسرة فيها على قواعد سليمة متينة، وأن فى إمكانها أن تجعل هذه الخدمة تستمر.

وكان الكونجرس الأمريكى قد قرر فى العام الماضى تخفيض المعونة لدول العالم الثالث فى مجال تنظيم الأسرة بنسبة ٣٥ فى المائة.

إلا أن الحكومة الأمريكية لم تفرج فى العام نفسه إلا عن ١٣ فى المائة فقط من الاعتمادات التى كان قد تم تخصيصها لهذا الغرض.

ويبدو - والله أعلم - أن أمريكا ربما ينسب من امكان خفض معدلات النمو السكانى فى كثير من الدول النامية.

وربما أن أمريكا قنعت واكتفت بما تم تخفيضه بالفعل أو ربما انها اعتبرت ما تعطيه الدول المانحة الأخرى لهذه الدول المتخلفة فى مجال تنظيم الأسرة يكلى.

كل هذه احتمالات أو لعها مجرد تخمينات طرحها فى غياب تفسير أمريكى واضح. ولعل أرحمها هو الاحتمال الأخير، أى الاكتفاء بما تعطيه الدول المانحة الأخرى للدول المتخلفة

في مجال تنظيم الأسرة.

فقد تسابقت ست عشرة دولة لامتداد دولة واحدة بالدعم اللازم لبرنامج تنظيم الأسرة. وكانت أمريكا على رأس كل هذه الدول الست عشرة قاطبة. إذ كانت مساهمة أمريكا وحدها حوالي ٧٥ في المائة من جملة المنح التي تلقتها هذه الدولة في مجال السكان وتنظيم الأسرة بالذات.

وكانت جملة ما تلقتها هذه الدولة من أمريكا خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٥ حوالي ١٧٠ مليون دولار أى بمعدل عشرة ملايين دولار سنوياً. ومع ذلك فإن هذا المبلغ الضخم لم يكن يعنى فى حالة تلك الدولة بالذات سوى دولار واحد سنوياً لكل أسرة فى المتوسط.

وكان مطلب أمريكا من هذه الدولة أن توزع هذه الملايين اللولارية «القليلة» على خمسة مجالات محددة هى وضع سياسة سكانية والتوسع فى خدمات تنظيم الأسرة، وتحسين هذه الخدمات وتوزيع وسائل منع الحمل والاعلام والتعليم والاتصال. وتعزى التقارير الأمريكية الفضل - كل الفضل - الى هذه المعونة «المواضعة» فى ارتفاع نسبة استخدام وسائل منع الحمل من ١٠ فى المائة خلال الستينات الى اكثر من ٥٠ فى المائة خلال التسعينات.

ورتبوا على هذا الانتشار افضالا اخرى تتمثل فى نقص عدد الولفيات التى تصيب الأمهات اثناء الولادة أو بسبب الاجهاض وزيادة قدرة الأسرة على اطعام الاطفال وكفائتهم وتعليمهم وابطاء معدل النمو السكاني بحيث اصبح من المتوقع ان يصل عدد سكان العالم فى عام ٢٠٥٠ الى أقل من العدد الذى كان مقدراً له من قبل بحوالى نصف مليار نسمة.

ورغم ضآلة هذه المعونات كمتوسط على مدار الزمن، وكمتوسط لنصيب كل أسرة منها، إلا أن مؤسسة روكفلر تنمى على الحكومة الأمريكية قرارها بسحب الدعم الذى كانت تتلقاه الدول المتخلفة منها.

وتوقع فى تقريرها أن يؤدى ذلك الى بعض الآثار التى لا مفر منها مثل زيادة عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه وزيادة وفيات الأمهات من جراء هذا الحمل، وزيادة وفيات الاطفال وتباطؤ سرعة معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى كنتيجة لكل هذه الآثار مجتمعة.

ولا أدري ما إذا كان تقرير مؤسسة روكفلر عن هذا التصرف الأمريكى ونتاجه وما اذا كانت هذه النتائج السلبية يقصد بها ترويع أمريكا أو ترويع الدول المتخلفة التى كانت تلقى هذه

للمعونات.

فأمريكا ليس من مصلحتها أن تعم الدول المتخلفة كل هذه الآثار، وكذلك فهي أيضا ليست من مصلحة الدول المتخلفة ذاتها.

وبغض النظر عن آرائنا في هذه السياسة السكانية أو تلك أو في هذا الموقف أو ذاك من دولة أو أخرى فإن أهم ما يطرحه هذا التصرف من جانب أمريكا أو أي دولة مانحة - هو ضرورة أن تدرك الدول المتخلفة إنها لا بد أن تعتمد على نفسها - لا على المعونات - في تحقيق أهدافها.

وآلا تعمل في جهودها على وصول هذه المعونات بل لا بد لكل دولة متخلفة أن تتبنى سياساتها الخاصة بها بغض النظر عما إذا كانت قابلة للدعم أو العون الاجنبى وإلا سيتوقف كل شيء إذا قررت الدولة المانحة سحب البساط من تحت اقدام الدولة المتلقية.

وحين يتوقف العون الخارجى يتوقف عادة النشاط المدعوم وهذا وضع غير طبعى ولا معقول ولعلنا إذا ادركنا ذلك فسوف نحسن انفسنا ضد الاتجاه نحو المؤشر أو البوصلة التي تحدد الدولة المانحة اتجاهها، فلا نرسم سياساتنا الداخلية «والخارجية» في ضوء لائحة الممنوعات والممنوعات.

أما إذا كان كل شيء نابعا من اعتقادنا واقتناعنا واعتناقنا لسياسات نابعة من ظروفنا بغض النظر عن توافق أو عدم توافق العون الاجنبى لنا فسوف نضمن أن تستمر سياساتنا بغض النظر عن رضا أو عدم رضا دولة كبرى أو دول كبرى عدة.

٢٠=٣ نحن في عام المسنين العالمي

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢١ صفحة ١٩)

العام ١٩٩٨ هو عام المسنين في العالم كله بقرار من منظمة الأمم المتحدة. والمسنون في عالم اليوم يبلغ عندهم حوالي ٥٠٠ مليون نسمة وسوف يصل هذا العدد الى بليون في العام ٢٠٢٠ فلتعداد المسنين في معظم دول العالم تزايد بمعدلات اسرع من معدلات تزايد السكان في مجملهم.

ويتركز نصف عدد المسنين في أربع دول في العالم هي الصين والهند والاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية. وتستحوذ الصين وحدها على عشرين في المائة من مسني العالم علما بان الدول النامية تستحوذ على ٥٧ في المائة منهم ويتوقع أن تصل فيها هذه النسبة إلى ٦٩ في المائة في العام ٢٠٢٠.

وتقاس الشيخوخة إحصائيا ابتداء من سن الستين وهو سن التقاعد في معظم الأحوال وتبلغ نسبة المسنين في هذا السن وما بعده حوالي ١٥ في المائة في حوالي ثلاثين دولة من الدول الصناعية في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية مجتمعة.

ولكن العجيب أن ظاهرة الشيخوخة تبدو واضحة أيضا في معظم الدول النامية رغم ما هو معروف عن هذه الدول من ارتفاع معدلات الوفيات فيها. والأدهى من ذلك أن هذه الشريحة العمرية تزايد في هذه الدول النامية بمعدلات أسرع مما تزايد به في الدول المتقدمة. ومحصلة كل ذلك أن تكون هذه الشريحة في تزايد في العالم وعلى مستوى العالم كله بأكثر من مليون نسمة في كل عام وأن تختص الدول النامية من هذه الزيادة بحوالي سبعين في المائة.

أما الشريحة الأعلى عمرا أي أولئك الذين يبلغون الثمانين من العمر وأكثر فإن أعدادهم تبلغ خمسين مليون نسمة أي عشرة في المائة من حجم كل المسنين من سن الستين وأكثر.

إلا أن اصحاب الثمانين يتزايدون بسرعة تفوق سرعة نمو الأقل عمرا من المسنين وذلك في عدد غير قليل من الدول وهؤلاء الثمانينيون يتوزعون بين الدول النامية والدول المتقدمة بنسبة ٤٦ في المائة في الأولى و٥٤ في المائة في الثانية وإن كان من المتوقع أن تنعكس هذه الصورة قبل نهاية القرن الجارى أي في نهاية العام ١٩٩٩.

وتعيش نسبة معينة من المسنين في وحدة وعزلة وبلا عائلة وهذه النسبة تتراوح بين تسعة في المائة في اليابان وأربعين في المائة في السويد والدانمارك والمانيا الغربية السابقة. والمفروض أن تكون هذه النسبة أقل في الدول النامية باعتبار ما فيها من ترابط عائلي يفوق مثله في الدول المتقدمة. وفعلنا نجد أن هذه النسبة تمتد من ٢ الى ٨ في المائة في جنوب شرقى أسيا، ولكنها تمتد من ٢٠ الى ٣٣ في المائة من كبار السن في منطقة الكاريبي، وتقع أمريكا اللاتينية بين يمين وإن كانت هذه النسبة لا تزيد كثيرا على واحد في المائة في كل من بنجلاديش وباكستان ولا تزيد كثيرا على اثنين في المائة في كل من فيجي وكوريا الجنوبية وسنغافورة ولا تزيد كثيرا على ثلاثة في المائة في كل من الصين والفلبين.

ويرجع سبب وحدة المسنين أو عزلتهم في معظم الأحوال إما إلى الترمل أو وفاة الأبناء ونسبة هذه الوحدة هي أعلى بين النساء عنها بين الرجال أيضا وفي معظم الأحوال يسبب الترمل أو وفاة الأبناء فالمعروف أن النساء يتجاوزن أزواجهن في البقاء على قيد الحياة لمدة أطول على الأقل باعتبار أنهن عادة ما يكن أصغر عمرا من الأزواج.

هذه الأعداد من المسنين هي أحد شواغل عام المسنين وكذلك نسبتهم الى جملة السكان في كل بلد وكذلك معدلات نموهم بالمقارنة بمعدلات نمو السكان في كل بلد من هذه البلدان في مجموعهم. وكذلك نسبة الذين جاوزوا الثمانين من إجمالي المسنين ممن جاوزوا سن الستين ومعدلات النمو السنوية لهؤلاء وأولئك.

كل هذا من شواغل عام المسنين، ولكن الأخطر من هذا وذاك أن العمر الذى أضيف الى الحياة لم تقابله إضافة الحياة إلى سنوات الحياة وهكذا أصبح المسنون يعيشون حياة أطول ولكنها فارغة من الحياة.

إذن لقد أصبحت المشكلة التي يواجهها العالم الآن فيما يتعلق بالمسنين هي كيف نستطيع أن نملا حياتهم بالحياة وليس لهذا الهدف مدخل واحد بل لا شك أن هناك مداخل عدة إذ لابد أن نتكسر المداخل.

ولكن فلنتفق بآدى ذى يده على أنه ليس من السهل - بل ربما كان من الخطأ - معالجة موضوع المسنين كما لو كانوا فئة واحدة أسماها المسنون علما بأنهم في الواقع ليسوا كذلك لأنهم أولا ذكور وإناث ولابد أن يكون لكل فريق ما يلائمه لئلا حياته بعد سن الستين ولأنهم ثانيا شرائح عمرية مختلفة يكفينا أن نتصورهم في ثلاث ولو بصفة مبثثة لكي ندرك أن لكل شريحة منها ما يستوجب معاملتها معاملة خاصة. وهذه الشرائح هي: من ٦٠ الى ٦٩ ومن ٧٠ الى ٧٩ ومن ٨٠

فالكثير ومن يدرى بعد النظرة الأولى قد تكون هناك ضرورة الى المزيد من تفتيت هذه الفئات. ويكفينا أن نذكر أن كل فئة من هذه الفئات سواء من حيث حجمها أو من حيث طبيعتها لها ولا شك خصوصيتها من حيث:

أ - الرعاية الصحية.

ب - المعجز والإعاق.

ج - نوع الايواء «ملجأ» أو منزل العائلة - أو بيت المسنين».

د - النشاط الاقتصادي.

هـ - القدرة المالية

و - الحاجات.

وإذا نحن علمنا أن غالبية المسنين تقع بين حدى العمر ٦٠- ٦٩ عاما فإن هناك حاجة لدراسة توقعات الحياة حتى داخل فئة العمر الواحدة وبين هذه الفئات بحيث تتضح لنا توقعات الحياة النشيطة أو شبه النشيطة وتوقعات الحياة أيضا بعد سن الستين داخل الملجأ أو داخل بيوت المسنين. وقد نكتشف أن هناك أيضا ضرورة للتفرقة بين الإعاق الجسمية والإعاق الخفيفة فى حالة المعاقين. وهكذا.

كل هذا وغيره له أهميته فى مواجهة مشاكل المسنين وتخفيف آلام الوحدة عنهم والام الفراغ لذكورا كانوا أو إناثا عاجزين أو قادرين فى هذه الفئة العمرية أو تلك بعد سن الستين فلكل شيء أثره فى حساب الكلفة الاجتماعية سواء فى مجال الصحة أو فى مجال المعاشات أو فى مجال الإعانات الاجتماعية وكلها مقتضيات وفروض لهذه المجموعة الطبية من الآباء والأمهات والأجداد.

٢١-٣ المعمرون قادمون.. فماذا أعدت لهم الدول والمجتمعات؟

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٨ صفحة ١ ملحق المجتمع)

المعمرون في العالم بدأوا يدقون أبواب المستقبل ليحتلوا فيه مساحة أوسع باعتبار ما طرأ على أعدادهم من زيادة في السنوات المتتالية بسبب التقدم المذهل في رعاية الإنسان والعناية به خصوصاً في مجال الصحة العامة والصحة الشخصية على مستوى العالم كله. فالموت الذي لا ينهزم ضاقت حدوده بعد تضيق الخناق على سلطانه، فلم يعد يحصد من الرقاب بالنسب نفسها التي كان يمارس بها اختصاصاته في الماضي فأصبح الناس أطول عمراً وترتب على ذلك أن العالم أصبح يتوقع أن يبلغ عدد المعمرين بعد سن الستين في العام ٢٠٢٥ ستة أمثال ما كان عليه عدد نظرائهم في العام ١٩٥٠ حين لم تكن أعدادهم تتجاوز مائتي مليون نسمة بينما عدد الذين يتجاوزون الثمانين من العمر سوف يتضاعف عشر مرات.

والأمر على ما فيه من بشرى للأقارب، إلا أنه لا يخلو من تحذيرات وتخوفات كثيرة أهمها أن العالم سيصبح أكثر شيخوخة مما كان بسبب زيادة عدد المسنين فيه فبينما لم تكن نسبة المسنين تتجاوز ثمانية في المائة في عام ١٩٥٠ فإن هذه النسبة ستصل إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠٢٥. وشاعت ظاهرة المعمرين في الدول المتقدمة يصاحبها انخفاض في معدلات المواليد وتحسن في مستويات المعيشة.

ولعلنا نستطيع بشيء من القياس أن نتخيل أن هذا الوضع سوف يبدأ في الظهور في الدول المتخلفة بسبب انخفاض معدلات الوفيات في معظم الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية. أما فيما يتعلق بإفريقيا - حيث معدلات وفيات المواليد لا تزال عالية نوعاً - فإنه من المنتظر ألا تظهر للمعمرين مشكلة قبل بداية العقد الثاني من القرن المقبل.

ويذكر أن عدد المسنين في العالم في العام ١٩٥٠ كان نصفه من نصيب المجتمعات المتقدمة ونصفه الآخر من نصيب المجتمعات المتخلفة وظل الحال كذلك حتى العام ١٩٧٥. ولكن المتوقع مستقبلاً أن يكون نصيب الدول المتخلفة بحدود العام ٢٠٠٠ قريباً من ٦٢ في المائة مع اقتراب حلول العام ٢٠٢٥ من إجمالي عدد المسنين في العالم (١,٤ بليون نسمة).

ولعل من أبرز آثار زيادة أعداد المعمرين على مر السنين اضطراب العاملين من السكان إلى

تخصيص اجزاء اكبر من دخولهم لإعالة هؤلاء المعمرين من نوى القرى ما قد يترتب عليه نوع من التوتر الاجتماعى داخل العائلات ذاتها. ومن هنا تبدو أهمية ما يجب أن يطرأ على نظم التأمينات الاجتماعية من تغيرات. ومن ثم فإن الأمل معقود على تفهقر أعداد نوى الأعمار الصغيرة المستحقين للإعالة شأنهم فى ذلك شأن كبار السن وبالتالي يمكن أن يحدث نوع من التوازن بين نقص أعداد من هم دون الخامسة عشرة من العمر وزيادة أعداد من هم فوق الستين. وبذلك يعوض أحدهما الآخر. ومن المتوقع أن متوسط عدد العاملين لكل متقاعد سوف يهبط فى النول المتقدمة من خمسة أشخاص الى ثلاثة.

إلا أن نسبة المسنين الى جملة السكان ليست إلا عاملا واحدا فى تكييف وتهيئة برامج التأمينات الاجتماعية وإنجاحها فمن بين العوامل الأخرى بخلاف ذلك يمكننا أن نذكر:

أ - حجم المعاشات.

ب - العمر الذى يحل التقاعد عنده ويستحق المعاش.

ج - معدلات المساهمة فى سوق العمل.

د - مستويات الأجور.

هـ - معدلات البطالة.

و - معدلات التضخم.

ز - معدلات النمو الكلى للاقتصاد القومى.

أى أن مستويات المعيشة للمسنين لا تتحدد بالعوامل الديموجرافية وحدها وإنما هناك عوامل أخرى. ومن ثم فليس المعمرين ولا زيادة أعداد المعمرين عنرا كافيا للتقدير فى المعاشات.

والمسألة عموما لا يمكن تجاهلها لا اليوم ولا غدا ليس بسبب أعداد المسنين فقط ولا بسبب أحجام المعاشات فقط وإنما أيضا بسبب الانخفاض الملحوظ فى نسبة مساهمة المسنين فى سوق العمل، ويساعد الكساد العام على تفعيل هذا الانخفاض ومضاعفته. وفى ضوء هذه الظروف لم تعد فكرة اعتزال الخدمة مبكرا فكرة حكيمة. وثبت ذلك بعد أن لوحظ انخفاض عمر الإحالة الى التقاعد عند المسنين فى بعض الدول الأوروبية «فنلندا - ألمانيا - هولندا» ست سنوات كاملة دون السن المقررة للتقاعد قانونا وانخفض معدل المساهمة فى سوق العمل بين المسنين من ٨١ فى المائة الى ٢٢ فى المائة فى هولندا بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠.

وكانت هذه الظاهرة مكلفة من زاويتين لأن المسنين لم تنخفض فقط مساهمتهم الاقتصادية، بل أصبح من حقهم أيضا أن يحصلوا على معاشات مبكرة.

كما أن تقرير منظمة العمل الدولية عن العام ١٩٩٥ يشير الى أن هذا الاعتزال المبكر آثار شوكا كثيرة حول ما كان يقال تقليديا وتلقائيا من أن كبار السن أقل انتاجية وأكثر كلفة من صغارهم وذلك بافتراض أن تقدمهم في السن يساهم في تقادم مهاراتهم وانخفاض انتاجيتهم بينما هم يتقاضون أجورا عالية تتناسب مع مكانتهم ومقاماتهم.

وثبت أن هذا ليس بالضرورة صحيحا لأنه وإن كانت أجورهم عالية فهذه الأجور لا تواصل ارتفاعها الى نهاية حياتهم العملية. أما موضوع انخفاض انتاجيتهم فهو أمر ليس مقطوعا به بالضرورة في كل الأحوال.

ويستمر القلق حول موضوع المعمرين فالتناسع يعيشون سنوات أطول، إذ زادت توقعات الحياة بين ١٩٥٠ و ١٩٩٠ من ٤٦ عاما الى ٦٣ عاما وانخفضت معدلات الخصوبة بين هذين العامين من ٣٨ في الألف الى ٢٧ وإعالة العاملين لغير العاملين من السكان «نسبة الإعالة» أخذت في الانخفاض. إذ يتوقع لهذه النسبة أن تصل بحلول العام ٢٠٢٥ الى ١,٥ شخص من السكان لكل عامل في غرب أوروبا وإلى ٢,٤ شخص في شرق آسيا. ويعتبر الوضع جديرا بالاهتمام في الدول الصناعية الاقدم وإن كانت الدول غير الصناعية ليست في وضع أفضل.

يبقى أن نتذكر أن مجتمعات الرفاهة إنما تنشأ عموما تحت مظلة التأمينات الاجتماعية فقد أحرزت اليابان أعلى معدل للبقاء على قيد الحياة في العالم كله إذ بلغ فيها هذا المتوسط ٨٢,٥ سنة للاناث و ٧٦,٢ سنة للذكور.

وتشهد اليابان انخفاضا سريعا في معدلات المواليد، ومن المتوقع أن تنتقل الدول الصناعية من وضع كانت فيه نسبة المسنين (٦٥ عاما من العمر) واحدا لكل أحد عشر شخصا من جلة السكان في العام ١٩٩٠ الى واحد لكل أربعة بحلول العام ٢٠٢٥.

أما في الدول المتخلفة فإن نظام التأمين على كبار السن عادة ما يقتصر على من يعملون في القطاع الرسمي بأجر وعلى الباقيين السلام. هذه هي بعض المعالم السريعة لحزمة المشاكل التي تواجه الدول المتقدمة وغير المتقدمة من جراء زيادة عدد المعمرين فيما يمكن أن يسمى في الأدبيات ذات العلاقة: (اقتصاديات المعمرين).

٢٢- ٣ دور المدن الجديدة.. في إعادة توطين السكان

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» بتاريخ ١٨/١/١٩٩٩ صفحة ٤٨ ، ٤٩)

كلنا لا شك قد سمع.. وبعضنا لابد قد رأى المدن الجديدة التى تحيط بالقاهرة المدينة وتقع داخلها كمحافظة.. ولكن الكثيرين أو ربما القليلين لا يعلمون أن المدن الجديدة ليست هى تلك التى تحيط بالقاهرة فقط لأن المدن الجديدة فى الواقع تمتد شرقا وغربا وشمالا إلى وجنوبا إلى بنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وأسوان.

هذه المدن الجديدة يبلغ عددها تسع عشرة مدينة ويبلغ نصيب محافظة القاهرة منها خمس مدن هى مدينة بدر ومدينة ١٥ مايو ومدينة الشروق ومدينة السلام ثم مدينة الأمل والقطامية والتجمعات.

أما محافظة الاسكندرية ففيها مدينة برج العرب الجديدة فقط ومحافظة البحيرة فيها مدينة غرب النوبارية ومحافظة دمياط بها مدينة دمياط الجديدة ومحافظة الشرقية بها مدينة الصالحية الجديدة بالإضافة الى مدينة العاشر من رمضان ومحافظة القليوبية بها مدينة العبور وهى تشمل ايضا جمعية أحمد عرابى أما محافظة المنوفية ففيها مدينة السادات السكنية ومدينة السادات المزراع.

وفى محافظات الصعيد نجد مدينة ٦ أكتوبر فى محافظة الجيزة ثم هناك مدن جديدة تحمل اسم المحافظات القديمة فى كل من محافظة بنى سويف ومحافظة المنيا ومحافظة اسيوط ومحافظة سوهاج ومحافظة أسوان والمدن الثلاث الأخيرة فى تلك المحافظات الثلاث الأخيرة لاتزال تحت الإنشاء طبقا للمصائر الرسمية.

وأظن أن هذه المدن التسع عشرة تختلف فيما بينها من حيث المساحة وتختلف فيما بينها من حيث الأنماط الهندسية وتختلف فيما بينها من حيث تكاليف الإنشاء ومن حيث تكاليف الصيانة والتشغيل.

ولست أشك فى أن إنشاء هذه المدن الجديدة يعتبر عنوانا ناطقا على جهود الحكومة فى مجال التعمير إلا أنني لا أملك المعلومات ولا الوسيلة اللازمة لتقييم اقتصاديات هذه المشروعات من حيث التكلفة والعائد واعتقد أن الوزارة المعنية والجهات والمؤسسات البحثية المتخصصة بل والمتخصصين الأفراد من أهل الهندسة والمعمار لابد أن لديهم معلومات مستفيضة ولهاها كافية

لتغطية هذه الجوانب التي لا أملك معلوماتها.

من أجل هذا - أو بالرغم من هذا - فإننى سأحاول تقييم التجربة من منظور سكانى بحت.. من حيث ما أسهمت به تلك المدن من أجل فك الضغوط السكانية على المدن المزبحة وما قدمته من أيدٍ بيضاء لإعادة توطين سكان مصر وامتصاص الفوائض البشرية بين المحافظات وداخل كل محافظة نشأت فيها مدينة جديدة.

أوضح التعداد العام لسكان مصر لعام ١٩٨٦ أن المدن الجديدة الى كان قد تم انشاؤها حتى ذلك التاريخ كانت تحتضن حوالى مائتى ألف نسمة.. ويقول تعداد عام ١٩٩٦ إن عدد سكان المدن الجديدة الموجودة حتى ذلك التاريخ قد بلغ ٦١٨٦٦٥ نسمة.

ومعنى ذلك ببساطة أن المدن الجديدة فى عام ١٩٨٦ لم تكن تستوعب إلا حوالى ٤٠ فى المائة من كل سكان مصر البالغ عددهم ٤٨٢٥٤٢٣٨ نسمة وأنها فى عام ١٩٩٦ بعد زيادة عددها من تسع مدن الى أربع عشرة مدينة أصبحت تستوعب ٤٠ فى المائة من كل سكان مصر البالغ عددهم ٥٩٢٧٢٣٨٢ نسمة.

وواضح أن نسبة الاستيعاب فى الحاليين ضئيلة ضعيفة وأن الأعداد المطلقة التى تسكن هذه المدن قديما (٢٠٠٢١٤ نسمة) وحديثا (٦١٨٦٦٥ نسمة) أيضا ضئيلة وعلى ذلك فإن المسألة فى حاجة الى دراسة وتدقيق لا لمعرفة التكلفة والعائد فحسب ولكن أيضا من حيث مساهمة هذه المدن (التي زادت ويبدو أنها ان تكف عن الزيادة) فى تحقيق السلام الاجتماعى والاستقرار المقصود.

ذلك لأننى لست أظن أننا نبني هذه المجتمعات الجديدة للتباهى بها بين الأمم.. إذ إنه لو كان التباهى هو الهدف فإن بناء الأهرام فى سالف الدهر كنونا الكلام عند التحدى.

ولكن الهدف الذى لا أظن أنه كان ولا يزال فى ذهن الأمة.. هو قطعاً نشر العمران وإزاحة القيد الحديدى الذى يحيط بمعصم مصر الفسيحة المترامية الأطراف.. ومثل هذا العمران لابد أن يأتى بشئ من التوطين والإيواء لأطفالنا وشبابنا وشيوخنا من الذكور والإناث لكى تصبح عائلات مصر جميعها فى أمن وطمأنينة مما هى فيه من طمأنينة وأكثر سلاما مما هى فيه من سلام (ياسلام).

ولكن المزيد من التدقيق يقصع عن أن المدن الجديدة الأربع الكائنة فى محافظة القاهرة لا يمثل سكانها فى عام ١٩٩٦ إلا حوالى سبعة فى المائة من سكان محافظة القاهرة ككل والحق يقال ان نصيب المدن الجديدة التى كانت قد انشئت فى محافظة القاهرة عام ١٩٨٦ (مدينتان) لم يكن سكانهما يمثلون سوى ٢,٧ فى المائة من جملة سكان المحافظة فى ذلك الوقت كما أن الحق يقال أيضا أن سكان مدينة ١٥ مايو قد زاد من حوالى ٢٤ الف نسمة عام ١٩٨٦ الى حوالى ٦٥ الف

نسمة في عام ١٩٩٦ أما مدينة السلام فقد زاد عدد سكانها من ١٤٠ ألف نسمة في عام ١٩٨٦ إلى ٣٦٦ ألف نسمة في عام ١٩٩٦.

هذا عن محافظة القاهرة أما محافظة الشرقية فمن الملاحظ أن المدن الجديدة (الصالحية والعاشر من رمضان) لا يمثل سكانها سوى ١,٣ في المائة من كل سكان محافظة الشرقية. أما فيما يتعلق بباقي المحافظات فإن سكان أى مدينة جديدة فى أى محافظة منها لا يتجاوز ١٣ فردا لكل ألف من سكان المحافظة بل إن هذه النسبة فى بعض المحافظات لم يتجاوز فردا واحدا لكل عشرة آلاف شخص من سكان المحافظة فى حالة محافظة بنى سويف أو أقل بكثير فى حالة محافظة المنيا.

المهم فى الموضوع أننا أمام ظاهرة مستمرة ومتجددة.. ومن ثم كان لابد من التأكيد على أن تحتل المسألة السكانية مقاما المحمود فى برامج التعمير الموجودة والمتوقعة. وربما اقتضى ذلك مراجعة الاعتبارات التى تستند إليها سياسة التعمير فى مصر ولو لمجرد إضافة الاعتبارات السكانية إليها.. إذ يبدو مما استعرضناه من نسبة وأرقام (فيما هو أعلاه) أن هذه الاعتبارات ربما لم تؤخذ فى الحسبان.. أما إذا لم يكن الأمر كذلك فإنه من الضرورى مضاعفة الجهد لمضاعفة الانجازات دون مضاعفة التكاليف أو ربما كان من الضرورى حث الخطى لكى يصبح إيقاع الانجازات أسرع من إيقاع النمو السكانى بمعدلاته التى لا مفر من قبولها مهما كانت مرتفعة.. دون انتظار لنتائج برامج تحديد النسل أو تنظيم الأسرة التى لن تؤتى أكلها إلا بعد حين. وعذرنا فى التأكيد على ضرورة توطين السكان أن التعمير هو العمران.. وأنه لا عمران بلا سكان.. وأنه لا سكان بلا إسكان والاسكان يتمثل فى بناء شىء قد يكون عمارة أو فيلا أو بيت ريفى أو كشك أو عشة أو خيمة.. ناهيك عن المباني الإدارية اللازمة لتوفير الخدمات للمواطنين.. وكل هذا لابد أن يراعى فى تكاليفه أن يكون فى النهاية فى متناول الناس فقراهم قبل أغنيائهم.. أو فى متناول فقراهم وأغنيائهم على حد سواء.. وأن يكون السكن متاحا فى مواعيده التى يتعين أن تكون حالة وعاجلة قبل أن يتضاعف ويتفاقم حجم الباحثين عن مسكن يؤويهم.. فالتكلى فى بدء التنفيذ يترتب عليه تأجيل مواعيد التسليم وتبيد آمال المتعاقدين وتاكل مدخراتهم بسبب التضخم ناهيك عما يتعين عليهم إعادة إنفاقه لاصلاح الوحدة السكنية وتصحيح أوضاعها التى يتسلمونها بها أى ناقصة التجهيز بكل المعايير.

وكل هذا لا يتحمل تبعاته ولا أثقاله إلا أصحاب الحاجة الذين ينتظرون الفرغ دائما والفرج عادة ما يطول انتظاره.. خصوصا على الملهوفين.



الفصل الرابع

مسألة
عدم
العمل

١-٤ تخطيط القوى البشرية

☆ التخطيط البشرى قد لا يعنى تحقيق التوظيف الكامل

☆ يجب الاتفاق على أنواع العمالة الاستراتيجية

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٩٦٠/٦/١ صفحة ١١)

.. القوى البشرية صمام الأمن للدولة. هى عماد الانتاج داخلها، وهى عدة الدفاع على حدودها.. أما خارج حدود الدولة فإنهم مرآتها السياسية والدبلوماسية. ومن هنا كان الاهتمام بتخطيط القوى البشرية تخطيطا يكفل توافر كل الكفاءات حتى لا تضار الدولة داخل حدودها أو على حدودها أو خارج هذه الحدود..

وتخطيط القوى البشرية شأنه شأن تخطيط أى شىء آخر يتلخص فى إجراء عملية موازنة بين الموارد البشرية وما تحتاج اليه الدولة منها، أو بعبارة أخرى بين ما هو موجود من هذه الموارد وما هو منشود. والدولة فى هذا مخيرة فى اتباع احدى سياستين: احدهما تراعى فيها الدولة أن توفر لكل فرد عملا أى تحقق الدولة بها سياسة الاستخدام الكامل.

والأخرى تراعى فيها الدولة أن تخلق لكل عمل ما يناسبه من العدة البشرية. فى الحالة الأولى تحاول الدولة أن تخلق العمل نتيجة لوجود فائض بشرى فيها تريد أن تستوعبه، أى انها فى الواقع ترسم خطة التنمية الاقتصادية فى كل القطاعات الزراعى منها والصناعى والتجارى لامتناس فائض العمالة، وتكون بذلك قد اخضعت خطة التنمية الاقتصادية للدولة لخدمة خطة التنمية البشرية.. باعتبار العمالة هدفا من اهداف الخطة.

أما فى الحالة الأخرى فإن الدولة قد ترسم خطتها الاقتصادية العامة مستهدفة أغراضا اقتصادية أخرى لا تكون العمالة الكاملة بالضرورة احداها، وأن ترتب على هذه الخطة بطريق غير مباشر بعض الاستخدام غير الكامل. ويتعين على الدولة فى هذه الحالة أن تخضع الخطة البشرية لخدمة الخطة الاقتصادية العامة، باعتبار العمالة وسيلة لتحقيق أهداف الخطة.

وسواء اتبعت الدولة هذه السياسة أو تلك فانه يتعين على الدولة أن تعدد على وجه ما من النقة

نوع التخصصات والمهارات التي يتطلبها أى من السياستين لى يتيسر إعداد الإداريين من المستخدمين والفنيين والمهرة من العمال وغير المهرة منهم. فهي إن أرادت تحقيق سياسة الاستخدام الكامل مثلا، يجب عليها أن تعرف نوع التخصصات العاطلة لى تخلق لها ما يناسبها من اعمال، أو أن تعيد توجيههم بشئ من المرات والتدريب الى فرص العمل المتاحة بالفعل فى نطاق خطة التنمية العامة ويتم كل هذا فى خطوات متعاقبة.

يبدأ البحث بمعرفة ما فى الدولة من رصيد بشرى على وجه الاجمال، ثم يتفرع الى محاولة معرفة كيفية استخدام هذا الرصيد البشرى فى وجه الاستخدام المختلفة فاذا كانت الاستخدامات المختلفة قد استوعبت كل الرصيد كان ذلك دليلا على المعالة الكاملة.. وإذا لم يكن الحال كذلك، دل هذا على وجود البطالة السافرة.. وانعدام هذه لا يعنى بالضرورة انعدام نوع آخر من البطالة يدعى بالبطالة المتخفية أو المقنعة **Disguised Unemployment**. كما لا يعنى هذا اختفاء البطالة الجزئية الناجمة عن استخدام الناس فى الانتاج بعض الوقت بصفة دائمة، أو كل الوقت بصفة متقطعة.

ولكى يمكن قياس البطالة المتخفية أو المقنعة لابد من الاتفاق مقدما على نسب تقديرية تبين مدى احتياج كل نشاط اقتصادى الى الجانب البشرى بمعنى ان يقال ان انتاج قدر معين من منتجات صناعة معينة يتطلب قدرا معيناً من العمال والمستخدمين، فاذا كان هذا العدد اقل مما هو مستخدم فعلا فى انتاج هذا القدر، دل ذلك على وجود هذه البطالة المقنعة.

وهذا ما يعمل التخطيط البشرى على تحاشيه قبل حدوثه.

بمعنى انه يعنى المخطط البشرى ان يعرف احتياجات المستقبل من المستويات المختلفة للعمال، وهذا يقتضى معرفة كمية الانتاج المستهدف فى سنوات قادمة..

ولكن معرفة الانتاج فى اجماله لا يفيد المخطط البشرى كثيرا، لأن كل نوع من الانتاج له مستلزماته البشرية.. ويقتطع العمال بالآلات فى كل مشروع تبعا لاعتبارات فنية معينة.. كما أن من بين المستلزمات البشرية فى صناعة أو مشروع، تخصصات معينة ومؤهلات خاصة لا تحتاج اليها كل صناعة بالقدر نفسه.. ولذلك فانه يتعين معرفة عدد المهندسين مثلا أو الكيمايين اللانمين لانتاج قدر معين من النسيج ونسبة كل منهم الى العمال.. وهكذا فى الصناعات الأخرى المختلفة. سواء كانت هذه الصناعات خفيفة أو ثقيلة. وبهذا يمكن تقدير ما يجب اعداده فى المستقبل من مختلف التخصصات.

وعلى ضوء هذه التقديرات - وهى قد لا تخلو من خطأ - يمكن رسم سياسة التعليم والتدريب فى

الدولة، بحيث تستهدف هذه السياسة تحقيق هذا القدر المطلوب من مختلف المستويات التعليمية والتدريبية في الأجل المحدد لذلك. أخذين في الاعتبار من غير شك معدلات الوفيات ومعدلات الرسوب.. لكي تفتح ابواب المعاهد والمدارس ومراكز التدريب لعدد اكبر مما تحتاج الدولة اليه في النهاية احتياطا لما قد يفقد منهم اثناء الدراسة بالوفاة أو الرسوب حتى يفي الخريجون بحاجات الخطة كاملة غير منقوصة.. ومثل هذين الاعتبارين يجب ايضا ان يراعى لتوفير العدد اللازم للاحلال محل من يتركون سوق العمل بالوفاة أو الاعتزال في سن معينة.

هذه النسب والأرقام وتلك الدراسات الواسعة لا يمكن أن يطمئن فيها الى جهد فرد بعينه او هيئة بمفردها لأنها تحتاج في الواقع الى تكاتف جهود الفنيين ورجال الاعمال والاقتصاديين والاحصائيين والمهندسين وغيرهم. إلا أن هؤلاء حتى لو اجتمعوا وصمموا على بحث الأمر من أوله لما استطاعوا أبدا أن يصلوا الى آخره. ولذلك فأننا نرى انه من الاجدر ان يتفق هؤلاء جميعا في بادىء الأمر وأوله على أنواع معينة من العمالة يمكن أن يطلق عليها «العمالة الاستراتيجية» وهي تلك التي يمكن اعتبارها ذات أهمية خاصة، أو بالأحرى أشد خطرا على مستقبل التنمية الاقتصادية من غيرها.

٤-٢ كيف يقضى المصريون .. أوقاتهم؟

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة « الأهرام الاقتصادي » العدد ٩٠٧ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢ صفحة ٣٠)

محفور في ذاكرتى منذ عشرين عاما أو أكثر عنوان كتاب صدر باللغة الفرنسية
Les Vingt Quatre Heures des Belges ارانى مستريدا في
 ترجمة عنوانه إلى العربية ترجمة حرفية حتى لا يفقد العنوان بريقه.
 ولكنه كتاب يضم بين دفتيه نتيجة استفتاء قام به صاحبه عن الكيفية التي يستغل بها الشعب
 البلجيكي يومه خلال ٢٤ ساعة كاملة وتوزيع هذه الساعات على الأنشطة المختلفة التي يقوم بها
 الشعب البلجيكي.
 بما يسفر في النهاية عما يشبه الميزانية الزمنية للشعب البلجيكي.
 وقيما قالوا ان الوقت كالسيف ان لم تقطعه قطعك.
 ويبدو أن موضوع الميزانية الزمنية أمر تهتم به بعض الدول فحسا وتحليلا ودراسة .. بنفس
 المنطق الذي تنتظر به الدول إلى أوضاعها المالية من خلال الميزانيات المالية مثلا لكي تطمئن هذه
 الدول إلى مدى سلامة هذه الأوضاع فيها وما إذا كانت هذه الموارد المالية مثلا تصان أو أنها
 تتعرض للتبديد والضياع.
 وكذلك الحال بالنسبة للزمن !!!

فالزمن .. مورد من موارد كل دولة .. ومورد من موارد كل فرد في أى دولة .. يمكن أن
 يخضع لحسن الاستغلال .. ويمكن ان يتعرض للتبديد وسوء الاستغلال والضياع ..
 فإذا زدنا على ذلك .. أن الزمن .. على خلاف كثير من الموارد الأخرى .. غير قابل للتخزين ..
 وأن اللحظة التي تمضي لا يمكن استرجاعها .. وان ما يمضي من الزمن لا يمكن إعادة
 استغلاله .. أو استثماره .. أصبح لهذا التحليل ضرورة خاصة وأهمية قصوى .. في أدبيات
 الاقتصاد المعاصر .. الذي يعتنى ببحث معقولة الانتاجية .. ومصادقية الجهد المبذول بواسطة كل

عامل من عوامل الانتاج.

فالزمن ثروة تضيع إذا لم يتم استغلالها لحظة حلولها... واللحظة التي تمر من الزمن لا يمكن ان تعود.. بل تذهب بعيدا عنا بما فيها من حلاوة .. وبما فيها من مرارة. ولذلك كان لدراسة الميزانية الزمنية أهمية خاصة. هذا ما يدركونه لا في بلجيكا فقط ولكن في بلاد أخرى كثيرة.

ففي أمريكا مثلا .. أراؤوا .. ولعلمهم دانسا يرينون - معرفة النمط الذي يستغل به الناس أوقاتهم .. وأسفرت نتيجة إحدى الدراسات عن النمط التالي لكيفية استغلال الأمريكيين لوقتهم مما يمكن عرضه ببساطة في شكل الجدول التالي :

أوجه استغلال ساعات الأسبوع عند بعض الأمريكيين

أوجه استغلال الساعات	عدد الساعات الأسبوعية	النسبة المئوية
النوم	٥٣	٣١,٥
العمل	٤٠	٢٣,٨
مشاهدة التلفزيون	٢٦	١٥,٥
الاستماع إلى المذياع	٢١	١٢,٤
تناول الطعام	٨	٤,٨
حضور المباريات الرياضية	٦	٣,٦
قراءة الكتب	٦	٣,٦
قراء الجرايد	٤	٢,٤
قراء المجلات	١,٥	٠,٩
حضور العروض السينمائية	٢	١,٢
حضور العروض الثقافية	٠,٥	٠,٣
الجملة	١٦٤	١٠٠,٠

ومن هذا نرى أن نعط الحياة فى أمريكا - على الأقل فى ضوء هذه الأرقام يستلزم استهلاك ثلث ساعات الأسبوع أو أقل قليلا من النوم واستثمار ربع ساعات الأسبوع أو أقل قليلا فى العمل.. وأن هذين النشاطين يستغرقان من الفرد ٩٣ ساعة أسبوعيا.. ويستقطعان ٥٥ فى المائة من وقته.

كما يبدو أن الشخص الأمريكى يقضى نصف هذا الوقت أو نصف عدد هذه الساعات المخصصة للنوم والعمل - فى مشاهدة التلفزيون والاستماع إلى الراديو .. وأقل من نصف هذا النصف بقليل يقضيه هذا البعض فى الترويع عن أنفسهم بالطرق المختلفة .. ما بين حضور المباريات الرياضية (٦ ساعات فى الأسبوع) وحضور العروض السينمائية (ساعتين) وحضور العروض الثقافية (نصف ساعة) ثم قراءة الكتب والجرايد والمجلات (١١.٥) ساعة وبذلك وفى هذه الأوجه جميعها يتم استثمار عشرين ساعة من ساعات الأسبوع الأمريكى.

كما يلاحظ أن تناول الطعام لا يستغرق من الشخص الأمريكى سوى ثمانى ساعات فى الأسبوع أى حوالى ساعة واحدة وثمانى دقائق ونصف فى اليوم.. يوزعها الشخص الأمريكى على ثلاث وجبات فى اليوم ..

فماذا يا ترى يفعل المصرى بوقته وماذا يفعل الزمن بنا نحن المصريين هذا ما اردناه بهذه المقدمة الاستهلاكية فليس المقصود هو الوقوف على طباع البلجيكيين والامريكان وغيرهم.. ولكننى قصدت بكل ما ذكرت اجتذاب الاهتمام.. إلى الميزانية الزمنية المصرية .. أى إلى كيفية استغلالنا - كمصريين - لساعات الأسبوع أو ساعات اليوم أو ساعات الليل والنهار.. لكى نتدبر ما الذى نفعله بزماننا .. وماذا يفعل الزمان بنا وهل هناك استثمار لهذا الوقت الذى يملكنا ولا نملكه .. أو أن هناك تبديدا .. لوقت المجتمع .. ووقت أفراد المجتمع.

الواقع .. على حد علمى .. أننى لا أظن أنه قد أجري فى مصر بحث للميزانية الزمنية للأسرة المصرية .. ومن ثم فليس هناك تحليل لاستخدامات الزمن .. فى مصر وليست هناك دراسة لتوزيع ساعات اليوم أو الأسبوع أو الشهر بين أوجه النشاط المختلفة .. ومن ثم فليس هناك موعظة .. يمكن ان نقال .. وليست هناك عبرة .. يمكن أن تستفاد.

ولكن المشاهد والمعروف والشائع أن مصر تعاني من ظاهرة الفراغ فى أوقات العمل .. ومن ظاهرة العمل غير الرسمى خارج مكان العمل الرسمى فى أوقات العمل الرسمية.

الأمر الذى قد يفسر لنا بعض ما طالعتنا به الصحف فى يوم من الأيام من أن المصرى لا

يعمل إلا ٢٧ دقيقة خلال ساعات العمل الرسمية الثمانية.

والذى قد يعنى بعبارة أخرى أن ما ينتجه المصرى فى ثمانى ساعات يعادل ما يمكن إنتاجه نظريا خلال سبع وعشرين دقيقة أو ما لا يستغرق إنتاجه إلا سبعا وعشرين دقيقة فى بلاد أخرى أكثر تقدما هنا .

وأيا كان التفسير .. فكلاهما مهين ويقضى بضرورة مراجعة الأمور بحيث توضع الأمور فى النهاية فى نصابها ..

إذ لا يكفى أن يكون شعارنا أن نستيقظ فى الصباح لكى نذهب إلى فراشنا فى المساء .. أو العكس.

ولا يكفى أن نستغل ما بين موعد مغادرة الفراش وموعد العودة إليه فى السعى إلى مقر العمل لقضاء بضع ساعات (أو دقائق) وتبديد الفترة الباقية من اليوم بين هذا النوع من النشاط وذلك النوع من الكسل.

خصوصا أننا جميعا نعلم أن الفترة الزمنية التى يقضيها كل منا فى محل عمله .. فترة يحددها النظام العام أى يحددها لنا الرؤساء .. وهى فترة لا نقيسها .. بل لا نقيسها أى واحد فىنا بمقدار ما ينتجها خلال تلك الساعات من أعمال بمعنى أن ساعات العمل نسميها ساعات العمل لأننا نقضيها فى مكان العمل وليس بالضرورة لأننا نقوم خلالها بأى عمل.

وحتى ولو قمنا بإنجاز كمية معينة من العمل خلال فترة العمل الرسمية فإن هذا الالتزام عادة ما يكون موقوتا بمدى الإلحاح الذى يمثله هذا العمل والضغط الذى تمارسه الأحداث علينا لإنجازه .. وهذا لا يحدث إلا من قبيل الطوارئ وكاستثناء من القاعدة .. قاعدة التراخى فى العمل والتكاسل عنه.

أى إن جهننا فى العمل محدود بكمية العمل التى نرى أنفسنا مضطرين إلى إنجازها وموقوت بفترة الهيمنة التى نتعرض لها من رؤسائنا لإنجازها فى وقت محدد .. فى ظل طوارئ عارضة .. أو فى مواجهة زحام بشرى يتمثل فى الطوابير التى ترابط أمام مكاتبنا .. وتظل تستطيل .. ولا تستقيم ..

ومن الغريب أن أحدا منا لا يتصور أن بعض الواقفين فى طوابير الانتظار فى مصالح الحكومة والبنوك كلما طال انتظارهم طالت طوابيرهم التى تنتظرهم عند عودتهم إلى مكاتبهم فى مصالحهم.

مثل هذا الافاق الواسع المستتير مفقود فى كثير من مواقع العمل عندنا .. وخصوصا فى المصالح الحكومية والبنوك..

ومع ذلك فإنه حتى فى المصالح والأجهزة التى لا علاقة لها بالجمهور نراها أيضا بموظفيها ناعمين بالفراغ خلال أوقات العمل.

ناهيك عن أن أوقات الفراغ - بعد ساعات العمل هى فى حد ذاتها أوقات ضائعة أيضا .. واست أجازف حين أقول أنني أشك أن من بين الكثرة منا من يحاول أن يخصص من وقت يومه بعيدا عن ساعات العمل (٧٪) أى ساعة ونصف كل يوم أى حوالى أحد عشر ساعة فى الأسبوع للقراءة.. كما يفعل بعض الناس فى أمريكا.. أو أن أحدا منا يحرص على توزيع هذه الفترة القصيرة بين الكتب والجرائد والمجلات.. أيضا كما يفعل بعض الناس فى أمريكا.. بل وقطعا فى غير أمريكا.

ثم إنهم هناك - فى أمريكا أو فى غير أمريكا - حين يحددون أيام العمل الأسبوعية بخمسة أيام فقط لا يتنازلون عن أن تكون عدد ساعات العمل الأسبوعية أربعين ساعة ولا يتنازلون عن أن يكون انتاج الأيام الخمسة لا يقل عن انتاج الأيام الستة.. ولا يتنازلون عن أن يكون انتاج الساعة تحت هذا النظام أو ذاك ثابتا بل لابد أحيانا أن يزيد.

أما نحن فإنا قد خفضنا أيام العمل .. مسابقة لركب الحضارة فقط دون أن نحرص على أن نحصل على أربعين ساعة عمل فى الأسبوع .. وهون أن نحرص على أن نحصل من كل ساعة عمل على انتاج محدد مسبقا ومعروف.

يضاف إلى ذلك أن الذين أرادوا - فى البلاد المتقدمة - أن تكون أيام العمل عندهم خمسة أيام بدلا من ستة .. حرصوا على ألا يفقدوا من الانتاج الأصلي شيئا بل زادوا على هذا الانتاج انتاجا جديدا .. أى أنواعا جديدة من الانتاج .. تمثلت هذه الأنواع فيما يسمى بصناعات الفراغ .. تلك الصناعات التى تلى باحتياجات يوم الفراغ الزائد.

إذ إنه حين تطول عطلة نهاية الأسبوع هناك ويصبح طولها يومين بدلا من يوم واحد .. فإن معنى ذلك أن كل العاملين سوف يحرصون على الاستفادة من يوم العطلة الزائد فى الترويح عن النفس والرحلات والسياحة والسباحة والرمية وركوب الخيل والرياضة بوجه عام.. ولذلك لابد أن تنشأ صناعات جديدة لإنتاج هذه الوسائل التى يحتاجها هؤلاء الناس فى أوقات الفراغ .. بما فى ذلك صناعة السيارات والالعاب والأغذية المعلبة والمحفوظة والمراكب الشراعية

والبخارية.. وأوقات الرياضة المختلفة .. إلخ ..

من هذا نرى أن النول المنتجة حين تزيد من أوقات الفراغ لعاملها تحرص على أن تستمر في نفس الانتاج بل وتزيد عليه .. رغم تخفيض أيام العمل..

أما نحن .. فإله وحده يعلم كيف تسير بنا الحياة .. وإلى أين .. لأننا جميعا نحرص على الاستفادة من كل الحقوق واستغلالها لمصالحنا... ولكننا لا نفكر لحظة في أداء ما يقابل هذه الحقوق من واجبات.

لأننا نأخذ من التقدم مظاهره ونشوره من باب التقليد والمسايرة .. ونترك الجوهر ربما لأننا لا نقوى عليه.

ولأننا جميعا لا نعرف كيف نقضى - أو كيف يمكن أن نقضى - ساعات الليل وساعات النهار وهذه هي المأساة التي أراها من خلال تأملاتي .. في موضوع اقتصاديات الزمن .. في مصر ..

٣-٤ من الهجرة إلى تدهور العملة والعملية

(بقلم المؤلف كما نشرت مجلة الأهرام الاقتصادي العدد ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢ صفحة ٧٢، ٧٣)

تجاوزت تحويلات العاملين في الخارج الى مصر وفاقته كل ما حصلت عليه مصر من كل صادراتها السلعية.. بحوالى ثلاثة فى المائة وكذلك تجاوزت تحويلات العاملين الأرنينين فى الخارج الى الأردن وفاقته كل ما حصلت عليه الأردن من كل صادراتها السلعية.. بحوالى أربعين فى المائة.

ونك اصبح للصادرات البشرية معنى لم يكن معروفا أو مستساغا من قبل كما أصبح لهذه الصادرات البشرية مكان مرموق فى ميزان المدفوعات ليس فى مصر وحدها بل أيضا فى بلد كالأردن إذ إن تحويلات عاملية فى الخارج الى الأردن قد فاقت ما حصلت عليه الأردن من كل صادراتها السلعية بحوالى اربعين فى المائة.

وكانت فكرة الصادرات البشرية من قبل غريبة ومرفوضة فى أوائل الخمسينات وأواخرها إذ انه لم يكن مقبولا فى ذلك الحين أن يكون المفهوم الصادرات البشرية نفس مفهوم التعامل فى السلع العينية رغم أن مفهوم التعامل فى السلع غير المنظورة كان معروفا ومألوا عند الاقتصاديين وغير الاقتصاديين.

وقد كانت مجرد الإشارة الى انه يمكن اعتبار العمل الخارجى سلعة بحكم ما يعود من ورائه على الدولة من عائد أو تحويلات أمرا غير مألوف بل أمرا غير محمود.

ولكن هذا الخاطر قد أصبح اليوم أمرا واردا وتأكده هذه الفكرة فى كل ما نسمع وفى كل ما نقرأ وفى كل ما نفحص من بيانات وأرقام عن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج الى الداخل وقد تجاوزت هذه التحويلات كما سبق أن نكرنا حجم الصادرات السلعية المصرية كلها كما تلكت هذه الفكرة بعد أن أصبحت هذه التحويلات تغطى ثلث واردات مصر من الخارج.

فى عام ١٩٨٢ بلغت تحويلات المصريين من خارج مصر الى داخلها ٢,٣ مليار جنيه استرلىنى فى حين بلغت تحويلات الأتراك العاملين فى الخارج الى تركيا ١,٥ مليار جنيه استرلىنى وبلغت تحويلات أبناء اليمن الشمالى الى اليمن ١,١ مليار جنيه استرلىنى.

وقد كان من المفروض أن تترك هذه التحويلات أثارا اقتصادية حميدة بطبيعتها ولكن العجيب أن هذه الآثار الاقتصادية الحميدة لم تظهر أعراضها فى مصر والدليل على ذلك أنه:

١. لم ينخفض - كما كان يجب أن ينخفض - العجز في ميزان المدفوعات بل زاد.
٢. لم تنقص - كما كان يجب أن تنقص - حاجة مصر إلى المزيد من العملات الأجنبية بل على العكس لانتزاع حاجة مصر إلى العملات الأجنبية في ازدياد مستمر عاما بعد عام.
٣. لم يحدث - كما كان يجب أن يحدث - أى تدعيم لقيمة العملة المحلية بل على العكس لقد أصاب الجنيه المصرى ما أصابه من هزال تشهد به حتى الاجراءات الأخيرة التى اتخذتها الحكومة مؤخرا على حق لتصحيح المسار الاقتصادى.
٤. لم تتحقق - كما كان يجب أن تتحقق - للبنك المركزى مهامه الاقتصادية التى تكفل له - كما كان يجب أن تكفل له السيطرة التامة على أسعار الفائدة عموما وعلى أسعار الصرف بوجه خاص.

ومن الواضح أن هذه الآثار الحميدة قد ضلت طريقها - في زحمة مليارات أخرى من العملة الصعبة التى قد اتخذت سبيلها في أرض مصر دون أن تعرف إلى البنوك سبيلا. فالتاس يفضّلونها عملة صعبة ويفضلون شراؤها ويبيعها خارج أسوار البنوك ويبتغون من وراء انفاقها أى شىء، إلا توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى.

كما أن الاقتصاد القومى - بكل أجهزته - لا يعرف عن العملة الصعبة إلا أنها صعبة.. والحصول على أى معلومات عنها أصعب فبائعها مجهول.. وشايرها مجهول.. إلا في بعض الحالات التى تعتمد فيها تلك الأجهزة أن تترىص بالاطراف المتعاملة في النقد الاجنبى.

إن كان هناك جزءا من العملة الصعبة - ومن المرجح انه جزء لو تعلمون كبير - يتسلل إلى أسواق العملة في مصر خفية.. ويظل مخزونا أو منخرا أو يستخدم في شكل عملة صعبة.. أو يتحول إلى عملة محلية يحتاج إليها أصحابها للإمالة.

وكل هذه الصور من التعامل تتم خفية وتفلت من التسجيل والتوثيق في الحسابات النظامية الرسمية باعتبار انها مبالغ محمولة على ظهور المسافرين الذين يتعهدون بتوصيل الامانات الى اهلهما أى من العاملين في الخارج الى اقاربهم في الداخل.

وفى إطار هذا الاقتصاد الخفى **Hidden Economy** أو الاقتصاد السرى **Secret Economy** أو اقتصاد تحت الأرض **Under ground Economy** تتحدد أسعار الصرف.. بعيدا عن كل سلطان.. وتحالف هذه التصرفات.. مع ضرورة سداد ديون مصر وأساط خدمة هذه الدين.. تحالفا مركزيا يؤدى إلى سقوط هيئة الجنيه المصرى وتدهوره المتصل المستمر.

وكما ازداد تدهور الجنيه المصرى زادت أرباح المتعاملين في سوق هذا الاقتصاد الخفى..

يضاف الى ذلك أن الاضطراب الى غمر السوق بالعملة المحلية كمحاولة لامتصاص المعروض المتزايد من العملات الصعبة.. انما يزيد من المعروض من عملة هي أصلا متدهورة.. في الوقت الذي تسبب فيه كميات أخرى من العملة الصعبة بغير ضابط أو رابط وبدون آليات تكال استيراد هذه العملة أو اجتذابها أو التقاطها من أصحابها.. وفي نفس الوقت تظل دخول المستهلكين من العملة المحلية في ازدياد مستمر.

يتضح مما سبق أن الهجرة الخارجية قد ساهمت - بحسن نية طبعاً - في خلق هذا الذي يسمونه بالاقتصاد الخفى بما يقوم الناس بتحويله دون تسجيل أو اثبات من عملات أجنبية إما مباشرة أو عن طريق قنطرة مصنوعة من تجار العملة أو غيرهم من الوسطاء الذين قد لا يدركون بادئ ذي بدء أنهم أيضاً قد تحالوا هم والمهاجرون أنفسهم الى تجار للعملة. مثل هذه القنوات المتوازنة غير المعلنة تضاف الى جانب الخسائر التي لحقت بمصر من وراء هجرة أبنائها للعمل بالخارج.

فقد خسرت مصر.. بهذه الهجرة.. معظم الصف الأول في معظم المهن وخسرت بفقدان الصف الأول.. صفًا ثانيًا.. لم يجد من يشرف عليه أو يديره.. يمثل التدريب الذي لقيه الصف الأول في زمانه حين كان هذا الصف الأول ضمن الصف الثاني في ذلك العصر والأوان.

أما العائثون من الخارج.. من بين أفراد هذا الصف الأول.. يومًا ما.. فهم عادة ما يعودون متمترين.. متمردين.. ساخطين على أوضاع هي في نظرهم - وهي فعلاً - أدنى مقامًا ومستوى مما كان عليه حالهم وهم خارج مصر ومن ثم فإنهم عادة ما لا يقبلون العودة الى نفس الاعمال التي كانوا يقومون بها قبل سفرهم.

وعلى كل حال فإنهم سواء عادوا الى نفس العمل أو أقدموا على أعمال أخرى سواها فإنهم لن يبذلوا نفس الجهد وأن يساهموا بنفس الانتاجية التي كانوا يتميزون بها قبل سفرهم لأنهم غالباً يكونون قد اعتادوا في البلاد التي كانوا فيها على الانتاج بمستويات متراخية.

فهل من الغريب بعد ذلك أن يقال إن هجرة أبناء مصر الى خارج مصر قد جعلت مصر تخسر.. عملتها.. بعد أن خسرت عمالتها.. أو العكس وأن الجنيهاً الاسترلينى.. والدولارات الأمريكية.. التي حولها كل هؤلاء الى مصر.. عن طريق رسمى او عن طريق خفى غير رسمى لم تفلح في إعلاء شأن العملة المحلية.. ولم تفلح في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات أو علاجه ولم تفلح في تغطية الخسائر التي لحقت بمهارات مصر.. أو إعادة تكوينها أو تكوين بدائل لها.

والعرض من عند الله.. وحده.

الهجرة الخارجية.. مهرب أم مكسب وتحولات

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» العدد ١٠٤١ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٨ صفحة ٨٥)

هجرة المصريين وغير المصريين «أو انتقالهم لمدد طويلة» خارج بلادهم موضوع غنى وله أبعاده المتعددة المعقدة.. كما أن له أسبابه التى تختلف من فرد الى فرد ومن أسرة الى أخرى ومن مجتمع الى آخر فالتاس يتكون بلادهم عادة هريا من شىء أو طمعا فى شىء.. فقد يهربون مثلا من ضغط سياسى.. أو من اضطهاد دينى.. أو من ضيق اقتصادى.. طمعا فى الحرية.. طمعا فى الخالص أو طمعا فى الانفراج والكسب.. أو هريا من كل ذلك.. وطمعا فى كل ذلك.

وكل هذه الأسباب اسباب مشروعة ولا يمكن أن يلام على التفرع بها أحد وهى كلها أسباب نسبية.. فالشعور بالضغط أو الاضطهاد أو الضيق مسألة شخصية.. ومسألة نسبية.. وكثيرا ما لا يجدى فيها الجدل الموضوعى بين المرء وصحبه.

وكما ان الهجرة مهرب للفرد.. فهى ايضا يمكن أن تعتبر مهربا للدولة حين تشعر تلك الدولة أن مواردها عاجزة بالأمس واليوم وقدأ عن مواجهة احتياجات رعاياها.. داخل الحدود.. وفى مثل هذه الأحوال.. تتخذ مثل هذه الدول من السياسات ما ييسر للمرء وأهله الرحيل.. فيرحل ولا يبقى بعد ذلك إلا التساؤل عن مدى ما سوف يلقاه المرحل أو الراحل من ترحيب فى دولة المهجر.

وهنا ينشأ التساؤل حول قضية التوزيع الحار.. وهل يقابله فى بلد الهجرة ترحيب حار.. وتدخل بذلك درجات الحرارة والبرودة فى التوزيع والاستقبال دائرة البحث العلمى عند الباحثين. أما ما يجنيه الفرد «والدولة» من مكاسب كنتيجة لرحيله.. من حيث ارتفاع مستوى معيشته هناك وما يقوم بتحويله من مخراته الى البلد الأم فانها مسألة تلقى التهليل لدى الباحثين والمراقبين المتحمسين لسياسات التهجير.. تخفيضا لحدة الأزمات الداخلية المرئية والمتوقعة. ورغم ان الموضوع أمور من أن يعالج فى سطور.. إلا أنه يمكننا القول بأنه موضوع له محاسنه وله مثالبه.

فمن بين تيجان المحاسن التى يضعها الناس فوق رأس الهجرة الخارجية تلك التحويلات التى يرسلها الراطلون عن أوطانهم الى أوطانهم من نواتج اعمالهم ومن الفرائض المنخرة من أجورهم أو دخولهم.

هذه المدخرات هي التي يقال عنها أنها بلغت حوالى أربعة مليارات من اللولارات سنويا.. يتولى تحويلها الى مصر «كما يقولون» أربعة ملايين مصرى فى الخارج «وياليتنا لا نتوقف طويلا امام الأرقام ونتسائل عن صحتها أو نقتها .. لكيلا تتعطل عندنا حاسة التأمل والانطلاق».

معنى ذلك أن كل مهاجر مصرى فى الخارج يحول الى مصر «فى المتوسط» حوالى ألف دولار سنويا وأن متوسط نصيب الفرد المصرى «فى المتوسط» مما يحوله مهاجروه أو هاجروه من الخارج حوالى ثمانين دولارا سنويا.

هذا هو ملخص المليارات التي تأتي الى مصر.

فهل هذه المليارات يمكن أن تغطي خسائر مصر من الهجرة!!؟

سؤال نستهل به لقاءنا فى الاسبوع القادم.

٤ - ٥ الهجرة الخارجية.. مهرب أم مكسب وتحولات

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادية» العدد ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢)

قلنا إن هناك أربعة ملايين مصري في الخارج.. أو هكذا يقولون وأن حجم تحويلاتهم من العملات الصعبة الى مصر تبلغ أربعة مليارات من الدولارات.. أو هكذا يقولون..
وتساطنا إذا كانت هذه المليارات التي لها ولا شك مزاياها لمصر يمكن أن تعرض مصر عن خسائرها المترتبة على هجرة أبنائها الى الخارج.

الفسادة الأولى هي أن الذين يهاجرون هم افضل العناصر وهم الصف الأول والفسادة الثانية هي ان الذين يتركهم الصف الأول خلفه والذين اصبح من المتعین عليهم ان يخلوا محل الصف الأول بعد رحيله لم يأخذوا القدر الكافي من التدريب والتلمذة على يد الصف الاول قبل رحيله.
وهكذا تتدهور مستويات الأداء تباعا من صف الى صف ومن وقت الى آخر على مر السنين.
اما الخسارة الثالثة والخسارة الرابعة فتحل كل منهما أو كلاهما عندما يعود أولئك الذين اعتادوا الحياة في الخارج الى أوطانهم بعد حين.

ذلك أن هؤلاء المائتون عادة ما يكونون قد استطبوا طعم الحياة خارج الأوطان وعادة ما لا يجدون للحياة نفس الطعم داخل الأوطان بعد العودة.. فيلسفون على ما كانوا فيه هم وزوجاتهم وبناتهم.. ويترحمون على ما كانوا يستهلكون من هذا الصنف أو ذاك. وما كانوا يحصلون عليه من طيبات الحياة الاستهلاكية هنا وهناك.. فيصابون بالاغباط.. وينقلب الاغباط بالتدريج أو بلا تدريج الى سخط ومن ثم لا يتحقق من وراء عويتهم أى انتاج اضافى.. فضلا عما يتعين على الدولة أن تنصدي له يوما ما من اسباب هذا السخط ومظاهره وما قد يكون له من عواقب سياسية واجتماعية وخيمة.

يضاف الى هذا ان المائتين بعد ان اعتادوا الحياة خارج أوطانهم كثيرا ما يترفعون عن العمل.. بحكم الغنى والاستقناة عن التكسب.. ومن ثم لا يتحقق من وراء عويتهم أى انتاج اضافى.. فضلا عما قد ينشأ في المجتمع من جراء هذا الترفع من ضغائن وأحقاد بين الزملاء القدامى والانداد.. وداخل العائلات الواحدة.. وأثر كل ذلك على نسيج المجتمع وانسجامه..

بل انهم حتى حين ينتجون إذا قبلوا أن ينتجوا فان مستويات أدائهم لأعمالهم قد لا تكون بالمستوى المرغوب..

فالعمالة المصرية وإن كانت تنتقل من مجتمع فقير.. الى مجتمعات غنية إلا أن هذا لا ينفي أن المجتمع الفقير قد يكون هو المجتمع الأكثر تقدماً..

والعمالة المصرية عادة ما تكون عند رحيلها أعلى كفاءة وأكثر التزاماً منها عند العودة بسبب ضعف الاشراف والمتابعة على انجاز الاعمال التي يؤمنها في بلد المهجر.

وحتى لو كان الفن الانتاجي أكثر تقدماً في بلد المهجر..

فإن العودة الى المجتمع الأفقر.. الذي هو اقل تقدماً في الفن الانتاجي يترتب عليه الاحباط الذي سبق ان اشرنا اليه.

فلذا نحن اخذنا كل هذا في الاعتبار.. فهل يمكن القول بأن التحويلات التي يأتى بها هؤلاء العاملون في الخارج تعادل ما أنفقته مصر عليهم.. أو تغطي نفقات تنشئة بديل لهم أو تتوجه الى استثمارات انتاجية..

السؤال مطروح.. لا لكى تمنع مصر هجرة أبنائها فهذا حق مكفول لكل فرد... ولكن لكى تعالج مصر الآثار المترتبة على هجرة المهاجرين.. وعودة العائدين.

٤-٦ الباب المفتوح.. أمام البطالة.. في مصر

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١٠٤٦ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٩ صفحة ٩١)

أمامى مجلد يحمل اسم جمهورية مصر العربية صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بعنوان «التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦» مكتوب على يمين غلافه «النتائج الأولية» ومكتوب على يسار غلافه «ابريل ١٩٨٧» وهو أول وآخر ما تم نشره عن تعداد ١٩٨٦ « فى أى صورة من الصور.

وتقول أرقام النشرة إن عدد المتعطلين عن العمل فى مصر (لعام ١٩٨٦ طبعاً) أكثر من مليونين من البشر (٢٠١٢٥٧ فرداً).. منهم الذكور ومنهم الإناث.. وبعضهم فى الريف.. وبعضهم فى الحضر.. وموزعون طبعاً على محافظات مصر البالغ عددها ٢٦ محافظة.

والذى يعنينا فى هذا الرقم ليس حجمه فقط ولكن يعنينا أيضاً تطوره على مدار السنين. فلقد علمنا من هذه النشرة أيضاً أن جملة قوة العمل المصرية قد بلغت أكثر من ١٢,٦ مليون نسمة تضم العاملين والعاطلين المصريين معاً لعام ١٩٨٦.

ولما كان حجم قوة العمل فى عام ١٩٧٦ (وقوة العمل كما قلنا تضم العاملين والعاطلين معاً) قد بلغ أحد عشر مليوناً تقريباً.. فإن معنى ذلك أن قوة العمل قد زادت بحوالى ٢,٦ مليون من البشر خلال الأعوام العشرة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦.

كذلك إذا نحن علمنا أن عدد العاطلين فى ١٩٧٦ قد بلغ حوالى ٨٥٠ ألف نسمة. ولو افترضنا أن هذه البطالة قد التهمت العمالة - خلال السنوات العشر وقضت عليها نهائياً.. فإن بطالة مليونين فى عام ١٩٨٦ من بين قوة العمل الإضافية البالغ حجمها ٢,٦ مليون والمستجدة بين عامى ١٩٧٦ و١٩٨٦ يدل على أن العمالة لم تلتهم من هذه العمالة المستجدة سوى ستمائة ألف شخص بالإضافة إلى ما افترضنا التهامه من البطالة السابقة والتي بلغت ٨٥٠ ألف شخص.

أى أن فترة السنوات العشر قد شهدت - على أحسن الفروض - ميلاد ١,٤٥٠ ألف فرصة عمل فقط (٨٥٠ + ٦٠٠) بمتوسط ١٤٥ ألف فرصة عمل سنوياً.

وحرصاً على تبسيط العرض يكفى أن نقول إنه كانت لدينا بطالة فى أول المدة قدرها ٨٥٠ ألف

شخص.. واستجبت قوة عمل جديدة خلال عشر سنوات قدرها ٢,٦ مليون شخص وذلك اصبح لدينا ٣,٤٥ مليون شخص صالحون وقابلون للعمل في عام ١٩٨٦ تبقى منهم مليونان من العاطلين وذلك يتضح اننا نجحنا فقط في تشغيل ١,٤٥ مليون.. فإذا نحن افترضنا ان هذا العدد كله يمثل فرص عمل جديدة.. وهو افتراض لا ينجو من بعض التجاوز.. لأن بعض هؤلاء لابد أن يكون قد حل محل المحالين الى التقاعد.. وحتى إذا أردنا أن نتجاوز هذه النقاط الفنية ايضا للتبسيط فإننا نتسائل عما اذا كانت هذه الفرص الجديدة كافية لامتناس قوة العمل الجديدة.. أو أن الباب مفتوح امام المزيد من البطالة.. بالاضافة الى المليونين من العاطلين الذين تعرف عليهم تعداد السكان في عام ١٩٨٦.

والحديث ببقية

٤-٧ بطالة مصر.. عام ٢٠٠٠

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٤٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢ ص ٧٥)

إذا صبح أن الفترة بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ قد أوجدت فرصا جديدة للعمل بلغت ١,٤٥ مليون فرصة عمل بمتوسط ١٤٥ ألف فرصة عمل فى كل عام.. على نحو ما أوفضنا فيما كتبناه فى المرة السابقة بعنوان «الباب المفتوح امام البطالة فى مصر».

وإذا أمكننا أن نتذكر أن المؤتمر الاقتصادى الذى انعقد وانفض فى عام ١٩٨٢ قد توصل الى ضرورة ايجاد عدد يتراوح بين ٤٠٠-٤٥٠ ألف فرصة عمل سنويا.. ومن أجل تحقيق هذا الهدف.. حرصوا على إنشاء جهاز جديد للتدريب أطلق عليه اسم المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب ولا يزال هذا الجهاز يعمل حتى الآن.

فإن معنى ذلك ان هناك فجوة بين المأمول والمنشود فى جانب(والذى يجب أن يبلغ ٤٠٠-٤٥٠ ألف فرصة عمل سنويا) وبين المتحقق الموجود فى جانب آخر والذى لم يبلغ سوى ١٤٥ ألف فرصة عمل سنوية وأن هذه الفجوة تبلغ ٢٥٠ ألفا الى ٣٠٠ ألف فرصة عمل سنويا.

فإذا تراكم هذا العجز لعدة سنوات الى أن نصل الى عام ٢٠٠٠ فإن معنى ذلك أن بطالة اليوم سوف تظل باقية حتى الغد وأنه سوف يضاف اليها حوالى ثلاثة ملايين من العاطلين.. أى أن حجم البطالة الكلية فى عام ٢٠٠٠ ان يقل بحال عن خمسة ملايين من العاطلين.

فإذا قدرنا أن قوة العمل فى عام ٢٠٠٠ لن تقل عن ١٨-٢٠ مليون نسمة وهى التى كانت ١٢,٦ مليون عام ١٩٨٦ فإن نسبة البطالة الى قوة العمل سوف تمثل حوالى ٢٧ فى المائة فى عام ٢٠٠٠ وهى التى كانت ١٤ فى المائة عام ١٩٨٦.

وحتى لو لم ترتفع نسبة البطالة عام ٢٠٠٠ الى ٢٧ فى المائة فإنها سوف تطو عما كانت عليه عام ١٩٨٦.. وحتى لو بقيت نسبة البطالة على ما كانت عليه فإن حجم البطالة عام ٢٠٠٠ لا يمكن أن يقل بحال عن ثلاثة ملايين متعطّل..

ليس هذا رجما بالغيب.. ولكنها تنبؤات تحكمها قواعد علمية وموضوعية وتسبقها ويتبعها فى منطق البحث العلمى عبارة معروفة وهى أن هذه التنبؤات لن تتحقق إلا إذا ظل الحال على هذا المنوال.. أى على نفس ما كان عليه الحال فيما سلف.

بمعنى أنه إذا دخلت علي المعادلات والمعدات المستخدمة في التوصل الى هذه التنبؤات والتقديرات أى عوامل جديدة عفوية.. أو مقصودة.. فإن هذه التقديرات لابد أن تتم مراجعتها وتعديلها.. وبذلك نحصل على تنبؤات وتقديرات جديدة.. تختلف ولا شك عن الملايين الخمسة.. إما بالزيادة أو بالنقص حسب نوع العوامل الطارئة.. والمخالفة.

٨-٤ مهما كانت الإحصاءات تقول فالمرأة عندنا غير كسول..

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠ صفحة ٦٩)

المرأة قد لا تكون أقوى من الرجل ولكنها قطعاً أقدر على إحتوائه.. وإحقاقها له يطول شرحه ومداه فهي تحتويه كأم ثم تحتويه كزوجة ثم تحتويه كزوجة ثم تحتويه كابنة وأيس للرجل منها فكاك فى أى علاقة من هذه العلاقات.

ويصدق هذا القول على كل امرأة.. مصرية كانت أو غير مصرية.. ولكننا لا يصح أن نتوقع من الإحصاءات أن تقيس لنا هذه الحقيقة.. وإنما يمكن أن نتوقع من الإحصاءات أن تقيس لنا حقائق أخرى متعلقة بالمرأة فالنشاط الاقتصادى للمرأة فى مصر وفى كل الدول التى لها نفس ظروف مصر.. لا يظهر فى إحصاءات تلك الدول.. على حقيقته.

ومن هنا تنأتى المقولة بأن معدل النشاط الاقتصادى للمرأة المصرية (والشرقية عموماً) منخفض ولكن الأمر الذى لا يعرفه الكثيرون أن هذه المقولة المعتمدة والتي تتكرر على كل لسان نابعة من قراءة إحصاءات تجمع فى بلادنا على أساس التعاريف والمصطلحات والمفاهيم التى تسود الدول المتقدمة وتتناسب مع ظروفها ولكنها لا تتناسب مع ظروف الدول النامية.. لأنها لا تقيس عمل الذين يعملون أو يعملن بغير مقابل نقدى.

وبالتالى فإن إحصاءات الدخل القومى والناتج القومى لا تتضمن من أنواع الانتاج إلا ماله مقابل نقدى أى أن المنتجات التى لا تنزل السوق فلا تباع ولا تشتري لا تعتبر ضمن الناتج القومى..

ومن هنا تتور قضية فنية.. هى فى أساسها قضية حسابية إذ إنه من الظلم للمجتمعات المتخلفة أن يبينو بخلها أقل مما هو عليه وأن تبين مساهمة أهلها.. وخاصة الاناث منهم - أقل من حقيقتها. فالانتاج الريفى.. ونتاج الاسرة.. يجب أن يدخل فى تقدير الناتج القومى الإجمالى رغم أنه يستهلك استهلاكاً مباشراً بينما إنه فى الدول المتقدمة يباع ويشترى.. فعلمية طهو الطعام داخل الاسرة وتناول الوجبات داخل الاسرة لا تدخل فى الحساب فى الدول النامية بينما أن نفس الوجبات فى الدول المتقدمة تدخل فى الحساب لمجرد أنهم يتناولونها خارج الدار ويبغفون مقابلها نقدا فتدخل فى الانتاج الخدمى للمطاعم والفنادق والكازينوهات.

ولذلك يلزم التصحيح كما يلزم تقييم عمل الأم كمرئية وطاهية ومديرة منزل لكي تتوازي تقديراتنا مع تقديرات الدول المتقدمة التي تدخل هذه الأعمال في حساباتها مجرد أن الامهات وريات البيوت في تلك المجتمعات المتقدمة يخرجن من بيوتهن لأعمال أخرى غير الأعمال المنزلية ويدخل البيوت بدلا منهن عاملات البيوت وبذلك تدخل الأعمال المنزلية في حساباتهم ولا تدخل عندنا لأن ربة البيت تؤدي هذه الاعمال بغير أجر.

أليس من المذهل إذن أن الأم إذا بقيت في دارها لا يدخل عملها في الحسابات القومية بينما لو خرجت من دارها لرعاية اطفال الآخرين واستقدمت امرأة أخرى لرعاية اطفالها بدلا منها.. أو لأى مهنة منزلية أخرى لتضاعفت مساهمة المرأة في سوق العمل لمجرد تبادل أداء المهنة الواحدة أو أداء نفس الخدمة.

أليس عجيبا انه لمجرد أن تبقى امرأتان كل واحدة منهما في منزلها لا يحسب جهدهما رغم أن جهدهما في النهاية هو جهد امرأتين يحسب لهما في الخارج لمجرد انهما تتبادلان مواقع العمل حتى لو كانتا تقومان بنفس المهمة كل واحدة في بيت الأخرى.

ومن هذا نرى ان المرأة العربية لا تنصفها الاحصاءات العربية ولا يمكن أن تنصفها أبدا مادام أساسها هو الاستفسار عما إذا كانت تعرض خدماتها في سوق العمل.

٤ = ٩ عمالة المصريين.. مأساوية كبطالتهم

(مقال للمؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادية» العدد ١٠٦٣ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٩ صفحة ٣٠)

من الطبيعى أن تهتم كل الدول.. وأن يهتم العالم كله.. بالبطالة.. بقيسونها.. وبترسونها.. ويصفقون أنواعها.. ويتعرفون على آثارها الأصلية وآثارها الجانبية.. ويدركون تبعاتها ومستوياتها.. ويفكرون في السياسات اللازمة للحد من آثارها ناهيك عن القضاء عليها.. إذا أمكن ذلك..

وهذا هو الحال في مصر.. طبعاً..

ولكن مصر ربما ضمن دول أخرى وربما دون دول أخرى - لا تعاني من تكس البطالة ولكنها أيضاً تعاني من تكس العمالة فقد أصبحت العمالة في مصر حقاً مكتسباً.

ولكنها ما لبثت أن سقطت كواجب مقدس..

ثم تحولت - وكنتنا لا نحس ولا ندرى - إلى صدقة مرسله

صدقة يحصل عليها المصريون.. في الداخل أو في الخارج.

لأنه إذا كان الأجر يدفع مقابل العمل فإن العمل لابد أن يؤدي مقابل الأجر فإذا لم يكن هناك عمل يؤدي.. أو كان العمل هناك ولكن لا يؤدي ومع ذلك تستمر الدولة في دفع الأجور..

فان معنى ذلك أن الأجر يدفع كمجرد صدقة.

وبذلك يصح القول بأن العمل.. قد تحول بالفعل إلى صدقة. مرسله.. كما قلنا..

والوضع بهذه الصورة.. وضع مهين.. لا يصح بل لا يمكن السكوت عليه والواجب أن يتعفف كل

واحد منا عن أن تكون وظيفته صدقة مرسله كما يجب أن تتعفف مصر كدولة عن أن تكون عمالة

مواطنيها خارج مصر صدقة مرسله.. تتصدق بها عليهم تلك الدولة المضيئة.

فلسنا نريد صدقة من أحد

بيوتنا ليست في حاجة إلى عمل أبناؤها.. صدقة ومصر ليست في حاجة إلى عمل ابنائها خارجها.. صدقة.

والحل أن يكون العمل في الداخل والخارج عملاً مخلصاً.. وإلا خرج هذا العمل من دائرة الحلال إلى دائرة الحرام..

ولابد أن يترتب على أداء العمل تحقيق قيمة مضافة. كبرى أو صغرى تتوزع على كل عوامل الانتاج.. وينال عنصر العمل نفسه منها.. أجورا ومرقبات.

فهل يعمل الناس في مصر.. لكى ينتجوا او انهم يعملون.. لكى ينهبوا ... وكيف يستحلون أجورهم.. أولئك الذين لا ينتجون.. وإذا أردنا لهم أن ينتجوا.. وأرادوا هم أن ينتجوا.. فماذا ينتجون.. مما لا ينتجون وما يجب انتاجه.. بالكميات اللازمة وبالنوعيات المرغوبة لكى لا تطول الطواير.. بسبب نقص الكم ولكى لا تختفى الطواير.. بسبب رداءة الصنف.

٤ - ١٠ الراغبون في العمل بغير أجر.. هل تهددهم البطالة أيضا

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١٠٩٠ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٩ صفحة ٧٧)

قوة العمل المدنية في أى دولة تتكون من فريقين أساسيين فريق يعمل أو يريد العمل مقابل أجر أو مرتب ومنهم من يريد أن يعمل لحسابه.. أى بغير أجر. وهذا الفريق الأخير هو الذى يمكن أن نطلق على أفرادهم أنهم يمارسون العمالة الذاتية أو يطلقونها.

معنى ذلك أنهم لا يعملون عند أحد ولا يريدون أن يعملوا عند أحد بل يريدون أن يعملوا عند أنفسهم ويستخدمون أو لا يستخدمون أولئك الراغبين في العمل مقابل أجر. هؤلاء الذين يعملون لحسابهم تظهر أعدادهم في إحصاءات العمل التى تنشرها دول العالم المتقدم أو المتخلف على حد سواء.

أما الذين يريدون أن يعملوا لحسابهم.. ويبحثوا عن هذا النوع من العمل ولا يجدونه أى المتعطلين من بين الراغبين في العمل لحسابهم (أى المتعطلين لحسابهم إذا صح التعبير) فإن أعدادهم مجهولة.. غير معروفة أى أن حجم البطالة الحقيقى لابد أن يكون أعلى من حجم البطالة المعلن.. لأن هؤلاء الراغبين في العمل لحسابهم لا يتصورون أنهم عاطلون عندما لا يعملون ومن ثم عندما يسألهم الإحصائيون عن بطالتهم.. لا يجيبون رجال الإحصاء بالإيجاب فتذهب بطاقتهم بلا تسجيل ولذلك فإن المسوح التقليدية للقوى العاملة لا يمكن أن تفصح عن عدد العاطلين من بين الراغبين في العمل لحسابهم.

كيف إذن نستطيع أن نعرف عدد هؤلاء العاطلين ومن أين؟ هل نتوجه الى وزارة القوى العاملة؟؟ لا أظن!! هل نتوجه الى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؟؟ أيضا لا أظن!! إذن الى من نستطيع أن نتجه؟

اعتقد أننا لابد أن نتوجه لمعرفة بطالة العاملين لحسابهم الى الهيئة العامة للاستثمار فهى الهيئة التى يقدم إليها المستثمرون بمشروعاتهم كراغبين في العمل لحسابهم الخاص.

وبراسة أحوال هؤلاء لا تقل أهمية عن دراسة أحوال الباحثين عن العمل من بين الأجراء. إذ إنه يكفىهم.. أنهم لا يريدون التزامهم.. أو الضغط على فرص العمل الحكومية ولا على فرص العمل فى القطاع العام... أفلا تشكرون؟

٤ - ١١ الكل هايفص.. والقطاع العائلى لايفص

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٩١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٩ صفحة ٩٢)

الذين يتحدثون عن الاقتصاد القومى كما لو كان لا يتكون إلا من قطاعين هما القطاع العام والقطاع الخاص.. لا يمكن أن يكونوا غافلين ولكنهم قطعاً يتغافلون عن أن هناك قطاعاً هاماً اسمه القطاع العائلى.

ولكن يبدو أنهم جميعاً عن هذا القطاع العائلى ساهون.

ولا يجدى فى تبرير هذا التغافل أو السهو أنهم اتما يركزون على القطاعات الانتاجية.. وأن القطاع العائلى ليس إلا قطاعاً استهلاكياً لأنهم بهذا التبرير يظلمون الاقتصاد القومى ويقالطون أنفسهم.. ويضيعون القطاع العائلى فى المأبىة. خصوصاً وأننا تعلمنا فى الصغر أن الاقتصاد القومى ينقسم - لأغراض التحليل الاقتصادى - الى القطاع الحكومى وقطاع الأعمال والقطاع العائلى.

واغفال القطاع العائلى فى أى تحليل اقتصادى معناه أننا منصرفون الى مجالات الإدارة والانتاج السلمى وغير السلمى فقط.. دون أى عناية بعوامل الاستقرار العائلى التى هى اساس النجاح فى نفس مجالات الادارة ومجالات الانتاج.

ولكن من أين يأتى الاستقرار الى القطاع العائلى إذا هى تراكمت أعباؤه وتبذلت جهوده ولا تزال تتبدد جهوده يوماً بعد يوم فى البحث عن اسباب الأمن والحياة والعيش الكريم بحيث أصبح فى الواقع هو القطاع الضائع أو القطاع الضحية.

فالسباكون نادرون.. والنجارون نادرون.. والنقاشون نادرون والبنّاؤون نادرون.. وعمال الحدائق نادرون.. والبوابون نادرون.. والطباخون نادرون.. وخدم المنازل نادرون.. والسائقون نادرون.. وغيرهم وغيرهم.. حتى غفى الدرك الذى كان مسئولاً فى قديم الزمان عن حراسة المحال التجارية والمنازل والعائلات ليلاً.. قد اختفى هو أيضاً وأصبح نادراً.

ذلك لأن جهود الإحلال والاستبدال.. لا تتكافأ مع سطوة الموت ورغبات الهجرة والرحيل.. وأعداد المتدربين لا تفى إلا باحتياجات القطاعات النظامية Formal Sectors والمؤسسات أما القطاع غير المنظم Informal Sector الذى يتضمن القطاع العائلى فلا تدخل احتياجاته ومتطلباته فى اعتبار القائمين بالتدريب والمستولين عنه.

كما أن قطاع التدريب نفسه قد أصبح قطاعا نظاميا يتبع هذه الوزارة أو تلك المؤسسة أو ذلك المركز المتخصص في التدريب.. ومعظم الذين يتدربون في هذا القطاع النظامي يتسربون الى الخارج بلا حساب ويحاول القطاع العائلي أن يستفيد منهم في أوقات فراغهم وأحيانا في أوقات عملهم داخل المؤسسات الحكومية التي تكفلت المؤسسات التدريبية النظامية بتدريبهم لحساب تلك المؤسسات التي يعملون فيها أو التي ترغب في توظيفهم عندها.

كل هذا يحدث ومع ذلك لا يستفيد أحد من امكانيات التدريب الحرة غير النظامية ولا يتم استغلال وتسخير هذه الامكانيات في زيادة حجم المعروض من كثير من هذه المهن المطلوبة في الخارج وفي الداخل لسد احتياجات القطاع العائلي.. بجانب سد احتياجات الادارة الحكومية والقطاعين العام والخاص..

والا فسوف يظل القطاع الحكومي هو القطاع الهايس والقطاع العام هو الهايس والقطاع الخاص هو الهايس.. ويبقى القطاع العائلي على ما هو عليه الآن هو اللايس.. وينعكس هذا الوضع على انتاجية اعضاء هذا القطاع اللايس.. فيتأثر بهبوطها أي قطاع هايس.

٤ - ١٢ المخزون السلعي.. والمخزون الزمني

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١٠٩٦ بتاريخ ١٥/١/١٩٦٠ صفحة ٧١)

الزمن هو السلعة الوحيدة التي لا يمكن تخزينها فالزمن سلعة استهلاكية.. تندثر وتتقضى بمجرد حلولها كما أن الزمن سلعة منقرضة.. يفض النظر عن الطلب عليها لأننا إذا تصورنا أن الزمن سلعة معروضة.. فأننا نستطيع أن نتصور أنه سلعة قد لا تكون دائما مطلوبة..

كما نستطيع أيضا أن نتصور أن زيادة المعروض من الزمن قد لا يؤدي بالضرورة الى زيادة الطلب على هذا المعروض وبذلك يمكن للاقتصاديين أن يقولوا إن الزمن سلعة غير مرنة ولا يمكن أن يكون سلعة مرنة إلا عند أولئك الذين يقدرن الوقت ويقدسونه.

وعلى ذلك فأننا إذا أردنا قياس مرونة الطلب على الزمن فأننا نضع الزيادة في الانتاج في بسط الكسر ونضع الزيادة في الوقت في المقام فنحصل على مقياس لمرونة الطلب على الزمن.

وتختلف قيمة هذا الكسر داخل القطاع الانتاجي الواحد من وقت الى آخر كما تختلف قيمة هذا الكسر بين القطاعات الانتاجية المختلفة وكذلك بين الدول المختلفة وبنفس القطاع الانتاجي.

ورغم انه لا يمكن تخزين الزمن اقتصاديا أو انتاجيا الا انه يمكن تخزين الزمن حضاريا..

ففي حالة مصر بالذات يمكن لمصر أن تعتبر أن مخزونها الزمني هو ذلك الذي انخرته مصر في شكل آثار وانجازات حضارية منذ عهد الفراعنة.. وفي ظل الإغريق والرومان والعرب وغيرهم ممن طالت استضافة مصر لهم.

فتاريخ مصر الطويل هو المخزون الزمني لمصر الذي جعل لها هذا القدر الشامخ بين الدول.. في العراقة والأصالة والقدم فإذا نحن استطعنا أن نضيف جييدا الى تاريخ مصر الحضارى سلعيا.. أو حتى أثريا.. أو سلعيا وأثريا معا فأننا بذلك نزيد الطلب على المعروض علينا من الزمن الذي يضيق من بين الأصابع بغير حساب للمرونة.

٤ - ١٣ العمالة في مصر.. أصبحت صدقة مرسلّة

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١١٠٧ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢ صفحة ٧١)

العمالة في مصر حق لكل مواطن ولكنها سقطت كواجب مقدس ثم أصبحت بعد ذلك صدقة مرسلّة..

والأمر بهذه الصورة لا يصح السكوت عليه فلا بد من بداية.. أى بداية.
فلنبدأ مثلاً.. بموظف الحكومة.. ذلك الموظف المستهلك المظلوم الذى لا يكاد مرتبه يكتفيه الشهر كله إذ إن هذا المرتب ينتهى وينضب بعد اليوم السابع من كل شهر.. كما يعرف ذلك الكثيرون.
وفى الحكومة أناس لا ينتجون.. وفيها أناس لا يريدون أن ينتجوا وذلك فى كل أنواع الوظائف إدارية كانت أو كتابية أو فنية وفى كل المستويات.. مستويات المسئوليات المترتبة..
والغريب أن هؤلاء الذين لا ينتجون أو لا يريدون أن ينتجوا ليسوا عاجزين بل إنهم يمكنهم أن يفتنوا بمصر الى مرحلة من التقدم لا يستهان بها بدليل أنهم حين يعملون لغير الحكومة ينتجون بحماس وكفاءة.. وتفسير ذلك عند البعض ضعف مستويات الأجور.
ولكنى أزعّم أنه ليس الأمر..

ذلك لأن ما يتقاضاه الموظف أو الكاتب أو الصانع خارج الحكومة من مرتب أو أجر يقابله حجم إنتاج معين لعدد وحدات محددة قد لا تستطيع دواوين الحكومة كلها أو بعضها أن تكلف به موظفيها بمعنى أن مثل هذا الحجم من العمل الذى قد يبرر الأجر العالى ليس له وجود.. بهذا الحجم.. فى دواوين الحكومة

فنشاط الحكومة قد يكون محدوداً بطبيعته ومن ثم فإن الأجر الذى تدفعه الحكومة لموظفيها يعتبر فى الواقع أعلى معدلات الأجور فى أى قطاع آخر مناظر.

فالذى يعمل فى مطابع الحكومة نجد أن أجره فى الصفحة الواحدة (من بين الصفحات القليلة التى قد ينجزها).. أعلى من أجر العامل فى مطبعة غير حكومية.

والصراف فى الحكومة أجره بالنسبة لأعبائه فى العمل الحكومى أعلى بكثير من أجر نظيره الصراف الذى يعمل فى قطاع آخر.

وكذلك السائق والغراش والسامى والكاتب.

وقس على ذلك حتى استاذ الجامعة - وأنا واحد منهم - إذا هو ترفع عن أداء واجبه الجامعي بدعى أن مرتبه أقل مما يمكن أن يتقاضاه من الجامعة الأمريكية مثلاً.. أو من أى جامعة أخرى.. هذه فعلاً حقيقة ولكن مثل هذا الترفع.. تقصير لابد من رده وردعه.

فليس عسيراً على مثل هؤلاء المترفعين أو المنصرفين عن العمل أن يدركوا أن أجر ساعة العمل فى مصر أعلى بكثير من أجر الساعة المناظر للعمل المناظر للشخص المناظر.. فى خارج الحكومة.. وربما فى بلاد الأثرياء..

فهم إذن لحصر ظالمون.. وما يظلمون إلا أنفسهم.

٤ - ١٤ العمالة المصرية في الخارج.. تباع بالارdeb

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» العدد ١١١٢ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٧ صفحة ٧١)

المصريون في الخارج.. يصبحون بين الحين والحين.. فاكهة الموسم يختم الناس بهم الأحاديث وقد يفتحون بهم المجلس ذكرا ونقدا وتحليلا إلى أن تعود نفس المجالس وغيرها إلى الانعقاد ثم تنفض والحديث هو نفس الحديث والنقد هو نفس النقد والتحليل هو نفس التحليل.

بل إن الحديث عن العمالة المصرية في الخارج قد أصبح وجبة شهية للشامتين ووجبة غير شهية للمتعاطفين والمشفقين إزاء ما يلبس ويحيط ببعض الحالات من حقوق مهضومة عند من يتناولها من الكتاب أو الناقدين أو الدارسين أو الباحثين أو السياسيين.

وقد لا يكون السبب دائما - كما قد يتبادر إلى الذهن - هو سوء معاملة الخارج أو الأسواق الخارجية للعمالة المصرية فيها وإن كان هذا لا يمكن استبعاده على إطلاقه.. وإنما قد يمكن السبب أيضا في سوء تقدير العمالة المصرية لظروف الأسواق الخارجية التي تجتنبهم أخبار فرص العمل المتاحة فيها والتي قد لا تكون بالضرورة متاحة أو قد لا تكون متاحة بالقدر الذي يمتص كل هذه الأعداد المهاجرة من الذين يتمتعون - ربما دون غالبية شعوب الأرض - بسذاجة فريدة نادرة تجعلهم يصدقون روايات المتخصصين في أن يجعلوا من البحر طحينة فيصنعون انهم سوف ياكلون الشهد ويشترون السبائك والمصاعقات وينتجون البيوت بعد العودة إذا هم عادوا أبدا.

مثل هذا التهافت الساذج على أسواق العمل الخارجية يهبط بسعر المصريين في الخارج إلى ما دون سعر الجملة.. وكثيرا ما لا يجنون أى فرصة عمل حتى عند هذه المستويات الدنيا أو الدنيا من الأجور نظرا لتشبع هذه الأسواق بما فيها من عمالة محلية أو مستوردة.

ولا سبيل لرفع مثل هذا الهوان عن كاهل المصريين في الخارج وعن كاهل مصر المكومة لهم.. إلا بشيء من التنظيم الذي يبدأ أولا بإباحة المعلومة الصانقة عن أسواق العمل العربية التي هي الكعبة الأولى للعمالة المصرية بالذات بحيث يعلم الراغب في العمل فيها حال هذه الأسواق ومآلها وما عليها.

كما يتعين إعادة فحص موضوع التعاقدات الشخصية سواء كانت هذه التعاقدات مع

الحكومة)«ويالذات في قطاع التعليم) أو مع القطاع العام أو حتى مع القطاع الخاص بحيث لا يقع المصري الساذج ضحية الروايات التي تجعل من البحر طحينة.

ويحيث إذا أسفر هذا الفحص عن قصر العمل «المحمي» خارج مصر على الإعارات وأن مصر يصح أن تعير كفاءاتها إلا بشروط مجزية كريمة يتحقق فيها للمعار ما يجب وما يستحق.. فإن الراغبين في العمل خارج مصر بالتعاقد الشخصي.. المجرم في مصر.. أو المجرم محليا بعد القنوم.. لا يصح أن يكون لهم حق الشكوى لغير الله.

٤- ١٥ عند ما تحب المرأة.. ألا تعمل

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة الأهرام الاقتصادية العدد ١١١٤ بتاريخ ٢١/٥/١٩٩٠ ص ٧٥)

لا غرابة أن يعجز الفيل عن الطيران كما يطير الطير..

ولا غرابة أن يعجز الفاس عن حياكة الملابس..

فهو يعنى ذلك عند الذين يرددون هذه الأقوال أنه لا غرابة أن يأتى على المرأة حين من الدهر تحب فيه أن تتسحب من سوق العمل إذا كانت تعمل..

فهناك شواهد علمية تؤكد أن إقبال المرأة على العمل لا تحدده إلا رغبتها هي نفسها في العمل.. وأنها لا تقبل أبداً أن تساق الى سوق العمل.. فهي التي تختار أن تذهب الى العمل إذا أحببت أن تذهب.. وهي التي تختار ألا تذهب الى العمل إذا أحببت ألا تذهب.

فهى تحب أن تذهب للعمل إما لمواجهة أعباء الحياة أو لقتل الوقت أو لتعاشي الأزمة النفسية التي قد تصاب بها من جراء الوحدة القاتلة إذا هي لم تعمل أو لإثبات الذات.. أو للاستقلال.. الخ. وهى تحب ألا تذهب للعمل إذا أجهدها العمل من طول الفترة التي اضطرت للعمل فيها.. ولذلك نراها حتى في الدول المتقدمة تتوق إلى زيجة تكفل لها الراحة والدعة..

ثم هي ايضا تحب ألا تعمل لرعاية أولادها.. ورعاية الوليد أو الرضيع تزيدها حبا في عمم العمل وهي قد تحب ألا تعمل إذا لم تكن مطمئة الى المربييات أو الدادات أو الشغالات في تربية أطفالها.. أو حرصا على سعادتها الزوجية والعائلية عموما إذا هي أحست أن زوجها لا يقتدما بما يلقيه زوجها من رعاية من الخادم أو من الخاتمة في تنظيم شئون حياته اليومية من مكلل ومشرب وملبس..

وهى قد تحب ألا تعمل إذا أحست أن زوجها قد يطعم في مرتبتها ودليل هذا الوازع عزوف كثير من البنات عن قبول الاقتران برجل أو شاب تشك ولو شكاً بامتها في انه قد يكون طامعا في مرتبتها من عملها أو دخلها وليس راغبا في الزواج منها لحاسنها وقضائتها وشخصيتها وما الى ذلك من مزايا أدبية غير مادية.

وهى عموما قد تحب ألا تعمل إذا وجدت نفسها عاجزة عن الوفاء بواجباتها العائلية والمنزلية والوظيفية والاجتماعية في آن معا. وإذا وجدت أن العمل لا يغطى مطالبها الحياتية والاقتصادية

أو أنه لا يعوض ما تتعرض له من خسائر مادية أو تربوية أو عائلية أو صحية أو اجتماعية بسبب العمل.. أو أن العمل يوقعها في مشاكل ومشاق هي في غنى عنها أو أن رعايتها لمنزلها وأسرتها وزوجها وأولادها وواجباتها عموماً رعاية مشقة.. بسبب العمل.
فعندها.. وتحاشي لما قد تراه متعارضاً مع ما تحب.. يرى الباحثون أن المرأة من أجل هذا كله وذلك.. قد تحب ألا تعمل.. فلا تعمل.

٤-١٦ المهن الحاكمة.. والمهن القائمة» ١

(يقم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادية» العدد ١١٢٣ بتاريخ ٢٣/٧/١٩٩٠ صفحة ٧٨)

لكل واحد من المتخصصين نظريته ونظريته فيما يمكن أن نسميه باسم المهن الحاكمة أو المهن المهيمنة أو المهن الاستراتيجية.

فمنهم من يعتبر المهن القيادية ومن الإدارة العليا هي المهن الحاكمة ومنهم من يعتبر طبقة الإدارة الوسطى هي المهن الحاكمة ومنهم من يعتبر المشتغلين في المهن الهندسية هم أصحاب المهن الحاكمة ومنهم من يعتبر الحرف الصغيرة هي المهن الحاكمة. ومثل هذا التعدد في النظرة إلى مجموعة واحدة من المهن.. يترتب عليه اختلاط في الرؤى ويلبلة في الفكر وتخبط في الفهم وفساد في التخطيط.

فليس هناك مهنة أهم من مهنة أخرى عند تقدير احتياجات أى مشروع من الوظائف والمهن المختلفة ولكن المشروع حين لا يجد ما يريده من مهنة معينة.. يشعر بالآزمة... وقد يتوقف عمل المشروع كله بسبب ندرة المعارض من مهن معينة مهما كان موقع هذه المهنة في سلم التدرج الوظيفي.

وإذ ذلك فانه من المهم جدا أن يستقر الفكر على منطق موحد يمكن على أساسه تصنيف المهن حسب كونها حاكمة من عدمه.

فمن الواضح أن كل التعاريف قد تقبل في تحديد المهن الحاكمة ومن ثم فلا بد في تعريف المهن الحاكمة من الاستناد إلى معيار الندرة ولا بد من إيجاد تصور يربط معيار الندرة بعنصر الزمن. هذه هي المشكلة التي أريد أن اتصدى لها هنا لأنه إذا تساوت مهنتان في حدة الندرة في لحظة معينة أو وقت معين.. فقد لا يتساوى الزمن الذي يستغرقه علاج الندرة لكل من المهنتين. بمعنى أن ندرة الملايين قد تقل في خطورتها عن ندرة شخص واحد إذا كان تدريب هذه الملايين النادرة لا يستغرق إلا شهرا واحدا.. بينما أن تدريب هذا الشخص الواحد يتطلب سنوات. ومن ثم يعتبر هذا الشخص الواحد صاحب مهنة حاكمة قد يقتضى الأمر استيرادها أما الملايين النادرة فإنها لا تبخل ضمن المهن الحاكمة.. إذ إن تدريبها لن يستغرق إلا شهرا. ويتبقى الحديث عن المهن القائمة.. في المرة القادمة.

٤ - ١٧ المهن الحاكمة.. والمهن العائمة « ٢ »

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١١٢٤ بتاريخ ١١٢٠/٧/١٩٩٠ صفحة ٥١)

.. والشكوي من نقص العاملين في بعض الحرف يختلف باختلاف الدول.. ففي بعض الدول يكون سبب العجز انصراف الناس عن بعض الحرف بدعوي أو باعتبارها أنها مهن تتنافي مع المكانة الاجتماعية.

وهذا ما يحدث فعلا في بلاد كالإمارات والسعودية حيث يترفع المواطن عن قبول العمل في مهنة معينة ويرفض أداها لهذا السبب.

كما أن هذا ما يحدث أيضا في بلد كسويسرا إذ ينصرف الناس عن بعض الحرف ومعظمها يقع في قطاع التشييد والبناء وأيضا في المطاعم إذ قلما تجد في سويسرا اذا وجدت شخصا سويسريا واحدا يعمل في هذه القطاعات وفي هذه المهن، ذلك لأن المستوى التعليمي والتدريب والثقافي والتكنولوجي للبشر السويسريين أرقى بكثير مما تتطلبه هذه الحرف أو هذه المهنة من مؤهلات ومواهب.

ولكن العجز في حالات أخرى - غير ما سبق ذكره - قد يكون سببه الخلل الذي تعاني منه سياسات التدريب ونظمه.. ونحن هنا لا نتحدث عن اختلال التوازن بين العرض والطلب فهذا وارد طبعا.

ولكن هناك من المهن ما يصلح للاستخدام بنفس الكفاءة لدى عديد من القطاعات.. والتدريب علي هذا النوع من المهن لا يمكن أن يكون كافيا لأنه لا يمكن أن يتم إلا بناء علي تقديرات تقريبية للاحتياجات فحصر الاحتياجات من هذه المهن علي نطاق المؤسسات التي تخدمها مؤسسات التدريب.. يفسده..

إن هؤلاء المتدربين مطلوبون بنفس درجة التدريب وبنفس محتوى التدريب الذي تقدمه لهم هذه المؤسسات.. هؤلاء المتدربون مطلوبون لمؤسسات عديدة في نفس الوقت وهذه المؤسسات لم تدخل احتياجاتهم في اعتبار مؤسسات التدريب من البداية ولا من النهاية.

ونتيجة كل ذلك أن يتسرب المتدربون الي غير المؤسسات التي تم التدريب لصالحها.. علي مهن تصلح لكل المؤسسات والهيئات والشركات.. وذلك يصدق عليها التعبير بأنها المهنة العائمة.

٤ - ١٨ لكي لا يظل المصريون.. ملطشة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ صفحة ٧)

الذين يفادرون مصر للعمل في الخارج.. يفادرونها تحت ضغط الإحساس المزم بأنهم أصبحوا في بلادهم «ملطشة».. ولكنهم لم يكونوا يتوقعون أيذا أن يصبحوا أيضا في خارج مصر «ملطشة». فإذا هم وجئنا أنهم قد أصبحوا أيضا في الخارج «ملطشة» فإن معنى ذلك أنهم في مأزق اقتصادي ونفسي خطير.

لقد أراد هؤلاء المصريين برحيلهم إلى الرزق الحلال أن يرفعوا رؤوسهم فإذا بهم يضطرون إلى العودة إلى بلادهم مطاطة رؤوسهم ومنكسة.

حدث هذا للمصريين مرة وأكثر من مرة في أكثر من بلد أجنبي بل وفي دول عربية لشدة الأسف.

ولست أظن أنه يليق بنا نحن المصريين أن نصبر على هذه الأوضاع المهينة التي تؤدي بنا إلى أن نرى أنفسنا ويرانا الناس كما لو كنا قد استمرأنا هذه الأوضاع واستطيناها..

بينما أن الأمر في الحقيقة لا يمكن أن يكون كذلك.. فالألم لابد يملأ كل النفوس على ما يحدث للمصريين خارج مصر.

ولكن إلى متى يظل الأمر كذلك.. ولماذا!!! وكيف لا؟

إن الأمر يتطلب من جانب مصر تنظيما جديدا يحكم وجود المصريين داخل هذه الدول ولا فلا يجوز لأحد منهم أن يستمر خارج مصر.

ذلك لأن هذا الكرم المصري الحائمي في العمالة من جانب مصر بل ومن جانب كل مصري فرد «للأسف».. هذا الاغداق على الدول الأخرى بالعمالة المصرية يترتب عليه إغراق لهذه الأسواق بهذه العمالة المصرية إلى الحد الذي يهبط «للأسف الشديد» بكرامتهم في تلك الأسواق ويهبط بقدورهم ويؤدي بهم دائما إلى التهافت على أصحاب الأعمال والتزاحم فيما بينهم جموعا على وظيفة واحدة.. فيفقدون بذلك كل حقوقهم ناهيك عن المزايا الجانبية.

ولقد ناديت قديما في مؤتمر دولي خارج مصر «عام ١٩٧٥» ومازالت أنادي بأن تراجع مصر موقعها من السماح بتصدير عمالتها إلى الخارج بلا ضوابط ولا رابط ولا حساب بحيث أصبحت عمالنا في الخارج كالاستجير من الرمضاء بالنار.

٤ - ١٩ - البطالة بمصر.. وفرص العمل المضئعة

(بقلم المؤلف كما نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٦/٣/٥ صفحة ١٠)

قضية البطالة في مصر قد احتلت ولا تزال تحتل وستظل تحتل صدر الصحف المصرية ومركز الصدرة من فكر المسئولين وغير المسئولين وتعمل في قلوب العاطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه ليل نهار.

هكذا كما لو كانت مشكلة البطالة هي المشكلة الوحيدة أو أن حلها سوف يحقق. كما يقول من يقولون.. ارتفاعا في الدخل وارتفاعا في مستوى المعيشة واعتقد أن في هذا مبالغة شديدة ودليلا على ذلك أن العمالة في مصر متساوية كالبطالة وأضل سبيلا في أغلبها كالبطالة ليست مشرة وليست منتجة والاستثناء من ذلك لا يصنع القاعدة.

فالغالب الأعم والكثرة الغالبة من العاملين لا تكاد انتاجيتهم تغطي أجورهم.

لذلك فإن مفهوم العمالة عند العاطلين أو للعاطلين يجب ألا يقتصر على المبادأة بالعمل كملعب، بل لابد أن يكون للعمل قيمة في حد ذاته، تتطلب أن تصان وتعلو بحيث لا تعامل من كل جانب على أنها حق مكتسب فإذا بها تسقط كواجب مقدس وتصبح كما هي الآن صدقة مرسلة. فحماسنا للقضاء على البطالة لا يصح أن يحجب عنا بعض الحقائق التي يحسن بنا أن نرصدها هنا بوضوح وصراحة على النحو التالي:

أ - إن هناك من الظواهر ما لا يمكن أن تهبط إلى الصفر، أي أنها لا تنقرض كما أنها لا يمكن أن ترتفع إلى المائة بمعنى أنها لا تصل إلى صفر في المائة ولا إلى مائة في المائة وإحدى هذه الظواهر هي البطالة شأنها شأن المواليد والوفيات ووفيات الاطفال والزواج والعاملين في الزراعة والعاملين في الصناعة والعاملين في الخدمات وأصحاب كل حرفة على حدة.. الخ فهي لا تنقرض ولا تلتهم ما عداها.

ب - ان العمالة ليست هوية يكتسبها صاحبها بمجرد انه يشغل وظيفة أو يتقاضى عليها أجراً بل هي ناتج وثمر محسوب يدل على عمالة صاحبها وكفاءته في الأداء.

ج - ان تخفيف حجم البطالة وحثها ان يتم إذا نحن توقفنا عند حجمها الكلى الذى يبعث اليأس في النفوس بما يقتضيه تشغيل هذا الحجم الكلى من استثمارات كبيرة لابد أن تأتي من

قروض إن لم يكن من دخول هي أصلا ضعيفة ولذلك يتجه النظر عادة وحتى في الدول المتقدمة الى تقنين حجم البطالة الكلى الى مكوناته وتصنيف العاطلين الى فئات يمكن ان تستنبط منها الأولويات فى مهاجمة البطالة بحيث تتضح لنا الفئات الأولى بالرعاية فى تتابع عادل ومنطقي مادامنا عاجزين عن تشغيل كل العاطلين وسنظل.

د- فى الوقت الذى تظل فيه هذه الاعداد البشرية ضائعة «فى شكل بطالة» فإن هناك فى مجتمعنا فرصا للعمل ايضا ضائعة.. هذه الفرص المضاعة لا يملؤها أحد ولا يتم أداء الاعمال التى طرحها هذه الفرص. إما من قبيل الاستعلاء أو على سبيل الاستهزاء والاستهتار والاستعباط أو بسبب قصور عام فى كل المستويات عن إعطاء مثل هذه الأعمال المضاعة أهميتها وقيمتها والاعتراف بحيويتها وضرورتها للتنمية والإنماء والتقدم.

نعود الى التصنيف الذى ندعو الى اخضاع البطالة بأعدادها الضخمة له فتتداى الى ذهن اعتبارات كثيرة مادامنا عاجزين عن تشغيل كل العاطلين وتبرز أمامنا بعض الاسس التى يمكن ان نضرب مثلا لها فيما يلى من تساؤلات إذانحن عملنا على ايجاد عدد من فرص العمل التى لا تكفى إلا لتشغيل جزء فقط من العاطلين.. هذه التساؤلات هي:

١- أى الناس أولى بهذا القدر القليل أو الجزئى من فرص العمالة، هل هم أولئك الذين يبحثون عن العمل لأول مرة، أم أولئك الذين كان قد سبق لهم العمل وتعطلوا.

٢- هل هم المتزوجون «أو المتزوجات» أو غير المتزوجين وغير المتزوجات من العزاب والأرامل والمطلقين ذكورا أو إناثا.

٣- وأيما كانت الحالة الزوجية فهل تكون الأولوية فى الحصول على فرص العمالة القليلة لمن يعملون أو لمن يعملون أو لا يعملون على حد سواء.

٤- فإذا كان العاطلون هم الأولى بالرعاية فهل يستوى اصحاب العائلات الصغيرة وأصحاب العائلات الكبيرة فى الحصول على ما يتاح من فرص العمل رويدا رويدا.

د- وأيما كان حجم العائلة فهل يختلف عبء الإعالة حسبما كان هؤلاء المعولون صغارا أو كبارا. ومن ثم يتعين تصنيف حجم الإعالة «وحق العمالة» حسب أعمار المعولين نظرا لاختلاف العبء باختلاف العمر.

٦- وكما يصنعون فى أمريكا.. وهى بلاد متقدم فى المستوى لا فى العمر. فإنهم يهتمون فى ترتيب أولويات رعاية العاطلين على معرفة عمر اصغر طفل فى الأسرة باعتباره أشد حاجة لعمالة نويه من كبار الإبناء.

- ٧- ثم قد تتحدد الأولويات أيضا في ضوء الحالة التعليمية أو التدريبية للعامل.
- ٨- وقد تتحدد الأولويات على مستوى المكان فيتم التوفيق في علاج البطالة بنظرة الى القرية مرة والى المدينة مرة أخرى - للريف والحضر.. إلخ.. إلخ.
- ٩- ثم ماذا عن العاطلين من اصحاب المهن المندثرة أو غير المطلوبة.
- ١٠- أو ماذا عن عاطل ليس لتخصصه الدقيق في البلاد مثيل.
- ١١- وماذا عن طول مدة البطالة.. هل يستوى المتعطل الحديث والمتعطل القديم.
- ١٢- إلخ.. إلخ.. إلخ.
- ١٣- إلخ.. إلخ.. إلخ.
- ١٤- إلخ.. إلخ.. إلخ.

- وقولوا بعد ذلك ما شئتم من اعتبارات متشعبة تجعل حديثنا عن البطالة ككل أو في حجمها الكلى ضربا من الملهاء والمسلاة والمأساة في أن معا.. فالبطالة أصناف والعمالة أنواع والمهارات مختلفة والأعباء مختلفة والأنشطة متنوعة والمهن مفقودة وهكذا دواليك.

لا بد كذلك من الاعتماد في تحليل البطالة على بعض التصنيفات الولاية المتاحة، فقد اصدرت منظمة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ تصنيفا دوليا للنشاط الاقتصادي يطلقون عليه اختصارا ISIC.

كما اصدرت منظمة العمل الدولية من جنيف في عام ١٩٥٨ تصنيفا دوليا آخر ينصب على المهن ويطلقون عليه اختصارا ISCO.

وكل من هذين التصنيفين له جدواه واستخداماته في حسن وسلامة تسكين العاطلين فيما هم أهل لأدائه من أعمال حرسا على سلامة الأداء وتحقيقا لمستوى انتاجية مقبول فضلا عن احترام ذات المتعطل. فتحصين كرامة الإنسان وصيانتها فيما هو متاح أو ما قد يتاح من فرص العمل هو جزء لا يتجزأ من علاج البطالة حتى بين العاملين بالفعل وبذلك يتولد الإحساس الأبوى والخلقى بأن العمل قيمة وليس مجرد مطلب اجتماعي أو اقتصادي فحسب كما انه ليس مجرد ضرورة سياسية فحسب ويمكن جلبنا الى جنب مع ما سبق أن ذكرناه أن تلقت الى فرص العمل المضاعة في مصر والتي تمثل أعمالا لا يتولاها أحد.. وحتى إن تولاه أحد فإنه لا يؤديها على الوجه الأكمل وتظل هكذا بلا أداء.. أو يظل أدائها منقوصا.. وتبقى هذه الأعمال معطلة تبحث عن يؤديها بالإخلاص الكافي وبالجودة الكافية دون أن تجده.

وتتركز معظم الأعمال في قطاع الخدمات والأشغال العامة Public Works والأمثلة التي

يمكن أن نسوقها في هذا الصدد مخجلة لأنها واضحة لنا جميعا كغيرنا وصغيرنا وفي كل ركن من أركان حياتنا في الريف والحضر في القرية والمدينة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية داخل المكاتب وفي الطرقات المؤدية إليها وفي الطريق العام المريض وفي الأزقة والحواري والشوارع وفي الجامعات وفي الفنادق وعلى الأرصفة. إلخ.. إلخ..

فكم من مبنى يعنى من بناء

وكم من حفرة لا تجد من يرميها

وكم من جدار يريد أن ينقض

وكم من رصيف ينتظر الإصلاح

وكم من بالوعة تفتح فاما دون أن يلقها أحد

وكم من دورات للمياه تطرد كبار الرواد وتستحي منها كرامة مصر التي تريد أن تحبوا نحو القرن الحادى والعشرين إلخ.. إلخ..

هذه الأعمال المهمة تستطيع أن تستوعب جزءا غير قليل من عاطلين دون كبير عناء ودون مزيد من الاستثمارات أو المداخلات خصوصا أن بعضا منها كإعمال النظافة مثلا في الشوارع والمكاتب والبيوت لا يحتاج أدائه الى تعليم أو تدريب بل يمكن أن يتولاه الأميون الذين من بينهم من هو محسوب ضمن هذا العدد الضخم من المتعطلين وهؤلاء الأميون قادرون على القيام بهذه المهام البسيطة بكفاءة بمجرد مزيد من الاسراف والمحاكاة المخلصة. وكل هذه الأعمال المهمة من النوع كثيف العمالة قليل استخدام رأس المال وهو يرفع عن كامل الأميين ضريبة البطالة. ويكفيهم أنهم يتحملون ضريبة الأمية. بل إنه حتى لو كانت هذه الأعمال تحتاج الى تدريب فإنه سيكون تدريبها هينا وبسيطا، بل مجرد اشراف محكم على التنفيذ ومحاكاة للأداء الجيد الذى يمكن تدريبهم عليه.

والحديث عن التدريب قد يحتاج الى علاج أوفى في مقال أو مقالات مستقلة فالتدريب قضية تنتظر الانقاذ يستوى في ذلك التدريب الإدارى والتدريب الحرفى سواء بسواء.

فالتدريب الإدارى لا يصح أن يتم داخل الفصول الدراسية أو التدريبية بل يجب أن يتولاه الرؤساء مع رؤسائهم مباشرة وتحقيق ذلك بفعالية وجدية يمكن ربط حق الترقية من مستوى الى مستوى أعلى بضرورة اجتياز امتحان يستعد له طالب الترقية من منازلهم. فإذا ما نجح فيه علقت الترقية على ضرورة نجاح خمسة من مرؤسيه فى الامتحان للناظر لمستواهم الأدنى أو الأقل وبذلك تتحول مهمة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بعيدا بعيدا عن عقد الدورات التدريبية الى

جهاز المعايير والأسئلة والامتحانات والتصحيح في المواد موضوع الامتحانات بحيث تكون خاصة بكل مستوى على حدة ولكل وزارة على حدة وهذا هو المكان اللائق بمثل هذا الجهاز، مع اعداد قوائم المراجع التي تلزم كل راغب في الامتحان من اجل الترقى. ومثل هذا الترتيب يصلح ايضا للتدريب الحرفى إذ اننا نستطيع أن نعتبر الورش والمصانع القائمة صغيرها وكبيرها بمثابة مراكز للتدريب ويتحول دور مصلحة الكفاية الانتاجية من مجال التدريب الحرفى الى جهاز للامتحانات والأسئلة والتصحيح والمعايير والاختبارات العملية والنظرية. ويتصل بكل ما سبق من موضوعات سواء فيما يتعلق بالبطالة أو انتاجية العاملين في التدريب الإدارى أو الحرفى، موضوع آخر فى غاية الأهمية ألا وهو موضوع الإدارة فالإدارة هى حجر الزاوية لتحقيق أى شىء وكل شىء...

كما يتصل بهذه الموضوعات السابق ذكرها أيضا موضوع الانتماء وهو بدوره مرتبط بموضوع التنشئة منذ الصغر وعلى مدار العمر داخل المؤسسات الطبيعية التي يتقلب الانسان فيها بدءا من المنزل الى المعبد الى المعهد الى المشغل أو مقر العمل. وليس أدل على أهمية وخطورة كل مؤسسة من هذه المؤسسات من أن نتمثل المدة التي يقضيها كل فرد فى كل منها كل فى حينه.

ففى المنزل مثلا يقضى الطفل قبل التعليم النظامى ست سنوات من عمره باستثناء مرحلة الحضنة التي قد يدخلها البعض اما النمط العام فإنه يقضى فى المنزل ست سنوات ولا يدخل منهم دور الحضنة على مستوى القطر كله إلا قلة قليلة.

فاذا علمنا أن عدد المواليد فى كل عام حوالى مليون وربيع المليون تقريبا فإن معنى بقاء هذا المحصول السنوى فى المنزل ست سنوات اننا فى حاجة الى تحصيل حوالى سبعة ملايين سنة تربية داخل جدران المنزل. ويتكرر هذا المحصول بسنواته كل عام تباعا.

وقديما كان البيت كبير، كنا نسميه كبير العيلة اما الآن فقد انكمش كبير العيلة وانكمش دوره وأصبح كبير العيلة هو التليفزيون وحده ومن ثم فإن برامج التليفزيون هى الملجأ الوحيد لانقاذ اطفال مصر فى غياب الأم عن هذه المهمة سواء كانت عاملة أو غير عاملة فالعامله غائبة عن الدور التربوى رغم انها متعلمة والأمية الحاضرة فى المنزل غائبة عن الدور التربوى ايضا ولكن بسبب جهلها ويضيق المقام عن الحديث عن سنوات العمر الضائعة فى المعبد والمعهد والمشغل وقد يكون الحديث بقية أو بداية أخرى.

٤-٢٠ قيمة الوقت وقيمة الفراغ

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الحياة اللندنية طبعة القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٨ صفحة ١٩)

كالسيف إن لم تقطعه قطعك. ومثل عود الكبريت إذا اشتعل مرة فإنه لن يشتعل مرة أخرى. ذلك هو الزمن، إذا انقضى وفاته فإنه أبدا لا يعود. وإذا هو حل فإنه لا يمكن اختراذه. فالزمن يموت في لحظة ميلاده أو فور ولادته. ومن هذا المنطلق يصبح استثمار الزمن فريضة عاجلة لا يصح لأي فرد أن يضيعه أو يبيده، لأن وقت الفرد هو وقت الأسرة ووقت الأسرة هو وقت الأمة الذي لا يدري أحد منا كيف يمر، ولا يفكر أحد منا في جدواه. علي عكس ما يفعله الناس في بلاد غير بلادنا العربية.

أذكر اننى اطلعت منذ أكثر من ثلاثين عاما على كتاب يحمل عنوانه باللغة الفرنسية معنى استثمار الوقت في بلجيكا، وهو يضم بين دفتيه نتيجة استفتاء قام به صاحب الكتاب عن الكيفية التي تصرف بها الشعب البلجيكي في وقته، وتوزع ساعات يومه على أوجه النشاط المتعددة المتنوعة. وليست بلجيكا هي الدولة الوحيدة التي يهتم الباحثون فيها بالميزانية الزمنية للمجتمع اهتمامهم - حكاما ومحكومين - بالميزانية المالية للدولة. فهناك يعلمون ان الزمن سلعة غير قابلة للتخزين، ثروة تضيع إذا لم يتم استغلالها وتشغيلها لحظة حلولها، واللحظة التي تمر لا يمكن ان تعود. لانها تذهب بعيدا عنا بما فيها من حلاوة، وما فيها من مودة.

ولعله يعني ان نعلم ان ثلاثين في المائة من وقت الأمريكيين يستثمرونه في النوم، ويستثمرون أقل من الربع في العمل وأكثر من الربع في مشاهدة التلفزيون والاستماع الى المذياع، وما تبقى من الوقت بعد ذلك وهو أقل من ١٧ في المائة يتوزع بين كل الأنشطة الأخرى بدءا من تناول الطعام (٨، ٤ في المائة من الوقت) وحضور المباريات الرياضية (٦، ٣ في المائة) وكذلك ٦، ٣ في المائة لقراءة الكتب، ومنها في قراءة الجرائد والمجلات وحضور العروض الثقافية وبث هذه النسبة الأخيرة لحضور العروض السينمائية.

وبينما يعمل الشخص الأمريكي ٤٠ ساعة في الاسبوع فإنه يتناول طعامه في ثماني ساعات خلال الاسبوع كله، أي انه لا يضيع في الأكل الا ساعة وثمانى دقائق ونصف الحقيقة في اليوم موزعة على الوجبات الثلاث.

فأين نحن من هذا النمط الأمريكي لتوزيع الوقت. وماذا يحدث عننا لساعات الاسبوع وساعات

الليل وساعات النهار. ماذا يفعل المتخلفون بساعاتهم وبقايتهم وثوانيتهم، وماذا يفعل الزمان بهم، وهل هم يمتلكون أوقاتهم أو أن الوقت هو الذى يمتلكهم؟.

الأرجح أن الدول «المتخلفة» مملوكة الوقت وليس العكس. ذلك أن هذه الدول تعاني من طول أوقات الفراغ إذا صح أن هناك أوقاتا للعمل ناهيك أن للعمل في هذه الدول - إذا وجد - معاني وأنواعا كثيرة. فهناك العمل الرسمي وهناك العمل غير الرسمي (الموازى للعمل الرسمي) وفي أوقات العمل الرسمي نفسها). كما أن هناك العمل الإضافى الذى يتم خارج أوقات العمل الرسمية.

ولطنا نستطيع أن نعتزف ولو على امتحاننا أننا نسميها ساعات العمل لمجرد أننا نقضيها في أماكن العمل، وليس لأننا تستثمرها في العمل نفسه.. فنحن نذهب في الصباح الى هذه الأماكن ونعود في نهاية ساعات النوم الى بيوتنا، ثم نذهب الى قراشنا في المساء دون أن نسأل أنفسنا عما انجزناه خلال ساعات العمل أو عن الطريقة التى تتوزع بها أوقاتنا يوميا وأسبوعيا وشهريا بين مختلف أنواع النشاط ومختلف أنواع الكسل.

وكما تضعيب أوقات العمل عندنا، تضعيب أيضا أوقات الفراغ، فليس بيننا إلا قلة يخصصون من وقتهم نسبة لقراءة الكتب والجرائد والمجلات التى تبلغ في أمريكا ١١ ساعة ونصف الساعة في الأسبوع من اجمالي ١٦٨ ساعة أسبوعيا أى حوالى سبعة فى المائة من الوقت.

وعموما فإنهم في الدول المتقدمة (فى أمريكا أو غير أمريكا) يضعون أنفسهم في خدمة الإنتاج، فيختص الإنتاج بأربعين ساعة اسبوعيا من وقت الفرد سواء كان عدد أيام العمل الأسبوعية خمسة أيام أو ستة. كما أن انتاجهم في تلك الدول لا يقل عن حد معين ولا يهبط عن المستوى المنشود حتى لو انخفض عدد أيام العمل الأسبوعية الى أربعة أيام وحتى لو انخفضت ساعات العمل عن أربعين ساعة اسبوعيا. بل أن نقابات العمال في الدول المتقدمة لا يمكن أن تصبر الى تحقيق أهدافها في زيادة الاجور أو خفض ساعات العمل أو أى مزايا أخرى، الا اذا استقرت تقاليد العمل المنضبط واستمر الانتاج في الثبات أو الزيادة.

ناهيك عن أنه إذا انخفضت ساعات العمل وزادت بذلك ساعات الفراغ، كان لزاما أن تنشأ وتزدهر صناعات أخرى لتغطية حاجات أوقات الفراغ، فتزداد وتتفرع وتنشط أنشطة السياحة والترويج والرماية والسباحة وركوب الخيل والصيد والرحلات، ما يفرض على المجتمع قيام صناعات وخدمات لمواجهة مقتضيات ومتطلبات القيام بهذه الأنشطة، أنشطة الفراغ، وبذلك لا يوصف الفراغ عندهم كما نصفه نحن بأنه «فراغ قاتل». بذلك نجحوا في أن يكون العمل عندهم مشرواً والفراغ عندهم مشرواً أيضا.

فهل نحن راغبون في أن نكون كذلك، وهل يمكن أن تكون لنا في خبرات وممارسات هذه الدول أسوة حسنة قبل حلول القرن الحادى والعشرين، وقبل أن نصبح ضحايا لتعاليم «الجات»؟. لعل وعسى.

٢١-٤ سدا العجز.. في الميزانية الزمنية

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٦/٣/١٩٩٧ صفحة ١٠)

قالوها في الأمثال: الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك وأود أن أضيف: أن الوقت لا يمكن اختزانه فالوقت يحترق.. وهو إذا احترق مرة فإنه لا يحترق مرة أخرى تماما كعود الكبريت لا يشتعل أبدا مرتين..

إذن فالزيادة في المخزون التي نتحدث عنها في الاقتصاد والتي تحدث في السلع بين يوم وآخر ومن شهر الى آخر ومن عام الى آخر وعلى مدار الاجيال.. لا تنطبق الا على السلع الملموسة المحسوسة أما الوقت فليس له مخزون يزيد فالوقت يموت في لحظة ميلاده أو فور ولادته وما تحسبه تراكما في اعمارنا خير دليل على اختزال الزمان لا على اختزانه فما فات من الزمان وإن كان يحمل في طياته عبق التاريخ وحكمة الزمان الذي فات إلا أن الرصيد الحقيقي يتمثل فيما تبقى من الزمان فهو الذي يمكن التعويل عليه فيما نريد أدائه من مهام.

فالزمان لا يعود أبداً الى الوراء.. واستثمار ماتبقى من الزمان فريضة لا يصح التفریط فيها أو الاستهانة بها.. بل ان وضع ميزانية لاستغلال الساعات الاربعة والعشرين في كل يوم أمر ضروري ناهيك عن وضع ميزانية استغلال ماتبقى من سنوات العمر وشهوره وأسابيعه.

هل منا من يتوقف لحظة لكي يفكر في نسبة مايقضيه كل واحد منا من الوقت في النوم وما نقضيه في العمل ونقضيه في القراءة والكتابة ومشاهدة التلفزيون وارتياك الندوات والمحاضرات وسائر الأنشطة الثقافية الاخرى.

هل نحن ندرك مثلاً ان دولا أخرى تجرى من البحوث مايفكّل لها ان تعلم ان حوالى ٥ في المائة من وقت الناس فيها يضيع في تناول الطعام بينما ٤ في المائة من الوقت يخصص لمشاهدة المباريات الرياضية ومثلها في قراءة الكتب ومثلها في قراءة الجرايد والمجلات وأنشطة ثقافية أخرى بينما ان واحدا في المائة يستنفد وقته في الذهاب الى السينما.

وهل نحن توقفنا مرة لكي نفكر في عدد الساعات التي نعمل فيها (علما بأن الشخص الأمريكي يعمل ٤٠ ساعة في الأسبوع).. أو لكي نفكر في عدد الساعات التي تنامها (علما بأن الشخص الأمريكي ينام ٣٠ ساعة في الأسبوع) وعلما بأن الوقت الذي يخصصه الشخص الأمريكي لتناول

طعامه لايزيد على ثمانى ساعات فى الأسبوع للوجبات الثلاث أى ان متوسط الوقت الذى يخصصه الشخص الأمريكى لتناول الوجبة الواحدة لايزيد بحال على ثلث ساعة.

فالناس فى النول المتقدمة يضعون انفسهم فى خدمة الزمن.. ثم يضعون الزمن فى خدمة العملية الانتاجية فنصيب الانتاج من العامل ٤٠ ساعة فى الاسبوع (من كل عامل) والانتاج فى الساعة الواحدة له مستوياته ومعاييره التى لايقبل عنها ولا ينخفض.

والناس فى النول المتقدمة بعد ان يعملوا.. يتمتعون أيضا بأوقات الفراغ فيختارون من أسباب الرياضة واللهو والسياحة ما يطول لهم ولكن بعد تحقيق الانجازات التى تكفلوا بها وبعد ان أنشأوا من الصناعات والأنشطة ما يملأون به ساعات الفراغ.. فقد صنعوا لأوقات فراغهم (فى أوقات عملهم) وسائل الرياضة واللهو والسباحة وركوب الخيل والصيد والرحلات.. أيضا يصنعونها داخل المصانع فى غير أوقات اللهو.. أى فى أوقات العمل أى أن الناس هناك فى تلك النول قد وطنوا النفس وسخروا أنفسهم لخدمة الانتاج فى أوقات العمل.. وسخروا الانتاج لخدمة أنفسهم فى أوقات الفراغ.. فلم يعد لديهم ما نسميه نحن «عملا معلا» ولم يعد لديهم ما نسميه نحن «فراغا قاتلا» والعهد على الراوى.

٤-٢٢ هؤلاء خرجوا من مصر.. ولم يعودوا

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام الدولي باريس ١٣/٨/١٩٩٧ صفحة ١٣)

الفرحة العارمة التي ظلت تجتاح النفوس بتحولات المصريين العاملين في الخارج التي لايزال البعض يتفنى بها .. فرحة لم تكن في محلها فمن بين الذين قاموا بهذه التحولات الى مصر الوطن نجاريون ونقاشون وسياكون وغيرهم من الحرفيين الذين وجدوا خارج مصر ملجأ لهم وملاذا فهجروا بيوتهم وأولادهم أو اصطحبهم الى بلاد أجزلوا لها العطاء ولكن بغير حساب واجزلت لهم العطاء ولكن بحساب.. فقد حملوا الى هذه البلاد كفاءاتهم وتركوا وراءهم في مصر أناسا لم تكن كفاءاتهم قد اكتملت.. وظلوا بعد رحيل الصف الأول عطلا من كل أسباب الانتقان والجودة والتجويد في غياب التدريب الحازم.. ونماذج المحاكاة العملاقة التي رحلت.

وبهذا فقدت مصر لا الصف الأول من الحرفيين فقط ولكنها فقدت بفقدهم الصف الذي يليه.. وظل هذا الصف الثاني يستحل عمارات مصر وبيوتها وشوارعها حقلا لتجاربه الفشيمة الفاشمة ووفقنا جميعا مكتوفي الأيدي مهزومين ازاء ظاهرة الاطاحة بروس الاسواق الثابت التي سبق ايداعها في هذه المنشآت ..هناذا بالمياه تتساقط من الصنابير والمواسير واذا بالشوارع ترصف ويعاد الرصف مرات ..واذا بمعايير الجعال المعصاري داخل المباني وخارجها تنتهك ..واذا بالبنائيات الجديده تتشقق من الزلازل واذا بالعمارات تنهار على رؤس اصحابها بلا زلزال.. ويستمر السيناريو هكذا بلا توقف ولا علاج.. وأحس الناس جميعا بموجات من الاذلال المتواصل من الحرفيين الذين فاتهم قطار الخبرة والتدريب على أيدي معلميهم الذين رحلوا.. كما فاتهم قطار السفر مع الاسطوانات أو مثل الاسطوانات.. وتحول السياكون بالتدريج الى حملة الحقايب وحرصوا على ألا تقل في مظهرها عن الحقايب التي يحملها الدبلوماسيون مع قارب المراكات.. وان كانوا لايعرفون شيئا عما هو داخلها من مجموعات العدد والأثوات.. وظلوا يؤنون العمل سنين طويلة وباليتمهم قد اتقنوه وظلت مستويات الأداء تتدهور في هذه العرفة وفي غيرها من الحرف بغير استثناء على أيدي الصف الثالث الذي هو بالضرورة أقل خبرة وذرية ومرانا من الصف الثاني الذي هو أصلا لم يتدرب على أيدي الصف الأول.

ومرت الأيام.. وعاد أفراد الصف الأول.. وباليتمهم ما عانوا.. فكنتهم لم يعودوا.. هذا الصف

المتدرب (أو الذى كان عند رحيله عنا متدربا مجيدا متينا) عاد ومستواه الفنى والمعرفى فى الأداء أقل بحكم ما كان يقوم به فى بعض الدول من اعمال فرعية تحت قيادة شركات معظمها أجنبية لم يكن لى فيها سوى أجر مرموق... وأدت وفورات الأجر التى تراكمت عنده وجاءت تحويلاتها منه الى حساباته فى البنوك... الى انكفاء نزعة الاستعلاء فى بعضهم.. ونزعة الاحباط فى البعض الآخر.. لم يكلفهم انهم قد نسوا فى بلاد المهجر معنى الانتقان وحسن الأداء بل اصبحوا يستنكفون أن يقوموا بالعمل الذى كانوا يقومون به من قبل وأصبح مستواهم المعيشى الجديد حاجزا بينهم وبين الصنعة التى كان لها الفضل فيما هم فيه من ترف ورخاء.

وخسارة مصر من وراء ظاهرة الهجرات الحرفية ورحيل الحرفيين عنها ليست خسارة واحدة بل أربع خسائر بالعدد تتفرع عنها خسائر أخرى كثيرة لا يمكن لما استلمناه فى مصارفنا من تحويلات منهم ان تعوض مصر شيئا من هذه الخسائر ولو بعد حين.. وبيانها كالتالى:

الخسارة الأولى:

تتمثل فى أن مصر قد خسرت الصف الأول.

الخسارة الثانية:

تتمثل فى أن مصر قد خسرت الصف الثانى مباشرة بسبب رحيل الصف الأول فجأة دون أن يكتمل تكوين الصف الثانى بواسطة الصف الأول قبل رحيله فظلت السنون تدفع بهؤلاء المبتدئين (أو غير المكتملين) لى يحاولوا مصر فى أيديهم الى حقول تجارب فاشلة بغير خبرة أو تدريب.. فشب الصف الثانى على ذلك وشاب عليه استهتارا وإهمالا واحتقارا لكل عمل يسند اليه.. فكانت الخسارة الثانية لا تقل فداحة عن الخسارة الأولى.

الخسارة الثالثة:

تتمثل فى الهجرة العائدة (أو الماكسة) فقد جاء العائدين من بلاد الهجرة بعد ان استفدوا مرات البقاء خارج الوطن.. وانزهرهم أصحاب الأعمال هناك بضرورة الرحيل.. جاوا يحملون معهم أسلحتهم وغضبهم وسخطهم على هذا الحظ العاثر الذى عاد بهم الى بلدهم واضطربهم مكرهين الى مفادرة أرض النعم والنعيم ومن ثم ما كان يمكن أن يرتجى من وراء عودتهم خيرا.. وكأنهم لم يعولوا.

الخسارة الرابعة:

تتمثل فى أن من بين هؤلاء العائدين فريقا لا يحمل السخط ولا الغضب بسبب العودة ولكنه يحمل أسباب الانكفاء والاستعلاء بعد ان انتقل من مستوى الصناعاتى الاجير الى مستوى الشخص

الذى استطاع بمخدراته الواعية ان يكون مالكا أو تاجرا أو مقاولا أو كل ذلك معا.. وهذا عادة ما تتحطل عنده اسلاك الاستقبال.. فلا يقبل فى أدائه لعمله أى ملاحظات أو انتقادات. إذ تحولات إحدى انفيه الى طين والأذن الأخرى الى عجينة ناهيك عن انه لم يعد حتى يتحرك لأداء مهمة الاشراف على من يتولى هو اسناد الاعمال اليهم.. فيقومون بالتخريب بعيدا عن سماعه ويصره وليذهب حجم الاعمال الثالفة الباهظة التكاليف الى المجيم كل واحدة من هذه الخسائر (الرباعية) لها تكلفتها.. المالية بالطبع والتي لا يمكن أن تعوضها مصر من حصيلة المليارات الدولارية الأربعة التي كانت تأتي الى مصر من تحويلات هؤلاء المصريين الى حساباتهم فى بنوك مصر.

إلا أن هناك تكلفة أخرى أخطر وأفذح بكثير من التكلفة المالية.. ألا وهى التكلفة الزمنية.. فكل هؤلاء الذين رحلوا عنا لسنتين متتالية رحلت معهم.. ثم رحلت عنهم.. مهارتهم فى الأداء.. واكتساب المهارة ليس رهنا بالتدريب وحده إذ يجب أن تختلط بهذا التدريب صور شتى من الممارسة النوقب.. وملكات الابداع.. والموهبة.

فكان قائمة التضحيات التي قدمتها مصر.. طويلة.. لا فى ساحات القتال فقط.. ولكن أيضا فى ساحات العمل.. طاقات من الحب والمودة وحب الخير للغير.. لا تريد مصر من ورائها من أحد لا جزاء ولا شكورا. فإذا ما امتدت الايدي اليها بالعون أحيانا.. فإنه عون واجب.. بحق معلوم بلا توسل ولا تسول ولا استجداء.. ولا خضوع... فرأس مصر دائما يجب أن تكون مرفوعة لصالح كل الرؤوس.

ذلك ان الذين خرجوا منها لخدمة الغير.. حتى وإن عادوا الى مصر فإنهم فى الواقع خرجوا ولم يعودوا.. واستعاضهم بكل ما جلبوه معهم من مال أو هواوه أمر جد عسير.

٤ - ٢٢ الهندسة

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٢٩/٩/١٩٩٧ صفحة ١٢)

الهندرة .. كلمة يستخدمها المتخصصون للإشارة إلى هندسة الإدارة أو الهندسة الإدارية .. فالإدارة لازمة للمهندسين .. ولكنهم لا يسمونها إدارة هندسية .. خشية أن تنصرف الأنظار إلى تلك الإدارات الهندسية التي تتزين بها بعض الهياكل التنظيمية حتى داخل الوزارات والجامعات والهيئات والمؤسسات .. إلخ وإنما يسمونها هندسة إدارية .. إشارة إلى أنها نوع من الإدارة يتولاه المهندسون .. يعملون على تطبيقه ومواصفته مع ما تقتضيه طبيعة المشروع الهندسي موضوع الإدارة.

والهندرة .. أو الهندسة الإدارية لا يتعلمها طلاب الهندسة في كليات الهندسة ذلك لأنها لا تتواءم مع أنواع الهندسة الأخرى التي يدرسها طلاب الهندسة كالهندسة الميكانيكية والهندسة المدنية .. والهندسة المعمارية وما إلى ذلك.

تلك هي أنواع المعرفة الهندسية التي يختار طلاب الهندسة فرعاً منها للتخرج، أما الهندرة فإنها ليست من متطلبات التخرج أو لفلنقل إنها ليست فرعاً من فروع التخرج .. والمهندس يمكنه ألا يطلبها أبداً حتى بعد تخرجه إلا إذا اضطر إلى ذلك أو رغب فيه .. مثلاً حين يضطلع أو يرغب في الاضطلاع بالمهام الإدارية في صلب المشروعات الهندسية.

عندئذ فقط تنصدر الهندرة اهتمام المهندسين المكلفين بالاضطلاع بهذه المهام وتصبح في مقدمة الموضوعات التي لا بد أن يتزود بها المهندس المرشح للإدارة لإعداده لتحمل المسئوليات والأعباء الإدارية التي لا بد أنه سوف يصادفها في مسار حياته العملية الجديدة والمتجددة في المشروعات الهندسية المختلفة.

الهندسة الإدارية إذن هي جرعة إضافية يتلقاها .. حين يطلبها .. المهندسون طوعاً أو اضطراراً إذا هم حرصوا على الوفاء بمقتضيات ومستلزمات المواقع الإدارية التي تصادفهم أو تفرض عليهم أو يسعون للحصول عليها اختياراً .. وذلك حرصاً منهم على استيعاب متطلبات إدارة المشروعات الهندسية كما وكيفا.

فالتساند بين الهندسة والإدارة ليس محاولة عارضة لتصنيف الهندسة إداريا أو لتصنيف الإدارة هندسيا .. كما أنها ليست مجرد مفهوم إتفاقي أو عفوي أو اعتباطي، ولكنها طرح نفسها كقضية تؤكد أهمية التبادل والتكافل والتساند بين الإدارة والهندسة بهدف مقصود ومفزي مفهوم ومربود أكيد بغض النظر عن تنوع مجالات التطبيق .. ويغض النظر عن تفاوت مستويات الممارسة ودرجات المسؤولية الهندسية أو الإدارية.

مثل هذا التشابك يفترض ويحتم اقتران مهارتين معاً، ولكن بنسب محسوبة سواء على مستوى الفرد (الراغب أو المضطر) أو على مستوى المؤسسة (الراغبة أو المضطرة) .. إلا أن تحقيق مثل هذا الاقتران تصادفه - ولابد أن تصادفه - بعض المشكلات وهي مشكلات تنشأ أصلاً عن وجود فروق جوهرية بين الهندسة والإدارة نذكر من بينها ما يلي:

١ - أن العلوم الهندسية تعتمد اعتماداً كلياً وجزئياً على الملامسة الحسية .. بمعنى أنها تتعامل مع اللمس .. بينما العلوم الإدارية لا تتعامل دائماً مع أي ملموس أو منظور بل على العكس فإن عديداً من القرارات الإدارية قد تستند إلى مزيج أو خليط من الحقائق والاعتبارات والأمال والطموحات والترغيب والردع والتحفيز والتشجيع والإلهام والتقدير والتخمين والتفاوض والحكمة والتحكمة.

٢ - إن الهندسة تستند إلى القوانين الطبيعية .. فهي علم يتصف بالدقة ويستند بالضرورة إلى نظريات يمكن اختبارها ويسفر بالضرورة عن نتائج ملموسة يمكن تجربتها ويمكن بعد ذلك الحكم على مدى روائها بالغرض المقصود حكماً دقيقاً .. أو على الأقل حكماً مقبولاً .. بينما تستند الإدارة إلى خليط من الأشياء ليست بالضرورة نابعة من القوانين الطبيعية ولكنها تكون غالباً نابعة من القوانين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقد تنطلق من مجموعات متناثرة ومتناثرة من التقديرات والتكهنات والأحكام العامة والشخصية هي أن معاً.

٣ - أن الهندسة تصنع نماذجها من الجماد .. بينما تصنع الإدارة نماذجها من البشر .. ذلك لأنها تتعامل أولاً وأخيراً مع الناس .. والناس لهم مشاعرهم وطموحاتهم وروافدهم وحوافزهم ونواصهم وأخلاقهم وسلوكياتهم وتميزهم وتخلفهم ... إلخ.

٤ - إن الهندسة قادرة دائماً على السيطرة على العناصر والعوامل التي تتعامل معها .. بينما لا تستطيع الإدارة أن تسيطر - أو على الأقل ليس بنفس درجة الكفاءة - على البشر الذين تصدر عنهم ومنهم تصرفات عادة ما لا تكون متوقعة .. وعادة ما لا تكون في الحسبان.

٥ - إن النشاط الهندسى له خصوصيته .. بينما أن النشاط الإدارى تغلب عليه صفة العمومية .. فالإدارة لا تصدر قرارها استنادا إلى حالة واحدة بعينها كما أنها لا تقتصر على المرئى من هذه العناصر، بل تفحص فى خضم العناصر الكامنة فى صدور البشر رغم طول المسافة الفاصلة بين المدير والمدار .. ذلك لأن المسافات فى عرف الإدارة ورجالها لا تمثل عائقا يحول بينهم وبين التأثير فى مجريات الأمور.

٦ - بينما يعتمد القرار الهندسى على عنصر التاكيد .. فإن القرار الإدارى - على العكس من ذلك تماما - يعتمد على عنصر عدم التاكيد .. ومن ثم فإن ظروفها كثيرة قد تحتم اصدار القرار الإدارى باستخدام معلومات محدودة.

٧ - المعاينة عند المهندسين تمثل أولى ازوميات حسن الأداء، بينما قد يستغنى الإداريون عن المعاينة .. اكتفاء بمحاكاة ما يكون قد سبق اتخاذه من قرارات إدارية فى ظروف مماثلة.

٨ - المهندس يستطيع أن يتطلع إلى أن يكون إداريا، أما الإدارى فإنه لا يستطيع أن يتطلع ولو من بعيد - إلى أن يصبح مهندسا. بل إن خبراء الإدارة لا يشعرون أنهم بحاجة إلى المعرفة الهندسية كسبيل للنجاح فى ادارتهم .. أو على الأقل ليس بالقدر الذى يستشعر فيه المهندسون حاجتهم إلى المعرفة الإدارية.

٩ - العمليات الهندسية لها مخلاتها المحددة .. ولها معاييرها ونماذجها وتستهدف بل تتوخى الجودة الشاملة أو الكلية Total Quality بينما تنصب العمليات الإدارية على مواقف متغيرة ومتجددة أو أنها قلما تتكرر طبق الأصل فهى عمليات تعكس شخصية صاحبها على عكس القرار الهندسى الذى يصدر عادة فى ضوء مواصفات محددة سلفا.

ومع ذلك ورغم كل هذه الفروق .. فإن الهندسة والإدارة كلتيهما علم له أصوله وفن له إبداعاته .. وامتزاجهما معا لا ينتقص بل يدعم العلم والفن فى كل منهما .. أو على الأقل هكذا يجب أن تكون الهندسة الإدارية .. علما مزوجا .. وفناً مزوجا .. من أجل القرار المزوج.

٤ - ٢٤ عمالة أطفال.. هل هي مازق عربي (١)

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٩ صفحة ٢٤)

عدد الأطفال الذين يعملون في عالمنا المعاصر هو ربع مليار طفل. هكذا قال الخبراء فيما قالوه وما كتبوه وما قدموه الى مؤتمر العمل الدولي الذي انعقدت وانتخبت دورته السابعة والثمانون على مدار الفترة من ١٨-١ يونيو ١٩٩٩ في مدينة جنيف السويسرية التي تقع على ضفاف بحيرة يسميها السويسريون بحيرة جنيف ويسميها الفرنسيون بحيرة ليمان ويأبى كل طرف أن يتزحزح عن موقفه من هذه التسمية لصالح الآخر مهما كان.

وفى يوم ١٦ يونيو ١٩٩٩ أى قبل أن ينفض المؤتمر بيومين اثنين فقط استمعنا مع المستمعين الى كلمة مستر بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي جاء خصيصا الى جنيف لكي يلقيها امام اعضاء المؤتمر وبعدها بيوم واحد وقبل أن ينفض المؤتمر بيوم واحد تجاوب اعضاء المؤتمر مع ما قاله بيل كلينتون لهم فوافقوا في ١٧/٦/١٩٩٩ على اتفاقية «حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال» وصدرت هذه الاتفاقية تحت رقم ١٨٢ في سجل الاتفاقات التي سبق أن اصدرتها مؤتمرات العمل الدولية المتتالية منذ نشأة المنظمة في عام ١٩١٩.

ثم رحل اعضاء المؤتمر عن جنيف كل فريق في طريق وكان قد رحل عنها قبلهم بيل كلينتون لكي يبدأ رحلته الأوروبية التي سمع العالم عنها.. وكان قد وعد اعضاء المؤتمر في كلمته التي ألقاها أمامهم بأنه سوف يطلب من الكونجرس «هكذا» أن يصادق على الاتفاقية التي سيصدرونها في اليوم التالي.. وكانت هذه هي المناشدة.

ويدا لي والعديدين ممن سمعوا ورواوا وشاهدوا أن حماس أمريكا لهذه الاتفاقية غير مسبوقة... هذا بالإضافة الى أن تاريخ أمريكا مع المنظمة غير مرموق... باعتبار أن أمريكا لم تكن من بين الدول الأوائل التي انضمت لعضوية منظمة العمل الدولية ربما بسبب عزالتها التاريخية التقليدية وعزوفها في بداية نشأتها عن كل ماهر دولي.. وأيا كانت الأسباب.. فإنه من الثابت أن أمريكا لم تنضم الى منظمة العمل الدولية إلا بعد أن بلغت هذه المنظمة من العمر خمسة عشر عاما وذلك في عام ١٩٣٤.

يضاف الى ذلك أن أمريكا بعد انضمامها ظلت مستمرة في العضوية ثلاثة وأربعين عاما ثم هدبت ونفذت انسحابها منها في عام ١٩٧٧ ثم عادت الى العضوية مرة أخرى في عام ١٩٨٠.. بمعنى أن عمر أمريكا في المنظمة يناهز الخامسة والستين باستثناء السنوات الثلاث التي انقطعت خلالها عن العضوية ومع ذلك وفي خلال هذه السنوات التي تجاوزت الستين عاما لم تصالح أمريكا على أكثر من اثنتي عشرة اتفاقية من اتفاقيات العمل البالغ عددها ١٨١ اتفاقية ولم تنفذ من هذه الاتفاقات التي صادقت عليها إلا عشرة.

هذا في الوقت الذي صادقت فيه اسبانيا على ١٠٤ من هذه الاتفاقات وفرنسا على ٩٦ اتفاقية والنرويج على ٨٦ وهولنده والبرتغال والبرازيل والسويد وبلجيكا كل منها قد وافق على أكثر من سبعين اتفاقية. بل انه حتى على المستوى العربي نجد أن جيبوتي مثالا قد وافقت على ٦٢ اتفاقية ومصر والعراق وتونس كل منها على أكثر من خمسين اتفاقية والجزائر وسورية والمغرب كل منها على أكثر من أربعين اتفاقية وهكذا.

إنّ فإن أمريكا لم تكن متعجلة في انضمامها للمنظمة ولم تكن بعد انضمامها الى هذه العضوية متعجلة في المصادقة على كل ما صدر من اتفاقات بل اقتصرمت من بينها على اثنتي عشرة اتفاقية حتى الآن ثم انها حين صادقت على هذه الاتفاقيات كانت تنهادر نحو المصادقة بخطوات وثيدة.. وبينما لم يستغرق تفكيرها للموافقة على بعض هذه الاتفاقيات الاثنتي عشرة إلا عامين فإن تفكيرها قد طال في الموافقة على البعض الآخر الى خمس سنوات وسبع سنوات واثنيتي عشرة سنة بل انها لم تصالح على اتفاقية إلغاء العمل الجبري «رقم ١٠٥» إلا بعد مضي أربعة وثلاثين عاما كاملة إذ اصدر المؤتمر هذه الاتفاقية في عام ١٩٥٧ وصادقت عليها أمريكا في ١٩٩١/٩/٢٥ بينما وافقت المملكة المتحدة على هذه الاتفاقية في نفس عام صدورها عن المؤتمر ثم صادقت عليها في عام ١٩٥٨ عديد من الدول من بينها سويسرة والسويد والنرويج وقانا ومصر وغيرها.. ثم توالى المصادقات عليها من الدول واحدة بعد الأخرى تباعا إلا أمريكا فقد ظلت تنتظر وصادقت عليها كما قلنا في عام ١٩٩١ كما لو كانت أمريكا مفرمة بالعمل الجبري ولا تريد إلغائه.

وفضلا عن الابطاء والتلكؤ فإن أمريكا - كما يبدو - لم تكن متحمسة ويبدو أنه لا يزال ينقصها الحماس في التصديق على اتفاقات «قديمة» تغطي عمالة الطفل التي أصبحت أمريكا متحمسة لها فجأة وبلا نظير في الحماس لما سبقها من اتفاقات قريبة من نفس هذا الغرض.. فالاتفاقية

رقم ١٣٨ لعام ١٩٧٣ التي صادقت عليها ثلاث وسبعون دولة لم تصادق عليها أمريكا رغم أنها تنصب على الحد الأدنى لسن العمل والاتفاقية رقم ١٣١ لعام ١٩٧٠ عن تحديد المستويات الدنيا للأجور صادقت عليها حتى الآن ٤١ دولة ليس من بينها أمريكا والاتفاقية رقم ١٣٢ لعام ١٩٧٠ عن الاجازات مدفوعة الأجر صادقت عليها ثلاثون دولة ليس من بينها أمريكا.

ما هو إذن سر هذه الانتفاضة الأمريكية حول عمالة الطفل المشمولة أصلاً برعاية عدد من الاتفاقات السابقة على صدور الاتفاقية الأخيرة رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩. وكيف يمكن أن تقع أمريكا فجأة في غرام ربع مليار طفل دون الرابعة عشرة من العمر وتذرف الدمع (وهي دائماً عصية الدمع وليس الصبر شيمتها) على هؤلاء الأطفال المساكين الذين تسخرهم الدول النامية لكي يعملوا.

السر في رأيي - وقد أكون مخطئاً - أن أمريكا تعلم ربما علم اليقين أن هذه الدول النامية يعمل فيها الأطفال بغير أجر أو بأجور بالغة الانخفاض ومن ثم فإنهم ينتجون ما ينتجونه بتكلفة رخيصة ومادام مستوى الجودة مقبولا عالمياً فإن اختراق هذه المنتجات لحصود الدول الأخرى يمثل هذه التكلفة الرخيصة والجودة المقبولة سوف يصبح ممكناً.. وهذا في نظر أمريكا عبث من جانب الدول الدول المتخلفة لا يمكن السكوت عليه.

وما كانت أمريكا لتذرف مثل هذا الدمع الغزير فيما لو كان هؤلاء الأطفال يعملون بأجور عالية.. إذن لارتفعت التكلفة وارتفعت أسعار الصادرات.. وأعرضت الدول الأخرى عن الاستيراد منها.. بل ولغمرت الواردات من الخارج أسواقها.. ولعجزت عن دفع تكاليف هذه الواردات.. وإساءة ميزانها التجاري وميزان المدفوعات..

ولكن هذا لا يفسر لماذا لم تنضم أمريكا حتى الآن الى قائمة المصادقين على الاتفاقية الدولية رقم ١٣٨/ لعام ١٩٧٣ وهي التي نصت على أن تكون لكل دولة سياسة وطنية تستهدف محو عمالة الأطفال والقضاء عليها ورفع الحد الأدنى لسن العمل الى ١٤ أو ١٥ سنة حتى يمكن اتمام مرحلة التعليم الملائمة لهذه السن بل انها كانت تحت على أن يكون الحد الأدنى ١٨ سنة ويشترط ألا يتعرض الشخص فيها لممارسة أى من الأعمال التي يتربط عليها الإضرار بصحة الفرد أو أخلاقه أو أمنه أو أمانه مع ضرورة التأكد قبل ممارسة أى من هذه الأعمال وبعد بلوغه السن المقررة من أن الشخص قد حصل على التدريب اللازم لتمكينه من القيام بها بكفاءة.

كما أن هذا لا يفسر أيضاً عدم مصادقة أمريكا حتى الآن على حوالى ١٧٠ اتفاقية دولية

صدرت عن مؤتمر العمل الدولي في سنوات متتالية وصاقت دول عديدة عليها منها ما يتعلق بالأجور «كاتفاقيات ٩٤، ٩٥، ١٣١ ومنها ما يتصل بساعات العمل كاتفاقيات ١، ٣٠، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٦٧، ١١٦، ١٥٣.. الخ.

أما وقد وعدت أمريكا - بلسان رئيسها - بأنه سيطلب من الكونجرس المصادقة على الاتفاقية الجديدة «رقم ١٨٢» بشأن «حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها» فلا بد أن لهذه الاتفاقية حسناتها..

فالاتفاقية الجديدة أمسكت بتلابيب «عمالة الأطفال» وأحاطتها بما يشبه السياج حول «أسوأ أشكال العمل، وأوجزت هذه الأشكال في مابقتها الثالثة على النحو التالي:

أ- كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق كبيع الأطفال والاتجار بهم وعبودية الدين والنخاسة والعمل القسري أو الإجباري بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في صراعات مسلحة.

ب - استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو لانتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية.

ج - استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة، ولا سيما انتاج المخدرات بالشكل الذي حددت فيه في هذه المعاهدات الدولية ذات الصلة والاتجار بها.

د - الأعمال التي يرجح أن تؤدي بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاوَل فيها إلى الاضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي.

ومن الواضح أن التوجه العام لهذه الاتفاقية يكاد ينصب على سد الأبواب أمام أي اتجاه لاستغلال الأطفال.. وكما سبق أن ذكرنا فإن عمالة الأطفال فضلا عن استغلالهم كانت محل عناية اتفاقات سابقة كثيرة.. إما كقوة مستقلة أو ضمن فئات المجتمع الذي يتناوله والتي يتناولها مضمون الاتفاقية عموما.

يكفي أن نعلم مثلا أن هناك اتفاقية تحريم النخاسة الصادرة في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٦ وتحريم العمالة القهرية الصادرة في ٢٨ يونيو ١٩٣٠ والإعلان العام لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٧.. فضلا عن إعلان حقوق الطفل الصادر في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩ ثم اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩ والتي نصت المادة ٣٢ منها على حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي أو ممارسة أي عمل يحول بينه وبين

التعليم أو يؤثر على صحته الجنسية أو العقلية أو الروحية أو الاخلاقية أو يؤثر حتى على تقدمه الاجتماعي.

كل هذا سبق أن ورد وسبق أن قيل.. ولكن الجديد في الاتفاقية الجديدة هو الاستهجان والاستنكار لأعمال بعينها يمارسها الأطفال تحت سمع وبصر الحكومات والكبار والصغار من المسؤولين وغير المسؤولين في شتى أوجه النشاط.. وأنه إذا كان هناك من الأنشطة ما يمكن أن يقوم به الكبار إلا أنه لا يصح لأي طفل أن يمارسها.. فهناك أعمال خطيرة في المناجم والمحاجر مثلاً وفي صناعة السجاد وفي قطاع الزراعة إذا ترتب عليها التعرض للكيماويات الزراعية.. وهناك أيضاً ضرب الطوب وعمل السجاد اليدوي والديانة وأعمال المبانى والغطس في أعماق الماء للصيد وصناعة الزجاج والكبريت وحمل الأوزان الثقيلة والخدمة المنزلية.. أو أي عمل آخر يقترب على ممارسته إذلال صاحبه أو استعباده.

بل إن هناك من الاعمال ما لو صح العزم لوجب تحريمه لا على الأطفال فقط ولكن أيضاً على الكبار كالدعارة وتجارة الأطفال وتجارة الجسد عموماً.

ولكى تتخذ هذه الاتفاقية سبيلها التنفيذي لأبد من مسارين:

أولهما المسار القانوني أو الاجرائي

ثانيهما المسار الفني أو الموضوعي

فالمسار القانوني أو الاجرائي يبدأ بعرض الاتفاقية على الأجهزة التشريعية في كل دولة مصحوبة ببعض الرؤى الفنية للمشكلة فالمشكلة سوف تختلف في طبيعتها وأبعادها ومتطلباتها في كل دولة عن سواها.

ومن المعروف أن هذه الاتفاقية لا تصبح سارية المفعول إلا إذا صادقت عليها دولتان ووصول هاتين المصادقتين إلى مدير عام المنظمة ثم مرور اثني عشر شهراً على هذا الوصول.

ويحتتم على الدولة التي تصادق على الاتفاقية - بعد المناقشات الفنية والجدل والأخذ والعطاء - أن تلتزم بتنفيذ هذه الاتفاقية عشر سنوات متواصلة، لا تتراجع عنها ولا تنسحب، فإذا لم تعترض ولم تنسحب خلال العام الحادي عشر لأبد أن تستمر فيها عشر سنوات أخرى.. وهكذا دواليك.

ومن المعروف أن تنفيذ الاتفاقية أمر ملزم لأي دولة يصادق جهازها التشريعي على نصوصها.. أما التباطؤ في التنفيذ أو اغفال النص أو اهماله أو تجاهله في التطبيق.. فإن كل

ذلك لابد أن يخضع للمساواة.. والمساواة فى مثل هذه الأمور القانونية على مثل هذا المستوى الدولى تتولاها المنظمات الدولية بطرق شتى من بينها لجان تقصى الحقائق.. ولجان التحقيق.. ولجان التفتيش وغيرها من الوسائل والطرق.

ولكى يكون الالتزام جادا من جانب الدولة الراغبة فى التنفيذ لابد أن يصاحب المصادقة على الاتفاقية جهد مخلص لوضع السياسات والبرامج اللازمة لمواجهة المشكلة.. وهذا يستلزم بالضرورة:

أ - فهما عميقا لطبيعة المشكلة

ب - وصف المشكلة وصفا دقيقا محايدا

ج - تحديد أبعاد المشكلة وعناصرها وروافدها والمجالات المستهدفة.

د - تلصيل الظاهرة ووصف العلاج واقتراح البدائل.

هـ - توقع هدف واضح محدد سلفا.

ومن المعلوم أنه فى حالة منظمة العمل الدولية بالذات فإن هذه المقتضيات والمستلزمات تتطلب تضافرا فى الجهود وتعاوننا بين الحكومة وفريق أصحاب الاعمال ونقابات العمال وذلك بحكم الثلاثية المشهورة عن هذه المنظمة بطبيعتها التكوينية منذ نشأتها فى عام ١٩١٩.

ومن البديهي أن هذه الثلاثية.. وأن الأجهزة التشريعية فى كل دولة لابد أن يحدها الحرص على التدقيق فى قراءة النصوص قبل قبولها للتصديق أو عدمه.. حتى لا تصبح المصادقة على المفاوضات سيفا فوق رقبة الدولة.. تدان به بحسن النية فى غابات الدهاء الدولى.

٤-٢٥ عمالة أطفال.. هل هي مازق عربي (٢)

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٤/١١/١٩٩٩ صفحة ١٠)

أمانة العرض - على الأجهزة التشريعية في الدول - هي صمام الأمن في مصابقتها أو عدم مصابقتها على اتفاقية «حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال» أو أي اتفاقية أخرى.

ولذلك يصبح من الضروري أن تتولى الأجهزة المعنية قبل عرض الاتفاقية على الأجهزة التشريعية إعداد دراسة متقنة جادة يمكن في النهاية عرضها بإيجاز في شكل روس اقلام وشروح سريعة على هذه الأجهزة التشريعية عند فحص الاتفاقية للمصادقة عليها أو عدمه.

وحتى قبل إعداد هذه الدراسات فإنه من المؤكد أننا جميعا نعلم أن عمالة الأطفال قد لا تكون على قدر واحد من الخطورة في كل الدول .. فالكلمة تعلم أن هناك حدودا لسن العمل .. وأنه كما قد تختلف الدول فيما بينها في تحديد سن التقاعد فإن نوعا من الاختلاف يمكن أن يوجد بين الدول فيما يمكن أن ينص عليه قانون كل دولة كبدائية لسن العمل بحد أدنى يوازن بين تشغيل الأطفال وتشريد الأطفال ويحدد أنواع العمل الكريم التي يمكن اعتبارها واعتمادها كوسيلة لحماية الطفل من احتمالات التشرد والانحراف .. وكضمان له على التعود على الحياة السوية: حياة الجد والعمل الجاد التي يمكن للطفل من خلالها أن يدرك أن جودة الحياة في جنوبها والعكس بالعكس.

فليس الهدف إدامة كل طفل يعمل .. أو إدامة كل مجالات العمل التي قد تستهوي الطفل وأهله أو قد تصلح مستقرا وملاذ ومستودعا لنشاطه وحيويته .. ومن ثم فإنه من اللازم ومن الضروري تصنيف كل مجالات الأعمال في المجتمع وجردها وسردها بحيث يمكن لأصحاب الشأن من الحكومة وأصحاب الأعمال ونقابات العمال في النهاية أن يقرروا مايمكن أن يتاح من بين هذه الأعمال للأطفال بما لا يضرهم القيام به لأصحاء ولاتعليميا ولا نفسيا .. مع تحريم ما يضر الطفل أداؤه وما يضر من الأعمال إذا ما قام الطفل به بحيث يمكن للطفل (بعد سن معينة) أن يؤدي العمل الذي يناسبه ويتناسب معه دون أن يفسد الطفل أو أن يفسد العمل .. وبهذا يفتح مجال العمل الكريم والعلم الكريم للأطفال ولو على سبيل التدريب والتلمذ وتعويض نخل الأسرة المفقود أو استكمالها دون أن يتأثر بهذا العمل حق الطفل في التعليم وحقه في الاستمتاع بالحياة.

ومادامت قائمة الأعمال المستهجنة التي يمارسها الأطفال في بعض الدول طويلة - أو هكذا قال

المختصين والمهتمين - فإنه من المنطقي أن نتصور أن لكل دولة طابعها الخاص في ممارسة أطفالها لهذه الأعمال إذ لا يعقل أن القائمة موحدة في كل الدول لأن أسوأ أشكال العمل التي يمارسها الطفل لا يمكن أن تكون واحدة في كل دولة.

نعم قد تكون هناك مجالات مشتركة بين عدد من الدول، ولكن قد تكون هناك مجالات تطفئ على أخرى في دولة أو عدة دول عنها في دولة أو عدة دول أخرى، فمثلاً قد يكون أسوأ أشكال العمل الأكثر شيوعاً بين أطفال دولة معينة هو الدعارة ، بينما قد يكون أسوأ أشكال العمل الأكثر شيوعاً بين أطفال دولة أخرى هو العمل في المناجم والمحاجر أو في صناعة الكبريت أو الزجاج أو السكر أو الخدمة المنزلية أو الفطس العميق تحت الماء لصيد اللؤلؤ أو ربما تكون الأعمال الجبرية أو القهرية .. الخ

هنا - إذا شباك الجهد عن القضاء على كل الأشكال السائدة في دولة بعينها - فإن موضوع تحديد أولويات المقاومة هو الذي سوف يطفو على السطح وهنا قد تختلف أمزجة الدول فيما قد تعتبره أولوياتها وذلك فقد تركت الاتفاقية لكل دولة حرية تبادل الرأي داخل الدولة ذاتها بين الحكومة وأصحاب الأعمال ونقابات العمال لكي يتشاوروا في شأن تصنيف هذه الأعمال المستهجنة من الأسوأ إلى الأقل سوءاً حسب رؤية هؤلاء الشركاء لكل عمل منها إذا عجزت الدولة عن القضاء على كل الصور والأشكال.

فقد لا يمكن مكافحة الظاهرة في كل صورها دفعة واحدة .. بل لابد من أن يكون التصدي على دفعات ومراحل .. وهنا تنشأ قائمتان للأولويات: أولويات الأشخاص الأولى بالتصدي أو بالرعاية ثم قائمة أولويات المجالات الأولى بالتصدي أو بالرعاية ، ويأتي بعد ذلك تحديد طرق التدخل للمكافحة أو التحجيم أو المنع والردع ، ثم تحديد الهيئات المسؤولة عن هذا التدخل .. وتحديد مسئولية كل منها .

بهذا وبهذا وحده يصبح من المنطقي أن تختلف سياسات التصدي للظاهرة ومقاربتها من دولة إلى أخرى .. فهي في نيبال تختلف عنها في الفلبين تختلف عنها في تايلاند وبين الهند وكينيا واندونيسيا .. فقد ظهر أن لكل دولة من هذه الدول طابعها في أسوأ أشكال عمالة أطفالها .. ولكن هذا لا يعني دائماً أن تكون هناك من أشكال العمالة السيئة أو الأسوأ ما قد يكون مشتركاً بين نيبال ومثلاً وتايلاند والفلبين في مجال معين أو مشتركاً بين الفلبين واندونيسيا في مجال آخر، وهكذا على أن رسم السياسات لابد أن يصاحبه أو يتلوّه وضع البرامج المحددة لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ، بعيداً عن الاعتباطية والعشوائية والمصادفة والعجلة والهرولة. وهنا لابد من

الالتزام عند وضع هذه البرامج بخطوات محددة في تسلسل يمكن إيجازه على النحو التالي:

- (أ) جمع الحقائق والمعلومات
 - (ب) تحليل هذه الحقائق والمعلومات،
 - (ج) تقدير إمكانات النجاح والفشل في مكافحة الظاهرة أو منعها.
 - (د) تحديد دور التشريع والقانون .. واثارة الوعي والرأى العام،
 - (هـ) تقييم إمكانات تنفيذ القانون وتطبيق القواعد.
 - (و) دور التعليم والتدريب والاعلام،
 - (د) دور الاجهزة الشعبية والمنظمات غير الحكومية.
- إلا أننا لايصح أن ننسى فى غمار كل هذا الحماس أننا إنما نستهدف فى النهاية حماية المجتمع من خلال حماية الاطفال ورعايتهم الاجتماعية فى مجالات الرفاهية العامة المختلفة وفى مجالات كفاءة وضمان الصحة الشخصية والعائلية وصحة المجتمع عضويا ونفسيا واجتماعيا وأن تحقيق كل هذا رهن فى النهاية بمكافحة الفقر وتوليد الدخل.

٤-٢٦ عمالة الأطفال.. هل هي مازق عربي (٣)

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢٧/١١/١٩٩٩ صفحة ١١)

لا يجدى فى معالجة هذه المشكلة أن ننظر إليها على أنها كارثة قومية ولاعلى أنها مسألة تافهة لا تستدعى العناية أو الالتفات.. ولكيلا نضل الطريق بين هاتين النهايتين لابد أن نتوخى استيعاب المشكلة فى جوانبها الآتية: أ. الحجم والخصائص، ب. مجالات النشاط، ج. التوفيق بين البدائل. فمن حيث الحجم قلنا إن العالم فيه ربع مليار طفل يعملون وأن أوضح خصائص هؤلاء الأطفال أنهم من مجال عمرى يمتد بين الخامسة والرابعة عشرة وأنهم يعملون بغير أجر أو بأجور بالغة الانخفاض وأن من بين هؤلاء الأطفال من يوزع وقته بين الدراسة والعمل. أما الحجم على مستوى القارات.. فإن ربع المليار هذا يتوزع بنسبة ٦١٪ فى آسيا تليها قارة افريقيا ٣٢٪ تليها أمريكا اللاتينية (٧ فى المائة).

هذه الاحجام الجغرافية العاملة تمثل داخل أفريقيا ٤١ فى المائة من الأطفال الأفريقيين فى هذا العمر بينما تمثل ٢٢ فى المائة من أطفال هذا العمر داخل آسيا و١٧ فى المائة من الأطفال داخل أمريكا اللاتينية ومعظم الأطفال العاملين فى أسوأ أشكال العمل هم من الذكور اللهم إلا فى قطاع الخدمة المنزلية الذى يشيع فيه الأطفال الاناث بسبب اعتيادهن خدمة أنفسهن وخدمة الأهل وغير الأهل بما فى ذلك رعاية المرضى فى البيوت.. وتذهب بعض التقارير الرسمية الى اعتبار الخدمة المنزلية هى السبب الحقيقى فى انصراف البنات عن الدراسة.

كذلك نجد معظم الأطفال العاملين يتركزون فى الريف فهم ضعف نسبة الأطفال العاملين فى الحضر أما عمالة الأطفال دون العاشرة من العمر بالذات فإن نسبتها تبلغ فى الريف أربعة أمثال النسبة فى الحضر (٢٠ فى المائة فى الريف مقابل ٥ فى المائة فى الحضر).

أما على المستوى العربى فإن الواضح من الاحصاءات النوية المنشورة - وإن كان عدم النشر لا يعنى انتفاء الظاهرة - أن عمالة الأطفال تحت سن الرابعة عشرة غير مرصودة إلا ثلاث دول عربية فقط هى : مصر والسودان والمغرب وبياناتها المتاحة عن عام ١٩٩٥ فقط.

والظاهرة فى مصر لا تمثل سوى ٢.٦ فى المائة بين الذكور ونصف فى المائة فقط بين الاناث.. بينما هى فى المغرب ٢.٧ فى المائة بين الذكور ونحو ٢.٦ فى المئة بين الاناث، أما السودان

فالظاهرة تمثل ٦.٢ في المائة سواء بين الذكور أو الإناث.. وهى للجنتين معا ١.٦ في المائة فى مصر وحوالى ٢.٧ فى المائة فى المغرب و٦.٢ فى المائة فى السودان وكل هذا نقلا عن الكتاب السنوى لإحصاءات العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية فى جنيف لعام ١٩٩٨.

وواضح ان هذه الأرقام لا يمكن أن تجعل من ظاهرة عمل الأطفال فى أى من هذه الدول الثلاث مصدر إزعاج لا فى مصر ولا فى المغرب ولا فى السودان باعتبار ما سبق أن سريناه من أرقام عن افريقيا (٤١ فى المائة) وآسيا (٢٢ فى المائة) وأمريكا اللاتينية (١٧ فى المائة).

ولكننا نترك طبعاً أن هذه النسب على مستوى القارات ليست إلا متوسطات لعدة دول.. بمعنى أن من بين هذه الدول ما قد تكون النسبة فيها أعلى ومنها ما قد تكون أقل من هذا المتوسط المذكور للقارة ككل ولكن هذه المتوسطات المالية لا يمكن أن تسمح بأن تكون النسبة فى أى دولة من دول أى قارة من هذه القارات أقل من ٦.٢ فى المائة (وهى النسبة فى السودان) أو ٢.٧ فى المائة (وهى النسبة فى المغرب) وطبعاً لا يمكن أن تكون أقل من ١.٦ فى المائة (وهى النسبة فى مصر).

والخلاصة أن المشكلة كما تجسدت أمام مؤتمر العمل الدولى تبدو غير ذات موضوع عند هذه الدول العربية الثلاث ومن ثم لا يصح تضخيم عمالة الطفل فيها كمشكلة بمعنى أنه من المستبعد أن تكون عمالة الأطفال فيها عمالة غير ضئيلة ناهيك عن أن تكون هذه العمالة الضئيلة فى مجالات مستهجنة فهذه بطبيعتها إن وجدت فسوف تكون عمالة أقل من الضئيلة.

ولكن إذا ما ثبت أن هذه الظاهرة المشينة موجودة فى أى دولة فإن المكافحة والمقاومة والمحار والانهاء والقضاء عليها لابد أن يكون أمراً محققاً ولا أظن أن هذا يمكن أن يكون أمراً صعباً أو مستحيلاً بحكم ضالة الظاهرة فى مجموعها أصلاً على الأقل فى الدول العربية الثلاث المذكورة.

ولكن ضالة الظاهرة لا تبرر إهمالها.. فالتهوين من شأن مثل هذه الأمور لا يقل خطورة عن التهويل. فنحن لا يصح أن نستنكر استنكار المستنكرين لوجود هذه الظاهرة ولو فى بعض الدول دون غيرها بل يجب علينا مواجهة الظاهرة على ضالحتها ومعرفتها حجمها وطبيعتها وأسبابها وإبعاد وجودها وآثار هذه الجهود وإمكان القضاء على هذه الظاهرة أو إمكان القضاء على آثارها إذا استمرت هذه الظاهرة.

فمن المهم أن نعرف مثلاً ما إذا كانت الظاهرة نتيجة العرض والطلب أو نتيجة توريث الأطفال أو تهاونهم وتهافت أهاليهم على إلحاقهم بعمل يرتزقون منه أو على الأقل يشغلهم عن لوجه الفساد والانحراف عن الجادة.. أو ربما أن هذه الظاهرة ليست إلا نتيجة اضطهاد أصحاب الأعمال للأطفال والضغط عليهم وتشغيلهم جبراً وقسراً.

فمن الثابت أن قيام الطفل ببعض الأعمال المعروضة عليه أهون وأكرم بكثير من ممارسة أعمال خطيرة أو مشينة وهذا ما يفعله الأطفال بالفعل في وقت العطلات (بعد استئذان الأهل بالطبع) حين يقومون ببعض الأعمال الخفيفة السريعة أو الموسمية كجمع ثمار فاكهة كالفراولة مثلا أو أى أعمال أخرى أو قد يقومون بأعمال أخرى خلال العطلة الدراسية مما يمكن اعتمادها في النواتج العائلية ونواتج الدراسة والعمل كما لو كانت تدريبا مباشرا على ما يكون هؤلاء الأطفال قد درسوه نظريا في مدارسهم.

٢٧-٤ عمالة الأطفال... هل هي مأزق عربي (٤)

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الاهرام بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٩ صفحة ١٠)

فى ضوء ما سبق شرحه عن اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال وما نكرناه عن حجم هذه المشكلة وأبعادها فى مصر والمغرب والسودان.. ربما يمكننا أن نتصور أن الدول العربية بالنسبة لعمالة الطفل ليست فى مأزق.. خصوصا إذا نحن اعترفنا.. ولا يصعب أن نعترف - بأن عمالة الطفل «بعد بلوغ سن معينة طبعاً» يمكن أن تمثل مدرسة تدريبية من أرقى مدارس التدريب فى ظل أحوال التخلف وندرة الموارد اللازمة للتدريب النظامى وأجهزته وآلاته ومعداته.. يضاف الى ذلك كل ما يلى.. وهذا الكل هو بعض من كل:

١- أن جهاز التعليم فى هذه الدول المتخلفة اعجز من أن يستوعب كل الأطفال فى سن الإلزام.
٢- أن استخدام هؤلاء الأطفال فى أداء بعض الأعمال الخفيفة يعتبر فى حد ذاته وقاية لهم من التشرد وارتكاب الجرائم والتسول وجمع أعقاب السجائر والتفتيش فى صناديق القمامة والتسكع فى الشوارع ومحاولة تنظيف زجاج السيارات فى أماكن الانتظار أو عند مفارق الطرق ناهيك عن النشل والسرقة والنزعات العدوانية على الغير من الأطفال وغير الأطفال واكتساب شتى الميقات بما فى ذلك إساءة المرض واليتم استدرازا للعطف والحسنة والصبرات.

٣- أن استخدام هؤلاء الأطفال فى سن مبكرة يعتبر تدريباً لهم على الأعمال التى يكلفون بها «فى مجالات العمل الكريمة» وتدفع بهم قطعاً إلى سلم الارتقاء فى الأداء والارتفاع الى مستويات المهارة التى تؤهلهم لأن يصبحوا أسطوات ومعلمين فى المهن المختلفة.

٤- يعزز من هذا الاتجاه أن الدول المتخلفة فيها من الأعمال الخفيفة المهمة ما لا يستحق أن يقوم به الكبار إنما يحتاج الى معاونة الأطفال الكبار فى أدائه وذلك بتحضير متطلبات العملية مسبقاً أو بمناولة العدد والألوات لهؤلاء الكبار توفيراً للوقت من جهة ومعاونة الكبار على التفرغ للأهم مع مداومة الاتقان.

٥- أن اقتباس الدول المختلفة ومحاكاتها واتباعها للنظم والبرامج التدريبية التى نشأت فى الدول المتقدمة يعتبر عبئاً على هذه الدول المتخلفة من حيث التكلفة ومن حيث قدرة وسرعة

المتدربين علي الاستيعاب.

٦- ان الاعتراف بالقطاع غير المنظم المتمثل في كل هذه الورش والدكاكين ووحدات الاصلاح والصيانة الموزعة والبعثرة في الطرقات وعلى الأرصفة في دول كثيرة في العالم يمكن اعتبارها نقطة البداية لاعتمادها رسميا كمراكز تلقائية وغير مكلفة لتدريب ونشر المعرفة الحرفية والمهنية في اولى حلقات هذا التدريب على الاقل.. وأستطيع أن أجزم بأن هذا الأمر قد اصبح ضروريا لحل اشكالية التدريب العبثي الذي أدى في كثير من الأحوال الى فساد الكثير من الاجهزة الغالية وعطيلها والخلاص منها قبل الألوان واستبدالها بالجديد.. وكل هذا يمثل تكاليفا مضاعفة وضائمة دوريا.. ويعد كل حين.

نحن إذن مهما بلغ حماسنا ضد عمالة الأطفال وتشغيلهم فإنه لابد أولا من توفير البديل.. فإذا عز البديل وجب علينا أن نصبر على هذه العمالة.. ولكنلا يكون الصبر مرا أو على مضض فإننا لابد أن نفكر في وسائل أخرى موازية لعمل الطفل (الذي غالبا ما يكون من اسرة محرومة أو محتاجة أو غير راغب أو هي غير راغبة في مواصلة التعليم النظامي نظرا لما فيه من مكاره العجز عن التحويل في جانب والعجز عن التحصيل في الجانب الآخر) ومن ثم فإن عمل الطفل (سواء كان راغبا في العمل أو مضطرا اليه) لابد أن يواكب برنامجا للتعليم يضمن للطفل حصوله على قسط «محسوب» من التعليم أثناء تدريبه على المهنة وأثناء هذه الممارسة.

أما عن ضمان كفاءة التدريب داخل هذه الورش والمحلات العامة والخاصة عند أهل الصنعة.. فننقل لأهل الصنعة أو أصحاب الحرف ولكل صاحب صنعة، لوسئت لاتخذت على تدريب هذا الطفل أجرا ثم نعمل على وضع نظام لاكتساب الدرجات أو النقاط يضمن للطفل أن يتدرج في مراتب التدريب من الورشة الى المصنع الصغير أو الكبير الى أن يحصل على شهادة بأنه قد بلغ المستوى المطلوب «عند فلاسفة التدريب» في المراحل المختلفة التي يلتزمون بها في مراكز التدريب «التجاسيحية».

ومن هنا يمكننا أن نحدد اختصاص الهيئات المعنية بالتدريب كمصلحة الكفاية الانتاجية مثلا «والجهاز المركزي للتتظيم والإدارة فيما يتعلق بالوظائف البيضاء» بأن يتوقفوا عن التدريب وأن ينصرفوا بكل جهودهم للانشغال بالإجابة عما يلي:

١- ماهي المعايير اللازمة لاعتماد الورش ووحدات الصيانة والتصليح على الأرصفة كمدارس تلقائية للتدريب.

٢- ماهى المعايير التى تحقق للمتدرب اكتساب اللقب الحرفى «أو الوظيفى» على مدار حياته العملية.

٣- ماهى المعايير التى يمكن بمقتضاها اختبار قدرات هؤلاء المتدربين فى كل مراحل تدريبهم وفى كل مراحل العمل ضمانا لاتقان الصنعة بعد أن هانت حتى على اصحابها وفقدت كل صنعة قيمتها وكفاتها بفقدان الضمير وفقدان أسباب أهمية المعرفة.

٤- ماهى المعايير التى يمكن بمقتضاها السماح للمتدرب أن يمارس المهنة ولكن بعد أن يستوفى كل ما يسبق الممارسة من شروط.

وهنا لابد أن تدخل النقابات العمالية فى الصورة.. إذ لا يصح لأى نقابة أن تعطى رخصة لأى فرد لممارسة أى مهنة إلا بعد الاطمئنان من واقع ما يكون قد حصله الشخص نفسه من شهادات أو درجات أو نقاط موصوفة سلفا.

ومن واقع اعتراف أهل الصنعة الذين قاموا بتدريبه على الأرضية أو فى الورش أو داخل المصانع الصغيرة أو الكبيرة.. هكذا بالتدريج.. على أنه قد بلغ «بكل ما أوتى من تدريب متدرج» مستوى القدرة على ممارسة المهنة.. ولكن بأمانة وشرف.

وبهذا.. يمكن أن يتحول تشغيل الأطفال من نشاط عبثى الى نشاط تدريبى جاد وجدوى وذى جدوى.. حتى لا يضيع الوقت فى البكاء.. على عمالة الأطفال.

وبهذا ايضا يمكننا أن نقول للمستولين علينا: «انتبهوا ايها السادة فالدول العربية ليست من عمالة الطفل فى مأزق» ومن يدري ففعل الدول المتخلفة جميعا أو على الاقل بعضها ليسوا كذلك ايضا وأنه لاداعى لقلق أمريكا علينا.

تم بحمد الله الكتاب الأول
والى لقاء مع الكتاب الثانى

المؤلف

الدكتور / محمد المجيد فراج



• عميد معهد الانصاء بجامعة القاهرة (سابقا)
• وأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة
القاهرة (حاليا) .

• عمل مستشارا لعدد من المنظمات والهيئات بالداخل
والخارج كأجهزة التخطيط ومعاينة في مصر والدول
العربية ورئاسة مجلس الوزراء في مصر ومجلس
الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل الدولية
ومعهدا بنويسرا وهظمة الأمم المتحدة وصندوق
الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي .

• شارك بأبحاثه العلمية في عدد من المؤتمرات العربية
والأفريقية والدولية وتم انتخابه في مجالس إدارة
بعض الجمعيات العلمية الدولية ومكاتبها التنفيذية
ولجانها الفنية .

• حاصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى .

• حائز على جائزة السكان عن عام ١٩٩٥ .

• حائز على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية
عن عام ١٩٩٧ .

• من موانيد مدينة ملون محافظة المنيا عام ١٩٦٨ .

20.00



دار الحياة للنشر والطباعة والنشر